



سلسلَة مُولِّفات نَضِيلَة الشِّنِح (١٢)

سَيْتِ کُ اَلْفِيْنِيْنِ الْمِهِ الفِينِيْنِ الْمِهِ الْمُعْلِمِ الْمُ

رحمةُ اللّه تعَالىٰ

لفَضيلَة الشَّغِ العَلَامَة مِحَدَّر بَن صَالِحِ العثيمين عُمَّر بَن صَالِحِ العثيمين عُمَّر الله لهُ ولوالدَّفِ وَالمُسَلِمِين

الجُحُلَّدُ الثَّالِث

مِن إِصْدَارات مؤسّسة السِّيْخ محمّد بن صَالح العشيميّن الخيرتية خ ، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى/ محمد بن صالح العثيمين -الرياض، ١٤٣٤هـ

٧٢٧ ص ؟ ١٧ ×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؟ ١٢٢)

ردمك: ٤-٩-٢٠٣-٩-٤ رمك

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

1278 /0A17

ديوي ٤١٥.١

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣) ردمك: ٤-٩-٢٠٢٠٣-٣٠٢-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِوَسَاسِينَةِ ٱلشَّيْخِ مُحِمَّدِبْنِصَالِحِ الْعُثِيمِزَالْحِيَرَية

إلا لن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الرابعة

يُطلب الكتاب من:

مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحُكَّدِ بْنِصَالِح الْمُثْبَكِنَ لَجَ يَرَدِيَة المعلكة العديية السعودية

القصيم - عنيزة - ١٩٢٩ ص . ب : ١٩٢٩

هانشف : ۱٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ١٦/٣٦٤٢١٠٧

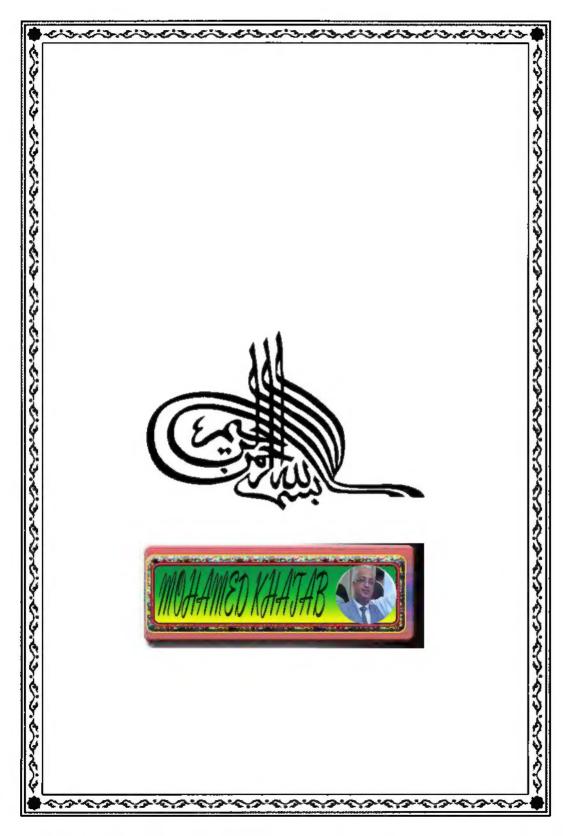
جستوال : ٥٠٠٧٣٢٧٦٦ - جستوال البيعات : ٥٠٠٧٣٢٧٦٦

www.binothalmeen.net

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدُّرَّة النولية للطباعة و التوزيع

١٣٥ شارح مصطفى النحاس – منينة نصر – العي الثَّامن – بجوار مدارس النهل الخاصة .





وهي مِن بابِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نَوْعِهِ؛ لأنَّها حُروفٌ تَجُرُّ كَمَا أَنَّ هناكُ حُروفًا تَنْصِبُ، وحُروفًا تَجْزِمُ، وحُروفًا تَرْفَعُ، وهي (إِنَّ) وأَخَواتُها، فهيَ حُروفٌ، وتَرْفَعُ الخَبَرَ.

فصارتِ الحَرُوفُ بَعْضُها يَرْفَعُ، وبَعْضُها يَنْصِبُ، وبَعْضُها يَجُرُّ، وبَعْضُها يَجُزِمُ.

حُروفُ الجُرِّ جَمِيعُها تَشْتِركُ في العَملِ، بمعنَى أَنَّها كُلَّها تَجُرُّ، فليسَ فيها شيءٌ لا يَجُرُّ، لكنَّها تَغْتِلِفُ في مَدْخولِها وفي مَعْناها، فبَعْضُها يَدْخُلُ على كذا، وبَعْضُها يَدْخُلُ على كذا، كذلك بَعْضُها مَعْناهُ كذا، وبَعْضُها مَعْناهُ كذا.

٣٦٤- هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى،

حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى

٣٦٥ - مُذْ، مُنْذُ، رُبِّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوَّ، وَتَا،

وَالكَسافُ، وَالبَسا، وَلَعَسلٌ، وَمَتَسى)

الشَّرحُ

قولُهُ: «هَاكَ» اسمُ فِعْلِ بمعنى: خُذْ، وهل اسمُ الفعلِ هو (ها) والكافُ حَرِفُ خِطابِ، أو الجَمِيعُ؟ فيه خلافٌ، لكنَّ المسألةَ سَهْلَةٌ. وقولُهُ: «خُرُوفَ» مَفْعولٌ به لـ(هَاكَ)؛ لأنَّ (هاك) اسمُ فِعْلِ.

وقولُهُ: ﴿حُرُونَ الجَرِّ يعني: الحَرُونَ التي تَجُرُّ، واستَفَدْنا مِن قولِهِ: (حُرُونَ) أَنَّهَا لِيستُ أَسهاءً ولا أفعالًا، لكنَّ بعضها قد يَكُونُ أسهاءً، وقد يكونُ أفعالًا، وفي هذه الحالِ تَخُرُجُ عن حُروفِ الجرِّ، فإنَّ (على) و(الكاف) و(مُذْ) و(مُنْذُ) تُسْتَعْمَلُ أَشهاءً، و(خَلا) و(خَاشَا) و(عَدَا) تُسْتَعْمَلُ أَفْعالًا، وهي في خُروجِها عن ذلك لا تُعْتَبَرُ مِن حُروفِ الجَرِّ.

وقولُهُ: «وَهْيَ: (مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى)» يعني:
مِن، وإلى، وحتَّى، وخلا، وحاشا، وعَدَا، وفي، وعن، وعلى، لكنَّهُ أَسْقَطَ حَرْفَ
العَطفِ لَضَرورةِ الوَزْنِ، والْحِتِصارًا، وهذه تِسْعةُ حُروفٍ في بيتٍ واحدٍ، وقد
عَلَّمَنا فيه أَنَّ هذه الأدواتِ حُروفٌ، وعلَّمَنا عَمَلَها بأنَّها تَجُرُّ، ووَهَبَها لنا في
قولِهِ: (هَاكَ) ففي البيتِ هِبَةٌ، وحُكُمٌ، وتِسْعُ أدواتٍ، وهذا يَدُلُّكَ على أنَّ هذه
الأَلْفِيَّةَ جامِعةٌ في الواقع، وهي مِن أَجْمَع كُتُبِ النَّحوِ.

ثمَّ قال أيضًا: ﴿ (مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَاوَّ، وَتَا، وَالكَافُ، وَالبَا، وَلَعَلَّ، وَالبَا، وَمَتَى ﴾ إِذَنْ: حُروفُ الجرِّ عِشْرونَ حَرْفًا، وسَبَقَ أَنَّهَا تَشْتَرِكُ فِي الجرِّ، فَكُلُّها تَجُرُّ، وتَخْتَلِفُ فِي المعنى، وفي الاخْتِصاصِ، أي: مَا يَخْتَصُّ به واحدٌ دونَ الآخَرِ.

٣٦٦-بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى وَالكَافَ، وَالسَوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا)
الشَّحُ

بدأً المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ بذِكْرِ ما يَخْتَصُّ به كلُّ حَرْفٍ.

وقولُهُ: «بِالظَّاهِرِ» جارُّ وتَجُرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(اخْصُصْ) يُقالُ: اخْصُصْ، ويُقالُ: اخْصُصْ، ويُقالُ: خُصَّ، مثل: (شُدَّ واشْدُدُ) و(رُدَّ ويُقالُ: خُصَّ، فالأوَّلُ فَكُّ للإِدْغَامِ، والثَّاني إِدْغَامٌ، مثل: (شُدَّ واشْدُدُ) و(رُدَّ وارْدُدُ).

وقولُهُ: «بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى، وَالكَافَ، وَالوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا» هذه سَبْعُ أدواتٍ منَ العِشْرِينَ تَخْتَصُّ بالظَّاهِرِ، والظَّاهِرُ ضِدُّهُ الضَّميرُ، يعني أنَّ هذه لا تَجُرُّ الضَّمائرَ، لا تَجُرُّ إلا الأسْماءَ الظَّاهرةَ فقطْ، فمثلًا تقولُ: يعني أنَّ هذه لا تَجُرُّ الضَّمائرَ، لا تَجُرُّ إلا الأسْماءَ الظَّاهرةَ فقطْ، فمثلًا تقولُ: (حَضَرْتُ مُذْهُما) وتقولُ: (مُنْذُ وَصَرْتُ مُذْهُما) وتقولُ: (حَضَرْتُ مُذْهُما) وتقولُ: (حَضَرْتُ مُذْهُما) وتقولُ: (حَتَّى يَجِيءِ زَيدٍ) قال اللهُ تعالى: ﴿سَلَمُهِمَا وَتَقُولُ: (حَتَّى يَجِيءِ زَيدٍ) قال اللهُ تعالى: ﴿سَلَمُهِمَا وَتَقُولُ: (حَتَّى يَجِيءِ زَيدٍ) قال اللهُ تعالى: ﴿سَلَمُهِمَا مَثْلُهُمُا وَتَقُولُ: (حَتَّى يَجِيءِ زَيدٍ) قال اللهُ تعالى: ﴿سَلَمُهِمَا مَثْلُهُمُا وَتَقُولُ: (حَتَّى يَجِيءِ زَيدٍ) قال اللهُ تعالى: ﴿سَلَمُهُمَا وَتَقُولُ: (حَتَّى يَجِيءٍ زَيدٍ) قال اللهُ تعالى: ﴿سَلَمُ هِي مَثْلُهُمُ اللهُ اللهُ تعالى: ﴿سَلَمُ هِي مُثَلِيهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ مَنْهُ وَتَقُولُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ وَالْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

كذلك لا يَجوزُ: (سِرْتُ حتَّاكَ) لكنْ يَجوزُ: (سِرْتُ إليكَ)؛ لأنَّ (إلى) ليستْ مُحْتَصَّةً بالظَّاهر.

أيضًا الكافُ نُحْتَطَّةٌ بالظَّاهرِ، تقولُ مثلًا: (فُلانٌ كالأَسَدِ) وتقولُ: (فُلانٌ كزَيدٍ) ثُخاطِبُ زَيدًا، لكنْ لا يَجوزُ أنْ تَضَعَ الضَّميرَ بَدَلَ (زَيْدٍ) الذي تُخاطِبُهُ، وتقولَ: (فُلانٌ كَكَ)؛ لأنَّها لا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهرِ، ولكنْ سيَأْتي في كَلامٍ المُؤلِّفِ رَحَمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا قد تَجِيءُ مع الاسمِ المُضمَرِ، لكنْ نادرًا، مثل: (كَهَا) كما سيأتي في قولِهِ: (كَذَا كَهَا).

كذلك الواوُ مُحْتَصَّةٌ بالظَّاهِرِ، فلا تأتي مع الضَّميرِ، وهي مِن حُروفِ القَسَمِ، تقولُ: (واللهِ) و(ورَبِّ العَالَمِينَ) و(وخَالقِ الأرضِ والسَّماءِ) وما أَشْبَهَ ذلك، لكنْ لا يَجوزُ أَنْ تقولَ: (وَكَ يَا رَبِّ)؛ لأنبًا مُحْتَصَّةٌ بالاسمِ الظَّاهِرِ، فلا يَجُوزُ دُخولُها على الضَّميرِ حتَّى ضَميرِ الغَيْبَةِ، فلو قُلتَ مثلًا: (اللهُ عظيمٌ، وَهُوَ أَحْلِفُ) لم يَجُزْ، لكنَّ الباءَ تَجُوزُ، فتقولُ: (وَبِهِ أَحْلِفُ)؛ لأنبًا تَصْلُحُ للضَّميرِ.

كذلك أيضًا (رُبَّ) لا تَدْخُلُ إلَّا على الاسمِ الظَّاهرِ، وأَضْيَقُ مِن هذا أيضًا أَنَّهَا لا تَدْخُلُ إلَّا على الاسمِ الظَّاهرِ والنَّكِرةِ، تقول أنَّهَا لا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهرِ والنَّكِرةِ، تقول مثلًا: (رُبَّ الرَّجُلِ لَقِيتُهُ)؛ لأنَّها خاصَّةٌ بالنَّكِرةِ، و(الرَّجُلُ) مَعْرِفةٌ. بالنَّكِرةِ، و(الرَّجُلُ) مَعْرِفةٌ.

كذلك أيضًا لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (رُبَّ زَيدٍ لَقِيتُهُ) تُرِيدُ زَيدًا مُعيَّنًا، أمَّا لو قلتَ: (رُبَّ زَيدٍ لَقِيتُهُ) تُريدُ: رُبَّ مُسمَّى جهذا الاسمِ فهذا جائزٌ؛ لأنَّه ليسَ بعَلَمِ، إنَّها المَقْصودُ مُسمَّى جهذا الاسمِ.

وهل يَجوزُ أَنْ تقولَ: (رُبَّهُ الرَّجُلِ قائمٌ)؟

الجوابُ: يجوزُ، لكنَّه قليلٌ، قالَ ابنُ مالكِ رَحْمَهُ اللَّهُ:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّـهُ فَتَى) نَزْرٌ، كَـذَا (كَهَـا) وَنَحْـوُهُ أَتَـى إِذَنْ: اخْتِصاصُها بالظَّاهرِ بِنَاءً على الغالبِ الكثيرِ، وإلَّا فقد تأتي قليلًا مُتَّصلَةً بالضَّمير.

كذلك التَّاءُ أيضًا مِمَّا تَخْتَصُّ بالظَّاهِرِ، وهي من حُروفِ القَسَم، فعندَنا مِن حُروفِ القَسَم، فعندَنا مِن حُروفِ القَسَمِ اثنانِ، هما: الواوُ، والتَّاءُ، لكنِ التَّاءُ أيضًا لا تَجُرُّ إلَّا المُقْسَمَ به، ولا تَكونُ أيضًا إلَّا بلفظِ الجلالةِ (اللهِ) أو ب(رَبِّ) كما قالَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللهُ: (والتَّاءُ للهِ وَرَبّ).

فلا تَجُرُّ كُلَّ اسمٍ، فلو قلتَ: (تَالرَّحْمنِ) أو: (تَالْعَزِيزِ) أو: (تَالسَّلَامِ) لم يَجُزْ، ولو قلتَ: (رَبِّيَ اللهُ، تَهِ أَحْلِفُ) لم يَجُزْ؛ لأنَّها خَاصَّةٌ باللهِ و(رَبِّ) ووَرَدَ عنِ العَرَبِ: (تَرَبِّ الكَعْبَةِ لا أَفْعَلُ كذا).

إِذَنِ: التَّاءُ من حُروفِ القَسَمِ، ولا تَدْخُلُ إلا على الاسمِ الظَّاهرِ، ولا تَدْخُلُ أيضًا إلا على اسْمَينِ فقط منَ الأسْماءِ الظَّاهِرةِ، وهما: (اللهُ) و(رَبُّ) فهي خُصِّصتْ بعِدَّةِ تَخْصيصاتٍ.



٣٦٧- وَاخْصُصْ بِ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) وَقْتُما، وَبِ(رُبّ)

مُنكَّ رًا، وَالتَّاءُ لِــاهُ لِــاللهِ) وَ(رَبّ)

الشَّرحُ

(مُذْ) و(مُنْذُ) إذا كانا حَرْفَيْ جرِّ فاخصُصْ بهما الوَقْتَ، تَقولُ مثلًا: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ) و(ما رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ)؛ لأنَّ اليومَ وقتٌ.

ولا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (مَا مِرْتُ مُذْ مَسْجِدٍ)؛ لأنَّه ليسَ وَقتًا، وهي خاصَّةٌ بالوَقْتِ.

وتَصلُحُ (مُذُ) و(مُنذُ) للمَعْرِفةِ والنَّكِرةِ، فتقولُ: (ما رَأْيتُهُ مُنذُ اليَوْمِ) و(ما رَأْيتُهُ مُنذُ شَهرٍ) و(ما رَأَيتُهُ مُنذُ شَهرٍ) و(ما رَأْيتُهُ مُنذُ سَنةٍ) و(ما رَأْيتُهُ مُنذُ شَهرٍ) و(ما رَأْيتُهُ مُنذُ سَنةٍ).

قولُهُ: ﴿وَبِ(رُبِّ) مُنكَّرًا ﴾ يعني: واخصُصْ بِ(رُبُّ) مُنكَّرًا ، فلا تَدْخُلُ على الْمَعارفِ، فلا تَقولُ: (رُبُّ الرَّجُلِ لَقِيتُهُ) ولا: (رُبُّ زَيدٍ لَقِيتُهُ) إلَّا على تَقْديرِ: رُبُّ مُسَمَّى بهذا الاسمِ، فيُمكِنُ، أمَّا إذا أَرَدْتَ زَيدًا الذي هو زَيدُ بنُ فُلانِ بنِ فُلانٍ، فهذا لا يَصِحُّ.

وهل تَدْخُلُ على الضَّميرِ؟

الجواب: هي مُحتصَّةٌ بالمُنكَّرِ، فلا تَدْخُلُ على الضَّميرِ؛ لأنَّ الضَّميرَ مَعْرِفةٌ، لكنَّها تأتي شُذُوذًا، كما سَيَذْكُرُه المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ.

قولُهُ: ﴿وَالتَّاءُ لـ(اللهِ) و(رَبّ) التَّاءُ لا تَدْخُلُ إِلَّا على لَفظِ الجلالةِ (اللهِ) أو على كَلِمةِ (رَبّ) فَتَقُولُ: (تَاللهِ) قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لاَّكِيدَنَّ أَصَّنَكُمُ ﴾ أو على كَلِمةِ (رَبّ) فَتَقُولُ: (تَاللهِ) قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لاَّشَيْدُنَّ أَصَّنَكُمُ ﴾ [النحل:٥٦] وتقولُ: (تَرَبّ الكَعْبَةِ لاَّفُعلَنَّ كذا).

إِذَنِ: التَّاءُ مِن أَضْيَقِ ما يكونُ؛ لأنَّها مُحْتَصَّةٌ بكَلِمَتَيْنِ فقط: اللهِ، والرَّبِّ.

وقال في الشَّرِحِ^(۱): وسُمِعَ أيضًا: (تَالرَّحْمَنِ) اهـ، ولَعَلَّ هذا مَسْموعٌ، ولا يُقاسُ عليه؛ لأنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ ما ذَكَرَ إلَّا هاتَينِ الكَلِمَتينِ فقط، فهو مَسْموعٌ، والمَسْموعُ لا يُقَاسُ عليه.



 ⁽۱) شرح ابن عقیل (۳/ ۱۲).

٣٦٨- وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبَّهُ فَتَى) نَـزْرٌ، كَـذَا (كَهَـا) وَنَحْوُهُ أَنَـى الشَّرحُ

قُولُهُ: "وَمَا رَوَوْا" أي: النُّحَاةُ، أمَّا العَرَبُ فَمَرْوِيٌّ عنهم.

وقولُهُ: «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رَفْع.

و «رَوَوْا» صِلةُ المَوْصولِ، والعائدُ عَنْدوفٌ، تَقديرُهُ: وما رَوَوْهُ.

وقولُهُ: «نَزْرٌ» أي: قَلِيلٌ، وهو خَبرُ (مَا).

وقولُهُ: «رُبَّهُ فَتَى» الذي خَرَجَ عنِ القاعدةِ في هذا المثالِ أنَّ (رُبُّ) دَخَلَتْ على الضَّميرِ، وهي لا تَدْخُلُ إلَّا على ظاهرٍ، ودَخَلَتْ على الضَّميرِ المَعْرِفةِ، وهي مُخْتَصَّةٌ بالنَّكِرةِ، فهنا خالفتِ القياسَ من وَجْهَينِ:

الأُوَّلُ: أنَّهُ ضَمِيرٌ، وليسَ ظاهرًا.

الثَّاني: أنَّهُ مَعْرِفةً، وليس نَكِرةً.

ويُعرَبُ الضَّميرُ بعدَ (رُبِّ) على أنَّه مَبْنيٌّ على الضَّمِّ في محَلَّ جرٍّ.

وهل هو مَعْرِفةٌ أو نَكِرةٌ؟

الجوابُ: على حَسَبِ المُفسَّرِ به، فإنْ فَسَّرتَهُ بنكِرةٍ فهو نَكِرةٌ، وإنْ فسَّرْتَهُ بمَعْرِفةٍ فهو مَعْرِفةٌ، هذا أَرْجَحُ ما يُقالُ.

وقولُهُ: «كَذَا» يعني: نَزْرٌ قولُ العرَبِ: (كَهَا) فالكافُ حَرفُ جرَّ، و(هَا) ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ جرَّ، فهنا دَخَلَتِ الكافُ على ضَميرٍ، وقد سَبَقَ

أنَّ الكافَ لا تَدْخُلُ إلا على الاسم الظَّاهرِ، ولكنَّه نزْرٌ، كما قال ابنُ مالكِ رَحَهُ آللَّهُ.

وقولُهُ: ﴿وَنَحُوهُۥ أَي: نحوُ (كَهَا) مثل: (كَهُ) (كَهُنَّ) أي: ضَميرِ الغائبِ، وأمَّا ضَميرُ المُخاطَبِ مثلُ: (كَكَ) فلا أَظُنَّهُ يُرْوَى؛ ولهذا قال: (وَنَحُوهُ) أي: مِن ضَمائرِ الغَيْبَةِ.

وقولُهم: (كَهَا) يعني: بَدَلَ أَنْ يقولَ: (هذهِ كهذهِ) يقولُ: (هذهِ كها) وكذلك بَدَلَ أَنْ يقولَ: (هذا كهذا) يقولُ: (هذا كَهُ).

القواعدُ منَ الأبياتِ السَّابقةِ:

القاعِدةُ الأُولى: حُروفُ الجرِّ هي الأدواتُ التي تَعْمَلُ الجرَّ، وهي عِشرونَ أَداةً، تَشترِكُ جَمِيعًا في عَملِ الجَرِّ، وتَخْتلِفُ في الاخْتِصاصِ والمَعانِي.

القاعدةُ الثَّانيةُ: أنَّ من حُروفِ الجَرِّ ما يَخْتَصُّ بالظَّاهرِ، ومنها ما يَكونُ للظَّاهرِ والمُضمَرِ، ومنها ما يَخْتَصُّ بالظَّاهرِ بشَيْءٍ مُعيَّنٍ.

فَيَخْتَصُّ بِالأَسْهَاءِ الظَّاهِرةِ مِن هذه الأدواتِ العِشْرِينَ سَبْعُ أَداوتٍ، وهي: مُذْ، ومُنذُ، وحتَّى، والكاف، والواو، ورُبَّ، والتَّاءُ، وهذا في البيتِ الثَّالثِ.

القاعدةُ الثَّالثةُ: تَخْتَصُّ (مُذُ) و(مُندُّ) بالوقتِ، فلا تَجُرُّ إِلَّا ما دَلَّ على زَمَنٍ، وتَخْتَصُّ التَّاءُ باسْمَينِ وتَخْتَصُّ التَّاءُ باسْمَينِ فقط، وهما: (اللهُ) و(رَبُّ) وهذا في البيتِ الرَّابع.

القاعدةُ الرَّابعةُ: أنَّ ما رُوِيَ عنِ العَربِ مِن دُخولِ (رُبَّ) على الضَّميرِ، والكافِ على الظَّميرِ فهو نَزْرٌ قليلٌ خارجٌ عن القياسِ، وهذا في البيتِ الخامسِ.

٣٦٩- بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهُ بِ(مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهُ الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «بَعِّضْ» فعلُ أمرٍ.

وقولُهُ: «وَبَيِّنْ» الواوُ حَرفُ عَطفٍ.

و ﴿بَيِّنْ ﴾ فعلُ أمرِ أيضًا.

و «ابْتَدِئْ» فعلُ أمرٍ.

وقولُهُ: ﴿فِي الْأَمْكِنَهُ » مُتعلِّقٌ بِ(ابْتَدِئُ).

وقولُهُ: «بِ(مِنْ)» جازٌ وتجُرورٌ، وتَنَازَعَها (بَعِّضْ وبَيِّنْ وابْتَدِئْ) فأيُّ الثَّلاثةِ أُعْمِلَ؟

الجوابُ: إذا أعْمَلْنا الأوَّلَ أضْمَرنا فيها بعدَهُ كُلَّ ما يحتاجُهُ، فنَقولُ مثلًا: (بَعِّضْ وبَيِّنْ بِهَا وابْتَدِئْ بِهَا في الأَمْكِنَةِ دِمِنْ) ولهذا قالَ ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللّهُ:

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَالتَوْمُ مَا التُوْمَا التُوْمَا ثُمَّ قال:

وَلَا تَجِئَ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْصِلًا بِمُضْمَرٍ لِغَـيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا وعلى هذا نَقولُ: المُعْمَلُ في هذا البيتِ هو الأخيرُ، وهو قولُهُ (ابْتَدِئُ)؛ لأنَّنا لو أَعْمَلْنا الأوَّلَ لوَجَبَ أَنْ نُضْمِرَ في الثَّاني والثَّالثِ، وهنا لم نُضْمِرْ، فيكونُ الإعْمالُ في الأخير. وهذه قاعدةٌ: إذا جاءتْ أفعالٌ تَطْلُبُ واحدًا مُتأخِّرًا، ولم تَجِدْ ضهائرَ فالعَمَلُ للمُتَأخِّرِ؛ لأنَّهُ إذا كانَ العاملُ مُتأخِّرًا فها قبلَهُ لا يَحتاجُ إلى ضَميرٍ لغيرِ الرَّفع.

وسَبَقَ في بابِ التَّنازُعِ أنَّ هناك قَوْلًا للنَّحْويِّينَ –وهو الذي اختَرْناهُ، وهو الأسهلُ– وهو أنَّها كلَّها مُسلَّطةٌ على هذا، فتَعْمَلُ فيه كلَّها، فنَقولُ: (ب(مِنْ)) مُتَعَلِّقٌ ب(بَعِّضُ وبَيِّنْ وابْتَذِئْ).

وأمَّا قولُهُ: ﴿وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهُ ﴾ فإغرابُها وَاضِحٌ.

بَدَأَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ بمعاني هذه الحرُّوفِ، فقالَ: (بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهُ) هذه الحرُّوفِ، فقالَ: (بَعْضُ وَبَيِّنْ وَالْأَبْتِدَاءُ، وقولُهُ: "بِ(مِنْ)» هي حَرْفُ الجَرِّ، يعني أنَّها تأتي:

١ - للتَّبعيض، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَكَخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا ﴾ [البقرة: ١٦٥] أي: بعضُ النَّاسِ.

مثالٌ آخَرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿ هُو ٱلَّذِى خَلَقَكُو فَهَنكُرْ صَافِرٌ وَمِنكُم مُوْمِنٌ ﴾ [النغابن: ٢] أي: بَعْضُكم كافِرٌ وبَعْضُكم مُؤْمِنٌ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿فَمِنَهُم شَيْقٌ وَسَعِيدٌ ﴾ [مود:١٠٥] يعني: فبَعْضُهم شَقِيٌّ، وبَعْضُهم سَعيدًّ.

٢- للبيان، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ أَهْلِ ٱلْكِنْكِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البيه:٦] فإنَّ قولَهُ: ﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِنْكِ ﴾ بيانٌ للكُفَّارِ، يعني: مِن هؤلاء، ومِن هؤلاء، ولبيت للتَّبعيضِ؛ لأنَّ كُلَّ أهلِ الكتابِ كُفَّارٌ بعدَ بعثةِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَما قبلُ فنَعَمْ، منهمُ المُؤْمِنُ، ومنهمُ الكافِرُ.

والغالبُ أنَّ (مِنَ) البَيَانِيَّةَ تأتي بيانًا لاسمٍ مَوصولٍ أو أداةِ شرطٍ أو استِفْهامٍ، أي: أَنِّهَا تَأْتِي بعدَ أسهاءِ مُبْهَمةِ فهي ليَّ أَتَتْ (مِنْ) بعدَ أسهاءِ مُبْهَمةِ فهي للتَّبينِ، سواءٌ كان هذا الإبهامُ في الشَّرطِ، أو في الاستِفْهام، أو في المَوْصولِ.

٣- للانتداء في الأماكن، كقولِه تعالى: ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ، لَبُلاً
 مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَكَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء:١].

مثالٌ آخَرُ: (هَاجَرَ النبيُّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إلى المَدِينةِ) أي: ابتداءُ هجرتِهِ مِن مَكَّةَ إلى المدينةِ.

أمثلةٌ أُخْرَى: (سِرْتُ مِنَ البيتِ إلى المَسْجِدِ، ورَجَعْتُ مِنَ المَسْجِدِ إلى البيتِ) و(أَعْرِفُ النَّحْوَ من أَلِفِهِ إلى البيتِ) و(أَعْرِفُ النَّحْوَ من أَلِفِهِ إلى يائِهِ). يائِهِ).

وقال اللهُ عَزَّقِبَلَ: ﴿ يَنْظُرُونَ مِن طَرَفٍ خَفِيٍ ﴾ [الشورى:٤٥] فَ(مِنْ) هَنا ابْتِدائيَّةٌ، وقال بَعْضُهم: (مِنْ) بمعنى الباءِ، أي: بطَرُفٍ.

وقولُهُ: «وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهُ» يعني: قد تأتي أيضًا للابْتِداءِ في الزَّمانِ. وقولُهُ: «قَدْ» للتَّقْليلِ.

إِذَنْ: فالأكثرُ إذا كانت للائتِداءِ أنْ تكونَ في الأَمْكِنةِ، وقدْ تأَتي لبَدْءِ الأَزْمِنةِ، وهي في الحَقيقةِ كَثيرةٌ، لكنَّ نِسْبَتَها إلى الأَمْكِنةِ قَليلةٌ.

فإنْ قال قائلٌ: إذا كانت (مِنْ) لانْتِداءِ الغايةِ في الزَّمانِ فهل يُذْكَرُ مَعَها خِهايةُ الغايةِ؟

فالجوابُ: نعم، يُمكِنُ أَنْ تُذكرَ، فتقولَ مَثَلًا: (جَلَسْتُ عِنْدَك مِن يَوْمِ الْأَرْبِعاءِ) وأمَّا قولُ اللهِ تعالى: ﴿ مِنْ أَوْلِيَوْمِ ﴾ [النوبة ١٠٨] فيَحتمِلُ الْأَحَدِ إلى يَوْمِ الأَرْبِعاءِ) وأمَّا قولُ اللهِ تعالى: ﴿ مِنْ أَوْلِيَوْمِ ﴾ [النوبة ١٠٨] فيَحتمِلُ أَنْ تكونَ ﴿ مِنْ ﴾ بمعنى (في) لَكِنَّها مِن أَوَّلِ يومٍ إلى الوَقْتِ الذي دَعْوَتَ فيه أحقُّ أَنْ تقومَ فيه، وليس معنى ذلك أنَّ أساسَهُ على التَّقوى سينتهي، بل مِن أوَّلِ يومٍ إلى ما شاءَ اللهُ.

إِذَنِ: القاعدةُ: أنَّ (مِنْ) تأتي لثلاثةِ معانٍ: للتَّبْعيضِ، والتَّبْيينِ، والاَبْتِداءِ في الأَمْكِنةِ والأَزْمِنَةِ، وهي في الأَمْكِنةِ أكثرُ منها في الأَزْمِنةِ.



نَكِرَةً، كَ(مَا لِبَاغِ مِنْ مَفَرّ)

٣٧٠- وَزِيدَ فِي نَفْي وَشِبْهِهِ فَجُرّ

الشَّرحُ

هذا المعنى الرَّابِعُ لامِنْ): أَنْ تَكُونَ زائدةً، لكنَّها زائدةٌ لَفْظًا وإعْرابًا، وزائدةٌ معنَى، أي: تَزِيدُ في اللَّفْظِ، وتَزِيدُ في المَعْنَى؛ لأنَّها تُعطِيهِ قُوَّةً، وهذا التَّعبيرُ غَريبٌ؛ لأنَّها تُعطِيهِ قُوَّةً، وهذا التَّعبيرُ غَريبٌ؛ لأنَّ المعروفَ: (زائدةٌ لَفظًا، لا زائدةٌ معنَى) لكنَّ قصدَهم باللا زائدةٌ معنى) يعني: ليست خاليةً منَ المعنَى، بل لها معنى، فليستْ زائدةً.

وقولُهُ: «وَزِيدَ فِي نَفْي وَشِبْهِهِ» أي: أَتَى زائدًا في نفي وشِبْهِهِ، والنَّفيُ مثلُ: (ما) و(لا) و(ليس) وما أَشْبَهَها، وشِبْهُ النَّفيِ هو النَّهيُ، والاستِفْهامُ الذي بمعنَى النَّفْي.

وهنا إشكالٌ في كَلامِ ابنِ مالكِ رَحْمَهُ اللّهُ من جهةِ اللّفظِ في قولِه (زِيدَ) مع أنَّه قالَ: (وَقَدْ تَأْتِي) و(تَأْتِي) مُؤنَّثةٌ، فكيفَ يَجْعَلُ (تَأْتِي) مُؤنَّثةً، ثم يَقولُ: (زِيدَ) فيَجْعَلُه مُذكَّرًا؟

نقولُ: إذا اعْتَبَرْنا الأداةَ فهي مُؤنَّتُهُ، وعليهِ قولُهُ: «وَقَدْ تَأْتِي» أي: وقد تأتي هذه الأداةُ، وإذا اعْتَبَرْنا اللَّفظَ فهي مُذَكَّرةٌ، يعني: زِيدَ حَرْفُ (مِنْ).

وقولُهُ: «فَجَرّ» ولم يقُل: (فَجَرَّتْ) باعتبارِ آنَّه مُذَكَّرُ.

وقولُهُ: «جَرّ» فعلٌ ماض، وفاعلُه مُستتِرٌ.

و«نَكِرَةً» مَفْعُولُ (جَرّ).

والقاعدةُ التي نَأْخُذُها منَ البيتِ: تأتي (مِنْ) زائدةً بشَرْطَينِ:

الشُّرطُ الأولُ: أنْ يَسبِقَها نَفْيٌ أو شِبْهُهُ.

الشَّرطُ الثَّاني: أنْ يكونَ مَدْخولُها نَكِرةً.

مثالُه: (مَا لِبَاغِ مِنْ مَفَرٌ) ف(مِنْ) هذه زائدةً؛ لأنَّك لو قلتَ: (ما لِبَاغٍ مَفَرٌّ) استقامَ الكَلامُ، إِذَنْ: ف(مِنْ) زائدةً.

وقولُهُ: «مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرً» (مَا) نافيةٌ، وهل هي عاملةٌ عَمَلَ (ليس)؟ الجوابُ: لا، فهي مُلغاةً؛ لأنَّ خَبَرَها مُتَقَدِّمٌ، ومِن شَرْطِها أَنْ يَتَقَدَّمَ الاسمُ،

إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَسعَ بَقَا النَّفْسِي وَتَرْتِيبٍ زُكِسنْ وقَولُهُ: «لِبَاغِ» جازٌ وتجُرورٌ خَبَرٌ مُقدَّمٌ.

و «مِنْ» زائدةً.

قَالَ ابنُ مالكِ رَحْمَهُ أَللَّهُ:

و «مَفَرٌ» مُبْنَداً مُؤخَّرٌ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرةٌ، مَنَعَ مِن ظُهورِها اشْتِغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ حَرفِ الجِرِّ الزَّائدِ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرِ وَلَا نَذِيرِ﴾ [الماندة:١٩] فَ(مِنْ) هنا زائدةً؛ لأنَّ الشَّرْطَينِ تَمَّا:

الأَوَّلُ: أَنْ يَتَقَدَّمَ النَّفِيُّ أَو شِبْهُهُ، وهنا تَقَدَّمَ النَّفْيُ، وهو قولُهُ: (مَا جَاءَ).

الثَّاني: أَنَّ مَدْخُولَها نَكِرةٌ، وهو (بَشِيرٍ) وعلى هذا فنقول: (جَاءَ) فعلٌ ماضٍ، و(نَا) مَفْعُولٌ به مَبْنِيُّ على السُّكُونِ في مَحَلَّ نصبٍ، و(مِنْ) حَرفُ جرَّ صِلَةٌ،

ولا نقولُ: زائدٌ؛ لثلَّا يَظُنَّ أحدٌ أنَّ في القرآنِ كَلِياتٍ لَغْوًا، وقولُهُ: (بَشِيرٍ) فاعلُ (جَاءَ) مَرْفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على آخرِهِ، منعَ مِن ظُهورِها اشْتِغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ حَرفِ الجَرِّ الزَّائدِ.

مثالُ الاستِفْهام: قال اللهُ تعالى: ﴿هَلْ يَجِسُ مِنْهُم مِنْ أَحَدٍ ﴾ [مريم ١٩٨] ف(مِنْ) الزَّائدةُ هنا هي الثَّانيةُ؛ لأنَّ الثَّانيةَ داخلةٌ على نَكِرةٍ، أمَّا الأولى فعلى مَعْرِفةٍ، وسَبَقَ أَمَّا لا تَدْخُلُ على المعارفِ إذا كانتْ زائدةً، و(مِنَ) الأُولى بَيانيَّةٌ.

وقولُه: (هَلْ) للاسْتِفْهام، و(تُحِسُّ) فعلَّ مضارعٌ، والفاعلُ مُستتِرٌ تَقْديرُهُ: (أنتَ) و(مِنْهُمْ) جارٌّ وبَجْرورٌ، و(مِنْ) الثَّانيةُ صِلةٌ، و(أَحَدٍ) مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ بفَتْحةٍ مُقدَّرةٍ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشْتِغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ حَرفِ الجَرِّ الزَّائدِ.

مثالُ النَّهْيِ: (لا تَضْرِبُ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الطَّلَبةِ) والشَّاهدُ في قولِهِ: (مِنْ أَحَدٍ) فنقـولُ: (مِنْ) حَرفُ جرِّ زائـدٌ، و(أَحَدٍ) مَفْعولُ (تَضْرِبُ) مَنْصـوبٌ بفَتْحةٍ مُقَـدَّرةٍ على آخرِهِ، مَنعَ مِن ظُهـورِها اشْتِغالُ المَحَلُّ بحَرَكةِ حَرفِ الجرِّ الزَّائدِ.

مسألةٌ: قال اللهُ تعالى: ﴿ يَمْفِرْ لَكُو مِن ذُنُوبِكُرْ وَيُؤَخِّـرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمَّى ﴾ [نرح:٤] وقال اللهُ تعالى في آيةٍ أُخرى: ﴿ يَمْفِرْ لَكُو ذُنُوبِكُو وَيُدْخِلَكُو جَنَّتِ جَرِّى مِن تَخْفِلُ اللهِ اللهُ يَحْولُ الآيةَ الأُولَى على الثَّانيةِ، ونَقَـولُ: (مِنْ) صِلَةٌ؟

الجوابُ: قال بعضُ النَّحويِّينَ: يَجوزُ دُخولُها زائدةً على مَعْرِفةٍ، واستدلَّ بهذه الآيةِ، فهو يُرِيدُ أَنْ يَحْمِلَ هذه على هذه. ونحنُ نقولُ: لا نُوافِقُكَ على هذا القولِ؛ لأنَّكَ إذا تَأَمَّلْتَ قولَهُ: ﴿يَفْفِرُ لَكُرُّ ذُنُوبَكُرُ ﴾ وَجَدْتَ الجِطابَ مُوجَّهًا إلى هذه الأُمَّةِ منَ اللهِ ﴿ يَثَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواهَلَ أَذُلُكُوعَلَ يَحْرَوْنُنجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمِ ﴿ ثَوْمَنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجْلَهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَلِكُورَ أَنفُسِكُمْ ذَلِكُونَ فَيْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهَا اللهِ ا

وإذا تأمَّلْتَ قولَهُ: ﴿ فِين ذُنُوبِكُمْ ﴾ وَجَدْتَهُ إِمَّا مِن كلامِ الجِنِّ، ﴿ يَقَوْمَنَاۤ أَجِيبُواْ دَاعِىَ اللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِ. يَغْفِرْ لَكُمْ مِن ذُنُوبِكُمْ وَيُجَرِّكُمْ مِّنْ عَذَابٍ ٱلِيهِ ﴾ [الاحفاف:٣١] ولم يَجْزِموا بغُفْرَانِ الذُّنوبِ جَمِيعًا؛ لأنَّهم يَرْجُون رَجاءً.

ووَجَدْتَ أيضًا أنَّ قولَهُ: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمُّ مِن ذُنُوبِكُرٌ ﴾ [نرح:٤] جاءَ في كلامٍ نُوحٍ عَلَيْهِ الضَّلاَ اللَّهَ اللَّمَّةَ فُضَّلتُ على قومٍ عَلَيْهِ الضَّلاَ اللَّهَ اللَّمَّةَ فُضِّلتُ على قومٍ عَلَيْهِ الضَّلاَ اللَّهُ اللَّ

اللَّهِمُّ: أَنَّه لا يُمْكِنُ أَنْ نَحْمِلَ هذه على هذه معَ اختلافِ المعنَى، فالصَّحيحُ إِذَنْ أَنَّ (مِنْ) تُزادُ بشَرْطينِ كما قالَ ابنُ مالكِ رَحَمُ اللَّهُ:

الأوَّلُ: أَنْ تَقَعَ بعدَ نَفْيٍ أُو شِبْهِهِ.

والثَّاني: أنْ يَكُونَ مَدْخُولُها نَكِرةً.

وعلى هذا ف(مِنْ) في الآيةِ للتَّبعيضِ.

٣٧١- لِلانْتِهَا: (حَتَّى، وَلَامٌ، وَإِلَى) وَ(مِنْ، وَبَاءً) يُفْهِمَانِ بَدَلَا اللهُّرحُ الشَّرحُ

تأتي هذه الثَّلاثُ: (حتَّى) واللَّامُ، و(إلى) للانْتِهاءِ.

مثالُ (حتَّى) قولُهُ تعالى: ﴿ سَلَنَّهُ هِيَ حَتَّنَ مَطْلِعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [الفدر:٥].

مثالٌ آخَرُ: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُو ٱلْخَيْطُ ﴾ [البفرة:١٨٧] فالبَصْريُّونَ يَقولُـونَ: (حَتَّى) حَرفُ جرَّ، والفعلُ مَنْصوبٌ ب(أَنْ) مُضْمَرةٍ بعدَ (حتَّى) وعلى هذا فيكونُ المعنى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَبَيَّنِ) فَيُؤُوَّلُ بِمَصْدَرٍ، هذا رأيُ البَصْريِّينَ.

أمَّا الكُوفيُّونَ: فيرَوْنَ أنَّ (حتَّى) نفسَها تَنصِبُ الفعلَ، إنَّها هي على كلِّ حالٍ للانْتِهاءِ، حتَّى ولو قُلْنا: إنَّها مَدْخُولَةٌ على فعلِ فهي للانْتِهاءِ.

مثالُ اللَّامِ: (سِرْتُ مِن عُنَيزةَ لِمَكَّةَ) أي: إلى مَكَّـةَ، ومثلُ قـولِهِ تعالى: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلِ مُسَمَّى﴾ [الرعد:٢] أي: إلى أجلِ مُسمَّى، فاللَّامُ تأتي للغايةِ.

مثالُ (إلى) وهي الأصلُ: قال اللهُ تعالى: ﴿ سُبْحَنَنَ ٱلَّذِيَّ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء:١] ف(إلَى) هذه للانْتِهاءِ.

مسألةٌ: هل الغايةُ داخلةٌ أو غيرُ داخلةٍ؟

الجوابُ: هي غيرُ داخلةٍ إلَّا بقَرينةٍ، فلو قلتَ مثلًا: (سِرْتُ إلى الوَادِي) فهل يعني أنَّك دَخَلْتَ فيه؟ الجوابُ: لا، لم تَدْخُلْ فيه، كذلك قولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ آَيْنُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَيْلِ ﴾ [البقرة:١٨٧] هل يَدْخُلُ اللَّيلُ في الصَّيام؟

الجوابُ: لا، لا يَدْخُلُ، فابتداءُ الغايةِ ليسَ بداخلٍ، فإذا قلتَ مثلًا: (لَكَ هذهِ الأرضُ مِن هنا إلى الجَبَلِ) لم يَدْخُلِ الجَبَلُ.

أَمَّا إذا وُجِدَتْ قَرِينةٌ فإنَّه يَدْخُلُ، ومنها قولُهُ تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ [الماندة:٦] فإنَّ المِرْفقَ داخلٌ لفعلِ الرَّسول صَالَقَاتُهُ وَسَلَمَ (١) والقَرينةُ هنا خارِجيَّةٌ.

قولُهُ: «وَ(مِنْ، وَبَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلًا » يعني: أَنَّهَا يَأْتِيانِ للبَدَليَّةِ.

ذَرْمِنْ) تأتي بمعنَى (بَكَلَ) إِذَنْ: فهي تأتي للتَّبعيضِ، وللبَيانِ، وللابْتِداءِ، وتأتي زائِدةً، وبمعنَى (بَكَلَ).

مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لِجَعَلْنَا مِنكُمْ مَّلَتَهِكَةً فِي ٱلأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ [الزخوف:٦٠] يعني: بَدَلَكم مَلاثكةً في الأرضِ يَخْلُفُونَ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرةِ﴾ [التوبة:٣٨] أي: بَدَلَ الآخِرةِ، وليسَ المعنَى أنَّ الدُّنيا منَ الآخِرةِ.

مثالٌ آخَرُ: (اقْتَنَعْتُ بالدَّرْهَمِ مِنَ الدِّينارِ) أي: بَدَلَ الدِّينارِ.

وهل منه قولُ الشَّاعِرِ:

الــمُسْتَغِيثُ بِعَمْرِ وعِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ (١)

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، برقم (٢٤٦).

 ⁽۲) البيت من البسيط، وأول من تكلم به التَّكْلام الضبعي، انظر شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري (ص:۳۷۰).

الجوابُ: لا.

أيضًا الباءُ تأتي بَدلِيَّةً، أي: بمعنَى (بَدَلَ) مثلُ قولِك: (مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِهَا مُثْرَ النَّعَمِ) ومثلُ هذا قَولُ كَعبِ بنِ مالكِ رَخَالِلَكَعَنَهُ: «مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِهَا بَدْرًا» (١) يعني: بَدَلًا عنها بَدْرًا، ومنه قولُ الشَّاعِرِ (١):

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَـا يَجْزُونَ بِالظَّلْمِ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفِرةً وَبِالإِسَـاءَةِ أَهْـلَ الشَّـوءِ إِحْسَـانَا

وظاهرُ هذا أنَّهُ مَدْحٌ، لكنَّه ذَمَّ، فهو يَقولُ: قومي ولو كانوا أهلَ حَسَبٍ وشَرَفٍ فهم لا يُحبُّونَ الظَّلْمَ بالمغفرَةِ، وإذا ظَلَمَهم أَحَدٌ يُجازُونَ الظُّلْمَ بالمغفرَةِ، وإذا أساءَ إليهم يُجازُونَ الإساءةَ بالإحسانِ، لكنَّ الواقِعَ أنَّ هذا لِرَدَاءَتِهم، فليسَ فيهم خَبْرٌ؛ ولهذا قالَ:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا لَا شَنُوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا يَسْأَلُونَ أَخَامُمُ عَينَ يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَسْلُمُمْ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا والشَّاهِدُ قُولُهُ: (فَلَيتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا) أي: بَدَهَمُ قومًا إذا رَكِبوا... إلخ. فصارتِ الباءُ تأتي بمعنى (بَدَلَ) و (مِنْ) تأتي بمعنى (بَدَلَ).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب وفود الأنصار، برقم (٣٨٨٩)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب، برقم (٢٧٦٩)، ولفظها: «وما أُحب أن لي بها مَشْهَدَ بدر».

⁽٢) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب (٦/ ٢٥٣)، وللعنبري في لسان العرب (ركب).

٣٧٣- وَاللَّهُمُ لِلْمِلْكِ وَشِعْبِهِم، وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي وَ٣٧٣ وَزِيدَ، وَالظَّرُ فِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَ(فِي) وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَا

الشَّرحُ

تُفيدُ اللَّامُ التَّمليكَ وشِبْهَهُ، أي: شِبْهَ التَّمليكِ، فالتَّمْليكُ أَنْ يكونَ مَدخولُها مَالِكًا لِيَا سَبَقَـها، أو إن شِئْتَ فقُـلْ: أن تَقَـعَ بينَ شَيْئَيْنِ الثَّاني منهـها مالكُّ للأوَّلِ.

مثالُه: (الكِتابُ للطَّالبِ) فاللَّامُ هنا للمِلْكِ، أي: مِلْكٌ للطَّالبِ، فالثَّاني مالكٌ للأوَّلِ، أي: أنَّ مَدْخولَها مَالكٌ لِهَا قَبْلَها.

وقد يَتَأْخُرُ الذي قَبْلَها، مثلُ: ﴿ لِللَّهِ مُلْكُ السَّمَكُوتِ ﴾ [المائد: ١٢٠] فهنا تَأْخُرَ الأوَّلُ عنها وعن الثَّاني، ولكنَّ الحُكْمَ لا يَتَغيَّرُ، ومثلُه أيضًا: ﴿ لِللَّهِ مَا فِي السَّمَوَتِ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] يعني: مِلْكُ للهِ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ اِلْفُغَرَآءِ ﴾ [النوبة: ٢٠] فاللَّامُ هنا للمِلْكِ.

وأمَّا شِبْهُهُ فهو ما يُسَمَّى بالاختِصاصِ، فتكونُ اللَّامُ أيضًا للاختِصاصِ، وهو أنْ يَكُونَ مَدْخولُها مُخْتَصًّا بالأوَّلِ، لا مَالِكًا له.

مثالُهُ: (السَّرْجُ للدَّابَّةِ) و(الزِّمَامُ للجَمَـلِ) و(العَلَفُ للبَهيمةِ) فاللَّامُ للاُختِصاصِ؛ لأنَّها لا تَمَّلِكُ، لكنَّها تَخْتصُّ به، فهذا معنى قولِهِ: (وَشِبْهِهِ).

وقولُهُ: «وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا… قُفِي» أي: وقُفِيَ في تَعْديةٍ، يعني أنَّ اللَّامَ تأتي للتَّعديةِ، وأيْ اللَّامَ تأتي للتَّعديةِ، والتَّعديةُ أنْ تَدْخُلَ على مَفْعولِ عامِلُهُ ضَعيفٌ؛ لِيَتَعَدَّى إلى مَفْعولٍ، وذلك للتَّقْوِيةِ، مثلُ اسمِ الفاعلِ، فإنَّه إذا تأخَّرَ يَضْعُفُ عَمَلُهُ.

مثالُ ذلك: (أَنَا ضَارِبٌ لِزَيْدٍ) وأَصْلُها: (أَنَا ضَارِبٌ زَيدًا) وكذلك تَقولُ: (أَنَا ضَارِبٌ زَيدًا) وكذلك تَقولُ: (أَنَا لِزَيْدٍ ضَارِبٌ) فاللَّامُ هنا لا تَصْلُحُ للمِلْكِ ولا لشِبْهِ اللِلْكِ، لكنَّها للتَّعديةِ، فتُعدِّي العاملَ لضَعْفِهِ؛ لأنَّه لا يَتَعدَّى إلى المَفْعولِ بنفسِهِ؛ لأنَّه ضَعيفٌ، فإذا كان ضَعيفًا لتَأَخُّر أو غيرِهِ فإنَّها تأتي للتَّعديةِ.

كذلك أيضًا تأتي للتَّعليلِ كثيرًا.

مثالُهُ: قال اللهُ تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقَتُ أَلِغَنَّ وَأَلَّإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الداريات:٥٦].

فإنْ قيلَ: إنَّ ﴿يَعْبُدُونِ﴾ فعلٌ، وليسَ اسمًا؟

قُلنا: إنَّه فِعْلٌ مُؤَوَّلٌ بِمَصْدَرٍ، والتَّقديرُ: إلَّا لعِبَادَتِي، فاللَّامُ هنا للتَّعليلِ.

مثالٌ آخَرُ: قولُهُ تعالى: ﴿هُو ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] يعني: لأَجْلِكم، فاللَّامُ هنا للتَّعليلِ.

مثالٌ آخَرُ: (جِنْتُ لأَقْرَأَ) أي: للقِراءةِ، فاللَّامُ هنا للتَّعليلِ.

وكذلك كلُّ أفعالِ الله تعالى التي تَتَعدَّى باللَّامِ هي للتَّعليلِ، مثل: ﴿ سُبْحَنَ اللَّذِي بَنَرَكْنَا حَوَلَهُ النِّي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيَلَا مِنَ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِي بَنَرَكْنَا حَوَلَهُ لِلْاَيْ الْمَسْجِدِ الْمُحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِي بَنَرَكْنَا حَوَلَهُ لِلْاَيْ اللَّهُ لَلتَّعليلِ. لِنُرِيَهُ مِنْ اَيَنِينَا ﴾ [الإسراء: 1] فاللَّامُ للتَّعليلِ.

وقولُهُ: «قُفِي» أي: اتُّبعَ.

القاعدةُ مِن هذا البيتِ: تأتي اللَّامُ للمِلْكِ، وشِبْهِهِ، وتأتي للتَّعليلِ، وسَبَقَ أَنَّها تأتي للانْتِهاءِ (يعني: الغايةَ).

وقولُهُ: «وَزِيدَ» يعني أنَّ اللَّامَ تأتي زائدةً، وهذه غيرُ لامِ التَّعديةِ، فمعنَى كونِها زائِدةً أنَّه ليسَ لها معنَّى إطلاقًا، لا تَعْديةً، و لا غَيْرَها.

مثالُ ذلك: قولُهُ تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْنِعُواْ نُورَ اللَّهِ ﴾ [الصف: ٨] فهذه زائدةٌ؛ لأنَّ المعنى: يُريدُونَ أن يُطْفِئُوا نورَ اللهِ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنَكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب:٣٣] يعني: يُرِيدُ أَنْ يُذْهِبَ.

وأمَّا المثالُ الذي ذَكَرَهُ في الشَّرِحِ (١) -وهو قولُ اللهِ تعالى: ﴿إِن كُنْتُمْ لِلرُّهُ يَا اللَّهُ وَ وَجَهُ النَّظَرِ أَنَّ اللَّامَ في قولِهِ: ﴿الرُّهُ يَا الْمَدُونَ ﴾ [بوسف:٤٦] - ففيه نَظَرٌ، ووجهُ النَّظَرِ أَنَّ اللَّامَ في قولِهِ: ﴿الرُّهُ يَا الْمَدُونِ بَسِبِ تَأْخُو العامِلِ، وإذا يَظْهَرُ أَنَّهَا للتَّعديةِ، وأنَّ اللَّامَ دَخَلَتْ على المَفْعولِ بسببِ تأخُو العامِلِ، وإذا تَأَخَّرَ العاملُ فلا بُدَّ أَنْ يَضْعُفَ حتى ولو كانَ غيرَ اسمِ الفاعلِ، لكنَّ الشَّارِحَ يَرَى انَّ التَّقديرَ: إنْ كنتمُ الرُّؤيا تَعْبُرُونَ، فعلى قولِهِ تكونُ اللَّامُ زائدةً؛ لأنَّ يَرَى أَنْ يَتَسلَّطَ على مَدخولِها بنفسِهِ.

ومثَّلُوا للزَّاثدةِ بها يَجْرِي كثيرًا في قولِهم: (لا أبا لك) كما في قول الشَّاعرِ(٢):

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَهَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَـكَ يَسْأَمِ تَعْلِمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ تَهَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَـكَ يَسْأَمِ قَالُوا: إِنَّ اللَّامَ هنا زائدةٌ، والدَّليلُ على زِيادتِها أنَّ (أبا) أُعْرِبتْ بالألِفِ،

⁽١) شرح ابن عقيل (٣/ ٢١).

⁽٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سُلْمي، انظر تاج العروس (كلف).

ومنْ شَرْطِ إعرابِها بالألِفِ أَنْ تُضافَ، ولو قُلنا: إنَّ اللَّامَ غيرُ زائدةٍ لكانَ يَقولُ: (لا أَبَا لك) أي: (لا أَبَا لك) أي: (لا أَبَا لك) بدونِ ألِفٍ، فليًا أُغْرِبَتْ بالألِفِ دلَّ هذا على أنَّ اللَّامَ زائدةٌ، وأصلُها: (لا أَباكَ) وهذا أحدُ الوُجوهِ في قولِهِ: (لا أَبَا لك) وهناك وَجُدُّ آخرُ، وهو أَنَه على لُغَةِ مَنْ يُلزِمُ الأَسْهاءَ الخمسةَ الألِفَ مُطلقًا، فلا يكونُ فيها شاهِدٌ.

وهل يَصِحُّ التَّمثيلُ بِقُولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَنفِظِينَ ﴾ [الانفطار:١٠]؟ الجوابُ: لا؛ لأنَّ اللَّامَ للتَّوكيدِ، وليستْ حَرْفَ جرِّ.

قُولُهُ: «والظَّرْفِيَّةَ» مَفْعُولٌ مُقدَّمٌ لقُولِهِ: (اسْتَبِنْ) يعني: اسْتَظْهِرْ، يعني أنَّ (الباءَ، وفي) تَأْتِيانِ للظَّرفيَّةِ.

أمَّا الباءُ فمِثالُها قولُهُ تعالى: ﴿ وَإِنَّكُّرُ لَنَكُّوْ نَكَتِهِم مُصْبِحِينَ ﴿ وَإِلَيْلِ ﴾ [الافات: ١٣٧ - ١٣٧] يعني: وفي اللَّيلِ، وهي كَثيرةٌ في الكَلامِ العَرَبِيِّ والعُرْفِيِّ، فتقولُ مَثَلًا: (سَكَنْتُ بِعُنَيْزَةً) و(سَكَنْتُ بِعُرَيْدَةً) و(سَكَنْتُ بِالبَدَائِع) و(سَكَنْتُ بِمَكَّةً) و(سَكَنْتُ بِمُكَنْتُ بِمَكَّةً) و(سَكَنْتُ بِعَنِي: في سُلْطَانةً، فالباءُ في كلِّ هذه و(سَكَنْتُ بسُلُطَانةً) يعني: في سُلْطَانةً، فالباءُ في كلِّ هذه الأمثالِ للظَّرِفيَّةِ، فهي تأتي للظَّرِفيَّةِ كثيرًا.

كذلك (في) للظّرفيَّةِ كثيرةٌ جدًّا، مثل: (دَخَلْتُ في المَسْجِدِ) (سَكَنْتُ في اللَّمْجِدِ) (سَكَنْتُ في البَلَدِ الفُلانِّ).

وهي في القرآنِ أيضًا كثيرةً، مثلُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَتُ لِلْمُوفِدِينَ ﴾ [الذاريات:٢٠] ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيدٍ ﴾ [الانفطار.١٣] ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ ٱللّهِ ﴾ [آل عمران:١٠].

فإنْ قال قائلٌ: وهلِ المرادُ بالظَّرفيَّة في (الباءِ، وفي) الظَّرفيَّةُ الزَّمانيَّةُ أو المَكانيَّةُ؟ فالجوابُ: الزَّمانيَّةُ والمكانيَّةُ، لكنْ أيُّها أكثرُ في الظَّرفيَّةِ: الباءُ أو في؟ الجوابُ: الأكثرُ (في).

وقولُهُ: «وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَيَا» الفاعلُ في (يُبَيِّنَانِ) الباءُ و(في) يعني أنَّها قد تَأْتيانِ للسَّببيَّةِ بأنْ يَدْخُلَا على السَّببِ.



٣٧٤- بِالبَا اسْتَعِنْ، وَعَـدّ، عَـوّض، أَلْصِـقِ،

وَمِثْلَ (مَعْ) وَ(مِنْ) وَ(عَـنْ) بِهَـا انْطِـقِ

الشَّرحُ

قولَهُ: «بِالبَا اسْتَعِنْ» معناهُ أنَّ الباءَ تأتي للاستعانةِ، والاستعانةُ طَلَبُ العَوْنِ، أي: أنَّ الباءَ تأتي للاستعانةِ، والاستعانةُ طَلَبُ العَوْنِ، أي: أنَّ الباءَ على ما تُطْلَبُ الإعانةُ منه، مثلُ: (أَسْتَعِينُ باللهِ) فالباءُ هنا للاستعانةِ، أي: أنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُطْلَبُ العَونُ منه، فإذا دَخَلَتْ على ما يُطْلَبُ العَونُ منه، فإذا دَخَلَتْ على ما يُطْلَبُ العَونُ منه فهي للاستِعانةِ.

وقولُهُ: ﴿ وَعَدِّ ﴾ يعني: أنَّها تأتي لتَعْديةِ الفعلِ اللَّازِمِ.

مثالُ ذَلِكَ: قولُهُ تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة:١٧] ف(ذَهَبَ) فِعلٌ لازمٌ، يُقالُ: (ذَهَبَ الرَّجُلُ) وما أَشْبَهَ ذلك، فهو فِعلٌ لازمٌ لا يَتعدَّى، و(أَذْهَبَ) فعلٌ مُتَعَدِّ، تقولُ: (أَذْهَبْتُ زَيدًا) و(أَذْهَبْتُ المالَ) وما أَشْبَهَهُ.

فإذا أَرَدْنا أَنْ يَتعدَّى (ذَهَبَ) إلى مَفْعولٍ، فإمَّا أَنْ نُدْخِلَ عليه الهَمْزةَ، أو نأتيَ بالباءِ، وهنا قال اللهُ تعالى: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة:١٧] فأتَى بالباءِ ليَتعدَّى الفعلُ إليها؛ لأنَّ الفعلَ كان لازِمًا.

كذلك لو قيلَ في غيرِ القرآنِ: (أَذْهَبَ اللهُ نُورَهُمُ) صَحَّ.

إِذَنْ: صارتِ الباءُ لِتَعْديةِ الفعلِ اللَّازِمِ إلى مَفْعولِهِ.

وقولُهُ: «عَوِّضٌ» معناهُ أنَّ الباءَ تأتي للتَّعويضِ بأنْ يكونَ مَدْخولُها عِوضًا عن غيرِهِ، وهذا كثيرٌ جدًّا، فكلُّ باءٍ تَدْخُلُ في البيعِ والشَّراءِ تكونُ للتَّعويضِ. مثالُ ذلك: (اشْتَرَيْتُ كِتابًا بِدِرْهَمِ) فالباءُ هنا للتَّعويضِ.

مسألةٌ: هل مَدْخولُها هو العِوَضُ، أو ما سَبَقَ هو العِوَضُ؟

الجوابُ: الحقيقةُ أنَّ كُلَّ واحدٍ منها عِوَضٌ عن الثَّاني، لكنَّها دائمًا تَدْخُلُ على الثَّمنِ؛ ولهذا قال الفُقهاءُ: يَتميَّزُ ثَمَنٌ عن مُثَمَّنِ بالباءِ، فها دَخَلَتْ عليه البَّمنِ؛ ولهذا قال الفُقهاءُ: يَتميَّزُ ثَمَنٌ عن مُثَمَّنِ بالباءِ، فها دَخَلَتْ عليه الباءُ فهو الثَّمنُ، فإذا قلتَ: (بِعْتُ الثَّوبَ بدِرْهَمٍ) فالنَّمنُ هو دِرْهَمٌ، وإذا قلتَ: (بِعْتُ الدَّرْهَمَ بَنَوْبِ) فالنَّمنُ هو الثَّوبُ.

إِذَنْ: ما دَخَلَتْ عليه الباءُ فهو الثَّمنُ.

وقولُهُ: «أَلْصِقِ» منَ الإِلْصاقِ، وهو مُباشرةُ الشَّيءِ بالشَّيءِ، وقد يُرادُ بالإلصاقِ مُجاورةُ الشَّيءِ للشَّيءِ.

مثالُ الإلصاقِ المباشرِ: (مَسَحْتُ رأسِي بيَدِي) و(أَمْسَكْتُ ثَوْبِي بيَدِي) وقال اللهُ تعالى: ﴿وَرَامْسَحُواْ بِرُهُوسِكُمْ﴾ [الماندة:٦].

مثالُ الإلْصاقِ غبرِ المباشِر: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) ولهذا تَمَرُّ مِن عنده ولو كان بينَك وبينَه شِبرٌ أو ذِراعٌ أو ما أَشْبَهَ ذلك.

وعلى هذا يكونُ الإلصاقُ: إمَّا مُباشَرةً، وإمَّا مُجاوَرةً.

وقدْ زَعَمَ بعضُ النَّحُويِّينَ أَنَّ جميعَ معاني الباءِ تَعودُ إلى الإلصاقِ، ولكنَّ الحقيقةَ أَنَّنا لو سَلَكْنا هذا المَسْلَكَ لوَجَدْنا أَنَّهَا لا تَكونُ للإلصاقِ في بعضِ المواضعِ إلَّا بتكلُّفٍ شَديدٍ، ولا حاجةَ إلى هذا التَّكلُّفِ، فالأَوْلى أَنْ نقولَ كها قال ابنُ مالكِ رَحْمَهُ اللَّهُ: إنَّ الإلصاقَ مِن بعضِ معانيها، وليس كُلَّ المعاني.

وقولُهُ: «وَمِثْلَ (مَعْ) وَ(مِنْ) وَ(عَنْ) بِهَا انْطِقِ» يعني أنَّها تأتي بمعنى (مَعَ) وتأتي بمعنى (مِنْ) وتأتي بمعنى (عَنْ).

فتأتي بمعنى (مع) كما لو قلتَ: (بِعْتُكَ الفَرَسَ بلِجَامِهِ) أي: معَ لِجَامِهِ، ومثل: (بِعْتُكَ السَّيَّارةَ بمَفَاتِيجِها) (بِعْتُكَ السَّيَّارةَ بمَفَاتِيجِها) أي: معَ شِرَاعِها، ومثل: (بِعْتُكَ السَّيَّارةَ بمَفَاتِيجِها) أي: معَ المَفاتيحِ.

وتأتي أيضًا بمعنى (مِنْ) ومثَّلُوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللّهِ يَعْجَرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان:٦] قالوا: معنى (يَشْرَبُ بِهَا) أي: يَشْرَبُ مِنْها؛ لأنَّ العينَ يُشْرَبُ منها لا بِها، فتكونُ هنا بمعنى (مِنْ) والصَّحيحُ في هذه الآيةِ أنَّ الباءَ للسَّبَيِيَّةِ، لا بمعنى (مِنْ) وأنَّ (يَشْرَبُ) مُضَمَّنَةٌ معنى (يَرْوَى) فمعنى (يَشْرَبُ بِهَا) أي: يَرْوَى بها عِبادُ اللهِ.

والأصحُّ أيضًا أنْ يُضَمَّنَ الفِعْلَ، لا أنْ يُجْعَلَ الحَرْفُ بمعنَى حَرْفِ آخَرَ، وتَضْمِينُ الفعلِ يَستلزِمُ معنى أصلِ الفعلِ وزيادةً، فقولُك: (يَشْرَبُ بها) إذا قُلنا: إنَّ (يَشْرَبُ) مُضَمَّنٌ معنى (يَرْوَى) تَضمَّنَ الشُّرْبَ والرِّيَّ.

كذلك تأتي الباءُ بمعنى (عَنْ) مثالَّهُ: (سَأَلَتُكَ بِعِلْمِكَ) يعني: عَنْ عِلْمِكَ. وهل منها (رَضِيتُ بِالله ربًّا) أي: رَضِيتُ عنِ اللهِ ربًّا؟ الجوابُ: لا.

مِثَالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿ سَأَلَ سَآيِلٌ بِعَنَابٍ وَاقِع ﴾ [المعارج:١] أي: عن عَذَابٍ واقع، وقالَ بعضُ أهلِ العلم: إنَّ الباءَ هنا على بابِها، وأنَّ المعنى: (سَأَلَ سَائِلٌ) وأُجيبَ (بِعَذَابٍ وَاقِعِ لِلْكَافِرِينَ) وأنَّ السُّؤَالَ هنا ضُمِّنَ معنى الجَوَابِ، فيَكُونُ

هذا أَبْلَغَ؛ لأنَّه لو كانَ المعنى: (سَأَلَ سائلٌ عنْ عذابٍ واقع، للكَافِرِينَ ليسَ له دافعٌ، مِنَ اللهِ ذي المَعارِجِ) صارتْ كلَّ الآياتِ التي بعدَها داخلةً في ضِمْنِ السُّؤالِ، والواقعُ أنَّ الآياتِ تُجِيبُ عن هذا السُّؤالِ.

إِذَنُ: صارتِ المعاني للباءِ تِسعةٌ: الظَّرفيَّةُ، والسَّبَبيَّةُ، والاستعانةُ، والتَّعديةُ، والتَّعويضُ، والإلصاقُ، ومثل (مَعَ) و(مِنْ) و(عَنْ).

وهل مِن معاني الباءِ المصاحبةُ؟

الجوابُ: قال بعضُ العُلماءِ: لا تَخرُجُ المُصاحَبَةُ عنِ المُلاصَقةِ؛ لأنَّ الصَّاحِبَ إِمَّا أَنْ يكونَ قَريبًا منكَ، أو مُباشِرًا لكَ، وعلى هذا فلا تَخْرُجُ عن الإلْصاقِ، ولكنَّهُ إِمَّا أَنْ يكونَ حِسِّيًّا، أو مَعنويًّا، فالباءُ في قولِكَ: (سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ وبحَمْدِكَ) للإلصاقِ، وقيلَ: إنَّ الباءَ للاستعانةِ، أي: سَبَّحْتُكَ بحَمْدِكَ.

فعلى المعنى الأوَّلِ: تكونُ الجملةُ جامِعةُ بينَ التَّنْزِيهِ والنَّنَاءِ، (أي: تَسْبِيحٌ، ثم خَدُّ) وعلى المعنى الثَّاني (أنَّ الباءَ للاستعانةِ) تكونُ الجملةُ هنا مُشتَمِلةً على التَّسبيحِ، لكنَّهُ بمَعونتِكَ التي تُحْمَدُ عليها، وعلى هذا فكُوْنُها للمُصاحَبةِ أَوْلَى، لكنَّ بَعْضَهم لم يَعُدَّها؛ لأنَّ المُصاحَبةَ داخِلةٌ في الإلْصاقِ.



٣٧٥ - عَلَى لِلاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَـنْ) بِرْعَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَـنْ قَـدْ فَطَـنْ الشَّرحُ الشَّرحُ

«على» مُبْتَدأً.

و (لِلاسْنِعْلَا) خَبَرُهُ، وقُصِرَ (لِلاسْنِعْلَا) للضّرورةِ الشّغريّةِ.

فَإِنْ قَلْتَ: كَيْفَ قَلْتَ: إِنَّ (على) مُبْتَداً وهي حَرْفٌ، والْمُبْتَدأُ لا يَكُونُ إِلَّا اسْهَا؟

قلتُ: إذا أُرِيدَ بالحَرْفِ لَفْظُهُ صَحَّ أَنْ يكونَ مُبْتَداً، وأَنْ يَقَعَ عليه عَمَلُ العاملِ؛ لأنَّهُ حينَتْذِ يكونُ المعنى: هذا اللَّفظُ للاسْتِعْلاءِ، بخلافِ ما إذا قلتَ: (الماءُ على السَّطح) فلا تقولُ: (على) مُبْتَداً.

وقولُهُ: «عَلَى لِلاسْتِعْلَا» أي: لِاسْتِعْلاءِ شيءٍ على شيءٍ، وهذا واضحٌ جدًّا؛ ولهذا ف(على) نَفْسُها فيها حُروفُ العُلُوِّ، فيها العَينُ، واللَّامُ، والألِفُ.

مثالُ ذلكَ: قال اللهُ تعالى: ﴿ الرَّحْنَنُ عَلَى ٱلْمَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] ف(عَلَى) هنا للعُلُوِّ.

مثالٌ آخَرُ: (الماءُ على السَّطحِ) و(السَّماءُ على الأرْضِ).

مسألةٌ: هذا العُلُوُّ هل تَلْزَمُهُ الْمُباشَرةُ أو لا تَلْزَمُهُ؟

الجواب: لا تَلْزَمُ، فقد تَكُونُ مُباشَرةً، وقد تَكُونُ غيرَ مُباشَرةٍ، ثم العُلُوُّ قد يكونُ حِسِّبًا، وقد يكونُ مَعْنَوِيًّا، فتقولُ مَثَلًا: (مَن على هَؤُلاءِ الجَهاعةِ؟) بعني:

مَن هو الوَالي عليهم؟ وهذا العُلُوُّ مَعْنَوِيٌّ، وتقولُ: (رَكِيتُ على البَهيمةِ، أو على السَّيَّارةِ) وهذا عُلُوُّ مُباشِرٌ.

وقولُهُ: «وَمَعْنَى (فِي)» مَعْطُوفٌ على قولِهِ: (لِلاَسْتِعْلَا) يعني: ولمعنى (فِي) يعني: وتَأْتِي (على) بمعنى (في).

مثَّلُوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْ لَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ [النصص:١٥] فقولُهُ: (عَلَى حِينِ) قالوا: بمعنى في حينِ غَفْلةٍ مِنْ أَهْلِها.

وقولُهُ: «وَ(عَنْ)» يعني أنَّ (على) تأتي بمعنى (عَنْ) ومنهُ قولُ الشَّاعرِ (١٠):

إِذَا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْـرُ اللهُ أَعْجَبَنِـي رِضَـاهَا والمعنى: إذا رَضِيَتْ عَنِّي بنو قُشَيرٍ؛ لأنَّ (رَضِيَ) لا تَتَعدَّى إلَّا بـ(هن) فعليهِ تَأْتِي (على) بمعنى (هن).

إِذَنْ: معاني (على) ثَلاثةٌ: الاسْتِعْلاءُ، ويمعنى (في) ويمعنى (عن) وهنا انْتَهَيْنا مِن (على).

وقولُهُ: «ب(عَنْ)» جارٌّ وبَجْرورٌ مُتعلِّقٌ ب(عَنَى).

وقولُهُ: «تَجَاوُزًا» مَفْعولٌ مُقدَّمٌ ل(عَنَى).

وقولُهُ: «عَنَى» فعلٌ ماضٍ.

و «مَنْ » اسمٌ مَوْصولٌ فاعلٌ.

 ⁽۱) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي كها في أدب الكاتب (ص:٥٠٧)، ولسان العرب (رضي)، وخزانة الأدب(١٠/١٣٧).

وقولُهُ: «قَدْ فَطَنْ» الجملةُ الفِعْليَّةُ صِلةُ المُوْصولِ، لا يَحَلَّ لها مِنَ الإعْرابِ، يعني: عَنَى الذي قدْ فَطَنْ، وتَرْتِيبُ البيتِ: عَنَى مَن قدْ فَطَنَ تجاوزًا ب(عَنْ).

وقولُهُ: (عَنَّى) أي: قَصَدَ وأرادَ.

وهذا الشَّطْرُ وهو قولُهُ: (بِ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ) يَتَكَلَّمُ عنْ (عَن) يعني: أنَّ (عَن) مِن مَعانِيها اللَّجاوَزَةُ، واللَّجاوَزَةُ مَعْناها مُرورُ شيءٍ بشيءٍ وانفصالُهُ عنه.

مثاله: قال اللهُ تعالى: ﴿ وَمَا فَعَلْنُهُ عَنْ أَمْرِى ﴾ [الكهف: ٨٦] ويَقولُونَ: (رَمِيتُ السَّهْمَ عن القَوْسِ) يعني: مُجاوِزًا القوسَ.



٣٧٦- وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ) وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَقَدْ تَجِي» أي: (عَن)؛ لأنَّها أَقْرَبُ مَذْكُورٍ.

"مَوْضِعَ (بَعْدِ)" يعني: قد تَأْتِي بمعنى (بَعْد) فتكونُ للتَّرتيبِ، ومثَّلوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿لَرَّكُبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشفاق:١٩] أي: طَبَقًا بعدَ طَبَقٍ.

لكنْ: أَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هذا المعنَى يَرْجِعُ إِلَى الْمُجاوَزةِ؟

الجوابُ: نعم؛ لأنَّ المعنى أنَّكم تَنتَقِلُونَ مِن حالِ إلى حالِ، فتُجاوِزُونَ الحالَ الأُولى، وتَنتقِلُونَ إلى الحالِ الثَّانيةِ؛ ولهذا فالأصلُ في (عَن) أنَّهَا تأي للمُجاوزةِ، لكن في بعضِ الأَحْيانِ تَحَاجُ إلى تأمُّلٍ، لكن في بعضِ الأَحْيانِ تَحَاجُ إلى تأمُّلٍ، ولكن مع ذلك هم يَقولُونَ: إنَّها في: ﴿لَتَزَكَّبُنَ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاف:١٩] أي: بعدَهُ، والحقيقةُ أنَّ ما بعدَ الشَّيءِ فإنَّه مُجاوِزٌ للشَّيءِ.

وقولُهُ: «وَ(عَلَى)» يعني: تأتي (عَنْ) بمعنى (عَلَى) ومثَّلوا له بقولِ الشَّاعرِ (١):

لَاهِ ابْنَ عَمِّكَ لَا أُنْضِلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْصَ دَيَّانِي فَتَخْرُونِي يَعني: لا جُعِلْتَ فاضِلًا عَلَيَّ، ويَجوزُ: (لَا أَفْضَلْتَ) أي: لا زِدتَ عَلَيَّ. والشَّاهدُ قولُهُ: (عَنِّي) فهي بمعنى (على).

⁽١) البيت من البسيط، وهو لذي الأصبع العدواني كما في لسان العرب (فضل)، وخزانة الأدب (٧/ ١٨٣)، ومغني اللبيب (١/ ٢٩٤).

وقولُهُ: «كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا» يعني: كما أنَّ (على) تأتي بمعنى (عَنْ).

فإذا قال قائلٌ: أليسَ هذا تَكْرارًا منِ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ النَّهُ لَانَّهُ قال: «(عَلَى) لِلاَسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)»، وهذا الشَّطْرُ الثَّاني شَطرٌ كاملٌ يُفِيدُ أنَّ (عَلَى) تَأْتِي بمعنى (عَنْ)؟

الجوابُ: هو من حيثُ المعنى تَكْرارٌ، ولا شَكَّ في هذا، لكنَّه تَكْرارٌ لفائدةٍ، وفائدتُهُ أَنَّ هَذينِ الحَرْفينِ -وهما (عن) و(على) - يَتناوَبَانِ، فكلُّ واحدٍ مِنْها يَنوبُ عن الثَّانِ، فكمَا أنَّ (على) تأتي بمعنى (عَنْ) وتَحُلُّ مَحَلَّها أقامَتْ (عن) الحُبَّةَ عليها، وقالت: لماذا تَأْتِينَ عَلِّي؟! لا بُدَّ أَنْ آتِي عَلَّكِ أيضًا، فصارا يَتناوَبَانِ، فهذه تأتي في محلِّ هذه، لكنْ كلُّ واحدةٍ لها معنى، فكأنَّ فهذه تأتي في محلِّ هذه، لكنْ كلُّ واحدةٍ لها معنى، فكأنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ في الشَّطِ الأخيرِ يقولُ: إنَّ هذا من بابِ تَناوُبِ الحرُوفِ، فكمَا تأتي هذه في مَوضع هذه، فهذه أيضًا تأتي في مَوْضِعِها، وهذه فائدةُ قولِهِ: (كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا).



٣٧٧-شَبَهُ بِكَافِ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِــدًّا لِتَوْكِيــدٍ وَرَدْ الشَّرحُ

قولُهُ: «شَبَّهُ بِكَافٍ» يعني ائتِ بها للتَّشبيهِ.

مثاله: (زَيدٌ كالبَدْرِ) و(زَيدٌ كالبَحْرِ) أي: كالبَدْرِ في الجَهَالِ، وكالبَحْرِ في الكَرمِ أو في العِلْمِ.

وأَمْثِلَتُهَا كَثيرةً في القُرآنِ وفي غيرِهِ، قال اللهُ تعالى: ﴿أَوْكُظُلُمَنْتِ فِي بَعْرِ لَّجِيّ ﴾ [النور:٤٠] ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدُ نَارًا ﴾ [النور:٤٠] ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدُ نَارًا ﴾ [البغرة:١٧].

وقولُهُ: «وَبِهَا التَّمْلِيلُ قَدْ يُعْنَى» (بِهَا) جارٌّ ويَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ ب(يُعْنَى). وقولُهُ: «التَّمْلِيلُ» مُبْتَدأٌ، وجملةُ (قَدْ يُعْنَى) خَبَرُهُ.

و اليُعْنَى » أي: يُقْصَدُ، يعني: وقد يُقصَدُ بها التَّعليل، فتأتي الكافُ للتَّعليلِ.

و «قَدْ» هنا تُفِيدُ التَّقليلَ، وهو كذلك بالنِّسبةِ للتَّشبيهِ، أي: أنَّ معنَى التَّعليلِ في الكافِ قَليلٌ بالنِّسبةِ لمعنى التَّشبيهِ.

مثالُه: قولُهُ تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنْكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨] فليسَ المرادُ تَشْبِيهَ الذِّكْرِ بالهدايةِ، بل المرادُ تَعْلِيلُ الأمرِ بالذِّكرِ بالهِدايةِ، أي: واذْكُرُوهُ لهِدايتِهِ إِيَّاكُم، فاللَّامُ هنا للتَّعليلِ، فكذلكَ الكافُ هنا للتَّعْليلِ.

ومِثلُها على القَولِ الصَّحيحِ: «اللَّهمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ

عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ١٠٠ يعني: لأنَّك صَلَّيتَ على هَوُلاءِ، وأنتَ صَاحِبُ الكَرم أوَّلا وآخِرًا، فصَلِّ على هذا.

وبهذا المعنى يَزُولُ الإشكالُ الذي أَوْرَدَهُ كثيرٌ منْ أَهلِ العِلْمِ على هذا الحديثِ، وقال: المعروفُ أَنَّ المُشَبَّة به أَقْوَى منَ المُشَبَّة، ومَعْلُومٌ أنَّ الرَّسولَ ﷺ أَفْضُلُ مِن هَوُلاءِ، فكيفَ يُشَبَّهُ الأَفْضَلُ بالمَفْضولِ؟

وكلُّ أجابَ بجَوابٍ، ولكنْ إذا قُلْنا: إنَّ الكافَ هنا للتَّعليلِ، وإنَّ ذِكْرَها مِن بابِ التوسُّلِ بنِعَمِ اللهِ السَّابقةِ على نِعَمِهِ اللَّاحِقةِ، إذا قُلْنا بهذا فإنَّهُ يَزُولُ الإشْكالُ نِهائيًّا.

وقولُهُ: «وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ» يعني: وَوَرَدَ زائدًا، ولَمَّا كَانَ يَخْشَى أَن يُقالَ: لا فائدةَ له قال: (لِتَوْكِيدٍ).

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلُها فيها سَبَقَ لَّا ذَكَرَ الحُرُوفَ التي تأتي زائدةً؟

قُلنا: لأنّه يُشِيرُ إلى آيةٍ منَ القُرآنِ اشْتَهَرَتْ بينَ النّاسِ، وهي قولُهُ تعالى: ﴿لَيْسَكِمِشْلِهِ.شَى مُّوَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١] فلهذا نَصَّ على أنّها للتَّوكيدِ؛ لأنّها -أي: الآية- تَدُلُّ على امتناعِ مُشابَهةِ المَخْلوقِينَ للخالقِ، وتَأكَّدِ ذَلك، ومن أجل هذا اخْتَلَفَتْ أقوالُ النَّاسِ فيها: كيفَ يُحَرِّجُونَها؟

فقال بعضُهم: إنَّ الكافَ زائِدةٌ، وهذا هو الذي مَشَى عليه ابنُ مالكِ -رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى- وهو المَشْهورُ، وعلى هذا فيَكونُ تَقْديرُ الكَـلام: ليس مِثلَهُ شَيْءٌ،

يعني: ليسَ شيءٌ يُهاثِلُ اللهَ، وهذا مَعْنَى واضحٌ وسَهْلَ، وتكونُ الكافُ للتَّوكيدِ، كأنَّ المِثْلَ نُفِيَ مَرَّتِينِ؛ لأنَّ (الكاف) للتَّشبيهِ، و(مِثْلِ) للتَّمثيلِ، فكأنَّه نُفِيَ مرَّتَيْنِ، أو كأنَّهُ نُفِيَ المُهاثِلُ والمُشابِهُ معًا، وفَرْقٌ بينَ التَّشبيهِ والتَّمثيلِ، فالتَّمثيلُ هو المُطابَقةُ مِن كلِّ وَجْهِ، والتَّشبيهُ هو المُقارَبةُ، (أي: المُهاثَلةُ في أَكثرِ الصِّفاتِ) ولهذا إذا قلت: (فُلانٌ مِثْلُ (فُلانٌ شَبيهٌ بفُلانٍ) يعني أنَّه مُقارِبٌ في أكثرِ الصَّفاتِ، لكن إذا قلت: (فُلانٌ مِثْلُ فَلانٍ) فهو مُطابِقٌ.

القولُ الثَّاني: أنَّ الزَّائدَ كَلِمةٌ (مِثْلِ) يعني: ليسَ كهو شَيْءٌ، وهذا خلافُ الأَوْلى؛ لأنَّ زيادةَ الحرُوفِ أَهْونُ من زِيادةِ الأسْهاءِ.

القولُ الثَّالثُ: أنَّ (مِثْلِ) بمعنى صِفَةٍ، أي: ليسَ كصِفَتِهِ شيءٌ منَ الصِّفاتِ. القولُ الرَّابِعُ: أنَّ (مِثْلِ) بمعنى ذاتٍ، أي: ليسَ كذَاتِهِ شَيْءٌ.

وهذان القَوْلانِ الأَخيرانِ إِنَّهَا جَحَأَ إليهما القائلُ فِرارًا مِنْ إِثباتِ الزِّيادةِ، وإِلَّا فهُما بَعِيدانِ مِن ظَاهرِ اللَّفظِ، لكنَّهُ قال: بَدَلَ أَنْ أقولَ: الكافُ زائدةٌ، أو (مِثْلِ) زائدةٌ، أقولُ: ليسَ كذاتِهِ شيءٌ، أو ليسَ كصِفَتِهِ شيءٌ.

ولكنّنا نَقولُ: ما دامتِ اللُّغةُ العَرَبِيَّةُ فيها مثلُ هذا الأسلوبِ، فتُزادُ الكافُ تَأْكِيدًا فلا مانعَ، واللهُ تعالى نَزَّلَ القُرآنَ بلسانٍ عَربيٍّ مُبِينٍ، والعربُ إذا قالوا: (ليسَ كَمِثْلِ فُلانٍ) فمعناهُ أنَّه لا يُمكِنُ أنْ يكونَ أَحَدٌ يُهاثِلُهُ أو يُقارِبُهُ، وأَنْشَدُوا على ذلكَ(١):

⁽١) البيت من مجزوء البسيط، وهو لأوس بن حجر، انظر البحر المحيط (٩/ ٤٦٩)، والجني الداني في حروف المعاني (ص:١٣).

لَيْسَ كَمِثْلِ الفَتَى زُهَيْرِ خَلْقُ يُوازِيهِ فِي الْفَضَائِلِ أي: ليسَ مثلَ الفتى زُهَيْرِ.

والخلاصةُ: أنَّ الكافَ تأتي زائدةً، لكنْ للتَّوكيدِ، وأنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ إِنَّمَا قال: (لِتَوْكِيدٍ) في هذه المسألةِ، ولم يَقُلُها فيها سَبَقَ؛ لأنَّه اشْتَهَرَ فيها هذا المِثالُ الذي يَتَعَلَّقُ بصفاتِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَ.



٣٧٨- وَاسْتُعْمِلَ اسْبًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِـنْ) دَخَـلَا الشَّوحُ اللهَّرحُ

قولُهُ: «اسْتُعْمِلَ» فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ للمَجهولِ، ونائبُ الفاعلِ مُستِيرٌ يَعودُ على (الكافِ).

و «اسمًا» حالٌ مِن نائبِ الفاعلِ في (استُعْمِلَ).

وقولُهُ: «وَكَذَا عَنْ» مُبْتَدأٌ وخَبَرٌ.

و «عَلَى» مَعْطُوفٌ عليه.

وقولُهُ: «مِنْ أَجْلِ ذَا» مُتَعَلِّقٌ بقولِهِ: (دَخَلَا).

وقولُهُ: «مِنْ» مُبْتَدأً.

و «دَخَلَا» الجُملةُ خَبَرٌ.

و«عَلَيْهِمَا» مُتعلِّقٌ بـ(دَخَلَا).

وقولُهُ: «وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا» أي: اسْتُعْمِلَتِ الكافُ اسمًا في اللُّغةِ العربيَّةِ.

مثالُهُ: (ما رَأَيْتُ كاليومِ قطُّ) أي: ما رأيتُ مثلَ اليومِ قطُّ، وهل هذا قِياسيٌّ أو سَهاعيُّ؟

نقولُ: الظَّاهرُ أَنَّه قِياسيُّ، وأنَّ كُلَّ شيءٍ تَدْخُلُ عليه الكافُ يَصِحُّ أَنْ تكونَ بمعنَى (مِثْلِ) إلَّا إذا وُجِدَ مَانِعٌ، حتَّى في: (زَيدٌ كالبَحْرِ) يَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَها اسمًا، ونقولُ: (زَيدٌ) مُبْتَدأٌ، و(كالبَحْرِ): الكافُ اسمٌ بمعنى (مِثْلِ) وحينئذِ تكونُ مَبنِيَّةً على الفتحِ في عَلَّ جُمْلَتِها حَسَبِ الحالِ: (رَفْعِ، أو نَصْبِ، أو جَرِّ) وهي مُضافَةٌ إلى (البَحْرِ) و(البَحْرِ) مُضافٌ إليهِ.

أمَّا ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في قولِهِ: (وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا) فإنَّ ذلك سَهاعِيٌّ، يعني أنَّه اسْتُعمِلَ، ولكنْ لا تَستَعْمِلْهُ أنت، فيَقْتَضِي أنْ يكونَ ذلك سَهاعِيًّا.

وقولُهُ: «وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى)» يعني: واستُعْمِلَ كذلك (عَن) اسمًا، وكذلك (عَلى) استُعْمِلَ اسمًا.

وقولُهُ: «مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِهَا (مِنْ) دَخَلَا اللهِ يعني: مِن أَجلِ كونِ (عن) و(على) اسمَيْنِ صَحَّ دُخولُ (مِن) عليهها.

وهنا الشَّارِحُ خَالفَ المَاتِنَ، فإنَّ الشَّارِحَ يَقُولُ: مَا يَكُونَانِ اسمًا إلا إذا دَخَلَ عليهما (مِنْ) وليسَ كذلك، فإنَّ ظاهرَ كلامِ ابنِ مالكِ رَحَمَهُ اللهُ هو الحقُّ، وهو أنَّها يُسْتَعْمَلانِ اسمًا مُطلَقًا، سواءٌ دَخَلَ عليها (مِن) أم لا، وأنَّ الدَّليلَ على أنَّها يُسْتَعْمَلانِ اسمًا هو دُخولُ (مِن) وما في المتنِ أَوْلَى؛ ولهذا قال المُحَشُّونَ: إنَّ يُسْتَعْمَلانِ اسمًا هو دُخولُ (مِن) وما في المتنِ أَوْلَى؛ ولهذا قال المُحَشُّونَ: إنَّ كلامَ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ أَحْسَنُ؛ لأنَّهُ يَدُلُّ على أنَهَا تُسْتَعْمَلُ اسمًا مُطلَقًا، واسْتَدَلَّ كلامَ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ أَحْسَنُ؛ لأنَّهُ يَدُلُّ على أنَهَا تُسْتَعْمَلُ اسمًا مُطلَقًا، واسْتَدَلَّ بدُخولِ (مِنْ) على هذا، بخلافِ كلامِ الشَّارِح، وأيضًا فالإنسانُ غيرُ مُجيطٍ بكلام العربِ، فقدْ يَأْتِيكَ مِن كَلام العربِ ما يَدُلُّ على هذا.

مثالُ (عن): (مَرَرْتُ مِن عَنْ يَمينِهِ) فدخَـلَ عليها (مِن) وحُـروفُ الجرِّ لا تَدْخُلُ إلا على اسم، فتكون (عَنْ) بمعنى جانبٍ، أي: مِن جانبِ يَمينِهِ. وتقولُ: (مَرَرْتُ مِن عَنْ شِهالِهِ) أي: من جانبِ شِهالِهِ.

ونُعْرِبُ: (مِن عَن يَمينِهِ) فنَقُولُ: (مِن) حَرفُ جرَّ، و(عَن) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ جرِّ ب(مِن) وهو مُضافٌ، و(يَمِينِ) مُضافٌ إليه، وهو مُضافٌ، والسَّاءُ مُضافٌ أليه، فتكونُ (عَن) اسمًا خالصًا.

مثالُ (على): (نَظَرْتُ إليه مِن عَلَى السَّطْحِ) ويكونُ معناها: فوق، وأمَّا إعرابُها فنقولُ: (مِن) حرفُ جرِّ، و(على) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، في مَحَلِّ جرِّ برمِن) وهو مُضافٌ، و(السَّطْحِ) مُضافٌ إليه مَجْرُورٌ بالإضافةِ، و عَلامةُ جَرِّهِ كَسْرةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِهِ.

إِذَنْ: (على) تَأْتِي اسمًا وحَرْفًا، وتَأْتِي فِعْلًا، لكنْ يَخْتَلِفُ الرَّسمُ، أَمَّا اللَّفظُ فهو واحدٌ، تقولُ: (عَلا الماءُ على العَتَبةِ) ف(عَلَا) فِعلٌ ماضٍ، و(عَلَى) حَرفُ جرِّ.

وأمَّا (مِن) فتأْتي حَرْفًا، وتَأْتي اسْمًا، وتَأْتي فِعْلَ أَمْرٍ، وهو (مِنْ) مِن: (مَانَ، يَمِينُ) بمعنى: اكْذِبْ، فاللَّفظُ واحدٌ، لكنْ يَخْتَلِفُ المعنى، والذي يُعَيِّنُ المعنى هو سِياقُ الكَلَام.

وهذا وأمثالُهُ كثيرٌ يُؤيِّدُ ما ذَهَبَ إليه شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمَهُ اللَهُ اللهُ اللهُ اللهُ لا مَجازَ في اللَّغةِ العربيَّةِ، وأنَّ الكَلِماتِ ليسَ لها مَعْنَى ذاتيُّ هو مَعْناها، وأنَّ الذي يُحدَّدُ معنى الكَلِمةِ هو سياقُ الكَلامِ، وإذا تَدَبَّرْتَ كلامَهُ وَجَدْتَهُ حقيقةً، وأهمُّ

 ⁽١) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٨٨). وفيه: ﴿وأول من عُرِف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن
 المثنى في كتابه، ولكن لم يَعْن بالمَجازِ ما هو قسيم الحقيقة، وإنها عنى بمجاز الآية ما يُعَبَّر به عن
 الآية ... الخ.

إِذَنْ: صارَ الذي يُسْتعمَلُ اسهًا مِن حُروفِ الجرِّ هو: الكاف، و(عَن) و(عَلى).

⁽١) التَّغييرُ العَمَلِيُّ أَنَّهم يقولون: إنَّ الآياتِ تدلُّ على كذا وكذا، ثمَّ يُحُرُّفُونها، ويعملون بمخالفةِ الشَّرعِ بناءً على هذه الآياتِ أو هذه الأحاديثِ. (الشارح)

حسروف الجسر ٧

٣٧٩- وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ كَا جِئْتُ مُذْ دَعَا) الشَّرحُ

تقدَّمَ أَنَّ (مُذُ) و(مُنذُ) مِن حُروفِ الجُرِّ فِي قَولِ ابنِ مالكِ رَحَمُ اللَّهُ: (مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا) إلى آخرِهِ، فهمَا من حُروفِ الجُرِّ، لكنَّهما يُستعمَلانِ اسمَيْنِ أيضًا، وليسَ هذا بالجِيَارِ، بل في بعضِ السِّيَاقِ يَكُونانِ اسمًا، وفي بعضِها يَكُونانِ حرفًا، فمتى يَكُونانِ اسمًا؟

قال: (حَيْثُ رَفَعَا) يعني: إذا كان الذي بَعْدَهما مَرْفوعًا.

مثالُهُ: (جِفْتُ مُذْ يَوْمَانِ) أو: (مُنذُ يَوْمَانِ) فهنا مَا بَعْدَهما مَرْفوعٌ، فيَكُونانِ هنا اسْمَيْنِ على أنَّهما مُبْتَدأٌ، وما بَعْدَهما خَبَرٌ، فنقولُ: (مُذْ) مُبْتَدأٌ مَبْنيٌ على السُّكُونِ في محَلِّ رفع، و(يَوْمَانِ) خَبرُ المُبْتَدأِ مَرْفوعٌ بالألِفِ نِيابةٌ عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مُثَنَّى، والنَّونُ عِوَضٌ عنِ التَّنوينِ في الاسم المُفْرَدِ، ونقولُ في (مُنذُ): اسْمٌ مَبْنيٌ على الضَّمِّ في مَحَلِّ رفع مُبْتَداً، و(يَوْمَانِ) خَبرُ المُبْتَداِ.

أَمَّا إِذَا قَلْتَ: (جِئْتُ مُذْ يَوْمَيْنِ) فَهِنَا يَكُونَانِ حَرْفَيْ جَرٍّ.

كذلك قال: (أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ) أي: إذا وَلِيَهما فِعلٌ، أي: جُعِلَ الفِعلُ واليّا لهما.

مثالُهُ: (جِئْتُ مُذْدَعَا) ف(جِئْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مُذْ) ظَرَفٌ مَبْنِيٍّ على السُّكُونِ في مَحَلُّ نَصبٍ، و(دَعَا) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٍّ على السُّكُونِ، وفاعلُه مُستَتِرٌ جوازًا تقديرُهُ: (هو) فهنا أَعْرَبْناها على أنَّها اسمٌ. إِذَنْ: (مُذَ) و(مُنذُ) يَقَعانِ حَرْفَيْ جرِّ إذا وَلِيَهما اسْمٌ نَجْرُورٌ، ويَقَعَانِ اسمَيْنِ إذا وَلِيَهما اسمٌ مَرْفوعٌ، أو وَلِيَهما فِعْلٌ.

وإذا استُعمِلا اسمًا لم يَخْتَصًا بالظُّرُوفِ، ففي: (مُذْ دَعَا): (دَعَا) ليست بظَرفٍ، لكنْ (مُذْ) نَفْسُها تَكُونُ ظَرْفًا، أمَّا إذا استُعْمِلا حَرْفًا فإنَّهما لا يَدْخُلانِ إلا على ظَرفٍ.



٣٨٠ وَإِنْ يَـجُرًّا فِي مُضِــيٍّ فَكَــ(مِـنْ) مُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ الشَّرحُ

لَمَّا تَكَلَّمَ عن عَمَلِهما، وأُنَّهما يَأْتيانِ اسمَيْنِ تَكَلَّمَ عن مَعْناهما، فقال: إِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيِّ فَكَ (مِنْ) وإِنْ يَجُرَّا فِي حُضورِ فهما بمعنى (في).

مِثْالُهَا فِي الْمُضِيِّ: (جِئْتُكَ مُذْ يَوْمَيْنِ) أي: مِن يَوْمَينِ.

مِثالُها في الخُضورِ: (جِئتُكَ مُنذُ الآنَ) أي: في الآنَ، يعني: في هذا الوقتِ.

فإنْ قال قائلٌ: كيف تَذْخُلُ (مُذْ) و(مُنذُ) على الفعلِ وهما مِن عَلاماتِ الأَسْهاءِ؟

فالجوابُ: أنَّها في هذه الحالِ يَكُونانِ اسْمَيْنِ، وهما مِن عَلاماتِ الأَسْهاءِ إذا كانَتا حَرْفَيْ جَرِّ.

فإنْ قال قائلٌ: لكنَّهما بمعنَى (مِن) و(في)؟

فالجوابُ: هذا في المعنَى فَقَط، وأيضًا لا تَكُونانِ بمعنَى (مِن) أو (في) إلا إذا جَرَّتا، وإذا جَرَّتا فسلا يُمكِنُ أَنْ تَدْخُلا على الفعلِ؛ ولهذا قال: (إِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيًّ).

إِذَنْ: إذا قالَ لك قائلٌ: ما معنى (مُنذُ) و(مُذْ)؟

فَقُلْ: إِنْ كَانَا فِي مَاضٍ فَهِمَا بِمَعْنَى (مِن) وَإِنْ كَانَا فِي حَاضِرٍ فَهُمَا بِمَعْنَى (فِي).

وهل يَجُرَّانِ فِي الْمُسْتَقْبِلِ؟

الجوابُ: لا، لا يَجُرَّانِ فِي المُسْتَقْبَلِ؛ ولذلك لم يَتكلَّمْ عليه ابنُ مالكِ رَحْمَهُ اللهِ اللهِ عليه ابنُ مالكِ رَحْمَهُ اللهِ فلا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (آتِيكَ مُنذُ يَوْمَيْنِ)؛ لأنَّها إمَّا في الحاضرِ، وإمَّا في الماضي.



٣٨١- وَبَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَبَاءٍ زِيدَ (مَا) فَلَـمْ يَعُـقْ عَـنْ عَمَـلٍ قَـدْ عُلِـمَا الشَّرحُ

قولُهُ: «بَعْدَ» ظَرفٌ مَنْصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وعامِلُهُ قولُهُ: (زِيدَ) وهو مُضافٌ.

و «مِنْ» مُضافٌ إليه باغْتِبارِ لَفُظِها؛ لأنَّها حَرفُ جَرِّ، والحرُوفُ لا يُضافُ إليها، لكنْ باغْتِبارِ لَفُظِها، يعني: وبعدَ هذا اللَّفظِ، وهو (مِن).

وقولُهُ: «عَنْ» مَعْطوفةٌ على (مِنْ).

و «بَاءٍ» مَعْطُوفةٌ على (مِنْ) وليس على (عَنْ)؛ لأنَّ العَطْفَ يكونُ على الأوَّلِ.

وقولُهُ: «زِيدَ» فعلٌ ماضٍ مَبنيٌّ للمَفْعولِ.

و "مَا" نائبُ فاعلٍ مَبنيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفعٍ.

وقولُهُ: «فَلَمْ يَعُقْ» أي: هذه الزَّيادةُ، وهي دُخولُ (مَا).

«عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا» المعنى: أنَّها تُزادُ (ما) بعد (عَن) و(مِن) والباءِ، ولا تُبطِلُ العَمَلَ، بل يَبْقَى على ما هو عليه.

مثالُ (مِن): قال اللهُ تعالى: ﴿ مِنَا خَطِيَتَانِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾ [نوح:٢٥] فَ(مِنْ) حَرفُ جرِّ، و(مَا) زائدةٌ عَمَلًا، و(خَطِيتَاتِ) اسمٌ مَجْرُورٌ ب(مِن) وعَلامةُ جرِّه كَسْرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ، ولم يَبْطُلُ عَمَلُ (مِن) بسببِ (مَا) و(خَطِيتَاتِ) مُضافٌ، والهاءُ ضَمِيرٌ مَبنيٍّ على الكَسْرِ في مَحَلِّ جرَّ، والجارُّ والمَجْرورُ مُتَعلِّقٌ ب(أُغْرِقُوا) و(أُغْرِقُوا): (أُغْرِق) فعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على الضَّمِّ لاتَّصالِهِ بواوِ الجهاعةِ، والواوُ في مَحَلِّ رفع نائبِ فاعلِ.

و(مِن) في الآيةِ معناها السَّببيَّةُ.

وتقولُ: (عَا فِعْلِهِ أُدِينَ) أي: مِن فِعْلِهِ أُدِينَ، أي: بسَبَيِهِ.

مثالُ (عن): قال اللهُ تعالى: ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلِ لَيُصّبِحُنَّ نَكِيمِينَ ﴾ [الزمنون: ٤] فنقولُ: (عَنْ) حَرفُ جرِّ، و(مَا) زائدةٌ عَمَلًا، و(قَلِيلٍ) اسمٌ بَخْرورٌ ب(عَنْ) وعَلامةُ جَرِّهِ كَسْرةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِهِ، فهنا لم يَبْطُلِ العَملُ، و(لَيُصْبِحُنَّ) اللَّامُ مُوطِّئةٌ للقَسَمِ، و(يُصْبِحُنَّ) فعلٌ مُضارعٌ مَرْفوعٌ بالنَّونِ المَحْذوفةِ؛ لتَوالي الأمثالِ، والواوُ المَحْذوفة؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ اسمُ (يُصْبِحُ) وأصلُها (يُصْبِحُونَنَّ) فحُذِفَتِ النُّونُ؛ لتَوالي الأمثالِ.

فإنْ قال قائلٌ: لماذا لم يَحْذِفوا نونَ التَّوكيدِ؟

قالوا: إنَّ نُونَ التوكيدِ بُؤْتَى بها لمعنَّى، فلو حَذَفْنا نونَ التَّوكيدِ فاتَ المعنَى، وهو التَّوكيدُ، ونونُ الرَّفعِ جَرَتِ العادةُ بأنَّها تُحذَفُ عندَ النَّاصبِ والجازمِ ومعَ نُونِ الوِقايةِ، إِذَنْ: فحَذْفُها أَهْونُ.

ونونُ التَّوكيدِ حَرفٌ مُشَدَّدٌ، والحَرفُ المُشَدَّدُ أَوَّلُ الحَرْفَيْنِ منه سَاكِنٌ، وليَّا كان أوَّلُ الحَرْفَيْنِ فِي المُشدَّدِ سَاكِنًا جاءتِ واوُ الرَّفعِ، وهي سَاكنةٌ، فنَحْذِفُها:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَّا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقَ (١)

⁽١) البيت لابن مالك، انظر مقدمة حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٠١).

فصارتْ (يُصْبِحُنَّ) بعدَ أَنْ حَلَفْنا منها النُّونَ والواوَ، وهذا كَثيرٌ في القُرْآنِ وغيرِهِ، وأمَّا (فَادِمِينَ) فهي خَبَرُ (يُصْبِحُ).

ولا فَرْقَ بِينَ أَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ نَكِرةً أَو مَعْرِفَةً، فالعملُ باقِ سواءٌ جَرَّتُ مَعْرِفَةً، كما في قولِهِ: ﴿عَمَّاقَلِيلِ﴾ مَعْرِفَةً، كما في قولِهِ: ﴿عَمَّاقَلِيلِ﴾ [المؤمنون:٤١].

مثالُ الباءِ: قبال اللهُ تعالى: ﴿ فَيِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (آل عمران:١٥٩) فنقولُ: الفاءُ بحَسَبِ ما قَبْلَها، والباءُ حَرفُ جَرِّ، و(مَا) زائِدةٌ عَمَلًا، و(رَحْمَةٍ) اسمٌ بَحْرورٌ بالباءِ، وعَلامةُ جرِّهِ كَسْرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ، و(مِنَ اللهِ) جارٌ وبَحْرورٌ صفةٌ لارَحْمَةٍ)؛ لأنَّ (رَحْمَةٍ) نكِرةٌ، وما يأتي بعدَها صفةٌ، و(لِنْتَ) فعلٌ وفاعلٌ، و(لهُم) جارٌ ويَحْرورٌ مُتعلِّقٌ ب(لِنْتَ).

الشَّاهدُ: لَمَّا جاءتْ (ما) الزائدةُ لم يَبْطُلْ عَمَلُ الباءِ، ومعنى الباءِ في قولِهِ: ﴿ فَهِمَا رَحْمَةِ ﴾ [آل عمران:١٥٩] السَّببيَّةُ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ القاعدةَ كَمَا يَلِي: تُزادُ (ما) بعدَ (عَن) و(مِن) والباءِ، فلا يَبْطُلُ العَمَلُ بهذه الزِّيادةِ، بل يَبْقَى على ما هو عليه.



٣٨٢- وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ) وَالكَافِ فَكَفَّ، وَقَـدْ يَلِيهِ مَا وَجَـرٌّ لَــمْ يُكَـفَّ الشَّرحُ

قُولُهُ: «زِيدَ» الضَّميرُ يَعودُ على (ما) والمعنى: زِيدَ بعدَ (رُبَّ) والكافِ فكُفًّا عن العَمَل.

فتُزادُ (ما) بعدَ (رُبُّ) فتكُفُّها عن العَمَلِ، وإذا كَفَّتْها عن العَمَلِ سَلَبَتِ اخْتِصاصَها بالاسم، فتَدْخُلُ على الفِعْلِ.

مثالُهُ: قال اللهُ تعالى: ﴿ زُبَهَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفُرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر:٢] فَدَخَلَتْ (رُبَّ) هنا على الفعلِ لزيادةِ (ما) بينها لو لم تَكُنْ فيها (ما) لم تَدْخُلْ على الفعلِ، فلا نَقولُ: (رُبَّ وَدُّوا).

مثالُ دُخولِها على الاسمِ: (رُبَّها رَجُلٌ لَقِيتُهُ) بينَها لو حُذِفَتْ (ما) لقلتَ: (رُبَّها رَجُلٌ لَقِيتُهُ) بينَها لو حُذِفَتْ (ما) لقلتَ: (رُبَّها رَجُلٌ رَجُلٍ لَقِيتُهُ) لكنْ لمَّا جاءتْ (ما) بَطَلَ عَمَلُها، فوَجَبَ أَنْ يُقالَ: (رُبَّها رَجُلٌ لَقِيتُهُ) فنقولُ في إغرابِها: (رُبَّ) حَرفُ جُرِّ مُلْغَى، و(ما) زائدةٌ -أي: ليس لها معنّى - وهي كافّةٌ، و(رَجُلٌ) مُبْتَدأٌ، و(لَقِيتُهُ) فِعلٌ وفاعلٌ ومَفْعولٌ به، والجُملةُ منَ الفعلِ والفاعلِ خبرُ (رَجُلٌ).

مثالٌ آخَرُ: (رُبَّها طَالِبٌ ذَكِيٌّ حاضرٌ) ف(رُبٌّ) حَرفُ جرِّ مُلْغَى، و(مَا) كافَّةٌ عنِ العَمَلِ، و(طَالِبٌ) مُبْتَدأٌ مَرْفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ على آخرِهِ، و(ذَكِيُّ) صفةٌ لـ(طالبٌ) وصفةُ المَرْفوعِ مَرْفوعةٌ، و(حاضرٌ) خَبَرُ المُبْتَدأِ مَرْفوعٌ بضمةٍ ظاهرةٍ في آخِرِهِ. وكذلك أيضًا تلي (ما) الزَّائدةُ الكافَ، وتَكُفُّها عن العَمَلِ، ودُخُولُها على (ما) كثيرٌ في كلامِ العامَّةِ، فدائهًا يقولون مثلًا: (فُلانٌ كها البَحْرِ) (كها كذا) لكنْ في اللُّغةِ العربيَّةِ ليستْ كثيرةً، إنَّها تَدْخُلُ عليها، فتَكُفُّها عن العَمَلِ، ويكونُ ما بعدَها مُبْتَدأً، ويَحْتَاجُ إلى خَبَرِ.

مِثالُها: (كَمَا النَّاسُ مُؤمِنٌ وكافِرٌ) فالكافُ هنا حَرفُ جرِّ مُلغَّى، و(ما) زائِدةٌ، و(النَّاسُ) مُبْتَدَأٌ، و(مُؤمِنٌ) خَبرُ الْمُبْتَداِْ، و(كافرٌ) مَعْطوفٌ على (مُؤْمِنِ).

وقولُهُ: «وَقَدْ يَلِيهِمَا» وفي نُسْخةٍ: (قَلِيهِمَا) ومُقْتَضَى الضَّمائرِ السَّابقةِ (يَلِيهِمَا)؛ لأنَّه قالَ: (زِيدَ (مَا)) ولم يَقُلْ: زِيدَتْ، وقال: (وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ) ولم يَقُل: وَزِيدَتْ، وعلى هذا: (وَقَدْ يَلِيهِمَا) يعني: قد يَلِيهما (ما) الزَّائدةُ.

وقولُهُ: (وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ) أي: قد يَلِيهما معَ بَقاءِ عَمَلِهما.

مثالُ الكافي: (زَيْدٌ كما البَحْرِ) أي: كالبَحْرِ، فالكافُ حَرفُ جرَّ، و(ما) زائدةٌ، و(البَحْرِ) اسمٌ بَجْرورٌ بالكافِ، وعَلامةُ جرَّهِ كَسْرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ.

مثالٌ آخَرُ: قال الشَّاعِرُ:

وَنَنْصُ رُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ عَبْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ(١)

فنقولُ: الكافُ حَرفُ جرَّ، و(ما) زائدةٌ، و(النَّاسِ) اسمٌ بَجْرورٌ بالكافِ، وعَلامةُ جرَّهِ كَسْرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ.

مثالُ (رُبَّ): (رُبَّها رَجُلِ لَقِيتُهُ) والأصلُ: (رُبَّها رَجُلُ لَقِيتُهُ).

 ⁽١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن البراقة النهمي كها في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣١)،
 والتصريح (١/ ٦٦٦).

خلاصةُ البَيْتيْنِ: تُزادُ (ما) بعدَ خَمْسةِ حُروفٍ مِن حُروفِ الجِرِّ، وهي: (مِن) و(عَن) والباءِ، والكافِ، و(رُبُّ).

أمَّا ثَلاثةٌ من هذه الخمسةِ فإنَّ العَمَلَ يَبْقَى، وكأنَّه ليس فيها (ما) وهي: (عَن) ورمِن) والباء، وأمَّا اثْنانِ منها فالأصلُ أنَّه يُلْغَى عَمَلُها، فلا تَعْمَلُ، ولكنَّها قد تَعْمَلُ، وهذا في: (رُبَّ) والكافِ.

فإذا قال قائلٌ: هل نحن بالخيارِ في هذه الأمورِ؟

نقول: أمَّا ما وَرَدَ عن العَربِ بالإعْبالِ أو الإهْمالِ فليسَ لنا فيه خِيارٌ؛ لأنَّهُ سُمِعَ هكذا، وأمَّا ما نُنْشِئُهُ نحنُ منَ الكلامِ فلنا فيه الخيارُ، وعلى هذا فلو قَرَأَ أحدٌ في كتابٍ، وقال: (رُبَّها رَجُلٍ لَقِيتُهُ) وقالَ آخَرُ: (رُبّها رَجُلٌ لَقِيتُهُ) نقولُ: كِلاهُما صَحيحٌ، فلو قال أحدُهُما: (ما) كافَّةٌ، وقالَ الآخَرُ: أنا أُرِيدُ الوَجْهَ النَّانِ، مثلها لو قلتُ: (أكْرِمِ الزَّيْدَانِ) فقيلَ: هذا غلطٌ، والصَّوابُ: (أكْرِمِ الزَّيْدَانِ) فقيلَ: هذا غلطٌ، والصَّوابُ: (أكْرِمِ الزَّيدَيْنِ) فأَغَلَصُ منه بوَجْهَينِ:

الأوَّلُ: أَنْ أَقُولَ: (الزَّيْدَانِ) اسمُ رَجُلٍ يُنسَبُ ل(زيدان).

النَّاني: أنِّي أُريدُ اللَّغةَ الثَّانيةَ التي تُلزِمُ الألِفَ المُثنَّى مُطْلقًا، فتَقولُ: (قال الرَّجُلانِ) و: (رأيتُ الرَّجُلانِ) و: (مَرَرْتُ بالرَّجُلانِ).

ونقولُ هذا على سَبيلِ المُجادَلةِ، أمَّا على سَبيلِ الواقعِ فإنَّنا يَجِبُ أَنْ نَتمَشَّى على اللُّغَةِ العربيَّةِ لُغَةِ قُريْشِ التي هي لُغَةُ القُرآنِ.

٣٨٣- وَحُذِفَتُ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَـلْ) وَالفَا، وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَـلْ العَمَـلْ الشَّرحُ

تُحَذَفُ (رُبَّ) منَ الكَلامِ، فتَجُرُّ وهي يَحُدُوفَةٌ، لكنْ بعدَ ثلاثةِ حُروفٍ: بل، والفاء، والواو، لكنَّها بعدَ الواوِ أكثرُ؛ ولهذا قالَ: (وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلُ) أي: كَثُرُ.

مثالُها بعدَ (بل): (ما رَأَيْتُ رَجُلًا فاسقًا، بل رَجُلٍ صالحٍ لَقِيتُهُ) أي: بل رُبَّ رَجُلٍ صالحِ لَقِيتُهُ، فهنا جرَّتْ وهي تَحُذوفةٌ بعدَ (بل).

مِثالُها بعدَ الفاءِ: قولُ الشَّاعِرِ:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمُرْضِعِ فَالْهِيْنَهَا عَنْ ذِي تَسَمَائِمَ عِمْوَلِي ('' الشَّاهدُ قولُهُ: (فَمِثْلِكِ حُبْلَى) أي: فرُبَّ مِثْلِكِ حُبْلَ، فهنا عَمِلَتْ (رُبَّ) وهي يَخْذُوفةٌ.

مِثالُها بعدَ الواوِ: قولُ الشَّاعرِ:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَةً عَلَيَّ بِسَأَنُواعِ السَّهُمُومِ لِيَبُتَلِسَي (۱) الشَّاهدُ قولُهُ: (وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ) والتَّقديرُ: ورُبَّ ليلٍ كمَوْجِ البحرِ.

 ⁽١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكندي في الكتاب (٢/ ١٦٣)، ولسان العرب (رضع)،
 وخزانة الأدب (١/ ٣٣٤)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣٢).

⁽٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في خزانة الأدب (٣٢٦/٢)، وشرح الشواهد للعبني (٢/ ٣٢٣).

فصارت (رُبَّ) تَدْخُلُ عليها (ما) فَتَكُفُّ عَمَلَها، ورُبَّها لا تَكُفُّ، وتَعْمَلُ مَذْكورةً ومَحْذُوفةً بعدَ ثلاثةٍ حُروفٍ، بعدَ: بل، والفاءِ، والواوِ، وأكثرُها الواوُ، ثمَّ الفاءُ، وأقلُّها (بَلْ).



٣٨٤- وَقَدْ يُسِجَرُّ بِسِوَى (رُبُّ) لَدَى حَدْفٍ، وَبَعْضُهُ يُسرَى مُطَّرِدَا الشَّرحُ الشَّرحُ

سَبَقَ أَنَّ (رُبَّ) تَجُرُّ وهي مَحْدُونةٌ، فكذلك غَيْرُها قد يَجُرُّ وهو مَحْدُوفٌ، مع أَنَّه سَبَقَ في تَعَدِّي الفعلِ ولزومِهِ أَنَّ الأصلَ أَنَّه إِذَا حُذِفَ حَرفُ الجُرِّ نُصِبَ اللَّجُرورُ، وقد يُحذَفُ ويَبُقَى الجُرُّ، وذلك في (رُبَّ) بعد (بل) والفاءِ، والواهِ، وقد يُجُرُّ بسِوَى (رُبُّ) مع الحَذْفِ.

وقولُهُ: «قَدْ يُجَرُّ» (قد) للتَّقليلِ، يعني أنَّه أحيانًا يُجَرُّ، والأصلُ فيه النَّصبُ، قال ابنُ مالكِ رَحَمَهُاللَّهُ: (وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ نَقْلًا).

لكنْ إذا حُذِفَ ويَقِيَ الجُرُّ فهو قَليلٌ.

مثالُهُ: يُقالُ: إِنَّ رُوْبَةَ بِنَ العَجَّاجِ قِيلَ له: (كيفَ أَصْبَحْتَ؟) قال: (تَحَيْرِ والحمدُ لله) والمعنى: أصبحتُ بِخَيرِ والحمدُ لله، فجَرَّ الاسمَ بالباءِ المَحْذُوفةِ.

وهل لنا نحنُ أنْ نَفْعَلَ هذا؟

الجوابُ: لا؛ لآنَه قَليلٌ في اللُّغةِ العربيَّةِ، والقَليلُ يُقتصَرُ فيه على السَّماعِ، وليسَ لنا أَنْ نَفْعَلَ.

وقولُهُ: ﴿وَبَعْضُهُ ﴾ أي: بعضُ هذا العَمَلِ مع حَذَفِ الجَارِّ (يُرَى) أي: الذي يُحذَفُ فيه حَرفُ الجُرِّ ويَبْقَى عَمَلُ الجَرِّ (مُطَّرِدَا) أي: فِياسًا، ومثَّلوا لذلك بتَمْيِيزِ (كم) الحَبَريَّةِ، يقولون: إنَّهُ بَجْرُورٌ بحَرْفِ جَرِّ مَحْذُوفٍ. مثالُه: (كمْ دِرْهم أَفْنَيْتُهُ فِي الكَرَمِ) ف(كم) خَبَرِيَّةٌ، ويُسَمِّيها بعضُهم: تَكْثِيريَّةً، أي: دراهمُ كثيرةٌ أَفْنَيْتُها فِي الكَرَمِ، قالوا: إنَّ (دِرْهَم) تجرورٌ ب(مِن) المَحْذُوفَةِ، والدَّليلُ على أنَّهُ يَجْرُورٌ ب(مِن) المَحْذُوفَةِ أنَّ (مِن) تأتي مَذْكُورةً فِي مَواضِعَ كثيرةٍ، والدَّليلُ على أنَّهُ يَجْرُورٌ ب(مِن) المَحْذُوفَةِ أنَّ (مِن) تأتي مَذْكُورةً فِي مَواضِعَ كثيرةٍ، مثل: ﴿وَلَكُم مِن فَنَكَةٍ قَلِيسَلَةٍ غَلَبَتْ فِنَةً مَثْلُ دَلْك، قالوا: فهذا دَلِيلٌ على أنَّ ما بعدَها يَجْرُورٌ ب(مِن) المَحْذُوفَةِ، وهو مُطَرِدٌ.

وقال بعضُ النَّحويِّينَ: إنَّ المَجْرورَ بعدَها تَجْرورٌ بالإضافةِ، ف(كم) مُضافٌ، والذي بعدَها تَجْرورٌ بالإضافةِ، وحِينَئذِ لا يَكونُ فيه شاهدٌ لِهَا قالَهُ ابنُ مالكِ، لكنَّ ابنَ مالكِ رَحَهُ أللَّهُ يَرَى رأيَ سِيبوَيْهِ رَحَهُ أللَهُ في هذه المسألةِ، وأنَّ تَمْيِيزَ (كم) تَجْرورٌ ب(مِن) المَحْذوفةِ.





الإضافةُ نسبةُ شيءِ إلى شيءِ، مثل: (غلامُ محمدٍ) (مَسْجِدُ الجامعِ) (كِتابُ النَّحوِ) (أَلفيَّةُ ابنِ مالكِ) ولها حُكْمانِ:

الحُكُمُ الأوَّلُ: حُكُمٌ يَتَعَلَّقُ بِالمُعنَى.

الحُكُمُ الثَّاني: حُكْمٌ يَتعلَّقُ بالإغرابِ.

أمَّا الإغرابُ: فأمَّا الجزءُ الأوَّلُ فإنَّه على حَسَبِ العواملِ، فإنِ اقْتَضَى العاملُ انْ يَكُونَ مَنْصوبًا فهو مَنْصوبٌ، أنْ يَكُونَ مَنْصوبًا فهو مَنْصوبٌ، وإنِ اقْتَضَى أنْ يَكُونَ مَنْصوبًا فهو مَنْصوبٌ، وإنِ اقْتَضَى أنْ يَكُونَ مَنْصوبًا فهو مَجْرورًا: إمَّا وإنِ اقْتَضَى أنْ يَكُونَ بَجْرورًا: إمَّا وإنِ اقْتَضَى أنْ يَكُونَ بَجْرورًا: إمَّا جَرْ وَأَمَّا الثَّانِي فَا مَعْرَبًا مَجْرورًا، إنَّمَا الثَّانِي حُكْمُه الجُرُّ.

مثالُ ذلكَ: (هذا كِتابُ مُحَمَّدٍ) فإذا قلتَ: (قَرَأْتُ كِتابَ مُحَمَّدٍ) اختَلَفَ الأوَّلُ -أي: المُضافُ- لأنَّ العاملَ اخْتَلَفَ، وكذلك إذا قلتَ: (نَظَرْتُ في كِتابِ مُحَمَّدٍ) اخْتَلَفَ الأوَّلُ، أمَّا الثَّانِ فلم يَخْتَلِفْ، فالثَّانِ في الإضافةِ دائبًا حُكْمُهُ الجَرُّ.

حُكُمُّ آخَرُ في الإعْرابِ: الأوَّلُ يَكُونُ مُنوَّنَا، وجَمْعَ مُذَكَّرِ ساليًا، ويَكُونُ مُثَنَّى، فهل يَتَغيَّرُ عندَ الإضافةِ، أو لا يَتَغيَّرُ؟ ثمَّ الثَّاني: هل يَتَغيَّرُ من حيثُ التَّنوينُ والنُّونُ، أو لا يَتَغيَّرُ؟ نقولُ: أمَّا الثَّاني فلا يَتَغيَّرُ من حيثُ التَّنوينُ والنُّونُ، بل هو على حالِهِ، فإذا قلتَ: (قَرَاْتُ كِتابَ مُحَمَّدٍ) فهو هنا مُنَوَّنٌ، وإذا قلتَ: (قَرَأْتُ كِتابَ الرَّجُلينِ) ففيه نونٌ أيضًا.

أمَّا الأوَّلُ فهو الذي يَتَغيَّرُ، فيُحذَفُ منه التَّنوينُ والنُّونُ؛ ولهذا قال المؤلِّفُ رَحْمَهُاللَّهُ:

٣٨٥- نُونَا تَالِي الإِعْسَرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَ(طُورِ سِينَا) الشَّحُ الشَّحُ

قولُهُ: «نُونًا» مَفْعولُ (احْذِفْ) يعني: احْذِفِ النُّونَ.

وقولُهُ: «تَلِي الإِعْرَابَ» وهي نُونُ المُثنَّى وما أُلِحَقَ به، وجَمعِ المُذَكَّرِ السَّالمِ وما أُلِحَقَ به.

وقولُهُ: «أَوْ تَنْوِينَا» مَعْطوفٌ على (نُونًا) يعني: أو تَنْرِينًا أيضًا احْذِفْهُ، والتَّنوينُ يكونُ في الاسمِ المفردِ، وفي جمع التَّكسيرِ، وفي جمع المُؤنَّثِ السَّالمِ.

وقولُهُ: «مِمَّا تُضِيفُ» يعني: مَّا تُضِيفُهُ إلى غيرِهِ.

مثالُه: (طُورِ سِينَا) وهو جبلٌ بالشَّامِ مَعْروفٌ، والشَّامُ في الزَّمنِ الأوَّلِ يَشْمَلُ فِلَسْطِينَ، فهنا (سِينَا) لم تَتَغَيَّرْ، لكنْ (طُورِ) أصلُها: (طُورٌ) بالتَّنوينِ، فلمَّا أَضَفْناهُ حُذِفَ التَّنوينُ.

مثالٌ آخرُ: (اشْتَرَيْتُ كِتابًا) ف(كتابًا) مُنَوَّنٌ هنا، فإذا قلتَ: (اشْتَرَيْتُ كِتابَ مُحَمَّدٍ) حَذَفْنا التَّنوينَ، فلا يَصِحُّ أَنْ تَقولَ: (اشْتَرَيْتُ كِتابًا مُحَمَّدٍ) بل لا بُدَّ أَنْ

تَحْذِفَ التَّنوينَ؟ ولهذا قال الشَّاعِرُ:

كَ أَنَّى تَشْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَــحُلُّ مَكَـانِي فلا يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَ تَشْوِينٌ وإضافةٌ.

مثالُ النُّونِ: (أَكْرَمْتُ مُسلِمِينَ مِن أَهلِ مَكَّـةً) فالنُّـونُ هنا هي التي تلي الإغراب؛ لأنَّ الإغراب على الياءِ، وإذا كان مَنْصوبًا أو بَجْرورًا فهو بالياءِ، وإنْ كان مَرْفوعًا فهو بالواوِ، فعندَما تُضِيفُ تَقولُ: (أَكْرَمْتُ مُسلِمِي أَهلِ مَكَّةً) فتَحْذِفُ النُّونَ للإضافةِ.

فتُحْذَفُ النُّونُ من المُثنَّى وجمعِ المُّذَكِّرِ السَّالمِ عندَ الإضافةِ، ويُحُذَفُ التَّنوينُ. إِذَنْ: هذانِ حُكْمانِ في الإعرابِ:

الحُكْمُ الأوَّلُ: إذا حَصَلَتِ الإضافةُ فإنَّ الثَّانيَ حُكْمُهُ الجُوُّ دائيًا، وأمَّا الأوَّلُ فبحَسَبِ الْعَوامل.

الحُكْمُ الثَّاني: أنَّه إذا حَصَلتِ الإضافةُ حُذِفَ التَّنوينُ منَ الأوَّلِ، وحُذِفَتِ النُّونُ منه أيضًا إذا كانَ جمعَ مُذكَّرِ ساليًا، أو مُثَنَّى.



٣٨٦- وَالثَّانِيَ اجْرُرْ، وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَـمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ، وَاللَّامَ خُـذَا ٢٨٧- لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ،

الشَّرحُ

قولُهُ: «والثَّانِيَ» أي: منَ المُتضَايِفَيْنِ، وهو مَفْعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(اجْرُرُ) وقولُهُ: «وَانْوِ» فعلُ أمرٍ.

وقولُهُ: «مِنْ» اسمٌ؛ لأنَّ المعنى: وانْوِ هذا اللَّفظَ، ف(مِنْ) اسمٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ.

وقولُهُ: «أَوْ (فِي)» يعني: أوِ انوِ (في) فهي مَعْطوفةٌ على قولِهِ: (مِنْ).

وقولُهُ: «إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ» يعني: إذا لم يَصْلُحْ في الإضافةِ إلَّا تَقْديرُ (مِنْ) أو (فِي).

وقولُهُ: «واللَّامَ» مَفْعُولٌ مُقدَّمٌ ل(خُذَا).

و «خُذَا» فِعلُ أمرٍ، لكنَّهُ مُؤكَّدٌ بنونِ التَّوكيدِ المَقْلوبةِ أَلِفًا، وأصلُ (خُذَا): (خُذَنْ) ولكنَّ نونَ التَّوكيدِ الخفيفةَ تُقلَبُ أَلِفًا.

يَقُولُ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: النَّانِي من المُتضايِفَيْنِ حُكْمُهُ الجُّرُّ دائمًا.

مثالُه: (هذا كِتابُ مُحَمَّدٍ) و(اشْتَرَيْتُ كِتابَ مُحَمَّدٍ) و(نَظَرْتُ في كِتابِ مُحَمَّدٍ) فهو مَجْرورٌ دائيًا. فإنْ قال قائلٌ: ماذا نَنْوِي بالإضافةِ؟

الجوابُ: يقول: انْوِ (مِن) أو (في) فإنْ لم تَصْلُحْ (مِن) أو (في) فانْوِ اللَّامَ، فصارَتِ الإضافةُ تُقدَّرُ ب(مِن) وب(في) وباللَّام.

لكنِّ: مَتَّى تُقَدَّر ب(من)؟

الجوابُ: تُقَدَّرُ ب(مِن) في ثَلاثةِ أُمورٍ: في الأعدادِ، والمساحةِ، والأجْناسِ.

مثالُ الأعْدادِ: (عندي عَشَرَةُ دَرَاهِمَ) فلا تَصْلُحُ اللَّامُ، فلا نقولُ: (عَشَرَةٌ لِدَرَاهِمَ) ولا تَصْلُحُ (في) فلا نقولُ: (عَشَرَةٌ في دَرَاهِمَ) إِذَنْ: نُقَدَّرُ (مِن) فنقولُ: (عَشَرَةٌ مِن دَرَاهِمَ).

مثالٌ آخَرُ: (عِندي ثَلاثُ مِئةِ رَجُلٍ) أي: ثلاثٌ مِن مثةٍ مِن رَجُلٍ، ففيها كلّها تُقدَّرُ (مِن).

مثالُ المساحةِ: (عِندي شِبرُ أَرْضٍ) فهنا لا تَصْلُحُ اللَّامُ، فلا نقولُ: (شِبْرٌ فِي الْرَضِ) ولا (فِي) فلا نقولُ: (شِبْرٌ فِي أَرْضٍ) إِذَنْ: نُقَـدُّرُ (مِنْ) (شِبْرٌ مِن أَرْضٍ). أَرْضٍ).

مثالُ الأجْناسِ: (عِندي خَاتَمُ فِضَّةٍ) فالثَّاني جنسٌ للأوَّلِ، والتَّقديرُ: (خَاتَمٌ مِن فِضَّةٍ) ولا تَصْلُحُ اللَّامُ، فلا نَقولُ: (خَاتَمٌ لفِضَّةٍ) ولا (في) فلا نَقولُ: (خَاتَمٌ في فِضَّةٍ).

وتُقدَّرُ (في) إذا كان النَّاني ظَرْفًا للأوَّلِ.

مثالُهُ: قولُهُ تعالى: ﴿ بَلَ مَكُرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ لِذْتَأْمُرُوبَنَاۤ أَن نَّكُفُرَ بِاللَّهِ ﴾ [سا:٣٣] أي: مَكْرٌ في اللَّيلِ. مثالٌ آخَرُ: (نَوْمُ اللَّيلِ أَصَحُّ مِنْ نَوْمِ النَّهارِ) أي: نَومٌ في اللَّيلِ أَصَحُّ مِن نَومٍ في النَّهارِ.

والتي تكون على تقديرِ (في) يُمكِنُ أَنْ تَصْلُحَ على تَقْديرِ (مِن) لكنْ ليسَ دائهًا، فمثلًا يُمكِنُ أَنْ يكونَ التَّقديرُ: (نَومٌ مِنَ اللَّيلِ أَصَحُّ مِنْ نَومٍ مِنَ النَّهارِ) لكنْ في ﴿مَكُرُ الْيَلِ﴾ لا تَصْلُحُ: (مَكْرٌ مِنَ اللَّيلِ).

وإِنَّهَا كَانَ (نَوْمُ اللَّيلِ) يَصْلُحُ فيه تَقْديرُ (مِن)؛ لأنَّه جِنْسٌ، أي: نَومُ لَيلٍ، مثل: (خَاتَمُ حَديدٍ) فيَصِحُّ أَنْ أقولَ في: (نَوْمُ لَيُلٍ): أردتُ أَنْ يكونَ اللَّيلُ ظُرْفًا للنَّومِ، ويَصِحُّ أَنْ أقولَ: إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ يكونَ اللَّيلُ جِنْسًا للنَّومِ، فنَومُ اللَّيلِ جِنْسٌ، ونومُ النَّهارِ جِنْسٌ؛ ولهذا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (مِن) أو (في).

وإذا لم يَصْلُحْ لا هذا ولا هذا -وهو الأكثرُ - فقال: (وَاللَّامَ خُذَا لِيَهَا سِوَى ذَيْنِكَ)؛ لأنَّ المَحْصورَ غيرُ المَحْدودِ، فلمَّا حَصَرَ (مِن) و(في) قــال: (اللَّامَ خُذَا لِيَهَا سِوَى ذَيْنِكَ) فيكونُ على هذا تقديرُ اللَّامِ في الإضافةِ أكثرَ، وهو كذلك، فلو أنَّكَ نَظَرْتَ في الإضافةِ على تَقْديرِ اللَّام. اللَّام. اللَّام.

مثالُه: (كِتابُ زَيْدٍ) أي: لزَيْدٍ، (سَرْجُ الفَرَسِ) أي: للفَرَسِ، (بابُ الدَّارِ) أي: للدَّارِ، وهكذا.

إِذَنِ: الإضافةُ تكونُ على تَقْديرِ (مِن) وعلى تَقْديرِ (في) وعلى تَقْديرِ اللَّامِ، واللَّامِ، والأَكثرُ تَقْديرُ اللَّامِ، ثمَّ (مِن) ثمَّ (في).

وقولُهُ: «ذَيْنِكَ» اسمُ إشارةٍ مُثَنَّى، والمشارُ إليه اثنانِ، وهو مَنْصوبٌ -أو مَبْنيٌّ

على قَـولٍ- بالياءِ، وسَبَقَ هل اسمُ الإشارةِ والاسمُ المُوْصولُ المُثنَّى مُعرَبٌ أو مَبْنيٌّ ؟ (ا) وإنَّما على قَوْلِنا: إنَّه مُعْربٌ، يكونُ (سِوَى) مُضافًا، و(ذَيْنِ) مُضافًا إليه مَجْرورًا بالإضافةِ، وعَلامةُ جَرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكَسْرةِ؛ لأنَّه مُتُنَّى، أو نقولُ: (سِوَى) مُضافٌ، و(ذَيْنِ) مُضافٌ إليه مَبْنيٌّ على الياءِ في مَحَلِّ جرِّ.

⁽١) انظر بحث ذلك في المجلد الأول (ص:٢٨٢، ٣٢٧).

....... وَاخْصُ صُ أُوَّلًا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا الشَّرحُ

من حيثُ الحُكُمُ المعنويُّ ماذا تُفِيدُ الإضافةُ؟ الجوابُ: تُفِيدُ إمَّا التَّعريفَ أو التَّخصيصَ. وقولُهُ: "وَاخْصُصْ أَوَّلَا" الأوَّلُ هو المُضافُ.

«أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بَالَّذِي تَلَا ﴾ يعني: أو اجْعَلْه مَعْرِفةً بسببِ الذي تَلَاهُ.

إِذَنِ: الْمُضافُ يَكْتَسِبُ منَ الْمُضافِ إليه إمَّا التَّخصيصَ أو التَّعريفَ، فإذا أُضِيفَ إلى مَعرفةٍ صارَ مَعْرِفةً، وإن أُضِيفَ إلى نَكِرةٍ فهو نَكِرةٌ، لكن تتَخَصَّصُ بالإضافةِ، وسَبَقَ أنَّ المَعارِفَ خمسةٌ.

مثالُ ذلك: (اشْتَرَيْتُ ثَوْيًا) فهذا نَكِرةٌ، لا نَدْرِي: هل هو ثوبُ رَجُلٍ، أو ثَوبُ الْجُلِّ، أو ثَوبُ الغِ؟ فإذا قلتَ: (اشْتَرَيْتُ ثَوْبَ رَجُلٍ) ثُوبُ الْمِنْ أَوْ أَنْ أَوْبُ صَغيرٍ، أفادت الإضافةُ هنا التَّخْصيصَ أنَّه ثوبُ رَجُلٍ، لا ثَوْبُ أَنْشَى، ولا ثَوبُ صَغيرٍ، ولم تُفِدِ التَّعريفَ؛ لأنَّ (رَجُلٍ) نَكِرةٌ، وليستْ مَعْرفةً.

فإذا قلتَ: (اشْتَرَيْتُ ثَوْبَ زَيْدٍ) صار الأوَّلُ مَعرِفةً؛ لأنَّه أُضِيفَ إلى مَعْرِفةٍ.

والحاصل: أنَّ المُضافَ يَكْتَسِبُ منَ المُضافِ إليه إمَّا التَّخصيصَ إنْ كان المُضافُ إليه نَكِرةً، أو التَّعريفَ إن كان المُضافُ إليه مَعْرِفةً. ٣٨٨ - وَإِنْ يُشَابِهِ المُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا بُغَـزَلُ
 ٣٨٨ - كَ(رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَـلِ مُـرَقَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الجِبَـلِ)
 ١٤٣٠ - كَ(رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَـلِ مُـرَقَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الجِبَـلِ)
 ١٤٣٠ - كَارُبُ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَـلِ مُـرَقَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الجِبَـلِ)
 ١٤٣٠ - كَارْرُبُ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَـلِ الشَّرِحُ

قولُهُ: "وَإِنْ يُشَابِهِ المُضَافُ" وهو الجزءُ الأوَّلُ في بابِ الإضافةِ (يَفْعَلُ) و(يَفْعَلُ) و(يَفْعَلُ) فعلٌ مُضارعٌ، والمعنى: يُشابِهُ الفعلَ المُضارع، سواءٌ (يَفْعَلُ) أو (يَفْتَعِلُ) أو (يَفْتَعِلُ) اللَّهِمُّ أَنَّه إذا شَابَهَ الفِعْلَ المُضارعَ في العَمَلِ والمعنى وإنْ لم يُشابِئهُ في الوَزْنِ، وذلك في اسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفْعولِ، والصَّفةِ المُشبَّهةِ.

وقولُهُ: «فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ» يعني أنَّه لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ، ولا يَتَخصَّصُ بها، بخلافِ الأوَّلِ الذي لا يُشابِهُ (يَفْعَلُ) فإنَّهُ يَتَعَرَّفُ أو يَتَخَصَّصُ.

وإذا كان عن تَنْكِيرِهِ لا يُعزَلُ فإنَّه يَصِعُّ أَنْ يَكُونَ حالًا، ويَصِعُّ أَنْ يَكُونَ وصفًا لنكِرةٍ ولو أَنَّهُ مُضافً إلى مَعْرِفةٍ، قال الله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ ٱلْكَمْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥] ف(هَدْيًا) نكِرةٌ، و(بَالِغَ) اسمُ فاعلٍ؛ لأنَّه على وزنِ (فَاعِلٍ) وهو صفةٌ لاهَدْيًا) وصِفةُ المَنْصوبِ مَنْصوبةٌ، وعَلامةُ نَصْبِها فَتحةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِهَا، ولا تَصْلُحُ حالًا؛ لأنَّ (هَدْيًا) نكِرةٌ غيرُ مُحصَّصةٍ، فلا يَصِعُ أَنْ يأتي منها الحالُ، و(بَالِغَ) مُضافٌ إليه، وهي مَعْرِفةٌ، وكان مُقْتَضَى القاعدةِ و(بَالِغَ) مُضافٌ إلى مَعْرِفة يَكُونُ مَعْرِفة، وهو هنا غَيرُ مَعْرِفةٍ مع أَنَّه مُضافٌ إلى مَعْرِفة يَكُونُ مَعْرِفةً، وهو هنا غَيرُ مَعْرِفةٍ مع أَنَّه مُضافٌ إلى مَعْرِفةٍ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ الذي بمَعْنَى الحالِ أو الاسْتِقْبالِ لا يَتَعَرَّفُ بالإضافة.

فإذا قال قائلٌ: ما دَلِيلُكم على أنَّه ليسَ بمَعْرِفةٍ؟

نقولُ: دَليلُنا أَنَّه كَانَ نَعْتًا لَنكِرةٍ، والنَّكِرةُ لا تُنعَتُ بِمَعْرِفةٍ أَبدًا فِي اللَّغَةِ العربيَّةِ، ولو صارَ قولُهُ: (بَالِغَ الكَعْبَةِ) مَعْرِفةً ما صَحَّ أَنْ يكونَ صفةً لنكِرةٍ، أي: (هَدْيًا)؛ لأنَّ النَّكِرةَ لا تكونُ صِفَتُها إلا نكِرةً.

إِذَنْ: فَ(بَالِغَ الْكَعْبَةِ) على الرَّغْمِ من كونِهِ مُضَافًا إلى مَعْرِفةٍ لكنه ليس بمَعْرفةٍ.

وجوابُ الشَّرطِ في قولِهِ: (وَإِنْ يُشَابِهِ) قولُهُ: (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ) فالفاءُ هنا رابطةٌ للجَوابِ، و(عَنْ) حَرفُ جرَّ، و(تَنْكِيرِ) تَجْرورٌ ب(عَنْ) وهو مُضافٌ إلى الهاءِ، وهو مُتَعَلِّقٌ بقولِهِ: (لَا يُعْزَلُ) يعني: بل يَبْقَى نَكِرَةً على ما هو عليهِ وإنْ أُضِيفَ إلى مَعْرِفةٍ.

مثالُهُ: (رُبَّ رَاجِينَا) أَتَى المؤلِّفُ رَحَمُهُ آللَهُ بِ(رُبَّ)؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تَدْخُلُ إلَّا على نَكِرةٍ، فهنا (رَاجِي) اسمُ فاعلٍ، وهو مُضافٌ إلى مَعرفةٍ، وهي الضَّميرُ (نَا) وكان مُقْتَضَى القاعدةِ أنْ تَكونَ (رَاجِي) مَعْرِفةً؛ لأنَّها أُضِيفَت إلى مَعْرِفةٍ، لكنَّها في الواقعِ نَكِرةٌ، والدَّليلُ على أنَّها نَكِرةٌ أنَّها دَخَلَتْ عليها (رُبَّ) و(رُبَّ) لا تَدْخُلُ إلاّ على نَكِرةٍ.

إِذَنْ: (رَاجِينَا) ليستْ مَعرفةً ولو أُضِيفَتْ إلى مَغرِفةٍ؛ لأنَّها اسمُ فاعلِ بمعنَى الحالِ أو الاسْتِفْبالِ.

وكلُّ اسمِ فاعلِ بمعنى الحالِ أو الاسْتِقْبالِ فإنَّهُ لا يَتَعَرَّفُ بالإضافةِ.

وقولُهُ: «عَظِيمِ الأَمَلِ» (عَظِيمٍ) ليستِ اسمَ فاعلٍ، لكنَّها صفةٌ مُشَبَّهةٌ، وهي صفةٌ لا يكونُ إلَّا للمُسْتقبلِ، و(الأَمَلِ) صفةٌ لارَاجِي) ومضافةٌ إلى (الأَمَلِ) والأملُ لا يكونُ إلَّا للمُسْتقبلِ، و(الأَمَلِ)

مَعْرِفةٌ، و(عَظِيمٍ) نَكِرةٌ، والدَّليلُ على أنَّها نَكِرةٌ أنَّها صفةٌ لنكِرةٍ، وصفةُ النَّكِرةِ نَكِرةٌ.

وقولُهُ: «مُرَوَّعِ القَلْبِ» (مُرَوَّعِ) على وزنِ (مُفَعَّلِ) فهو اسمُ مَفْعولِ، و(مُرَوَّعِ) مُضافٌ، و(القَلْبِ) مُضافٌ إليه، وهو مَعْرِفةٌ، و(مُرَوَّعِ) نَكِرةٌ مع أنَّها مُضافةٌ إلَى مَعْرِفةٍ؛ لأنَّها اسمُ مَفْعولِ، فهي مُشابِهٌ للفعلِ المضارعِ، والذي يَذُلُّ على أنَّها نَكِرةٌ أنَّها صفةٌ لنكِرةٍ، وهي (رَاجِينَا) وصفةُ النَّكِرةِ نَكِرةٌ.

وقولُهُ: «قَلِيلِ الحِيَلِ» (قَلِيلِ) صفةٌ مُشَبَّهةٌ، يعني: حِيَلُهُ قَليلةٌ.

والجِيَلُ هي التَّوصُّلُ إلى الإيقاعِ بالخَصْمِ من حيثُ لا يَشْعُرُ، والجِيلةُ نَوعٌ منَ المَكْرِ، والحيلةُ إنْ خالفتِ الشَّرعَ فهي مَذْمومةٌ، والمُخالِفُ للشَّرعِ يكونُ على نَوْعينِ: إمَّا تَحَيُّلُ لإسْقاطِ واجبٍ، أو لفِعْلِ مُحَرَّمٍ.

مثالُهُ: رَجُلٌ باعَ شيئًا بمثةِ إلى أجلٍ، واشتراهُ بثَمَانِينَ نَقْدًا، فهذا تَحَيُّلُ على مُحَرَّم، فلا يَجوزُ.

مثالٌ آخَرُ: رَجُلٌ أكلَ بَصَلًا؛ لأَجْلِ ألَّا يُصَلِّيَ مع الجَهَاعةِ، وليسَ قصدُهُ أنْ يَأْكُلَ البصلَ لذاتِهِ، فهذا تَحَيُّلُ على تَرْكِ الواجِبِ.

مثالٌ آخَرُ: رجلٌ اشْتَرَى شِقصًا^(۱) من مُشْتَرَكِ من آخَرَ، ثمَّ أَوْقَفَهُ مُباشرةً؛ خَوفًا منَ الشُّفْعةِ، فهذا تَحَيُّلُ على إسْقاطِ واجبِ لحقِّ الغيرِ، فهو مُحَرَّمٌ.

أمَّا إذا كانتِ الجِيلةُ ليَتَوصَّلَ بها الإنسانُ إلى أمرٍ مَقصودٍ شَرعًا، أو أمرٍ مُباحٍ فإنَّ هذا لا بأسَ به، ومنه قَـولُ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ: "بعِ الجَمْعَ بالدَّرَاهِم،

⁽١) الشقص هو النصيبُ في العين المُشْتركة من كل شيء. انظر النهاية في غريب الحديث (شقص).

ثُمَّ اشْتَرِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا ١٠ فهذه حِيلةٌ، لكنَّها حِيلةٌ مُباحةٌ، لا تُوقِعُ الإنسانَ في معذورِ.

إِذَنْ: قُولُهُ: «رُبُّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ» لِمَا يَعلمُ مِنْ أَنَّنا أَهلُ للرَّجاءِ.

«مُرَوَّعِ القَلْبِ، قَلِيلِ الجِيلِ» يعني: ليسَ هذا الرَّاجي لنا صاحبَ حِيلٍ ومَكْرٍ بحيثُ يَتُوصَّلُ إلى ما يُؤَمِّلُهُ ويَرْجُوهُ بالجِيلةِ والمَكْرِ، بل هو مُرَوَّعُ القلبِ، يُخافُ أَنْ نَعْثُرَ منهُ على ما يَخْدِشُ كرامتَهُ، فهو دائهًا حَذِرٌ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَيَّلَ علينا أَبدًا بشيءٍ يَتُوصَّلُ بهِ إلى غرضِهِ الذي يُريدُ، بل هو إنسانٌ صَريحٌ، وهذا الرَّجلُ لا شكَّ أَنَّ صَفاتِهِ جَيِّدةٌ وطيبةٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، برقم (٢٢٠١)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلًا بمثل، برقم (١٥٩٣).

٣٩٠ وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهُ وَتِلْكَ مَصْحُضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهُ وَمَعْنَوِيَّهُ وَمَعْنَوِيَّهُ الشَّرحُ

في قولِه: «وَذِي الإِضَافَةُ» إِشْكَالٌ؛ لأنَّ المَعْروفَ أنَّ (ذو) تُرفَعُ بالواهِ، وتُنصَبُ بالألفِ، وثُجَرُّ بالياءِ، فتقولُ: (جاءَ ذو مالٍ) و: (رأيتَ ذا مالٍ) و: (مَرَرْتُ بذي مالٍ) وهنا قال: (وَذِي الإِضَافَةُ)؟

الجوابُ: أنَّ (ذِي) هذه اسمُ إشارةٍ، وليستْ (ذي) بمعنى صاحبٍ؛ ولهذا قال: (الإِضَافَةُ) ولم يَقُل: (الإضافةِ).

و(ذِي) يُشارُ بها للقَريبِ، إِذَنِ: المرادُ بالإضافةِ هنا فيها إذا كان الْمُضافُ اسمًا يُشابِهُ (يَفْعَلُ) وهو اسمُ الفاعلِ، أو اسمُ المَفْعولِ، أو الصَّفةُ المُشَبَّهةُ، فهذه الإضافةُ تُسمَّى (لَفْظِيَّةً)؛ لأنَّها ما أفادتْ مَعْنَى، إنَّها أفادتِ التَّخفيفَ فقطْ.

ففي الآيةِ الكريمةِ: ﴿ هَدَيَا بَلِغَ ٱلْكَفَّبَةِ ﴾ ما أفادتِ الإضافةُ معنَى؛ لأنَّها لا تَعَرَّفَتْ بالإضافةِ، ولا تَخَصَّصَتْ بها.

فإذا قال قائلٌ: بل تَخَصَّصَتْ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ أَخْرَجَ ما سِواها، وهو ما يَبْلُغُ غيرَها؟

نقولُ: هذا التَّخصيصُ مِن أجلِ العَمَلِ، كما لو قلتَ: (أَكْرَمْتُ زَيدًا) فإنَّ الإكرامَ هنا تَخَصَّصَ بزَيدٍ بواسطةِ أَنَّه عَمِلَ فيه، وهنا لو قلتَ: (هَدْيًا بالِغًا الكَعْبَةَ) أو قلتَ: (هَدْيًا بالِغًا الكَعْبَةَ) أو قلتَ: (هَدْيًا بالِغَ الكَعْبَةِ) فها سواءً من حيثُ المعنى، فما أفادتِ الإضافةُ تَخْصيصًا، إنَّما التَّخصيصُ هنا بالعَمَلِ، وليسَ بواسطةِ الإضافةِ.

مثالٌ: (أَنَا مُكْرِمُ الطَّالبِ المُجْتَهِدِ) هذه الإضافةُ لَفْظِيَّةُ؛ لأنَّ (مُكْرِمُ) اسمُ فاعلٍ بمعنَى الحالِ أو الاسْتِقْبالِ، وأمَّا لو قلتَ: (أَنَا مُكْرِمُ الطَّالبِ الْمُجْتَهِدِ أُمسِ) فهذه مَعْنَويَّةٌ.

ولو قلتَ: (أنا مُكْرِمُ الطَّالبِ المُجْتَهِدِ غدًا) أو: (أنا مُكْرِمُ الطَّالبِ الذي يَـخْتِمُ أَلفيَّةَ ابنِ مالكِ عن ظَهْرِ قَلبٍ) فهي هنا لَفْظِيَّةٌ؛ لأنَّها ما أفادَتْ لا تَخْصِيصًا ولا تَعْرِيفًا، ف(مُكرِمُ) هنا نَكِرةٌ مع أنَّها مُضافةٌ إلى مَعْرِفةٍ.

فإذا قال قائلٌ: أفادتِ التَّخصيصَ؛ لأنَّك تَقولُ: (أَنَا مُكْرِمُ الطَّالبِ المُجْتَهِدِ) فَمَن ليسَ بطالبِ لا إكرامَ له عندي، ومَن كان طالبًا مُضيِّعًا لا إكْرامَ له عندي، فخَصَّصْتَ ب(طالب) وخَصَّصْتَ ب(مُجُنتَهِدٍ)؟

نَقولُ: هذا التَّخصيصُ ليسَ بواسطةِ الإضافةِ، بدليلِ أنَّكَ لو قلتَ: (أنا مُكْرِمٌ الطَّالبَ المُجْتَهِدَ) تَخَصَّصَ بدونِ إضافةٍ.

إِذَنْ: فالإضافةُ في: (أنا مُكْرِمُ الطَّالَبِ المُجْتَهِدِ) ما اسْتَفَدْنا منها إلَّا فائدةً لَفظيَّةً فقطْ، وهي التَّخفيفُ، بدلَ أنْ نُنوِّنَ، ونقولَ: (مُكْرِمٌ الطَّالَبَ) نقولُ: (مُكرِمُ الطَّالَبِ).

هذا معنى قولِهِ: (وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفُظِيَّهُ).

وأمَّا قولُهُ: «وَتِلْكَ تَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهُ» ف(تِلْكَ) المشارُ إليه الإضافةُ التي ليسَ النُّحافُ فيها يُشابِهُ (يَفْعَلُ) أي: الإضافةُ التي سَبَقَتْ في الأبياتِ الثَّلاثةِ الأُولى.

وقولُهُ: «مَحْضَةٌ» أي: خالصةٌ.

(وَمَعْنَوِيَّهُ اللَّا فَالْإِضَافَةُ التي تُفِيدُ التَّخصيصَ أو التَّعريفَ يُسَمُّونها الإضافةَ المَحْضَةَ المَعْنَوِيَّةَ.

٣٩١ - وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَ(الجَعْدِ الشَّعَرْ)
 ٣٩٢ - أَوْ بِالَّــذِي لَـــةُ أُضِــيفَ الثَّــانِي
 ١٤٣٠ - أَوْ بِالَّــذِي لَــةُ أُضِــيفَ الثَّــانِي
 ١٤٣٠ - أَوْ بِالَّــذِي لَــةُ أُضِــيفَ الثَّــانِي
 ١٤٣٠ - أَوْ بِاللَّــذِي لَــةُ أُضِــيفَ الثَّــانِي
 ١٤٣٠ - الشَّرحُ

سبقَ أنَّ (أل) لا تُجامِعُ الإضافة؛ إذْ لا يُمكِنُ أنْ تقولَ: (الكِتابُ الرَّجُلِ) بمعنى: كِتابُ الرَّجلِ، فهذا مَمْنوعٌ لُغَةً، ف(أل) لا تُجامِعُ الإضافة كها أنَّ التَّنوينَ أيضًا لا يُجامِعُ الإضافة.

فلو قلت: (الدَّارُ مُحَمَّدٍ) بمعنى: دارُ مُحَمَّدٍ لم يَصِحَّ، لكنْ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ -وهذا منَ الفَوارقِ بينَها وبينَ الإضافةِ الـمَعْنويَّةِ- يَجُوزُ أَنْ تُوصَلَ (أَل) في المُضافِ إليه؛ ولهذا قال: (إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي).

مثالُه: (جَاءَني الرَّجُلُ الجَعْدُ الشَّعَرِ) ف(جَاءَني الرَّجُلُ) فِعْلُ ومَفْعُولُ به وفاعلٌ، و(الجَعْدُ) صِفةٌ للرَّجلِ، وهو مُضافٌ، و(الشَّعَرِ) مُضافٌ إليه، فهنا أَضَفْنا ما فيه (أل) إلى ما فيه (أل).

مثالٌ آخَرُ: (الحَسَنُ الوَجْهِ) وجازَ؛ لأنَّها صفةٌ مُشبَّهةٌ، فتُضِيفُ ما فيه (أل) إلى ما فيه (أل).

لكنْ لو قلتَ: (الجَعْدُ شَعَرٍ) لم يَصِحَّ؛ لأنَّ المؤلِّفَ رَحَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي) فعُلِمَ منه أنَّها إذا لم تُوصَلْ بالثَّاني فإنَّه لا يَجوزُ وَصْلُها بالأَّالِي. بالأَوَّلِ.

ولو قلتَ: (جَعْدُ الشَّعَرِ) جازَ؛ لأنَّه ليسَ فيه (أل) والمُضافُ إذا لم يَكُنْ فيه (أل) يجوزُ أنْ يُضافَ إلى ما فيه (أل) وإلى ما ليس فيه (أل).

فعندنا ثلاثُ صورٍ:

الصُّورةُ الأُولى: أنْ تكونَ (أل) في المُضافِ والمُضافِ إليه، وهذه جائزةٌ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

الصُّورةُ النَّانية: أَنْ تكونَ (أل) في المُضافِ دونَ المُضافِ إليه، وهذه ليستُ بجائزةِ، لا في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ، ولا في الإضافةِ المَعْنويَّةِ.

الصُّورةُ الثَّالثةُ: أنْ تكونَ (أل) في المُضافِ إليه دونَ المُضافِ، وهذه جائزةٌ في الإضافةِ المَعْنويَّةِ والإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

فصارَ عندَنا صُورتانِ تَتَّفِقُ فيهما الإضافةُ اللَّفْظِيَّةُ والمَعْنويَّةُ.

وقولُهُ: «أَوْ بِالَّذِي لَـهُ أُضِيفَ الثَّانِي» يعني: إذا صارَتْ (أل) ليسَتْ في المُضافِ إليه، وكانتْ في المُضافِ إليه وهو مُضاف إليه، يعني أنَّها موجودة في الأوَّلِ، ومَفْقودة في الثَّانِ، ومَوجودة في الثَّالثِ، فهنا يَجوزُ، والكلامُ في الإضافة اللَّفظيَّة.

مثالُها: (الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي) فهنا (أل) في الأوَّلِ وفي الثَّالثِ دونَ الثَّانِ، وهذا جَائِزٌ، ووجهُ الجوازِ أنَّه ليَّا كان الثَّالثُ مَقْرونًا ب(أَلَّ) وقد أُضيفَ إليه الثَّاني صارَ الثَّاني كأنَّه مَقْرونٌ ب(أَل).

وقولُهُ: «كَازَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الجَانِي)» ويجوزُ بالضَّمِّ (زَيْدٌ) بِنَاءً على الحكايةِ، كَانَّه يَقولُ: كهذا المثالِ، فيُقالُ: الكافُ حرفُ جرِّ، و(زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي) جَرُورٌ بالكافِ، أو يُقَالُ كها قالَ بَعْضُهم: إنَّ المَجْرورَ مَحْذُوفٌ، أي: (كقولِك... إلخ).

والخلاصةُ: أنَّ (أل) إذا كانتُ في الأوَّلِ والثَّانِ فهو جَائِزٌ، وإذا كانت في الأوَّلِ والثَّانِ فهو جَائِزٌ، وإذا كانتُ في الأوَّلِ والرَّابِعِ مثل: (الضَّاربُ الْأَوَّلِ والنَّالِثِ فهو جائزٌ، وكذلك إذا كانتْ في الأوَّلِ والرَّابِعِ مثل: (الضَّاربُ رأسِ عبدِ الباري) ولو فَرَضْنا أنَّ هناك إضافةً كثيرةً مُتعدِّدةً فإنَّه يَجُوزُ؛ لأنَّها إذا كانتْ في الأخيرِ فإنَّ المُضافَ إليه كالذي فيه (أل) ثمَّ المُضافُ إلى المُضافِ إليه كالذي فيه (أل) حتى نَصِلَ إلى الأوَّلِ، كالذي فيه (أل) حتى نَصِلَ إلى الأوَّلِ، وهذا الكَلامُ في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ، أمَّا المَعْنويَّةُ فلا يَجُوزُ.



٣٩٣- وَكُوْنُهُمَا فِي الوَصْفِ كَافِ إِنْ وَقَعْ مُثَنَّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ الشَّرِحُ الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «كُونُهُا» الضَّميرُ يعودُ على (أل).

«فِي الوَصْفِ» يعني: كَوْنُها في الوَصْفِ الذي هو اسمُ الفاعلِ أو اسمُ المَفْعولِ
 أو الصِّفةُ المُشبَّهةُ، وهو الأوَّلُ.

«كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنَّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ» والجَمْعُ الذي اتَّبِعَ سبيلَ الْمُثنَّى هو جمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ.

سَبَقَ أَنَّه لو كَانَتْ (أَل) في الأوَّلِ دونَ الثَّاني أَنَّه تَمْنُوعٌ في الإضافتَيْنِ، يُسْتَثُنَى من ذلك إذا كانَ الأوَّلُ مُثنَّى أو جمعَ مُذَكَّرٍ ساليًا، فإنَّه يَجوزُ أنْ تكونَ فيه (أل) دونَ الثَّاني.

مثالُ ذلك: (يُعْجِبُني الآكِلُو طَعامِهم) و(يُعْجِبُني الفَاهِمُو دَرْسٍ) وجَازَ؛ لأنَّ المُضافَ –وهو الأوَّلُ– جمعُ مُذكَّرِ سالمٌ.

مثالُ الْمُثَنَّى: (يُعْجِبُني التَّارِكَا سُوءٍ) وجازَ؛ لأنَّه وَقَعَ مُثَنَّى.

خلاصةُ الكَلامِ:

إذا وُصِلَتْ (أل) في المُضافِ دونَ المُضافِ إليه فهو تمنوعٌ في الإضافتَيْنِ،
 إلّا إذا كانَ المُضافُ جَمْعَ مُذَكّرِ سَاليًا أو مُثَنّى في الإضافةِ اللَّفظيَّةِ.

وإذا كانتْ (أل) في الثَّاني دونَ الأوَّلِ فهو جَائِزٌ في الإضافَتَيْنِ.

وإذا كانتْ في الثَّاني والأوَّلِ فهو جَائِزٌ في اللَّفظيَّةِ، تَمْنوعٌ في المَعْنويَّةِ.
 هذا هو خُلاصةُ كَلام المؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ في هذه المسألةِ.



٣٩٤ - وَرُبَّا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا انْ كَانَ لِحَانَ لَحِادُ مُوهَلَا الْهُ كَانَ لِحَانَ لَحِا

قولُهُ: «أَكْسَبَ ثَانِ أَوَّلَا» الثَّاني هو المُضافُ إليه، والأوَّلُ هو المُضافُ. وعُلِمَ من قولِهِ: «أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلا تَأْنِيثًا» أَنَّ الأوَّلَ مُذكَّرٌ، والثَّانيَ مُؤنَّثُ. وقولُهُ: «انْ كَانَ» الضَّميرُ يَعودُ على الأوَّلِ.

وقولُهُ: «لِحِذْفٍ مُوهَلَا» أي: صارَ أَهْلَا للحَذْفِ، والمعنَى: أنَّ المُضافَ إذا كانَ مُذَكَّرًا والمُضافُ إليه مُؤنَّثُ فرُبَّها يُكسِبُهُ المُضافُ إليه تَأْنِيثًا، ويُعْطَى حُكْمَ المُؤنَّثِ ولو كانَ مُذكَّرًا، ولكن بشرطِ أنْ يَصِحَّ حَذْفُهُ والاسْتِغْناءُ بالثَّاني عنه، وذلكَ بأنْ يَكونَ الأوَّلُ جُزْءًا منَ النَّانِ، أو شِبْهَ جُزْيْهِ.

مثالُ الجُزْء: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصابِعِهِ) فإنَّ البعضَ جُزَّ من الأصابِعِ كُلِّها، فهنا كَلِمةُ (بَعْضُ) مُذَكَّر، و(أَصَابِعِ) مُؤنَّتُ، والفعلُ (قُطِعَتْ) مُؤنَّتُ، ولو رَاعَيْنا المُضافَ لوَجَبَ أَنْ نَقولَ في الفعلِ: (قُطِعَ بَعْضُ أَصابِعِهِ) لكنَّهُ هنا أَكْسَبَهُ التَّانيث؛ لأَنه لو حُذِف (بَعْضُ) وقيلَ: (قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ) لاسْتَقامَ الكلامُ، لكنْ مع ذلك لا يَستقِيمُ تمامَ الاستِقامةِ؛ لأنَّ هناك فَرْقًا بينَ البعضِ والكُلِّ، فإنَّكَ لو قلتَ: (قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ) ما صارَتْ في مَذْلولِها مثلَ قَوْلِكَ: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ) لكنَّ المعنى أَنَّه يَصِحُّ ولو في الجُملةِ، ولا تُشْتَرَطُ المُطابَقَةُ، فإنَّهُ لا يُمكِنُ أَنْ يَتَطابَقَ شيءٌ معَ الحَذْفِ ودونِهِ.

مثالٌ آخَرُ: قال الشَّاعِرُ:

مَشَيْنَ كَمَا اهْنَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَـرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ (١)

الشَّاهدُ قولُهُ: (تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ) فَ(الرِّياحِ) مُؤَنَّنُةٌ، و(مَرُّ) مُذَكَّرٌ، لكنَّهُ اكْتَسَبَ التَّأْنيثَ منَ (الرِّياحِ)؛ لأَنَّهُ يَنوبُ، فلو قلتَ: (تَسفَّهَتِ الرِّياحُ) أُغْنَى عن قولِكَ: (مَرُّ الرِّياحِ) ويكونُ مُطابقًا له تَمَامًا، وهنا المُرورُ فِعْلُ الرِّياحِ، وليسَ جُزْءًا منها.

أمَّا إذا كانَ الأوَّلُ مُنْفَصِلًا عن الثَّاني وَعَيْنًا مُسْتَقِلَّةٌ بنفسِها فإنَّهُ لا يَكْتَسِبُ منه التَّانيثَ، مِثْل: (قُتِلَتْ غُلامُ هِنْدَ) فإنَّ (غُلَامُ) ليس جُزءًا مِن (هِنْدَ).

إِذَنْ: قد يُكْسِبُهُ التَّأْنيثَ، فيَكُونُ الفِعلُ الْمُسْنَدُ إليه مُؤَنَّنًا، أو يكونُ الوَصْفُ المُسْنَدُ إليه مُؤَنَّنًا، لكنْ إذا كان يَصِحُّ المعنى بدونِهِ؛ ولهذا قال: (إِنْ كَانَ لِحِذْفٍ مُوهَلًا).

وقد يَكْتَسِبُ الْمُضافُ تَذْكِيرًا منَ الْمُضافِ إليه.

مِثَالُهُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحُمَتَ ٱللَّهِ فَرِيبٌ ﴾ [الأعراف:٥٦] لو أَخَذُنَا بظاهرِ اللَّفظِ في غيرِ القُرْآنِ لكانَ التَّركيبُ هكذا: (إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ فَريبةٌ منَ المُحْسِنينَ) لكنْ هنا قالَ: ﴿رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ يقولونَ: إِنَّ الرَّحْمَةَ هنا مُؤنَّثُ، واكْتَسَبَتِ التَّذكيرَ منَ المُضافِ إليه، فذُكِّرَ الحَبَرُ عنها.

ولابنِ القَيِّمِ رَحَمُهُ اللَّهُ في هذهِ الآيةِ كَلامٌ طَويلٌ جدًّا في كِتابِهِ (بَدَائِعِ الفَوَاثِدِ)

⁽١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة غيلان، انظر الكتاب (١/ ٥٢)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٤٨).

وهو كِتابٌ ليس في فَنَّ مُعيَّنِ؛ ولهذا سَيَّاهُ بهذا الاسم، فكُلَّما طَرَأَ على ذِهْنِهِ فائدةٌ قَيْدَها، ويُشبِهُ مِنْ بعضِ الوُجوهِ (صَيْدَ الخاطرِ) لابنِ الجَوْزِيِّ رَحَهُ اللهُ لكن بينهما فَرَقٌ عَظيمٌ، ونحنُ نَنْصَحُ الطَّالبَ أَنْ يَقْتنِيَ (بَدَائِعَ الفَوائِدِ)؛ لأنَّه مُفِيدٌ، فهو على اسمِه، ويَنْفَعُ طالبَ العلمِ نَفْعًا عظيمًا، ففيه مُناقشاتٌ عَظيمةٌ في الفِقْهِ، وفي الأشهاءِ والصَّفاتِ، وفي المعاني، وفي النَّحْوِ، ويُناقِشُ أيضًا أَئِمَّةَ النَّحوِ، مثل: السُّهيلِيِّ، وسِيبَويهِ، وغيرِهم.

وقولُهُ: «رُبَّها أَكْسَبَ» يَبْدُو منه أنَّه مَقْصورٌ على السَّماعِ، وأنَّ ما ورَدَتْ به اللَّغةُ من هذا البابِ اتُّبعَ، وما لم تَرِدْ فالأصلُ أنْ يَبْقَى على مَا كانَ عليه.



٣٩٥- وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنَسَى، وَأَوِّلْ مُوهِمَّسَا إِذَا وَرَدْ

الشَّرحُ

منَ المَعْلومِ أنَّ الْمُضافَ غيرُ الْمُضافِ إليه، تَقولُ: (غُلامُ زَيدٍ) و(فَرَسُ مُحَمَّدٍ) و(كِتابُ الطَّالبِ) و(صَاحِبُ البيتِ) و(صاحبُ الدُّكَّانِ).

يقولُ المؤلِّفُ رَحَمُ اللَّهُ: ﴿ وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنَى ﴾ يعني: لِمَا هو معناهُ، فلا يَجوزُ أَنْ يُضَافَ الاسمُ إلى ما يُوافِقُهُ في المعنَى، فلا تقُلْ مَثَلًا: (هذا كِتابُ كِتابُ ولا (هذا مَسْجِدٍ) ولا (هذا غُلامُ غُلامٍ) وتُرِيدُ أَنَّ النَّانيَ هو الأوَّلُ، ولا تَقُلْ: (دَخَلْتُ غُرْفَةَ الغُرْفَةِ)؛ لأَنَّ الغُرْفَةَ هي الغُرْفَةُ.

وكذلك لو قلتَ: (عِنْدِي بُرُّ قَمْحٍ) لم يَصِحَّ؛ لأنَّ القَمْحَ هو البُرُّ، والأصلُ أنَّ المُضافَ شَيْءٌ، والمُضافَ إليه شيءٌ آخَرُ.

لكن قد ورَدَ في اللُّغَةِ العربيَّةِ ما يَدُلُّ على إضافةِ الشَّيءِ إلى نَفْسِهِ، فهاذا نَصْنَعُ؟

يقولُ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَهُ: «وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ» يعني: اصْرِفْهُ عن ظَاهِرِهِ إذا وَرَدَ، ومِن ذلكَ قولُهم: (مَسْجِدُ الجامعِ) ومَعْلُومٌ أنَّ المَسْجِدَ هو الجامعُ، فكيف أُضِيفَ الشَّيءُ إلى نَفْسِهِ؟

يَقُولُونَ: إِنَّكَ تُؤَوِّلُ، فَتَجْعَلُ (مَسْجِدُ الجَامِعِ) بمعنى: مُسَمَّى هذا الاسمِ، فيَصِيرُ (مَسْجِدُ) بمعنى مُسَمَّى، و(الجَامِع) بمعنى الاسمِ.

مثالٌ آخَرُ: ورَدَ عن العربِ قَولُهم: (سَعِيدُ كُرْزٍ) فهنا (سَعِيدُ) مُضافٌ، و(كُرْزٍ) مُضافٌ إليه، معَ أنَّ كُرْزًا هو سَعيدٌ، فكيفَ أُضيفَ اسمٌ لِيَا به اتَّحدَ؟!

يقول: إنَّنا نُؤَوِّلُهُ، ونقولُ: (سَعِيدُ) هنا اسمٌ، لكن بمعنَى مُسمَّى، و(كُرْزٍ) اسمٌ بمعنى اسم، والمعنى: مُسمَّى هذا الاسم.

وقد يُؤَوَّلُ باسمِ هذا المُسمَّى، وليس بمُسَمَّى هذا الاسمِ، كها لو قلتَ: (كَتَبْتُ سَعِيدَ كُرْزِ) أي: كَتَبْتُ اسمَ هذا المُسَمَّى.

وقد سَبَقَ هذا المثالُ في بابِ العَلَم، في قولِهِ:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّـذِي رَدِفْ والحَدِ منهما غيرُ والحلاصةُ: أنَّ المُضافَ والمُضافَ إليه شَيْتانِ مُتبَايِنَانِ، كلُّ واحدٍ منهما غيرُ الآخرِ، فلا يُضافُ شيءٌ إلى نفسِهِ.

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ إلى أنَّه يَجُوزُ أنْ يُضَافَ الاسمُ لِمَا اتَّحَدَ بهِ معنَّى بشَرْطِ اختلافِ اللَّفظِ، وعلى رأيهم ف(سَعِيدُ كُرْزٍ) لَا يَخْتَاجُ إلى تَأْويلِ، و(بُرُّ قَمْحٍ) جائزٌ، ولا يَخْتَاجُ إلى تأويل؛ لأنَّهم يَقُولُونَ: يَكْفِي الاختلافُ فِي اللَّفظِ.

ووَجْهُ أَنَّهُ يَكْفِي أَنَّ كُلَّ لفظٍ يَدُلُّ على معنَّى لا يَدُلُّ عليه اللَّفظُ الثَّانِ، فَحَصَلَتِ المُغايرةُ ولو مِن بعضِ الوُجُوهِ.

ولكنَّهُ لا شَكَّ أَنَّه من النَّاحيةِ البَلَاغِيَّةِ أَنَّه غيرُ مُسْتَسَاغٍ أَنْ تَقُولَ: (مُحَمَّدُ مُحَمَّدٍ) وليسَ لها معنَّى.

وبعضُ النَّاسِ في غيرِ البِلَادِ السُّعوديَّةِ يُضِيفُونَ اسمَ (مُحَمَّدٍ) إلى الاسمِ

الأَصْلِيِّ، مثل: (مُحَمَّد رَشِيد رِضَا) و(مُحَمَّد عَبْده) وما أَشْبَهَ ذلك، والأصلُ: (رَشِيد) و(عَبْدُه) فهنا أُضِيفَ هذا الاسمُ لِيَا به اتَّحَدَ معنَّى، لكنَّها لم يَتَّحِدًا لفظًا.

وهذا على قَاعدتِنا هو الرَّاجحُ، لكنْ لو قالَ قائلٌ: هل يَجوزُ إضافةُ المَعْرِفةِ إلى مَعْرِفةٍ؟

فالجوابُ: إضافةُ المَعْرِفةِ إلى المَعْرِفةِ ليسَ فيها مانعٌ، مثل الاسمِ المَوصولِ رُبَّها يُضافُ إليه اسمُ إشارةٍ، وكذلك أيضًا اسمُ الإشارةِ قدْ يُضافُ إليه مُضافٌ إلى مَعْرِفةٍ.



٣٩٦- وَبَعْـضُ الْاسْسَاءِ يُضَافُ آبَـدَا وَبَعْضُ ذَا قَـدْ يَـأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا الشَّرحُ الشَّرحُ

«بَعْضُ» مُبْتَدأً، وخَبرُهُ (يُضَافُ).

وقولُهُ: «وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ» (بَعْضُ) مُبْتَدأً.

و «قَدْ يَأْتِ» خَبَرُهُ.

وقولُهُ: «لَفْظًا» مَنْصوبٌ بنَزْعِ الخافضِ.

و «مُفْرَدَا» حالٌ، يعني: قدْ يَأْتِي مُفرَدًا فِي اللَّفظِ وإنْ كان مُضافًا فِي المعنَى، هذا معنَى البيتِ، وليست (لَفْظًا) حالًا من فاعل (يَأْتِ).

فإنْ قال قائلٌ: كيفَ نُعْرِبُ (لَفْظًا) مَنْصوبةً بنزعِ الخافضِ وهو سَماعيٌّ؟ قُلنا: تَقَدَّمَ أَنَّ بعضَ النَّحويِّينَ يَرَى أَنَّه جَائِزٌ قياسًا، وابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ وغيرُهُ كثيرًا ما يَأْتُونَ بالمَنْصوبِ بنَزْع الخافضِ في غيرِ (أَنَّ) و(أَنْ).

يقولُ المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: بعضُ الأشهاءِ مُلازِمٌ للإضافةِ لَفْظًا ومعنَّى، وبَعْضُها قدْ يُلازِمُ الإضافةَ معنَّى لا لَفْظًا؛ ولهذا قالَ: «وَبَعْضُ ذَا» أي: بعضُ ما يُلازِمُ الإضافةَ، «قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا» أي: قدْ يَأْتِي مُفْرَدًا في اللَّفظِ وهو مُضافٌ مَعْنَى.

ولم يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- له أمثلةً؛ لأنَّه سيأتي في كلامِ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللهُ تَعَالَى- له أمثلةً؛ لأنَّه سيأتي في كلامِ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللهُ مثلُ: (إذا) و(إذ) و(حَيْثُ) وما أَشْبَهَ ذلك، ونُؤجِّلُ الكلامَ عليها حتَّى

يَأْتِيَ كلامُ المؤلِّفِ إِنْ شاءَ اللهُ.

لكنَّ القاعدةَ مِن هذا البيتِ: أنَّ بعضَ الأسْهاءِ يكونُ مُلازِمًا للإضافةِ دائمًا لَكُنَّ القاعدةَ فِي اللَّفظِ وهي لَفظًا ومَعْنَى، وبعضُ الأسْهاءِ التي يَجِبُ إضافَتُها قدْ تأتي مُفرَدةً فِي اللَّفظِ وهي في الحقيقةِ مُضافةٌ فِي المعنى، وسيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- بَيائهًا.



٣٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَنَّمَا امْتَنَعْ إِيلَاقُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ ٢٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَيْثُ وَقَعْ ٢٩٨- كَاوَحْدَ) (لَبَّيْ) وَ(دَوَائِيُ) (سَعْدَيْ) وَشَاذً إِيالَاءُ (يَادَيْ) لِالبَّايْ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «حَثُمًا» بمعنَى لازم، وهي مُتعلِّقةٌ ب(يُضَافُ) وهي مَصْدرٌ في مَوضع الحالِ من نائبِ الفاعلِ في (يُضَّافُ) أي: بعضُ الَّذِي يُضافُ إضافةً لازِمةً يَمتنِعُ إيلاؤُه اسمًا ظاهرًا.

وقولُهُ: «امْتَنَعْ» خَبَرُ (بَعْضُ).

وقولُهُ: «إِيلَاؤُهُ» فاعلُ (امْتَنَعْ).

و ﴿اسْمًا ﴾ مَفْعُولٌ لـ(إِيلَاء)؛ لأنَّه مَصْدَرٌ يَعْمَلُ عَمَلَ فعلِه.

وقولُهُ: «حَيْثُ وَقَعْ» مُتعلِّقٌ ب(إِيلَاؤُهُ) أو مُتعلِّقٌ ب(امْتَنَعْ).

وهذا البيتُ تَتِمَّةُ للبيتِ الأوَّلِ، والقاعدةُ منه أنَّ بعضَ الأسْهاءِ التي تَتَعيَّنُ فيها الإضافةُ يَمْتَنِعُ إضافَتُها إلى اسم ظاهرٍ.

مثالُه: (وَحْدَ) فلا تأتي إلَّا مُضَافةً، تَقولُ مَثَلًا: (خَرَجْتُ وَحْدِي) و(رَأَيْتُكَ وَحْدَكَ).

ولا يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: (خَرَجْتُ وَحْدًا) يعني: فَرِيدًا، ولا: (رَأَيْتُكَ وَحُدًا) أي: فَرِيدًا، بل لا بُدَّ أَنْ تُضافَ، وهل تُضَافُ إلى اسمِ ظاهرٍ؟

الجوابُ: لا، فلا يُمكِنُ أَنْ تَقُولَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَحْدَ غُلامِهِ)؛ لأَنَّك أَضَفْتَها إلى اسمٍ ظاهرٍ، وهو يَمْتَنِعُ أَنْ يَلِيَها اسمٌ ظاهرٌ.

فإذا قلتَ: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ وَحْدَهُ) ف(وَحْدَهُ) حالٌ، كما سَبَقَ في بابِ الحالِ، وهي حالٌ مُؤوَّلةٌ ب(مُنفَرِدًا)؛ لأنَّها مَعْرِفةٌ، والحالُ لا تَقَعُ مَعْرِفةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (لَبَيْ) أي: لَبَيْكَ، فهي مُلازِمةٌ للإضافةِ إلى الضَّميرِ، ولا تأتي مُفْرَدةً، ولا مُضَافةً إلى اسمِ ظاهرٍ، فلا تَقولُ: (لَبَيْ زَيْدٍ) ولا: (لَبَيْ رَبِّي) بلْ لابُدَّ أَنْ تُضِيفَها إلى ضَميرِ نُحُاطَبٍ، وليسَ ضَمِيرَ غَيْبَةٍ، ولا ضَمِيرَ مُتكلِّمٍ، فلا يُمكنُ أَنْ تقولَ: (لَبَيِّ) يعني: كَأَنَّك أَجَبْتَ نَفْسَكَ، ولا: (لَبَيْهِ) ثُخْبِرُ آنَّك تُلبِّي إنسانًا غائبًا، بل تقولُ: (لَبَيْكَ).

وأمَّا قولُ بعضِ النَّاسِ إذا نَادَاهُ إنْسانٌ قال: (لَبَيْهِ) فيعني: لَبَيْكَ، فهُمْ يَجْعَلُونَ الكاف هاءً.

مثالٌ آخَرُ: (دَوَائِي) يُقالُ هَكَذَا: (دَوَالَيْك) والدَّوَالَيْك مَأْخوذةٌ من التَّدَالِي، يعني: أنَّه يَدُولُ بَعْضُها على بعضٍ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيْـَامُ نُدَاوِلُهـــا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الاصران:١٤٠].

ويعضُ النَّاسِ يَقولُ: إنَّ معناها: (إدالةً بعد إدالةٍ) وليس كذلك؛ لأنَّ الإِدَالةَ هي الغَلَبةُ، ولا معنَى لها في سياقِ: (دَوَالَيْكَ) إنَّها معناها التَّدالي والتَّعاقبُ، وفَرقٌ بينَها وبينَ الغَلَبةِ.

مثالٌ آخَرُ: (سَعْدَيْ) يُقالُ: (سَعْدَيْكَ) أي: إسعادًا بعدَ إسعادٍ، والإسعادُ إمَّا مِن إعْطاءِ السَّعادةِ، وإمَّا منَ المُوَاساةِ ودَفْعِ الأَحْزانِ والتَّسْلِيَةِ، وهي على كلِّ حالِ لا تُذْكَرُ إِلَّا مِعَ (لَبَيْكَ) فهي تابعةٌ لها دائهًا، تقولُ: (لَبَيْكَ وسَعْدَيْكَ) كها كانَ ابنُ عُمَرَ رَحَالِيَهَ عَنْهَا يقولُ هذا في تَلْبِيَتِه: «لَبَيْكَ وسَعْدَيْكَ، والخَبرُ في يَدَيْكَ، والخَبرُ في يَدَيْكَ، والرَّغْباءُ إِليكَ والعَمَلُ »(۱).

ومعناها في حقّ الله: أسألُك مُعاوَنةً بعدَ مُعاوَنةٍ، ف(لَبَيْكَ) أي: أجَبْتُكَ أنا، و(إِسْعَادًا) أي: طَلَبْتُ منك المَعُونةَ.

إِذَنْ: هذه أَرْبَعُ كَلِماتٍ مُلازِمةٌ للإضافةِ إلى اسمٍ مُضْمَرِ للمُخاطَبِ، فلا يَجوزُ أنْ تُضَافَ إلى اسم ظاهرٍ؛ ولهذا قالَ: (وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَلَيْ) لِ(لَبَّيْ)) يعني: أنَّه وَرَدَ في كلام الْعَرَبِ("):

دَعَوْتُ لِهَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ

ولم يَقُلْ: (فلَبَيَّه) فابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ يُشِيرُ إلى هذا البيتِ، ويقولُ: إنَّهُ شاذٌ، ووَجُهُ الشُّذوذِ النَّهُ أُضِيفَ إلى اسمِ ظاهرٍ كها شَذَّ كذلك إضافتُهُ إلى ضَميرِ الغَيْبَةِ في قولِ الشَّاعرِ^(۱):

لَقُلْتُ: لَبَّيْهِ لِسمَنْ يَدْعُونِي

فلا تأتي بضَميرِ الغَيْبَةِ، بل لا بُدَّ أنْ تأتي بضميرِ المُخاطَبِ.

إِذَنْ: هذه أَرْبَعُ كَلِماتِ أَفَادَمَا بِهَا المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّنَا لُو أَتَيْنَا بِهَا غيرَ مُضافةٍ ما

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب التلبية وصفتها، برقم (١١٨٤).

 ⁽٢) البيت من المتقارب، وهو لرجل أعرابي من بني أسد، انظر لسان العرب (لبي)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥١)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٩٧).

⁽٣) البيتُ غير منسوب في لسان العرب (لبب)، وشَرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٥٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٦٩٧).

صَحَّ، ولو أَتَيْنا بها مُضَافةً إلى اسم ظاهرٍ ما صَحَّ، ولو أَتَيْنا بها مُضَافةً إلى ضَميرِ غيرِ مُخاطَبٍ ما صَحَّ، إِذَنْ: فاستعمَّالُها ضَيَّقٌ في الواقعِ.

أمَّا مَعانِيها ف(وَحْدَ) بمعنى مُنفَرِدًا، و(لَبَّيْ) بمعنى إجابةً بعدَ إجابةٍ، من قولِهم: (أَلَبَّ بالمَكانِ) و(دَوَالَيُّ) بمعنى تَداوُلًا بعدَ تَداوُلٍ، و(سَعْدَيْ) أي: إشعادًا بعدَ إشعادٍ.

ثُمَّ هِيَ مُعرَبةٌ على أنَهَا مَفْعولٌ مُطلَقٌ، أو مَصْدَرٌ لفعلٍ تخذوفٍ مِن لَفْظِها، فإنْ كان لها فِعلٌ مِن لَفْظِها فهي مَصْدَرٌ، وإنْ لم يَكُنْ لها فِعْلٌ مِن لَفْظِها فهي مَصْدَرٌ، وإنْ لم يَكُنْ لها فِعْلٌ مِن لَفْظِها فهي مَصْدَرٌ، وإنْ لم يَكُنْ لها فِعْلٌ مِن لَفْظِها فهي مَفْعولٌ مُطلَقٌ، أمَّا (لَبَيْ) فَبَعْضُهم يقولُ: إنَّها مِن (لَبَّى) بالألِفِ، وأمَّا الَّذينَ يقولون: مصدرٌ خُذِفَتْ زَوَائدُهُ.

ثمَّ إنَّهَا هِي مُعرَبةٌ على أنَّهَا مُلْحَقةٌ بِالْمُنَّى؛ لأنَّ صُورَتَهَا صُورَةُ التَّثْنيةِ، ولكنَّ المرادَ الكَثْرةُ.

فإنْ قال قائلٌ: وهلْ يُوجَدُّ غيرُ هذه الأسْماءِ؟

فالجوابُ: نعم، رُبَّما يأتي، لكنَّ الغالبَ أنَّهُ مَحْصورٌ.



٣٩٩ وَٱلْزَمُ وا إِضَافَةً إِلَى السِجُمَلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ) وَإِنْ بُنَوَّنْ بُخْتَمَـلْ
 ١٩٥ وَٱلْزَمُ وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنَى كَ(إِذْ) أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ (حِينَ جَا نُبِذْ)

الشَّرحُ

سبقَ قَولُ المؤلِّفِ رَحَمُاللَّهُ: (وَيَعْضُ الَاسْهَاءِ يُضَافُ أَبَدَا) ومنها (حَيْثُ) فإنَّها تَلْزَمُ الإضافةَ دائهًا، وأَلْزَمُوها إضافةً إلى الجُمَلِ، وقولُهُ: «إِلَى الجُمَلِ» يَشْمَلُ الجُمَلَ الاسْمِيَّةَ والجُمَلَ الفِعْليَّةَ.

فَهِي الجُمُلِ الْفِعْلَيَّةِ تَقُولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ) وتَقُولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ).

وفي الجُمَلِ الاسْمِيَّةِ تَقُولُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ).

إِذَنْ: هِي تُضَافُ إِلَى الجُمَلِ الاسْمِيَّةِ والفِعْليَّةِ، وسواءٌ كانتِ الجملةُ الفِعْليَّةُ ماضيًا ك(جَلَسْتُ حَيْثُ يَجْلِسُ). ماضيًا ك(جَلَسْتُ حَيْثُ يَجْلِسُ).

وإعرابُ (حَيْثُ) ظَرفُ مَكَانٍ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلَّ نَصْبٍ، وقد تَكُونُ مَبنِيَّةً على الضَّمِّ في مَحَلِّ جرِّ ب(مِن) مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِهِ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٤٩] وقولِهِ: ﴿ فَأَنْوُهُ رَبَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ ﴾ [البقرة:٢٢].

إِذَنْ: هي مَبنِيَّةٌ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبٍ، أو في مَحَلِّ جرِّ إذا جُرَّتْ بحرفٍ. ويقالُ فيها خَمْسُ لُغاتٍ، يُقالُ: (حَيْثُ) و(حَيْثَ) و(حَيْثِ) فالنَّاءُ فيها مُثَلَّثَةٌ، ويُقالُ: (حَـوْثُ) بِقَلْبِ الياءِ واوًا، ويُـقالُ: (حَاثُ) ولَعَلَّ هذه لُغَـةٌ بَدوِيَّةٌ.

إنَّمَا المَشْهُورُ أنَّهَا بالياءِ آخِرِ الحُروفِ، ومَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، وهي مُلازِمةٌ للإضافةِ إلى الجُمَل، ولا تُضافُ إلى المُفرَدِ إلَّا سَهَاعًا، قالوا: ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

أَمَا تَوَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعَا(١) ويجوز: (نَجْمٌ) على أنَّه خبرُ مُبْتَدأ تَحْذُوفِ، أي: هو نَجْمٌ.

الشَّاهد: (حَيْثُ سُهَيلِ) على روايةِ الجرِّ، و(سُهَيلِ) اسمٌ مُفرَدٌ.

ورُوِيَ (أَمَا تَرَى حَيْثُ شُهَيْلٌ طَالِعٌ نَجْمًا يُضِيءُ) برَفْعِ (سُهَيْلٌ) لكنَّ المعروفَ أنه بالجرِّ، فهي مُضافَةٌ على هذا إلى مُفْرَدٍ.

تَنْبِيةٌ: (جَلَسْتُ حيثُ إِنَّ زَيدًا جالسٌ) و(جَلَسْتُ حيثُ أَنَّ زَيدًا جالِسٌ) (جَلَشُ حيثُ أَنَّ زَيدًا جالِسٌ) (حيثُ) على الوَجْهَينِ مُضافةٌ إلى جُمْلةٍ، لكنْ على وَجْهِ الكَسْرِ مُضافةٌ إلى جُمْلةٍ مُؤكَّدةٍ بِ(إِنَّ) وعلى رِوايةِ الفتحِ مُؤوَّلةٌ بمَصْدرٍ، أي: حيثُ جُلوسُ زيدِ كائنٌ، والخَبَرُ تَخْدُوفٌ، إِنَّمَا الأكملُ والأحسنُ والأَوْلى أَنْ تَقُولَ: (حَيثُ إِنَّ زَيْدًا جالسٌ) ويَجُوزُ فَتْحُ هَمْزةٍ (إِنَّ) باغْتِبارِ التَّاويلِ، والكُتَّابُ يَكْتُبُونَ: (حَيْثُ أَنَّ فُلانًا فَعَلَ كذا).

إِذَنْ: (حيثُ) مِن الأسْهاءِ اللَّالزِمَةِ للإضافةِ، وتُضافُ إلى الجُمَلِ الاسْميَّةِ أَو الفِعْليَّةِ، وقد تُضافُ إلى اللهُرَدِ سَهَاعًا.

 ⁽١) البيت من الرجز، وهـو غير منسوب في خـزانة الأدب (٣/٧)، وشرح الشـواهد للعيني
 (٢/ ٢٥٤).

كذلك (إذ) تُضافُ إلى الجُمَلِ وُجوبًا؛ لأنَّه قالَ: (وَٱلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ) وَ(إِذْ) ظَرَفُ زَمَانِ دائيًا، وقيلَ: تَقَعُ مَفْعولًا به، ومَفْعولًا مُطلَقًا، ولكنَّ المعروفَ أنَّهَا ظَرْفُ زَمَانِ دائيًا، إنَّيَا المُعْرِبونَ الذين يُعْرِبُونَ الذين يُعْرِبُونَ القرآنَ يُعْرِبُونَا إِذَكَنَّمُ قَلِيلًا ﴾ القرآنَ يُعْرِبُونها دائيًا على أنَّها مَفْعولٌ به، مثل: ﴿وَأَذْكُرُوا ويقولونَ في قولِهِ تعالى: الاعراف:٢٨] فيقولونَ في قولِهِ تعالى: (الْأَكُرُوا) ويقولونَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَتَهِكَةِ ﴾ [البقرة:٣٠]: إنَّ المعنى: (اذْكُرُ إِذْ قَالَ) على أنَّها مَفْعولٌ به.

وهي مُلازِمَةً للإضافةِ دائهًا، وهي ظَرفٌ، وقد تأتي للتَّعليلِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيُوْمَ إِذظَلَمْتُكُمْ أَنْكُوْرَ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف:٣٩] وإذا كانتْ تَعليلًا فقد قيلَ: إنَّها حَرفٌ يُرادُ به التَّعليلُ فقط، وليستِ اسهًا، أي: ظُرْفًا.

وتأتي (إذْ) للماضي؛ لأنَّ (إذْ) و(إذا) و(إِذَنُ) يُقَاسِمْنَ الزَّمانَ، فقالتُ واحدةٌ: لِيَ المُسْتقبَلُ، وقالتْ أُخْرَى: لِيَ الحاضرُ، وقالتِ الثَّالثةُ: لِيَ المَاضِي.

فالتي قالت: لِيَ الزَّمانُ المُستَقْبَلُ قالتَ: لا بُدَّ أَنْ أَمُدَّ نفسي؛ لكيْ أَصِلَهُ، وهي (إذا).

والتي قالتْ: لِيَ الماضي قالت: أنا مُنْقَطِعةٌ عن وقتي، فأنا أَنْضَمُّ، وهي (إِذْ). والتي قالت: لِيَ الحاضرُ قالت: أنا أَتَرَنَّمُ بالتَّنوينِ على مكاني، وهي (إِذَنْ).

لكنْ معَ ذلكَ قد تأتي (إِذْ) للمُسْتقبَلِ، ومثَّلُوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۞ إِذِ ٱلْأَغْلَالُ فِي ٓأَعْتَنْقِهِمْ﴾ [غانر:٧٠-٧١] وهذا يومَ القيامةِ، وهو في المُستَقْبَلِ؛ ولهذا قال: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾، و(سوف) تَجعَلُ المُضارِعَ مُستَقْبَلًا، والأصلُ: فسوفَ يَعْلمونَ إذا الأَغْلالُ.

ولكنَّ بعضَ النَّحويِّينَ قال: هذا لا يَصِحُّ، و(إذْ) هنا على بابِها، ولكنَّهُ نَزَّلَ المُسْتَقَبَلَ مَنْزِلَةَ المَاضِي؛ لتَحَقُّقِ وقُوعِهِ كها في قولِه تعالى: ﴿أَنَّ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١] معَ أنَّه ما أنَى؛ لأنَّهُ قال: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ ولكنَّهُ لتَحَقُّقِ وُقُوعِه قال: ﴿أَنَى ﴾.

مِثَالٌ آخَرُ: قولُ وَرَقَةَ بِنِ نَوْفَلٍ: «يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»(١) وكانت بالمُضارع؛ لتَحَقُّقِ وُقوعِهِ.

إِذَنْ: (إِذْ) معناها الماضي، وقد تأتي للمُسْتَقْبَلِ على قولِ بعضِ النَّحويِّينَ، وعلى قولِ آخَرينَ هي دائيًا للماضي، ولكنْ يُنَزَّلُ هذا مَنْزِلةَ الماضي؛ لتَحَقُّقِهِ، وتأتي للتَّعليل.

وقولُهُ: "وَإِنْ يُنَوَّنْ يُخْتَمَلْ إِفْرَادُ (إِذْ)" يعني: إذا جاءتْ (إذ) مُنَوَّنةً احْتُمِلَ أَنْ تُفْرَدَ عن الإضافةِ، ويَكُونُ التَّنوينُ عِوضًا عن الجُمُلةِ، وهذا كَثيرٌ في القُرآنِ وفي غيرِهِ، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَأَنتُدْ حِنْيِلْ نَظُرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٤] يعني: حِينَيْلْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الخُلْقومَ تَنْظُرُونَ.

مِثَالٌ آخَرُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَوْمَ لِهِ ثَعُرَضُونَ ﴾ [الحاقة:١٨] يعني: يَوْمَئِذْ يُنفَخُ في الصُّورِ، ونقولُ في إعْراجِها: (يَوْمَ) ظَرَفٌ مَنْصوبٌ على الظَّرفيَّة، وهو مُضافٌ، و(إِذ) مُضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، وحُرِّكَ بالكَشرِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، برقم (٣).

⁽٢) سكون إذا، وسكون التنوين.

الْهِمُّ أَنَّه إذا نُوِّنتِ احْتُمِلَ إفرادُها، أي: قَطْعُها عن الإِضَافةِ.

قولَهُ: "وَمَا كَ(إِذْ)" (مَا) اسمٌ مَوْصولٌ، أي: والَّذي كَ(إِذْ) والكافُ هنا يَجُوزُ انْ تَكُونَ اسمًا بمعنَى (مِثْلِ) يعني: والَّذي هو مِثْلُ (إِذْ) وذلك في كَوْنِهِ دالًا على أنْ تَكُونَ اسمًا بمعنَى (مِثْلِ) يعني: والَّذي هو مِثْلُ (إِذْ) وذلك في كَوْنِهِ دالًا على زَمانٍ مُبهَم، أي: غَيْرِ مُقيَّدٍ؛ لأنَّ ما يَدُلُّ على الزَّمانِ منه ما هو مُقيَّدٌ كيومٍ وشهرٍ وأُسْبوعٍ وما أَشْبَهَ ذلك، ومنه ما هو مُطْلَقٌ مثلُ: حِينٍ، ووَقْتٍ، وزَمَنٍ، ودَهْرٍ، ومَا أَشْبَهَ ذلك، فقولُهُ: "وَمَا كَ(إِذْ) مَعْنَى" يعني: ما وَافَقَ (إِذْ) في المَعْنَى بكونِه دالًا على زَمانٍ مُبهَمٍ غيرِ مُقَيَّدٍ.

فَخَرَجَ بِقُولِنا: (مُبْهَمٍ) ما كانَ مُقيَّدًا كاليومِ والشَّهرِ، فإنَّكَ تَقُولُ: (جِثْتُكَ شَهْرَ رَبِيعِ الأَوَّلِ) ولا تُضِيفُهُ إلى الجُمَلِ.

لكنْ ما كانَ ك(إذْ) في دَلالَتِهِ على الزَّمانِ المُبهَمِ فإنَّه ك(إذْ) إلَّا أَنَّه يُخالِفُهُ بِقُولِهِ: (أَضِفْ جَوَازًا) فإنَّ (إذْ) تُضافُ وُجوبًا، أمَّا هذا فيُضافُ جَوَازًا؛ ولهذا للهَّا كان قولُهُ: (كَ(إِذْ)) عَامًّا يَتناوَلُ وُجوبَ الإضافةِ إلى الجُمُلِ أَخْرَجَ ذلك بقولِهِ: (أَضِفْ جَوَازًا) إِذَنْ: فيكونُ (كَ(إِذْ)) في أنَّه مَبْنِيُّ؛ لأنَّ (إذْ) مَبْنِيَّةٌ، وكذلك في الإضافةِ إلى الجُمُلِ، لَكِنَّهُ لا يُضَافُ وُجوبًا كما تُضافُ (إذْ).

مثالُه: (حِينَ جَا نُبِذْ).

وقولُهُ: «نُبِذْ» أي: طُرِدَ، ولَعَلَّ هذا سَارِقٌ، أو يَغْتَابُ النَّاسَ، أو فيه مُشكِلةٌ، أو أنَّه رَجُلٌ مُتَديِّنٌ عندَ قومٍ فُسَّاقٍ، المُهِمُّ أنَّه مِن يَوْمَ جاءَ نُبِذَ.

ونَقولُ فِي إعْرابِها: (حينَ) ظَرفُ زَمانٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ، و(جَا) فعلُ ماضٍ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ جَوازًا تقديرُهُ: (هو) و(حِينَ) مُضافٌ

إلى جُملةِ: (جَا) و(نُبِذْ) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِهَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ تقديرُهُ: (هو) و(حِينَ) ظَرفٌ، وتَحْتَاجُ إلى مُتَعَلَّقٍ، وهو (نُبِذْ) والتَّقديرُ: نُبِذ حينَ جاءَ.

وهل يَجُوزُ أَنْ أقولَ: (نُبِذَ حينًا) و لا أُضِيفَهُ؟

الجوابُ: يَجُوزُ؛ لأنَّ إضافتَهُ جائزةٌ، وليستْ بواجِبةٍ؛ ولهذا قال: (أَضِفْ جَوَازًا).



٤٠١- وَابْنِ أَوَ اغْرِبْ مَا كَلْإِذْ) قَدْ أُجْرِيَا وَاخْــتَرْ بِنَــا مَثْلُــوً فِعْــلٍ بُنِيَــا
 ٤٠٢- وَقَبْــلَ فِعْــلٍ مُعْــرَبٍ أَوْ مُبْتَــدَا أَعْــرِبْ، وَمَــنْ بَنَــى فَلَــنْ يُفَنَّــدَا
 الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿أَوَ اغْرِبُ ۚ أَصْلُها: (أَوْ أَغْرِبُ) مِنَ الرُّبَاعِيِّ، وليسَ مِنَ الثَّلاثيُّ؛ لِآنَه يُقالُ: (أَعْرِبُ) والأَمرُ: (أَغْرِبُ) ولا يُقالُ: (عَرَبَ، يَعْرُبُ) لآنَه والأَمرُ: (أَغْرِبُ) ولا يُقالُ: (عَرَبَ، يَعْرُبُ)؛ لآنَهُ والأَمرُ: (أَغْرِبُ) فقولُنا أَحيانًا: (أَغْرِبُ كَذَا) خَطَأً، والصَّوابُ: (أَغْرِبُ)؛ لآنَهُ مِن الرُّباعيِّ، والرُّباعيُّ مثلُ: (أَكْرَمَ، يُكْرِم، أَكْرِمُ) (أَذْخَلَ، يُذْخِلُ، أَذْخِلُ) مَن الرُّباعيِّ، والرُّباعيُّ مثلُ: (أَكْرَمَ، يُكْرِم، أَخْرِبُ) ولهُ أَمثلةٌ كثيرةٌ، وإذا كانَ (أَشْفَرَ، يُشْفِرُ، أَشْفِرُ) (أَغْرَبَ، يُعْرِبُ، أَغْرِبُ) ولهُ أَمثلةٌ كثيرةٌ، وإذا كانَ كذلك صارتِ الهَمزةُ مَفْتوحةً.

وإذا كان مَفْتُوحَ الهَمْزةِ والواوُ في (أَو) ساكِنةٌ، فنَقَلْنَا فَتْحةَ الهَمْزةِ إلى الواهِ، صارتْ: (أَوَ اغْرِبُ) ولو قُلْنا: (أَوِ اغْرِبُ) كان معنَى ذلك أنّنا جَعَلْنا هَمْزةَ (أَفْرِبُ) هَمْزةَ وَصْلٍ، وهذا لا يَستقِيمُ؛ لأنّهُ من الرُّباعيِّ، والرُّباعيُّ فِعْلُ الأَمْرِ فيه هَمْزَتُهُ هَمْزةُ قَطْع.

فإن قال قائلٌ: وهلِ النَّقُلُ يَجُوزُ؟

فالجوابُ: لا، لا يَجُوزُ إلَّا للضَّرُورةِ.

مِثَالُ المَّنِيِّ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمَّهُ»(١)

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، برقم (١٥٢١)، ومسلم كتاب الحج، باب في فضل الحج، برقم (١٣٥٠).

فالكافُ حرفُ جرِّ، والجرُّ معناهُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ الاسمِ مَكْسورًا، وفي الحديثِ قالَ: «كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» فلهاذا لم يَكُنْ مَكْسورًا؟

الجوابُ: لأنَّه مُضافٌ إلى مَبْنِيِّ، فصارَ الأَرْجَحُ فيه البِنَاءُ، فنقولُ: الكافُ حَرفُ جرِّ، و(يَوْمَ) ظَرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ جرِّ بالكافِ، و(وَلَدَّتُهُ) فعلٌ وفاعلٌ مُسْتَنِرٌّ ومَفْعولٌ، و(يَوْمَ) مُضافٌ، و(وَلَدَنْهُ) مُضافٌ إليه.

وهل يَجُوزُ: (رَجَعَ مِن ذُنُوبِهِ كيَوْمٍ وَلَدَنْهُ أُمُّهُ)؟

الجوابُ: يَجُوزُ، لكنَّهُ مَرْجوحٌ؛ ولهذا قالَ: (وَاخْتَرْ بِنَا مَثْلُقٌ فِعْلٍ بُنِيَا) فقال: (اخْتَرْ) ولم يَقُلْ: (الْزَمْ).

مِثْالٌ آخَرُ: لو قُلْتَ: (هذا يَوْمَ يَنْجَحُ الطَّلَبَةُ) فهل يَجُوزُ؟

الجوابُ: يَجُوزُ، لكنَّهُ مَرْجوحٌ؛ ولهذا قالَ: (وَقَبْلَ فِعْلِ مُعْرَبِ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا) فيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (هذا يَوْمُ يَنْجَحُ الطَّلَبَةُ) وهو رَاجِحٌ.

مِثَالٌ آخَرُ: (هَذَا يَوْمٌ الدُّعَاءُ فيهِ مُسْتَجَابٌ) فهنا (يَومٌ) غيرُ مُضَافٍ، وهو جَائزٌ، والدَّليلُ من كلامِ المؤلِّفِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قولُه (أَضِفْ جَوَازًا) إِذَنْ: يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: (هذَا يَوْمُ الدُّعَاءُ فيه مُسْتَجَابٌ) وأَنْ نَقُولَ: (هذَا يَوْمُ الدُّعَاءُ فيه مُسْتَجَابٌ) وأَنْ نَقُولَ: (هذَا يَوْمُ الدُّعاءُ فيه مُسْتَجَابٌ).

مِثالٌ آخَرُ: (هذا يَومٌ يُجابُ فيه الدُّعاءُ) ويَجُوزُ: (هذا يَومُ يُجابُ الدُّعاءُ).

تَنْبِيهٌ: قولُ الشَّارِجِ: وأشارَ بقولِهِ: (وَمَا كَانَ كَالِذْ) مَعْنَى كَالِذْ)) إلى أنَّ ما كانَ مثلَ (إِذْ) في كَوْنِه ظَرْفًا ماضيًا يَكُونُ ظَرْفًا ماضيًا إذا كان العاملُ فيه مَاضِيًا،

وعلى هذا فيَجوزُ أَنْ تُضافَ (إِذْ) إلى فِعْلِ مُضارعٍ، فتقول: (يَوْمَ إِذْ يَجِيءُ فلانٌ). خلاصةُ الأبياتِ الثَّلاثةِ:

- (إذ) مَبْنِيَّةُ دائمًا، وهي مُلازِمةٌ للإضافةِ لَفْظًا أو مَعْنَى.
 - إذا حَذَفْنا الإضافة منها لَفْظًا وَجَبَ تَنْوِينُها.
- الّذي ك(إذ) في المعنى يُحَالِفُها في أنّه يُضافُ إلى الجُمَلِ جَوَازًا، ويَجوزُ فيه الإعْرابُ والبِنَاءُ، لكنْ إنْ أُضِيفَ إلى مَبْنِيٍّ تَرَجَّحَ البِنَاءُ، وإنْ أُضِيفَ إلى مُعرَبِ تَرجَّحَ البِنَاءُ، وإنْ أُضِيفَ إلى مُعرَبِ تَرجَّحَ الإعْرابُ.



٤٠٣- وَأَلْزَمُ وَا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى مُحَلِ الْافْعَالِ كَالْهُـنُ إِذَا اعْتَلَى) الشَّرحُ

قولُهُ: «وَأَلْزَمُوا» أي: النَّحْويُّونَ لا العَرَبُ، ولـو كـان المرادُ العربَ لقـالَ: (والتَزَمُوا) والمعنى أنَّ النَّحويِّينَ قالـوا: يَجِبُ أنْ تُضافَ (إذا) إلى الجُمَلِ الفِعْليَّةِ.

وقولُهُ: «إِلَى جُمَلِ الَافْعَالِ» يَشْمَلُ الماضيَ والمضارعَ، ويَخْرُجُ به الأسْماءُ، فلا تُضافُ (إذا) إلى الجُمْلَةِ الاسميَّةِ.

مثال المَاضي: (إذا جاء رَمَضانُ فاجْتَهِدْ في الأعمالِ).

مثالُ المُضارِعِ: (إذا يَقومُ زَيدٌ يَقومُ عَمْرٌو) و(أَزُورُكَ إذا يَزُورُكَ زَيدٌ) فالجملةُ هنا فِعْليَّةٌ مُضارِعيَّةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (هُنْ إِذَا اعْتَلَى).

وقولُهُ: «هُنْ» أي: صِرْ هَيِّنًا مُتَواضِعًا.

وقولُهُ: «إِذَا اعْتَلَى» أي: إذا ارْتَفَعَ وتَعاظَمَ، وهذا في الحقيقةِ مثالٌ، لكنَّهُ حِكْمةٌ، فإذا رأيتَ صَاحِبَكَ مُتَرَفِّعًا فكُنْ أنت مُتواضِعًا، وإذا رأيتَ صَاحِبَكَ مُتَشَدِّدًا فكُنْ أنتَ مُحُفِّفًا.

والشَّاهدُ قولُهُ: (إِذَا اعْتَلَى) فإنَّ (إِذَا) مُضافةٌ إلى (اعْتَلَى) وجملةُ (اعْتَلَى) فِعْلُها ماضٍ. ولا تُضافُ إلى الجملةِ الاسميَّةِ، وهي المَبْدوءةُ بالاسمِ، سواءٌ كان خَبَرُها مُفرَدًا أو جُمُلةً فِعْليَّةً، فلا تَقولُ مَثلًا: (أَجِيتُكَ إذا زَيدٌ قائِمٌ) ولا: (أَجِيتُكَ إذا زَيدٌ قائِمٌ) ولا: (أَزُورُكَ إذا زَيدٌ عندَكَ) وهذا مذهبُ البَصْريِّينَ.

ولكنْ يَرِدُ عليه ما جاءَ في القُرْآنِ من أَمْثِلَةٍ كَثيرةٍ تَنْقُضُ ذلك، كقولِهِ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآةُ ٱنشَقَتْ﴾ [الانشقاق:١] و﴿إِذَا ٱلسَّمَآةُ ٱنفَطَرَتْ ۞ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنْنُرَتْ﴾ [الانفطار:١-٢] و﴿وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [التكوير:٣] وهكذا.

قال البَصْريُّونَ: هذه الآياتُ وأمثالُها مُخَرَّجةٌ على أنَّ فيها حَذْفًا، وأصلُ الكَلَام: إذا انْفَطَرتِ السَّماءُ، إذا انْتَثَرتِ الكَوَاكبُ، إذا كُوَّرَتِ الشَّمسُ.

فَيُقَالُ لِهِم: أَينَ الدَّليلُ على هذا؟! ولذلك فالصَّحيحُ هو الرَّأيُ الثَّاني رأيُ الكُوفيِّينَ، وهو أنَّهُ يَجُوزُ أنْ تُضَافَ (إذا) إلى الجُمْلةِ الاسميَّةِ.

وثَمَّ وَجُهٌ آخَرُ فِي قُولِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآهُ ٱنفَطَرَتُ ﴾ [الانفطار:١] يُمكِنُ أَنْ يُجِيبَ به غيرُ البَصْريِّينَ، بحيثُ يَجْعلونَ هذه الجملةَ جُمُلةً فِعليَّةً، وقُدِّمَ الفاعلُ على الفعلِ، فإنَّ هُناك رأيًا يقولُ: إنَّه يَجُوزُ تَقْدِيمُ الفاعلِ على الفِعْلِ، فتقولُ: (الزَّيْدَانِ قامًا) والأصلُ: (قامَ الزَّيْدَانِ).

إِذَنْ: فَفِي الآيةِ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار:١] ثلاثةً تَخْريجاتِ:

الأوَّلُ: على مَذْهِبِ البَصْرِيِّينَ، وهو أَنْ نقولَ: إِنَّ ﴿السَّمَآءُ﴾ فاعلُ لفِعْلِ يَخُذُوفِ تقديرُهُ: إذا انْفَطرتِ السَّماءُ.

الثَّانِ: أنَّ ﴿ السَّمَادُ ﴾ فاعلٌ للفعلِ المَوْجودِ مُقدَّمً.

النَّاكُ: أنَّ ﴿السَّمَاءُ﴾ مُبْتَدأً، وجملة الفعلِ بعدَهُ خَبَرٌ، وهذا هو الصَّحيحُ؛ لأنَّنا إذا جَعَلْنا ﴿السَّمَاءُ﴾ مُبْتَدأً، وجملة ﴿انفطَرَتُ﴾ خَبَرًا فكأنَّنا أعَدْنا السَّماءَ مرَّتينِ: مرَّة بالاسمِ الظّاهرِ، ومرَّة بالاسمِ الضّميرِ، فيكونُ هذا أقوى، كأنّنا أَسْنَدْنا الفعلَ مرَّتيْنِ، وهذا هو الصّحيحُ، وهو أنْ نقولَ: يَجُوزُ أنْ تُضافَ (إذا) إلى الجُمَلِ الاسميَّةِ، ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ تكونَ الجملةُ الاسميَّةُ خَبَرُها فِعْلَ، أو خَبَرُها اسْمٌ.



١٠٤- لِسمُفْهِمِ اثْنَايْنِ مُعَرَّفٍ -بِللَا تَفَرُّقٍ - أُضِيفَ (كِلْتَا) وَ(كِلَا) الشَّرحُ

قُولُهُ: «لِمُفْهِمِ» جازٌ وبَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ ب(أُضِيفَ).

وقولُهُ: «أُضِيفَ» فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ للمَجهولِ.

و «كِلْتَا» نائبُ الفاعلِ.

و «كِلَا» مَعْطُوفٌ عليه، أي: أُضِيفَتْ هاتانِ الكَلِمتانِ (لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ) أي: لِهَا يَدُلُّ على الاثْنَينِ.

والشَّرطُ الثَّاني: (مُعَرَّفٍ).

والشَّرطُ الثَّالثُ: (بِلَا تَفَرُّقٍ).

ذ (كِلًا) و (كِلْتا) منَ الأسْهاءِ المُلازِمَةِ للإضافةِ، ولا تُضافُ إلَّا لِهَا يَدُلُّ على اثنينِ وهو مَعْرِفةٌ بلا تَفَرُّقِ.

مثالُ ذلك: قال اللهُ تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجُنَّنَيْنِ ءَانَتْ أَكُلَهَا ﴾ [الكهف:٣٣] ففي الآيةِ الكريمةِ أُضِيفَتْ لُفهِمِ اثْنَينِ، وهو ﴿ الْجُنَّنَيْنِ ﴾ وهو مُعَرَّفٌ، وغيرُ مُفرَّقٍ.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ الرَّجلانِ كِلَاهما) و(جاءتِ المُرْأتانِ كِلْتَاهما).

ولو قُلتَ: (كِلَا رَجُلَينِ قاما) لم يَجُزْ؛ لأنَّ (رَجُلَيْنِ) نَكِرةٌ، وليس مَعْرِفةً. ولو قُلتَ: (كِلَا زَيدٍ وحَمْرِو قاما) لم يَصِحَّ؛ لأنَّهُ مُفرَّقٌ. ولو قُلتَ: (كِلَا زَيدٍ جَمِيلٌ) لم يَصِحَّ؛ لأنَّه غَيْرُ مُفْهِمِ لاثْنَينِ.

إِذَنِ: القاعدةُ من هذا البيتِ أنَّ مما تَجِبُ إضافتُهُ (كِلَا) و(كِلْتا) ولا تُضافانِ إلَّا لُمُنَّى مُعرَّفٍ غَيْر مُفرَّقٍ.

وتُضافَانِ للظَّاهِرِ وللضَّميرِ، فالظَّاهِرُ كقولِهِ تعالى: ﴿ كِلْمَا ٱلْجَنَّنَيْنِ ءَانَتْ أَكُلَهَا ﴾ [الكهف:٣٣] والضَّميرُ مثلُ: (جاءَ الرَّجُلانِ كِلَاهُما).

واعْلَمْ أَنَّ حِبرَ (كِلًا) و(كِلْتا) يَجُوزُ فيه التَّثْنِيةُ والإفرادُ، قال الشَّاعرُ:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي(١)

فقولُه: (رَابِي) مُفْرَدٌ، ولو ثنَّاهُ لقال: (وكِلَا أَنْفَيهِما رَابِيانِ).

فيَجوزُ التَّثنيةُ؛ مُرَاعاةً للمعنَى، ويَجُوزُ الإفرادُ؛ مُرَاعاةً للَّفظِ.

⁽١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب (سكف).

٤٠٥ - وَلَا تُضِفْ لُفُ رَدٍ مُعَرَّفِ (أَبُّا) وَإِنْ كَرَّرْ أَسَا فَأَضِفِ
 ٤٠٦ - أَوْ تَنْوِ الَاجْزَا، وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهُ مَوْصُولَةٌ (أَيَّا) وَبِالعَكْسِ الصَّفَهُ
 ٤٠٧ - وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلامَا

الشَّرحُ

(أيُّ) قَدْ تُضافُ، وقد لا تُضافُ، قال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ أَيَّا مَا نَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآهُ لَلْسُنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١] وهي هنا غيرُ مُضَافةٍ، وتقولُ: (أيُّ رَجُلٍ قَدِمَ فأكْرِمْهُ) وهي هنا مُضَافةٌ، فهي تُستَعمَلُ مُضَافةً وغيرَ مُضَافةٍ، لكنْ إلى أيِّ شيءٍ تُضافُ؟ يقولُ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: لا تُضِفْ (أيًّا) لمُفرَدٍ مُعرَّفٍ.

وعُلِمَ منْ قولِهِ: (لِمُفْرَدٍ) أنّها تُضافُ للجَمْعِ، وتُضافُ للتَّنْنِةِ، فتقولُ: (أيُّ الرَّجُلَينِ قامَ؟) وتَقولُ: (أيُّ الرِّجالِ قامُوا؟) ولا حَرَجَ، فهنا أَضَفْناها إلى مُثَنَّى وجَمْعِ.

ولو قلتَ: (أَيُّ زَيدٍ قامَ؟) لم يَصِحُّ؛ لأنَّهُ مُفرَدٌ مُعرَّفٌ.

أمَّا الْمُفَرَدُ الْمُنكَّرُ فيَجوزُ، فلو قلتَ: (أيُّ رَجُلٍ) صَحَّ؛ لأنَّه غيرُ مُعرَّفٍ.

ويُسْتثنَى من ذلك حالانِ:

الأُولى: إنْ كرَّرتَ (أَيُّا) فتقولُ: (أيُّ زَيْدٍ وأيُّ عَمْرٍو خَيرٌ؟) وإنْ كان هذا التَّركيبُ فيه ما فيه، لكنْ يَصِحُّ.

وأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّسِي وَأَيُّكُمْ عَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَبْرًا وَأَكْرَمَا(١)

فإنَّ (أَيًّا) مُضافةً لَمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ، لكنَّها كُرِّرَتْ، ولكنْ قد يَقُولُ قائلٌ: لكنْ (أَيُّكُم) جُمْوعٌ، فالمثالُ الَّذي يَتَطابقُ: (أَيُّ زَيدٍ وأَيُّ عَمْرٍو خَيرٌ؟) فأضيفَتْ إلى مُفرَدٍ مُعرَّفٍ في الموضعَيْنِ.

الثَّانيةُ: أَنْ تَنْوِيَ بِ(أَيُّ) الَّتِي أَضَفْتَها إلى مُفرَدٍ مُعرَّفِ أَجْزاءَ هذا الْمُفرَدِ المُعرَّفِ، فتقولُ: (أَيُّ الثَّوبِ أَحْسَنُ؟) فنقولُ: أعلاهُ، فهنا أردتَ الأَجْزاءَ، يعني: (أَيُّ جُزِءٍ في الثَّوبِ أَحْسنُ؟).

وتقولُ مَثَلًا: (أيُّ البَّدَنِ أَحْسَنُ؟) والجوابُ: الوَجْهُ، فهنا نَوَيْنَا الأَجْزاءَ.

وتقولُ: (أيُّ السَّماءِ أَجْمَلُ؟) فتقول: نُجومُها.

وقولُهُ: "وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهُ مَوْصُولَةً (أَيَّا)" (أَيُّ) تأتي مَوصُولةً كها سَبَقَ في بابِ الموصُولِ في قولِ ابنِ مالكِ رَحِمَهُ اللَّهُ: ((أَيُّ) كَا(مَا)).

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لِنَعْلَمُ أَيُّ الْخِزْيَةِ إِنَّا أَحْصَىٰ لِمَا لِسُتُواْ أَمَدًا ﴾ [الكهف:١٢].

وهنا يقولُ: إنَّ الموصُولةَ مَخْصوصةٌ بالمَعْرِفةِ، فلا تُضافُ إلَّا إلى مَعْرِفةٍ؛ وذلك لأنَّهُ لم يَرِدِ الاسمُ المَوْصولُ (أيُّ) في اللَّغَةِ العربيَّةِ إلَّا مُضافًا إلى مَعْرِفةٍ، فلا يُمكِنُ أَنْ نُضِيفَهُ إلى نَكِرةٍ، فلا تقولُ: (يُعْجِبُني أيُّ رَجُلٍ أَقْوَمَ) بل تَقولُ: (يُعْجِبُني أَيُّهم أَقْوَمُ) أي: الَّذي هو أَقْوَمُ، كما سَبَقَ في بابِ الاسمِ المَوصُولِ.

⁽١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦١).

وقولُهُ: «وَبِالعَكْسِ الصِّفَهُ» (أَيُّ) تَأْتِي صِفةً، وإذا أَتتْ صِفةً فإنَّمَا لا تُضافُ إلى مَعْرِفةٍ.

مثالُ ذلك: (جاءَ زَيدٌ أيَّ بَطَلٍ)؛ لأنَّ (أيَّ) حالٌ، والحالُ وصفٌ في المعنى. مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ) ف(أيِّ) صفةٌ ل(رَجُلٍ) فأُضِيفتْ هنا إلى نكِرةٍ.

إِذَنْ: (أَيُّ) إذا كانت مَوصولةً اخْتَصَّتْ بالمعارفِ، وإذا كانتْ صِفةً اختصَّتْ بالنَّكِراتِ، سواءٌ كانتْ حالًا أو نَعْتًا.

وقولُهُ: «وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا» يعني: فأَضِفْهَا إلى المَعْرِفةِ والنَّكِرةِ، والمُفرَدِ والجماعةِ، وإن شِئْتَ فلا تُضِفْها، فقولُهُ: «فَمُطْلَقًا» يعني: ليسَ لها أيُّ قَيْدٍ.

مثالُ الشَّرْطيَّةِ: (أيَّ السَّبِيلَيْنِ تَسْلُكُ أَسْلُكُ) و(أيَّ سَبِيلٍ تَسْلُكُ أَسْلُكُ) ففي المثالِ الأولِ مُضَافةٌ إلى مَعْرِفةٍ، وفي المثالِ الثَّاني مُضَافةٌ إلى نَكِرةٍ.

مِثَالٌ آخَرُ: (أَيَّا تَسْلُكُ أَسْلُكُ) وهي هنا غيرُ مُضَافةٍ.

مِثَالُ الاستِفْهَاميَّةِ: (أَيُّ رَجُلٍ عَندَكَ؟) أُضِيفَتْ هَنَا إِلَى نَكِرةٍ، و(أَيُّ الرَّجُلَيْنِ عَندَكَ؟) أُضِيفَتْ هَنَا إِلَى مَعْرِفَةٍ، وتقولُ: (أَيُّ عَندَكَ مَنَ القَوْمِ؟) وهيَ هنا لم تُضَفْ.

وأَتَى بقولِه: (كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا)؛ لأنَّ الكَلامَ مُتَشَتِّتُ في (أيٍّ) ويَخْتَاجُ إلى وَعْيِ. فالذي فَهِمْنا من كَلامِ المؤلِّفِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَنَّ (أَيَّا) تأتي لأَرْبَعةِ مَعانِ، تَأْتِي مَوصولةً، وصِفَةً، وشَرْطِيَّةً، واستِفْهاميَّةً.

فإذا كانتْ مَوصولة اخْتصَّتْ بالإضافةِ إلى المعارفِ، وإذا كانتْ صفةً اخْتصَّتْ بالإضافةِ إلى السَّفِهامَّا أُضِيفَتْ إلى النُّكِراتِ، وإذا كانتْ شَرْطًا أو استِفْهامًا أُضِيفَتْ إلى النَّكِراتِ والمَعارِفِ، والأَفْرادِ والجَمْعِ، وقُطِعتْ عنِ الإضافةِ.



٤٠٨ - وَٱلْزَمُ وا إِضَافَةٌ (لَـ دُنْ) فَجَـر وَنَصْبُ (غُـدُوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَـدَرْ
 ٤٠٨ - وَ(مَعَ) (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ فَـنْحٌ، وَكَسْـرٌ لِسُـكُون بَتَّصِـلْ
 الشَّرحُ

(مَعَ) تَقْتَضِي المُصاحِبةَ في الزَّمانِ أو في المكانِ، ويقالُ فيها: (مَعْ) بالسُّكُونِ، وهو قَليلٌ؛ ولهذا قالَ: (وَ(مَعَ) (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ) وعلى تقديرِ أنَّ (مَعَ) مَعْطوفةٌ على (لَدُنْ) نَقولُ: (مَعَ) مُبْتَدأً، والجملةُ اسْتئنافيَّةٌ، وليستْ خَبَرًا لـ(مَعَ)؛ لأنَّ (مَعَ) مَعْطوفةٌ على (لَكُنْ) فلا تَحْتَاجُ إلى خَبَرٍ.

مثالُ ذلك: (الرُّجُلُ مَعْ صاحبِهِ) والكثيرُ: (مَعَ صاحبِهِ) وهي ظَرفٌ مَنْصـوبٌ على الظَّرفيَّةِ، فحَرَكَتُها حَرَكةُ إعرابٍ، وهي مُضافةٌ لِهَا بعدَها، وأمَّا على لُغـةِ (مَعْ) فهي لا زالتْ على الظَّرفيَّةِ، لكنَّها مَبْنيَّةٌ على السُّكُونِ في مَحَلَّ نَصبِ.

وقولُهُ: «وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونِ يَتَّصِلْ» (نُقِلْ) يعني: عن العَرَبِ، أي: إذا اتَّصلَ بها سَاكِنٌ ففيها عن العربِ وَجْهانِ:

الأوَّلُ: الفتحُ على الأصلِ.

الثَّانِ: الكَسْرُ على الأصلِ أيضًا.

قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهَاءَاخَرَ ﴾ [الإسراء:٣٩] فهنا ﴿مَعَ ﴾ مَفْتوحةٌ على اللُّغَتينِ جَميعًا: (مَعَ) و(مَعْ). أمَّا على لُغَةِ فَتحِها فهي باقيةٌ على الأصلِ، وأمَّا على لُغَةِ بِنائِها على السُّكُونِ فإنَّها حُرِّكتْ بالفَتْحِ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، فتقولُ: هي مَبْنيَّةٌ على السُّكُونِ، وحُرِّكتْ بالفَتْح؛ لالتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وتقولُ: (جِئْتُ مِعَ الرَّجُلِ) ويَجوزُ أَنْ تقولَ: (جئتُ مَعِ الرَّجُلِ) وهذا لا يَتأتَّى إلَّا على لُغَةِ السُّكُونِ؛ لأَنَّهُ على لُغَةِ إعرابِها بالفتحِ لا حَاجةَ إلى الكَسْرِ؛ إذْ إنَّهُ لَم يَلْتَقِ سَاكِنَانِ حتى نَحتاجَ إلى كَشْرٍ، لكنْ على لُغَةِ السُّكُونِ إذا اتَّصلَ بها ساكنٌ تُكسَرُ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

الخُلاصةُ:

- أنَّ (مَعَ) مُلازِمةٌ للإضافةِ.
- وفيها لُغَتانِ: إحداهما: الإغراب، وتكونُ مُعرَبةً مَنْصوبةً بالفَتْحِ، والثَّانيةُ: البِناءُ، وتكونُ مَبْنيَّةً على السُّكُونِ.
 - وعلى هذه اللُّغَةِ إذا اتَّصلَ بها ساكِنٌ تُفتَحُ أو تُكسَرُ.



- وَاضْمُمْ - بِنَاءً - (غَيْرًا) انْ عَلِمْتَ مَا لَــ لَــ أُضِــيفَ نَاوِيّــا مَــا عُــدِمَا الشَّرحُ

قولُهُ: «وَاضْمُمْ بِنَاءً» يعني: واضْمُمْ ضَمَّ بِنَاءٍ، ف(بِنَاءً) هنا مَفْعولٌ مُطلَقٌ؛ لأنَّها على تَقْديرِ إضافةِ المصدرِ، أي: اضْمُمْ ضَمَّ بناءٍ؛ لأنَّ الضَّمَّ قَدْ يكونُ ضمَّ إعرابٍ، وقدْ يكونُ ضمَّ بِناءٍ، فإذا قلتَ: (جاءَ الرَّجُلُ) فالضَّمُّ هنا ضمُّ إعرابٍ، وإذا قلتَ: (اجْلِسْ حيثُ جَلَسَ زَيْدٌ) فإنَّ الضَّمَّ هنا ضَمُّ بِناءٍ.

يقولُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَلِمةُ (غَيْرُ) تُبنِّى على الضَّمِّ، لكنْ متى؟

قال: (إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا) يعني: إِنْ حَذَفْتَ الْمُضَافَ إِلَيه، ونَوَيْتَ مَعْناهُ فإِنَّكَ تَبْنِيهَا على الضَّمِّ، فتقولُ مثلًا: (أَخَذْتُ منكَ دِرْ هَمَيْنِ لا غَيرُ) ف(لا) هنا نافيةٌ للجِنْسِ، يعني: لا غَيْرَهما أَخَذْتُ، و(غَيْرُ) اسمُها مَبْنيُّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبٍ؛ لأَنَّنا حَذَفْنا المُضَافَ ونَوَيْنا معناهُ، وأصلُهُ: (لا غَيْرَهما) فحَذَفْنا المُضَافَ، ونَوَيْنا معناهُ، وأصلُهُ: (لا غَيْرَهما) فحَذَفْنا المُضَافَ، ونَوَيْنا معناهُ، وأصلُهُ: (لا غَيْرَهما)

ولو جِئْنَا بِالْمُضافِ إليه لكانتْ مَنصوبةً بِالْفَتْحةِ، ولكنْ لَمَّا حَذَفْنا الْمُضافَ إليه صارتْ مَبْنِيَّةً على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ.

وَفَهِمْنا مَن قُولِ المؤلِّفِ رَحَمُهُاللَّهُ: (إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا) آنَّهُ لا يَخْلُو مَن أربع حالاتٍ:

الأُولى: أنْ يُذكَرَ المُضافُ إليه.

الثَّانيةُ: أَنْ يُحذَفَ، ويُنوَى معناهُ.

الثَّالثةُ: أَنْ يُحِذَفَ، ويُنوَى لَفْظُهُ.

الرَّابِعةُ: أَنْ يُحذَّفَ، ولا يُنوَى لا لَفْظًا ولا معنَّى.

فإذا حَذَفْتُهُ ونَوَيْتَ معناه فإنَّهُ يُبنَى على الضَّمِّ، وأمَّا العِلَّةُ في البِناءِ على الضَّمِّ فتَقَدَّمَ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ العِلَّةَ في المَّبنِيَّاتِ هي السَّماعُ، لكنِ النَّحويُّونَ يَأْبُوْنَ إلَّا أَنْ يَعَلَّلُوا، فيقولونَ: إنَّ العِلَّةَ أَنَّه لَيًّا حَذَفْتَ المُضافَ إليه، ونَوَيتَ معناهُ أَشْبَهَ الحُرْفَ في افْتِقَارِه إلى المُضافِ إليه، فصارَ مَبْنِيًّا على الضَّمِّ.



وَدُونُ) وَالجِهَاتُ أَيْضًا، وَ(عَلُ) ٤١١- قَبْلُ كَ(غَيْرُ، بَعْلُ، حَسْبُ، أَوَّلُ، (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا ٤١٢- وَأَعْرَبُ وانَصْبًا إِذَا مَسَا نُكِّرَا

الشَّرحُ

قُولُهُ: «قَبْلُ كَاغَيْرُ)» هذا على الحِكَايةِ، ويَجُوزُ: (قَبْلُ كَاغَيْرٍ)) وهذا على

ومعنى البيتِ: أنَّ كَلِمةَ (قَبْلُ) إذا حُذِفَ الْمُضافُ إليه ونُوِيَ معناهُ فإنَّهُ يُبْنَى على الضَّمِّ، قال اللهُ تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْـ رُمِن قَبْـ لُ وَمِنْ بَعْـ دُ ﴾ [الروم:٤] فَوْمِن ﴾ حَرِفُ جِرِّ، و﴿قَبْلُ ﴾ اسمُّ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلُّ جِرٍّ، وإنَّهَا بَنَيْنَاهُ على الضَّمُّ؛ لآنَّنا حَذَفْنا الْمُضافَ إليه، ونَوَيْنا مَعْناهُ، وإذا أَرَدْنا أَنْ نُقَدِّرَ الْمُضافَ إليه نَقولُ: (مِنْ قَبْلِ غَلَبِهم، ومِنْ بعدِ غَلَبِهم) فلمَّا حُذِفَ الْمُضافُ ونُويَ مَعْناهُ بُنِيَا على الضَّمِّ، وهذه هي الحالُ الأُولى.

الحالُ الثَّانيةُ: أَنْ يُحْذَفَ الْمُضافُ إليه، ويُنْوَى لَفْظُهُ -أي: يُقَدَّرُ كَانَّهُ مَوجودٌ-فهنا تُعرَبُ بدُونِ تنوينِ، فتقولُ مَثَلًا: (جِئْتُكَ مِن قَبْلِ) يعني: من قَبْل المَوْعِدِ، فهنا نَوَيْتُ أَنَّ الكَلامَ في المَوْعِدِ، فنَوْيَتُ اللَّفْظَ دونَ المعنَى.

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يُوجَدَ اللَّفظُ، فهنا أيضًا تُعرَبُ بدونِ تَنْوِينِ، فتَقولُ: (جِئْتُكَ مِن قَبْلِ المَوْعِدِ) وتكونُ بدونِ تَنْوِينٍ؛ لأنَّهُ مُضافٌ، والمُضافُ لا يُنوَّنُ كَمَا قِيلَ:

فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَـحِلُّ مَكَانِي كَـأَنِّي تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ الحالُ الرَّابِعةُ: أَنْ يُحُذَفَ المُضافُ إليه، ولا يُنوَى لا لَفْظُهُ ولا مَعْناهُ، فحينئذِ تُعْرَبُ مُنَوَّنةً، ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ^(۱) فقولُه: (قَبْلًا) مَنْصوبٌ ومُنَوَّنٌ، وكان مَنْصوبًا؛ لأَنَّه خَبَرُ (كُنتُ) أو آنَّهُ ظَرْفٌ، وكان مُنوَّنًا؛ لأَنَّه خُذِفَ المُضافُ إليه، ولم يُنُو لا لَفْظُهُ ولا مَعْناهُ.

وفي بعضِ الرَّواياتِ: (الحَمِيمِ) فيَجوزُ آنَّه بَيتٌ ثَانٍ غَيرُ ما في هذه القَصِيدةِ، وذلك من تَوارُدِ الحَواطِرِ، وأيضًا (الفُرَاتِ) أَوْضَحُ؛ لأنَّ الحَمِيمَ كلَّ يَغُصُّ به، ومنْ سَيَشْرَبُ ماءً حارًا؟! أمَّا المَاءُ الفُرَاتُ الحَلوُّ العَذْبُ فمَن يَغُصُّ به؟! وابنُ هِشامٍ رَحَهُ اللَّهُ في شَرْحِ القَطْرِ قالَ: (بِالمَاءِ الفُراتِ).

مثالٌ آخَرُ: (زُرْتُكَ مِن قَبْلٍ ومِن بَعْدٍ) فَنُوَّنَا؛ لآنَه حُذِفَ الْمُضافُ إليه، ولم يُنوَ لَفْظُهُ ولا مَعْناهُ.

فتَبيَّنَ بهذا أنَّ (قَبْلُ) و(غَيْرُ) لهما أرْبَعُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: أنْ يُوجَدَ الْمُضافُ إليه، فيُعرَبانِ بدُونِ تَنْوِينٍ.

الحالُ الثَّانيةُ: أَنْ يُحذَف، ويُنوَى لَفْظُهُ، فيُعْرَبانِ بدُونِ تَنْوِينٍ أَيضًا؛ لأنَّ ما نُوِيَ لَفْظُهُ فَكَأَنَّهُ مَوْجِودٌ.

الحَالُ الثَّالِئَةُ: أَنْ يُحَذَفَ المُضافُ إليه، ويُنوَى مَعْناهُ، وفي هذه الحَالِ يُبْنيَانِ على الضَّمِّ.

⁽١) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن يعرب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦٩).

الحالُ الرَّابِعةُ: أَنْ يُحذَفَ المُضافُ إليه، ولا يُنوَى لا لَفْظُهُ ولا مَعْناهُ، فهنا يُعْرَبانِ مُنَوَّنَتَيْنِ على حَسَبِ العَواملِ.

وقولُهُ: «بَعْدُ» أي: ك(غَيْرُ).

وقولُهُ: «حَسْبُ» مِثْلُها أيضًا، يعني: أنَّ (حَسْبُ) كَ(غَيْرُ) فتَقُولُ مثلًا: (عِنْدي لكَ دِرْهَمٌ فحَسْبُ) فتُبْنَى على الضَّمِّ.

والفاءُ في (فَحَسْبُ) يقولونَ: إنَّها هنا زائِدةٌ لتَزْيينِ اللَّفظِ.

وتقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِن رَجُلٍ) وهنا تُعرِبُها؛ لأنَّهُ ذُكِرَ الْمُضافُ إليه، فتقولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسْبَكَ مِن رَجُلٍ) فهيَ -إِذَنْ- مُعْرَبَةٌ؛ لوُجودِ الْمُضافِ إليه.

لكنَّ الفرقَ بينَ هذا وبينَ قولِكَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ) أَنَّهَا في (رَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ) أَنَّهَا في (رَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ) حالً؛ لأنَّ (حَسْبَ) لا تَتَعرَّفُ بالإضافةِ، فإنْ وَقَعَتْ بعدَ نَكِرةٍ فهي صِفةٌ، وإنْ وَقَعَتْ بعدَ مَعْرِفةٍ فهي حالٌ.

ومثالُها بعدَ النَّكِرةِ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ) ومثالُها بعد المَعْرِفةِ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ).

وقولُهُ: «أَوَّلُ» تُطْلَقُ (أوَّلُ) بمعنَى الأوَّلِ في الزَّمنِ، وتُطلَقُ بمعنى الأوَّلِ في السَّبْقِ، وليسَ في الزَّمنِ.

فمثلًا قولُه ﷺ في دُعَاءِ الاستفتاحِ: «وأَنَا أَوَّلُ المُسْلِمِينَ»(١) معناه أَسْبَقُهم

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة النبي ﷺ في الليل، برقم (٧٧١).

رُثْبةً وفِعْلًا، يعني: أنا أَوَّلُ مَن يَسْتَسْلِمُ رُتبةً وتَمَثِيلًا لأمرِ اللهِ، وليسَ زَمانًا؛ لأنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلامُ هو خَاتَمُ الرُّسُل.

ف(أَوَّلُ) حُكْمُها حُكْمُ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) لها أَرْبَعُ حالاتِ:

الحالُ الأُولَى: أَنْ يُحذَفَ المُضافُ إليه، ويُنوَى لَفْظُهُ.

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يُحذَّفَ، ويُنوَى مَعْناهُ.

الحالُ النَّالثةُ: أَنْ يُذْكَرَ.

الحالُ الرَّابِعةُ: أَلَّا يُذكَرَ، ولا يُنوَى لا لَفْظُهُ ولا مَعْناهُ، يعني: لا يُذْكَرُ لَفْظًا ولا تَقْديرًا.

فإنْ حُذِفَ المُضافُ إليه، ونُوِيَ مَعْناهُ فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ.

وإنْ لم يُنوَ لا مَعْناهُ ولا لفظُهُ فهي مُعرَبةٌ، تقولُ: (دَخَلوا أوَّلًا فأوَّلًا) فهنا لا نُوِيَ مَعْنَى المُضافِ إليه، ولا نُوِيَ لَفْظُهُ؛ ولهذا أُعْرِبتْ بالفَتح حالًا.

فإنْ عُرِّفَتْ، مثل: (دَخَلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ) فإنَّها تكونُ حالًا أيضًا، وتكونُ مُعْرَبةً، وإذا كان فيها (أل) فلا يُمْكِنُ أنْ تكونَ مُضافةً أبدًا، بل هي مُجَرَّدةً منَ الإضافةِ.

وقولُهُ: «وَدُونُ» تقولُ مثلًا: (عِنْدِي لكَ دَرَاهِمُ دُونَ العَشَرةِ) فتُعْرَبُ؛ لأنَّها مُضافةٌ، والمُضاف إليه مَذْكورٌ.

وتقولُ مثَلًا: (بِعْتُ هذا الشَّيْءَ بدُونُ) أي: بدونِ زِيَادةِ، ولاحِظْ أنَّه لا بُدَّ من العِلْمِ بالمَحْذوفِ، فلستَ مُحَيَّرًا إنْ شئتَ أَوْجَدْتَ المُضافَ إليه، وإنْ شئتَ حَذَفْتَهُ؛ لأَنَّهُ قد تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يُحُذَفُ إلَّا الشَّيءُ الَّذي يُعلَمُ، وذلك في قولِهِ: (وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ... إلخ).

فلا يُمكِنني أَنْ أَحْذِفَ النُضافَ إليه إذا لم يُوجَدْ ما يَدُلُّ عليه، لكنْ إذا وُجِدَ ما يَدُلُّ عليه، لكنْ إذا وُجِدَ ما يَدُلُّ عليه وحُذِفَ ونُويَ لَفْظُهُ، فهي مُعْرَبةٌ بدونِ تَنوينٍ، وإنْ نُويَ مَعْناهُ فهي مَعْرَبةٌ بدونِ تَنوينٍ، وإنْ نُويَ مَعْناهُ فهي مَعْرَبةٌ على الضَّمِّ، وإنْ حُذِفَ بغَيرِ تَقْديرِ لا لَفْظًا ولا مَعْنَى فإنَّما تكونُ مُعرَبةً.

وقولُهُ: ﴿وَالِجِهَاتُ أَيْضًا﴾ الجهاتُ ستُّ: فوقُ، وتحتُ، وأمامُ، وخَلْفُ، ويَمينُ، وشِمالُ، وخَلْفُ، ويَمينُ، وشِمالُ، وهذه الجهاتُ حُكْمُها حُكْمُ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) فإنْ حُلِفَ المُضافُ إليه، ونُوِيَ مَعْناهُ فهي مَبْنيَّةٌ على الضَّمِّ.

تقولُ: (أَتَيْتُ إليهِ مِن فَوْقُ) فهنا حُذِفَ المُضافُ إليه، ونُوِيَ مَعْناهُ.

وقالَ تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِن فَوْقِهِم ﴾ [النحل:٥٠] هنا لم يَبْنِها على الضَّمُّ؛ لأنَّ المُضافَ إليه مَذْكورٌ.

وقالَ تعالى: ﴿ تَجْرِى مِن تَحْلِهِمُ ٱلْأَنْهَارُ ﴾ [الأعراف:٤٣] وهي هنا مُعْرَبةٌ؛ لأنَّ الْمُضافَ إليه مذكورٌ.

وتقول: (جَرَى الماءُ مِن تَحتُ) وهي هنا مَبْنيَّةٌ؛ لأنَّه حُذِفَ المُضافُ إليه، ونُوِيَ مَعْناهُ.

وتقول: (أَتيتُكَ مِن اليَمينِ) وهي هنا مُعرَبةٌ؛ لأنَّ الإضافة هنا لا يُمْكِنُ أَنْ تُقَدَّرَ؛ لوُجودِ (أَل) في: (اليَمِينِ) لكنْ إذا قلتَ: (أَتَيْتُهُ مِن يَمِينُ) فهذه مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في مَحَلِّ جرِّ؛ لأَنَّهُ حُذِفَ المُضافُ إليه، ونُويَ مَعْنَاهُ.

وتقولُ: (أَتَيْتُ إِلَى زَيْدٍ مِن شِهاكِ بيتِهِ) فتُعرِجُها؛ لأنَّهُ ذُكِرَ الْمُضافُ إليه.

وتقول: (أَتَيْتُه مِنْ شِمالُ) وهي هنا مَبْنيَّةٌ على الضَّمَّ؛ لأَنَّهُ حُذِفَ المُضافُ إليه، ونُوِيَ مَعْناهُ.

وتقول: (أَتَيْتُه مِنْ شِهالِ) بدونِ تَنْوِينٍ على أَنَّكَ حَذَفْتَ الْمُضافَ إليه، ونَوَيْتَ ثُبُوتَهُ لَفْظًا، فلا يَكونُ مَجْرورًا بالتَّنوينِ.

وتقولُ: (أَتَيْتُ إليهِ مِنْ شِهالٍ) وهنا حُذِفَ المُضافُ إليه لَفْظًا ومَعنَى. فإنْ قال قائلٌ: وما دَلِيلُ النَّحُويِّينَ على التَّقسيم إلى هذهِ الحالاتِ؟

قُلنا: وَرَدَ مِن كَلامِ العَرَبِ ما هو مُعرَبُّ بدونِ تنوينٍ، فليَّا وَرَدَ مُعرَبًا بدونِ تَنُوينِ ما وجدُوا له وَجُهَّا إلَّا أُنَّهم قالوا: حُذِفَ المُضافُ إليه، ونُوِيَ لَفْظُهُ، يعني: كَأَنَّ لَفْظَهُ مَوْجودٌ، وهذا هو الذي جَعَلَهم يُقَسِّمونَ هذا التَّقسيمَ.

فإنْ قال قائلٌ: وما الفائدةُ مِن هذه الحالاتِ؟

نَقولُ: الفائدةُ تَعودُ مِن جِهةِ الاخْتِصارِ مثلًا، وقد يَكونُ مُراعاةً -مَثَلًا-لسَجْع أو نحوِ ذلك.

فإنْ قال قائلٌ: وهل يَدْخُلُ في الجهاتِ الشَّمالُ والجَنوبُ والشَّرقُ والغَرْبُ؟

فالجوابُ: لا، لكنْ رُبَّها تُطْلَقُ على أنَّها شَهالُ الأُفُقِ أو غَرْبِيُّ الأُفقِ مثلًا، إنَّها المَعْروفُ عندَهم أنَّ الجهاتِ هِي بالنِّسبةِ للإنْسانِ، وهذه الجهاتُ بالنِّسبةِ للإنْسانِ إذا تَقَابَلَتِ الوُجوهُ اخْتَلَفَتِ الجِهاتُ، فإذا صِرْتُ مُتَّجِهًا إلى الشَّهالِ وانتَ مُتَّجِهٌ إلى الجَنُوبِ يكونُ يَميني يَسارَكَ، وإذا كانتْ وُجوهُنا واحدةً فالَّذي وأنتَ مُتَّجِهٌ إلى الجَنوبِ عالَدي بَيْنَنا ما كانَ يَمِينًا لي فهو يَسارٌ لكَ، وإذا اتَّجَهَتْ وُجوهُنا إلى الجَنوبِ فالَذي بَيْنَنا يَمِينًا لي فهو يَسارٌ لكَ، وإذا اتَّجَهَتْ وُجوهُنا إلى الجَنوبِ فالَذي بَيْنَنا يَمِينً لي ويَسارٌ لكَ، أمَّا الَّذي هو خارجٌ عنَّا كلِّنا فيَمينِي يَمِينٌ لك.

أمَّا الشَّمَالُ والجنوبُ بالنَّسبةِ للأُفُقِ فهو واحدٌ، فالشَّمالُ ما كان عن يَمينِ مُستَقْبِلِ الشَّمسِ عندَ غُرُوبِها، والجَنُوبُ ما كانَ عن يَمينِ مُستَقبِلِ الشَّمسِ عندَ طُلوعِها، والشَّرقُ والغَرْبُ مَعْروفٌ.

وقولُهُ: «وَعَلُ » يعني: فوقُ، كما لو قِيل في قولِ امْرِئِ القّيسِ:

مِكَـرٌ مِفَـرٌ مُقْبِلِ مُسلْبِرٍ مَعَسا

كَجُلْمُودِ صَخْرِ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَـلُ (١)

فقولُه: (مِنْ عَلُ) هذا على آنَّه حُذِفَ الْمُضافُ، ونُوِيَ لَفْظُهُ.

قال بَعْضُهُم: ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خُذِفَ الْمُضافُ ولم يُنوَ لا لَفْظُهُ ولا مَعْناهُ، لكنَّهُ لم يُنَوَّنْ منْ أَجْلِ الرَّوِيِّ، فهو مُحْتَمِلٌ.



⁽١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في لسان العرب (علا)، وخزانة الأدب (٣٩٧/٢)، والكتاب (٢٢٨/٤).

٤١٣- وَمَا يَـلِي الْمُضَافَ يَـأْتِي خَلَفًا عَنْـهُ فِي الِاعْـرَابِ إِذَا مَـا حُــذِفَا اللهُّرحُ

قولُهُ: "وَمَا يَلِي الْمُضَافَ" يَتَعَيَّنُ أَنْ نَقُولَ: (اللَّضَافَ) يعني: والَّذي يَلِي المُضافَ؛ لآنَّه لو كانتِ العبارةُ: (وما يَلِي المُضافُ) لكان مَعْناها: (وما يَلِيهِ المُضافُ يَأْتِي خَلَفًا) وهذا لا يَستقِيمُ؛ لأنَّ المُضافَ لا يلي شَيئًا، فليسَ هناك شَيْءٌ قبلَ المُضافِ يَا يَن شَيئًا، فليسَ هناك شَيْءٌ قبلَ المُضافِ، والَّذي يلي المُضافَ هو المُضافُ إليه، يعني: أنَّ المُضافَ إليه يأتي خَلَفًا عنِ المُضافِ في الإعْرابِ إذا ما حُذِف.

وقولُهُ: «إِذَا مَا حُذِفَا» (مَا) زائدةٌ، يعني: إذا حُذِفَ.

ومعنى البيتِ: أنَّه رُبَّما يُحذَفُ المُضافُ، ويَقومُ المُضافُ إليه مَقامَهُ، وهذا كثيرٌ.

مثاله: (ليسَ على المَأْمومِ سَهُوَّ) أي: ليسَ على المأمومِ شُجودُ سَهْوٍ، فحُذِفَ المُضافُ إليه مُقامَهُ.

مثالٌ آخَرُ: قولُهُ تعالى: ﴿وَأَشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْمِجْلَ ﴾ [البقرة: ٩٣] يعني: الله مثالُ آخَرُ: قولُهُ تعالى: ﴿وَأَشْرِبُ ذلك فِي قُلُوبِهِم، أي: جُعِلَتِ القُلُوبُ مثلَ الإسْفِنْجَةِ النّبي تَشْرَبُ هذا الماءَ، وقولُهُ: ﴿آلِمِجْلَ ﴾ قالوا: المرادُ حُبُّ العِجْلِ، أو حُبُّ عبادةِ العِجْلِ، فيكونُ المَحْذوفُ شَيْئينِ، أمّا على تَقْديرِ (حُبُّ العِجْلِ) فهو شَيْءٌ واحدٌ.

ولكنْ حَقيقةُ الأمرِ أنَّ المَحْذوفَ شَيْئانِ؛ لأنَّ الَّذي أُشْرِبَ في قُلوبِهِم حُبُّ عِبادةِ العِجْل. على كلِّ حالى: سواءٌ كانَ المُقدَّرُ واحدًا أو اثْنَينِ أو أكثرَ حَسَبَ ما يَقتضيهِ المَقامُ فإنَّه يُحذَفُ المُضافُ، ويَبْقَى المُضافُ إليهِ مُعْرَبًا بإعرابِهِ: إنْ كان مَرْفوعًا فهو مَرْفوعٌ، أو مَنْصوبًا فهو مَنْصوبٌ، أو مَجْرورًا فهو مَجْرورٌ، لكنَّ المَجْرورَ لا يَظْهَرُ فيه الأثرُ؛ لأنَّ المُضافَ إليه يَكونُ مَجْرورًا.

ومَثْلَ فِي الشَّرِ بِقُولِهِ تَعَلَى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلُكُ صَفَّا صَفَّا صَفَّا صَفَّا ﴾ [النجر: ٢٢] فقال: إنَّ الأصلَ: (وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) فحُذِفَ المُضافُ، وأُفِيمَ المُضافُ إليه مُقامَة، وهذا لا شَكَّ أَنَّهُ خطأً، فإنَّ هذا مَذْهَبُ أهلِ التَّحريفِ الذين يُحرِّفونَ الكَلِمَ عن مواضعِهِ في أسهاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ، فها الذي أَدْرَاهم أنَّ المعنى: (وجاءَ أمرُ ربِّكَ)؟! فليس عندَهم دَليلٌ؛ ولهذا المُحَرِّفونَ لآياتِ الصَّفاتِ يَقُولُونَ على اللهِ بلا عِلْم مِن وَجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: أنَّهم قالوا: ما أرادَ اللهُ كذا.

الوجهُ النَّاني: أنَّهم قالوا: أرادَ كذا، فهُمْ قالوا: ما أرادَ اللهُ أَنَّه يَجِيءُ هو بنَفْسِهِ؛ لأنَّ المَجِيءَ عندَهم مُستحِيلٌ، وأرادَ: (وَجاءَ أَمْرُ رَبِّكَ) فهنا قالوا على اللهِ بلا عِلْمٍ، فنَفَوْا ما قالَ اللهُ، وأَثْبَتوا ما لم يَقُلْهُ اللهُ.

والواجبُ علينا في آياتِ الصَّفاتِ إِجْراؤُها على ظَاهِرِها، ولكنْ بشَرْطِ أَنْ يَكُونَ هذا الظَّاهِرُ لَا يَقْتَضِي تَمْثَيلًا، ولا تَشْبِيهًا، ولا تَكْبِيفًا؛ لأنَّ اللهَ يَتحدَّثُ عنْ نفسِهِ وهو أَعْلَمُ بنفسِهِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَتحدَّثَ عن نفسِهِ بصفةٍ وهو يُرِيدُ خِلافَها؛ لأنَّ هذا خِلافُ البيانِ، واللهُ تعالى يقولُ في القُرْآنِ: ﴿هَذَا بَيَانُ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران:١٣٨] ولا يَكْفِي أَنْ نَقولَ: هذا خِلافُ البيانِ، بل نقولُ:

هذا تَغْمِيَةٌ وتَضْلِيلٌ أَنْ يُخَاطَبَ الإنسانُ بشيءٍ والمرادُ غيرُهُ، وهذا لازمٌ لهؤلاءِ المُحرِّفةِ.

وعليه فنقولُ: إنَّ الواجبَ فيها أخبرَ اللهُ به عن نَفْسِهِ منَ الأَسْهاءِ والصَّفاتِ إجْراؤُها على ظاهِرِها وحَقيقَتِها، ولكنْ يَجِبُ علينا أَنْ نَخْلَعَ من أَذْهَانِنا مَسألةَ التَّشبيهِ أو التَّمثيلِ أو التَّكْيِيفِ، فهذه لا يُمْكِنُ أَنْ تَدُورَ حَوْلَ أَذْهانِنا؛ لأنَّ اللهَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُمثَل، ولأَنَّهُ قالَ سُنِحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيَ أَوْهُو السَّمِيعُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُكَيِّفَ؛ لأَنّه إذا كُيفَ فمعناهُ إحاطةُ النَّهِ بِه، والله يقولُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١].

إِذَنْ: هل يَصِحُّ التَّمثيلُ بالآيةِ على حَذْفِ المُضافِ، وإقامةِ المُضافِ إليه مُقامَهُ؟

الجوابُ: لا، بل نَقولُ: ﴿ رَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [النجر: ٢٢] هو بنفْسِهِ شُبْحَانَهُ وَتَعَالَ على ظاهرِها، واللهُ تعالى أَعْلَمُ كيفَ يَجِيءُ؟ ونَقولُ فيها كها قالَ الإمامُ مَالِكٌ رَجَمُهُ اللهُ في الاسْتِوَاءُ: "الْكَيْفُ مِنْهُ غَيْرُ مَعْقولٍ، والاسْتِوَاءُ منه غَيْرُ تَجْهولٍ، والإِيهانُ به وَاجِبٌ، والسُّوَالُ عنه بِدْعةٌ اللهُ.

ونقولُ كما قال بَعْضُهم: إذا قال لكَ الجَهْمِيُّ: إنَّ اللهَ يَنْزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فكيف يَنْزِلُ؟ فقُلْ: إنَّ اللهَ أَخْبَرَنا أنَّه يَنْزِلُ، ولم يُحْبِرْنا كيف يَنْزِلُ، فكذلك المَجِيءُ نقولُ فيه: أَخْبَرَنا اللهُ أنَّه يَجِيءُ، ولم يُخْبِرْنا كيف يَجِيءُ؟ فعلينا أنْ نُؤمِنَ ونُسلَّمَ.

⁽١) انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٠).

ولو قال لنا قائلٌ: فَوِّضُوا الأمرَ، وقولوا: اللهُ أعلمُ بها أرادَ، قُلنا: لا يَجوزُ أَنْ نُفوضَ؛ لأنَّ التَّفويضَ معناهُ أَنْ يَبْقَى القُرْآنُ فِي كلِّ ما يَتَعَلَّقُ باللهِ لا يُفهَمُ ولا يُعقَلُ، فيكونُ هذا القرآنُ الكريمُ في أعظمِ ما جاءً مِن أجلِهِ غيرَ مَفْهومِ ولا يُعقَلُ، فيكونُ هذا القرآنُ الكريمُ في أعظمِ ما جاءً مِن أجلِهِ غيرَ مَفْهومِ ولا مَعْلوم، وهذا شيءٌ مُسْتَجِيلٌ على حِكْمةِ اللهِ عَرْبَعَلُ وكيفَ بقولُ اللهُ تَعالى: ﴿ كِنَابُ أَنْزَلْنَهُ إِلَيْكَ مُبْزَكُ لِيَلَبَرُوا عَلَيْتِهِ ﴾ [ص:٢٩] هل قال: إلّا آياتِ الصَّفاتِ؟!

الجواب: لا.

وقالَ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرَءَانَ﴾ [الناء: ٨٦] فهل قال: إلَّا آياتِ الصّفاتِ؟! الجوابُ: لا.

إِذَنْ: لا يُسْتَثْنَى منه شَيْءٌ، وما يُتَدَبَّرُ فلا بُدَّ أَنْ يُوصَلَ إلى مَعْنَاهُ، وهذا هو الذي مَشَى عليه السَّلفُ^(۱) ومَن قال: إنَّ مَنْهَبَ السَّلفِ هو التَّفويضُ فقد كَذَبَ عليهم.

والعَجِيبُ أَنِّي قَرَأْتُ في كِتابِ التَّذْكارِ في أَحْكامِ القُرآنِ للفُرْطبيِّ رَجَمُهُاللَّهُ اللَّهُ والعَجِيبُ أَنِّي لَكُوْطبيِّ رَجَمُهُاللَّهُ اللَّهُ ويضِ، وأَنَّنا لا نَقولُ في اللَّهُسِّرِ المَشْهورِ كلامًا اسْتَغْرَبْتُهُ منه، فهو يَقولُ بالتَّفويضِ، وأَنَّنا لا نَقولُ في آياتِ العَقْلِ آياتِ الصَّفاتِ الصَّفاتِ شيئًا، وقال شيخُ الإسلامِ رَجَمَهُاللَّهُ عن هذا القولِ في كتابِ العَقْلِ والنَّقْلِ (''): «إِنَّه مِن شَرِّ أَقُوالِ أَهْلِ البِدَعِ والإِخْتَادِ، وقال: إِنَّ هذا القَوْلَ تَسَلَّطَ

⁽١) اعْلَم أَنَّ السلفَ قد يُرادُ به المذهبُ، فيرادُ بالسَّلفِ هنا كلَّ مَن قالَ بها دلَّ عليه الكتابُ والسنةُ، وعلى هذا فلا حدَّ لهُ، وأما الحدُّ الزمنيُّ إذا قيل: السَّلفُ، فهُم القرونُ الثلاثةُ المُفَضَّلةُ: الصَّحابةُ، والتَّابعون، وتابعوهم، فهؤلاءِ هُمُ السَّلفُ، ومَن بعدَهم فإنَّهم خَلَف. (الشَّارح).

⁽٢) درء تعارض العقل والثقل (١/ ٢٠٥).

به أهلُ التَّحريفِ، وقالوا: نحن أعلمُ بالقُرآنِ منكم، بل قال: تَسَلَّطَ به أهلُ الفَلْسَفةِ والتَّخييلِ، وقالوا: نحنُ أعلمُ بالقُرآنِ منكم»؛ لأنَّنا نحن نقولُ: معنى القرآنِ كذا، وأنتم تقولونَ: لانَعْرِفُ معناهُ، فأنتم أُمَّيُّونَ.

وما قـاله الشَّيخُ رَحَمُهُ اللَّهُ في كتابه (العَقْلِ والنَّقلِ) الذي قـال عنهُ ابنُ القيِّمِ رحمَهُ اللهُ (ا):

وَلَهُ كِنَابُ الْمَقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذِي مَا فِي الوُّجُودِ لَـهُ نَظِيرٌ ثَـانِ

كلامٌ مَعْقُولٌ؛ لأنّه لا شَكَّ أنَّ العَالِمَ هو الذي يقولُ: أنا أَعْرِفُ معنى الآياتِ، والجاهِلَ هو الذي يقولُ: لا أَعْرِفُ، وهذا لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ من السّلفِ، فالسّلفُ أعلمُ النّاسِ بمعاني القُرآنِ كلّهِ، ما يَتعلّقُ بالصّفاتِ وغَيْرِها، هُمْ أعلمُ الخَلْقِ بذلك حتى قال مُجَاهِدٌ رَحَمَهُ اللّهُ عن مَعْناهَا القُرآنَ على ابنِ عَبّاسٍ من فَاتِحَتِهِ إلى خَاتِمَتِهِ، أَقِفُهُ عندَ كُلِّ آيةٍ، وأَسْأَلُهُ عن مَعْناهَا اللهُ ولهذا كانَ مُجاهِدٌ رَحَمَهُ اللهُ أَعْلَمَ التّابعينَ بالتّفسيرِ.

فإنْ قال قائلٌ: وأيُّهما أشدُّ: التَّفويضُ أو التَّحريفُ؟

قُلنا: كِلاهُما له سُوءٌ مِن وَجْهِ، فالتَّحريفُ خَيرٌ منَ التَّفويضِ حيثُ إِنَّهُ جَعَلَ للقُرآنِ معنَى، وصارَ له قِيمةٌ، سواءٌ صارَتْ هي الحقَّ أو الباطلَ، لكنَّهُ أَشدُّ مِن حيثُ الجُرْأَةُ على اللهِ عَرَقِبَلَ وأنَّه أرادَ بهذا اللَّفظِ هذا المعنَى.

وذاك أشدُّ مِن جِهـةِ أنَّـه جَعَلَ القُـرآنَ لا مَعْنَى له، فهو بمَنْزِلةِ الحرُوفِ

⁽١) هو البيت ذو الرقم (٣٦٥٤) من القصيدة النُّونِيَّة.

⁽٢) أحرحه ابن سعد في الطبقات (٥/ ٤٦٦)، وابن جرير في تفسيره (١/ ٨٥).

الهجائيَّةِ (ألف، باء، تاء، ثاء... إلى آخِرِهِ) وهذا سَفَهُ أَنْ يُنزَّلَ القرآنُ لأُمَّةٍ تُربَّى على التَّوحيدِ وعلى ما يَجِبُ للهِ، ثُمَّ يَكُونُ دَلالتُهُ على هذه المعاني مَفْقودةً، فهذا أشدُّ مِن هذه النَّاحيةِ، وأمَّا من جِهةِ أنَّ الإنسانَ لم يَجْرُؤْ أَنْ يقولَ على اللهِ ما لا يَعْلَمُ فإنَّه يكونُ أَهْونَ، فكلُّ منها له سُوءً، وكِلاهُما ضَلالٌ.

فالحاصلُ أَنَّا نَبُّهنا على هذا، ولا تَقولوا: إنَّ الكتابَ كِتابُ نَحْوِ، لماذا تأتي بهذا الكَلام؟! لأنَّ هذا أَفْيَدُ من النَّحوِ، لا سِيَّها وأنَّنا وَجَدْنا مَن يَتكلَّمُ بهذا في فُصُولِ الدُّراسةِ، ويُقرِّرونَ مَذْهَبَ الأشاعِرةِ أو مَذْهَبَ التَّفويض، ويقولونَ عن مَذْهَبِ التَّفويضِ: إنَّه هو مَذْهَبُ السَّلَفِ، وهذا أمرٌ يَجِبُ التَّفطُّنُ لَهُ والتَّحرُّزُ، أَنَا لَا أَقُولُ: إِنَّ كُلَّ مَن قَرَّرَ فِي فُصُولِنَا وعلى طُلَّابِنَا إِنَّه سَيِّئُ الْقَصْدِ، فقد يكونُ حَسَنَ القَصْدِ، لَكُنَّهُ سَيِّئُ الفَهْم والإدراكِ، نَشَأَ على هذا المَذْهَبِ، وهو الَّذي يُوجَدُ فِي كُتُبِ الأشاعرةِ، وظنَّ أَنَّ هذا هو الحُقُّ، فصار يقولُهُ ويُقرِّرُهُ، فعلينا أنْ نَحْـذَرَ، وأَنْ نَعْـرِفَ مَذْهَبَ السَّلـفِ، ومَذْهَبُ السَّلفِ -والحمدُ لله- يَسِيرٌ، ولا يَلْحَقُ الإِنْسَانَ منه ضَجَرٌ، وأنا لا أَعتقِدُ أنَّ هؤلاءِ الَّذينَ يُحرِّفونَ قُلوبُهم مُطمَئِنَّةٌ، وأنَّ فيها السَّكينةَ؛ لأنَّهُ بكلِّ سُهُ ولةٍ نقولُ لهُ: ما الَّذي أدراكَ أنَّ اللهَ أرادَ هذا دونَ هذا؟! ولا يُمْكِئُ أَنْ يَطْمَئِنَّ الإنسانُ على هذا المَعْنَى وهو لَا يَدْرِي، وهو يَعْلَمُ أَنَّه سَيَقِفُ بينَ يَدَيِ اللهِ، ويقولُ اللهُ له: هل تَشْهَدُ أنِّي أَرَدْتُ بكلامي هذا؟ مَن يَستطِيعُ أَنْ يُؤدِّيَ هذه الشَّهادةَ؟! لكنَّ السَّالِمَ الذي يُمْكِنُ أَنْ يُجِيبَ بِالصَّوابِ هُو الَّذِي يقولُ: نَعَمْ، أَرَدْتُ يا ربِّ بكلامِكَ هذا المعنى الذي سَارَ عليه السَّلَفُ؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ بلُّغَةِ العَرَب، قال تعالى ﴿ بِلِسَانِ عَرَيْنٍ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراه:١٩٥] وقال: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرَّءَنَّا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾

[الرخوف:٣] وقالَ في الآيةِ الأُخْرَى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِتَيَالَعَلَكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:٢].

وانْظُرِ التَّفريقَ بينَ الآيَتَيْنِ، فقولُ اللهِ تعالى: ﴿جَعَلْنَهُ ﴾ احْتَجَّ به الجَهْمِيَّةُ على أنَّ القرآنَ نَخْلُوقٌ، قالوا: لأنَّ اللهَ قال: ﴿ وَجَعَلَالُفُلُمُنْتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الانعام:١] وقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلْيَـٰلَ سَكَنَا ﴾ [الانعام:٩٦].

لكنْ جاءتِ الآيةُ الأُخْرَى تُكذِّبُهم، فقال: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ قُرْءَ نَا عَرَبِيًا ﴾ [بوسف:٢] ويَصِيرُ معنى ﴿ جَمَلَنَهُ قُرْءَ نَا عَرَبِيًا ﴾ [الزخرف:٣]: أي صَيَّرناهُ بلُغَةِ العَرَبِ، أي: تَكَلَّمْنَا به بلُغَةِ العربِ ﴿ لَمَلَكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾.

إِذَنْ: تَبَيَّنَ أَنَّ الإنْسانَ الَّذِي يَمْشِي فِي القُرآنِ على ظاهرِهِ اللَّاثقِ باللهِ عَنَّقِبَلَ فِي آياتِ الصَّفاتِ أَخَذَ بالقُرآنِ وقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ، وعليه السَّكِينةُ، وهو ثابتٌ رَاسِخٌ، بخلافِ مَن حَرَّفَ أو تَوَقَّفَ، وقال: لا أقولُ شيئًا، أُمِرُّها بدونِ أَنْ أَعْتَقِدَ لها مَعْنَى، وهذا خطأٌ، وللهِ النَّثُلُ الأعلى -جلَّ وعلا- لو جَاءَكَ كِتابٌ مِن صَدِيقٍ لكَ فهل تَستفِيدُ منه وأنت لا تَدْرِي ما مَعْناهُ؟

الجوابُ: لا تَستفِيدُ، ولا تَأْخُذُ منه شيئًا أَبَدًا، فالقُرْآنُ –والحمدُ للهِ– بَيِّنٌ واضحٌ،

وعلينا أَنْ نُكَرِّسَ الجُهُودَ لَمَعْرِفَةِ مَذْهَبِ السَّلْفِ فِي هذا البابِ حتَّى لا يَأْتِينَا مَن يُخِلُّ علينا بالعَقِيدةِ؛ لأنِّي أَجْزِمُ بلا رَيْبِ أَنَّ أُولَئِكَ الطَّلَبَةَ الذين يُقَرَّرُ عليهم هذا الذي ذَكَرْنا أَنَّهُ سيَمْكُثُ فِي قُلُوبِهم إذا لم يُنْقِذْهُمُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ بمَن يُخْبِرُهم بالحق، وهذا الشَّيءُ أَعْظَمُ منَ الفَوَاحِشِ وليسَ هَيِّنًا؛ ولذلك يَجِبُ علينا

أَنْ نَعْرِفَ الحَقَّ في هذا البابِ مَعْرِفةً تامَّةً على ما جَرَى عليه الصَّحابةُ والتَّابعونُ لهم بإحسانٍ.

فإنْ قال قائلٌ: لو سُئِلَ الطَّالبُ في الاختبارِ فهاذا يَصْنَعُ؟

فالجوابُ: يقولُ: قالتِ الأشاعرةُ، أو قالَ صاحبُ الكتابِ: كذا، ويَسْلَمُ مِن هذا؛ لأنَّ حِكايةَ القولِ لِيسَ الْيَزامًا به؛ ولهذا بعضُ النَّاسِ إذا أرادَ أَنْ يَتخلَّصَ مَنَ المَسْؤُولِيَّةِ أَمَامَ اللهُ عَرَقِعَلَ يَذْكُر أقوالَ أهلِ العِلْمِ، وكَفَى، ما دامَ أنَّه لم يَتَبيَّنْ لهُ الحَقِّ، ومثلُ هذا يَضْطَرُّ الإِنْسانُ إليه؛ لأنَّه لو يأتي بالكلامِ الحقِّ في هذا البابِ لهُ الجَقِّ، ومثلُ هذا يَضْطَرُّ الإِنْسانُ إليه؛ لأنَّه لو يأتي بالكلامِ الحقِّ في هذا البابِ لا سِيَّا إنْ كان مُدَرِّشُهُ مُتعَصِّبًا للهَ عَلَيْتِهُ أَنَّه سَيْرَسِّبُهُ، إنَّها يقولُ: قالَ صاحبُ الكتابِ: كذا، أو مَذْهَبُ الأشاعِرةِ كذا، وما أَشْبَة ذلكَ.



٤١٤ - وَرُبَّا جَرُوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْكَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
 ٤١٥ - لكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُسَائِلًا لِسَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ
 الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿ وَرُبَّهَا جَرُّوا ﴾ الضَّميرُ يَعودُ على العَربِ، وليسَ على النَّحْويِّينَ. أَفَادَنَا المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّه يَجوزُ أَنْ يَبْقَى المُضافُ إليه مَجْرورًا، لكنْ بشَرْطِ أَنْ يكونَ مَعْطوفًا على مِثْلِ الَّذي جَرَّ الأوَّلَ.

مِثالُ ذلك: قولُ الشَّاعرِ:

أَكُلُ الْمُرِيُّ تَخْسَبِينَ الْمُرَءًا وَنَارِ تُوقَدُ فِي اللَّيْلِ نَارَا(١) فقولُه: (كُلُّ) مَفْعولُ (تَحْسَبِينَ) الأوَّلُ، و(الْمُرَءًا) مَفْعولُها الثَّاني، و(نارٍ) مَعْطوفةٌ على (الْمُرَءًا) يعني: وتَحْسَبِينَ كُلُّ نارٍ، فهنا ما حُذِف مُمَاثلٌ لِهَا عليه قد عُطِف، فالمَحْذوفُ: (كُلُّ) وهي مماثلةٌ ل(كُلُّ) الَّتي عُطِفتْ عليها؛ فلذلك جازَ أَنْ يَبْقَى المُضافُ إليه مَجْرورًا كها لو يكنِ المُضافُ مَحْذوفًا؛ لوُجودِ دَليلِ.

إِذَنِ: القاعدةُ منَ البَيْتَينِ:

القاعدةُ الأُولى: يُحذَفُ المُضاف، فيقومُ المُضافُ إليه مَقامَهُ.

القاعدةُ الثَّانيةُ: قد يَبْقَى المُضافُ إليه بَجْرورًا بشَرْطِ أَنْ يكونَ المَحْذوفُ -الَّذي هو المُضافُ- ثُمَاثِلًا للمَعْطوفِ عليه.

⁽١) البيت من المتقارب، وهو لابن أبي داود في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٧٣).

كَحَالِسِهِ إِذَا بِسِهِ يَتَّصِسلُ مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا ٤١٦- وَيُحْدَدُ الثَّانِ فَيَنْفَى الأَوَّلُ الثَّانِ فَيَنْفَى الأَوَّلُ الثَّانِ فَيَنْفَى الأَوَّلُ الثَّارِ فَيَنْفَى الأَوَّلُ الثَّارِ فِي فَا فَيْنَافِهُ إِلَى اللَّامِينَ اللَّهُ إِلَى اللَّامِينَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُعَلِّمُ اللَّهُ الللْمُعَلِيمُ اللللْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُعَلِمُ الللْمُ الللْمُعَلِمُ الللْمُعَلِمُ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ اللْمُعَلِمُ الللْمُعَلِمُ الللْمُعَلِمُ الللْمُعَلِمُ الللْمُعَلِمُ اللَّهُ اللْمُعَلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُعَلِمُ الللْمُعَلِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِمُ اللَّهُ الْمُعَلِمُ الللْمُعَلِمُ الللْمُعِلَمُ الللْمُعِلَمُ اللْمُعَلِمُ الللْمُعَلِمُ اللللْمُعِلَمُ الللْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ اللْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ اللْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ اللَّهُ الْمُعَلِمُ الللْمُعِلَمُ الْمُعَلِمُ اللْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَا

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَيُحُذَّفُ الثَّانِي» هو المُضافُ إليه.

وقولُهُ: «إِذَا بِهِ يَتَصِلُ» سَبَنَ أَنَّ (إذا) تُضافُ إلى الأفعالِ، وهنا أُضِيفَتْ إلى الجارِّ والمَجْرورُ مُتَعَلِّقٌ ب(يَتَّصِلُ) وعلى هذا فهو مَعْمُولٌ له، فهي في الحَقيقةِ مُضافةٌ إلى الفِعْلِ.

وقولُهُ: "فَيَبْقَى الأَوَّلُ» يعني: كأنْ لم يُخذَفِ الثَّاني، فيُعرَبُ بلا تَنْوينٍ، وإذا كان اسمًا لا يَنصرِفُ فإنَّه يُصْرَفُ؛ لأنَّه يكونُ كحَالِهِ إذا به يَتَّصَلُ، (لَكِنْ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا) يعني: بشَرْطِ أنْ يُوجَدَ في المُعْطوفِ مثلُ المَحْذوفِ منَ الأوَّلِ، يعني: عَكْسَ المَسْأَلَةِ الأُولِى تَمَامًا.

مِثَالُهُ: (قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجُلَ مَن قَطَعَ الطَّرِيقَ) فعندنا مُضافَانِ: (يَدَ) و(رِجُلَ) أَمَّا (رِجُلَ) -الَّتي هي النَّانيةُ- فمُضافةٌ لَفْظًا وتَقْديرًا؛ لأنَّهُ قالَ: (رِجُلَ مَنْ قَطَعَ) فهي مُضافةٌ إلى (مَنْ) أمَّا (يَدَ) فها أُضِيفَتْ لَفْظًا، لكنَّها مُضافةٌ تَقْديرًا، والتَّقديرُ: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَطَعَ الطَّريقَ، ورِجُلَ مَنْ قَطَعَ الطَّريقَ).

والنَّحويُّونَ في هذه المُشأَلةِ اختلفوا على ثَلاثةِ أَقْوَالٍ:

القولُ الأوَّلُ: ما مَشَى عليه المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ وهو أنَّ الحذف منَ الأوَّلِ؛ لِدَلالةِ الثَّاني عليه، والأصلُ: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَطَعَها، ورِجْلَ مَنْ قَطَعَها).

القولُ النَّاني: بالعكس، وهو أنَّ الحذف منَ النَّاني، والَّذي بعدَه تَبَعُ الأوَّلِ، فأُقْحِمَ الثَّاني بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه، والأصلُ: (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَطَعَها، ورِجْلَ مَنْ قَطَعَها، وهذا القولُ ضَعِيفٌ بلا شَكَّ؛ لأنَّ الأصلَ أنْ يكونَ المُضافُ مُوالِيًا للمُضافِ إليه، ثمَّ هذا الإقحامُ إقحامٌ بالوَاوِ، فيهتضِي أنْ يكونَ المُضافُ مُوالِيًا للمُضافِ إليه، ثمَّ هذا الإقحامُ إقحامٌ بالوَاوِ، فيهتضِي أنَّه لم يُقْحَمْ، ولكنَّهُ مُستقِلٌ مَعْطوفٌ.

القولُ النَّالثُ، وهو الأسهلُ: أنَّ الاسمينِ مُضافانِ إلى المُضافِ إليه الآخيرِ، فتقولُ: (يَدَ) مُضافٌ، و(رِجْل) مُضافٌ، و(مَنْ قَطَعَ) مُضافٌ إليه، فالواوُ جَعَلَتِ الاسمينِ كاسمِ واحدِ، وعلى القاعدةِ يكونُ هو الرَّاجحَ، فتقولُ: (قَطَعَ) فِعلَّ ماضٍ، ولفظ الجُلالة (اللهُ) فاعلٌ، و(يَدَ) مَفْعولٌ به، والواوُ حَرفُ عَطفٍ، و(رِجْلَ) مَعْطوفةٌ على (يَدَ) وهما مُضَافانِ إلى (مَنْ) التي هي اسمٌ مَوْصولٌ.

مثالٌ آخَرُ: (اشْتَرَيْتُ سَيَّارةَ وبَيْتَ عَلِيٍّ).

٤١٨- نَصْلَ مُضَافِ شِبْهِ فِعْلِ مَا نَصَبْ مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَـمْ يُعَبْ
 ٤١٩- نَصْلُ يَصِينِ، وَاضْطِرَارًا وُجِـدَا بِــأَجْنَبِيِّ، أَوْ بِنَعْــتِ، أَوْ نِــدَا



هذا البابُ البحثُ فيه في أَمْرَينِ:

الأمرُ الأوَّلُ: في حُكْم الياءِ.

الأمرُ الثَّاني: في حُكْم المُضافِ إلى الياءِ.

مثالُ ذلك: (جاءً غُلَامِي) فهنا كَسَرْنَا آخِرَ الْمُضافِ، وسَكَّنَّا الياءَ.

ويَجُوزُ الفتحُ، فتقولُ: (جَاءَ غُلَامِيَ).

ويَحجُوزُ حذفُ الياءِ، قال اللهُ تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَّرْتَنِيٓ ﴾ [طه:١٢٥].

ويَجُوزُ إِبْدالُها أَلِفًا، فتَقُولُ: (جَاءَ غُلَامَا) يعني: غُلَامِي.

ويَجُوزُ حَذْفُ الألِفِ، فَيَبْقَى مَفْتُوحًا، تَقُولُ: (جاءَ غُلامَ).

فصارَ في الياءِ خمسةُ أوجهِ: السُّكُونُ، والفتحُ، وقلْبُها أَلِفًا، وحَذْفُها، وحَذْفُها، وحَذْفُ الأَلْفِ، فالأمرُ فيها واسعٌ، والسَّبُ في ذلك أنَّ العَرَبَ تُكْثِرُ منَ الإضافةِ إلى ياءِ المُتكلِّمِ، فصاروا يَنْطِقونَ بها على وُجوهِ شَتَّى، مثلُ الأشياءِ التي تَكْثُرُ عندَهم، تَجِدُ المُتكلِّمِ، فصاروا يَنْطِقونَ بها على وُجوهِ شَتَّى، مثلُ الأشياءِ التي تَكْثُرُ عندَهم، تَجِدُ للهَا عِدَّةَ أسهاءٍ، كالأسدِ والسِّنَّورِ (أي: القِطِّ، والبَسِّ) وما أَشْبَهَ ذلك، (بَسُّ) بفَتحِ الباءِ عَرَبِيٌّ، قال في القاموسِ: العامَّةُ تَكْسِرُهُ، تقولُ: (البِسُّ).

أمَّا بالنسبةِ للمُضافِ إلى الياءِ فيقولُ المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ:

٤٢٠- آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا لَهُ يَكُ مُعْتَلَّا كَارَامٍ) وَ(قَلَا) ٤٢٠- آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا لَهُ يَكُ مُعْتَلَّا كَارَامٍ) وَ(قَلَا) ٤٢١- أَوْ يَكُ كَارَابُنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ) فَلْذِي جَيِعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُلْذِي

الشَّرحُ

قولُهُ: «آخِرَ» مَفْعولٌ مُقدَّمٌ لقولِهِ: (اكْسِرُ) يعني: اكْسِرْ آخِرَ ما أُضِيفَ للياءِ، والمرادُ بالياءِ هنا ياءُ المُتكلِّمِ بدليلِ قولِهِ في العُنْوانِ: (المُضَافُ إِلى يَاءِ المُتكلِّمِ).

وقولُهُ: ﴿إِذَا لَـمْ يَكُ مُعْتَلَّا... أَوْ يَكُ كَا(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ) ﴿ أَي يُكْسَرُ آخِرُ مَا يُضافُ إِلَى الياءِ إِلَّا فِي ثلاثِ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًا كَارَامٍ) و(قَذَا) فَارَامٍ) مُعْتَلُّ بالياءِ، و(قَذَا) مُعْتَلُّ بالألِفِ، فهذه لا تَكْسِرُها.

أمَّا ما كانَ بالياءِ فإنَّ آخِرَهُ يكونُ مُسَكَّنَا، تقولُ: (جاءَ قاضِيَّ) وتقولُ: (هذا رامِيًّ) فآخِرُهُ مُسَكَّنٌ، وليس مَكْسُورًا؛ لأنَّ الياءَ لا تَظْهَرُ عليها الكَسْرةُ، لكنَّها ليَّا كانتْ ياءً وياءُ المُتكلِّمِ ياءً، أُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، فقيلَ: (رامِيٍّ) و(هادِيُّ) و(خَاذِيُّ) وما أَشْبَهَ ذلك.

وأمَّا إذا كان آخِرُها ألِفًا فإنَّ الألِفَ تَبْقَى، وتُفتَحُ الباءُ، فتقولُ: (هذه عَصَايَ) قال اللهُ تعالى: ﴿هِمِي عَصَاىَ أَتَوَكَّوُا عَلَيْهَا ﴾ [طه:١٨] فهنا ما كَسَرْنا آخِرَ المَقْصورِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُكسَرَ.

فإنْ قيلَ: لماذا لم نَقْلِبْهِ ياءً؟

قُلنا: لأنَّه لا داعيَ للقَلْبِ؛ إذْ إنَّ الياءَ يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ بعدَ الألِفِ، على أنَّهُ في لُغَةِ بَعضِ العَرَبِ تُقْلَبُ ياءً كقولِ الشَّاعرِ:

سَبَقُوا هَـوَيَّ وَأَعْنَقُـوا لِـهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُـوا وَلِكُـلِّ قَـوْمٍ مَصْـرَعُ^(۱)
وهذهِ لغةُ هُذَيْل، كما سيَأْتي -إنْ شاءَ اللهُ- في كَلام المؤلِّف رَحَمَهُ اللهُ.

وقولُهُ: «أَوْ يَكُ كَ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدِينَ)» (ابْنَيْنِ) مُلْحَقٌ بِالْمُنَنَى، ويُغْرَبُ إعرابَ الْمُنَنَى، وفي هذهِ الحَالِ لا يُكْسَرُ ما قبلَ الياءِ، وإنَّها يُسَكَّنُ، تَقولُ: (بِعتُ غُلَامَيَّ) فالَّذي قبلَ الياءِ هنا سَاكِنِّ، وتقولُ: (مَرَرْتُ بغُلامَيَّ) وهنا أيضًا سَاكِنِّ، لكنْ في: (غُلامَايَ) في حالِ الرَّفعِ مثل: (جَاءَ غُلامَايَ) تَبْقَى الأَلِفُ، ويكونُ كالمُعْتَلُ بالألِفِ.

و(زَيْدِينَ) جَمعُ مُذكّرِ سالمٌ، وإذا كان جَمعَ مُذكّرِ ساليًا فإنّه لا يُكسَرُ ما قبلَ الياءِ، بل يُسْكّنُ، فتقولُ: (مَرَرْتُ بزَيْدِيّ) فالذي قبلَ الياءِ سكَّنَّاهُ ولم نَكْسِرْهُ.

إِذَنْ: مَا قَبِلَ اليَاءِ يَجِبُ كَشْرُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَواضِعَ:

إذا كان مُعْتَلًّا، وإذا كانَ مُثَنَّى، وإذا كانَ جمعَ مُذكِّر سَالِيًا.

وسَبَقَ أَنَّ الباءَ فيها خمسةُ أوجهِ، لكنْ هنا يَقولُ: (فَذِي بَجِيعُهَا البَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي) ففي هذه المسائلِ الثَّلاثِ تَبْقَى الباءُ مَفْتوحةً، تقولُ: (هذا هَادِيَّ) و(هَؤُلاءِ مُكْرِميًّ) ، ولا تقولُ: (مُكْرِمِيِّ) إلَّا عندَ الوقْفِ؛ ولهذا قالَ: (جَمِيعُهَا البَا بَعْدُ) أي: بعدَ الألِفِ أو الباءِ (فَتْحُهَا احْتُذِي).

 ⁽١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، انظر جمهرة أشعار العرب (ص:٦٧)، والمفضليات (ص:٧٨).

٤٢٢- وَتُلدُّعَمُ اليَسَا فِيهِ وَالسَوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوِ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ ٤٢٢- وَأَلِفًا سَلِمٌ، وَفِي المَقْصُودِ عَنْ هُلَدَيْلِ انْقِلَا بُهَا يَاءً حَسَنْ الشَّرحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ السَّرِحُ السَّرَحُ السَّرِحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَلَّمُ السَّلَمُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّلَمُ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ الْعَامُ السَامُ السَّرَاحُ السَلَّ السَّلَمُ السَّامُ السَّرَاحُ السَّلَمُ السَامُ السَّلَمُ السَامُ السَّلَمُ السَلَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَلَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَ السَلْمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلَمُ السَلَّمُ السَلَمُ السَلَّمُ السَلْمُ السَلْمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلِمُ السَلْمُ السَلْمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلَمُ السَلِمُ ا

قُـولُهُ: «تُدُغَمُ اليّا فِيهِ وَالـوَاوُ» أمَّا الياءُ فلأنَّهُ اجْتَمَعَ حَرْفانِ من جِنْسٍ واحدٍ.

إعمالُ الْمَصْدَرِ

هذا الفصلُ لإغمالِ المَصْدَرِ، والمَصْدَرُ تَقَدَّمَ أَنَّه اسمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِن مَدْلُولِي الفعلِ، مثلُ: (أَمْنٍ) مِن (أَمِنَ) (ضَرْبٍ) من (ضَرَبَ) (أَكْلٍ) مِن (أَكَلَ) (شُرْبٍ) مِن (شَرِبَ).

والمَصْدَرُ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعلِهِ، لكنْ بشُروطٍ؛ ولهذا قالَ:

٤٢٤- بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ ٱلْسِعِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافًا اوْ مُسجَرَّدًا أَوْ مَسعَ (أَلْ)

8٢٥- إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَو (مَا) يَحُلُلُ مَـحَلَّهُ،

الشّرحُ

قولُهُ: «بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ» إنْ قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلْ: (بفعلِهِ المَصْدَرِ) ويَجْعَلُها صِفةً ل(فِعْلِ)؟

فالجوابُ: لأنَّه مَفْعُولُ مُقدَّمٌ لقولِهِ: (أَلَحِقُ) و(بِفِعْلِهِ) جازُّ ويَجْرُورُ مُتعلِّقٌ الْأَلْحِقُ) و(بِفِعْلِهِ) جازُّ ويَجْرُورُ مُتعلِّقٌ الْأَلْحِقُ) يعني: أُلِحْقِ الْمُصْدَرَ بفعلِهِ فِي الْعَمَلِ، أي: بفعلِ ذلك المَصْدَرُ الْإِمَّا، وإنْ كان مُتَعَدِّيًا لواحدٍ صارَ مُتَعَدِّيًا لواحدٍ، اللهِعلُ لازمًا صارَ المَصْدَرُ الإِمَّا، وإنْ كان مُتَعَدِّيًا لاثنَيْنِ أَصْلُهما الْمُبَدَدُ وإنْ كان مُتَعَدِّيًا الاثنَيْنِ أَصْلُهما الْمُبَدَدُ والحَبَرُ صارَ مُتَعَدِّيًا الاثنَيْنِ أَصْلُهما الْمُبَدَدُ والحَبَرُ، وإنْ كان مُتعدِّيًا لاثنَيْنِ ليس أَصْلُهما الْمُبَدَدُ وإنْ كان اللهُمُّ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُّ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُّ اللهُمُ اللهُمُّ اللهُمُّ اللهُمُ اللهُمُلِهُ اللهُمُولِهُمُولِهِ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُلِمُو

مثالُ المُتعدِّي لواحدِ: (يُعجِبُني ضَرْبُكَ زَيدًا) فَ(ضَرْبُ) هَنا تَعَـدَّى لُواحدِ، فنقـولُ: الكافُ فاعـلٌ، أي: أنتَ ضاربٌ، و(زَيدًا) مَضْروبٌ، فهـو مَفْعولٌ به.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ: ﴿ أَوْ إِطْعَنَدُ فِ يَوْمِ ذِى مَسْغَبَةِ ﴿ لَى يَبِمُا ﴾ [البلد:١٤-١٥] فهنا ﴿ يَنِيمًا ﴾ الذي نَصَبَهُ ﴿ إِطْعَنَدُ ﴾ وهو مَصْدَرٌ، كما لو قلت: (أَطْعَمْتُ فِي يَومِ ذي مَسْغَبةٍ يَتِيهًا).

مثالٌ آخرُ: (عَجِبْتُ مِن أَكْلِكَ الطَّعامَ).

مثال المُتعدِّي لاثْنَيْنِ لِيسَ أَصْلُهما المُبْتَداَ والخَبَرَ: (يُعجِبُني كِسُوتُك زَيدًا قَمِيصًا) فهنا نَصَبَ مَفْعولَينِ، وهما (زَيدًا) و(قَميصًا) وليس أَصْلُهما المُبْتَداَ والخبر، فنقول: (كِسوةٌ) مُضافٌ، والكافُ مُضافٌ إليه، وهنا مُضافٌ إلى فاعلِهِ، و(زَيدًا) مَفْعولٌ أَوَّلُ، و(قَميصًا) مَفْعولٌ ثانٍ.

مثالُ المُتعدِّي لاثْنَيْنِ أَصْلُهما المُبْتَدأُ والخَبَرُ: (عَجِبْتُ مِن ظَنَّكَ عِيسَى نَائِيًا) فنقولُ: (ظَنِّ) مُضافٌ، والكافُ مُضافٌ إليه، من بابِ إضافةِ المَصْدَرِ إلى فاعلِهِ، و(عِيسَى) مَفْعولٌ أوَّلُ مَنْصوبٌ بفَتْحةٍ مُقدَّرةٍ على الأَلِفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ، و(نائيًا) مَفْعولٌ ثَانِ مَنْصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهِرَةِ.

وإذا كان الفعلُ يَنْصِبُ ثَلاثةَ مَفاعيلَ، فإنَّ المَصْدَرَ يَنْصِبُ ثَلاثةَ مَفاعيلَ، مثالُه: (عَجِبْتُ مِن إعْلَامِكَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِيًا) يعني: أنَّك مُعْلِمٌ زَيدًا أنَّ عَمْرًا قَائِمًا) يعني: أنَّك مُعْلِمٌ زَيدًا أنَّ عَمْرًا قائمً، فأنا عجبتُ مِن ذلك، ف(إعْلامِ) مُضافٌ، والكافُ مُضافٌ إليه، وهو من بابِ إضافةِ المَصْدَرِ إلى فاعلِهِ، و(زَيدًا) مَفْعولٌ أوَّلُ، و(عَمْرًا) مَفْعولٌ ثانٍ،

و(قائيًا) مَفْعُولٌ ثالثٌ؛ ولهذا قالَ: (بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ).

وقولُهُ: «مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا» أي: منَ الإضافةِ، ويمكنُ أَنْ نقولَ: ومنْ (أل) أيضًا؛ ولهذا قال: (أَوْ مَعَ أَلَ) فهذه ثَلاثُ حالاتٍ للمَصْدَرِ، وفيها كُلِّها يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ.

مثالُهُ مُضافًا: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللّهِ ٱلنّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] فَ﴿ دَفْعُ ﴾ مُضافٌ، والاسمُ الكريمُ مُضافٌ إليه، و﴿ النّاسَ ﴾ مَفْعولٌ به لـ ﴿دَفْعُ ﴾، و﴿ دَفْعُ ﴾ مَضافٌ إلى الفاعلِ.

ومثالُه مُجَرَّدًا: قال اللهُ تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَنْدُ فِي يَوْمِ ذِى مَسْفَبَةِ ﴿ يَلِيمًا ﴾ [البلد:١٤-١٥] فهنا ﴿إِطْعَنَدُ ﴾ مُجَرَّدٌ، فلا أُضيفَ، ولا حُلِّيَ بِرْأَل) ومعَ ذلك عَمِلَ، لكنْ لاحِظْ أَنَّه إذا كان غيرَ مُضافٍ ولا محلَّى بِرْأَل) فإنَّه يجبُ أَنْ يُنوَّنَ.

ومثالُه مع (أل): (عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ عَمْرًا) (عَجِبْتُ مِنَ الأَكْلِ طَعَامًا) أي: مِن ضَرْبِكَ، ومِن أَكْلِكَ، لكن قُرِنَ به (أل) وهو غيرُ مُستَساغٍ، وهو كلامٌ قليلٌ، لكنَّهُ يصحُّ.

ولو قلتَ: (عَجِبْتُ مِنَ المَشْيِ على الأَقْدامِ) لم يصحَّ؛ لأنَّ (على الأَقْدامِ) حالٌ، أي: حالَ كونِهِ على الأَقْدامِ، فهو غيرُ عاملٍ، وهذه مُستَساغَةٌ.

وقوله: «إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَو (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ» مِثالُهُ: (عَجِبتُ مِن ضَرْبِكَ زَيدًا) فإذا جَعَلْتَ عَمَلَّهُ فِعْلَا مُصدَّرًا برأن) تقولُ: (مِن أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا) أو (ما) المَصْدَريَّةِ يكونُ: (عِمَّا تَضْرِبُ زَيدًا) أي: مِن ضَرْبِكَ.

وقولُهُ: «يَحُلُّ عَلَّهُ» احترازُ ممَّا إذا لم يَحُلَّ عَلَّهُ (أَنْ) و(مَا) كما في قولِك:

(ضَرْبِي شَديدٌ) فلا يَحُلُّ عَلَّهُ (أَنْ) والفعلُ؛ لأنَّ التَّقديرَ: (أَنْ أَضْرِبَ شَديدٌ) لا يَسْتَقيمُ.

وتقولُ مَثَلًا: (حِمُّلُ البَعِيرِ ثَقيلٌ) وهو هنا لا يعملُ؛ لأنَّه ليس على تقديرِ (أنْ) ولا (ما).

وتقولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ العَبْدَ مَكْتوفًا) فهنا يَحُلُّ عَلَّهُ (أَنْ تَضْرِبَ).



٤٢٥ - وَلِاسْم مَصْدَرٍ عَمَـلْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «لِاسْمِ مَصْدَرٍ» جارٌ وتَجَرُورٌ خَبَرٌ مُقدَّمٌ، و(عَمَلُ) مُبْتَدأٌ مُؤخَّرٌ، والمعنى أنَّ اسمَ المَصْدَرِ يَعْمَلُ كها يَعْمَلُ المَصْدَرُ، لكنْ ما الفَرْقُ بينهها؟

الجوابُ: اسمُ المَصْدَرِ ما كانَ فيه معنى الفعلِ دونَ حُرُوفِهِ، والمَصْدَرُ ما كان فيه معنى الفعلِ وحُروفُهُ، فلا بُدَّ أَنْ تكونَ حُروفُ الفعلِ مَوْجودةً في المَصْدَرِ، ولا نقولُ: إنَّهُ يُوافِقُ الفعلَ في كلِّ معناهُ؛ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الأَزْمِنةِ.

مثال ذلك: (الكلامُ) اسمُ مَصْدرِ؛ لأنَّ المَصْدَرَ (تَكْلِيمٌ) وكذلك (السَّلامُ) اسمُ مصدرٍ؛ لأنَّ المَصْدَرَ (تَسْلِيمٌ) وكذلك (خُروجًا) في: (أَخْرَجْتُهُ خُروجًا) اسمُ مصدرٍ؛ لأنَّ المَصْدَرِ؛ لأنَّ المَصْدَرَ (إِخْرَاجٌ) وقال اللهُ تعالى: ﴿وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ أَنْصَدَرٍ؛ لأنَّ المَصْدرِ؛ لأنَّ فيه معنى الفعلِ دونَ حُرُوفِهِ، وعلى هذا أنسى، وقال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكُلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَصَعَلِيمًا ﴾ [النساه: ١٦٤] فهنا ﴿وَتَصْعِلِيمًا ﴾ وقال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكُلَّمَ اللّهُ مُوسَىٰ تَصَعَلِيمًا ﴾ [النساه: ١٦٤] فهنا ﴿وَتَصْعِلِيمًا ﴾ مَصْدرً.

مثالٌ لعملِ اسْمِ المَصْدَرِ: (عجبتُ مِن كَلَامِكَ زَيدًا) أي: منْ أَنْ تُكلِّمَ زَيدًا، فهذا اسمُ مصدرٍ، فتقولُ: (عَجبتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(مِن): حَرفُ جرَّ، و(كلامٍ): اسمٌ بَجْرورٌ ب(مِن) وعَلامةُ جرِّهِ الكَسْرةُ، وهو مُضافٌ، والكافُ ضَميرٌ مَبْنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرِّ بالإضافةِ، و(زَيدًا): مَفْعولُ (كَلامٍ) مَنْصوبٌ، وعَلامةُ نَصْبِهِ الفَتحةُ الظَّاهرةُ على آخرِهِ، وهنا (كلامٍ) مُضافٌ إلى الفاعلِ.

٤٣٦- وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهُ السَّرِحُ السَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ السَّرِحُ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحِ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ الْعَلَمُ ا

قولُهُ: «بَعْدَ جَرِّهِ اللَّذِي أُضِيفَ لَهْ» أي: بعدَ جرِّ المَصْدَرِ الَّذِي أُضِيفَ لهُ، فهنا (جَرِّ) مصدرٌ مُضافٌ إلى الفاعلِ، وقولُهُ: (الَّذِي أُضِيفَ لَهْ) هذا مَفْعولٌ به في محَلَّ نَصْبٍ، والمعنى: إذا أَضَفْتَ المَصْدَرَ إلى اسمٍ، فسوف يكونُ في محَلِّ جَرِّ؛ لأنَّهُ مُضافٌ، ومضافٌ إليه، والمُضافُ إليه يكونُ مَجْرورًا، فإذا جَرَّ الذي أُضِيفَ لهُ (كَمَّلْ بِنَصْبٍ) إنْ أُضِيفَ إلى الفاعلِ (أَوْ بِرَفْعٍ) إنْ أُضِيفَ إلى المَفعولِ (عَمَلَهُ).

فأفادنا المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ من هذا البيتِ قاعدةً، وهو أنَّه يُضافُ المَصْدَرُ إلى فاعلِهِ، فيَنْصِبُ مَفْعولَهُ، ويُضافُ إلى مَفْعولِهِ، فيَرْفَعُ فاعلَهُ، فإذا كان يَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ فإنَّه يَنْصِبُ المَفْعولَيْنِ، فيُكمِّلُ بالنَّصبِ عَمَلَهُ.

مِثالُهُ: (عَجِبْتُ مِن ظَنَّكَ زَيْدًا قائيًا) ف(ظَنَّكَ) مُضافٌ إلى الفَاعِلِ، و(زَيدًا) مَفْعولٌ أَوَّلُ، و(قائيًا) مَفْعولٌ ثانٍ.

مثالٌ آخرُ: (عَجِبْتُ مِن إِرَاءَتِكَ زَيْدًا عَمْرًا وَاقِفًا) فهنا نَصَبَ ثَلاثةَ مَفاعيلَ. مثالُ إضافتِهِ إلى المَفْعولِ، ويَأْتِي بعدَهُ الفاعلُ: قولُ الشَّاعِرِ(''):

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

⁽١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق كها في الكتاب لسيبويه (٢٨/١)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٨٩).

وقولُه: (تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى) يعني نَاقَتَهُ، والهاجرةُ هي شِدَّةُ حرِّ الشَّمسِ، فهو يَصِفُها بأنَّها قَوِيَّةٌ، وإذا ضَرَبتِ الحَصاةَ فإنَّها تَنْفِيها هناك نَفْيَ الدَّراهيمِ تَنْقَادُ الصَّياريفِ، و(اللَّرَاهِيمِ) جمعُ دِرْهَم، و(تَنْقَادُ) بمعنى نَقْدِ، و(الصَّيارِيفِ) يعني الصَّيارِفة، فالصَّيارِفةُ عندما يَعُدُّونَ الدَّراهمَ لا تُتْعِبُهم، فرُبَّها يَعُدُّون مئةَ الفِي، وأنتَ لم تَعُدَّ أَلْفًا مِن شُرْعَتِهم، وأيضًا فالدَّراهِمُ ليستْ مثلَ الوَرَقِ الذي عندنا، بل هي فِضَّةً، فكأنَّهُ يقولُ: خُذْ هكذا هكذا هكذا، فهي تَنْفي يَدَاها الحَصى في كلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدَّراهيمِ تَنْقادُ الصَّيَاريفِ.

الشَّاهد قولُهُ: (نَفْيَ) فهو مَصْدرٌ مُضافٌ إلى مَفْعولِهِ، و(تَنْقَادُ): فاعلُ (نَفْيَ) وهو مُضافٌ، و(الصَّيَارِيفِ): مُضافٌ إليه تَجْرورٌ بالكسرةِ الظَّاهرةِ.

إِذَنْ: نقولُ: إذا أُضِيفَ، وجَرَّ الْمُضافَ إليه، فإنْ أُضِيفَ إلى فاعلِهِ نَصَبَ مَفعُولَهُ أو مَفاعِيلَهُ، وإنْ أُضِيفَ إلى مَفْعولِهِ رَفَعَ فاعِلَهُ.



٤٧٧- وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ دَاعَى فِي الِاثْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ الشَّرحُ الشَّرحُ

إذا جُرَّ فإنَّ الذي يتُبَعُ المَجْرورَ يَجوزُ فيه وَجْهانِ:

أَحَدُهما: مُراعاةُ اللَّفْظِ، وإذا رَاعَيْنا اللَّفْظَ صارَ التَّابِعُ مَجْرورًا.

والثَّاني: مُراعاةُ المَحَلِّ، وحينئذٍ يكونُ مَرْ فوعًا أو مَنْصوبًا.

مثالُ ذلك: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيدٍ الطَّويلِ عَمْرًا) ف(عَمْرًا) مَفْعُولُ (ضَرْبِ) و(ضَرْبِ) و(ضَرْبِ) مُضافٌ إلى الفاعلِ، و(ضَرْبِ) مُضافٌ إلى الفاعلِ، والفاعلُ عَلَّهُ في الأصلِ الرَّفعُ، لكنَّهُ هنا مَجْرُورٌ لَفْظًا بالإضافةِ، فهنا يجوزُ وجهانِ:

الأوَّلُ: (مِن ضَرْبِ زَيْدٍ الطَّويلُ عَمْرًا) على أنَّ (الطَّويلُ) صفةٌ ل(زَيْدٌ) باعْتِبارِ المَحَلِّ.

الثَّاني: (مِن ضَرْبِ زَيْدِ الطُّويلِ عَمْرًا).

والأحسنُ مراعاةُ اللَّفظِ، إلَّا إذا حَصَلَ لَبْسٌ، فلو قلت: (عَجِبتُ مِن ضَرْبِ ضَرْبِ زَيْدٍ القَوِيِّ عَمْرًا) ف(القَوِيِّ) هنا إذا جَرَرْتَها، فقلتَ: (عَجِبتُ مِن ضَرْبِ زَيْدٍ القَوِيِّ عَمْرًا) احْتَمَلَ أَنْ تكونَ صفةً للضَّربِ، وأَنْ تكونَ صفةً للضَّاربِ، أَيْدٍ القَويِّ عَمْرًا) احْتَمَلَ أَنْ تكونَ صفةً للضَّاربِ، وأَنْ تكونَ صفةً للضَّاربِ، أَيْدٍ القَويُّ، فحينئذٍ تَترجَّحُ أَي: يحتملُ أَنَّ الضَّربَ هو القويُّ، أو الضَّاربَ هو القويُّ، فحينئذٍ تَترجَّحُ مُراعاةُ المحلِّ، فنقولُ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيْدٍ القَويُّ عَمْرًا).

إِذَنْ: إذا قال قائلٌ: أيُّها أحسنُ: أنْ نُراعِيَ اللَّفظَ أو نُراعِيَ المَحلَّ؟ نقولُ: الأصلُ مُراعاةُ اللَّفظِ، لكنْ إذا كان هناك لَبْسٌ، فالأفضلُ مُراعاةُ المَحلِّ؛ ولهذا قالَ: (وَمَنْ رَاعَى فِي الِاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ) ولم يَقُلْ: (فهو أَحْسَنُ) بل قال: (حَسَنْ) فجَعَلَهُ حَسَنًا، ثمَّ هُو قَدْ يكونُ أَحْسَنَ، وقد يَتَعيَّنُ أحيانًا مُراعاةُ المَحَلِّ، وذلك إذا خِيفَ اللَّبْسُ.



إعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

٤٢٨- كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِسل فِي الْعَمَسل إِنْ كَسانَ عَسنْ مُضِيِّهِ بِمَعْسِرِكِ ٤٢٩- وَوَلِيَ اسْسِيَفْهَامًا اوْ حَسِرْفَ نِسِدَا أَوْ نَفْيَّا أَوْ جَاصِفَةً أَوْ مُسْنَدَا - ٤٣٠ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ تَحْدُونٍ عُرِفٌ فَيَسْتَحِقُ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ ٤٣١ - وَإِنْ يَكُنْ صِلَّةَ (أَلُ) فَفِي الْمُضِي وَغَـنْرِهِ إِعْمَالُـهُ قَـدِ ارْتُضِـي - (فَعَالٌ) او (مِفْعَالٌ) أو (فَعُولُ) فِي كَثْرَةٍ عَنْ (فَاعِلِ) بَدِيلُ ٤٣٢- فَيَسْتَحِقُّ مَالَـهُ مِنْ عَمَـلِ وَفِي فَعِيـلِ قَـلَّ ذَا وَفَعِـلِ ٤٣٤ - وَمَا سِسوَى المُفْرَدِ مِثْلَمُ جُعِلْ فِي الْحُكُم وَالشُّرُ وطِ حَبْثُمَا عَمِلْ ٤٣٥- وَانْصِبْ بِذِي الإِغْمَالِ ثُلِوًا وَاخْفِض وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي ٤٣٦- وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ إِلَّذِي انْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ 87٧- وَكُــلُّ مَسا قُـرَر لاشهم فَاعِسلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ نَفَاضُلِ ٤٣٨ - فَهْ وَ كَفِعْ لِ صِيغَ لْلْمَفْعُ ولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي 879- وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْم مُرْتَفِعْ مَعْنَى كَ (تَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْوَرِعْ)

أَنْنَيَةُ الْمَصَادِر

---- @ @ ···

مِــنْ ذِي ثَلَاثَــةِ كَ (رَدَّ رَدَّا) كَ(فَرَح) وَكَ(جَـوَى) وَكَ(شَـلَلُ) لَـهُ (فُعُـولٌ) بِساطِّرَادٍ كَ (غَـدَا) أَو (فَعَلَانًا) -فَادْرِ - أَو (فُعَالًا) وَالشَّانِ لِلَّــنِي اقْتَضَـــى تَقَلُّبَـا سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَ (صَهَلُ) كَ (سَهُلَ الْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَرُلًا) فَبَابُهُ النَّقُلُ كَ (سُخْطٍ) و(رِضَى) مَصْدَرُهُ كَ (قُدِّسَ التَّقْدِيسُ) إِجْسَالَ مَسنْ تَسجَمُّلًا تَسجَمَّلًا) إِقَامَـةً) وَغَالِبًا ذَا التَّالَـرِمْ مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الشَّانِ مِسَّا افْتُتِحَا يَرْبَعُ فِي أَمْشَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا)

اللهُ عَدْلُ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى - اللهُ عَدَّى الله و (فَعِلَ) السَّلَّاذِمُ بَابُهُ (فَعَلْ) ٤٤٢ - و(فَعَـلَ) الـالزُمُ مِثْـلَ (قَعَـدَا) ٢٤٢- مَا لَــمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالًا) الماء فَاقُلُ لِسِذِي امْتِنَسَاع كَ (أَبُسى) اللَّذَا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَـمَلْ ٤٤٦- (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) ل(فَعُسلًا) ٤٤٧ - وَمَا أَتَى مُسخَالِفًا لِسَا مَضَى ٤٤٩ و(زَكِّـــهِ تَزْكِيَـــةً) و(أَجِــــلَا ٠٤٥٠ و (استَعِذِ اسْتِعَاذَةً) ثُمَّ (أَقِمْ ٤٥١- وَمَا يَالِي الْآخِرُ مُلدَّ وَافْتَحَا ٤٥٢- بِهَمْزِ وَصْلِ كَ (اصْطَفَى) وَضُمَّ مَا

٤٥٣- (فِعْلَلَةٌ) او (فَعْلَلَةٌ) ل(فَعْلَلَة) وَاجْعَسْلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا
 ٤٥٤- ل(فَاعَلَ): (الْفِعَالُ) وَالـ (مُفَاعَلَهُ) وَغَـيْرُ مَا مَـرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ
 ٤٥٥- و(فَعْلَـةٌ) لِـمَرَّةٍ كَ (جَلْسَـهُ) و(فِعْلَـةٌ) لِـهَيْئَةٍ كَ (جِلْسَـهُ)
 ٤٥٥- في غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْـمَرَّهُ وَشَـلَةً فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَا لِجُمْرَهُ
 ٤٥٦- في غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْـمَرَّهُ وَشَـلَةً فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَالْخِمْرَهُ

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَّبِّهَاتِ بِهَا وَالصِّفَاتِ الْمُشَّبِّهَاتِ بِهَا

۲۵۷- کَ(فَاعِلِ) صُغِ اسْمَ فَاعِلِ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ بَكُونُ کَ(غَلَا)
 ۲۵۸- وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ) و(فَعِلْ) غَيْرَ مُعَدَّى، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
 ۲۵۹- و(أَفْعَلُ) (فَعُلَانُ) نَحُو: (أَشِرِ) وَنَحُو: (صَدْيَانَ) وَنَحُو: (الْأَجْهَرِ)
 ۲۹۹- و(فَعُلُ) اوْلَى و(فَعِيلٌ) ب(فَعُلْ)
 ۲۹۹- و(فَعُلُ) اوْلَى و(فَعِيلٌ) ب(فَعُلْ)
 ۲۹۹- و(أَفْعَلُ) فِيهِ قَلِيلٌ و(فَعَلْ)
 ۲۹۹- و(أَفْعَلُ) فِيهِ قَلِيلٌ و(فَعَلْ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «وفَعِيلٌ بِـ فَعُلْ» مثالُه: قال اللهُ تعالى: ﴿بَصُرْتُ بِـمَا لَمْ يَبْضُرُواْ بِهِـ ﴾ [طه:٩٦] ف(بَصُرَ) اسمُ الفاعلِ منه (بَصِيرٌ).

قولُهُ: «أَفْعَلُ فِيهِ قَلِيلٌ» أي: في الثَّلاثيِّ المضمومِ العَيْنِ تَرِدُ (أَفْعَل) لكنَّها قليلةٌ.

وقولُهُ: «وَفَعَلْ» مثل: (بَطَلٍ) من (بَطُلَ) فهو (بَطَلٌ).

وقولُهُ: «وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ» تَقَدَّمَ أَنَّ اسمَ الفاعلِ من (فَعَلَ) على وزنِ (فَاعِلٍ). على وزنِ (فَاعِلٍ).

وبهذا عَلِمْنا أَنَّ اسْمَ الفاعلِ منَ الثَّلاثيِّ ليس بِذَاكَ المُطَّردِ، فهو ذَكَرَ أَنَّ الأَصلَ أَنْ يكونَ على (فَاعِلٍ) واستَثْنَى ما استَثْنَى منه، ثمَّ قالَ: (وَيِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ).

إِذَنْ: هذه القاعدةُ غيرُ مُطَّرِدةِ، لكنِ النَّحويُّونَ رَحَهُمْآلَهُ لهمْ عن هذا جوابانِ، فأحيانًا يقولونَ: هذا نَادِرٌ، وأحيانًا يقولونَ: هذا شاذٌ، يُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليه.

فالحاصل: أنَّ اسمَ الفاعلِ منَ الثَّلاثيِّ غيرُ مُنْضَبِطٍ، وليسَ قاعدةً مُؤكَّدةً، وإنَّها هي ضَوَابِطُ أغْلَبِيَّةً.



٤٦٧- وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي النَّلَاثِ كَ(المُوَاصِلِ) 5٦٧- وَزِنَةُ الْمُسَارِعِ السَّمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي النَّلَاثِ كَ(المُوَاصِلِ) 5٦٧- مَعْ كَسْرِ مَثْلُوً الْأَخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمَّ مِيمٍ ذَائِدٍ قَدْ سَبَقًا

الشَّرحُ

قولُهُ: «مَنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ» يَشملُ الرُّباعيُّ والحُيَّاسيُّ والسُّدَاسيّ.

وقولَّهُ: «وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ» يعني أنَّ اسمَ الفاعلِ مِن غَيرِ النُّلاثيِّ يكونُ على وَزنِ المُضارِع تَمَامًا.

وقولُهُ: «مَعْ كَسْرِ مَتْلُقِّ الْأَخِيرِ» يعني: الذي يَتْلُوهُ الأخيرُ، والذي يَتْلُوهُ الأخيرُ، والذي يَتْلُوهُ الأخيرُ مَكْسُورًا. الأَخيرُ هو ما قبلَ الأخيرِ، يعني أنَّ الحَرْفَ الذي قبلَ الأَخيرِ يكونُ مَكْسُورًا.

وقولُهُ: «وَضَمَّ مِيم زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا» يعني: سَبَقَ الحَرُوف، وإذا كان سَبَقَ الحَرُوف، وإذا كان سَبَقَ الحَرُوف، فإنَّهُ يكونُ في أوَّلِها.

إِذَنْ: زِدْ ميهًا مَضْمومةً، واكْسِرْ ما قبلَ الآخِرِ.

مثالُ ذلك من الرُّباعيِّ: (أَكْرَمَ) اسمُ الفاعلِ منه (مُكْرِمٌ) لأنَّ المُضارِعَ على وزنِ (يُكْرِمُ) فاسمُ الفاعلِ على وزنِ مُضارعِهِ.

مثالٌ آخَرُ: (دَحْرَجَ) اسمُ الفاعلِ منه (مُدَحْرِجٌ) لأنَّ المُضارِعَ (يُدَحْرِجُ).

أمثلةٌ أُخْرى: (واصل) فهو (مُواصِلً) (قَارَبَ) فهو (مُقارِبٌ) (دَاهَنَ) فهو (مُداهِنٌ) وعلى هذا فَقِسْ. مثال الخماسيِّ: (اصْطَفَى) اسمُ الفاعلِ منه (مُصْطَفٍ) لأنَّ المُضارِعَ على وزنِ (يَصْطَفِي).

مثالٌ آخَرُ: (اجْتَبَى) اسمُ الفاعلِ منه (مُجْتَبِ) لأنَّ المُضارِعَ (يَجْتَبِي). مثالُ السُّداسيِّ: (اسْتَغْفَرَ) اسمُ الفاعل منه (مُستَغْفِرٌ).

إِذَنْ: صَارَ وَزْنُهُ وَزِنَ الْمُضَارِعِ، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ بَدَلَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مَيمٌ مَضْمُومَةٌ، ويُكسَرُ مَا قَبلَ الآخِرِ عَلَى كلِّ حَالٍ، وهذه قاعدةٌ مُطَّردةٌ.



١٦٤- وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَـرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ (الْمُنْتَظَرُ)
الشَّرحُ

فِيها زادَ على الثَّلاثةِ الفرقُ بينَ اسمِ الفاعلِ واسمِ المَفْعولِ أَنْ تَفْتحَ ما قبلَ الآخِرِ، فيكونَ اسمَ مَفْعولٍ، فإنْ كَسَرْتَهُ صارَ اسمَ فاعلِ.

مثالُه: (مُنْتظِرٌ) (مُنْتظرٌ) (مُكرِمٌ) (مُكرَمٌ) (مُسْتَخْرِجٌ) (مُسْتَخْرِجٌ).

إِذَنْ: لا فرقَ بين اسمِ الفاعلِ واسمِ المَفْعولِ إلَّا الحَرْفُ الَّذي قبلَ الاُخيرِ، فإنْ كَسَرْتَهُ فهو اسمُ مَفْعولٍ.



٤٦٥- وَفِي اسْمِ مَفْعُ ولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدْ زِنَـةُ (مَفْعُ ولِ) كَـآتٍ مِـنْ قَصَـدْ الشَّرحُ

اسمُ المَفْعولِ منَ الثُّلاثيِّ مُطَّرِدٌ، فهو على زِنَةِ (مَفْعُولٍ).

مثالُهُ: (ضُرِبَ) فهو (مَضْرُوبٌ) (أُكِلَ) فهو (مَأْكُولٌ) (خُرِجَ) فهو (كُووجٌ) لكنْ يتعدَّى للمَفْعولِ بحرفِ الجرِّ، فتقول: (هذا البابُ غُروجٌ منه) أمَّا (مُحْرَجٌ) فهو منَ الْمُتعدِّي (أَخْرَجَ) وأمَّا (خُرِجَ) فهو لازمٌّ.

مثالٌ آخَرُ: (دُخِلَ البَيْتُ) فهو مَدْخولٌ.

وقولُهُ: «كَآتٍ مِنْ قَصَدْ» يعني: كاسمِ المَفْعولِ الآتي مِن قَصَدَ، فنقولُ: (قُصِدَ) فهو مَقْصُودٌ.

٤٦٦- وَنَابَ نَقْلُا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) نَحْوُ: فَتَا إِهَ أَوْ فَتَى كَجِيلِ الشَّرحُ

قولُهُ: «نَابَ عَنْهُ» أي: عن اسمِ المَفْعولِ في الثَّلاثيِّ، وهذا كَثيرٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ.

مثالُهُ: (كَجِيلٌ) بمعنى مَكْحُـولٍ، (قَتِيلٌ) بمعنى مَقتُولٍ، (ذَبِيحٌ) بمعنى مَذْبوحِ، (وَلِيدٌ) بمعنى مَوْلودٍ.





٤٦٧- صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَدُّ فَاعِلِ مَعْنَى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ الشَّرحُ

الفرقُ بين اسمِ الفاعلِ والصَّفةِ المشبَّهةِ أنَّ اسمَ الفاعلِ دالًّ على الحدثِ وفاعلِهِ، لكنَّ الصَّفةَ المشبَّهةَ لا تَدُلُّ على هذا، إنَّما تَدُلُّ على النُّبوتِ والاسْتِمْرارِ، فهي لا يُقصَدُ بها إرادةُ الحَدَثِ؛ ولهذا قبل: مُشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ، يعني: وليستُ منه، وأوْزائها في الغَالِبِ ثُخَالِفُ أوزانَ اسمِ الفاعِلِ.

ومِن مُفارَقَتِها لاسمِ الفاعلِ أنَّهُ يَحْسُنُ جرُّ الفَاعِلِ بها، أي: أنَّهُ يحْسُنُ أَنْ تكونَ مُضافةً إلى الفاعلِ، بخِلَافِ اسمِ الفاعلِ، فإنَّ اسمَ الفاعلِ الأصلُ فيه العَمَلُ، وهو إمَّا الرَّفعُ، أو النَّصبُ، ولا يُمكِنُ أَنْ تَجُرَّ به الفاعل، فلا تقولُ: (زَيدٌ ضارِبُ الأبِ عَمْرًا) لأنَّه لا يُجرُّ فاعِلُه بُه، فإذا أَرَدْتُ أَنْ أُخْبِرَ عن زَيدٍ بأنَّ أباهُ ضَرَبَ عَمْرًا أقولُ: (زَيدٌ ضارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا).

وسبَقَ أَنَّ اسمَ المَفْعولِ قدْ يُضَافُ إلى فاعلِهِ، وقلنا فيها سَبَقَ: إنَّ هذا مُسْتَثنَّى مِن قولِهِ:

وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لِاسْمِ فَاعِـلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ فَاستَثْنَى منه المؤلِّفُ رَحَمُهُ أَلَّهُ فقالَ:

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمِ مُرْتَفِعْ مَعْنَى كَ (تَحْمُودُ الْقَاصِدِ الْوَرِعْ)

وقولُهُ: «صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنَى بِهَا الْشُبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ» هذا تَعريفٌ بحُكْمِها وعَمَلِها، وإلَّا فتَعْرِيفُها بحَقِيقَتِها أَنَّها كلُّ صِفةٍ تَدُلُّ على النُّبوتِ والاستمرارِ فيمَن اتَّصفَ بها، أمَّا التَّفسيرُ بحُكْمِها وعَمَلِها وأثرِها فهذا كلامُ المؤلِّف رَحَهُ أَلَلَهُ.

وقولْهُ: «صِفَةً» يَشْمَلُ أربعة أشياء:

الأوَّلُ: اسمُ الفاعلِ ك (قائِمٌ).

الثَّاني: اسمُ المَفْعولِ، كـ (مَضْروبٌ).

الثَّالِثُ: اسمُ التَّفْضيلِ ك (أَكْرَمُ النَّاسِ).

الرَّابِعُ: الصِّفَةُ المُشبَّهةُ، فكلُّ هذه أسهاءٌ مُشتَقَّةٌ مِن صِفةٍ.

وقولُهُ: «اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنَى» إنَّما قالَ: (فَاعِلِ مَعْنَى) لأنَّهُ بعد الجرِّ لا يكونُ فاعِلَ، بل يكونُ مُضافًا إليه، لكنَّهُ في الحقيقةِ فاعلٌ.

مِثْالُها: (هذا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ) ف(حَسَنُ) مُضافٌ، و(الوَجْهِ) مُضافٌ إليه، لكنَّ المعنى: (حَسُنَ وَجْهُهُ) ولهذا قالَ: (مَعْنَى).

وقولُهُ: «المُشْبِهَةُ» خبرٌ ل(صِفَةٌ) فإنْ قال قائلٌ: (صِفَةٌ) نَكِرةٌ، و(المُشْبِهَةُ) معرفةٌ؟

قلنا: (صِفَةً) وُصِفَتْ بقولِهِ: (اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنَى بِهَا) وعلى هذا ف(صِفَةٌ) الْمُبْنَدَأُ، و(الْمُشْبِهَةُ) خَبَرُهُ، وقولُهُ: (اسْمَ الْفَاعِلِ) مَفْعولٌ للمُشْبِهَـةِ، يعني: هذه هي الصَّفةُ المُشَبَّهةُ باسمِ الفاعلِ، وهي الَّتي يَحْسُنُ جَرُّ الفاعلِ بالمعنى بِهَا.

وقولُهُ: «اسْتُحْسِنَ» المَدارُ على ما جاءَ عنِ العَرَبِ وعلى ذَوِي الأذواقِ السَّلِيمةِ، وليس عند كلِّ إنسانِ؛ لأنَّ مَنْ لا يَعْرِفُ العربيَّةَ قد يَسْتَحْسِنُ جرَّ الفاعلِ، فيقول: (قامَ زَيدٍ) و(أتى زَيدٍ) و(أكْرَمْتُ زَيدٍ) ويقولُ: هذا أخفُ عليَّ، فيَسْتَحْسِنُ أَنْ يجرَّ الفاعلَ الذي عَامِلُهُ فِعلُهُ.



٤٦٨- وَصَـوْغُهَا مِـنْ لَازِمٍ لِـحَاضِرِ كَ (طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ) الظَّاهِرِ) الشَّرحُ

قولُهُ: «صَوْغُ» مُبْتَدأٌ، و(مِنْ لَازِمٍ) خَبَرُهُ، يعني: لا تُصَاغُ إلَّا منَ الفعلِ اللَّازِمِ، وهو الَّذي لا يَتَعَدَّى، فَالأَفعالُ منها لازمٌ، ومنها مُتَعَدِّ، وأنَّ عَلامةَ اللَّازِمِ، وهو الَّذي لا يَتَعَدَّى، فَالأَفعالُ منها لازمٌ، ومنها مُتَعَدِّ، وأنَّ عَلامةَ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلَ (ها) غيرَ مَصْدَرِ بهِ، نحوُ: (عَمِلَ). فهذه تُصَاغُ من الفِعلِ اللَّازِمِ،

أمَّا اسمُ الفاعلِ فيُصاغُ كثيرًا منَ المُتعدِّي، فتقول: (أنا آكِلُ الطَّعامَ) (أنا لابِسٌ الثَّوبَ) (أنا داخلُ المَسْجِدَ) وهكذا، أمَّا الصَّفةُ المُشبَّهةُ فلا تُصاغُ ابْدًا منَ المُتعدِّي، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (فُلانٌ لابسُ الثَّوبِ) لأنَّك لو قلت: (لابسُ الثَّوبِ) صارتْ مُضَافةً إلى مَفْعولِها.

وكذلك إنَّها تُصاغُ للحَاضِرِ دون الماضي والمُستَقْبَلِ؛ لأنَّه لو قلت: إنَّها للهاضي أو المُستَقْبَلِ ذالَ المعنى في الصَّفَةِ المُشَبَّهةِ؛ لأنَّ الصَّفةَ المُشَبَّهةَ يُرادُ بها النُّبوتُ والاستِمْرارُ، فإذا قَيَّدْتَها فقلتَ: (خدًا) أو (أمسِ) زالَ هذا المعنى.

مثالُ الصِّفةِ المُشبَّهةِ: (طَاهِرُ الْقَلْبِ، بَحِيلُ الظَّاهِرِ) فَ(طَاهِرُ) اسمُ فاعلِ، لكنَّها صِفةٌ مُشبَّهةٌ؛ لأنَّ المَقْصودَ بها النَّبوتُ والاستِمْرارُ، وليس المَقْصودُ أَنَّنا غَسَلْنا قَلْبَه حتَّى طَهُرَ، والمعنى أنَّ قَلْبَه نَقِيٌّ من الحِقْدِ والحَسَدِ والْخِلِّ، ومع ذلك أيضًا فجِسْمُهُ سليمٌ منَ العُيُوبِ؛ ولهذا قال: (بَجِيلِ الظَّاهِرِ) ويدخلُ في الجَهالِ الجهالُ المَعْنويُ، وهو الأصلُ، بحيثُ يكونُ إنسانًا يلقى إِخْوانَهُ بوَجْهِ طَلقٍ ومَرِحٍ، وليس عنده عُبُوسٌ، فيكونُ حَسَنًا في ظاهرِهِ وباطِنِهِ، وهذا في النَّاسِ اليومَ أَنْدَرُ من الكِبْريتِ الأحمرِ -كها يقولون- فيَنْدُرُ أَنْ يوجدَ إنسانٌ سليمُ القلبِ، وجميلُ الظَّاهرِ، والَّذي يُوفَّقُ لِمثْلِ هذا الصَّاحِبِ يَحْصُلُ له خَيرٌ كَثيرٌ.

وقولُه هنا: «الْقَلْبِ» هو فاعلٌ في المعنى؛ إذْ إنَّ المعنى: طَهُرَ قَلْبُهُ، وكذلكَ (جَمِيلِ الظَّاهِرِ) أي: جَمُّلَ ظاهِرُهُ.



٤٦٩- وَعَمَـلُ اسْمِ فَاعِـلِ الْـمُعَدَّى لَـهَا عَلَى الْـحَدِّ الَّـذِي قَـدْ حُـدًا الشَّرحُ السَّرحُ

من الغَرَائبِ أنَّمَا تُصاغُ مِن اللَّازِمِ، ثُمَّ تعملُ عملَ اسمِ فاعلِ المُعدَّى، يعني أنَّمَا قدْ تَنْصِبُ، لكنَّها لا تَنْصِبُ على المَفْعوليَّةِ لكَوْنِها من اللَّازِمِ، واللَّازِمُ لا يَتَعَدَّى، فكذلك ما اشْتُقَ منه لا يَكونُ مُتَعَدِّيًا، لكِنْ يقالُ: إنَّهَا تَنْصِبُ على التَّشبيةِ بالمَفْعولِ به.



٤٧٠- وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُخْتَنَبْ وَكُونُهُ ذَا سَسَبَيَّةٍ وَجَسَبْ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ﴾ أي: تَمْنُوعٌ ، فلا يَجُوزُ مَثَلًا أَنْ تقولَ: (جَاءَ الوَجْهِ الحَسَنُ) حتى ولو كان مَنْصوبًا: (الوَجْهَ) وذلك لضَعْفِها، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنَّهُ يجوزُ تَقْديمُ مَفْعولِهِ ، فتقولُ: (أنا زَيدًا ضَارِبٌ خدًا).

وقولُهُ: «وَكُونُهُ» أي: ما تَعْمَلُ فيه (ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبُ) والسَّبَبَيَّةُ أَنْ يكونَ اسمًا ظاهرًا، فلا تَعْمَلُ في ضَميرِ يَعودُ على صاحِبِها.

فلو قلتَ: (جاءَ الحَسَنُ) ما صارَ لها حُكْمُ الصَّفةِ النُسبَّهَةِ التي نَتَكَلَّمُ عنها، بل لا بُدَّ أنْ تقولَ: (حَسَنُ الوَجْهِ) وما أشْبَة ذلك.



٤٧١- فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ (أَلْ)

وَدُونَ (أَلُ) مَصْحُوبَ (أَلُ) وَمَا اتَّصَلْ

٤٧٢- بهَا مُضَافًا أَوْ مُجَدرَّدًا، وَلَا

تَجْرُرُ بِهَا مَعْ (أَلُ) سُمَّا مِنْ (أَلُ) خَلَا

٤٧٣- وَمِــنْ إِضَــافَةٍ لِتَالِيهَــا، وَمَــا

لَــمْ يَــخُلُ فَهُـوَ بِالْــجَوَاذِ وُسِمَا

الشَّرحُ

إذا كان مَعْمُولُها مَصْحُوبًا بِ(أَل) جازَ فيه ثَلاثةً أَوْجُهِ، سواءٌ كانتْ هي مَصْحُوبةً بِ(أَل) أَمْ غيرَ مصحوبةٍ: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والجُرُّ.

وقولُهُ: «مَصْحُوبَ (أَلَ)» تَنازعَ فيه العَواملُ الثَّلاثةُ: (ارْفَعْ) و(انْصِبْ) و(جُرَّ).

أمَّا قولُهُ: «مَعَ (أَلُ)، وَدُونَ (أَلُ)» فهذا يَعودُ إلى الصِّفةِ نَفْسِها.

مثالُ ذلك: (جاءَ الحَسَنُ الوَجْهُ) وهذا الرَّفعُ، وتقولُ: (جاءَ الحَسَنُ الوَجْهَ) وهذا الجُرُّ، وهنا الصَّفةُ المَسْجَةُ مَصْحوبةٌ ب(أل).

وقولُهُ: «وَدُونَ أَلْ» مِثالُهُ: (جاءَ حَسَنُ الوَجْهُ) (جاءَ حَسَنُ الوَجْهَ) (جاءَ حَسَنُ الوَجْهِ). وقولَهُ: «وَمَا اتَّصَلْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا» يعني: وكذلك أيضًا ارْفَعْ بها وانْصِبْ وجُرَّ ما اتَّصلَ بها مُضافًا أو مُجَرَّدًا.

وقولُهُ: «مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا» يعني: مُضافًا إلى مَصْحوبِ (أَل) أو مُجرَّدًا من الإضافة.

لكنْ «وَلَا تَجْرُرْ بِهَا مَعَ (أَلَ) سُمًّا اللهِ أي: اسْمًا.

«مِنْ (أَلْ) خَلَا» فإذا وُجِدَتْ مَقْرُونةً برأل) فلا تَجْرُرْ بها اسهًا خَلَا من (أل) وهذا مَبْنِيٌّ على ما سَبَقَ في الإضافةِ مِن أنَّ المقرُونَ برأل) لا يُضافُ إلى خالٍ منها، إلَّا إذا أُضيفَ هذا الخالي منها إلى مَقْرُونِ بها؛ ولهذا قالَ: (وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا).

مثال المُضافُ إلى (أل): (جاءَ الحَسَنُ الوَجْهُ الأب).

وقولُهُ: «وَمَا لَمْ يَخْلُ» أي: مِن (أل) بل وُجِدَتْ فيه (أل) (فَهُوَ بِالجَوَازِ وُسِمًا).

والخلاصةُ: أنَّهُ يجوزُ في مَعْمولِها الرَّفعُ والنَّصبُ مُطْلَقًا، فالرَّفعُ على الفّاعليَّةِ، والنَّصبُ على التَّشبيهِ بالمَفْعولِ به إنْ كان مُحلَّى ب(أل) وعلى التَّمييزِ، أو التَّشبيهِ بالمَفْعولِ به إنْ كان مُجَرَّدًا مِن (أل) أمَّا الجرُّ فيجوزُ إنْ كانت الصَّفةُ مُحلَّةً ب(أل) والمعمولُ مُحلَّى ب(أل) أو مُضافًا إلى مُحلَّى ب(أل).

أُمَّا إِذَا كَانَ مُجُرَّدًا مِنَ (أَل) ولم يُضفُ إلى ما فيه (أَل) فإنَّ الجُرَّ يكـونُ مُتَنِعًا.

فإذا جُرِّدَتْ مِن (أل) جازَ في معمولِها كلُّ الأوجهِ الثَّلاثةِ بدونِ تَفْصيلٍ، فتقولُ: (هذا حَسَنُ الوَجْهُ) (هذا حَسَنُ الوَجْهَ) (هذا حَسَنُ الوَجْهِ). أمَّا إذا قُرِنَت ب(أل) امْتَنَعَ الجُرُّ إلَّا إذا كانتْ (أل) مَوْجودةً في المعمولِ، أو مُضافةً لِهَا فيه (أل).

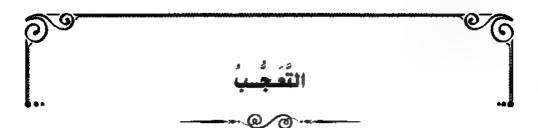
والحقيقةُ أنَّ كلامَهم رَحَهُمُ اللَّهُ في الصِّفةِ المُشبَّهةِ كَلامٌ طَويلٌ أشبهَ ما يكونُ بتمرينِ الطَّالبِ؛ لأنَّ مِثلَ هذه المسائلِ لا تأتي في كَلامِ العَربِ، فكأنَّهم يُرِيدونَ بذلك تَمْرينَ الذَّهْنِ.

والغالبُ أنَّهُ إذا جاءتِ الصِّفةُ المُشَبَّهَةُ أنَّ معمولَها يكونُ مُضافًا إلى ضَميرِ المَوْصوفِ بها، مثلُ: (الحسنُ وَجُهُهُ) أو إلى عُلَّى ب(أل) مثل: (الطَّاهرُ القَلْبِ).

ثمَّ إِنَّ الغالبَ أيضًا أَنَّهُ إِذَا كَانَ المَعْمُولُ مُحَلَّى بِرَأَل) فَإِنَّهُ يَكُونُ مَجْرُورًا، وإذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى ضَمْيرِ المَوْصُوفِ بِهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا، فتقولُ: (الطَّاهِرُ القَلْبِ) و(الطَّاهِرُ قَلْبُهُ) (الحَسَنُ الوَجْهِ) و(الحَسَنُ وَجْهُهُ) ولا تقولُ: (الطَّاهرُ القُلْبُ) وإِنْ كَانَ جَائزًا، لَكَنَّهُ غَالبًا لا يكونُ.

وكذلك إذا أُضيفَ إلى مُضافٍ إلى ضَميرِهِ، مثل: (الحَسَنُ وَجُهُ أَبِيهِ) وإذا أُضِيفَ إلى غُلِيهِ الأَبِي مثل: (الحَسَنُ وَجُهِ الأَبِ) هذا هو الغالبُ في الصَّفةِ الْمُشَبَّهَةِ.





٤٧٤- ب(أَفْعَلَ) انْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ ب(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُودٍ بِبَا الشَّرحُ

قُولُهُ: «تَعَجُّبَا» إمَّا مَفْعُولٌ مِن أَجِلِهِ، أي: لأَجلِ النَّعجُّبِ، أو حالٌ، أي: مَصْدَرٌ في موضع الحالِ، أي: مُتَعَجِّبًا.

و «مَا» يقولونَ: إنَّها نَكِرةٌ تامَّةٌ، ولكنْ عند الإغرابِ تقولُ: (ما) تَعَجُّبيَّةٌ.

مثال ذلك: (ما أَجْوَدَ النَّبِيَّ قِيَّةِ) وتُعرِبُها فتقول: (ما): تعجُّبيَّةُ اسمٌ مَبْنيٌّ على السُّكُونِ في عَلِّ رَفْعِ مُبْتداً، و(أَجْوَدَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، وفاعلُهُ مُسْتَبِرٌّ وُجوبًا تقديرُهُ (هو) يَعودُ على (ما).

والقاعدةُ: أنَّ ما كان تقديرُهُ (هو) يُقالُ: مُسْتَبِرٌ جَوازًا، لكنْ هنا يقولونَ: إنَّه مُسْتَبِرٌ جَوازًا، لكنْ هنا يقولونَ: إنَّه مُسْتَبِرٌ وُجوبًا؛ لأنَّ هذه الصَّيغَةَ جَرَتْ مَجُرَى الْمَثَلِ عند الْعَرَبِ، فصاروا لا يُغيِّرُونها، و(النَّبَيُّ): مَفْعولٌ به لل(أَجْوَدَ) مَنْصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، والجُملةُ مِن الفعل والفاعلِ خَبرُ (ما).

يُقاُل: إِنَّ أَبِا الأسودِ الدُّوَلِيُّ (أَ سَمِعَ ابنتَهُ وهي تقولُ: (ما أَحسنُ السَّهاءِ) فقال لها: (نُجومُها) يعني: أحسنُ السَّهاءِ نُجومُها؛ لأنَّ الصِّيغةَ التي هي قالت

⁽۱) تقدمت ترجمته.

استفهاميَّةٌ، فقالت: لستُ أسألُ عن ذلك، ولكنِّي أَعْجَبُ مِن حُسْنِها، فقال لها: هَلَّا فَتَحْتِ فَاكِ^(۱) يعني: قُلْتِ: (ما أَحْسَنَ السَّهاءَ!).

الصَّيغةُ الثَّانيةُ: (أَوْ جِئْ بِ أَفْعِلْ) يعني: بفِعْلٍ على وزنِ (أَفْعِلْ) (قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا).

مثالها: (أَجْوِلْ بِعَمْرٍو) يعني: ما أَجْمَلَهُ، ف(أَجْوِلْ): فعلُ أمرٍ لَفْظًا، لكنّه خَبَرٌ فِي المعنى؛ ولذلك جاءَ الفاعلُ فيها بارزًا، فنقول: (أَجْمِلْ): فِعلُ تَعَجَّبٍ مَبْنيٌّ على الشَّكُونِ لا مَحَلَّ له من الإغرابِ، والباءُ حَرفُ جَرِّ زائدٌ، و(عَمْرٍو): فاعلُّ مَرْفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِهِ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشْتِغالُ المحلِّ بحَرَكةٍ حَرْفِ الجِرِّ الزَّائدِ.

وقولُهُ: «أَوْ جِئْ بِ(أَفْعِلْ) قَبْلَ عَجْرُورِ بِبَا» جَرُّهُ بِالبَاءِ وَاجِبٌ، فَهَذَا الْحَرِفُ زَائِدٌ وُجُوبًا، وَلَا يُمْكِنُ حَذْفُهُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: (أَجْمِلْ زَيْدٌ) بِل هُو بَاقٍ وُجُوبًا، وقَدْ يُحَذَفُ شُذُوذًا فِي الشَّعْرِ، لكنَّهُ فِي النَّثْرِ لَا يُحْذَفُ.

وهذه الصِّيغَةُ والتي قَبْلَها مَوْجودةٌ في القُرْآنِ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَاۤأَصْبَرَهُمُ مَّ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة:١٧٥] وهي الصِّيغَةُ الأُولَى، وقال تعالى: ﴿أَشِعْ بِهِمْ وَأَبْضِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ [مربم:٣٨] يعني: ما أَسْمَعَهم وما أَبْصَرَهم يومَ يَأْتُوننا، فكِلْتا الصِّيغَتَيْن مَوْجودةٌ في القُرْآنِ.

____*••@

⁽١) تقدم الكلام على هذه القصة (ص:١٨) من المجلد الأول.

٤٧٥- وَتِلُو (أَفْعَــلَ) انْصِــبَنَّهُ كَ (مَــا

أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِا)

الشَّرحُ

قولُهُ: «تِلْـوَ» مَفْعولٌ به لفعلٍ مُقدَّرٍ يُفسَّرُهُ ما بعدَهُ؛ لأنَّ هذا مِن بابِ الاشتِغَالِ، فأصلُهُ: (وانْصِبْ تِلَوَ أَفْعَلَ) فالفعلُ اشْتَغَلَ بضميرِهِ، ولكنَّهُ يَتَرجَّحُ النَّصْبُ هنا؛ لأنَّهُ مِن بابِ الطَّلَبِ.

وقولُهُ: «كَ مَا أَوْنَى خَلِيلَيْنَا» الكافُ حَرفُ جرَّ، و(مَا أَوْنَى خَلِيلَينَا) كلُّها اسمٌ تَجْرورٌ بالكافِ، وعَلامةُ جرَّهِ كَشْرَةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الجِكايةُ.

وقولُهُ: «مَا» تَعجُّبيَّةٌ اسمَّ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رَفْعِ مُبْتَداإٍ.

و ﴿ أَوْفَى ۗ فعلٌ مَاضٍ مَبْنيٌّ على فَتْحٍ مُقَدَّرٍ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِهِ التَّعَذُّرُ، والفاعلُ مُستَتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (هو) يعودُ على (ما).

و «خَلِيلَيْنَا» (خَلِيكِيْ) مَفْعُولٌ به مَنْصُوبٌ بِالياءِ؛ لأنَّه مُثَنَّى، وهو مُضافٌ، و(نَا) ضميرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٍّ على السُّكُونِ في حَلِّ جَرِّ مُضافٍ إليه.

و ﴿ أَصْدِقْ بِهِمَا ﴾ (أَصْدِقْ) فِعلُ تَعَجَّبٍ مَبْنِيٍّ على السُّكُونِ، والباءُ حَرفُ جَرِّ زائدٌ، والهاء ضَميرٌ مَبْنيٌّ على الكَسْرِ في محلِّ جَرِّ باعْتِبارِ حرفِ الجَرِّ الزَّائدِ،

وإِلَّا فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ رفع، والميمُ والألفُ علامةُ تَثْنِيَةِ (١) ولا نقولُ: (أَصْدِقُ) فِعلُ أَمْرٍ؛ لأَنَّهُ إذا قلتُ: (أَكْرِمْ بفُلانٍ) فليس معناهُ أنَّي آمُرُكَ أنْ تُكْرِمَهُ، بل يُقالُ: فِعْلُ تَعَجُّبٍ.

(١) فائدتان:

الأولى: إذا أردتَ أنْ تعرفَ الضَّمِيرَ فحوَّلْهُ إلى ظاهرِ يَتَبَيَّن لك.

الثانية: الضميرُ (هما) إذا كان مجرورًا، أو منصوبًا نُغْرِبُ الهاءَ فقط، وإذا صار مرفوعًا فنعربُ (هما) جميعًا. (الشارح)

٤٧٦- وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ الشَّرحُ

قولُهُ: «حَذْفَ» مَفْعولٌ مُقدَّمٌ لـ(اسْتَبِحْ) وهو مُضافٌ، و(مَا) مُضافٌ إليه، أي: الَّذِي.

وقولُهُ: "مِنْهُ" مُتَعَلِّقةٌ بِ(تَعَجَّبْتَ).

والقاعدةُ في هذا البيتِ: أَجِزْ حَذْفَ ما تَعَجَّبْتَ منه، لكنْ (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ): أي: يتَّضِحُ ويَبِينُ، فيجوزُ أَنْ تَحْذِفَ الْمُتَعَجَّبَ منه، بشرطِ أَنْ يكونَ المعنى واضحًا.

مثالُ ذلك: قال اللهُ تعالى: ﴿ أَسِّعْ بِيمْ وَأَبْصِرْ بَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ [مريم: ٣٨] وقالَ تعالى: ﴿ أَشِعْ بِيمْ وَأَبْصِرْ بَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ [مريم: ٣٨] وأَصْلُها: تعالى: ﴿ أَشْمِعْ بِهِ وَأَبْصِرْ بِهِ) فَحُذِفَ الْمُتَعَجَّبُ منه في الفعلِ الثَّاني؛ لظُهُورِ المعنى.

مثالٌ آخَرُ: (ما أَكْرَمَ زَيْدًا وما أَجْوَدًا) أي: وما أَجْوَدَ زَيدًا، فنَحْذِفُهُ للعِلْم به.

وعُلِمَ من كلامِهِ أنَّه إذا لم يتَّضِحِ المعنى بحَذْفِهِ فإنَّه لا يجوزُ، كما لو قلتَ: (ما أَكْرَمَ زَيْدًا، وأَبْخَلَ عَمْرًا!) فلا يجوزُ أنْ نَحْذِفَ (عَمْرًا) لأنَّ المعنى يكونُ (ما أَكْرَم زَيْدًا وأَبْخَلَ) وهذا تَناقضٌ. إِذَنْ: لا بُدَّ أَنْ يُقَالَ: (ومَا أَبْخَلَ عَمْرًا!) فَتَأْتِيَ بِالْمُتَعَجَّبِ منه.

لكنْ لو قلتَ: (ما أَكْرَم زَيْدًا وما أَصْبَرَ!) فإنَّهُ يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ مُتَّضِحٌ، وليس فيه تَناقضٌ، فقد يَجْتَمِعُ في حَقِّهِ هذا وهذا، وحينئذٍ يكونُ حَذْفُ المُتَعَجَّبِ منه واضحًا، فيَصحُّ.



٤٧٧- وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُدِيًا الشَّرحُ الشَّرحُ

القاعدةُ في هذا البيتِ: أنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ فِعْلَا التَّعجُّبِ سابِقَيْنِ للمُتعجَّبِ منه، فلا يُمْكِنُ أنْ تقولَ: (ما زَيْدًا أَحْسَنَ).

وقولُهُ: ﴿قِدْمًا ﴾ يعني: تَقَدُّمًا.

وقولُهُ: «مَنْعُ تَصَرُّفٍ» يعني: لا تَتَصَرَّفُ فيه، فتُقَدِّمَهُ.

«بِحُكْمٍ حُتِيَا» يعني أنَّ هذا حُكْمٌ مُحَتَّمٌ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَتَعَجَّبُ منه على الفِعْلَيْنِ.

ولو قلتَ: (أَسْمِعْ بزَيْدٍ، وَبِهِ أَبْصِرْ) فإنَّه لا يَجوزُ، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ الْمَتَعَجَّبُ منه؛ لأنَّ صيغةَ التَّعَجُّبِ وَرَدَتْ عن العَرَبِ، وكأنَّها أمثلةٌ لا تَتَغَيَّرُ؛ فلهذا وَجَبَ أَنْ تبقى هكذا على التَّرتيبِ، وعلى الصِّيغةِ، والفاعلُ مُستَيَرٌ وُجوبًا في (ما أَفْعَلَ).

وكذلك لا تقول: (ما يَحْسُنُ زَيْدًا) فكلامُ المؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ يَشْمَلُ أَنَّه لا يَتَقَدَّمُ، وأَنَّه لا يُصاغُ مِن غَيرِ الماضي، فقولُهُ: (مَنْعُ تَصَرُّفٍ) مَعْناهُ أَنَّه يَبْقَى على ما هُوَ عليه.

٤٧٨- وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَ ا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
 ٤٧٩- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا) وَخَـيْرِ سَـالِكٍ سَـبِيلَ (فُعِـلَا)
 ١٤٣٥ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا)
 الشَّرحُ

قولُهُ: "وَصُغْهُمَا" الضَّميرُ يعودُ على صِيغَتَيْ فِعْلِ التَّعجُّبِ.

«مِنْ ذِي ثَلَاثٍ» أي: مِنَ الفِعْلِ الثَّلاثِيِّ، فلا يُصاغانِ منَ الرُّباعيِّ، ولا مِنَ الخُياسيِّ، ولا مِنَ الخُياسيِّ، ولا مِنَ السُّداسِيِّ، مثل: (أَحْسَنَ) (أَكْرَمَ) (أَسْمَعَ) وما أَشْبَهَ ذلك، ف(أَسْمَعَ) مِن (سَمِعَ) و(أَكْرَمَ) مِن (كَرُمَ) وهذا الشَّرطُ الأَوَّلُ.

الشَّرطُ الثَّاني: (صُرِّفَا) فلا بُدَّ أَنْ يكونَ هذا الثَّلاثِيُّ مُتصرِّفًا، فإن كان جامدًا، فإنَّه لا يُمكِنُ أَنْ تَقُولَ: (ما أَنْعَمَ جامدًا، فإنَّه لا يُصاغُ منه فِعلُ التَّعجَّبِ، مثل: (نِعْمَ) فلا يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: (ما أَنْعَمَ زَيْدًا) بمعنى: (نِعْمَ زَيْدٌ) لكنْ لو كان المعنى: ما أَعْظَمَ نِعْمَتَهُ، من: (نَعِمَ، يَنْعَمُ) صحَّ.

وكذلك (بِشْسَ) فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (ما أَبَّأَسَ زَيْدًا).

وهكذا (ليس) مثل: (ليسَ زَيدٌ ببَخِيلٍ) فلو أَرْدَتَ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِن كَرَمِهِ فلا تقولُ: (ما أَلْيَسَ زَيْدًا) بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ مِن مُتصرِّفٍ.

الشَّرطُ الثَّالثُ: (قَابِلِ فَضْلٍ) فلا بُدَّ أَنْ يكونَ مِن فِعلِ يَقْبَلُ معناهُ التَّفاضُلُ، أَي: أَنَّه يكونُ شِيءٌ أكثرَ مِن شيء، فالكَرَمُ يَقْبَلُ التَّفاضُلَ، ومَعْلومٌ أَنَّ بعضَ النَّاسِ كَريمٌ جدًّا، وبَعْضُهم كَريمٌ بدَرَجةٍ مُتَوسِّطَةٍ، وبَعْضُهم بَخِيلٌ ليس بكريم، فهو قابِلٌ للتَّفاضُلِ.

ومثالُ الذي لا يَقْبَلُ التَّفاضُلَ (العَمَى) أي: عَمَى البَصَرِ، وليس عمى القَلْبِ، مع أنَّه مِن (عَمِيَ) وهو فِعلٌ ثُلاثيُّ، فلا تقولُ: (ما أَعْمَى زَيْدًا!).

وكذلك الموتُ لا يَقْبَلُ التَّفاضُلَ، فلا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (مَا أَمْوَتَهُ!) والمرادُ المعنى الحِسِّىُّ دون المَعْنَوِيِّ.

الشَّرطُ الرَّابِعُ: (تَمَّ) أي: مِن فِعلِ تامٌ، مثل: (قامَ) و(قَعَدَ) و(أَكَلَ) و(شَرِبَ) وما أَشْبَهَهُ، وهذا اخْتِرازٌ مِن الفعلِ النَّاقِصِ، فلا يُصاغُ منه فِعْلُ التَّعجُّبِ، مثل: (كانَ) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، فلا يصعُّ أنْ تقولَ: (ما أَكُونَهُ قائِيًا!) لأنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ تامًّا.

الشَّرطُ الحَامِسُ: (غَيْرِ ذِي انْتِفَا) أي: أنَّه غيرُ مَنفِيِّ، وسواءٌ كان هذا المَنْفِيُّ عِلَّا يَلْزَمُهُ النَّفِيُّ عَلَى النَّفِيُّ اللَّهُ عَلَى النَّفِيُّ اللَّهُ الللْلَهُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُلْمُ الللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللْمُ

الشَّرطُ السَّادسُ: (وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا) يعني: وصُغْهُما مِن فِعلٍ لا يُصاغُ منه الوَصْفُ على (أَفْعَلَ) مثلُ: (شَهِلَ، يَشْهَلُ، فهو أَشْهَلُ) فلا يصحُّ أَنْ تقولَ: (ما أَشْهَلَهُ!).

مثالٌ آخَرُ: (حَمِرَ، يَخْمَرُّ، فهو أَحْمَرُ) فلا يصحُّ أَنْ تقولَ: (مَا أَخْمَرَهُ!) وكذلك (ما أَسْوَدَهُ!) لأنَّ الوصفَ منه على (أَفْعَلَ).

وهذا الشَّرطُ فيه خِلافٌ؛ فإنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ يقولُ: ليس بشَرْطٍ،

والنَّاسُ يفهمون الفرقَ بين: (فُلانٌ أَسْوَدُ) وبين: (فُلانٌ مَا أَسْوَدَهُ!) يعني: ما أَشَدَّ مَا أَشُوَدَهُ!) يعني: ما أَشَدَّ مَا أَشُودَهُ، فها دام أَنَّه قابلٌ للتَّفاضُلِ، فإنَّه يَصِحُّ أَنْ نقولَ: (ما أَسُودَهُ).

مثالٌ آخَرُ: (ما أَعْرَجَ زَيْدًا!) وهذا مِثلُ الَّذي قَبْلَهُ، فإنْ قُلنا بالجَوازِ جازَ، وإلَّا فلا.

الشَّرطُ السَّابعُ: (وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلَ فُعِلَا) يعني أنَّه ليس مَبْنيًا للمجْهُولِ، فلو أنَّ رَجُلًا ضَرَبَ بَكْرٌ) ولو أَرْدَنا أَنْ نَتَعَجَّبَ فلو أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ بَكْرٌ) ولو أَرْدَنا أَنْ نَتَعَجَّبَ مِن هذا الضَّرْبِ، وقُلنا: (ما أَضْرَبَ بَكْرًا) ما صحَّ، لأنَّك إذا قلتَ: (ما أَضْرَبَهُ) فكأنَّ الضَّرْبِ وقعَ منهُ، وأنتَ تُريدُ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِن ضَرْبٍ وَقَعَ عليه، فيَختلِفُ المعنى؛ ولهذا لا يصحُّ إذا كان مَبْنِيًّا للمَجْهولِ.

مثالٌ: (مَا أَعْسَرَهُ!) فهذا المثالُ صحيحٌ؛ لأنَّها مِن فِعلِ ثُلاثيِّ قابلِ للتَّفاضُلِ، ومَبْنيِّ للفاعلِ، من: (عَسُرَ الشَّيءُ) وكذلك تقولُ: (ما أَيْسَرَهُ!) مِن: (يَسَرَ الشِّيءُ).



٤٨٠- و(أَشْدِدَ) اوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا الشُّرِحُ الشُّرِحُ الشُّرِحُ

قولُهُ: «أَشْدِهُ على وَزْنِ (أَفْعِلْ) مثل: (أَعْظِمْ) و(أَكْبِرْ) وما أَشْبَهَ ذلك.

وقولُهُ: «و(أَشْدِدَ) اوْ» أتى بهمزةِ الوَصْلِ؛ لضَرُورةِ الشَّعْرِ.

وقولُهُ: «أَشَدَّ» على وزنِ (أَفْعَلَ).

وقولْهُ: «أَوْ شِبْهُهُمَا» مَعْطوفةٌ على قولِهِ: (وَأَشْدِدْ).

وقولُهُ: «يَخْلُفُ» جملةُ الفِعلِ هنا خَبرُ الْمُبتَداِّ.

وقولُهُ: «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ مَفْعولٌ ل(يَخْلُفُ).

و «بَعْضَ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لقولِهِ: (صَدِمَا) أي: يَخْلُفُ مَا عَدِمَ بَعْضَ الشُّروطِ.

وقولُهُ: «عَدِمَا» الألفُ هنا لإطلاقِ القَافِيَةِ، وليستُ للتَّثنيةِ.

والقاعدةُ مِن هذا البيتِ: أنَّه إذا لم تتوَفَّرِ الشُّروطُ في كَلِمةٍ مَّا تُريدُ أنْ تَتَعَجَّبَ منه فاجْعَلْ بَدَلَهَا (أَشْدِدُ) أو (أَشَدَّ).

مثالُ ذلك: إذا كان الفعلُ غيرَ ثُلَاثيَّ، فإنَّه لا يُبْنَى منه فعلُ التَّعجُّبِ، فمَثَلًا: (اسْتَغْفَرَ) لا يُصاغُ منه فِعْلُ التَّعجُّبِ؛ لأَنَّهُ زائدٌ على الثَّلاثيِّ، إِذَنْ: هاتِ (أَشْدِدْ) فقُلْ: (أَشْدِدْ باستِغْفَارِهِ!) وإذا كنتَ تَتَعَجَّبُ مِن كَثْرَتِهِ تقولُ: (أَكْثِرُ باستِغْفَارِهِ!) أَوِ اثْتِ ب(أَشَدَّ) مَسْبوقًا ب(ما) فتقول: (ما أَشَدَّ استِغْفَارَهُ!) أو: (ما أَكْثَرَ استِغْفَارَهُ!).

وسبقَ أنَّهُ لا يُصاغُ ممَّا الوصفُ منهُ على (أَفْعَـلَ) مثل: (أَحْمَرَ) فلا يقالُ: (ما أَحْمَرَهُ) ولا: (أَحْمِرْ بِهِ) وإنَّها يُقالُ: (ما أَشَدَّ احْمِرَارَهُ!) أو: (أَشْلِـدْ بِاحْمِرَارِهِ!).

وسبقَ أَنَّهُ لا يُصاغُ مَمَّا لا يَقْبلُ التَّفاوُتَ كالعَمَى، فلا يُقالُ: (ما أَعْمَاهُ) ولا: (أَعْمِ بِهِ) إِذَنْ: نُضِيفُ (أَشَدَّ) أو (أَشْدِدُ) فنقولُ: (ما أَشَدَّ عَمَاهُ!) و: (أَشْدِدُ بِعَمَاهُ!) وعلى هذا فَقِش.

وقولُهُ: «يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا» وما عَدِمَ كلَّ الشُّروطِ فمِنْ بابٍ أَوْلى، فإذا كانَ الَّذي يَعْدِمُ بعضَ الشُّروطِ -ولو شَرْطًا واحدًا- يُؤتَى معه ب(أَشْدِدْ) أو (أَشْدً) فالَّذي فَقَدَ جميعَ الشُّروطِ مِن بابٍ أَوْلى.



٤٨١- وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرَّهُ بِالْبَا يَـجِبْ الشَّرحُ الْعَادِمِ بَعْدُ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «مَصْدَرُ الْعَادِمِ» أي: العَادِمِ بعضَ الشُّروطِ.

وقولُهُ: «بَعْدُ» مُتعلِّقٌ ب(يَتْتَصِبُ) أي: يَتَتَصِبُ مَصْدَرُ العَادِم بعدَ (أَشَدَّ) فإذا أَرَدْتَ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِن شِدَّةِ استغفارِهِ، فإنَّك تأتي ب(أَشَدَّ) وتُحُوِّلُ الفِعْلَ إلى مَصْدَرِ، وتَنْصِبُهُ ب(أَفْعَلِ) التَّفْضيلِ، فتقولُ: (ما أَشَدَّ استِغْفَارَهُ!) وإنْ كنتَ تُريدُ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِن كَثْرِيهِ تقولُ: (ما أَكْثَرَ استِغْفَارَهُ!).

وقولُهُ: «وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرَّهُ بِالْبَا يَـجِبْ» يعني أَنَّ مَصْدرَ العادمِ إِذَا أَتَيْتَ بِ(أَفْعِلْ) يجبُ جَرُّهُ بِالبَاءِ، فتقولُ: (أَكْثِرُ باستِغْفَارِهِ!) (أَشْدِدْ بِعَهَاهُ!) وعلى هذا فَقِسْ.

فأفادَنا المُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ في هذا البيتِ أَنَّنا إذا أتينا بالنَّائبِ الَّذي هو (أَشَدَّ) أو (أَشْدِدُ) فإنَّنا نُحوِّلُ الفعلَ المُتعجَّبَ منه إلى مَصْدرِ مَنْصوبِ بعدَ (أَشَدًّ) أو تَجْرورِ بالباءِ بعدَ (أَفْعِلْ).

٤٨٢- وَبِالنَّذُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّـذِي مِنْـهُ أَيْـرْ **الشَّرحُ**

قولُهُ: «بِالنُّدُورِ» النَّادرُ معناهُ القَليلُ جدًّا.

وقولُهُ: "بِالنَّدُورِ» مُتعلِّقٌ ب(احْكُمْ) يعني: احْكُمْ بالنَّدُورِ، أي: بالقِلَّةِ القَلِيلةِ (لِغَيْرِ مَا ذُكِرُ) مَّا خَالَفَ الشَّروطَ، فإذا وَجَدْتَ شيئًا مِن كَلَامِ العَرَبِ مُحَالِفًا لِيَا قَرَّرْتُهُ فَقُلْ: إِنَّه نادرٌ، وهذا شأنُ النَّحُويِّينَ رَعَهُمُ اللَّهُ إِذا أَصَّلُوا القواعدَ، فَهَا وَدَ على خِلافِها يقولُونَ: إِنَّهُ نادرٌ، ولو أَنَّهم قالوا: إِنَّهُ نادرٌ، وإِنَّهُ يجوزُ على سَبيلِ النَّدُورِ لكانَ الأمرُ هَيِّنَا، ولكنْ يقولُ رَحَمُ اللَّهُ: (وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَيُورُ) أي: أَنْ لَنْدورِ لكانَ الأمرُ هَيِّنَا، ولكنْ يقولُ وَحَمُ اللَّهُ: (وَلَا تَقِسْ عَلَى اللَّذِي مِنْهُ أَيُورُ) أي: نُقِلَ، يعني: لا تَقِسْ على الَّذِي نُقِلَ عن العَرَبِ عَمَّا خالفَ الشَّروطَ، وصَاغُوا منه التَّعجُّبَ، وأَهْلُ العلمِ في الفِقْهِ يقولُون: إِنَّ النَّادرَ لا حُكْمَ له، فالعِبْرةُ بالقاعدةِ، أمَّا الشَّاذُ الخَارِجُ عنِ النَّظائِرِ بالقاعدةِ، أمَّا الشَّاذُ ، فلا عِبْرَةَ به، وهذا في كلِّ شيءٍ، فالشَّاذُ الخَارِجُ عنِ النَّظائِرِ القاصَدةِ، أمَّا الشَّاذُ، فلا عِبْرَةَ به، وهذا في كلِّ شيءٍ، فالشَّاذُ الخَارِجُ عنِ النَّظائِرِ اللهُ عَلْمُ عَلِيهُ أَي المَّامُ عَلَيه، إِنَّا يُعتذَرُ لَهُ، ولا يُحْتَجُ به.

مثالُ ذلك: قولُهم: (ما أَخْصَرَهُ!) مع أنَّه مِن (اخْتُصِرَ) ولهذا يُقالُ: هذا كتابٌ غُتُصَرٌّ (اسمُ مَفْعولِ) فهذا مُخالِفٌ للقاعدةِ؛ لأنَّهُ أكثرُ مِن ثَلَاثةٍ، ولأنَّهُ مَبْنيٌّ للمَجْهولِ، ومعَ ذلك العَرَبُ يقولونَ: (ما أَخْصَرَهُ!).

مثالٌ آخَرُ: (ما أَعْسَاهُ يَفْعَلُ كذا) فهنا بُنِيَ مِن ثُلاثيّ، لكنَّهُ جامِدٌ، يقولُ المؤلَّفُ رَحَهُ اللَّهُ: إِنَّك لا تَقِيسُ على هذه الأشياءِ؛ لأنَّهَا تُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليها. ٤٨٣- وَفِعْلُ هَـذَا الْبَـابِلَـنْ يُقَـدَّمَا مَعْمُولُـهُ، وَوَصْـلَهُ بِـهِ الْزَمَـا ٤٨٤- وَفَصْلُهُ بِظَرْفِ اوْ بِحَـرْفِ جَـرّ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّ

الشَّرحُ

القاعدةُ: هذا البابُ لا يُقدَّمُ مَعْمولُهُ أَبَدًا، فإذا قلتَ: (ما أَحْسَنَ السَّماءَ!) فهنا مَفْعولُ (أَحْسَنَ) هو (السَّماءَ) فلا يجوزُ أَنْ تُقدِّمَ (السَّماءَ) على (أَحْسَنَ) فتقولَ: (ما السَّماءَ أَحْسَنَ) ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (السَّماءَ ما أَحْسَنَ) فتُقدِّمَ السَّماءَ الَّذي هو المَفْعولُ على (ما) والفِعْلِ، وهو داخلٌ في قولِ المؤلِّفِ رَحَمَهُ اللَّهُ: (لَنْ يُقَدِّمَا اللَّهُ مُولُهُ).

وقولُهُ: «لَنْ يُقَدَّمَا» اعلمْ أنَّ الألِفَ هنا للإطْلاقِ وليستْ للتَّثْنِيَةِ، يعني: أنَّ مَعْمولَ هذا البابِ لنْ يُقدَّمَ على فِعْلِهِ، سواءٌ تَقَدَّمَ على الفعلِ دونَ (ما) أو على الفعل و(ما).

وكذلك الصِّيغةُ النَّانِيةُ (أَشْدِدْ به) فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (بالسَّمَاءِ أَحْسِنْ) وذلك -واللهُ أعلمُ- لأنَّ هذا البابَ جَرَى مَجْرى الأمثِلَةِ، والأمثلةُ لا تَتَغَيَّرُ، بل تبقى على ما وردتْ عن العَرَبِ، لا تُقدَّمُ ولا تُؤخَّرُ، وهذا هو الاختلافُ الأَوَّلُ.

الاختلافُ الثَّاني: (وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا).

قولُهُ: «وَصْلَهُ» مَفْعولٌ به.

و«الْـزَمَا» فعـلُ أمرٍ، وهو الَّذي عَمِلَ في قـولِهِ: (وَصْـلَهُ) يعني: والْزَمْ وَصْلَه بهِ.

مثالُهُ: (ما أَحْسَنَ السَّمَاءَ!) ف(السَّمَاءَ) مُتَّصِلةٌ بالفعلِ، وهذا وُجوبًا، فابنُ مَالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ يقولُ: لنْ يتَقَدَّمَ على الفِعْلِ، ولنْ يُفْصَلَ بينَهُ وبينَهُ بِفَاصِلٍ.

مثالً آخَرُ: (ما أَصْفَى في الغُرْفةِ المِصْبَاحَ!) فهنا قال بعضُ النَّحويِّينَ: إنَّه يَجُوزُ، ويُتوسَّعُ في الظُّروفِ ما لا يُتوسَّعُ في غيرِها، ومنهم مَن يَقولُ: إنَّه مَمْنوعُ ولا يجوزُ، فإذا أردتُ ألَّا أتعرَّضَ للخلافِ أقولُ: (ما أَصْفَى المِصْباحَ في الغُرْفَةِ!) وأسلمُ مِن الخلافِ، وقدْ قالَ ابنُ مسعودٍ رَهَا اللَّهُ مِن الخلافِ، وقدْ قالَ ابنُ مسعودٍ رَهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَن الخلافِ، وقدْ قالَ ابنُ مسالةِ النَّحوِ – فهو أَوْلى، لكنْ مع فيا دامَ أَنّنا نخرجُ عن الجِلافِ – لا سِيّها في مسألةِ النَّحوِ – فهو أَوْلى، لكنْ مع ذلك لا نرى لِزَامًا علينا هذا الأمرَ؛ لأنّنا قُلنا في خِلافِ النَّحويِّينَ في بابِ النَّحوِ: (المُتّبعُ هو الأسهلُ والأَوْسَعُ) وهذا الخلافُ ليس بمُقْتَضى نُصوصِ شَرْعيَّة، فها هو أَنها هو بمُقْتَضى أُمورِ عقْلِيَّةِ، فها دامتِ المسألةُ ليس فيها نُصوصٌ شَرْعيَّةٌ، فها هو أيسرُ فهو أَوْلى.

وقولُهُ: ﴿وَالْحُلْفُ» مُبْتَدَأً، والكلامُ يَتِمُّ بقولِهِ: (اسْتَقَرَّ) فتكونُ جملةُ (اسْتَقَرَّ) هي الخَبَرَ.

وقولُهُ: «فِي ذَاك» مُتعلِّقٌ بـ(اسْتَقَرَّ).

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصلاة في مني، رقم (١٩٥٩).



هذانِ فِعْلانِ جَامدانِ، يُقصَدُ بالأُوَّلِ المدحُ، ويُقصَدُ بالثَّانِ الذَّمُّ، ف(نِعْمَ) للمَدْحِ، و(بِغْسَ) للذَّمِّ، وهما فِعْلا إنشاءِ، وليسا فِعْلَيْ خَبْرٍ؛ لأَنَّك تُنْشِئُ المدحَ فيها إذا قلتَ: (بِئْسَ الرَّجلُ زَيْدٌ).

وقولُهُ: «وَمَا جَرَى عَجْرَاهُمَا» يُريدُ به (حَبَّذا) في المَدْحِ، و(الاحَبَّذا) في الذَّمِّ.

٤٨٥- فِعْلَلْنِ غَلَيْرُ مُتَصَلِّقَيْنِ (نِعْمَ) و(بِعْسَ) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
 ٤٨٦- مُقَارِنَيْ (أَلُ) أَوْ مُضَافَيْنِ لِـــمَا قَارَنَهَا كَ (نِعْمَ مُقْبَى الْكُرَمَا)

الشُّرحُ

قولُهُ: "فِعْلَانِ" خَبَرٌ مُقدَّمٌ.

وقولُهُ: "نِعْمَ" مُبْتَدأً مُؤَخَّرٌ.

و ﴿ بِشْنَ ﴾ مَعْطوفٌ عليه، يعني: أنَّ (نِعْمَ) و (بِشَنَ) فِعْلَانِ، وهذا هو الرَّاجِحُ من أقوالِ أهلِ العِلْمِ، والدَّليلُ على ذلك دخولُ تاءِ التَّأنيثِ عليهما، فتقولُ: (نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ، وبِنُسَتِ المَرْأَةُ دَعْدٌ) وتاءُ التَّأنيثِ من عَلَامةِ الأَفْعَالِ.

وقيل: إنَّهَا اسْمَانِ، واستدلَّ القائلونَ بذلك لقَوْلِهم بقَولِ بعضِ العَرَبِ، وقد بُشَّرَ بِبِنْتٍ، قال: (ما هي بِنِعْمَ الوَلَدُ) قالوا: وحروفُ الجرِّ لا تَدْخُلُ إلَّا على

الأَسْهَاءِ، وكذلك قولُ بَعْضِهم: (نِعْمَ السَّيرُ على بِثْسَ العَيْرُ) والعَيْرُ هو الحِهَارُ، فأَدْخَلَ (على) على (بِثْسَ) وحُروفُ الجرِّ لا تدخلُ إلا على الأَسْهَاءِ.

لكنَّ القولَ الأوَّلَ الذي مشى عليه ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ أُصحُّ، وهذانِ الكَلامانِ مُؤَوَّلانِ، فمعنى (ما هيَ بنِعْمَ الوَلَدُ) أي: ما هيَ بالَّتي يُقالُ فيها: (نِعْمَ الولَدُ) وكذلك قولُهُ: (على بِشَسَ العَيْرُ) أي: على مَرْكُوبٍ يُقَالُ فيه: (بِئْسَ العَيْرُ).

وقولُ المؤلِّفِ رَجَمَهُ اللَّهُ «غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ» يعني أنَّه لا يأتي منهما المُضارعُ، ولا الأمرُ، ولا المَصْدرُ، بل هما هكذا وُجِدَا في اللُّغةِ العربيَّةِ، وغيرُ المتصرِّفِ يُسَمَّى جَامِدًا.

وقولُهُ: "رَافِعَانِ اسْمَيْنِ" (رَافِعَانِ) خَبرٌ ثَانِ لقولِهِ: (نِعْمَ وَبِئْسَ) يعني أُنَّها فِعْلانِ غيرُ مُتصرِّ فَيْنِ، وكذلك رَافِعَانِ اسمَيْنِ، وقولُهُ: (رَافِعَانِ) عَمِلَ في قَوْلِهِ: (اسْمَيْنِ) النَّصب، فقولُهُ: (اسْمَيْنِ) مَفْعولٌ به لاررَافِعَانِ) وفي (رَافِعَانِ) ضَمِيرٌ مُسْتَبِرٌ يَعودُ على (نِعْمَ) و(بِئسَ) وليسَ الضَّميرُ هو الألِفَ في قولِهِ: (رَافِعَانِ) لأنَّ الألِفَ في قولِهِ: (رَافِعَانِ) عَلامةُ إعرابٍ، وليستْ ضَميرًا، والمعنى أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) يَرْفَعانِ اسمَيْنِ، وليس كلُّ واحدةٍ تَرْفعُ اسمَيْنِ، ولكنْ كلُّ واحدةٍ تَرْفعُ اسمَيْنِ، ولكنْ كلُّ واحدةٍ تَرْفعُ اسمَانِ.

وهذانِ الاسهانِ يقولُ عنهها: (مُقَارِنَيْ أَلْ) يعني أنَّ فَاعِلَهما لا يكونُ إلا اسمًا مُعرَّفًا ب(أل) مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ [الانفال:٤٠] فالفاعلُ ﴿ الْمَوْلَىٰ ﴾، وهو مَقْرونٌ ب(أل) و ﴿ النَّصِيرُ ﴾ أيضًا فاعلٌ مَقْرونٌ ب(أل).

فلو قلتَ: (نِعْمَ مَوْلًى، ونِعْمَ نَصِيرٌ) لم يُجُزْ، بلْ لا بُدَّ أَنْ يكونَ فاعلُهُما مَقْرُونًا ب(أل) وكذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَيِنْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [البقرة:١٢٦] ف﴿الْمَصِيرُ ﴾ فَاعِلٌ، ولا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ غيرَ مُحلَّى ب(أل) بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ مُحلَّى ب(أل).

وقولُهُ: «أَوْ مُضَافَيْنِ لِهَا قَارَنَهَا» يعني: أوْ يكونُ فاعِلُهما مُضَافًا لِهَا فيه (أل).

مثالُهُ: قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَلِيَعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل:٣٠] ف﴿دَارُ ﴾ ليس فيها (أل) لكنَّها مُضافةٌ لِمَا فيه (أل).

مثالٌ آخَرُ: قالَ الشَّاعرُ:

نِعْمَتْ جَزَاءُ الْـمُتَّقِينَ الْـجَنَّهُ دَارُ الْأَمَانِ وَالـمُنَى وَالْـمِنَّهُ (۱) فَهنا الفاعلُ مُضَافٌ لِهَا فيه (أل).

إِذَنْ: فاعِلُهما لا بُدَّ أَنْ يكونَ مَقْرونًا بِ(أَل) أَو مُضافًا لِهَا فيه (أَل) ويجوزُ أيضًا أَنْ يكونَ الفاعلُ مُضافًا إلى مُضافٍ لِهَا فيه (أَل).

مثالُهُ: (نِعْمَ دارُ كريمِ القومِ) ف(دار) فاعلٌ، وهو مُضافٌ إلى (كريمِ) و (كريم) ليس فيها (أل) لكنَّها مُضافةٌ إلى ما فيه (أل).

إِذَنْ: يصحُّ أَنْ يكونَ فاعِلُهُما مُحَلَّى بِ(أَل) أو مُضافًا لِمَا فيه (أَل) أو مُضافًا إلى مُضافًا إلى مُضافًا إلى مُضافًا إلى مُضافٍ إلى مُضافٍ لِمَا فيه (أَل) وهكذا، المهمُّ أَنَّه لا بُدَّ أَنْ تأتيَ (أَل).

⁽١) البيت بلا نسبة، كما في خزانة الأدب (٩/ ٢٢١).

وقولُهُ: «نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا» (نِعْمَ) فاعلُها غيرُ مُحلَّى ب(أل) لكنَّهُ مُضافٌ إلى ما فيه (أل).

وكذلك تقولُ في قولِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَلَيْعَمَ دَارُ ٱلْمُتَقِينَ ﴾: المَخْصوصُ هو (الجنةُ).

فالشَّيءُ الذي وقعَ عليه الثَّناءُ يكونُ مَحْذوفًا، ويُعْرَبُ على أَنَّه مُبْتَدأً مُؤخَّرٌ، وجملةُ (نِعْم) وفاعلُها خَبرٌ مُقدَّمٌ.

فنقولُ في إعرابِ: ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَى ﴾: ﴿ نِعْمَ ﴾: فعلٌ ماضٍ، و﴿ ٱلْمَوْلَى ﴾: فاعلٌ مَرْفوعٌ بضَمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الألِفِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ، والمَخْصوصُ مَحْذوفٌ، تقديرُهُ: (اللهُ) لفظ الجلالة مُبْتَدأً، وخَبَرُهُ الجملةُ الَّتِي قبلَهُ، وهي: ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَى ﴾.

ونقولُ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَيِثْسَ الْمَصِيرُ ﴾: المَخْصوصُ مَحْدُوفٌ، والتَّقديرُ: (النَّارُ) فنقولُ في الإغرابِ: ﴿وَيِثْسَ﴾: فعلٌ ماضٍ للذَّمِّ، و﴿الْمَصِيرُ ﴾: فاعلٌ مَرْفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ، والمَخْصوصُ مَحْدُوفٌ، والتَّقديرُ: (النَّار) وهو مُبْتَدأً، وخبرُهُ جلةُ ﴿وَيِثْسَ الْمَصِيرُ ﴾.

٤٨٧- وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسَّرُهُ مُمَيِّزٌ كَ (نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) الشَّرحُ

قولُهُ: «يَرُفَعَانِ» فعلٌ مُضارعٌ مَرْفوعٌ بشُبوتِ النَّونِ، والألِفُ فاعل. وهُمُضْمَرًا» مَفْعولٌ به.

و «يُفَسِّرُهُ» فعلٌ مُضارعٌ ومَفْعولٌ به.

و «مُسمَيِّزٌ» فاعلُ (يُفَسِّرُ) وجملةُ (يُفَسِّرُهُ مُسمَيِّزٌ) صِفَةٌ لـ(مُضْمَرًا).

وقولُهُ: «كنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ» هنا دَخَلَ حَرفُ الجرِّ على جُمْلَةٍ، فنقولُ: الكافُ حرفُ جرِّ.

و ﴿ نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ ﴾ اسمٌ بَجْرُورٌ بالكافِ، وعَلامةُ جرِّه كَسْرَةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ مَنْعَ من ظُهورِها الحِكايةُ؛ لأنَّ معنى قَوْلِنا: (كَ نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) كهذا المثالِ، فهو جُمْلةٌ في حُكْم المُفْرَدِ.

وقال بعضُ المُعْرِبِينَ: إنَّ الكافَ داخلةٌ على جَرُورٍ مَحْدُوفٍ، والتَّقديرُ: (كَقُولِك: نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) وهذا وإن كان له وجهٌ، لكنَّهُ ضَعيفٌ؛ لأنَّه بحتاجُ إلى تَقْديرِ عَدْوفٍ، والأصلُ عَدَمُ الحذفِ؛ ولهذا نقولُ في قَوْلِ ابنِ مَالِكِ -رحمَهُ اللهُ تعالى-:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

(قَالَ) فعلٌ ماضٍ، و(مُحَمَّدٌ) فاعلٌ، و(أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ) إلى آخرِ كَلِمةٍ من الألفيَّةِ في مَحَلِّ نَصْبِ مَقُولِ القَوْلِ.

لَمَّا قَالَ رَحَمُهُ اللَّهُ: إنَّهَا لا يَرْفعانِ إلا محلَّى ب(أل) أو مُضافًا لمحلَّى ب(أل) ذكرَ أيضًا أنَّهَا يَرُفَعانِ مُضْمرًا يُفسِّرهُ مُمَيِّزٌ، أي: تَمْييزٌ، يعني: ويَجوزُ أنْ يكونَ فاعلُهما ضَميرًا مُفَسَّرًا بتَمْييزِ، وهذه هي القاعدةُ.

مثالُهُ: «نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ» (نِعْمَ) فعلٌ ماضٍ، و(قَوْمًا) تَمْنِيزٌ مَنْصوبٌ بِالفَتحةِ الظَّاهرةِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ، والتَّقديرُ: (نِعْمَ هُمْ -أي: القَوْمُ- قومًا).

وقولُهُ: «مَعْشَرُهُ» هو المخْصُوصُ بالَمَدْحِ، مُبْتَدَأٌ مَرْفوعٌ بالابتداءِ، وعَلامةُ رفعِه ضمُّ آخِرِهِ، و(مَعْشَرُ) مُضافٌ، والهاءُ مُضافٌ إليه مَبْنيُّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ جَرِّ^(۱)، والجملةُ مِن (نِعْمَ قَوْمًا) خَبرٌ مُقدَّمٌ؛ لأنَّ (نِعْم) و(بِشْس) وما جَرَى بَحُرُاهما يحتاجانِ إلى فَاعِلٍ، وإلى نَحْصُوصِ بالمدحِ والذَّمِّ.

ولو قلنا: (مَعْشَرُ) هي الفاعلُ صارتْ لم تَرْفَعِ المُضْمَرَ، وإنَّهَا رَفَعَتْ ظاهرًا، ثمَّ المعنى يَفْسُدُ، فأنا أُريدُ أَنْ أَثْنِيَ على قومٍ، أي: نِعْمَ القَومُ قومًا، فإذا قيل: مَنْ هُمْ؟ أقول: مَعْشَرُهُ؛ ولهذا يُقالُ: إنَّ (نِعْمَ) و(بِشْسَ) تدلُّ على العُمومِ، ثمَّ على الخُصوصِ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (نِعْمَ القومُ قومًا) فهذه عُمومٌ، مثل: (نِعْمَ الرَّجلُ رَيْدٌ) ف(الرَّجلُ) شائعٌ في جَمِيعِ الرِّجالِ، وليس زَيدًا؛ ولهذا تُعتبَرُ (أل) هنا لاسْتِغْراقِ الجِنْسِ، ثمَّ خُصَّ هذا الرَّجلُ بأنَّه زَيْدٌ، فكأنَّه ذُكِرَ مرَّتَيْنِ: مَرَّةً على سَبيلِ الخُصوصِ؛ فلهذا لا بُدَّ أَنْ نقولَ: إنَّ التَّقديرَ: سَبيلِ العُمومِ، ومرَّةً على سَبيلِ الْحُصوصِ؛ فلهذا لا بُدَّ أَنْ نقولَ: إنَّ التَّقديرَ: (نِعْمَ القومُ قومًا) على سبيلِ الْحُمومِ، ونَقولَ: (مَعْشَرُهُ).

⁽١) وسُكِّن من أجل الرَّوِيِّ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿ بِثْسَ لِلظَّلِلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٠] فَ ﴿ بِثْسَ ﴾ فعلٌ ماضٍ مَبْنيٌ على الفتح، و ﴿ لِلظَّلِلِمِينَ ﴾ : جارٌ و بَحْرورٌ مُتعلِّقٌ بِ ﴿ بِثْسَ وَ ﴿ بَدَلًا ﴾ والمَخْصوصُ و ﴿ بَدَلًا ﴾ تَمْييزٌ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ، يعني: بِئْسَ البَدَلُ للظَّالَمِينَ بَدَلًا، والمَخْصوصُ (النَّارُ) أو ما أشبة ذلك.



٤٨٨- وَجَمْعُ تَـمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَـدِ الْسَنَهَرُ الْسَنَهَرُ الْسَنَهَرُ السَّرَحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ السَّرِحُ السَّمَ السَّرِحُ السَّرِ السَّرِحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ السَّمِ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّرَحُ السَّمِ السَمِي السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّ

لَمَّا ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُمَا يَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسَّرُهُ، كَأَنَّ سَائلًا يَسَأَلُ: وهل يَرْفَعانِ ظاهِرًا مع وُجودِ التَّمييزِ أو لا؟

يقولُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فيه خلافٌ، فمنهم مَن يقولُ: إنَّه لا يجوزُ أَنْ نَجْمَعَ بِينِ الفاعلِ والتَّمييزِ؛ لأنَّ معنى ذلك أنَّنا جَمَعْنا بين المُفسِّرِ والمُفَسَّرِ، وهذا حَشْوٌ في الكَلام لا داعيَ له.

وقال بعضُهم: إنَّه يجوزُ؛ لأنَّهُ مِن بابِ التَّأكيدِ، كأنَّنا أَثْنَيْنَا عليهم مَرَّتينِ.

مثالُ ذلك: (نِعْمَ القومُ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) فهنا جَمَعْنَا بينَ الفاعلِ والتَّمييزِ، فمنهم مَن قال: هذا تَمْنوعٌ، ومنهم مَنْ قال: إنَّه ليس بمَمْنوعٍ، بل هو جائزٌ، قال الشَّاعر(۱):

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِشَى الْفَحْلُ فَحْلُهُم فَحْدَلًا، وَأُمُّهُم زَلَّاءُ مِنْطِيتُ

ف(بِشْسَ): عَسْلٌ ماض، و(الْفَحْلُ): فاعلٌ، و(فَحْلُهُمُ): مُبْتَدأٌ، وهو المَخْصُوصُ، و(فَحْلُهُمُ): مُبْتَدأٌ، وهو المَخْصوصُ، و(فَحْلًا): تَمْييزٌ، أمَّا قُولُهُ: (وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ) فهي جملةٌ مُستَقِلَّةٌ، و(مِنْطِيقُ): خَبرٌ ثانٍ، ويَحتمِلُ: (زَلَاءُ مِنْطِيقُ) أي: تَزِلُ في نُطْقِها.

وابنُ مالكٍ رَحَمَهُ لَللَّهُ لَم يُرجِّحْ شيتًا، بل أَطْلَقَ الجِلافَ، وقد ذَكَرْنا قاعدةً

⁽١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٣٤).

نسيرُ عليها، وهي أنَّه إذا لم يَقُمْ دَليلٌ بَيِّنٌ مِن اللُّغةِ، فإنَّنا نَتَّبِعُ الأسهلَ.

إِذَنُ فَنَقُولُ: يَجُوزُ لِكَ أَنْ تَجَمَعَ بِينِ التَّمييزِ والفاعلِ، ويَجُوزُ لِكَ أَلَّا تَجَمَعَ، فَمَن قَالَ: (نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) قلنا: صَوابٌ، ومَن قال: (نِعْمَ القَومُ قَومًا مَعْشَرُهُ) قُلنا: صَوابٌ.

فإنْ قال قائلٌ: لكنَّ الإيجازَ خيرٌ منَ الإطنابِ.

قُلنا: لكنَّ الإطنابَ إذا صارَ فيه فائدةً تَوكيدِ فإنَّهُ جائزٌ.

فإنْ قال قائلٌ: وما ردُّ المانعينَ على البيتِ السَّابقِ؟

قلنا: يقولـونَ: شاذًّ، أو نادرٌ، فليس عندهم نُصوصٌ يقولـونَ: نخافُ أَنْ نخافُ أَنْ نخافُ أَنْ نخافُ أَنْ نخافِهُم يقولـون: إِنَّ حُجَّةَ النَّحُويِّ نَافِقَاءُ^(١) يَرْبُوعِ^(٢).



النافقاء إحدى جِحَرةِ النّرْبوع يَكْتُمُهَا، ويُظْهر غَيْرَهَا وهو مَوْضِعٌ يُرَقَّقُهُ، فَإِذَا أَيَ مِنْ قِبَلِ
 القاصِعاء ضَرَبَ النافقاء برأسه فانتّقَق، أي خَرَجَ. اللسان: نفق.

 ⁽٢) اليَرْبُوعُ واحِدُ اليَرابِيع، والياءُ زائدةً، لأَنَّه لَيْسَ في كلام العربِ فَعلولٌ سِوى مَا نَدَرَ، مثلَ صَغْفُوقٍ، وَهِي فَأْرَةٌ لِجَحْرِها أَربَعَةُ أَبُوابٍ، وَقَالَ الأَزْهَرِيَّ: دُوَيْيةٌ فوقَ الجُرْدِ، الذَّكَرُ والأُنثى فِيهِ سَواءٌ. انظر تاج العروس: ربع.

٤٨٩- و(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ فِي نَحْوِ: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) الشَّرحُ

قولُهُ: «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ، لا تَظْهرُ عليها علامةُ الإغرابِ؛ لأنَّها مَبْنِيَّةٌ، فهلْ تَجْعَلُها اسمًا مَوْصولًا، أو تَجْعَلُها نكرةً؟

فإذا جعلْنَاها تَمْييزًا قُلنا: التَّقديرُ: (نِعْمَ قَولًا يقولُ الفاضِلُ) وإذا جَعَلْناها فاعِلَّا قُلنا: التَّقديرُ: (نِعْمَ القولُ يقولُهُ الفاضلُ) فليَّا كانت (ما) تَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ السَّا مَوْصوفة، وهو التَّمييزُ، قالَ ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ: إِنَّ فيها خِلَافًا.

فبعضُهم يقولُ: إنَّهَا تَمْييزٌ، وبعضُهم يقولُ: إنَّهَا فاعلٌ، وهو يُرجِّحُ التَّمييزَ؛ لأَنَّهُ قال: (وَقِيلَ: فَاعِلُ) فمعناهُ أنَّه قَدَّمَ أنْ تكونَ تَمْييزًا، أي: (نِعْمَ قَولًا يقولُ الفاضِلُ) فعلى هذا تكونُ مِثْلَ قولِك: (نِعْمَ رَجُلًا زَيدٌ).

٤٩٠ وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا الشَّرحُ

قولُهُ: «وَيُذْكُرُ المَخْصُوصُ بَعْدُه يعني: بعدَ الفاعلِ، أو بعدَ التَّميزِ إذا أُضْمِرَ الفاعلِ، ويُذكرُ على أنَّه (مُبْتَدَا) فقولُهُ: (مُبْتَدَا) حالٌ مِن نائبِ الفاعلِ في (يُذْكرُ) أي: يُذْكَرُ المَخْصوصُ بعدُ حالَ كَوْنِهِ مُبْتَداً.

وقولَهُ: «أَوْ خَبَرَ اسْمٍ» مَعْطُوفٌ على (مُبْتَدَا) يعني: أو يُذْكَرُ على أَنَّه خَبَرُ اسمٍ. وقولُهُ: «لَيْسَ» أي: ليسَ هذا الاسمُ.

«يَبْدُو» أي: يَظْهَرُ (أَبَدَا).

إِذَنْ: أَفَادَنَا المُؤلِّفُ رَجَمَنُالَّلَهُ أَنَّ المَخْصوصَ يُذكَرُ بعدَ استيفاءِ (نِعْم) و(بشس) فاعِلَهما، أو التَّمييزَ النَّائبَ عن الفاعلِ، فها إعرابُهُ؟

نقولُ: لنا في إعرابِه وجهانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ مُبْتَداأً مُؤَخِّرًا، والجملةُ قَبْلَهُ خَبَرٌ.

الوجهُ النَّاني: أنْ يكونَ خَبَرَ مُبْتَدا عُذُوفٍ وُجوبًا.

مثالُ ذلك: (نِعْمَ الرَّجِلُ زَيدٌ): (نِعْمَ): فعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على الفَتْحِ، و(الرَّجِلُ): فاعلٌ مَرْفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ، و(زَيدٌ): لك في إعْرابِهِ وَجُهانِ:

الأوَّلُ: مُبْتَدَأٌ مَرْفوعٌ بالابْتِداءِ، وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمةُ الظَّاهرةُ، وخَبَرُهُ الجملةُ السَّابقةُ: (نِعْمَ الرَّجلُ).

الثَّاني: خَبَرُ مُبْتَداً مَحْذُوفٍ، تقديرُهُ: (هو زَيدٌ) أي: نِعْمَ الرَّجُلُ هو -أي: الَّذي أَثْني عليه- زَيْدٌ.

فإنْ قال قائلٌ: هل هذا خلافُ القَاعدةِ في أنَّهُ إذا كان تَقْديرُ الضَّميرِ (هو) يكونُ حَذْفُهُ جَوازًا؟

نقولُ: لا، هذا إذا كان الضّميرُ هو الفاعلَ، أو نائبَ الفاعلِ، وليس المُبْنَدأَ، فالقاعدةُ ليستْ عامَّةً.

إِذَنِ: البيتُ يُشِيرُ إِلَى قاعدةٍ، وهي أَنَّهُ يُذْكُرُ المَخْصوصُ بعدَ استيفاءِ (نِعْم) و(بشس) فاعِلَها، أو ما يَدُلُّ عليه مِن التَّمييزِ، وهذا المَخْصوصُ إمَّا أَنْ يكونَ مُبْتَداً، وخبرُهُ الجملةُ قبلَهُ، وإمَّا أَنْ يكونَ خَبَرَ مُبْتَداً يَحُدُونِ وُجوبًا.



٤٩١- وَإِنْ يُقَـدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَـى كَ الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى» الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَإِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ» أي: بالمَخْصوصِ.

«كَفَى» أي: عنْ ذِكْرِ اللَّخْصوصِ.

مثالُهُ: (الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَاللَّقْتَفَى) فالمَخْصوصُ (الْعِلْمُ) فَنُعْرِبُ (الْعِلْمُ): مُبْتَداً، و(نِعْمَ): فعلَّ ماضٍ، و(اللَّقْتَنَى): فاعلٌ، والجملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ خَبَرُ المُبْتَداِّ، و(المُقْتَفَى): مَعْطوفةٌ على (المُقْتَنَى).

وهل نقول: (العِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى العِلْمُ)؟

الجوابُ: لا؛ ولهذا قال المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ: (كَفَى) فلا حاجةَ إلى ذِكْرِهِ.

وهذا المثالُ لذيذٌ جدًّا، وهو مثالٌ عظيمٌ، وهذا الثَّناءُ على العِلْمِ صَحيحٌ، فواللهِ هو أفضلُ مِن المالِ، فلو جاءَ عالِمٌ وتاجرٌ، فالأفضلُ فيها اقْتَنى هو العالِمُ بلا شكٌ، وهذا أمرٌ تكفَّلَ اللهُ به، قال اللهُ تعالى: ﴿ يَرْفَعَ اللهُ الذِّينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُونُوا الْمِلْهُ وَهُذَا أُمرٌ تكفَّلَ الله المالهُ فِكْرُهم مَرْفوعٌ حتَّى بعد وَاللَّذِينَ أُونُوا الْمِلْهُ وَيُرُهم مَرْفوعٌ حتَّى بعد مَوْتِهم، لكنَّ أهلَ الأموالِ يَذْهَبُونَ مع أموالهِم، وتُقسَمُ أموالهُم بين الوَرَثةِ، وتنتهي، لكنَّ العلمَ هو القُنْيةُ النَّافعةُ الَّتي يُثنى عليها.

وقولُهُ: «وَاللَّقْتَفَى» يعني: ونِعْمَ اللَّقْتَفى، أي: الْتَبَعُ، وعلى هذا: فالمرادُ به العلمُ الشَّرعيُّ، وأما العلمُ الذي ليس بشرعيٌّ فهو على حَسَبِ ما يكونُ وسيلةً له، فإن كانَ وسيلةً إلى خيرٍ فهو خيرٌ، وإنْ كان وسيلةً إلى شرٍّ فهو شرٌّ.

ويَدُلُّك على أنَّ العِلمَ نِعْمَ المُقْتَنى والمُقْتَفى أنَّ ابنَ مالكٍ رَحَمُهُ اللَّهُ في الآَندَلُسِ، وهو مَيَّتٌ منذُ مِثاتِ السِّنينَ، وهو يُدَرِّسُنا الآنَ، لكنْ أينَ أصحابُ الأموالِ في وقتِهِ؟ هل نَفَعُونا؟! بل لا نَعْرِفُهم فَضْلًا عنْ أنْ نَتَثَفِعَ بأموالِهم.

وهذا المثالُ يُوجِبُ لطالبِ العلمِ أنْ يحرِصَ على طَلَبِ العلمِ؛ لأنَّ العلمَ نِعْمَ المُقْتَنى والمُقْتَفى.

وقولُهُ: «كَ الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى» الكافُ داخلةٌ على الجملةِ على أنَّها مثالٌ، فتبقى الجملةُ على ما هي عليه، وقد سبقَ أنَّ للمُعْرِبينَ فيها وَجْهَينِ:

أَحَدُهُما: أنَّ الكافَ حَرفُ جرَّ، و(الْعِلْمُ نِعْمَ الْقُتْنَى وَالْقُتْفَى) كلَّه اسمٌ جَرْورٌ بالكافِ، وعَلامةُ جرَّهِ كَسْرَةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ، منعَ من ظُهورِها الحكايةُ؛ لأنَّهُ مُؤوَّل بقولِكَ: كهذا المثالِ، وهذا أَسْهَلُ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ الكافَ حَرفُ جَرِّ، وأنَّ المَجْرورَ مَحْدُوفٌ، والتَّقديرُ: كَقُوْلِك: (الْعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالْمُقْتَقَى).



٤٩٢- وَاجْعَلْ كَا(بِئْسَ) (سَاءً) وَاجْعَلْ (فَعُلَا)

مِسنْ ذِي ثَلَاثَــةٍ كَ (نِعْــمَ) مُسْــجَلَا

الشَّرحُ

قولُهُ: «كَ بِئْسَ» الكافُ اسمٌ بمعنى مِثْل، فهو مَنْصوبٌ، لكنَّهُ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نَصبِ، يعني: واجْعَلْ مثلَ بِئْسَ.

فإنْ قال قائلٌ: كيف تدخلُ على (بِنْسَ) الكاف، وهي حَرفُ جرِّ، وهو فِعْلُ؟ فالجوابُ: لأنَّ المُرَادَ لَفْظُهُ، أي: واجعلْ كهذا اللَّفْظِ.

وقولُهُ: «سَاءَ» فِعْلٌ، ومع ذلك نُغْرِبُهُ على أنَّه مَفْعولٌ به أوَّلَ لـ(الجُعَلُ) أي: اجعلُ (سَاءَ) مثلَ (بِئْسَ) وكيف يكونُ مَفْعولًا به وهو فِعلٌ؟!

نقولُ: لأنَّ المرادَ لَفُظُّهُ، يعني: اجْعَلْ هذا اللَّفظَ (ساءَ).

مثالُ ذلك: قولُهُ تعالى: ﴿ سَآةَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾ [الاعران:١٧٧] فَ﴿ٱلْقَوْمُ ﴾ هو المَخْصوصُ، وهو مُبْتَدأٌ، والفاعلُ ضَميرٌ مُسْتَبَرٌ مُعوَّضٌ عنه بالتَّمييزِ في قولِهِ: ﴿مَثَلًا ﴾، وأصلُهُ: (ساءَ المَثَلُ مَثَلًا) لكن لا يُجْمَعُ بينهما كما سبقَ.

إِذَنْ: (ساءً) حُكْمُها كـ (بِئْسَ) إذا قُصِدَ بها إِنشاءُ الذَّمِّ، تقول: (ساءَ الرَّجلُ زَيدٌ) كما تقولُ: (بئسَ الرَّجلُ زَيدٌ).

أمَّا إذا قلت: (سَاءَني كذا) (فُلانٌ ضَرَبَ زَيدًا فساءَهُ) أو ما أشبَهَ ذلك، فليسَ مِن هذا البابِ؛ لأنَّ الَّذي مِن هذا البابِ ما قُصِدَ به إنشاءُ الذَّمِّ، لا ما

قُصِدَ به حُدوثُ ما يَسُوءُ، فها قُصِدَ به حدوثُ ما يَسُوءُ فليس من هذا البابِ، بل هو فعلٌ عاديٌّ.

وقولُهُ: «وَاجْعَلْ فَعُلَا» بَضَمِّ العَينِ.

«مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ» أي: مِنْ فِعلِ ذي ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ.

«كَنِعْمَ» في المَدْح وفي العَمَلِ أيضًا.

وقوله: «مُسْجَلًا» أي: مُطْلَقًا، ولو كانَ مَكْسورَ العينِ، فإذا قُصِدَ به إنْشاءُ اللَّاحِ فإنَّا تُضَمَّ؛ لآنَهُ قُصِدَ به اتَّصَافُهُ بهذا الوصفِ.

إِذَنْ: (فَعُلَ) الَّذي يُرادُبه إنشاءُ المَدْح يُجعَلُ ك (نِعْمَ).

مثال ذلك: (صَدُقَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) مثلَما نقولُ: (نِعْمَ الرَّجُلُ زِيدٌ) فنَجْعَلُ (الرَّجُلُ) فاعلًا، و(زَيْدٌ) هو المَخْصوصَ بالمدح.



٤٩٣- وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا) الْفَاعِلُ (ذَا) وَإِنْ تُرِدْ ذَمَّا فَقُلْ: (لَا حَبَّلَا) الْفَاعِلُ (ذَا) الشَّرحُ

قولُهُ: «حَبَّذَا» مُبْتَدأً مُؤَخَّرٌ مَرْفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخِرِهِ، مَنَعَ من ظُهورِها الحِكَايةُ، و(مِثْلُ): خَبَرٌ مُقدَّمٌ، وهو مُضافٌ، و(نِعْمَ) مُضافٌ إليه تَجُرورٌ بكَسْرةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِهِ، مَنعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ.

مثال ذلك: (حَبَّذَا زَيْدٌ) فكلَّ يَعْرِفُ أَنَّ المرادَ إنشاءُ المَدْحِ له، وأمَّا الإغرابُ، فأَعْرَبَهُ المؤلِّفُ رَحَمُاللَهُ فقال: (الْفَاعِلُ ذَا) فاختلفَ عن (نِعْمَ) لأنَّ (نِعْمَ) فاعِلُها كما سبق اسْمٌ مُحَلَّى ب(أل) أو مُضافٌ لمُحَلَّى ب(أل) أو ضَمِيرٌ.

لكنْ هنا الفَاعِلُ (ذا) فتقولُ: (حَبَّذا زَيْدٌ) وإن شئتَ أتيتَ بتمييزِ أو حالٍ ك (صديقًا) أو (مُعِينًا) أو ما أشْبَهَ ذلك، فنقولُ في إغرابِها: (حَبَّ): فعلُ ماضٍ، و(ذا) اسمُ إشارةٍ مَبْنيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ رَفعِ فاعِلُ، وأَصْلُها: (حَبَّ هَذَا) والإشارةُ لزَيْدٍ، فإنْ كان حاضرًا فهو حاضرٌ، وإنْ لم يكنْ حاضرًا فهو مُستحْضَرٌ في الذَّهْنِ، و(زَيْدٌ): مُبْتَدأً مُؤَخَّرٌ، وخبرُهُ جملةُ (حَبَّذا).

وما ذهبَ إليه المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ فِي إعرابِ (حَبَّذا) هو أحسنُ الأقوالِ. وقولُهُ: «وَإِنْ تُرِدْ ذَمَّا فَقُلْ: لَا حَبَّذَا» الإعْرابُ لا يَختلفُ، لكن بَدَلَ (حَبَّذَا) أقولُ: (لا حَبَّذا).

فإذا أردتَ الذَّمَّ تقولُ: (بئسَ الرَّجلُ زَيدٌ) وإن شئتَ فقُلْ: (لا نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) و(لا حَبَّذا الرَّجُلُ زَيْدٌ).

٤٩٤- وَأَوْلِ (ذَا) المَخْصُــوصَ أَيُّــا كَــانَ، لَا

تَعْدِلْ بِ(ذَا) فَهْوَ يُضَاهِي المَشْلَا

الشَّرحُ

قُولُهُ: «أَوْكِ» فعلُ أمرٍ.

و ﴿ذَا ﴾ مَفْعُولٌ أُوَّلُ.

و «الْـمَخْصُوصَ» مَفْعُولٌ ثانٍ، يعني: اجْعَلِ المَخْصُوصَ يلي (ذا) أَيَّا كَانَ حَتَّى وَلُو كَانَ جَمْعًا، أو مُثنَّى، فتَبْقَى (ذا) على ما هيَ عليه، فلا تقول: (حَبَّ هؤلاءِ القومُ) بل تقول: (حَبَّذا القومُ) و(حبَّذا الرَّجُلانِ) و(حبَّذا الرِّجالُ) ولهذا قال: (أَيَّا كَانَ لَا تَعْدِلْ بـذَا).

وقولُهُ: «أَيَّا» خبرُ (كَانَ) مُقدَّمٌ، واسمُها ضَميرٌ مُسْتَتِرٌ، يعني: أَيَّا كان المَخْصوصُ.

وقولُهُ: «لَا تَعْدِلْ بِدَا» يعني: لا تأتِ عنها ببَدِيلٍ لها، بل تبقى على ما هي عليه.

وقولُهُ: «فَهْوَ» أي: هذا التَّرْكيبُ.

"يُضَاهِي" أي: يُشابِهُ (المَثَلَا) وقد قيلَ: إنَّ الأمثالَ لا تُغيَّرُ، بل تَبْقَى على ما هِيَ عليه ما هِيَ عليه، فلو قلت: (مَنْ يحفظُ ألفيَّةَ ابنِ مالكِ فلهُ ألفُ ريالٍ، كُلُّ بَيْتِ بريالٍ لما قِي عليه، فلو قلت: (مَنْ يحفظُ ألفيَّةَ ابنِ مالكِ فلهُ ألفُ ريالٍ، كُلُّ بَيْتِ بريالٍ لما قَضْتِ السَّتَّةُ شهورٍ، وقال: أنا حفِظتُها، لما قِسَّةٍ شُهورٍ، وقال: أنا حفِظتُها،

وسأْسَمِّعُكَ إِيَّاهَا، تقول له: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ) (١) -بالكسر - ولو كان رَجُلًا؛ لأنَّ هذا مَثَلٌ، والأمثالُ لا تُغَيِّرُ، بل تَبْقى على لَفْظِها، وهذه قاعدةٌ مَعْروفةٌ عندَ أهلِ العلمِ بالعَرَبيَّةِ؛ ولهذا يقولُ المؤلِّفُ رَحَهُ أَللَهُ هنا: (فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلَا) أي: أنَّ (ذا) لا تتغيَّرُ، كالأمثالِ لا تتغيَّرُ.



⁽۱) التاء مِن (ضَيَّعتِ) مكسور في كل حال إذا خوطب به المذكر والمؤنث والاثنان والجمع، لأن المثلّ في الأصل خوطبت به امرَأة، وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة، كانت تحت عمرو بن عُدّاس، وكان شيخًا كبيرًا فَفَركَتُهُ -أي كرهته- فطلَّقها، ثم تزوجها فتَّى جميل الوجه، أَجْدَبَتُ فبعثت إلى عمرو تطلب منه حَلُوبة، فقال عمرو: (في الصيف ضيعت اللبن)، فلما رجع الرسُولُ وقال لها ما قال عمرو، ضربَتُ يَدَها على مَنكِب زوجها، وقالت: (هذا ومَذْقُه خَيرٌ)، تعني أن هذا الزوج مع عدم اللبن خيرٌ مِن عمرو، فذهبت كلماتها مَثلًا. انظر: مجمع الأمثال للميداني (١٨/٢).

٤٩٥- وَمَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بر حَبَّ) أَوْ فَجُرّ

بِالْبُا، وَدُونَ (ذَا) انْضِهَامُ الْسِحَاكُلُورْ

الشَّرحُ

إذا كان فاعلُ (حَبُّ) سِوى (ذا) فهاذا تَصْنَعُ به وأنتَ تريدُ المدحَ؟

يقولُ رَحَمُهُ اللّهُ: «مَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بِ(حَبَّ) أَوْ فَجُر بِالْبَا» يعني: إمَّا أَنْ تَجُرُهُ بِالباءِ، فتقولُ: (حَبَّ زَيدٌ) أو: (حَبَّ بزَيْدٍ) تريدُ لَزُفَعَهُ بِ(حَبَّ زَيدٌ) أو: (حَبَّ بزَيْدٍ) تريدُ الثَّناءَ عليه، وهي هنا لا تحتاجُ إلى مُخْصوصٍ، وإنَّيا كانتْ من باب (نِعْمَ) و(بِئْسَ) في بابِ المعنى دونَ العَمَلِ، بخلافِ ما إذا كانتْ مع (ذا).

وقولُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ آللَهُ: ﴿ وَمَا سِوَى ذَا ﴾ يعني ب(ذَا) الَّتي في (حَبَّذا).

وقولُ المؤلِّفِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: ﴿أَوْ فَجُرٌ ﴾ (أَوْ): حَرْفُ عَطفٍ، ومعناها التَّخيرُ، يعني أنَّك مُحَيَّرٌ بين أنْ تَرفعَهُ بِ(حَبَّ) أو تَجُرَّهُ بِالباءِ، والفاءُ في قولِهِ: (فَجُرِّ) زائدةٌ ؛ لأنَّ الحُرُوفَ العاطفة لا تتداخَلُ، فلا تقولُ: (جاءَ زيدٌ وثُمَّ عَمْرُو) فهنا لا يُمْكِنُ أَنْ نقولَ: إنَّ الفاءَ حَرْفُ عَطفِ ؛ لأنَّ حَرْفَ العَطْفِ عَمْرُو) فهنا لا يُمْكِنُ أَنْ نقولَ: إنَّ الفاءَ حَرْفُ عَطفِ ؛ لأنَّ حَرْفَ العَطْفِ لا يدخلُ على حَرْفِ العَطْفِ، ولكنْ يجوزُ أنْ تكونَ الفاءُ رابطة جَوابًا لشَرْطِ لَمُقَدِّرٍ، والمعنى: أو إنْ لم تَرْفَعْ فَجُرَّ، وَعلى هذا فتكونُ الفاءُ رَابطةً للجوابِ المَخذوفِ شرطُهُ.

وقولُهُ: ﴿فَجُرّ بِالْبَا ﴾ خاصَّةً دون غَيْرِها.

وقولُهُ: «وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْمِحَا كَثُرُ» (انْضِمَامُ) مُبْتَداً، وهو مُضافٌ، و(المحا) مُضافٌ إليه.

و «كَثُرَ» فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خَبرُ الْمُبْتَداِّ: (انْضِهَامُ) و(دُونَ ذَا) مُتَعَلِّقٌ بـ(كَثُرَ) أي: وانْضِهَامُ الحاءِ كَثُرَ دونَ (ذا) أي: الَّتي في (حَبَّذا).

والمعنى أنَّك تقولُ: (حَبَّذا) بالفتحِ، وتقولُ: (حَبَّ زَيدٌ) و(حُبَّ زَيدٌ) أو: (حَبَّ بزَيْدٍ) و(حُبَّ بزَيْدٍ).

إِذَنْ: خلاصةُ الكلامِ: أنَّ (حَبَّ) يُؤتَى بها لإنشاءِ المَدْحِ، كما يُؤْتَى ب(نِعْم) ولكنْ إنْ كان فاعلُها غيرَ (ذا) فهي على ولكنْ إنْ كان فاعلُها غيرَ (ذا) فهي على الأكْثَرِ بضمِّ الحاءِ.

ثمَّ نقولُ: إِنْ كَانَ فَاعِلُها (ذا) فإنَّه لا يُجَرُّ بالباءِ، وإِنْ كَانَ فَاعلُها غيرَ (ذا) جازَ جَرُّهُ بالباءِ، وحينئذٍ إِذَا قُلْتَ: (حُبَّ بزَيْدٍ) -تُثْنِي عليه- نقولُ: (حُبَّ): فعلُ ماضٍ مَبْنيُّ على الفتحِ، وهو مبنيٌّ للفاعلِ؛ وذلك لأنَّ (حُبَّ) في هذا المكانِ أَصْلُها (حَبُّبَ زَيْدٌ) لكنْ نُقِلَتِ الضَّمَّةُ إلى الحاءِ على غَيْرِ القاعدةِ التَّصريفيَّةِ (أي: نُقِلَتْ حَرَكةُ العَيْنِ إلى الفَاءِ) فلمَّا نُقِلَتِ الضَّمَّةُ مِن الباءِ صارتِ الباءُ ساكِنة، والسَّاكنةُ بعدَها مُتحرِّكٌ من جِنْسِها، فتُدغَمُ فيه؛ ولهذا قلنا: (حُبَّ).

ولهذا لو قلت في (حُبَّ زَيْدٌ): (حُبَّ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمَفْعولِ، قلنا: هذا خطأٌ، لكن لو أردتَ أنْ ثُخْبِرَ عن زَيْدِ بأنَّه تَحْبُوبٌ، فقلت: (حُبَّ زَيدٌ) فإنَّنا نُعْرِبُ (حُبَّ) فِعْلَا ماضيًا مَبْنيًّا للمَفْعولِ، و(زَيْدٌ): نائبُ فاعلٍ؛ لأنَّك تُريدُ أنْ تُخْبِرَ بِأَنَّهُ مَحْبُوبٌ، لا أَنْ تُنْشِئَ الثَّناءَ عليه بالحُبِّ، فبينهما فرقٌ، وهذا مِن دقائقِ اللُّغةِ، ولا يَفْهَمُهُ إلا مَن فَهِمَ المعانيَ، ويُعْرَفُ الفرقُ بينهما بالسِّياقِ.

لكنْ إذا قلتَ: (حُبَّ بزَيْدٍ) فهنا لا يَجوزُ أَنْ يكونَ (زَيْدٌ) نائبَ الفاعلِ بكُلِّ حالٍ، فالمرادُ به إنْشاءُ المَدْحِ؛ وذلك لأنَّ الباءَ مَنَعَتْ أَنْ يكونَ (زَيْدٌ) نائبَ فاعلِ.

ولهذا أرى أنَّهُ يَنْبَغي إذا أَرَدْتَ أَنْ تُنْشِئَ المَدْحَ أَنْ تُدْخِلَ الباءَ؛ لكيْ يَزولَ الإشْكالُ.



أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ التَّفْضِيلِ ﴿

قولُهُ: ﴿أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ » يعني (أَفْعَلُ) الَّذي يرادُ به التَّفضيلُ، فهو مِن بابِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نوعِهِ ؛ وذلك لأنَّ (أَفْعَلَ) تارَةً تكونُ صفةً ، مثل: (أَعْرَجَ) و(أَبْيَضَ) و(أَمْحَرَ) وما أَشْبَهَها، وتارةً تكونُ فِعْلًا، مثلَ: (أَقْدَمَ) و(أَحْجَمَ) و(أَكْرَمَ) وما أَشْبَهَها، فالمؤلِّفُ رَحَمُ اللَّهُ يقولُ: ﴿أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ » يعني الَّتي يُرادُ بها التَّفضيلُ ، وهو كلُّ اسمٍ دالً على التَّفاضلِ بين شيئينِ: إمَّا في مَخْمودٍ ، وإمَّا في مَذْموم.

ولا تَظُنَّ أَنَّ (أَفْعَلَ) التَّفْضيلِ مِن الفَضْلِ الَّذي هو الإحسانُ والخيرُ، بلُ هوَ مِن النَّضيلِ الَّذي هو الإحسانُ والخيرُ، بلُ هوَ مِن التَّفضيلِ الَّذي هو الزِّيادةُ في قُبْحٍ أو حُسْنٍ، فإذا قلتَ: (هذا أَطْبَبُ مِن هذا) فهذا تَفْضِيلٌ في هذا) فهذا تَفْضِيلٌ في شيءٍ مذموم.

والمؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لا يُعْنَى بمسألةِ المعنى، إنَّمَا يُعْنَى بالصِّيغةِ؛ ولهذا قال:

١٩٦٠ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذْ أَبِي
 الشَّرحُ

قولُهُ: «صُغْ» فعلُ أمرٍ، والأمرُ للوُجوبِ على قاعدةِ النَّحْوِيِّينَ، لكن ليسَ المرادُ الوُجوبَ الَّذي يأثمُ به الإنسانُ.

وقولُهُ: «مِنْ مَصُوغِ مِنْهُ للتَّعَجُّبِ» أي: مِن مَصْدَرٍ يُصاغُ منه فِعلُ التَّعجُّبِ، ومَفْعولُ (صُغْ) هو (أَفْعَلِّ لِلتَّفْضِيلِ) أي: لتَفْضيلِ شيءٍ على شيءٍ.

وفي قولِ المؤلِّفِ رَحَمَهُ اللَّهُ: «مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ للتَّعَجُّبِ» إحالةٌ على ما سبَق، وفي التَّعجُّب قال:

وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفًا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ خَيْرِ ذِي انْتِفَا وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي وَصُفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَخَيْرِ مَسَالِكِ مَسَبِيلَ فُعِسَلًا

إِذَنْ: فلنرجعْ إلى ما سَبَقَ، ونقولُ في القاعدةِ هنا: إنَّ ما جازَ أنْ يُصاغَ منه فعلُ التَّعجُّبِ جازَ أنْ يُصاغَ منه اسمُ التَّفضيلِ، وما لا فَلَا؛ لأنَّهُ قالَ: (وَأْبَ اللَّذُ أُبِي).

وقولُهُ: «وَأْبَ» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حَذْفِ الأَلِفِ، والفَتْحةُ قَبْلَها دَليلٌ عليها، وفاعِلُـهُ مُسْتَبَرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنت) والمعنى: ارفُض، أو امنعِ الَّذي مُنِعَ.

و «اللَّذْ» اسمٌ مَوْصولٌ مَبْنيٌّ على السُّكُونِ في حَلَّ نَصْبٍ، أي: الَّذي، فحُذِفَتِ اللهُ عُو اللَّذي اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللهُ عَلَى اللللهُ عَلَى الللللّهُ

إِذَنْ: لا يُصاغُ اسمُ التَّفضيلِ مِن فعلٍ رُباعيٍّ، فإذا أردتُ أَنْ أَصُوغَهُ مِن (أَكْرَمَ) لكيْ أُخبرَ عن زَيدٍ بأنه يُكْرِمُ النَّاسَ أكثرَ أقولُ: (زَيدٌ أَشَدُّ إِكْرَامًا مِن عَمْرٍو) بينها في اللَّغةِ عندنا يُصاغُ، فإذا قالوا: (فلانٌ أَكْرَمُ) يعني: أكثرُ إكْرامًا، لا أنَّ صفةَ الكَرَمِ فيه أَقْوَى، وأمَّا إذا قلتُ: (زَيدٌ أَكْرَمُ مِن عَمْرٍو) فهو مِن (كَرُمَ) الثَّلاثِيِّ.

كذلك لا يُصاغُ اسمُ التَّفضيلِ من (عسى) فلا أقولُ: (زَيْدٌ أَعْسَى من عَمْرِو) لآنَه جامدٌ.

فإذا قال قائلٌ: لكنْ هل نقولُ: (فلانٌ أَبَّأْسُ مِن فُلانٍ)؟

نقولُ: لا، إلَّا إذا كان مِن (بَؤُسَ) وليس مِن (بِئْسَ).

كذلك لا يُقالُ: (زَيدٌ أَمْوَتُ من عَمْرِو) لأنَّه غيرُ قابلِ للتَّفاوُتِ.

ولا يُقالُ: (زَيْدٌ أَعْمَى مِن عَمْرِو) لأنَّه غيرُ قَابِلِ أيضًا.

فإنْ قال قائلٌ: فها الجوابُ عن قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَـٰذِهِ عَلَىٰ فَهُوَ فِي الْأَخِـرَةِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْإسراء: ٧٧] ؟

فالجواب: أنَّ ﴿أَعْمَىٰ﴾ الأُولى وَصْفٌ، وكذلك الثَّانيةُ وَصْفٌ، إِذَنْ: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ خَبرُ مُبْتَداٍ تَحْذُوفٍ، يعني: وهو أَضَلُّ سبيلًا.

كذلك لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (فلانٌ أَكُونُ صِدْقًا من فُلانٍ) لأنَّهُ ناقصٌ، وابنُ مالكِ رَجَمُهُ اللَّهُ يقولُ: (تَمَّ).

وهل يصحُّ أنْ تقولَ: (شِمَاعُ غانمٍ أَحْمُرُ مِن شِمَاغِ عبدِ الرَّحمنِ)؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ الوصفَ منه على (أَفْعَلَ) فلا يجوزُ، وهذا الشَّرطُ الأخبرُ فيه خلافٌ، والصَّحيحُ أنَّه جائزٌ، فتقول: (حِبْرُ هذا أَسْوَدُ مِن هذا) وتقولُ: (هذا البِسَاطُ أَحْرُ مِن هذا) وتقولُ: (هذا البِسَاطُ أَحْرُ مِن هذا) وتقولُ: (هذا أَصْفَرُ مِن هذا) وتقولُ: (ما رأيتُ أَجْزَعَ مِمَّا يُضْرَبُ مِن فُلانٍ) وتقول: (هذا أَعْرَجُ مِن هذا) أي: أشدُّ عَرَجًا، فالصَّوابُ جوازُهُ، وقد وردَ في بعضِ الألفاظِ: «ماؤَهُ أَبْيَضُ من

اللَّبَنِ ١١٠ يعني: حوضُ النَّبِيِّ عِلَيْ والمَشْهورُ: ﴿أَشَدُّ بَيَاضًا ١٠٠).

فإذا قبال قائلٌ: إذا أَجَزْتُمُوهُ لَـزِمَ مِن ذلك اللَّبْسُ، وهو الْتِباسُ الوصفِ بالتَّفْضيلِ؛ لأنَّ هناك فَرْقًا بين قولِك: (هذا أَصْفَـرُ) تعني أنَّ وَصْفَهُ الصُّفْرَةُ، وقولِك: (هذا أَصْفَرُ مِن هذا).

قُلنا: لا لَبْسَ، والَّذي يُبِيِّنُ المعنى ذِكْرُ الْمُفضَّلِ عليه، فأنا لم أَقُلْ: (هذا البِساطُ أَحْمَرُ مِن هذا البِسَاطِ).

إِذَنْ: فَ(مِنْ) هِي الَّتِي تُعَيِّنُ أَنَّه اسمُ تفضيلٍ، والَّذين مَنَعوا ليس عندهم شُبْهَةٌ إِلَّا أَنَّه يَلْتَبِسُ هذا بهذا، ونحنُ نقولُ: إِنَّ الالتباسَ يَزولُ بتقديرِ (مِنْ) أو وُجودِها.

وكذلك لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (زَيدٌ أَمْرَضُ مِن عَمْرٍو) على أنَّه مَبْنِيٌّ مِن (مَرِضَ) وكذلك لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (زيدٌ أَعْنَى بالأمرِ مِن عَمْرٍو) لأنَّه مَبْنِيٌّ للمَجْهولِ؛ لأنَّهُ يقالُ: (عُنِيَ بالأمرِ) ولا يقالُ: (عَنَى بالأمرِ).

فإذا قلت: (زَيْدٌ أَعْنَى مِن حَمْرِو بالأمرِ) وأنت تُرِيدُهُ مِن (اعْتَنَى) وليس مِن (عُنِيَ به) فإنَّه لا يجوزُ أيضًا؛ لأنَّهُ زائدٌ على الثَّلاثِيِّ.

إِذَنِ: اسمُ التَّفْضيلِ حُكْمُهُ فيها يُصاغُ منه وما لا يُصاغُ حُكْمُ فعلِ التَّعجُّبِ، ويُحالُ على ما سَبَقَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٥٧٩).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ، رقم (٢٣٠٠).

٤٩٧- وَمَسَا بِسِهِ إِلَى تَعَجُّسِ وُصِسَلْ لِسَمَانِعٍ بِسِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِسَلْ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ

قولَةُ: «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ مُبْتَدأً.

و «بِهِ» جارٌ و بَجُرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ(وُصِلْ) فالتَّقديرُ: وما وُصِلَ به إلى تعجُّبٍ. وقولُهُ: «لِيَمانِع» مُتعَلِّقٌ بـ(وُصِلْ).

وقولُهُ: «بِهِ» جارٌ وعَجْرورٌ مُتعلِّقٌ ب(صِلْ) وعلى هذا فالتَّقديرُ: صِلْ به إلى التَّفضيلِ، وجملةُ (صِلْ) في مَحَلِّ رَفْع خبرِ المُبَّتدأِ (مَا).

وتركيبُ البيتِ: وما وُصِلَ به إلى التَّعجُّبِ لمانعِ صِلْ به إلى التَّفضيلِ، كَأَنَّهُ يقولُ: يُتوصَّلُ إلى التَّفضيلِ بها لا يُصاغُ منه ب(أَشَدَّ) وشِبْهِها، هذه هي القاعدة.

مثالُ ذلك: (فُلانٌ أَشَدُّ دَحْرَجَةً مِن فُلانٍ) أو: (أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا).

وكذلك بعدما قُلنا: لا يَجوزُ أَنْ تقولَ: (إنَّ هذا البِسَاطَ أَحْمَرُ مِن هذا البِسَاطِ) تقول: (هذا أشدُّ مُمْرَةً).

وبعدما قلنا: إنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ: (فلانٌ أَعْنَى بهذا الأمرِ مِن فُلانٍ) تقولُ: (أشدُّ عِنَايَةً به).

وكما قلنا: إنَّه لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (فلانٌ أَمُوَتُ مِن فلانٍ) كذلك لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (قلانٌ أَمُوتُ مِن فلانٍ) كذلك لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (يَخْلُفُ مَوتًا) لأنَّه لا يَتَفاوتُ؛ ولهذا ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ يقولُ: (يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا) فليس معناهُ أَنَّ كلَّ شيءٍ عَدِمَ الشَّرطَ يُؤْتَى بـ(أَشَدًا)

فإذا قلتَ: (أشدُّ مَوْتًا) فلا يُمْكِنُ أَنْ يَصِحَّ على أَنَّ المرادَ الموتُ نفسُهُ، أي: بعدَما يموتُ، نعمُ إذا كان معناهُ أشدَّ نَزْعًا عند نَزْعِ الرُّوحِ، أو كانَ المرادُ سُرْعةَ موتِهِ فيُمكِنُ.

وكذلك (فَنْيَ) فإذا كانَ المرادُ سُرْعةَ فَنَائِهِ مثلًا، فهنا يُمْكِنُ أَنْ يقالَ: (ما أَفْنَاهُ) أي: ما أَسْرِعَ فَنَاءَهُ، بدونِ واسطةٍ، ولكنَّ المَشْهورَ على كلامِ المؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّه يُؤْتَى بواسطةٍ، فيقالُ: (ما أَسْرَعَ فَنَاءَهُ) (ما أَسْرَع مَوْتَهُ).

كذلك لا يَصحُّ (فُلانٌ أَشَدُّ عَمَّى مِن فُلانٍ) لأنَّ الَّذي يَمْنَعونَ هو عَمَى البصرِ، والإنسانُ الَّذي لا يُبْصِرُ لا يُبْصِرُ، فليس فيه تفاضلٌ.

وإذا كان فِعْلَا غيرَ مُتصرِّفِ كَ (نِعْمَ) و(بِشْس) فهذا مِن الَّذي إذا فاتَ شَرْطُهُ فليسَ له بَدِيلٌ، لكنْ يمكنُ أنْ تقولَ: (نِعْمَ أفضلُ القَوْم فُلانٌ).

المهمُّ: أنَّه إذا أرَدْنا أنْ نَتَوَصَّلَ إلى التَّفضيلِ فيها لا يُصاغُ منه اسم التَّفضيلِ نأتي ب(أَشَدً) أو شِبْهها.

وهنا فائدةٌ: يَنْتَصِبُ مصدرُ الفعلِ الذي لا يُصاغُ منه التَّفضيلُ على أَنَّهُ مَفْعولٌ في بابِ التَّعجُّبِ، فنقولُ في: (ما أَشَدَّ مُحْرَتَهُ): إِنَّ (مُحْرَتَهُ) مَفْعولُ (أَشَدَّ) وهنا يَنْتَصِبُ على أَنَّه تمييزٌ؛ لأنَّهُ جاءَ بعدَ اسمِ التَّفضيلِ.

٤٩٨- و(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِ(مِنْ) (ا) إِنْ جُرِّدَا الْسَلَّوحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ» هذا مِن بابِ الاشْتِغالِ، فهو مَنْصوبٌ بفعلِ تَخْذُوفِ يُفسِّرُهُ ما بعدَه، وهذا النَّصبُ راجحٌ.

 ⁽١) في بعضِ النُّسَخِ كُتِبت (بمن) جميعًا، والأحسنُ من حيثُ الإملاء أنْ تكتبَ الباءُ وحدَها،
 و(من) وحدَها، لأنَّ (مِن) حرفٌ مستقلًّ، أي: جذا الحرفِ. (الشارح)

١٩٩- وَإِنْ لِسمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدًا أَلْسِزِمَ تَسَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّسَدَا الشَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرِ

القاعدةُ: أنَّهُ إذا جُرِّدَ اسمُ التَّفضيلِ مِن (أل) أو أُضيفَ إلى نَكِرةٍ لَزِمَ فيه أَمْرَانِ، وهما الإفرادُ والتَّذْكيرُ.

فقولُهُ: «جُرِّدًا» يعني: منَ الإضافةِ.

وقولُهُ: «وَأَنْ يُوَحَّدَا» يعني: وأنْ يكونَ مُفرَدًا.

مثالُ ذلك: تقولُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ هنا) (هِندُ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ هنا) معَ أنَّ (هندُ) مُثالُ ذلك: تقولُ: (الزَّيدانِ أَفْضَلُ (هندُ) مُؤنَّثُ، و(أفضلُ) مُذكَّرٌ، لكنَّه مُضافٌ إلى نكِرةٍ، وتقولُ: (الوَّيدانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ هنا) (الزَّيدونَ أَفْضَلُ قومٍ هنا) لأنَّه مُضافٌ إلى نكِرةٍ، وتقولُ: (الهِنْدانِ أَفْضَلُ نِسَاءٍ هنا).

٥٠٠- وَتِلُوُ (أَلَّ) طِبْتُ، وَمَا لِـمَعْرِفَهُ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهُ ٥٠٠- وَتِلُوُ (أَلَّ) طِبْتُ مَعْنَى (مِنْ) وَإِنْ لَـمْ تَنْوِ فَهْ وَ طِبْتُ مَا بِهِ قُرِنْ - لَـمْ تَنْوِ فَهْ وَ طِبْتُ مَا بِهِ قُرِنْ

الشَّرحُ

قولُهُ: "وَتِلْوُ (أَلَ) طِبْتٌ، يعني أنَّ المُعرَّفَ ب(أل) يكونُ مُطابِقًا لموصُوفِهِ، أو ما كانَ خَبَرًا عنهُ، فتقولُ: (زَيْدٌ هو الأَفْضَلُ) (هندُ هي الفُضْلَى) (الزَّيْدَانِ هما الفُضْلَيانِ) (هؤلاءِ الرَّجالُ هُمُ الأَفْضَلُونَ) (هؤلاءِ النِّساءُ هنَّ الفُضْلَيَاتُ). هنَّ الفُضْلَيَاتُ).

فصارَ المُحَلَّى ب(أل) منِ اسمِ التَّفضيلِ طِبْقَ الموصوفِ بكلِّ حالٍ، سواءٌ كانَّ خَبَرًا، أو صِفَةً، مُذكَّرًا كان، أو مُؤنَّثًا، مُفْرَدًا، أو مُثنَّى، أو بَجْموعًا.

والقاعدةُ أنَّ (مِن) لا تدخلُ على المُحلَّى ب(أل) وأمَّا قولُ الشاعرِ (١١):

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَّى وَإِنَّكَ الْعِسزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فنقولُ: التَّقديرُ: (ولستَ بالأكثرِ أكثرَ منهم حَصَّى) أو يُحُمَلُ على زيادةِ الألفِ واللَّامِ، والأصلُ: (ولستَ بأكثرَ منهم حَصَّى) ولكنْ لو قيلَ: إنَّها تأتي على سبيلِ النُّذْرَةِ والقِلَّةِ لم يكنْ هذا تُمُتَّنِعًا، أمَّا أنْ نتكلَّفَ ونقولَ: (أل) زائدةٌ، أو أنَّ هناك اسمَ تفضيلِ مُجَرَّدًا مِن (أل) فلا داعيَ لهُ.

وقولُه: (وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * وَإِنَّهَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ) يعني: للغالبِ

⁽١) البيت للأعشى، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٤٧).

في كثرةِ الحصَى، والفائدةُ مِن كثرةِ الحصى أنَّهم يَعُدُّونَ به؛ لأنَّ العربَ كانوا في الأُوَّلِ أُمِّيِّنَ، ليس عنْدَهم حِسابٌ ولا مَعْرِفةٌ به، فإذا أرادَ أنْ يَعُدَّ القومَ أَحْضَرَ حصى، وقال: هذا عَدَدُ القوم.

ومنه (أَحْصَاهُ) فأصلُها (عَدَّهُ بالحَصى) مَأْخوذةٌ منَ الحَصى، ف(أَحْصَيْتُ الشَّيءَ) يعنى ضَبَطتُ عَدَّهُ؛ لأنَّهم كانوا يَضْبِطُون العددَ بالحَصى.

وقولُهُ: «وَمَا لَمِعْرِفَهُ أُضِيفَ» أي: ما أُضِيفَ لَمَعْرِفةٍ مِن أسهاءِ التَّفضيلِ فإنَّهُ (ذُو وَجُهَيْنِ) يعني: يجوزُ فيه المطابقةُ وعَدَمُها، فتقولُ: (هندُ فُضْلَى النِّساءِ) (هندُ أَفْضَلُ النِّساءِ) فالأوَّلُ مُطابِقٌ، والثَّاني غيرُ مُطابِقٍ.

وكذلك تقول: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الرِّجالِ) وهذا غيرُ مُطابقٍ، وتقولُ: (الزَّيدانِ أَفْضَلا الرِّجالِ) وهذا مُطابقٌ.

وتقول: (طَلَبَةُ العِلْم أَفْضَلُ الرِّجالِ) أو: (أَفْضَلُو الرِّجالِ).

وتقول: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ أفضلُ الآنبياءِ) (فاطمةُ فُضْلَى نساءِ العالمينَ نَسَيًا(١)).

إِذَنْ: إذا أُضِيفَ لمعرفةٍ جازَ فيه وجهانِ، وهما المُطابقةُ وعَدَمُها، وعَدَمُها هو الإفرادُ والتَّذكيرُ.

وقولُهُ «وَلِـمَعْرِفَهْ» ضدُّهُ ما أُضِيفَ لنكِرةٍ، وقد سَبَقَ الكَلامُ عليه، وأنَّهُ يُلْزَمُ التَّذكيرَ والإفرادَ.

لكنْ شَرَطَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ فقالَ: «هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ) وَإِنْ لَمْ تَنْوِ» أي: معنى (مِن).

⁽١) وكذلك أخواتها. (الشَّارح)

«فَهُوَ طِيْقُ مَا بِهِ قُرِنْ العني أَنَّه يجوزُ الوَجْهانِ إذا نَوَيْتَ معنى (مِنْ) فإنْ لم تَنْوِ معنى (مِنْ) فإنْ لمِنْ ومنى (مِنْ) فإنَّه يَجِبُ المُطابَقةُ.

مثال ذلك: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ أَفْضَلُ الآنْبِياءِ) فهنا نَوَيْتَ (مِن) يعني: أفضلُ مِن جَميعِ الأنبياءِ.

مثالٌ آخَرُ: (طَلَبَةُ العلمِ الشَّرعيِّ أَفْضَلُ طَلَبَةٍ فِي الدُّنْيَا) فهنا نَوَيْتَ (مِن) يعني: أفضلُ مِن جَمِيعِ الطَّلبةِ فِي الدُّنْيا، فإذا نَوَيْتَ معنى (مِن) جازَ الوجهانِ.

وَمِن استعمالِهِ غيرَ مُطابقِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَنَجِدَ نَهُمْ أَخْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوْةٍ ﴾ [البقرة:٩٦] ولمو طابقَ لقالَ: (ولَتَجِدَنَّهم أَخْرَصِي النَّاسِ على حياةٍ).

ومِن استعمالِهِ مُطابقًا قولُهُ تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَمَلْنَا فِي كُلِ قَرْبَةٍ أَكَنِيرَ مُجْرِمِيهَكَا ﴾ [الانعام:١٢٣] ولو لم يُطابِقْ لقالَ: (أَكْبَرَ مُجْرِميها).

فإنْ لَم تَنوِ مَعْنَى (مِن) وإنَّهَا نَوَيْتَ مُطْلَقَ الفَضْلِ فإنَّه يجبُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِيَا افْتَرَنَ بِه.

مثالُ ذلك: (فلانٌ أَعْدلُ النَّاسِ) فليس قَصْدُك أنَّه أَعْدَلُ مِن جميعِ النَّاسِ، لكنَّ قصْدَك أنَّه حازَ قَصْبَ الفَضْل في العَدْلِ.

مثالٌ آخَرُ: (زَيدٌ وعَمْرٌو أَعْدَلَا بني فُلانٍ) فليس المَقْصودُ هنا أنَّهما أعدلُ مِن بني فلانٍ؛ لأنَّهما مِن بني فُلانٍ، لكنَّ المَقْصودَ أنَّهما عَادِلَا بني فُلانٍ،

ومنه قولُهم: (الأشجُّ والنَّاقيصُ أَعْدَلا بني مَرْوَانَ) فالمرادُ أنَّهما عَدُلانِ، لا أنَّهما أَعْدَلُ مِن كُلِّ بني مَرْوانَ، والأشجُّ هو عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، والنَّاقصُ هو يزيدُ بنُ الوليدِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ؛ لأنَّهُ كان مُقْتَصِدًا في العَطَايَا، وليس مُسْرِفًا، فسَمَّوْهُ النَّاقصَ، والنَّاسُ لا يَسْلَمُ منهم أَحَدُّ، إنْ أكثرَ العطاءَ قالوا: مُبَذِّرٌ، وإنِ اقْتَصَدَ قالوا: ناقصٌ.

فصارَ اسمُ التَّفضيلِ لا يخلو مِن الأحوالِ التَّاليةِ:

الأولى والثَّانيةُ: أنْ يكونَ مُجُرَّدًا مِن (أل) والإضافةِ، أو مُضافًا إلى نَكِرةٍ، فالواجبُ فيه أنْ يَلْزَمَ الإفرادَ والتَّذكيرَ.

النَّالنَّهُ: أَنْ يَكُونَ مُحَلِّى بِ(أَلَ) فَتَجَبُّ فِيهِ الْمُطَابِقَةُ بِكُلِّ حَالٍ.

الرَّابِعةُ: أَنْ يُضافَ لمعرفةِ، فإمَّا أَنْ تَنْويَ معنى (مِن) وإمَّا أَلَّا تَنْويَ، فإنْ لم تَنْوِ معنى (مِن) جازَ فيه الوَجْهانِ. لم تَنْوِ معنى (مِن) جازَ فيه الوَجْهانِ.

فائدةً: قالَ ابنُ عَقيلٍ رَجَمُهُ اللّهُ: قيل: ومِنِ استعمالِ صيغةِ (أَفْعَلَ) لغيرِ التَّفضيلِ قُولُهُ تعالى: ﴿ وَهُو اللّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الروم:٢٧] قولُهُ تعالى: ﴿ وَهُو اللّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الروم:٢٧] وقولُه: ﴿ زَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [الإسراء:٤٥] أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وربُّكم عالِمٌ بكم، وقولُ الشَّاعِرِ (١٠):

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَـمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَـوْمِ أَعْجَـلُ أي: لم أَكُنْ بعَجِلِهم، وقولُهُ("):

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّهَاءَ بَنَى لَنَا بَيْنًا دَعَائِمُهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ أِي اللَّهَ عَزِيزَةٌ طَوِيلةٌ. اهـ.

⁽١) البيت للشَّنْفَرَى الأزدي عمرو بن بَرَّاق، كها في شرح الكافية الشافية (١/ ٤٢٤). (٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق، كها في الكامل للمبرد (٢/ ٢٢٧).

أمَّا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَهُو الَّذِى يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُو اَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧] فالصّحيحُ انَّهُ على بابهِ، لكنَّه يُخاطِبُ قُومًا يُنكِرونَ البَعْثَ، فأرادَ أَنْ يُخاطِبَهِم بأمرِ ظاهرِ عَقْلًا، وهو أنَّ الإعادة أهونُ منَ الابتداءِ، فيقولُ: إنَّه يَبْدَأُ الحَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، وفي تحسُوسِكم ومَعْروفِكم ومَعْقولِكم أنَّ الإعادة أهْوَنُ مِن الابتداءِ، فكيفَ تُنكِرُونَ ما هو أَهْوَنُ في عُقُولِكم ومحسوسِكُم؟! وإلّا فالكُلُّ عليه هَيِّنَ؛ لأنَّ الكُلُّ يكونُ ب(كُنْ) وهذا مِثلُ قولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمُ لَعَلَىٰ عَلَى الرَّسُولِ على هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [سانه ٢٤] ومعلومٌ أنَّ هؤلاءِ المُكذَّبينَ للرَّسولِ على ضلالٍ، وأنَّ الرَّسولَ عَلَى هُدًى.

كذلك قولُهُ تعالى: ﴿ رَبُّكُو آغَارُ بِكُو ﴾ [الإسراء:٥٥] الصّحيحُ أنَّه على بابِهِ، وأنَّه أعلمُ بنا مِن أنْفُسِنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ وليس المعنى أنَّه عالِمٌ بكم فقط.

وكذلك قولُ الشَّاعرِ: (لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم) الصَّحيحُ أنَّه على بابِهِ أيضًا، يعني: ما أنا بأَعْجَلِ القومِ، وليس المعنى: لستُ بعَجِلِهم، بل المرادُ لستُ بأوَّلِ مَن يَمُدُّ يَدَهُ؛ لأنَّ أوَّلَ مَنْ يَمُدُّ يدَهُ إذا قُدِّمَ الزَّادُ هو أَعْجَلُهم، وهو دَليلٌ على شَرَهِهِ ونَهْمَتِه، وأنَّه لا يَتَهَالَكُ نَفْسَه حتَّى يُقالَ لهُ: (تَفَضَّلُ وكُلْ).

كذلك قولُه: (إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا * بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطُولُ) المرادُ به التَّفضيلُ، وليس المرادُ: أعزُّ وأطولُ مِن كلِّ شيءٍ، ومعلومٌ أنَّ الشاعرَ لم يَقْصِدْ هذا، إِنَّا قَصَدَ أنهُ أعزُّ وأطولُ مِن البُيوتِ الأُخْرَى، وقولُهُ: (وَأَطُولُ) مِن الطُّولِ المعنويِّ، وليسَ المرادُ الطُّولَ الحِسِيِّ.

٥٠٢ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْو (مِنْ) مُسْتَفْهِهَا فَلَهُ إِلَّهُ اللَّهِ الْمُقَالِدُهُ اللَّهُ اللللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلِمُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللّهُ اللللْمُ الللْمُلْمُ اللللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُلْمُ

قولُهُ: ﴿إِنْ السَمَ السَيْفُهِمَا) يعني: وإنْ تَكُنْ مُسْتَفْهِمَا (بِيَلْوِ مِنْ) بحيثُ يكونُ الَّذي بعدَ (مِن) يأتي في آخِرِ الجُملةِ، تقولُ: (الرَّجُلُ بعدَ (مِن) يأتي في آخِرِ الجُملةِ، تقولُ: (الرَّجُلُ بعدَ (مِن) يأتي في آخِرِ الجُملةِ، تقولُ: (الرَّجُلُ خَيرٌ مِنَ المرأةِ) فالمرأقِ) تأتي في آخرِ الجملةِ؛ لأنَّها تأتي بعد ذِكْرِ المُفضَّلِ، وتقولُ: (الشِّتاءُ أَبَرَدُ منَ الصَّيفِ) فتأتي برمِن) بَعْدُ، فإذا كان ما بَعْدَ (مِن) اسمَ استِفْهام، فإنْ بَقِي في مكانِهِ تَرَكْنا القاعدة، وهي أنَّ الاستِفْهامَ له الصَّدارةُ، أي: أنَّ الاستِفْهامَ دائيًا هو الأوَّلُ؛ ولهذا يجبُ تقديمُهُ إذا كان خَبرًا للمُبْتَدارُ في مثلِ: (أَيْنَ زَيْدٌ؟) فهاذا نصنعُ؟

يقولُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا» (فَلَهُمَا) الضَّميرُ يعودُ على (مِن) والاستِفْهام، وجملةُ (فَلَهُمَا) جَوابُ الشَّرطِ، وهو قولُهُ: (إِنْ تَكُنْ).

إِذَنِ القاعدةُ: آنَّهُ إذا كانَ المُفضَّلُ عليه اسمَ استِفْهام، فإنَّهُ يجبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ، فيكونُ في صَدْرِ الجُملةِ، والعلَّةُ في ذلك أنَّ الاستِفْهامَ له الصَّدارةُ.

مثالُه: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟) فهذا استِفْهامٌ، والجوابُ: (أَنَا خَيرٌ مِن فُلانٍ) لكنْ ليًا كانَ اللَّفضَّلُ عليه اسمَ استِفْهامِ وَجَبَ أَنْ يُقدَّمَ، فتقولَ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟).

وكذلك تقول: (ممَّنْ أَنتَ أَطُولُ؟) (ممَّنْ أَنتَ أَغْنَى؟) (ممَّنْ أَنتَ أَغْنَى؟) (ممَّنْ أَنتَ أَعْلَمُ؟) وما أشبه ذلك، وسيكونُ جوابُ المَسْؤُولِ مَثْلًا: (مِن فُـلانٍ) يعني: أنا خيرٌ -أو أطولُ، أو أعلمُ، أو أغنى، أو ما أشبه ذلك- مِن فُلانٍ.

وقولُهُ: «وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا» يعني: إنْ جاءَ في جملةٍ خَبَريَّةٍ، فإنَّ التَّقديمَ نَزْرٌ، أي: قَليلٌ.

مثالُهُ: (خَيْر مِن زَيدٍ عَمْرٌو) والأصلُ: عَمْرٌو خَيرٌ مِن زيدٍ، لكنَّها جاءتُ مُقدَّمةً، وهذا يكونُ نَزْرًا قَليلًا في اللُّغةِ العربيَّةِ، وهل يَنْقاسُ؟

الظَّاهِرُ آنَهُ لا ينقاسُ، وأنَّهُ إِنْ وُجِدَ عن العَرَبِ فهو مَقْصورٌ على السَّماعِ. ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ(١):

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ الشَّيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ اللَّاهَدُ فِي قولِهِ: (وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ) والتَّقديرُ: (أَكْسَلُ منهنَّ). وقولُهُ: "نَزْرًا" مَصْدَرٌ فِي موضعِ الحالِ مِن فاعلِ (وَرَدَا) يعني: وردَ نَزْرًا. وقولُهُ: "لَذَرًا" مَانَدَ عِنْدَ.



⁽١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة غيلان، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٥٢).

٥٠٥ - وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَـزْرٌ، وَمَتَـى عَاقَـبَ فِعْـلًا فَكَثِـبِرًا نَبَتَـا
 ٥٠٥ - كَ (لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِـنْ رَفِيـقِ أَوْلَى بِـهِ الْفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيقِ)
 الشَّرحُ

قُولُهُ: «نَزْرٌ» أي: قَليلٌ.

وقولُهُ: «وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ» يعني أنَّه يَرْفَعُ الضَّميرَ المُسْتَتِرَ، ولا يَرْفَعُ الظَّاهرَ إلا قَليلًا.

والمسألةُ فيها خِلافٌ، فمنهم مَن يقولُ: إنَّه لا يَرْفَعُ الظَّاهرَ مُطْلَقًا.

ومنهم مَن يقولُ: إنَّه لا يجوزُ، وإنَّه شاذًّ، وهذا مذهبُ ابنِ هشامِ رَحَمُاللَّهُ في القَطْرِ (۱) قال: إنَّه لا يَرْفَعُ الظَّاهرَ إلا في مسألةٍ واحدةٍ، وهي مسألةُ الكُّحْلِ (۲) فإنَّه يجوزُ، وذلك إذا عاقبَ الفعلَ.

ومنهم مَن يقولُ: إنّه يَرْفَعُهُ مُطْلَقًا، ولا مانعَ، وهذا هو الأَقْرَبُ؛ لأَنّهُ إِذَا كان هو بمعنى الفعلِ، ولكنّه يَدُلُّ على الزِّيادةِ والفضلِ، فها الَّذي يَمْنَعُ مِن أَنْ يكونَ رافِعًا للظَّاهرِ؟! ثمَّ إنَّه هو أيضًا يَرْفَعُ ضَميرًا مُسْتَتِرًا تقديرُهُ: (هو) والَّذي تَقْديرُهُ: (هو) اسْتِتارُهُ جائزٌ، وليس بواجِبٍ.

وابنُ مالكِ رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أنَّه ممكنٌ، لكنَّهُ قليلٌ.

⁽١) انظر قطر الندي، وبل الصدى (ص: ٢١).

 ⁽۲) مِثَالَ ذَلِكَ قَوْلهم: (مَا رَأَيْت رجلاً أحسن في عينه الْكحل مِنْهُ فِي عين زيد). انظر شرح قطر الندى لابن هشام (ص:۲۸۲).

وقولُهُ: "وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا" أي: صارَ بمعنى الفعلِ، بحيثُ يَحُلُّ الفعلُ مَحَلَّهُ؛ لأنَّ (عَاقَبَ الشَّيْءَ) أي: صارَ عَقِبَهُ في مَكَانِهِ، فإذا صَحَّ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ الفعلُ، فحينئذٍ يَجوزُ أَنْ يَرْفَعَ الظَّاهرَ.

ولا بُدَّ أَنْ يقعَ (أَفْعَلُ) التَّفضيلِ بعدَ نفي، أو شِبْهِهِ، وشِبْهُ النَّفي هو النَّهيُ، والاستِفْهامُ الإنكاريُّ بمعنى النَّفْي.

ولا بُدَّ أَنْ يكونَ مَرْفوعُهُ أَجْنَبيًا، أي: غيرَ عائدٍ إلى الْمُفَضَّلِ؛ لأَنَك إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلَ مِن زَيْدٍ) فكلمةُ (أفضلَ) فيها ضَميرٌ يعودُ على (رَجُلٍ) لكنْ هنا لا بُدَّ أنْ يكونَ المَرْفوعُ أَجْنَبيًّا لا يَعودُ على المُفضَّلِ.

ولا بُدَّ أيضًا أنْ يكونَ هذا الأَجْنَبِيُّ مُفضَّلًا على نَفْسِهِ باعتبارَيْنِ، فالتَّفضيلُ هنا بين ذاتٍ واحدةٍ باعتبارِ حالَيْنِ، وليس تَفْضيلًا بين شَخْصِ وشَخْصِ.

مثاله: «لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيق أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ»

فه لَنْ » حَرفُ نَفْيٍ ونَصْبٍ واسْتِقْبالٍ.

و «مِنْ رَفِيقٍ» (مِن) حَرفُ جرِّ زائدٌ، و (رَفِيقٍ) مَفْعولٌ به لـ(تَرَى) يعني: لن تَرَى رَفيقًا.

وقولُهُ: «أَوْلَى» صفةٌ ل(رَفِيقٍ).

وقولُهُ: «الْفَضْلُ» هو فاعلُ (أَوْلَى) مَع أَنَّ (أَوْلَى) اسمُ تفضيلِ، لكنْ لَيَّا كانَ الله الفعلُ يَحُلُّ عَلَها صحَّ أَنْ تَرْفَعَ الفاعلَ؛ لأنَّ معنى (لَنْ تَرَى في النَّاسِ رَفِيقًا أَوْلَى به الفَضْلُ: يُولَى به الفَضْلُ.

وقولُهُ: «مِنَ الصِّلِّيقِ» هذا هو المُفضَّلُ عليه، وقولُهُ: (مِنَ الصِّلِّيقِ) حُرِّكَتِ النُّونُ بالفتحِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

مثالٌ آخَرُ: مسألةُ الكُحْلِ: (ما رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عَيْنِ زَيْدٍ) فقولُهُ: (أَحْسَنَ) بمعنى يَحْسُنُ في عَيْنِه الكُحْلُ، فكان مُعاقِبًا للفِعْلِ اللَّهِ وَيَئِنِهِ الكُحْلُ، فكان مُعاقِبًا للفِعْلِ اللَّهِ وَيَعْسُنُ) فصحَّ أَنْ يَرْفَعَ الظَّاهرَ.

وهنا تقدَّمَ نَفيٌ، وقولُهُ: (أَحْسَنَ) اسمُ التَّفضيلِ، وكانَ المفروضُ أَنْ يَتَحمَّلَ ضَميرًا يعودُ على (أَحَدًا) لكنَّهُ هنا رفعَ ظاهرًا أَجْنبيًّا مِن اللَّفضَلِ عليه، ولا يَعودُ على اللَّفضَلِ عليه، ولا يَعودُ على اللَّفضَلِ عليه، وقولُهُ: (الكُحُلُ) هو مُفضَّلٌ في عَيْنِ زَيدٍ، ومُفضَّلٌ عليه في عَيْنِ خَيْرِ زَيدٍ.

فَإِذَٰنِ: الكُحُٰلُ فُضِّلَ عَلَى نَفْسِهِ باعتبارَيْن: فَفَي حَالِ كَوْنِهِ فِي عَيْنِ زَيدٍ مُفضَّلٌ، وفي حَالِ كونِهِ في عَيْنِ غَيرِهِ مُفضَّلٌ عليه.

ويُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَها على غَيْرِ الكُخْلِ، فنقولُ: (ما رأيتُ رَجُلًا أَخْسَنَ على رأسِه الشَّماعُ منهُ على رأسِ زَيْدٍ) (ما رأيتُ جَمُلِسًا أَحْسَنَ في جِدَارِهِ اللَّوْنُ الأَزْرَقُ منهُ على رأسِ زَيْدٍ) (ما رأيتُ جَمُلِسًا أَحْسَنَ في جِدَارِهِ اللَّوْنُ الأَزْرَقُ منهُ في جِدَارِ البَيْتِ) فليس خاصًا بالكُحْلِ، لكنَّ هذا المثالَ كأنَّ العلماءَ رَحَهُ راللهُ مثَّلوا به؛ لظُهورِهِ وسُهُولَتِهِ.

ومسألةُ الكُخْلِ في الحقيقةِ -وإنْ كانتْ أَشْبَهَ ما تكونُ بتَمْرِينِ الطَّلَبةِ-فهيَ في اللُّغةِ العَرَبيَّةِ قَليلٌ وُقوعُها.

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلَ منه أَبُوهُ) هل يصحُّ أَنْ نَجْعَلَ (أَبوهُ) مُبْتَداً مُؤَخَّرًا، ويكونُ تقديرُ الجملةِ: (مَرَرْتُ برَجُلِ أَبُوهُ أَفْضَلُ منه)؟ الجوابُ: لا يصحُّ أنْ نَجْعَلَ (أَبُوهُ) مُبْتَداً؛ لأنَّ (أَفْضَلَ) عليها فَتْحةٌ، فهي صفةٌ لـ(رجُلِ) أمَّا لو قُلنا: (برَجُلٍ أَفْضَلُ منه أَبوهُ) صحَّ أنْ نَجْعَلَها مُبْتَدأً وخَبَرًا.

وفي هذا دليلٌ على أنَّ هذه المسألةَ تُستَثْني مِن القاعدةِ، وهي أنَّ كلَّ ضَميرٍ يكونُ تقديرُهُ: (هو) فهو مُسْتَتِرٌ جَوازًا، إلَّا في هذه المسألةِ، فإنَّ الضَّميرَ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا؛ لأنَّهُ لا يَحِلُّ مَحَلَّهُ الظَّاهرُ.

مثالٌ آخَرُ: (ما منْ أيَّامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فيها الصَّومُ منه في عَشْرِ ذي الحجَّةِ) ف(أَحَبَّ): صفةٌ ل(أيَّامٍ) ونائبُ الفاعلِ (الصَّومُ) وهو أَجْنَبيٌّ مِن المُفضَّلِ، وفي هذا المثالِ شُذوذٌ مِن جهةٍ ثانيةٍ، وهو أنَّهُ صِيغَ مِن فعلِ مَبْنيٌّ للمَجْهولِ.

إِذَنْ: قولُ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ النَّهُ: (وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ) يشملُ الفاعلَ ونائبَ الفاعلِ؛ ولهذا لم يَقُلُ: (ورفعُهُ الفاعِلَ).



النَّفْتُ ...

النَّعتُ منَ الأشياءِ الهامَّةِ، والتَّوابِعُ كُلُّها مِن الأشياءِ الهامَّةِ.

والنَّعتُ في اللَّغةِ الوَصْفُ، فنَعْتُهُ بمعنى وَصْفِهِ، تقولُ: (نَعْتُ فُلانٍ) أي: وَصْفُهُ.

وأمَّا في الاصْطِلاح، فإنَّ المؤلِّفَ رَحْمَهُ أللَّهُ سيَذْكُرُهُ بعدَ البّيتِ الأوَّلِ.

٥٠٦- يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْاسْهَاءَ الْأُولُ لَ نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلُ

الشّرحُ

النَّعتُ والتَّوكيدُ والعَطْفُ والبَدَلُ كُلُّها تَوابِعُ لِهَا سَبَقَها في الإعْرابِ، إنْ كان مَرْفوعًا رُفِعتْ، وإنْ كان مَنْصوبًا نُصِبَتْ، وإنْ كان جَرُورًا جُرَّتْ، وإنْ كان جَرُومًا جُزِمَتْ.

فإِذَنِ: الإغرابُ يكونُ على أَصْلِيَّ، وعلى فَرْعيِّ، والفَرْعيُّ هو هذه التَّوابعُ. وقولُ المؤلِّفِ رَحَمَهُ اللَّهُ: «الاَسْمَاءَ» هَمْزَتُها هَمْزَةُ قَطْعٍ، فهيَ على وَزْنِ (أَفْعَالٍ) لكنْ هنا نَجْعَلُها هَمْزةَ وَصْلِ لضَرورةِ الشَّعرِ.

> وقولُهُ: «الاسْمَاءَ» عَمَلُها النَّصبُ على أنَّها مَفْعولٌ به مُقدَّمٌ. و«نَغْتٌ» فاعلُ (يَتُبُعُ).

والتَّابِعُ هو المُشارِكُ لِهَا قبلَه، والتَّوابِعُ أربِعةٌ: النَّعتُ، والتَّوكيدُ، والعَطْفُ، والبَدَلُ، وهي مَجْموعـةٌ في شَطْرٍ واحدٍ مِن أَلفيَّةِ ابنِ مالكِ رَحَمَهُ اللهُ وكُلُّها لها تَعْريفاتٌ، ولها أَحْكامٌ.



٥٠٧- فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُستِمٌ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَكَتْ النَّعْتُ النَّعْتُ النَّعْرِحُ النَّعْرِعُ النَّعْرِعُ النَّعْرِعُ النَّعْرِعُ النَّعْرِعُ النَّعْرِعِيمُ النَّعْرِعُ النَّعْمِ النَّعْمُ اللَّعْرِي النَّعْرِقُ النَّعْرِقُ النَّعْرِي الْعَمْلُ الْمُعْرَاعِ الْمُعْرَاعُ النَّعْمِ الْعَلَيْمُ الْعَلَيْمُ الْعَلَيْمُ الْعَلَيْمُ الْعِلَمُ الْعَلَيْمُ الْعَلَيْمُ الْعَلِيمُ الْعَلَيْمُ الْعَلِيمُ اللَّعْمِ الْعَلَيْمُ الْعَلَيْمُ الْعَلِيمُ الْعَلَيْمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلَيْمُ الْعَلِيمُ الْعَلَيْمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ اللَّهُ الْعِلْمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلَيْمُ الْعَلِيمُ الْعَلَيْمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعِلْمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعَلِيمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعُلِيمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعُلِمُ الْعِلْمُ الْعُلِمُ ال

سَبَقَ أَنَّ النَّعَتَ فِي اللَّغَةِ العربيَّةِ بمعنى الوَصْفِ، وفي الاصْطِلاحِ: (تَابِعٌ) فَخَرَجَ به الأَصْلِيُّ، فإذا قلتَ: (قامَ زَيدٌ) ف(زَيْدٌ) لا يُمْكِنُ أَنْ يكونَ نَعْتًا؛ لأَنَّهُ ليس تابِعًا، ودَخَلَ فيه جَمِعُ التَّوابِعِ، فلو قُلنا: (إنَّ النَّعتَ تابعٌ) وسَكَتْنا دَخَلَ فيه جَمِعُ التَّوابِعِ، والعَطْفُ، والبَدَلُ.

لكنْ تَخْرُجُ بَقَيَّةُ التَّوابِعِ بقولِهِ: «مُتِمُّ مَا سَبَقْ» أي: ما سَبَقَهُ، وهو المَنْعوتُ، فيرُتِمُّهُ (بِوَسْمِهِ) والوَسْمُ بمعنى السِّمَةِ، أي: العَلامةِ، والمرادُ به الصِّفةُ.

فقولُهُ: «بِوَسْمِهِ» أي: بوَصْفِهِ، أي: وَصْفِ السَّابِقِ.

«أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ» يعني: أو وَصْفِ ما لهُ عَلاقةٌ به بضَميرِ أو غيرِهِ. مثالُ الَّذي بوَسْمِهِ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ فاضِلٍ) ف(رَجُلٍ) مُطلَقٌ ما وُصِفَ بأيًّ شيءٍ، فإذا قلتَ: (فاضِلٍ) أَثْمَمْتَ هذا الرَّجلَ بوَصْفِهِ بالفَضْلِ.

مثالُ الَّذي بوَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ، أي: مَا لَهُ عَلَاقةٌ بِهِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلِ فَاضِلِ أَبُوهُ) فكلمة (فَاضِلِ) تَابِعةٌ لَارَجُلِ) لكنَّ الوَصْفَ الَّذي تَتَضَمَّنُهُ لا يَعُودُ على (رَجُلٍ) إنّها يعودُ على شيءٍ له به عَلاقةٌ، فالفاضلُ في هذا المثالِ الأبُ، فكانَ النّعتُ هنا وَصْفًا لِهَا له به عَلاقةٌ، وهو أَبوهُ، لكنْ (فاضِلٍ) صِفةٌ لارَجُلٍ) في النّعتُ هنا وَصْفًا لِهَا له به عَلاقةٌ، وهو أَبوهُ، لكنْ (فاضِلٍ) صِفةٌ لارَجُلٍ) في الإعْرابِ؛ ولهذا نقولُ: (مَرَرْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حَرفُ جرِّ، و(رَجُلٍ): السمِّ بَجْرُورٌ بالباءِ، وعَلامةُ جَرِّهِ كَسُرةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِهِ، و(فاضِلٍ): صفةٌ لارَجُلٍ)

وهي صِفةٌ اصْطِلاحًا لا صِفةٌ معنى، وصفةُ المَجْرورِ مَجْرورةٌ، وعَلامةُ جَرِّهِ كَسْرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ، و(أَبُوهُ) فاعلُ (فاضِل) لأنَّ اسمَ الفاعلِ يَعْمَلُ، وهو مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفْعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ، مَنْعَ مِن ظُهورِها الثَّقَلُ على مذهبِ سِيبَوَيْهِ رَحَمُهُ اللّهُ الَّذي قالَ ابنُ عَقيلِ عنه:

إِذَا قَالَتْ حَلَامٍ فَصَلِّقُوهَا(١)

أو نقولُ على المَشهورِ: وعَلامةُ رَفْعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ منَ الأَسْهاءِ الخَمْسةِ عندَ ابنِ آجُرُّومٍ، وأمَّا ابنُ مالكِ فيقولُ: السَّنَّةُ، لكنَّه يقولُ بعد ذلك:

وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

والعَلاقةُ هنا بين المَنْعوتِ والمَتْبوعِ هو الضَّميرُ؛ ولهذا لو قلتَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ فاضلٍ زَيْدٌ) لا يَسْتَقَيمُ، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ هناك عَلاقةٌ.

وكذلك لو قلتَ: (فاضلٍ أبو أَبِيهِ) (فاضلٍ أبو أبي أبيه) وهكذا، المهمُّ أنَّهُ لا بُدَّ أنْ يكونَ هناك ضَميرٌ يَرْبِطُ بين هذا وهذا.

فصارَ النَّعتُ إمَّا أَنْ يكونَ وصفًا للمَثْبُوعِ، مثل: (مَرَرْتُ برَجُلٍ فاضِلٍ) أو وَصْفًا لِيَا لهُ بهِ عَلاقةٌ كـ(مَرَرْتُ برَجُلِ فاضِلِ أَبوهُ).

⁽١) البيت لوَسِيم بنِ طارق، ويُقال: لُـجَيَّم بن صَعْب، وحَذَامِ امرأتُه. انظر تاج العروس، مادة (حذم).

٥٠٨- وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنَّكِيرِ مَا لِهَا تَلَاكَ (امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿وَلَيْعُطَ› الواوُ حَرفُ عَطْفِ، واللَّامُ لامُ الأمرِ، والأمرُ للوُجوبِ
النَّحْويِّ، لا الوُجوبِ الشَّرعيِّ، فلو قلتَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ فاضِلٌ) لا تأثمُ
شَرْعًا، لكنَّ النَّحْويِّينَ يُؤَدِّبُونكَ على هذا، يقولون: قل: (مَرَرْتُ برَجُلٍ فاضِلٍ)
فيجبُ أَنْ تُعْطِيَهُ فِي الإغرابِ ما لِهَا تَلاهُ.

وقولُهُ: «وَلْيُعْطَ» سَكَّنَ لامَ الأمرِ؛ لأنَّها شَبِقَتْ بالواوِ، ولامُ الأمرِ إذا شُبِقَتْ بالواوِ، أو (ثُمَّ) أو بالفاءِ سُكِّنَتْ، قال اللهُ تعالى: ﴿مَن كَاكَ يَظُنُّ أَن لَن يَضُرَهُ اللهُ فِي ٱلدُّنِيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَ إِلَى ٱلسَّمَاءِ ثُمَّ لَيقَطَعْ ﴾ [الحج: ١٥] وقال: ﴿وَلَيْمُ لِلِ ٱلّذِي عَلَيْهِ ٱلْعَقُ وَلْيَتَقِ ٱللّهَ رَبَّهُ ﴾ [البغرة: ٢٨٢].

وقولُهُ: ﴿وَلْيُعْطَ› أَي: النَّعتُ، ﴿(يُعْطَ): فعلٌ مُضارِعٌ مَبْنيٌّ للمَفْعولِ، ونائبُ الفاعلِ مُسْتَتِرٌ يَعودُ على النَّعتِ، أَي: ولْيُعْطَ النَّعتُ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ ما لِهَا تلا، و(مَا): المَفْعولُ النَّاني للريُعْطَ) لأنَّ المَفْعولَ الأوَّلَ هو نائبُ الفاعلِ، و(مَا) تَعودُ على المَنْعوتِ، أي: للَّذِي تَلاهُ النَّعتُ، وعلى هذا ففاعلُ (تَلا) يعودُ على النَّعتِ.

القاعدةُ: يجِبُ أَنْ يكونَ النَّعتُ تابعًا للمَنْعوتِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

مثالُ ذلك: (امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) فهنا (قَوْمٍ) نَكِرةٌ، و(كُرَمَاءَ) نَكِرةٌ، فإِذَنْ: تَبِعَهُ فِي التَّنكيرِ، وأَعْطَيْنا النَّعتَ ما للمَنْعوتِ مِن التَّنكيرِ.

فإذا أرَّدْنا أَنْ نُحَوِّلَ هذا المثالَ إلى مَعْرِفةٍ نقولُ: (امْرُرْ بالقَوم الكُرَماءِ)

ولو قلتَ: (امْرُرْ بقومِ الكُرَماءِ) لم يصحَّ؛ لأنَّهُ خَالَفَهُ، فالمَنْعوتُ (قَومٍ) نَكِرةٌ، و(الكُرَماءِ) مَعْرِفةٌ.

ولو قلتَ: (امْرُرْ بالقَومِ كُرَماءَ) صحَّ على أنَّها حالٌ، لا على أنَّها نَعْتُ. وقولُهُ: «كُرَما» حُذِفَتِ الهَمْزةُ للرَّوِيِّ (أي: للقافيّةِ).

وفي قولِهِ «كَامُرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا» إشْكالٌ، وهو أنَّ خُروفَ الجرِّ مِن عَلاماتِ الاسمِ، وهنا (امْرُرْ) فعلُ أمرٍ، والكافُ داخِلةٌ على فعلِ الأمرِ.

والجوابُ أَنْ نقولَ: إمَّا أنَّها داخلةٌ على الجُملةِ على تَقْديرِها بالاسمِ، والتَّقديرُ: كهذا المثالِ، أو على تَخْذوفِ تَقْديرُهُ: (كقولِكَ: امْرُرْ بقَوم كُرَما).

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ كَرِيمٍ) فإذا أردتَ التَّنكيرَ، أي: (مَرَرْتُ بمُسَمَّى زَيْدًا) فلا بَأْسَ بهِ، أمَّا إذا أرَدْتَ به العَلَمِيَّةَ (أي شَخْصًا مُعيَّنًا اسمُهُ زَيدٌ) ف(زَيْدٌ) مَعْرِفةٌ، ولا يجوزُ أنْ يُنْعَتَ بنكِرةٍ.

ونَظيرُ ذلك ما ذَكروهُ في رَمَضانَ، قالوا: إذا قَصَدْتَ رَمَضانَ الْمُعَيِّنَ، فهو تَمنوعٌ مِن الصَّرفِ للعَلَمِيَّةِ، وإذا أَرَدْتَ غيرَ مُعيَّنِ، فهو مَصْروفٌ للتَّنكيرِ؛ ولهذا قالوا في عِبَارةِ الفقهاءِ: (لا يَجوزُ تَأْخيرُ قَضاءِ رَمَضانَ إلى ما بعدَ رَمَضانٍ آخرَ).

إِذَنْ: يجِبُ في النَّعتِ أنْ يكونَ تابعًا للمَنْعوتِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

وهل يَتْبَعُه في الإغرابِ؟

الجوابُ: نعم، ونأخُذُهُ منَ البيتِ الأوَّلِ: (يَتَبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْاسْمَاءَ الْأُولْ).

فصارَ النَّعتُ يتبعُ المَنْعـوتَ في ثَلاثـةِ أشياءَ: في الإغرابِ، والتَّعريفِ والتَّنكيرِ.

٥٠٩- وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّنْذِكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كِالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَهْوَ» الضَّميرُ يَعودُ على النَّعتِ.

و «لَدَى» بمعنى عِنْدَ.

وقولُهُ: «التَّوْحِيدِ» التَّوحيدُ في كُلِّ مَقامٍ بحَسَبِهِ، فمعنى التَّوحيدِ في النَّحوِ الإِفْرادُ.

وقولُهُ: «التَّذْكِيرِ» أي: المُذَكَّرِ.

«أَوْ سِوَاهُمَا» أي: ما سِوَى التَّوحيدِ، وهو التَّثنيةُ والجمعُ؛ لأنَّهُ إمَّا مُفرَدٌ كزيدٍ، أو مُثَنَّى كالزَّيدَيْنِ، أو جَمعٌ كالزَّيدِينَ.

وقولُهُ: «كَالْفِعْلِ» هذا خَبرُ الْمُبْتَداِْ: (هوَ) يعني: هو في هذه الأُمورِ كالفعلِ، وهي خسةُ أُمورِ: الإفرادُ، والتَّننيةُ، والجَمعُ، والتَّذكيرُ، والتَّاننيثُ.

فهو في هذه الخمسةِ لا يَتْبَعُ الَّذي قبلَهُ، إنَّما يكونُ كالفعلِ، فإنْ كان وَصْفًا للمَنْعوتِ تَبعَهُ في ذلك، وإنْ كان وَصْفًا في غيرِهِ تَبعَ غيرَهُ.

مثالُ ذلك: (مَرَرْتُ برَجُلِ قائِم) فهذا وَصْفٌ في المَنْعوتِ، فيَتْبَعُهُ، ويكونُ مُفْرَدًا مُذكَّرًا؛ لأنَّ المَنْعوتَ مُفْرَدٌ مُذكَّرٌ.

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ جالِسةٍ) ف(جالِسةٍ): وَصْفٌ للمرأَةِ، إِذَنْ: يَتْبَعُها، فالمرأةُ مُفرَدٌ مُؤنَّثٌ. فالمرأةُ مُفرَدٌ مُؤنَّثٌ.

مثالٌ آخَرُ: (مررتُ برِجالٍ قائمينَ) فهنا (رِجالٍ) جَمعٌ، و(قائمينَ) وَصْفٌ للرِّجالِ، فيَتْبَعُهم.

أَمْثُلَةٌ أُخْرَى: (مَرَرْتُ برَجُلَينِ قائِمَيْنِ) (مَرَرْتُ بامْرَأَتَينِ جالِسَتَيْنِ) (مَرَرْتُ بنِساءِ جالِساتٍ).

إِذَنْ: إِذَا كَانَ النَّعْتُ وَصْفًا للمَنْعُوتِ فَإِنَّه يَتْبَعُهُ، كَمَا لَو قَلْتَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ قَامَ) (مَرَرْتُ بامْرَأْةٍ جَلَسَتْ) (مَرَرْتُ برِجالٍ قاموا) (مَرَرْتُ برَجُلَينِ قاما، وامْرَأْتَينِ جَلَسَتَا) (مَرَرْتُ بنِساءٍ جَلَسْنَ) فهو كالفعلِ تمامًا.

لكنْ إذا كانَ النَّعتُ وصفًا في غيرِهِ كانَ له حكمُ الفعلِ بالنِّسبةِ لذلكَ الغيرِ.

مثالُ ذلك: (مَرَرْتُ برَجُلِ قائم أبوهُ) (مررتُ برَجُلِ جالِسةِ أمُّهُ).

فإذا قال قائلٌ: (جالِسةٍ) نعتٌ ل(رَجُلِ)!

قلنا: لكنَّ الوصفَ يعودُ إلى أُمِّهِ، ولها عَلاقةٌ به بالضَّميرِ.

وكذلك تقولُ: (مَرَرْتُ بامْرَأْةٍ قائِم أَبوها) ف(قائم) صفةٌ لـ(امْرَأْقٍ) و(قائمٍ) مُذَكَّرٌ، و(امْرَأْقٍ) مُؤنَّثٌ؛ لأنَّ الوصفَ لأبيها وهو مُذكَّرٌ، فيُعْطَى حُكْمَ الفِعْلِ، كما تقولُ: (مَرَرْتُ بامْرَأْةٍ قامَ أَبوها) (مَرَرْتُ برَجُلِ جَلَسَتْ أَمُّهُ).

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ أَبَوَاهُ) ويجبُ هذا التَّركيبُ إلَّا على لُغةِ (أَكَلُوهُ البَرَاغِيثُ) فعلى هذه اللَّغةِ يصحُّ أَنْ نقولَ: (قائِمانِ أَبَوَاهُ) أمَّا على اللَّغةِ الفُصْحَى فنقولُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ قام أَبَوَاهُ) كما تقول: (مَرَرْتُ برَجُلٍ قام أَبَوَاهُ) ولهذا فابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ كلامُهُ مَضْبُوطٌ.

وكذلك تقول: (مَرَرْتُ بالْمَرَأَتَيْنِ حَسَنٍ أَبُوهُما) (مَرَرْتُ برِجَالٍ حَسَنٍ أَبُوهُما) (مَرَرْتُ برِجَالٍ حَسَنٍ أَبُوهُمْ) و(حَسَنَةٍ أُمَّهاتُهم).

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ جالِسَةٍ جدَّاتُهُ) ولا بُدَّ أَنْ يُؤنَّثَ؛ لأَنَّ الجدَّاتِ مُؤنَّثُ، كها تقولُ: (جَلَسَتْ جَدَّاتُهُ) ويصحُّ: (جالِساتٍ) على لُغَةِ (أَكَلُوهُ البَرَاغيثُ).

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ سابقةٍ فَرَسُهُ) ويصحُّ: (برَجُلٍ سابقٍ فَرَسُهُ) لأنَّ التَّأْنيثَ ليسَ حَقيقيًّا.

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ قائِمةٍ في المَسْجِدِ أَمُّهُ) ويصحُّ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ في المَسْجِدِ أَمُّهُ) وذلك للفَصْلِ.

إِذَنْ: صارَ في التَّوحيدِ والتَّثنيةِ والجمعِ والتَّذكيرِ حكمه حُكمَ الفعلِ، فالنَّعتُ يَتُبَعُ المَنْعوتَ في:

واحدٍ مِن أَوْجُهِ الإعرابِ: الرَّفع، والنَّصبِ، والجرِّ.

وواحدٍ مِنَ التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

وواحدٍ مِن الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمع، وواحدٍ مِن التَّذكيرِ والتَّأنيثِ إذا كان الوصفُ عائدًا إلى غيرِهِ فحُكْمُه حُكْمُ الوصفُ عائدًا إلى غيرِهِ فحُكْمُه حُكْمُ الفعل، يُذكَّرُ مع المُذكَّرِ، ويُؤنَّثُ مع المُؤنَّثِ.

إِذَنْ: يَتُبَعُهُ فِي أَرْبَعةٍ مِن عَشَرةٍ.

وإنَّما قُلنا: (واحدٍ) مِنَ التَّعريفِ والتَّنكيرِ؛ لأنَّهُ لا يُمكِنُ أنْ يكونَ مَعْرِفةً نَكِرةً، وانظرْ إلى قولِهِ تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥ إِن طَلَقَكُنَ أَن يُبْدِلَهُۥ أَزْوَجًا خَيْرًا مِنكُنَّ مُسْلِمَتٍ مُّوْمِنَتِ فَنِئَتِ تَيْبَتِ عَبِدَتِ سَيْحَتِ ثَيِّبَتِ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم:٥] فالواوُ في ﴿ثَيِبَتِ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم:٥] فالواوُ في ﴿ثَيْبَتِ وَأَبْكَارًا﴾ للتَّنويعِ؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ تكونَ ثَيْبًا بِكْرًا، لكنَّ الصَّفاتِ السَّابقةَ يُمكِنُ أَنْ توجدَ في امرأةٍ واحدةٍ.

فائدةٌ: النَّعتُ ينقسمُ مِن حيثُ المعنى إلى أقسام:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ للتَّخصيصِ.

الثَّاني: أنْ يكونَ للمدح.

الثَّالثُ: أنْ يكونَ للذَّمِّ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ للنَّرَخُمِ، وَمِثَالُهُ: (مَرَرُتُ بزَيْدٍ المِسْكِينِ) (أَعْطِ زَيْدًا المِسْكِينِ). المِسْكِينَ).

الخامسُ: أَنْ يَكُونَ لَلتَّوكِيدِ، وَمِثَالُهُ: قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا نَيْخَ فِي ٱلصَّورِ نَفَخَةٌ وَهِدَةٌ ﴾ [الحانة: ١٣] وإنَّما صارتْ ﴿ وَهِدَةٌ ﴾ تَوكيدًا لـ ﴿ فَفَخَةٌ ﴾ ؛ لأنَّ الواحدةَ مَفْهومةٌ مِن كَلِمةِ ﴿ فَفَخَةٌ ﴾ ولكن معَ ذلك لا نقولُ: هي تَوْكيدٌ، وإنَّما نُغْرِبُها على أنَّها نَعْتٌ.

وكذلك قولُهم: (أمسِ الدَّابرُ) يعني: الماضي، ومَعْلومٌ أنَّ كَلِمةَ (أَمْسِ) تدلُّ على المعنى، فالدَّابرُ يكونُ نَعْتًا، وهو مُؤَكِّدٌ ل(أَمْسِ).

فإنْ قال قائلٌ: كيف قُلنا: (الدَّابرُ) بالرَّفْعِ، وهي نعتٌ لـ(أمسِ) بالكَسْرِ؟ فالجوابُ: أنَّ (أمسِ) مَبْنِيُّ على الكَسْرِ، فهو إِذَنْ مُبْتَداً مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ رفعٍ، والمبنيُّ لا يَتَغَيَّرُ عن حالِهِ. لكن لو قال قائلٌ: أليسَ يومُ السَّبتِ يَعودُ؟

قُلنا: لكنَّه سَبْتُ آخَرُ، وليس هو الأوَّل، فالأوَّلُ لا يَعودُ.

والَّذي يدلُّ على هذه المعاني هو السَّياقُ، فأحيانًا رُبَّما تأتي كَلِمةٌ واحِدةٌ تَكُونُ ذَمَّا في شخص، وتكونُ مَدحًا في آخَرَ، لكنَّ السِّياقَ هو الَّذي يُبَيِّنُ أنَّ هذا النَّعتَ للمَدْحِ أو للذَّمِّ.



٥١٠- وَانْعَتْ بِمُشْتَقٌّ كَ (صَعْبٍ) و(ذَرِبْ)

وَشِهِ كَ (ذَا) و (ذِي) وَالْمُنتَسِبُ

الشَّرحُ

قولُهُ: «انْعَتْ» فِعلُ أَمْرٍ، يعني: لا تُجِزِ النَّعتَ إلا بِمُشْتَقَّ، والْمُشْتَقُّ ما دَّلَ على الوصفِ والفاعلِ، وهو أَرْبَعةُ أشياءَ: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المَفْعولِ، والصِّفةُ المُشبَّهةُ، واسمُ التَّفضيلِ.

فمثلًا: (قائِمٌ) يَدَلُّ على القيام، وذاتٍ مُتَّصفةٍ بالقيامِ، و(مَضْروبٌ) يَدُلُّ على الضَّربِ، وذاتٍ مُتَّصفةٍ بوُقوعِ الضَّربِ عليها، و(بَطَلُّ) يَدُلُّ على البُطُولةِ، ورَجُلِ مُتَّصفٍ بها، و(أَفْضَلُ) يدلُّ على الأفضليَّةِ، ورَجُلٍ مُتَّصِفٍ بها.

وإنَّما وَجَبَ النَّعتُ بِالْمُشْتَقَّ؛ لأنَّ النَّعتَ وَصْفٌ لذاتٍ، فإذا قلتَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجلِ الفاضلِ) ورصفٌ للرَّجُلِ، وهو ذاتٌ، فلا بُدَّ أنْ يَشْتَمِلَ على وصفٍ وذاتٍ، وهذا لا يكونُ إلا في المُشْتَقَ، وهذا وَجُهُ كونِهِ لا بُدَّ أنْ يكونَ النَّعتُ مُشْتَقًا.

ثمَّ مثَّلَ له ابنُ مالكِ رَحَمُهُ آللَهُ فقالَ: (كَ صَعْبٍ، وَذَرِبُ) فأعطاكَ الحُكْمَ والمثالَ، فبالحُكْمِ تَتَقَرَّرُ القاعدةُ، وبالمثالِ تتَّضِحُ القاعدةُ، وهذا مِن حُسْنِ التَّعليمِ أَنَّ الإنسانَ إذا أتى بالأحْكامِ يُعْقِبُها بالأمثلةِ؛ حتى تَرْسَخَ الأحْكامُ في ذِهْنِ الإنسانِ، لا سِيَّ الأشياءُ الَّتِي يَصْعُبُ فَهْمُها، فإنَّ بضَرْبِ الأمثالِ تُعْقَلُ المعاني، وهناك كتابٌ اسمُهُ (النَّحُو الواضحُ) و(البلاغةُ الواضحةُ) قَرَأْناهما في المعاهِدِ؛

حيثُ يأتي بالأمثلةِ أوَّلًا، ثمَّ يشْرَحُها، ثمَّ يَسْتَنْتِجُ القاعدة، عكسُ طَريقةِ الأوَّلِينَ، أمَّا الأوَّلُونَ فإنَّهم يَأْتُونَ أوَّلًا بالأحْكام، ثمَّ بالأمثلةِ.

وقولُهُ: «صَعْبٍ» مَأْخوذةٌ مِنَ الصُّعوبَةِ، فهي إِذَنْ مُشتَقَّةٌ.

وقولُهُ: «ذَرِبٌ» مِن الذَّرَابةِ، فهي إِذَنْ مُشتَقَّةٌ، والصُّعوبةُ والذَّرَابةُ تَقْتَضي أنَّ الإنْسانَ يكونُ حازمًا، فلا يكونُ عندَه لِينٌ فيَضْعُفُ، ولا عندَه خُمُولٌ فيُكْسَرُ، بلْ يكونُ الإنْسانُ طَلْقًا وذَرِبًا، ومعه صُعوبةٌ.

> مثالُ اسمِ الفاعلِ: (مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ). مثالُ اسم المَفْعولِ: (رَأْيتُ لحيًا مَطْبوخًا).

مثالُ الصِّفةِ: (مَرَرْتُ برَجُلِ حَسَنِ الوَجْهِ).

مثالُ (أَفْعَلِ) التَّفْضيلِ: (مَرَرْتُ برَجُلِ أَفْضَلَ مِن زَيدٍ).

وقولُهُ: «وَشِبْهِهِ» أي: شِبْهِ المُشْتَقِّ، وهو ما يُؤَوَّلُ بالمُشْتَقَّ، فيَجوزُ أَنْ يُنعَتَ بها يُشْبِهُ المُشْتَقَّ، مثل: (ذَا) الَّذي هو اسمُ إشارةٍ؛ لأنَّ (ذَا) مُؤوَّلةٌ بالمُشْتَقِّ، أي: المشارِ إليه، فتقولُ: (أَكْرِمِ الرَّجُلَ هذا) فهنا (هذا) صفةٌ لـ(الرَّجُلَ).

فإذا قال قائلٌ: أسهاءُ الإشارةِ غيرُ مُشْتَقَّةٍ!

نقولُ: لَكنَّهَا مُؤوَّلَةٌ بِالْمُشْتَقِّ، أي: أَكْرِمِ الرَّجُلَ المشارَ إليه، و(المُشارَ) اسمُ مَفْعولٍ، فهو إِذَنْ مُشْتَقُّ.

مثالٌ آخَرُ: (هذا رَجُلٌ حَجَرٌ) ف(حَجَرٌ) جامدٌ، فلا يَصِحُّ النَّعتُ به إلَّا إذا كـانَ مُؤوَّلًا، أي: رَجُـلٌ قاسٍ، أمَّا إنْ أُريـدَ الحَجَـرُ الحَقيقيُّ بدونِ تـأويلٍ، فلا يَصِحُّ. مثالٌ آخَرُ: (هذا تلميذٌ زُبْدَةٌ) ف(زُبْدةٌ) جامدٌ، لكنْ نُوَوِّلُهُ، أي: ليّنٌ، ليس قَويًّا؛ لأنَّ الزُّبْدةَ لَيِّنةٌ.

مثالُ (ذُو) الَّتي بمعنى صاحب: (مَرَرْتُ برَجُلِ ذي مالٍ).

مثالُ المَوْصولِ: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الَّذِي قامَ) لأنَّه كقولكَ: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الَّذِي قامَ) لأنَّه كقولكَ: (مَرَرْتُ بالرَّجلِ القائم) فهو مُشْتَقٌّ بصِلَتِهِ.

مثال (ذي) المَوْصولةِ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ ذُو قامَ).

وقولُهُ: «ذَا» اسمُ إشارةِ، و(ذِي) هي الّتي بمعنى صَاحِبٍ؛ لأنَّها ليستِ اسمَ فاعلِ، لكنَّها بمعنى اسمِ الفاعلِ.

وقولُهُ: «وَالْمُتَسِبْ» أي: المُنسوبِ إلى مَكانٍ، أو قَبيلةٍ، أو حِرْفةٍ، أو ما أشبهَ ذلك.

مثالُ المُنْسوبِ إلى قَبيلةٍ: (رَأْيتُ الرَّجلَ التَّميميَّ) ف(تَمَيمٌ) جامِدٌ، لكنَّنا نقولُ: هذه نِسْبَةٌ، فيُؤَوَّلُ (التَّميميَّ) ب(المَنْسوبِ إلى تَميمٍ).

وتقولُ: (أَمامي غَانِمُ الجُرُّوميُّ) أي: المَنْسوبُ إلى ابنِ آجُرُّومٍ.

مثالُ المَنْسوبِ إلى مكانٍ: (أَكْرمِ الرَّجلَ المَدَنَّ) (أَكْرِمِ الرَّجلَ المَكِّيُّ) وما أشبهَ ذلك.

إِذَنْ: يُنعَتُ بِالْمُشْتَقِّ وِالْمُؤَوَّلِ بِالْمُشْتَقِّ، وهو اسمُ الإشارةِ والمَنْسوبُ.

٥١١- وَنَعَتُ وا بِجُمْلَ قِ مُنكَ رَا فَأَعْطِيَتْ مَا أَعْطِيَتْ هُ خَسبَرَا الشَّرحُ الشَّرحُ

الجملة إمَّا اسْميَّة أو فِعْليَّة، والقاعدة: أنَّه إذا جاءتِ الجملة بعد مَعْرِفةٍ، فهي حالٌ، وإذا جاءت بعد نَكِرةٍ، فهي صِفة ولهذا قالَ: (وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكَّرًا) فخرجَ به المُعَرَّف، فالجملة بعدَ المُعَرَّفِ حالٌ لا صفةٌ.

مثالُ الجملةِ الفعليَّةِ: (رأيتُ طالبًا يُقلِّبُ كِتَابَهُ) فالجملةُ هي: (يُقلِّبُ كتابَهُ) و(طالبًا) نَكِرةٌ، ويجوزُ نَعتُ النَّكِرةِ بالجملةِ، فنقول: (رَأَيْتُ): فعلَّ وفاعلٌ، و(طالبًا): مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و(يُقلِّبُ): فعلٌ مُضارعٌ مَرْفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرةٍ، وفاعِلُهُ مُسْتَبِرٌ جَوازًا تَقْديرُهُ: (هو) و(كِتابَ): مَفْعولٌ به، وهو مُضافٌ، والهاءُ مُضافٌ إليه، وجملةُ (يُقلِّبُ كِتابَهُ) في مَحَلِّ نَصْبِ صفةٍ للطالبًا).

فإذا قلتَ: (مَرَرْتُ بالطَّالِ بُقَلِّبُ كتابَهُ) فالجملةُ هنا بعدَ مَعْرِفةٍ، فتكونُ في موضع نصبٍ على الحالِ.

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ يَبيعُ خُبْزًا) ف(رَجُلٍ): نَكِرةٌ، و(يَبيعُ خُبزًا): جملةٌ، فتكونُ صفةً ل(رَجُلٍ).

مثالُ الجملةِ الاسميَّةِ: (مَرَرتُ برَجُلٍ أَبُوهُ كَريمٌ) ف(مَرَرْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حَرفُ جرِّ، و(رَجُلٍ): اسمٌ مَجْرورٌ بالباءِ، و(أبو): مُبْتَدأٌ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ مِن الأسْهاءِ الخمسةِ أو السَّتَّةِ -على الخلافِ-

وهو مُضافٌ، والهاءُ مُضافٌ إليه، و(كَرِيمٌ): خبرُ (أَبُو) والجملةُ مِن الْمُتَداِ والخبرِ في مَحَلِّ جرِّ صفةٍ لـ(رَجُلِ).

مثالٌ آخَرُ: (رَأَيْتُ كاتِبًا خَطَّهُ بَمِيلٌ) ف(كاتبًا): مَفْعُولُ (رَأَيْتُ) و(خطُّ): مُبْتَدأٌ، وهو مُضافٌ، والهاءُ مُضافٌ إليه، و(بَمِيلٌ): خَبرُ (خَطُّ) والجملةُ في مَحَلِّ نصب صفةٍ ل(كاتبًا).

والخلاصةُ: أنَّ الجملةَ تكونُ نَعْتَا، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ المَنْعوتُ نكِرةً، مثلُ: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ كِتَابُهُ معَهُ) أمَّا أنْ تقولَ: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ يَقْرَأُ) فتأتي الجملةُ بعد مَعْرِفةٍ، فهنا الجملةُ حالٌ؛ ولهذا مِن الضَّوابطِ المعروفةِ عندهم أنَّ الجُمْلَ بعدَ النَّكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ.

وقولُهُ: «فَأَعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتُهُ خَبَرًا» يعني أنّه إذا نُعِتَ بالجملةِ، فإنّه يَثْبُتُ لها ما يَثْبُتُ للجملةِ الحَبَريَّةِ، وقدْ سبقَ في بابِ المُبْتَدأ ماذا يَلْزَمُ إذا وَقَعتِ الجُملةُ خَبَرًا، ومنْ أهمِّ ذلك أنّه يجبُ أنْ تشتَمِلَ على رابطٍ يَرْبِطُها بالمُبْتَدأِ، فلو قلتَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ عَمْرٌو قائمٌ) لم يَجُزْ؛ لأنّ (عَمْرٌو قائمٌ) ليس فيها رابطٌ يَرْبِطُها بالمُوصوفِ.

مثالُ ذلك: (مَرَرْتُ برَجُلِ ابْنَهُ كَبيرٌ) فالرَّابطُ هو الهاءُ في (ابْنُهُ).

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ ما أَدْرَاكَ ما الرَّجُلُ) فهنا يَصتُّ؛ لأنَّ (الرَّجُلُ) تعودُ على الأوَّلِ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿الْمَاقَةُ اللَّامَانَةُ ﴾ [الحانة:١-٢].

إِذَنْ: تُعْطَى مَا تُعْطَاهُ الجُملةُ الخَبَريَّةُ مِن الأَحْكَامِ، وهذه الإحالةُ منَ الْمُؤَلِّفِ رَحَهُ اللَّهُ إحالةٌ على مَلِيءٍ، كَأَنَّه يقولُ: ارجعْ إلى بابِ الْمُبْتَداِ والخبرِ، وانظرْ شُروطَ الجملةِ إذا وَقَعَتْ خَبرًا فاثْتِ بها هنا. لكنَّ المؤلفَ رَحْمَهُ أللَّهُ استَثْنَى، فقال:

٥١٢- وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَنَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَامْنَعُ هُنَا» أي: في بابِ النَّعتِ (إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا تأتِ الجَملةُ المَنْعوتُ بها طَلَبِيَّةً، وإنَّها تأتي خَبَريَّةً، أي: إنَّها لا تَأْتي فِعْلَ أَمْرٍ، ولا مَقْرونةً بأداةِ استِفْهام.

إِذَنْ: لا يُمْكِنُ أَنْ تأْتِيَ الجُملةُ نَعْتًا إذا كانتْ طَلَبيَّة، لكنْ تأْتي خَبَريَّةً؛ لأَنَّهُ قَالَ: (وَامْنَعْ هُنَا).

مثال ذلك: (زَيدٌ أَكْرِمْهُ) فهنا (زَيْدٌ) مُبْتَدأً، وجملةُ (أَكْرِمْهُ) خَبرٌ، وتقولُ: (زَيدٌ لا تُهِنْهُ) والجملةُ هنا خَبرَيَّةٌ.

لكنْ لا يَصِحَّ أَنْ تقولَ: (مَرَرْتُ برَجُلِ اضْرِبْهُ) لأنَّهَا طَلبيَّةٌ، ونحنُ نُريدُ أَنْ تكونَ نَعْتًا، والجملةُ الطَّلبيَّةُ لا تَقَعُ نَعْتًا، لكنْ تَقَعُ خَبَرًا.

كذلك لا يَصحُّ أَنْ تقولَ: (مَرَرْتُ برَجُلٍ لا تَكْسِرْ خَاطِرَهُ) ولا: (مَرَرْتُ برَجُلِ هل رَأَيْتَهُ في السُّوقِ؟) لأنَّها طَلبيَّةٌ.

فإنْ قال قائلٌ: فيا جَوَابُكم عن قولِ الشَّاعرِ، وقدِ استَضافَ قَوْمًا بالنَّهارِ، وكانَ القومُ بُخَلاءَ، فقالوا: لنْ نُقَدِّمَ له ضيافةً في النَّهارِ فيراها فيُشَمِّتَ بنا الأعْداءَ، فإذا أظْلَمَ اللَّيلُ جِئْنا له بضيافة رديئة لأجلِ ألَّا يَراها، فلمَّا أظلمَ اللَّيلُ أَخْضَروا له حَليبًا نِصْفُهُ ماءً، لكنَّ هذا الضَّيفَ كانَ بَلِيَّةً مِنَ البَلَايا، فقالَ (۱):

⁽١) البيت من الرجز، وهو منسوب للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٠٤)، وخزانة الأدب (٢/ ١٠٩)،

حَتَّى إِذَا جَىنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ جَاؤُوا بَمَذْقِ هَل رَأَيْتَ الذِّنْبَ قَطْ

فالذِّئبُ لونُهُ أَشْهَبُ، فهو يقولُ: جاؤُوا بلَبَنٍ أَشَهْبَ مثل لَوْنِ الذَّئبِ، واللَّبنُ الأَشْهَبُ يكونُ ثلاثةُ أرباعِهِ ماءً.

فقولُه: (بِمَذْقِ): الباءُ حرفُ جرِّ، و(مَذْقِ): اسمٌ بَجْرُورٌ بالباءِ، و(هل): أداةُ استفهام، و(رَأَيْتَ): فعلٌ وفاعلٌ، و(اللِّنْبَ): مَفْعولٌ به، و(قَطُّ): ظَرفٌ مَبنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصبٍ، وجملةُ: (هلْ رَأَيْتَ اللِّنْبَ قَطْ) يُريدُ الشَّاعرُ أَنْ تَكُونَ صفةً ل(مَذْقِ) فكيفَ الجوابُ عن قولِ ابنِ مالكِ رَجَمَهُ اللَّهُ: (وَامْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ)؟

نقولُ: الجوابُ مِن كلامِ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ حيثُ قالَ: (وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ فَاضْمِرْ تُصِبِ) أي: إنْ أتتِ الجملةُ الطلبيَّةُ صِفةً لِمُنكَّرِ فأَضْمِرِ القولَ، فتقولُ في البيتِ: (جَاؤُوا بمَذْقِ مَقُولٍ فيه: هل رَأَيْتَ الذِّئبَ قط) ويكونُ الوصفُ هنا هو المَخْذوفَ: (مَقُولٍ فيه) وهو مُفْرَدٌ، وليس جُملةً، وتكونُ جُملةُ (هل رَأَيْتَ الذِّئبَ قط) مَقُولَ القولِ.

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ برَجُلِ اضْرِبْهُ) فهنا نُضْمِرُ القولَ، أي: مَقولِ فيه: اضْرِبْهُ. ويُفْهَمُ مِن قولِهِ رَحَمُهُ اللَّهُ (إِنْ أَتَتْ) أَنَّك لا تأتي بها، فلا نَقْبَلُ أَنْ تأتيَ إلا مِنَ العربِ العَرْبَاءِ، ومعَ ذلك إذا أتتْ نُؤَوِّلُها فنُضْمِرُ القولَ.

خلاصةً ما سبق:

القاعدةُ الأُولى: لا يُنْعَتُ إلَّا بمُشتقً، أو بمُؤَوَّلٍ بمُشْتقً؛ لأنَّ الوصفَ يدلُّ

والدرر (٦/ ١٠)، وشرح التصريح (٢/ ١١٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ٦١)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ١١٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٠)، وهمع الهوامع (١/ ١١٧).

على الصِّفةِ والْمُتَّصِفِ بها (أي: الذَّاتِ) فلا بُدَّ أَنْ يكونَ مُشْتَقًّا.

القاعدةُ الثَّانيةُ: تقعُ الجُملةُ نَعْتًا لنكِرةٍ، وتُعْطَى حُكْمَ الجُملةِ الواقعةِ خَبَرًا، إلَّا أَنَّه هنا لا تأتِ بالجُملةِ الطَّلبيةِ، وإنْ أتتْ وَجَبَ إضْهارُ القَولِ؛ ليكونَ نعتًا، وتكونُ الجملةُ مَقولًا للقَولِ المَحْذوفِ.

فائدةٌ: قالَ ابنُ عَقيلٍ رَجَمُهُ اللّهُ: وزَعَمَ بَعْضُهم أَنّه يَجُوزُ نعتُ الْمُعرَّفِ بالألفِ واللّامِ الجنسيةِ بالجملةِ، وجعلَ منهُ قولَهُ تعالى: ﴿ وَمَايَـٰذٌ لَهُمُ ٱلۡيَٰلُ نَسۡلَخُ مِنْهُ النّهَارَ ﴾ [يس:٣٧] وقولَ الشّاعرِ (١):

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبِّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي فَرَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي فَرَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي فَرَضَا اللَّيْمِ . اهـ. فَوْنَسُلَخُ ﴾ صفة (اللَّيْل) و (يَسُبُني): صفة اللَّيْمِ . اهـ.

ومنهم مَن أَوَّلَ أَنَّ اللَّيلَ واللَّثيمَ بمعنى النَّكِرةِ، وأَنَّ التَّقديرَ: (وآيةٌ لهم ليلٌ نَسْلَخُ منه النَّهارَ) (ولقدُ أَمُرُّ على لَثِيمٍ يَسُبُّنِي) وحينيْذِ يكونُ هذا بمعنى النَّكِرةِ؛ لأَنَّهُ للجنسِ، والجنسُ عامٌّ في أفرادِهِ، فهو كالنَّكِرةِ المُطْلَقةِ في أَفْرَادِها.

وكما عَلِمْنا مَّا سَبَقَ أَنَّه يُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَ جَمَلةَ ﴿نَسُلَخُ ﴾ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، يعني: حالَ كَوْنِنا سَالِخِينَ منه النَّهارَ.

كذلك: (وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّني) أي: حالَ كَوْنِهِ يَسُبُّني.

ويقولون: إنَّ الدَّليلَ إذا وَرَدَ عليه الاحْتِيالُ بَطَلَ به الاسْتِدْلالُ.

⁽١) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول، كما في الكتاب (٣/ ٢٤)، والتصريح (٢/ ١١٤).

٥١٣- وَنَعَتُ وا بِمَصْدَرِ كَثِ يرَا فَ الْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا الْعَالَمَ وَالتَّذْكِيرَا الشَّرحُ

قولُهُ: «وَنَعَتُوا» إِذَنْ: فالمسألةُ مسألةُ استِعْمالِ، فيكونُ الضَّميرُ في (نَعَتُوا) عائدًا على المُستعْمِلِينَ، وهمُ العَرَبُ، لا النَّحاةُ، فقولُهُ (وَنَعَتُوا): أي: العَرَبُ.

وقولُهُ: «كَثِيرًا» مَفْعولٌ مُطلَقٌ ل(نَعَتُوا) يعني: نَعَتوا نَعْتًا كثيرًا بالمَصْدَرِ؛ ولهذا تجدُّ في القُرْآنِ، وفي السُّنَّةِ، وفي كَـلَامِ العربِ، وفي كـلامِ النَّاسِ النَّعتَ بالمَصْدَرِ كثيرًا.

مثالُ ذلك: (هذا رَجُلٌ عَدُلٌ) فكلمة (عَدُلٌ) مَصْدَرٌ؛ لأنَّهَا مَصْدَرُ (عَدَلَ، يَعْدِلُ، عَدْلًا).

مثالٌ آخَرُ: (هذا رَجُلٌ ثِقَةٌ) فَ(ثِقَةٌ) مَصْدَرُ (وَثِقَ، يَثِقُ، ثِقَةً) كَ(وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَةً).

مثالٌ آخَرُ: (هذا رَجُلٌ رِضَى) ف(رِضَى) مصدرُ (رَضِيَ، يَرْضَى، رِضَى). فإذا نُعِتَ بالمَصْدَرِ فإنَّ المؤلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ يقولُ:

«فَالْتَزَمُوا» أي: العَرَبُ الَّذين نَعَتُوا بِالمَصْدَرِ (الْإِفْرَادَ) ولو كان المَنْعوتُ مُثَنَّى، أو جَمْعًا، (وَ) التَزَمُوا (التَّذْكِيرَا) ولو كانَ المَنْعوتُ مُؤَنَّنًا، يعني: أنَّهم أَبْقَوُا المَصْدَرَ على حالِهِ؛ وذلك لأنَّ المَصْدَرَ لا يُجْمَعُ، ولا يُثَنَّى، بل يَبْقَى على ما هوَ عليه.

مثال ذلك: (هذا رَجُلٌ عَدْلٌ) (هذه امْرَأَةٌ عَدْلٌ) (هَذَانِ رَجُلانِ عَدْلٌ) (هَا اللهِ عَدْلٌ) (هاتانِ امْرَأَتانِ عَدْلٌ). (هاتانِ امْرَأَتانِ عَدْلٌ).

لكنْ كيفَ تأويلُ هذا المَصْدَرِ؛ لأنَّ المَصْدَرَ معنَّى، والنَّعتُ صِفةٌ دالٌّ على ذاتٍ، فالعَدْلُ غيرُ العَادِلِ، والرِّضَى غيرُ المَرْضِيِّ؟

نقولُ: ذكروا في تأويلِهِ واحدًا مِن ثَلاثةِ أَوْجُهِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ المَصْدَرَ مُؤَوَّلُ بمُشْتَقِّ: إمَّا اسمُ فاعلٍ، أو اسمُ مَفْعولٍ، فإنْ كانَ قائمًا بالمَنْعوتِ، فهو بمعنى اسمِ الفاعلِ، وإن كان واقعًا على المَنْعوتِ، فهو بمعنى اسمِ الفاعلِ، فهو بمعنى اسمِ الفاعلِ، فهو بمعنى اسمِ الفاعلِ، ورْرِضًى) بمعنى (مَرْضِيٍّ) فهو بمعنى اسمِ المَفْعولِ.

الوجهُ الثَّانِ: أَنَّ المَصْدَرَ على حالِهِ، وأَنَّه على تَقْديرِ مُضَافِ، أي: ذُو عَدْلٍ، تقولُ: (هذا رجلٌ ذو عَدْلٍ) (هذانِ رَجُلانِ ذَوَا عَدْلٍ) (رأيتُ رَجُلينِ ذَوَيْ عَدْلٍ) قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنكُرُ ﴾ [الطلان:٢].

الوجهُ الثَّالثُ: أنَّ النَّعتَ دالًّ على صِفةٍ وصاحِبِها، فإذا قلتَ: (مَرَرْتُ بَرَجُلٍ قائِمٍ) ف(قائِمٍ) دالًّ على صِفةٍ، وعلى ذاتٍ، وهو صاحبُ الصَّفةِ، فجَعَلْنا هذا المَنْعوتَ نَفْسُ المَصْدَرِ مِن بابِ المُبَالغةِ كَأَنَّهُ هوَ نَفْسُهُ ذلك المعنى، فإذا قلتَ: (رَجُلٌ عَدْلٌ) فكأنَّه هو العَدْلُ نَفْسُهُ، كما تقولُ: (رَجُلٌ رَحْمَةٌ) ف(رَحْمَةٌ) مَصْدَرٌ، أي: ذو رَحْمةٍ، أو أنَّهُ هو الرَّحَةُ نَفْسُها مِن بابِ المُبالَغةِ.

هذا هو تَوْجيهُ الْمُصْدَرِ إذا نُعِتَ به.

(تَنْبِيهُ): يوجدُ في كتابِ الفِقْهِ عبارةٌ، وهي (ويَثْبُتُ دُخولُ الشَّهرِ غَيْرَ رَمَضَانَ بشَهَادةِ عَدْلَيْنِ) فنقولُ: هذا مِن بابِ تَسَامُحِ الفُقَهاءِ، ويُغْتَبَرُ عند العَرَبِ خَنّا، لكنْ يُقَالُ: (بشَهادةِ اثْنَيْنِ عَدْلٍ) أو: (ذَوَيْ عَدْلٍ) مثلَ ما قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٍ﴾ ولم يَقُلْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: (وأَشْهِدُوا عَدْلَيْنِ).



٥١٤- وَنَعْتَ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لَا إِذَا اثْتَلَفْ الْعَرْمُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ

إذا كُنَّا نُرِيدُ أَنْ نَنْعَتَ اثْنَينِ، فيجبُ أَنْ نُفرِّقَ بين النَّعتَيْنِ بالعَطْفِ.

مثالُ ذلك: (مَرَرْتُ بزَيدٍ وعَمْرٍو الكَرِيمِ والبَخِيلِ) فلا يَصحُّ أَنْ تقولَ: (مَرَرْتُ بزَيدٍ وعَمْرٍو الكَرِيمِ والبَخِيلِ) فلا يَصحُّ أَنْ تقولُ: (مَرَرْتُ بزَيدٍ وعَمْرٍو البَخيلَينِ) لأنَّك تُدْخِلُ واحدًا في صفةٍ لا يتَّصِفُ بها، بل تقولُ: (مَرَرْتُ بزَيدٍ وعَمْرٍو الكَريمِ والبَخيلِ) ويكونُ هذا مِن بابِ اللَّفِّ والنَّخيلِ الثَّاني.

ولو قلتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ وعَمْرِو الكَريمِ البَخيلِ) لم يصحَّ؛ لأنَّهُ يحتملُ أنَّ (الكَرِيمِ البَخيلِ) وصفانِ لكلِّ منها، فإذا قلت: (والبخيلِ) فالعطفُ يَقْتَضي المُغايَرةَ، ويُوزَّعُ على ما سَبَقَ.

ويجوزُ أَنْ نُولِيَ كُلَّ نَعتِ صاحبَهُ، فنقولُ: (مَرَرْتُ بزَيْدِ الكَريمِ، وعَمْرٍو البَخِيلِ) لكنْ إذا أردتُ أنْ أجمعَ فأقولَ: (بزَيدٍ وعَمْرِو) فلا بُدَّ منَ التَّفْريقِ بحرفِ العَطْفِ.

أمَّا إذا ائْتَلَفَ فإنَّنا لا نُفَرِّقُهُ بِعَطْفٍ، فإذا كان كِلَاهما كَرِيمًا نقول: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو الكَرِيمَينِ) لأنَّه ما دامَ اختصارُ الكَلامِ تُمُكِنًا فهو الواجبُ، ولماذا نُطِيلُ؟!

وقولُهُ: «نَعْتَ» مَفْعولٌ لفعلِ مَخْذوفٍ، يُفسَّرُهُ ما بعدَهُ، وهنا يَتَرَجَّحُ النَّصبُ؛ لأَنَّهُ إذا كانَ الفعلُ طَلبيًّا فإنَّ النَّصبَ يَتَرَجَّحُ، لكنْ إذا وَلِيَ الاسمُ ما لا يَلِيهِ إلا الفعلُ فحينئذِ يجبُ النَّصبُ، مثلُ: (إنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ فأَكْرِمْهُ).

٥١٥- وَنَعْتَ مَعْمُ وَكَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَ لِ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا الشَّرِعُ لِلْمُ الْسَيْثَانَا الشَّرِحُ الْسَيْشَاءُ الشَّرِحُ السَّرِعُ الْسَائِدُ الْسَائِ الْسَائِدُ الْسَائِدُ الْسَائِدُ الْسَائِدُ الْسَائِدُ الْسَائِقُ الْسَائِدُ الْسَائِقُ الْسَائِيِيِ الْسَائِقُ الْسَائِقُ الْسَائِقُ الْسَائِقُ الْسَائِقُ الْسَ

قولُهُ: «وَعَمَلِ» مَعْطُوفٌ على (مَعْنَى).

وقولُهُ: «أَتْبِعْ» فعلُ أمرٍ، والمَفْعولُ قولُهُ: (وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ).

وقولُهُ: «أَتَبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا» أي: لا تَسْتَثْنِ شيئًا، فإذا كانَ النَّعتُ لَمُعْمولَيْنِ لعامِلَينِ مُتَّفِقَينِ في العَمَلِ والمعنى، فإنَّ المؤلِّفَ رَحَهُ اللهُ يقولُ: (أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا) أي: أَتْبِعْهُ المَعْمولَيْنِ بغيرِ استِثْناءِ.

مثالُهُ: لا بُدَّ أَوَّلَا أَنْ نَأْتِيَ بِعَامَلَيْنِ، ثُمَّ نُسَلِّطَهُما على مَعْمُولَيْنِ، ثُمَّ نَأْتِيَ بالنَّعْتِ، فتقولُ: (رَأْيتُ زَيدًا، وأكْرَمتُ عَمْرًا الكَرِيمَيْنِ) فهنا العَمَلُ واحدٌ، وهو النَّصبُ، لكنِ المعنى مُحْتَلِفٌ.

إِذَنْ: لا يَصِعُ، بلْ يجِبُ أَنْ نُفَرِّقَ.

لكنْ إذا اخْتَلَفا في اللَّفظِ دونَ المعنى، كما لو قلتُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وأَبْصَرْتُ عَمْرًا الكَريمَيْنِ) فظاهرُ كَلامِ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ أَنَّهُ يجوزُ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، والعمل واحدٌ، فإنَّ (رأيتُ) بمعنى (أَبْصَرْتُ) والمعمولانِ كِلاهُما مَنْصوبٌ.

فإِذَنْ: يجوزُ أَنْ تُتْبِعَ بغيرِ استِثْناءٍ، سواءٌ فرَّقْتَ أو لم تُفَرِّقْ.

مثالٌ آخَرُ: (سارَ زَيدٌ، ومشى عَمْرُو الكَرِيمانِ).

فإنِ اختلفَ العامِلانِ عَمَلًا، أو اخْتَلَفا مَعنَّى، فإنَّهُ لا يُتُبُعُ.

مثالُ الاختلافِ في العَمَلِ: (جاءَ زَيدٌ، وأَكْرَمْتُ عَمْرًا اللَّجْتَهِدَيْنِ) فهنا لا يَصحُّ؛ لأنَّ (عَمْرًا) مَنْصوبٌ، و(زَيْدٌ) مَرْفوعٌ، فإنْ رَفَعْتَ؛ مُراعاةً لزَيْدِ خَالَفْتَ عَمْرًا، وإنْ نَصَبْتَ؛ مُراعاةً لعَمْرِ و خَالَفْتَ زَيدًا، إِذَنْ: نقولُ: صِفْ كلَّ واحدِ على حِدَتِهِ، فتقولُ: (جاءَ زَيدٌ المُجْتَهِدُ، وأكْرَمْتُ عَمْرًا المُجْتَهِدَ).

مثالُ الاختلافِ في المعنى: (نَجَحَ زَيدٌ، وفَشِلَ عَمْرٌو المحْبُوبانِ) فهنا لا يصحُّ لاختلافِ المعنى، وابنُ مالكِ رَحَمُاللَهُ يقولُ: (وَحَيْدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ) فنقولُ: فَرَّقْ، واجْعَلْ نَعْتَ كلِّ واحدٍ يَلِيهِ، ولا تَجْمَعْهُما؛ وذلك لاختِلَافِهما في المعنى.

الخلاصةُ: إذا تَعَدَّدَ المَنْعُوتَانِ، وعامِلُهما مُحْتَلِفٌ في المعنى، أو في العَمَلِ، فإنَّهُ يجبُ التَّفريقُ.

إذا اتَّفَقَ العامِلانِ عَمَلًا ومَعنَى، فإنَّه يَجوزُ الإِثْباعُ، ويجوزُ التَّفريقُ؛ لأنَّ التَّفريقَ هو الأصلُ، فقولُ المؤلِّفِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- هنا: (فَأَتَّبعُ) أي: على سَبيلِ الإَباحةِ، وليسَ على سَبيلِ الوُجوبِ واللَّزومِ؛ لأنَّ لي أنْ أُتَّبِعَ كلَّ واحدٍ نَعْتَهُ، ولا أَجْمَعَهُما.

إذا اخْتَلَفَ النَّعتانِ لَزِمَ التَّفريقُ.

إذا اخْتَلَفَ العامِلانِ مَعنَى لَزِمَ التَّفريقُ.

إذا اخْتَلَفَ العامِلانِ عَمَلًا لَزِمَ التَّفريقُ.

٥١٦- وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِللهِ كُرِهِنَّ أَتْبِعَتْ مُفْتَقِرًا لِللهِ كُرِهِنَّ أَتْبِعَتْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «نُعُوتٌ» في إغرابِها ثَلاثةُ آراءِ للعلهاءِ، فإذا ولي أداةَ الشَّرطِ اسمٌ مَرْ فوعٌ، فللعلهاءِ فيه ثلاثةُ أقوالِ^(١).

إذا كَثُرَتِ النُّعوتُ والمَنْعوتُ واحدٌ، فلا يَخْلو مِن حالَيْنِ:

الحالُ الأُولى: أنْ يفتقرَ إليها.

الحالُ الثَّانيةُ: ألَّا يَفْتَقِرَ.

ومعنى كَوْنِه مُفْتَقِرًا إليها أنَّه لا يَتَعَيَّنُ، ولا يُعرَفُ بدُونِها.

فإنْ كانَ لا يَتَعَبَّنُ بدُونِها وَجَبَ الإِتْباعُ، ولا يَجُوزُ القطعُ؛ لأنَّـهُ لا يَتَعَبَّنُ بدونِها، فيجبُ أَنْ تكونَ تابعةً له، وهذا معنى قولِهِ: (وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِلِرِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ).

مثالُ ذلك: (جاءَ زَيدٌ الكريمُ الشُّجاعُ القُرَشِيُّ) وهناك زَيدٌ كَريمٌ شُجاعٌ مَثَالُ ذلك: (جاءَ زَيدٌ مَّبعيُّ اللَّالَثِ، لاَنَّكُ لو قلت: (جَاءَ زَيدٌ لَمَعيَّ الا بالثَّالثِ، لاَنَّكُ لو قلت: (جَاءَ زَيدٌ الكَريمُ الشُّجاعُ) لم نعلمُ هل هو التَّميميُّ أو القُرَشيُّ؟ فإذا قلتَ: (القُرَشيُّ) تَعيَّنَ الكَريمُ الشُّجاعُ) لم نعلمُ هل هو التَّميميُّ أو القُرَشيُّ؟ فإذا قلتَ: (القُرَشيُّ) تَعيَّنَ وعلى هذا فيجبُ الإتباعُ في كلِّ هذه النُّعُوتِ؛ لأَنَّهُ لا يَتَعيَّنُ بدونها؛ ولهذا قالَ: (وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتُ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ) وجوابُ الشَّرْطِ قولُهُ: (أَتَبِعَتْ).

⁽١) سبق ذكرها في (ص:١٠٢، وما بعدها).

مثالٌ آخَرُ: (جاءَني مُحمَّدٌ الكريمُ الشَّجاعُ المُجْتَهِدُ) وعندنا رَجُلانِ كلُّ منها اسمُهُ مُحمَّدٌ، وهو كَريمٌ وشُجاعٌ، فهنا يجبُ الإثباعُ؛ لأنَّهُ لا يُعرَفُ بدونها، فإذا كانَ لا يُعْرَفُ بدونها، فلا بُدَّ أَنْ تُتُبَعَ، أَمَّا إذا كان يُعْرَفُ بأوَّلِها، أو بدونها، فإنَّهُ يجوزُ القطعُ فيها عدا الأوَّلَ.

والقطعُ معناهُ آنَك لا تَجْعَلُهُ تابعًا له في الإغرابِ، إنَّمَا تَجْعَلُهُ مَرْفوعًا على أنَّه خَبرُ مُبْتَدأٍ يَخْذوفٍ. أنَّ مَنْصوبًا على أنَّه مَفْعولٌ لفعل يَخْذوفٍ.

مثالُ ذلك: (مُحمَّدٌ الفاضلُ المُجْتَهِدَ الكَريمَ) نقول: (الفاضلُ) نَعتُ، و(المُجْتَهِدَ) التَّقديرُ فيها: (أَعْنِي المُجْتَهِدَ) و(الكريمَ) التَّقديرُ فيها: (أعني الكريمَ).

مثالٌ آخَرُ: (رَأَيْتُ مُحمَّدًا الفاضلَ الكريمُ المجتهدُ) فتقول: (الكريمُ) خَبَرُ مُبْتَداً بَحُدُوفٍ تقديرُهُ: (هو الكريمُ) وهكذا.

إِذَنْ: إذا كان مُفْتَقِرًا لواحدٍ، فلا بُدَّ أَنْ يَتْبَعَهُ، أَو لاثْنَيْنِ، فلا بُدَّ أَنْ يَتُبَعاهُ، أو لثَلاثةٍ، فلا بُدَّ أَنْ تَتَبَعَهُ.

إِذَنِ: القاعدةُ: إذا كان المَنْعوتُ مَعْروفًا بدونِ هذه النُّعوتِ فإنَّهُ يَجوزُ فيها عدا الأوَّلَ القَطعُ.

مثالٌ آخَرُ: (رَأيتُ عيسى الفاضلَ المُجْتَهِدَ الكريمَ) فكلُها هنا تابعة، لكنْ هل يجوزُ القطعُ؟

نقولُ: يجوزُ؛ لأنَّ (عيسى) يَتعيَّنُ بدونِها، فليس هناك عيسى إلا واحدٌ، فهو مُتَعيِّنٌ بدونِ هـذه النُّعوتِ، فنقـول: (الفاضـلَ) تابعٌ، وما بعده يَـجوزُ أنْ يكونَ تابعًا، ويجوزُ أنْ يكونَ مَقْطُوعًا، فتقول: (رأيتُ عيسى الفاضلَ المجتهدُ الكريمُ).

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ غانمٌ الدَّؤُوبُ الكريمُ الشُّجاعُ) ويجوزُ القطعُ في هذا؛ لأنَّهُ يَتعيَّنُ بدونِها، فليس هناك مَنْ يُسمَّى غانِيًا إلا واحدٌ (١).

⁽١) يُريدُ الشارح رَجِمَةُ ٱللَّهُ مـمَّن حضرَ النَّرْسَ.

٥١٧- وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُوخِا، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «أَوَ اتْبِعْ» لا تقُلْ: (أَوِ اتْبِعْ) لأنَّ الهَمْزةَ في قولِهِ: (اتْبِعْ) هَمْزةُ قَطعِ؛ لأنَّهَا مِن (أَتْبَعَ، يُتْبِعُ) والأمرُ منها: (أَتَبِعْ) و(أَوْ) ساكنةٌ، فنُقِلَتْ حَرَكةُ هَمْزَةِ القطع إلى الواوِ السَّاكنةِ، فصارَ النَّطقُ بها هكذا.

فإذا قال قائلٌ: كيفَ تُسْقِطُونَ هَمْزةَ القَطْعِ، وهي لا تَسْقُطُ، إِنَّهَا الَّذي يَسْقُطُ هَمْزةُ الوَصْلِ؟

قُلنا: مِن أَجلِ ضَرورةِ الشَّعْرِ، وقدْ قالَ الحَرِيرِيُّ -رَهِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في مُلْحَةِ الإعْراب^(۱):

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ

الشَّاهدُ قولُهُ: (الصَّلِفُ) فإنَّ الشَّعْرَ صَلِفٌ، لا يجعلُ الشَّاعرَ على ما يُرِيدُ، فقد يَضْرِفُ ما لا يَنْصَرِفُ، وقد يَمْنَعُ منَ الصَّرْفِ ما يَنْصَرِفُ، وهنا غيَّرَ حتَّى الحركة، لكنْ: هلْ يجوزُ للشَّاعرِ أنْ يَنْصِبَ المَرْفوعَ لضرورةِ الشَّعرِ؟

نقول: نعم، أجازهُ بعضُهم، ذكرهُ السُّيُوطيُّ في ألفيَّتِهِ.

وقولُهُ: «وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا» فإذا كانَ مُعيَّنَا ومَعْروفًا بدونِها فلكَ القَطْعُ حتَّى في أوَّلِ واحدٍ منها، كها هوَ ظاهرُ كلام المؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ.

⁽١) انظر ملحة الإعراب (ص:٧٢).

لكنْ يقولُ: «أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا » يعني: أو اقطعْ بَعْضَها إنْ تَعَيَّنَ بالبَعْضِ الآخر.

مثالُ ذلك: (جاءَ زيدٌ الكريمُ الشَّجَاعُ التَّميميُّ) وهناك رجلٌ يُسمَّى زيدًا، وهو كريمٌ قُرَشيٌّ، لكنَّه غيرُ شجاع، فهنا يجوزُ القطعُ في: (التَّميميُّ) لأنَّهُ يتعيَّنُ بدُونِها، أمَّا (الشُّجاعُ) فلا بُدَّ أنْ يكونَ تابعًا؛ لأنَّهُ لا يتعيَّنُ بدونِهِ.

خلاصة ما سبق:

إذا كانَ المَنْعوتُ لا يَتَعيَّنُ بدونِ النُّعوتِ الكثيرةِ، فإنَّه يجبُ فيها الإتباعُ.

إذا كانَ يتعيَّنُ ببَعْضِها جازَ قَطْعُ ما يَتَعيَّنُ بدونِهِ، وجازَ الإِتْبَاعُ أيضًا؛ لأنَّ الإتباعَ هو الأصلُ.

إذا كانَ يَتَعَيَّنُ بدونِها كلِّها جازَ قَطْعُها كُلُّها، والإثباعُ.



٥١٨- وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَدِنْ يَظْهَرَا الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «أَوِ انْصِبْ» حُرِّكَتِ الواوُ بالكسرةِ؛ لالْتِقاءِ السَّاكنَيْنِ؛ لأنَّ هَمْزةَ (انْصِبْ) هَمْزةُ وَصْلِ.

وقولُهُ: «مُضْمِرَا» حالٌ مِن فاعلِ (ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ).

وقولُهُ: «إِنْ قَطَعْتَ» هذه جملةٌ شرطيَّةٌ مُعْترِضةٌ، يعني: وارْفَعْ أَوِ انْصِبْ مُضْمِرًا مُبْتَداً، أَو ناصبًا لنْ يظهرا.

وقولُهُ: «مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا» هذا لَفٌ ونشرٌ مُرَتَّبٌ، أي: ارفعْ مُضْمِرًا مُبْتَدأً، أو انْصِبُ مُضْمِرًا ناصِبًا.

وقولُهُ: «لَنْ يَظْهَرَا» أي: الْمُبْتَدأُ، ولا النَّاصِبُ، فيجبُ ألَّا يَظْهَرا؛ لأنَّها إنْ ظَهَرا صارَ النَّعتُ بالجملةِ.

مشالُ ذلك: (مررتُ بزيد الكريم الشُّجاعِ) وزَيدٌ يَتَعَيَّنُ باسمِهِ، فليس هناك زَيدٌ غيرُ واحدٍ، فهنا يجوزُ القَطْعُ في (الكريم) وفي (الشُّجاعِ) ويجوزُ القطعُ في واحدٍ منها، والإثباعُ في الثَّاني، ويجوزُ الإثباعُ في الجميع، فتقولُ: (مَرَرْتُ بزيدِ الكريم الشُّجاعِ) وهذا هو الأصلُ، وتقولُ: (مَرَرْتُ بزيدِ الكريمَ الشُّجاعُ) وتقولُ: (مَرَرْتُ بزيدِ الكريمَ الشُّجاعُ) وتقولُ: (مَرَرْتُ بزيدِ الكريمَ الشُّجاعُ) وتقولُ: (مَرَرْتُ بزيدِ الكريمَ الشُّجاعُ).

إِذَنْ: يجوزُ جرُّهما على الإِنْبَاع، ورفعُهما على إضهارِ المُبْتَداِ، ونَصْبُهما على إضهارِ المُبْتَداِ، ونَصْبُهما على إضهارِ فعلٍ، ورفعُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّاني، وجرُّ الأوَّلِ ورفعُ الثَّاني أو نَصْبُهُ أو جَرُّهُ.

فإذا قلت: (مَرَرْتُ بزَيْدِ الكَرِيمُ الشُّجاعَ) نقولُ: (مررتُ): فعلُ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرِّ، و(زَيْدِ): اسمٌ بَجْرورٌ بالباءِ، و(الكَرِيمُ): خبرُ مُبْتَدا عَدْوفِ، والبَّقديرُ: (هو الكريمُ) وتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبِ على الحالِ، أي: حالَ كونِهِ هو الكريمَ، يعني: لا غيرُهُ، ويجوزُ أيضًا أنْ تكونَ بيانيَّةً لا مَحَلَّ لها مِن الإعْرابِ، و(الشُّجاعَ): مَفْعولٌ به لفعلٍ مَحْدُوفٍ تقديرُهُ: (أعني الشُّجاعَ) والجملةُ أيضًا في موضعِ نصبٍ على الحالِ، أو الجملةُ (أعني) هنا بيانيَّة، لا محَلَّ لها منَ الإعْرابِ.

والحاصل: أنّه إذا قَطَعْتَ فلك النّصبُ على تقديرِ فِعلٍ، ولك الرَّفعُ على تقديرِ مُبْتدأِ، وحينئذِ إنْ كانَ المَنْعوتُ مَعْرِفةً، فالجملةُ بعده حالٌ، وإنْ كانَ نكِرةً فالجملةُ الأُولى بعده صفةٌ، والجملةُ الثّانيةُ يجوزُ أنْ تكونَ صفةً، ويجوزُ أنْ تكونَ حالًا؛ لأنَّ النَّكِرةَ إذا خُصِّصتْ جازَ أنْ يقعَ منها الحالُ.

٥١٩- وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلَ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ

هذه القاعدةُ مَعْروفةٌ من بابِ الْمُبْتَداِّ والخبرِ عندَ قولِهِ:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ....

وهيَ في الحقيقةِ ضابطٌ مِن ضَوَابطِ النَّحْوِ.

وقـولُهُ: «مَا مِنَ المَنْعُـوتِ» يعني: والَّذي مِن المَنْعـوتِ، ف(مَا): اسـمٌّ مَوْصـولٌ مُبْتَدأٌ، وجملةُ: (عُقِلُ) صِلَـةُ المَوْصولِ، يعني: وما عُقِلَ منَ النَّعتِ والمَنْعوتِ.

وقولُهُ: ﴿يَجُوزُ حَذْفُهُ اخبرُ الْمُبْتَدارُ.

وقولُهُ: «عُقِلْ» هوَ هنا بمعنى عُلِمَ، وهذا مِن صَلَفِ الشَّعْرِ أَنْ يأْتِيَ الْعَقْلُ بمعنى الْعلم.

وقولُهُ: ﴿يَجُوزُ حَذْفُهُ اي: ولا يجبُ الكنّه في النّعتِ يَقِلُ ، والّذي يَكُثُرُ هو حذفُ المَنْعوتِ، فحذفُ المَنْعوتِ كثيرٌ في القُرْآنِ، وفي غيرِهِ لأنَّ المَنْعوت بمجرّدِ أَنْ تَقْرَأَ النَّعَتَ تَعْرِفُهُ ، لكنِ النَّعتُ إذا حَذَفْتَهُ فمَنِ الَّذي يُعْلِمُنا أَنَّ هناك نَعْتًا تَخْذُوفًا ؛ ولهذا كانَ حذفُ النَّعتِ قليلًا ؛ لأنَّهُ يُرادُ به بيانُ صفةِ المَنْعوتِ، وإذا كانَ المرادُ به بيانَ الصِّفةِ، فكيفَ يُحْذَفُ ؟!

مثالُ حذفِ المنعوِت: قولُهُ تعالى: ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَالِمًا فَإِنَّهُۥ يَنُوبُ إِلَى

اللَّهِ مَتَ ابًا ﴾ [العرقان: ٧١] أي: عَمِلَ عَمَلًا صالحًا؛ ولهذا قالَ اللهُ تعالى في آيةٍ أُخرى: ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَسَمَلًا صَلِحًا ﴾ [الفرقان: ٧٠].

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿ أَنِ أَعْمَلُ سَنِيغَنتِ وَقَدِّرْ فِي ٱلسَّرْدِ ﴾ [سا:١١] أي: أنِ اعْمَلْ دُرُوعًا سابغاتٍ، فهنا حُذِفَ المَنْعوتُ.

فإنْ قال قائلٌ: وكيفَ نُغْرِبُ النَّعتَ إذا حُذِفَ المَنْعوتُ؟

نقولُ: الصَّحيحُ أنَّه يَحُلُّ مَحَلَّهُ، فلا نحتاجُ أَنْ نُقَدِّرَ، فنقولُ في قولِهِ تعالى: ﴿ أَنِ ٱعْمَلُ سَنِيغَنتِ ﴾: ﴿ سَنِيغَنتِ ﴾ مَفْعولُ ﴿ آعْمَلُ ﴾ ولا نقولُ: المَفْعولُ مَحْدُوفٌ، وهذه صفةٌ.

مثالُ ما حُذِفَ فيه النَّعتُ: قـولُه تعـالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُمْ مَّلِكُ يَأْخُذُكُلَّ سَفِينَةٍ عَصْبًا ﴾ [الكهف:٧٩] قالوا: إنَّها على تقديرِ نعتِ تَحُذُوفِ، والتَّقديرُ: كلَّ سفينةٍ صالحِةٍ.

فإنْ قال قائلٌ: مِن أينَ عَلِمْنا أنَّ هناك نَعتًا مُخْذُوفًا تقديرُهُ: (صالحِةٍ)؟ فالجوابُ: لأنَّهُ خَرَقَها، قال اللهُ تعالى: ﴿حَقَّىَ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف:٧١] والحزقُ إفسادٌ، وإنَّما أفْسَدَها؛ لئلَّا يَأْخُذُها اللَّكُ، إِذَنْ: فاللَّكِ يأخذُ كلَّ سَفينةٍ صالحِةٍ، فعُلِمَ بذلك أنَّ هناك حَذْقًا، وهو مَأْخوذٌ مِن السَّياقِ.

التَّوْلِيدُ التَّوْلِيدُ التَّوْلِيدُ التَّوْلِيدُ التَّوْلِيدُ التَّوْلِيدُ التَّوْلِيدُ التَّوْلِيدُ التَّ

يُقالُ: التَّوكيدُ، ويقالُ: التَّاكيدُ، والتَّوكيدُ أفصحُ؛ لأَنَّهُ الَّذي في القُرْآنِ، قـال اللهُ سُبْحَانَهُوَتِعَالَ: ﴿وَلَا نَنقُضُواْ الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ﴾ [النحل:٩١].

ومعنى التَّوكيدِ التَّقويةُ، وهو نَوْعانِ: لَفْظيٌّ ومَعْنَوِيٌّ.

فاللَّفظيُّ هو تَكُرارُ اللَّفظِ، مثلُ أَنْ تقولَ للرَّجُلِ: (احرِضَ على العِلْمِ، احْرِضُ على العِلْمِ، احْرِضُ على العِلْمِ، احْرِضُ على العِلْمِ، وقَدْ احْرِضُ على العِلْمِ، فهذا تَوْكيدٌ لفظيٌّ؛ لأَنَّهُ ما عَدَا أَنْ كَرَّرْتَ اللَّفظَ مرَّتَينِ، وقَدْ يُكَرَّرُ ثَلاثًا كما في قولِ الرَّسولِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ لِيَكِلِّهُمْ، وَلَا يُنْظُرُ اللهِ عَذَابٌ أَلِيمٌ كرَّرَها ثَلاثًا، حتى قالَ لهُ أبو ذرُّ رَسَوَلَ اللهِ؟ اللهِ عَابُوا وخَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ اللهِ؟ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وأمَّا المعنويُّ فذَكَّرَهُ المؤلِّفُ رَحَمُ اللَّهُ في هذه الأبياتِ:

٥٢٠- بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَبْنِ الْاسْمُ أُكِّدًا مَسِعَ ضَسِمِيرٍ طَسَابَقَ الْسَمُوَكَّدَا مَسِعَ ضَسِمِيرٍ طَسَابَقَ الْسَمُوَكَّدَا

قُولُهُ: «الِاسْمُ» مُبْتَدأً، وجملةُ (أُكُدًا) خَبَرُهُ.

وقولُهُ: «بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ» مُتَعَلِّقٌ ب(أُكِّدَا).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غِلَظ تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٦).

والمؤلِّفُ رَحْمَهُ اللهُ مُعَلِّمٌ حتَّى بالتَّعبيرِ، فقدْ قالَ في التَّرجمةِ: (التَّوْكِيدُ) وقالَ في البيتِ: (أُكِّدَا) ولم يَقُلْ: (وُكِّدَا) مع أنَّه لو جاء بالواوِ لم يَختلَ الوَزْنُ، لكنْ كَأَنَّهُ يقولُ: يَجُوزُ بالهَمْزِ، ويجوزُ بالوَاوِ.

يُؤَكَّدُ الاسمُ بالنَّفسِ، ويُؤَكَّدُ بالعَيْنِ، فمثالُ النَّفْسِ: (أَكْرَمْتُ زَيدًا نَفْسَهُ) ف(نَفْسَهُ) تأكيدٌ.

ومثالُ العَيْنِ: (رَأَيْتُ زَيْدًا عَيْنَهُ) ف(عَيْنَ) هنا تَوْكيدٌ بمعنى (نَفْسٍ).

وتقولُ في إعرابِ: (أَكْرَمْتُ زَيدًا نَفْسَهُ): (أَكْرَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(زَيدًا): مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و(نَفْسَ): تَوكيدٌ ل(زَيْدًا) مَنْصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ مُضافٌ إليه مَبْنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرَّ.

والفائدة من التَّأكيدِ أمرانِ:

الأوَّلُ: التَّقويةُ، والثَّاني: نفيُ احتهالِ المَجَازِ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (أَكْرَمْتُ زَيدًا) يحتملُ أَنَّك أَكْرَمْتَ والدَّهُ، أو قَرِيبَهُ، أو غُلَامَهُ، أو رسولَهُ الَّذي أرسلَهُ إليكَ، فإذا قلتَ: (نَفْسَهُ) يزولُ هذا الاحْتِهالُ.

إِذَنْ: فَهَائِدَتُهُ مِعِ التَّوكيدِ نَهْيُ احْتِمَالِ المَجازِ.

واعلَمْ أَنَّهُ لِيسَ كُلَّهَا جَاءَتِ النَّفْسُ والعَينُ فَهِي تَأْكَيدٌ، فقدْ تكونُ لغيرِ التَّاكِيدِ، كَمَا لو قلتَ: (أَزْهَقْتُ زَيدًا نَفْسَهُ) فَهِنا لا تكونُ تأكيدًا، وإنَّهَا تكونُ بدلًا، أو عطفَ بيانٍ؛ لأنَّك لم تُرِدْ أَنْ تُؤكِّدَ زَيدًا بالنَّفْسِ، وإنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تُبَيِّنَ مَا وقعَ عليه الفعلُ.

وكذلك تقولُ: (فَقَأْتُ زَيدًا عَيْنَهُ) فهنا (عَيْنَ) بدلُ بَعْضٍ مِن كُلِّ؛ لأَنَّهُ مَعْلومٌ أَنَّ زِيدًا نَفْسَهُ لا يُفْقَأُ.

إِذَنْ: ليسَ كُلَّها جاءتِ النَّفسُ والعينُ بعدَ اسمٍ فهي تَوْكيدٌ، لكنْ إذا جاءتُ مُؤكِّدةً لذلك الاسم فهي تَوْكيدٌ.

ثمَّ اشترطَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ فقالَ: (مَعَ ضَمِيرِ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا) فلا بُدَّ أَنْ يكونَ فيها -أي: في النَّفْسِ والعَيْنِ- ضميرٌ يُطابِقُ المؤكَّدَ.

مثالُ ذلك: (أَكْرَمْتُ زَيدًا نَفْسَهُ) فهنا الضَّميرُ هو الهاءُ، لكنْ لو قلت: (أَكْرَمْتُ زَيدًا نَفْسَها) لم يصحَّ، بلْ لا بُدَّ أَنْ يُطابِقَ، و(ها) لا تَصْلُحُ إِلَّا للمرأةِ.

ولـو قلت: (أَكْرَمْتُ زَيدًا نَفْسَهُما) لم يصحَّ، بلْ لا بُدَّ أَنْ يُطابِقَ، لكـنْ لو قلت: (أَكُرَمْتُ الرَّجُلَيْنِ نَفْسَهُما) فابنُ مالكِ رَحْمَهُ اللَّهُ يقولُ: (مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا) وهو هنا مُطابِقٌ.

إِذَنْ: إذا قلتَ: (أَكْرَمْتُ الرَّجُلَيْنِ نَفْسَهُما) فهو جائزٌ؛ لأنَّ المؤلِّفَ رَحَمُهُاللَّهُ لم يَقُلْ: إِنَّهُ يجبُ أَنْ يكونَ المُؤكِّدُ مُطابِقًا للمُؤكِّدِ، وإنَّما قالَ: (مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤكَّدَا).

ولو قلتَ: (أَكْرَمْتُ الرِّجالَ نَفْسَهم) صحَّ؛ لأنَّ الضَّميرَ مُطابِقٌ.

٥٢١- وَاجْمَعْهُ اللهُ الْفُلُلِ) إِنْ تَبِعَا مَالَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَبِعَا الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «اجْمَعْهُمَا» الضَّميرُ يعودُ على النَّفسِ والعينِ.

«بِ أَفْعُلٍ» أي: على وَزْنِ (أَفْعُلٍ) فاجعلْ (عَيْنَ) على وزنِ (أَفْعُلٍ) تكنْ: (أَنْفُس). (أَغْيُن) واجعلُ (نفس) على وزنِ (أَفْعُلِ) تَكُنْ: (أَنْفُس).

إِذَنِ: المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ بِيَّنَ غيرَ ما يُفهَمُ مِن كلامِهِ الأولِ، فبيَّنَ أنَّهَا يُجْمَعَانِ مع غيرِ المُفْرَدِ على (أَفْعُلِ) وكلامُهُ يَشْمَلُ المُثَنَّى والجَمْعَ، فتقولُ: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهها) ولا تقولُ: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهم) لأنَّ الضَّميرَ لم يُطَابِقْ.

وتقولُ: (جاءَ الرِّجالُ أَنْفُسُهم) (جاءتِ النِّساءُ أَنْفُسُهنَّ).

إِذَنْ: عندَ التَّوكيدِ بالنَّفسِ والعينِ، لا بُدَّ أَنْ يَشْتَمِلا على ضَميرِ يُطابقُ المُؤكَّدَ مُطْلَقًا، أَمَّا العَينُ والنَّفسُ فإنَّها في المُفْرَدِ لا بُدَّ أَنْ تكونَا مُفْرَدَتَينِ، وفي الجَمعِ لا بُدَّ أَن تُجْمَعَا على (أَفْعُل).

أمَّا إذا أُكِّدَ المُثنَّى بالنَّفسِ أو بالعينِ فإنَّهُ يجوزُ فيه ثَلاثةُ أَوْجُهِ، فالأفصحُ الجَمعُ، ثمَّ الإِفْرادُ، ثمَّ التَّثنيةُ.

مثالُ ذلك: (جاءَ الرَّجُلانِ أَنْفُسُهما) ثمَّ (جاءَ الرَّجُلانِ نَفْسُهُما) (جاءَ الرَّجلانِ نَفْسَاهُما).

فإذا قال قائلٌ: كيفَ يصحُّ أنْ نقولَ: (نَفْسُهُها) مع أنَّهما اثْنانِ، و(نفسُ) واحدةٌ؟! نقولُ: لأنَّه مُفرَدٌ مُضافٌ، والمفردُ المُضافُ يكونُ للعُموم.

أمَّا وجهُ الجمعِ فهو أنَّ المثنَّى يُفِيدُ التَّعددَ، فإنْ قُلنا: إنَّ أقلَ الجَمعِ اثنانِ، فلا إشْكالَ، وإنْ قُلنا: إنَّ أقلَ الجَمعِ ثَلَاثةٌ فإنَّها تُجْمَعُ؛ لئلَّا يَجْتَمِعَ علامَتا تثنيةٍ فلا إشْكالَ، وإنْ قُلنا: إنَّ أقلَ الجمعِ ثَلَاثةٌ فإنَّها تُجْمَعُ؛ لئلَّا يَجْتَمِعَ علامَتا تثنيةٍ فيها هو كالكَلِمةِ الواحدةِ؛ ولهذا إذا قلتَ: (جاءَ الرَّجلانِ أَنفُسُهم) أخَفُّ على اللِّسانِ عمَّا إذا قلتَ: (جاءَ الرَّجلانِ نَفْسَاهُما).

وقولُهُ: «تَكُنْ مُتَّبِعَا» أي: للعَرَبِ، ويجوزُ في (تَكُنْ مُتَّبِعَا) أي: للنَّحْويِّينَ الَّذِينَ أَصْدَروا هذه الأحكامَ بمُقْتَضى اللَّغَةِ العربيَّةِ.



٥٢٢- و(كُلَّا) اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ و(كِلَا) (كِلْتَا) بَجِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا الشَّرحُ

يُؤكَّدُ بِ(كُلِّ) إِذَا أُرِيدَ الشَّـمولُ، وما دُمْنَا نقول: (الشَّـمُولُ) فمعناهُ أَنَّه لا يُؤكَّدُ إِلَّا ما له أَفْرادٌ مُتَبَاينةٌ، مثل: القوم، فتقول: (جاءَ القَوْمُ كُلُّهُم).

فإذا كان لا يَتَجَزَّأُ، فإنَّهُ لا يُؤكَّدُ بِ(كُلِّ) لأنَّ احتمالَ المَجازِ فيه غيرُ واردٍ.

فلو قلتَ: (جاءَ زَيدٌ كُلُّهُ) لم يصحَّ؛ لأنَّ أجزاءَهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَنْفَرِدَ بَعْضُها عن بعضٍ في المجيءِ، فلا يُمْكِـنُ أَنْ نُؤكِّـدَ بِ(كُـلِّ) لأنَّ احتمالَ المجازِ هنا غيرُ واردٍ.

ولو قلتَ: (أَعْتَقْتُ العَبْدَ كُلَّهُ) صحَّ؛ لأنَّ له أَجْزَاءً مُشَاعةً يُمْكِنُ أَنْ تُعْتَقَ، وأَجْزَاءً لا تُعْتَقُ.

ولو قلتَ: (أَكَلْتُ الخَرُوفَ كُلَّهُ) صحَّ؛ لأنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُجزَّأَ.

ولو قلتَ: (دَخَلَ زَيْدٌ كلَّهُ) فهذا يصتُّ في بعضِ الأشياءِ، كما لو كانَ المكانُ ضَيِّقًا، والمرادُ: أنَّه وَسِعَهُ.

إِذَنِ: القاعدةُ: أنَّ ما تَتَعَدَّدُ أجزاؤُهُ يُمكِنُ أَنْ يُؤكَّدَ بِ(كُلِّ) ولهذا قالَ: (فِي الشُّمُولِ) وأمَّا ما لا يُمكِنُ أَنْ تَتَعَدَّدَ فيه الأجزاءُ فإنَّهُ لا يُمْكِنُ.

وقولُهُ: «وَكِلَا كِلْتَا» أي: يُؤَكَّـدُ أيضًا بِ(كِـلَا) و(كِلْتا) لكـنْ لا يُؤكَّـدُ بهما إِلَّا الْمُثنَّى، فتقولُ: (قامَ الرَّجلانِ كِلَاهما) (رَأَيْتُ المرأتينِ كِلْتَيْهما). إِذَنْ: (كِلَا) و(كِلْتا) للشَّمولِ، لكنَّهما خَاصَّتانِ بالمثنَّى، أمَّا (كُلُّ) فللجَمْعِ. وقولُهُ: «جَمِيعًا» أي: يُؤكَّدُ ب(جَمِيعٍ) ويحتملُ أنَّ قولَه: (جَمِيعًا) يعودُ على

(كُلِّ) و(كِلَا) و(كِلْتا) أي: أنَّ كُلَّ هذه الثَّلاثِ لا بُدَّ أنْ تُوصَلَ بالضَّميرِ.

ولا شكَّ أَنَّ (جَمِيعًا) يُؤكَّدُ بها، فتقولُ: (جاءَ القَومُ جَمِيعُهم) لكنَّها إذا لم تُضَفْ صارتْ حالًا لا تَوْكيدًا، قال اللهُ تعالى: ﴿ قُلْ يَتَأَيْهَا ٱلنَّاسُ إِنِّ رَسُولُ ٱللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الاعراف:١٥٨] فهنا لا تكونُ تَوْكيدًا؛ لأنَّها لم تُوصَلْ بالضَّمير.

فإذا وُصِلَتْ بضميرِ المؤكَّدِ صارتْ تَوْكيدًا، مثلُ: (جاءَ القومُ بجميعُهم) (رأيتُ القَومَ بجميعُهم) (مَرَرْتُ بالقَومِ بجميعِهم) وإلَّا فهي على حَسَبِ العَواملِ.

وقولُهُ: «بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا» يعودُ على كُلِّ الأربعِ كَلِياتٍ: (كُلِّ) (كِلا) (كِلْنا) (جَمِيع) فإنْ لم تُوصَلُ بالضَّميرِ، لم تقعْ تَوْكيدًا، كها قال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ: ﴿ وَإِن كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْفَرُونَ ﴾ [بس:٢٦] وقالَ تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلَّا لَمَّا لِيُوفِينَهُمْ رَبُّكَ كُلُّ لَمَّا لَكُوفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعَمَى لَهُمْ لَكُوفِينَهُمْ وَبُكَ أَعْمَى لَهُمْ لَكُوفِينَهُمْ وَلَكُ تَعْمِى لَلَّا عَلَيْهَا ﴾ [الطارق:٤] فَ ﴿ كُلُّ ﴾ هنا مُبْتَداً، وليستْ تَوْكيدًا؛ لأنّها لم تُضَفْ إلى ضَميرٍ.

فلا بُـدَّ أَنْ تُضافَ إلى ضَميرٍ، ويَسْبِقَها ما يُؤَكَّدُ، مثلُ: (إِنَّ القومَ كُلَّهم فاهِمونَ).

وقولْهُ: «كُلَّا ، مَفْعولٌ مُقَدَّمٌ ل(اذْكُرْ).

وقولُهُ: «وَكِلَا» مَعْطُوفةٌ على (كُلًّا) يعني: واذكرْ أيضًا (كِلَا).

وقولُهُ: «كِلْتَا» مَعْطوفةٌ على (كُلَّا) و(جَمِيعًا) مَعْطوفةٌ عليها، لكنْ بإسقاطِ حرفِ العَطْفِ مِنْ أجلِ ضرورةِ الشَّعْرِ.

وقولُهُ: ﴿بِالضَّمِيرِ ، مُتعلِّقٌ بقولِهِ: (اذْكُرْ) و(مُوصَلَا) حالٌ عَا سَبَقَهُ، يعني: حالَ كَوْنِهِ مُوصَلًا بالضَّميرِ، ويجوزُ أَنْ نقولَ: إِنَّ قولَهُ (بِالضَّمِيرِ): مُتَعَلِّقٌ بقولِهِ: (مُوصَلًا) وتقديرُ البيتِ: واذكرْ (كُلُّل) و(كِلَا) و(كِلْتا) و(جَمِيعًا) في الشَّمولِ مُوصَلًا بالضَّميرِ، هذا هو إغرابُ البيتِ.

والقاعدةُ منهُ: أنَّه يُؤكَّدُ بِ(كُلِّ) و(كِلَا) و(كِلْتَا) و(جَمِيعٍ) مُضافةً إلى ضَميرِ المُؤكَّدِ.



٥٢٣- وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَ (كُلِّ) فَاعِلَهُ مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَة الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «اسْتَعْمَلُوا» فعلٌ وفاعلٌ.

و ﴿ أَيْضًا ﴾ مصدرٌ لعاملِ مَحْذُوفٍ تقديرُهُ: (آضَ يَئِيضُ).

وقولُهُ: «فَاعِلَهُ» مَفْعولُ (اسْتَعْمَلُوا).

وقولُهُ: «مِنْ عَمَّ» مُتعلِّقٌ ب(فَاعِلَهُ) حالًا أو صفةً.

وقولُهُ: «فِي التَّوْكِيدِ» مُتعلِّقٌ ب(اسْتَعْمَلُوا).

وقولُهُ: «وَاسْتَعْمَلُوا» أي: العَرَبُ.

وقولُهُ: «أَيْضًا» مصدرُ (آضَ يَثِيضُ) بمعنى رَجَعَ، وهيَ دائمًا تَخْدُوفَةُ العاملِ، فلا يقالُ: (أَثِيضُ أيضًا) أي: أَرْجِعُ رُجُوعًا، وإنَّمَا تُسْتَعْمَلُ دائمًا على المَصْدَريَّةِ، وعامِلُها تَحْدُوفٌ دائمًا.

وقولُهُ: «فَاعِلَهْ» أي: اسمُ فاعلِ على وَزْنِ (فَاعِلَةٍ).

«مِنْ عَمَّ» أي: مِن لَفْظِ الفعلِ (عَمَّ) وهو فِعلٌ ماضٍ مُضارِعُهُ (يَعُمُّ) وليس حَرْفَ جِرِّ، واسمَ استِفْهامٍ، واسمُ الفاعلِ منه (عامٌّ) والمعنى: استَعْمَلوا (عَامَّةً) في مَكَانِ (كُلِّ).

مثالُ ذلك: (جاءَ القومُ عامَّتُهم) وهو بإزاءِ قَوْلِكَ: (جاءَ القَومُ كُلُّهم) فالمعنى واحدٌ. و(عامَّةٌ) مثلُ (جَمِيعٍ) إذا لم تتَّصِلْ بالضَّميرِ تكونُ غيرَ مُؤكِّدةٍ، إنَّما هي على حَسَبِ السياقِ، ففي قولِ الرَّسولِ ﷺ: "وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً، (١) هي للعُمُومِ، وهيَ هنا تكونُ حالًا، وقالَ النبيُّ ﷺ: "عَامَّةُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ»(١) أي: أكثرُهُ.

وكثيرًا ما يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحَهُ اللَّهُ وغيرُهُ مَّنْ يَذْكُرُ الخلافَ: (عامَّةُ العُلَهَاءِ على هذا القولِ).

أمَّا إذا جاءتْ (عامَّةٌ) مُؤكِّدةً فهي للكُلِّ.

القاعدةُ: تُسْتَعْمَلُ (عامَّةٌ) في التَّوكيدِ كها يُستعمَلُ لَفْظُ (كُلِّ) وعلى هذا فيكونُ مُضافًا إلى ضَميرِ المُؤَكَّدِ.

وقولُهُ: "مِثْلَ النَّافِلَة" مجتملُ أَنْ يكونَ مَفْعولًا مُطْلَقًا، أي: اسْتِعْمالًا مثلَ النَّافلةِ، والنَّافلةُ معناها الزِّيادةُ كما النَّافلةِ، والنَّافلةُ معناها الزِّيادةُ كما قال اللهُ تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْيَلِ فَتَهَجَّدْ بِهِمْ نَافِلَةُ لَكَ ﴾ [الإسراء:٧٩] أي: زائدًا لك.

قال الشَّارِحُ: معنى (زائِدةٍ) أنَّ كَثيرًا مِنَ النَّحْويِّينَ لَم يَذْكُروها، فيكونُ الَّذي ذَكَرَها زائِدًا على غَيْرِهِ في ذِكْرِها، هكذا قالَ.

وقالَ بعضُ المُحَشِّينَ: بل معنى قولِهِ (مِثْلَ النَّافِلَةُ): أي: مثلَ هذا الوزنِ (أي على وزنِ: فَاعِلَةٍ) ولو كانَ المُؤكَّدُ مُذكَّرًا.

⁽۱) أخرجه البخاري: أول كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٥٢١).

⁽٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٩٣١)، والدارقطني في سننه (١/١٢٧).

وهذا الذي ذَكَرَهُ المُحشِّي أَحْسَنُ مما ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، فالأحسنُ أَنْ نقولَ: إِنَّ قُولَ: إِنَّ قُولَ: إِنَّ النَّافِلَهُ) أي: أَنَّهَا تَلْزَمُها التَّاءُ، وإِنْ كَانَ المُؤَكَّدُ بها مُذكَّرًا، فتقولُ: (جاءَ القومُ عامَّتُهم) ولا تقولُ: (عامُّهم) وتقولُ: (رَأَيْتُ القومَ عامَّتَهم) (مَرَرْتُ بالقوم عامَّتِهم).

فقولُهُ: «مِثْلَ النَّافِلَهُ» أي: مثلَ النَّافلةِ في لُزُومِ التَّاءِ، ولو كانَ المَوْصوفُ بها مُذكَّرًا، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْيَّلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ عَنَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء:٧٩] فهي هنا حالٌ مِن التَّهَجُّدِ، أي: حالَ كَوْنِهِ نافِلةً لك، والتَّهجُّدُ مُذكَّرٌ.

وكُوْنُهَا مُؤكِّدةً للشُّمُولِ واضحٌ مِن مَعْناها؛ لأنَّ العُمُومَ مَعْناهُ الشُّمولُ، وهي مَأْخوذةٌ مِن (عَمَّ، يَعُمُّ) أي: شَمِلَ يَشْمَلُ، فهو شَامِلٌ.

أمَّا (كَاقَّةٌ) فلم يَذْكُرُوها، لكنْ يَنْبَغِي أنْ تكونَ مثلَ (عَامَّةٍ).



٥٢٤- وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكَدُوا بِ(أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّمَ (جُمَعَا) ٥٢٥- وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَحِيءُ (أَجْمَعُ) (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّمَ (جُمَعُ)

الشَّرحُ

مثالُ (أَجْمَعَ): (جاءَ القومُ كُلُّهم أَجْمعُ).

مثالُ (جَمْعَاءَ): (جاءتِ القَبيلةُ كُلُّها جَمْعَاءُ).

مثالُ (أَجْمعينَ): (جاءَ القومُ كُلُّهم أَجْمَعونَ).

مثالُ (جُمَعَ): (جاءتِ النّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ).

لكنْ قالَ: (وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) (جُمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّمَ (جُمَعُ)) كونُ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ آللَهُ يُكرِّرُ هذا التَّكريرَ غَريبٌ منه، والمعنى أنَّهم أكَّدوا بعدَ (كُلِّ) ودونَ (كُلِّ) لكنْ دونَ (كُلِّ) قَدْ يجيءُ وليس كثيرًا، فتقولُ: (جاءَ الرِّجالُ أَجْمَعُ) (جاءتِ القبيلةُ جُمْعَاءُ) (جاءَ القومُ أَجْمَعونَ) (جاءتِ النِّساءُ جُمَعُ) بدونِ (كُلِّ).

وقالَ الشَّاعرُ (١):

يَا لَئِنَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا تَحْمِلُنِي اللَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا إِذَا بَكَيْتِ اللَّهُمَ أَبْكِي أَجْمَعًا إِذَا ظَلَلْتُ اللَّهُمَ أَبْكِي أَجْمَعًا

⁽١) البيت من الرجز، ولا يُعلم قائله، انظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ٧٦).

و(اللَّـٰلْفَاءُ) قيلَ: إنَّها اسمُ امرأةٍ، وقيلَ: هي المرأةُ الحسناءُ، وقولُهُ: (ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا) لِكَيْ تُقَبِّلَهُ.

الشَّاهِدُ قُولُهُ: (إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبَكِي أَجْمَعَا) ولم يَقُلْ: (الدَّهْرَ كُلَّهُ أَبْكي أَجْمَعَا).

وفي البيتِ أيضًا شاهدٌ لجوازِ الفصلِ بينَ الْمُؤكِّدِ والْمُؤكَّدِ، وهو قولُهُ: (الدَّهْرَ أَبُكِي) فَا أَبْكِي) فَا أَبْكِي) فَا أَبْكِي) فَا أَبْكِي جَلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ، ونظيرُها في القرآنِ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا يَعْزَنَ وَيَرْضَدُنَ ﴾ تعالى: ﴿وَلَا يَعْزَنَ وَيَرْضَدُنَ ﴾ ليس تَوْكيدًا للظّميرِ وَيَرْضَدُّكُ لِيس تَوْكيدًا للظّميرِ اللهِ قولِهِ: ﴿وَيَرْضَدُنَ ﴾ فَلُصِلَ بينَ المُؤكِّدِ والمُؤكِّدِ والمُؤكِّدِ.

إِذَنْ: عَلِمْنَا مِنْ كَلَامِ المُؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّ الأَكْثَرَ أَنَّهُ لَا يُؤكَّدُ بِهَا إِلَّا بعدَ (كلِّ) وَأَنَّهُ قد يُجَاءُ بِها بدونِ (كُلُّ).



٥٢٦- وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْسَمَنْعُ شَمِلْ الشَّرحُ الشَّرحُ

انتقلَ المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ إلى بحثِ آخرَ، وهو: هلْ تُؤكَّدُ النَّكِرةُ؟

قَالَ بعضُ النَّحُويِّينَ: إنَّهَا لَا تُؤَكَّدُ، وقَالَ آخرونَ: إنَّهَا تُؤَكَّدُ، وتَوَسَّطَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ فقالَ: يجوزُ أَنْ تُؤكَّدَ النَّكِرةُ إذا كانَ في ذلك فائدةٌ، وأمَّا إذا لم يكنْ فائدةٌ فإنَّها لا تُؤكَّدُ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ^(۱):

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيـلَ ذَا رَجَبُ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ فقالَ: (حَوْلٍ كُلِّهِ) ولم يَقُلُ: (يا ليتَ عِدَّةَ الحَولِ كُلِّهِ رَجَبُ) ومنه البيتُ الَّذي سبق:

يَا لَيْنَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا تَخْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا الشَّاهِدُ قُولُه: (حَوْلًا) نَكِرةٌ، و(أَكْتَعَ) مُؤكِّدٌ له.

ولكنْ يقولُ ابنُ مالكِ رَحْمَهُٱللَّهُ:

«وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ» أي: أنَّهُ لا تُؤكَّدُ النَّكرةُ، سواءٌ أفادتُ أم لم تُفِدْ، وعلى هذا، فإذا قلت: (جَلَسْتُ عندَك شَهْرًا كلَّهُ) فهو تَمُنوعُ عند البَصْريِّنَ، وما جاءَ به السَّاعُ فهو عندَهم إمَّا شاذٌ، وإمَّا نادرٌ قليلٌ، والشَّاذُ لا يُقَاسُ عله.

⁽١) البيت من البسيط، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٣/ ٧٧).

أما على رأي ابنِ مالكِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وهو الصَّحيحُ مِنْ أَنَّهُ إذا وُجِدَتِ الفَائدةُ مِن التَّوكيدِ فلا مانعَ، فتقولُ: (جَلَسْتُ عندَك شَهْرًا كلَّهُ) لئلَّا يَظُنَّ الفَائدةُ مِن التَّوكيدِ فلا مانعَ، فتقولُ: (جَلَسْتُ عندَك شَهْرًا كلَّهُ) لئلَّا يَظُنَّ ظَانَّ أَنَني جَلَسْتُ عندَك أكثرَ الشَّهرِ، فيكونُ في هذا فائدةً، فإذا كانَ فيه فائدةً فلا حرجَ.



٥٧٧- وَاغْنَ بِ(كِلْتَا) فِي مُثَنَّى و(كِـلَا) عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَـلَا) الشَّرحُ

(كِلَا) و(كِلْتَا) يُؤكَّدُ بهما ما دلَّ على اثنينِ، فيشملُ المثنَّى والمفردَ إذا عُطِفَ عليه مُفْرَدٌ، فتقول: (جاءَ زَيدٌ وعَمْرٌو كِلَاهما) (ٱكْرَمْتُ زَيْدًا وعَمْرًا كِلْيهما) (ٱكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهما) وكذلك (كِلْتَا) يُؤكَّد بها المثنَّى الْمُؤَنَّثُ.

يقولُ ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ: (كِلَا) و(كِلَتا) يُغْنِيَانِ (عن وَزْنِ فَعْلَاءَ) وهيَ (جَمْعَاءُ) (وَوَزْنِ أَفْعَلَا) وهي (أَجْمَعُ) فبَدَلَ منْ أَنْ تقولَ: (جاءَ الزَّبدانِ أَجْمَعُها) تقولُ: (كِلَاهما) وكذلكَ في النِّساءِ تقولُ: (رَأَيْتُ المَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِما) ولا تقولُ: (جَمْعَاوَيْهِما) وما قالهُ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ صحيحٌ.

٥٢٨- وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُنْصِلْ بِالنَّفْس وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ سِواهُمَا، وَالْقَيْدُ لَدِنْ يُلْتَزَمَا

٥٢٩- عَنَيْستُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّـدُوا بِسَمَا

الشّرحُ

إذا أكَّدْتَ الضَّميرَ المتَّصلَ -ومنهُ المُسْتَتِرُ- بالنَّفسِ والعينِ، فلا بُدَّ أَنْ تأتيَ بينه وبين المؤكِّدِ بالضَّميرِ المُنْفَصِل؛ إذْ لو قيلَ: (المرأَةُ خَرَجَتْ عَيْنُها) تَوَهَّمْتَ الباصرة، أو: (نَفْسُها) تَوَهَّمْتَ نفسَ الحياةِ، فليًّا كانَ في هذا التَّركيبِ يحصُّلُ الاشتباهُ حُمِلَ الباقي عليه، فكانَ لا بُدَّ أَنْ تقولَ: (هِنْدُ ذَهَبَتْ هي نَفْسُها) (هِنْدُ ذَهَبَتْ هيَ عَيْنُها).

وإذا قلتَ: (قُمْتِ نَفْسُكِ) -تُخاطِبُ امْرَأَةً- فهنا لا يُوهِمُ.

لَكُنْ قَالُوا: إِنَّهُ يُوهِمُ في هذا التَّركيبِ، فَحُمِلَ الباقي عليه، وهذه علَّةً مَعْلُولَةٌ، والصَّحيحُ أنَّهُ لو قيلَ بأنَّ هذا لم يُسْمَعْ عنِ العَرَبِ لكانَ أَحْسَنَ.

مثالٌ آخَرُ: (قُمْتَ أَنتَ نَفْسُكَ) تقولُ: (قُمْتَ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أنتَ): ضميرٌ مُؤكِّدٌ للضَّميرِ، و(نَفْسُكَ): مُؤكِّدٌ آخرُ للضَّميرِ الأوَّلِ، فهنا يكونُ الْمُؤكِّدُ النَيْنِ: ضميرٌ أكَّدَ ضَميرًا، ثمَّ جاءتِ النَّفسُ والعَينُ.

وقولُهُ: «عَنَيْتُ ذَا الرَّفْع» إذا قيل لك: متى يجبُ الإتيانُ بالضَّميرِ المُنْفَصِلِ عندَ تأكيدِ الضّميرِ التّصل؟

تقول: يجبُ بشَرْطَينِ:

الأوَّلُ: أَنْ يكونَ الضَّميرُ الْمُؤَكَّدُ ضَميرَ رَفْعٍ.

الثَّاني: أنْ يكونَ التَّأْكيدُ بالنَّفسِ أو بالعَيْنِ.

مثالُهُ: (جِئتُم كُلُّكم) فهنا لا يجبُ الضَّميرُ الْمُنْفَصِلُ؛ لآنَّهُ ليس بالنَّفسِ ولا بالعَـينِ، لكـنْ لـو قلتَ: (جثتُم أَنْفُسُكـم) وجبَ أَنْ تقـولَ: (جِئْتُم أنتم أَنْفُسُكم).

وعُلِمَ مِنْ قـولِ المؤلِّفِ رَحَمَهُ اللَّهُ: (عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ) أَنَّـه لـو أُكِّدَ الضَّميرُ المَّصلُ المَنْصوبُ، فلا يجبُ الفصلُ، فتقولُ: (أكرمتُكَ نَفْسَكَ) (مَرَرْتُ بكَ عَيْنِكَ).

وقولُ المؤلِّفِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (فَبَعْدَ المُنْفَصِلُ) ظاهرُهُ أَنَّهُ لو فُصِلَ بغيرِ الشَّميرِ المُنْفَصِلِ لم يَجُزْ، ولكنَّ بعضَ النَّحْوِيِّينَ يقولُ: يَجوزُ أَنْ تَفْصِلَ بغيرِ المُنْفَصِلِ، فتقولُ: (نَزَلتم في البيتِ أَنْفُسُكم) (نَزَلْتم في البيتِ أَعْيُنُكم) الضَّميرِ المُنْفَصِلِ، فتقولُ: (نَزَلتم في البيتِ أَعْيُنُكم) لأنَّ المُهِمَّ أَنْ يكونَ هناكَ فاصلٌ بين الضَّميرِ المتَّصلِ وبينَ المؤكِّدِ، وهو النَّفسُ والعينُ.

أمَّا إذا أُكِّدَ بغيرِ النَّفسِ والعينِ فإنَّه لا يجبُ، فتقول: (قُمْتُها كِلَاكها) (قُمْتُم كُلُّكُم) ولا يجبُ أنْ تقولَ: (قُمْتُم أنتم كُلُّكم) إنَّها هذا خاصٌّ بالنَّفسِ والعَيْنِ.

وقولُهُ: «وَأَكَّدُوا» الضَّميرُ يعودُ على العربِ؛ لأنَّهم همْ أهلُ الكلّام.

وقولُهُ: «بِيَمَا سِوَاهُمَا» أي: بها سِوى النَّفسِ والعينِ.

وقولُهُ: «وَالْقَيْدُ» وهو الفَصْلُ بضَميرِ مُنْفَصِل.

«لَنْ يُلْتَزَمَا» أي: لم يأتوا بضَميرٍ مُنْفَصِلٍ.

خلاصة البيتين بالأسئلة الآتية:

هل يجوزُ تأكيدُ الضَّميرِ بالنَّفسِ وبالعينِ؟

الجوابُ: يجوزُ تأكيدُ الضَّميرِ بالنَّفسِ وبالعينِ.

وهل يجوزُ تَوكيدُ الضَّميرِ، سواءٌ كانَ مَرْفوعًا، أو مَنْصوبًا، أو جَرُورًا بالنَّفسِ أو بالعينِ؟

الجوابُ: يجوزُ.

وهل يجبُ الفصلُ بالضَّميرِ المُنْفَصِلِ إذا أُكِّدَ الضَّميرُ المَتَّصلُ بالنَّفسِ أو بالعينِ؟

الجوابُ: في حالِ النَّصبِ والجرِّ لا يجبُ، وفي حالِ الرفع يجبُ الفَصْلُ بالضَّميرِ المُنْفَصِلِ، وقيل: بالضَّميرِ المُنْفَصِلِ، أو بأيِّ فاصلِ يكونُ.



٥٣٠ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٍّ يَسجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي، ادْرُجِي) الشَّرحُ

قولُهُ: «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ مُبْتَداً.

و امِنَ التَّوْكِيدِ، جارٌّ وتَجْرُورٌ بَيانٌ لـ(مَا).

و الْفُظِيُّ * خَبُّ مُبْتَداً مَخْدُوفٍ، تقديرُهُ: (هو لَفْظيٌّ).

وقولُهُ: «يَجِي» الجملةُ خبرُ الْمُبْتَداِ (مَا) يعني: والَّذي هو لَفُظيٌّ مِنَ التَّوكيدِ يَجِيءُ مُكرَّرًا.

وأَفْهَمَنا المؤلِّفُ رَحَمُاللَّهُ مِن هذا أَنَّ التَّوكيدَ نَوْعانِ: تَوْكيدٌ مَعْنَويٌّ، وتَوْكيدٌ لَفْظيٌّ.

فالتَّوكيدُ المعنويُّ: ما كان بالألفاظِ السَّابقةِ، وهي النَّفسُ، والعينُ، وكلُّ، وأجمعُ، وأَجْمَعونَ، وجُمَعُ، وجَمْعاءُ، وعامَّةٌ، وكِلَا، وكِلْتا.

والنَّوكيدُ اللَّفظيُّ ما جاءَ مُكرَّرًا: إمَّا بالكَلِمةِ، أو بالجُمْلةِ، فالمثالُ الَّذي ذكرهُ ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ والحَطابُ فيه لأنثى: (ادْرُجِي، ادْرُجِي) مُكرَّرُ بالجُمْلةِ، وقد تكونُ بالكَلِمةِ مثلُ: (قامَ قامَ الرَّجلُ).

وقولُهُ: «مُكَرَّرًا» سواءً كُرِّرَ باللَّفظِ، أو كُرِّرَ بالمعنى مع اختلافٍ يسيرٍ في اللَّفظ، فقولُهُ تعالى: ﴿فَهَلِ ٱلْكَفِرِينَ أَمْهِلُهُمْ رُوَيْلًا﴾ [الطارق:١٧] ﴿أَمْهِلَهُمْ ۖ تَوْكَيدٌ لـ﴿مَهِّل﴾ معَ أنَّ الفعلَ مُحتلِفٌ بعضَ الاختلافِ. وكذلك أيضًا لو قلتَ تُخاطِبُ جالسًا: (قِف، قُمْ) فهذا تَوْكيدٌ لَفْظيٌ، لأَنْنا كَرَّرْنا اللَّفظَ بمعناهُ.

⁽١) فائدة: التَّفريقُ بين القُّعُودِ والجلوسِ في الإطلاقِ ليس بصحيحٍ، فيقال: (قعد) يعني: من قيامٍ، و(قَعَد) يعني: من نَوْمٍ. (الشَّارح)

٥٣١- وَلَا تُعِـدُ لَفَـظَ ضَـمِيرٍ مُتَّصِـلَ إِلَّا مَعَ اللَّفَـظِ الَّـذِي بِـهِ وُصِـلْ الشَّرحُ الشَّرحُ

إذا أردتَ أنْ تُؤكِّدَ ضَميرًا مُتَّصلًا تَأْكيدًا لَفْظيًا، فلا تُعِدْ هذا الضَّميرَ المتَّصلَ إلا مع اللَّفظِ الموصُولِ به، سواءً كان هذا اللَّفظُ فعلًا، أو حرفًا، أو اسبًا.

مثالُ الفعلِ: إذا أردتُ أَنْ أُوَّكِّدَ أَنِّي أَكْرَمْتُك، فلا أَقُولُ: (أَكْرَمْتُكَكَ) ولكنْ أقولُ: (أَكْرَمْتُك، أَكْرَمْتُك).

> فإنْ قال قائلٌ: لكنَّهُ حينئذِ يَشْتَبِهُ بالتَّأْكيدِ اللَّفظيِّ بالجملةِ! نقول: هذا ضرورةٌ، ولا بُدَّ منه.

مثالً الحُرُفِ: (مَرَرْتُ بِكَ بِكَ) ولا أقولُ: (مررتُ بكَكَ).



٥٣٢- كَذَا الْـحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَـحَصَّلَا بِهِ جَـوَابٌ كَ (نَعَـمُ) وَكَ (بَـلَى) الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «كَذَا الْحُرُوفُ» يعني: لا تُعِدِ الحُرُوفَ وَحْدَهَا إِلَّا مَعَ مَا اتَّصَلَتْ به. مثالُ ذلك: (إِنَّ زَيدًا قائِمٌ) فإذا أَرْدَتُ أَنْ أَوْكَدَ (إِنَّ) أقولُ: (إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قائمٌ) ولا يصحُّ أَنْ أقولَ: (إِنَّ إِنَّ زَيْدًا قائِمٌ).

مثالٌ آخَرُ: (أَتَيْتُ مِنْ عندِ صاحبِي) وأريدُ أَنْ أُؤَكِّدَ (مِن) فأقول: (أَتَيْتُ مِنْ عندِ مِنْ عندِ صاحبِي) ولا أقولُ: (أَتيتُ مِنْ مِنْ عندِ صاحبِي).

وقولُهُ: «غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ يعني: إلَّا أَحْرُفَ الجَوابِ، فإنَّهَا تُكرَّرُ لَفْظًا، بدونِ ما اتَّصلَ بها، وأَحْرُفُ الجَوابِ (كَنَعَمْ، وَكَبَلَى، ولا، وجَيْرِ، وأَجَلْ) فكلُّ أَحْرُفِ الجوابِ تُؤكَّدُ لفظًا، بدونِ أَنْ يُؤْنَى بها اتَّصلتْ به (۱).

مثالُ ذلك: قالَ لكَ رَجُلٌ: هل فَهِمْتَ النَّحَوَ؟ فتقول: (نعمُ، نعمُ) وإنْ كنتَ لم تفهمْ تقولُ: (لا، لا).

لكنِّ: إلى متى التَّكرارُ؟

يقولون: لا تُكرِّرُ أكثرَ مِن ثَلاثِ مرَّاتِ، فإنَّه شَيْنٌ عند الأُدَباءِ، وغيرُ مَسْموعِ في اللَّغةِ العربيَّةِ أيضًا، والمرادُ التَّأكيدُ اللَّفظيُّ، لكنْ إذا كانَ المَقامُ يَقْتَضي فرُبَّماً تَزيدُ، ولكلِّ مَقامٍ مَقالٌ، فقدْ يُفَرَّقُ بين ما قُصِدَ به التَّوبيخُ والتَّوكيدُ العَظيمُ، وبين الكلامِ العاديِّ، لكنْ إذا لم يكنْ هناك داع فكما قالَ النَّحُويُّونَ.

⁽١) ومن أحرف الجواب: (إي) كذلك.

لكنْ إذا قيلَ لك: هلْ فهِمتَ ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ وحَفِظْتَها عن ظَهْرِ قَلْبٍ؟ تقولُ: (لا، لا، لا، لا، لا، لا) لأنَّ المَسْؤُولَ عنه اثْنانِ، سُئِلْتَ عن حِفْظِها وفَهْمِها، وإذا كنتَ حافِظًا فاهمًا لها، تقولُ: (نعمْ، نعمْ، نعمْ، نعمْ، نعمْ، نعمْ).

كذلك (بلى) يُجابُ بها النَّفيُ المُصدَّرُ بالاستِفْهامِ، فإذا قيلَ: (أليسَ نَبِيُنا مُحَمَّدٌ ﷺ خاتِمَ الرُّسُلِ؟) تقولُ: (بلى، بلى، بلى) ولا تزِدْ على ثَلاثٍ؛ لأنَّهُ شَيْنٌ عند الأُدَباءِ.



٥٣٣- وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّـذْ بِـهِ كُـلَّ ضَــمِيرِ اتَّصَـلْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «مُضْمَرَ» هذا مِن بابِ الاشْتِغالِ؛ لأنَّ (بِهِ) هو ضَمِيرُهُ، ف(أَكِّدُ) مَشْغولٌ به.

والمعنى: أَكَّدْ بمُضْمَرِ الرَّفعِ كُلَّ ضَميرِ اتَّصلَ، ولو كانَ ضَميرَ جَرِّ، وضهائرُ الرَّفع مَعْروفةٌ.

لكنْ: ما المرادُ بمُضْمَرِ الرَّفع؟

الجواب: يقول: «الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ» أي: أنَّ ضَميرَ الرَّفعِ الْمُنْفَصِلَ يُؤَكَّدُ بهِ كُلُّ ضَميرِ اتَّصلَ.

مثالُ ضميرِ الرَّفعِ: (قُمْتَ أَنْتَ) فالنَّاءُ في (قمتَ) ضَميرُ رَفعِ مُؤكَّدةٌ ب(أنتَ) و(أنتَ) ضَميرُ رَفْع مُنْفَصِلٌ.

مثالُ ضميرِ النَّصبِ: (رأيتُك أنتَ) ف(رأيتُ): فعلَّ وفاعلٌ، والكافُ مَفْعولٌ به مَبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، و(أَنْ): ضَميرٌ مُؤكِّدٌ للكافِ مَبْنيٌّ على الشُّكونِ في محَلِّ نصبٍ، والتَّاءُ حرفُ خِطابٍ.

مثالُ ضَميرِ الجرِّ: (مَرَرْتُ بكَ آنَتَ) ف(مَرَرْتُ) فِعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حَرفُ جرَّ، والكافُ ضَميرٌ مَبْنِيُّ على الفتحِ في مَحَلِّ جرَّ، و(أَنْ) ضَميرٌ مُنْفَصِلٌ مَبْنِيٌّ على الشّكونِ في محلِّ جَرَّ، تَوْكيدٌ للكافِ، والتَّاءُ حَرفُ خِطابِ. ويجوزُ في ضميرِ النَّصبِ أَنْ يُؤَكَّدَ بضميرِ نَصبٍ مُنْفَصلٍ، فتقولُ: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) وتقولُ: (أكْرَمْتُكَ إِيَّاكَ) وهذا هو الأصلُ، وإنَّمَا أُكَّدَ بضميرِ الرَّفعِ تَوسُّعًا، وإلَّا فالأصلُ أَنْ يُؤَكَّدَ الضَّميرُ المَنْصوبُ بضَميرِ نَصْبٍ.

لكنْ: هل يجوزُ: (مَرَرْتُ بك إِيَّاكَ)؟

الجوابُ: لا يجوزُ؛ لأنَّ ابنَ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ يقولُ: أَكَّدْ بِمُضْمَرِ الرَّفعِ الَّذي قدِ انْفَصَلَ، و(إيَّاكَ): ضَميرُ نَصْبِ.

وهل يَجوزُ: (قمتُ إِيَّاكَ)؟ الجوابُ: لا، لا يجوزُ.

والقاعدة مِن هذا البيتِ: يَجوزُ تَوْكيدُ الضَّميرِ المَتَّصلِ بضَميرِ الرَّفعِ المُنْفَصِلِ، وهذا التَّوكيدُ لَفْظيٌّ؛ لأنَّ الضَّميرَ مُرادِفٌ للضَّميرِ، ولا يَضُرُّ أنْ يكونَ هذا مُتَّصِلًا، وهذا مُنْفَصِلًا؛ لأنَّ هذا اخْتِلافُ لَفظٍ فقطْ، وأمَّا المعنى فهو واحدٌ.



عَطْفُ الْبَيَانِ عَطْفُ الْبَيَانِ ...

العطفُ معناه الثَّنْيُ، فَتَنْيُ شيءٍ على شيءٍ يُسَمَّى عَطْفًا، ومنهُ عطفُ طَرَفِي الحَبْلِ بَعْضِهما إلى بعضِ، أمَّا هنا، فإنَّ العَطْفَ بيَّنهُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بقولِهِ:

٥٣٤ - الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

الشَّرحُ

العَطفُ ينقسمُ إلى قِسْمَينِ: عَطفُ بيانٍ، وعَطفُ نَسَقٍ، فها كان بواسطةِ الحرفِ فهو عَطفُ نَسَقٍ، مثل: (جاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو) فقولُنا: (عَمْرٌو) عَطْفُ نَسَقٍ. وما كانَ بغيرِ واسطةِ الحرفِ فهو عَطفُ بيانٍ، وسيأتي تَعْريفُهُ.

وقولُهُ: «الْآنَ» هي ظَرفٌ للإشارةِ إلى الزَّمانِ الحاضرِ كما أنَّ (هُنَا) ظَرفٌ للإشارةِ إلى المكانِ الحاضرِ، ف(الآنَ) ظَرفٌ، وهي مَبْنيَّةٌ على الفتحِ في محلِّ نَصْبِ. وقولُهُ: «الْغَرَضُ الْآنَ» أي: في هذا الباب.

«بَيَانُ مَا سَبَقْ» وهو عَطفُ البَيانِ، فقدَّمَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ الكَلامَ على عطفِ البَيَانِ؛ لأَنَّهُ أقلَّ، ولأَنَّه أَشْبَهُ بالنَّعتِ، فكانَ أَوْلَى أَنْ يكونَ أَقْرَبَ منه، والنَّعتُ قد سَبَقَ، وبينهُ بالتَّوكيدِ؛ لأنَّ التَّوكيدَ في الحقيقةِ مُؤكِّدٌ لذاتِ الشَّيءِ.

٥٣٥- فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهُ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهُ الشَّحُ

قولُهُ: «فَذُو الْبَيَانِ» أي: فعَطفُ البيانِ تَعْريفُهُ.

«تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهُ» والحدُّ لا بُدَّ فيه مِن جِنْسٍ وفَصْلٍ، فقولُهُ: (تَابِعٌ) جِنْسٌ يَذْخُلُ فيه جَمِيعُ التَّوابِع، فيدخلُ فيه النَّعتُ، والتَّوكيدُ، وعطفُ النَّسقِ، والبَدَلُ، وقولُه: (شِبْهُ الصِّفَهُ) خَرَجَ به النَّعتُ؛ لأنَّ مُشابِهَ الشَّيءِ ليسَ هو الشَّيءَ، فهو يُشْبِهُ النَّعتَ في بيانِ مَتْبُوعِهِ، لكنَّهُ يُخالِفُ النَّعتَ في أنَّه جامدٌ، والنَّعتُ مُشْتَقٌ، أو مُؤوَّلُ به، ويَظْهَرُ هذا بالمثالِ:

تقول: (جاءَ أبو حَفْصِ الفاروقُ) ف(الفاروقُ) صفةٌ لأبي حَفْصِ، وتقولُ: (جاءَ أبو حَفْصِ عُمَرُ) عَطَفُ بَيانِ، وليس بصفةٍ؛ لأنَّ (عُمَرُ) عَلَمٌ، فهو اسمٌ جامدٌ، لكنَّ (الفاروقُ) مُشتَقُّ، فهو صِفةٌ؛ ولهذا قالَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: (تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةُ) وليس بصِفةٍ؛ لأنَّهُ يَخْتَلِفُ عنها بأنَّهُ جامِدٌ، وهي مُشتقَّةً، أو مُؤوَّلةٌ بالمُشْتَقُ.

وقولُهُ: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهُ» بهذا خَرَجَ بقيةُ التَّوَابِع؛ لأنَّ التَّوابِعَ لا تَنْكَشِفُ بهذا خَرَجَ بقيةُ التَّوابِعَ لا تَنْكَشِفُ بها حَقيقةُ القصدِ، بلَ كلَّ تابع مُسْتَقِلٌ، أمَّا النَّعتُ فقدْ تَتَبَيَّنُ به حقيقةُ القصدِ، لكنَّه مُشْتَقٌ كما سَبَقَ، وأمَّا بَقيَّةُ التَّوابِع فليست كذلك.

إِذَنْ: عَطْفُ البيانِ مِنْ حيثُ المعنى مثلُ النَّعتِ، إلَّا أنَّ النَّعتَ مُشْتَتًّ اللهُ وَلَهُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَا عَلَّا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

٥٣٦- فَأَوْلِيَنْهُ مِسنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي ٥٣٦ فَأَوْلِيَنْهُ مِسنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي ١٤٥٥ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي ١٤٥٥ فَأَوْلِيَنْهُ مُ

قُولُهُ: «أَوْلِيَنْهُ» أي: أَعْطِهِ، وهو فعلُ أمرٍ، ومَفْعولٌ أَوَّلُ، وهو الهاءُ في (أَوْلِيَنْهُ).

وقولُهُ: «مَا» هذا هو المَفْعولُ الثَّاني.

وقولُهُ: «الْأَوَّلِ» هو المَتْبوعُ، والمعنى: أَعْطِهِ مِن مُوَافقةِ الأوَّلِ ما النَّعثُ وَلِيَ مِن وِفاقِ الأوَّلِ، وقد سَبَقَ أنَّ النَّعْتَ يَتْبَعُ المَنْعوتَ في أَرْبَعةٍ مِن عَشَرةٍ:

في واحدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإعْرابِ.

وفي واحدٍ مِنَ التَّعريفِ أو التَّنكيرِ.

وفي واحدٍ مِنَ الإفرادِ وفَرْعَيْهِ.

وفي واحدٍ مِنَ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ.

فإذا كان المَتْبوعُ مَرْفوعًا صارَ عَطفُ البَيانِ مَرْفوعًا، وإذا كان المَتْبوعُ مَنْصوبًا صارَ عَطفُ البَيانِ مَنْصوبًا، وإذا كانَ مُفْرَدًا صارَ عَطفُ البيانِ مُفْرَدًا، وإذا كانَ مُؤَنَّنًا صارَ عَطفُ البيانِ مُؤَنَّثًا، والعكسُ بالعكسِ.

ومن هذه القاعدة (أنَّهُ يُعْطَى أَحْكَامَ النَّعَتِ فِي التَّبَعِيَّةِ) فهمنا أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ عطفُ البيانِ بين نَكِرَتَيْنِ، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ:

٥٣٧- فَقَدْ يَكُونَدَ إِنْ مُنَكَّدِنِ كَهَا يَكُونَانِ مُعَدَّ فَيْنِ الْمُعَدِّ فَيْنِ الْمُعَدِّ فَيْنِ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ

هنا قاسَ المُخْتَلَفَ فيه على المُتَفَقِ عليه، فالنَّحْويُّونَ بَصْرِيُّهُم وكوفَيُّهُم اتَّفقوا على أنَّ عطفَ البيانِ يكونُ بين مَعْرِفتَيْنِ؛ لأنَّهُ يُفِيدُ النَّخصيصَ، فتقولُ: (جاءَ أبو بَكْرٍ عبدُ اللهِ بنُ أبي قُحَافةً) ف(عبدُ) عَطفُ بيانٍ، وهو هنا بين مَعْرِفتَيْن؛ لأنَّ (أبو بَكْرٍ) هو المَتْبوعُ، وهو مَعْرِفةٌ، و(عبدُ اللهِ) هو التَّابعُ، وهو مَعْرِفةٌ، فالتَّابعُ والمَتْبوعُ مَعْرِفتانِ، لكنْ هلْ يكونُ بين نكرتَيْنِ؟

الجوابُ: نعم، هذا ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالكٍ رَحَهُ أَللَهُ مِعَ أَنَّهُ يُعَدُّ مِن البَصْرِيِّنَ، لكَّهُ بَصْرِيٍّ جُتَهِدٌ يميلُ إلى أن ما يَرَاهُ هو الصَّوابُ، ومَذْهَبُ الكُوفيِّينَ ومنهمُ ابنُ اجُرُّومٍ رَحَمُ أَللَهُ أَنَّهُ يقعُ عطفُ البيانِ بينَ النَّكرتَيْنِ، واستَشْهَدوا لذلك منَ القُرْآنِ، قالوا: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقولُ: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءِ صَكِيدٍ ﴾ [براميم:١٦] فقولُه: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءِ صَكِيدٍ ﴾ [براميم:١٦] فقولُه: ﴿مَكِيدٍ ﴾، وهو اسمٌ لماءِ الجروح، وهو اسمٌ هُمَّاءِ أجروح، وهو اسمٌ جامدٌ، ومع ذلك صارَ عَطفَ بَيانٍ، لكن بهاذا يجيبُ البصريُّونَ عن الآيةِ؟

يقولمون: هذا بَدَلُ، وسيأتينا -إنْ شاءَ اللهُ- أنَّ ضابطَ البَدَلِ هو الَّذي لو حُذِفَ الْمُبْدَلُ منه قامَ مقامَهُ، قالوا: لو قالَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَ: (ويُسقَى مِن صَدِيدٍ) استقامَ الكَلامُ، فهو إِذَنْ بَدَلُ، وليسَ عَطْفَ بَيانٍ.

أمَّا هؤلاءِ فيقولونَ: نحنُ نقولُ: إنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ بدلًا، لكنَّه يَجوزُ أيضًا أنْ يكونَ عَطْفَ بيانٍ، وما المانعُ أنَّ اللهَ بيَّنَ نَوْعَ هذا الماءِ آنَهُ صَديدٌ؟ وكذلك أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿ وَيُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَدَرَكَةٍ ﴿ وَيَتُونَةٍ ﴾ [النور:٣٥] فَ ﴿ زَيْتُونَةٍ ﴾ عَطفُ بيانٍ، وأُولَئِكَ فَ ﴿ زَيْتُونَةٍ ﴾ ليستْ مُشْتَقَّةً، فهي عَطفُ بيانٍ، وأُولَئِكَ يقولون: إنّها بَدَلٌ؛ لأنّهُ لو قالَ: (يُوقَدُ مِن زَيْتُونَةٍ مُبارَكَةٍ) صحَّ، لكنْ نقولُ: ما للنعُ أنْ تكونَ عَطْفِ البيانِ أنّهُ يُبيّنُ المانعُ أنْ المرادَ بعَطْفِ البيانِ أنّهُ يُبيّنُ مَنْبوعَهُ ويُحصِّفُهُ ويُميِّزُهُ من غيرِهِ، والنّكِرةُ لا تُبيّنُ النّكِرةَ.

لكنَّ الردَّ عليهم أنْ نقولَ: النَّكرةُ المَوْصوفةُ أو المُبيَّنةُ تُخصُصُها، فبَدَلَ أنْ يقولَ: (مِن ماءٍ) ويُطْلِقَ، فيكونُ صالحًا لكلِّ ماءٍ، ميَّزَ هذا الماءَ بقولِهِ: ﴿مَكِدِيدٍ ﴾.

وكذلك قولُهُ: ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَدَرَكَةِ ﴾ فبَدَلَ أَنْ تكونَ عامَّةً لكلِّ شَجَرةٍ مُباركةٍ خَصَّصَها بقولِهِ: ﴿ زَيْتُونَةٍ ﴾ فالنَّخصيصُ حتَّى في النَّكِراتِ مَوْجودٌ.

فَإِذَنْ: دَلِيلُهِم لِيس بِصَحِيحٍ؛ ولهذا مشى ابنُ مالكٍ رَجَمَهُ اللَّهُ على القولِ بأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ عطفُ البيانِ ومَتْبُوعُهُ نَكِرتَيْنِ.



القاعدةُ: كلَّ ما جازَ أنْ يكونَ عَطْفَ بَيانٍ جازَ أنْ يكونَ بَدَلًا، والعكسُ بالعكسِ، إلَّا في بعضِ أنواعِ البَدَلِ كها سيأتينا -إنْ شاءَ اللهُ- مثلُ بَدَلِ الغَلَطِ، وبَدَلِ البَعْضِ، وبَدلِ الشُّمولِ، لكنَّ المرادَ بدلُ الكلِّ مِن الكلِّ؛ ولهذا فقولُهُ: (صَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ) ليسَ على إطلاقِهِ، بل المرادُ: لبَدَليَّةٍ كلِّ مِن كلِّ، فيجبُ أنْ يُقَيَّدَ بهذا.

وقولُهُ: «صَالِحًا» مَفْعولٌ مُقَدَّمٌ ل(يُرَى) يعني أنَّ عطفَ البيانِ صالِحٌ لأنْ يكونَ بدلًا، أي: بدلَ كلِّ مِنْ كلِّ إلَّا في مسائلَ:

المسألةُ الأُولى: (نَحْوِ: يَا غُلَامُ يَعْمُرَا) و(يَعْمُرَا) عَلَمٌ مأخوذٌ مِن الفعلِ المضارع، مثل: (يَزِيدَ) و(يَشْكُرَ) و(غُلامُ) نَكِرةٌ خَصوصةٌ، وليستْ مُضافةً إلى (يَعْمُرَا) لأنَّه لو كانتْ مُضافةً لم يكنْ عِنْدَنا عَطفُ بَيانِ، لكنْ (غُلَامُ) وَحْدَها، و(يَعْمُرَ) وَحْدَها.

وهنا (غُلامُ) مُصدَّرةٌ بحرفِ النِّداءِ، وهي مَبْنيَّةٌ على الضَّمِّ، و(يَعْمُرَا) عَطفُ بيانٍ ل(غُلامُ) مَنْصـوبٌ بالفتحـةِ الظَّاهـرةِ، ولا يصـحُّ أَنْ نَجْعَلَهُ بَدَلَا مِن (غُلَامُ) لأنَّ البَدَلَ هو الَّذي يَصِحُّ أَنْ يَحُلَّ عَلَّ الْمُبْدَلِ منه، وهنا لا يَصِحُّ أَنْ يَحُلَّ (يَعْمُرُ) عَلَّ (غُلَامُ) لأنَّه مَنْصوبٌ، فلو قلت: (يا يَعْمُرَ) لم يَصِحَّ؛ لأنَّ هذا لَحْنُ، لكن تقولُ: (يَا يَعْمُـرُ) لأنَّ المُنادى إذا كان عَلَمًا وَجَبَ بناؤُهُ على الضَّمِّ.

فإذا قيلَ: ما وجهُ نَصْبِها إذا كانتْ عَطْفَ بَيانٍ؟

نقول: لأنَّها كالصِّفَةِ في الإعْرابِ، وصفةُ المُنادَى يجوزُ أَنْ تُنْعَتَ على مَحَلِّهِ لا على لَفْظِهِ، وتَحَلُّ المُنادَى النَّصبُ، فنقـولُ: (يَعْمُرَ) عَطْفُ بيانٍ (غُلَامُ) تابعٌ لَحَلِّهِ.

لكنْ لو كانتِ العبارةُ: (يا غلامُ يَعْمُرُ) صحَّ أَنْ يكونَ بَدَلًا كها يصحُّ أَنْ يكونَ عَطْفَ بيانٍ؛ لأنَّهُ حينئذٍ يَحُلُّ مَحَلَّ الْمُبْدَلِ منه.

إِذَنِ: القاعدةُ: إذا وُجِدَ مُنادًى مَبْنيُّ على الضَّمِّ، وبعدَهُ عَطْفُ بيانٍ مَنْصوبٌ، فإنَّهُ لا يصحُّ أنْ يكونَ بَدَلًا؛ لأنَّهُ لو حَلَّ مَحَلَّهُ لَم يُنْصَبْ، والبَدَلُ على اعْتِبارِ أَنَّهُ يَحُلُّ مَحَلَّ الْمُبْدَلِ منه.

المسألةُ الثَّانيةُ: «وَنَحْوِ: بِشْرِ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ» يُشِيرُ إلى قَوْلِ الشَّاعِرِ (١):

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

تَقَدَّمَ في بابِ الإضافةِ أَنَّهُ لا يُضَافُ اسمٌ مُحَلَّى ب(أل) إلَّا إذا كان وَصْفًا مُضَافًا لِيَا فيه (أل) وهنا قولُهُ: (التَّاركِ) مُضَافًا لِيَا فيه (أل) وهنا قولُهُ: (التَّاركِ) اسمُ فاعلٍ مُحَلَّى ب(أل) وهو مُضَافٌ إلى (البَكْرِيِّ) وهو مُحَلَّى ب(أل) فالإضافةُ صححةٌ.

⁽١) البيت من الوافر، وهو للمَرَّار بن سعيد الأسدي، كما في الكتاب (١/ ١٨٢)، وخزانة الأب (٢/ ٢٨٦)، والتصريح (٢/ ١٥٠).

و (بِشْرٍ) عَلَمٌ، لكنْ هلْ يَصِحُّ أنْ يُضَافَ إليه ما فيه (أل)؟

الجوابُ: لا يصحُّ أَنْ يُضَافَ إليهِ ما فيهِ (أَل) لأَنَّ ما فيه (أَل) لا يُضَافُ إلّا إلى ما فيه (أَل) وهنا (التَّارِكِ) مُحَلَّى ب(أَل) ومضافٌ إلى ما فيه (أَل): (البُّكْرِيِّ) و(بِشْرٍ) ليس فيه (أَل) فنُعْرِبُهُ عَطْفَ بَيانٍ للبَكْرِيِّ، ولا يَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَه بَدَلًا، لأَنَّنا لَـو أَحْلَلْناهُ مَحَلَّ (الْبَكْرِيِّ) وقلنا: (أَنا ابنُ التَّارِكِ بشرٍ) لم يَصِحَّ؛ لأَنَّهُ لا يُضَافُ إلاّ إلى ما فيه (أَل) فلا يَصِحُّ أَنْ يكونَ بَدَلًا؛ لأَنَّهُ لو أُزِيلَ المَّبُوعُ، وجُعِلَ التَّابِعُ مَكَانَهُ لم يَصِحَّ.

ثُمَّ أَشَارَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ إلى ردِّ قولِ بعضِ النَّحْويِّينَ الَّذينَ يُجُوِّزنَ أَنْ يُضَافَ اسمُ الفاعلِ المحلَّى ب(أل) إلى العَلَمِ، وإنْ لم يكنْ فيه (أل).

فقالَ: «وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ مِالْمَرْضِيِّ» يعني: ليسَ أَنْ يُجُوَّزَ كَوْنُهُ بَدَلًا بالقولِ المَرْضِيِّ، أي: المَقْبولِ، وظاهرُ العبارةِ: وليسَ أَنْ يُبْدَلَ بالقَولِ المَرْضِيِّ، لكنْ ليس هذا معناها.

وهذا إشارةٌ إلى قولِ بَعضِ النَّحْويِّينَ الَّذينَ يقولونَ: إنَّ (بِشْرٍ) يَصتُّ أنْ يكونَ بَدَلًا كها هو عَطفُ بيانٍ.

خلاصةُ القولِ في البَيْتَينِ: أنَّ كلَّ عَطفِ بَيانٍ يصحُّ أنْ يكونَ بَدَلًا، إلَّا إذا كان هذا الَّذي هو عَطفُ بَيانٍ لا يَصحُّ أنْ يَحُلَّ عَلَّ التَّابِعِ لأيِّ سَبَبٍ مِن الأسبابِ، سواءٌ كان هذا الَّذي ذكرَهُ المؤلِّفُ رَحَمُ اللَّهُ أو غيرَهُ.

عَطْفُ النَّسَقِ

تَقَدَّمَ أَنَّ العَطْفَ هو الثَّنْيُ، ومنهُ ثَنْيُ الرِّداءِ بعضِه إلى بعضٍ، وأمَّا النَّسقُ فإنَّهُ في اللَّغةِ التَّتابُعُ، تقولُ: (جَاؤُوا على نَسَقِ واحدٍ) أي: مُتتابعينَ.

وأمًّا عطفُ النَّسِقِ في الاصطلاحِ، فقالَ فيه المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ:

٥٤٠ - تَالٍ بِحَرْفِ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَ (اخْصُصْ بِوُدِّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَـدَقْ) الشَّرحُ

قولُهُ: «تَاكِ» أي: تابعٌ.

«به واسطةٍ.

«حَرْفٍ مُنْبِعٍ» أي: أنَّ عَطْفَ النَّسَقِ هو ما تَبِعَ غَيْرَهُ بواسطةِ الحَرْفِ، ولكنَّ المؤلِّفَ رَحْمَهُ اللَّه اشْتَرطَ فقالَ: (بِحَرْفٍ مُنْبِعٍ) احْتِرازًا مِن الحُرُوفِ غيرِ المُنْبِعةِ؛ لأنَّ ما يَثْلُو فَاءَ السَّببيَّةِ، أو حَرْفَ الجَرِّ ليسَ بمعطوفٍ، فلو قلت مثلًا: (نظرتُ إلى فُلانٍ) فهذا تابعٌ بالحَرْفِ، لكنَّ هذا الحَرْفَ غيرُ مُنْبِع.

وحروفُ الإِتْباعِ معروفةٌ عند العُلَماءِ، وعرفوها بالْتَتَبُّعِ والاستِقْراءِ، فتَتَبَّعوا كلامَ العربِ، فوجدوا أنَّ هذه الحُرُوفَ إذا جاءتْ بين كَلِمَتَينِ جَعَلَتِ الثَّانيةَ تابعةً للأُولى.

إِذَنْ: فالعطفُ لا بُدَّ فيه مِن واسطةٍ بين التَّابعِ والمَّتْبوعِ، وهي حرفُ العَطْفِ.

وقولُهُ: «تالٍ» خَبرٌ، وأَصْلُها (تالي) بالياءِ، لكنْ حُذِفَتِ الياءُ، وبقيَ الكَسْرُ.

وقولُهُ: «الحُصُصْ بِوُدِّ وَثَنَاءِ مَنْ صَدَقْ» هذه حِكْمةٌ، والغالبُ أنَّ أمثِلةَ ابنِ مالكِ رَحَهُ اللهُ حِكْمةٌ، والوُدُّ معناهُ خَالِصُ المحبَّةِ، وليسَ مُطلَقَ المحبَّةِ، والنَّناءُ اللَّهُ حِكْمةٌ، والوُدُّ معناهُ خَالِصُ المحبَّةِ، وليسَ مُطلَقَ المحبَّةِ، والنَّناءُ المَدْحُ بالصِّفاتِ الحَميدةِ، ويُطلَقُ على المَدْحِ مُطلَقًا حتَّى في الجِصالِ الذَّميمةِ، كَفُولِهِ في الحِديثِ: ﴿أَثْنَوْا عَلَيْهِ شَرَّا»، و﴿أَثَنُوا عَلَيْهِ خَبْرًا ﴾ لكنَّ المرادَ هنا الحبرُ، كقولِهِ في الحديثِ: لا نُحِبَّ إلَّا الَّذي ذَكَرَ، ولا تُشْنِ إلا على مَن ذَكَرَ، وهو مَن صَدَقَ في قولِهِ ولِمعلِهِ وقَصْدِهِ ؟ لأنَّ الصَّدْقَ يكونُ بالقولِ والفعلِ والقَصْدِ.

فالصِّدقُ في القصدِ هو الإخلاص، وفي القَوْلِ هو الإخبارُ بها يُطابِقُ الواقع، وفي الفِعْلِ أنْ يكونَ مُوافِقًا لِهَا في قَلْبِهِ، ومنه في الشَّرعِ اتَّباعُ النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

إِذَنْ: يُرِيدُ ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللّهُ مَن صَدَقَ في الكُلّ، فلو أنَّ رَجُلًا يُظْهِرُ أَنَّهُ صَديقٌ لك، لكنْ إذا غِبْتَ عَقَرَكَ، فهذا لا تَخْصُصُهُ بالوُدِّ والثَّناءِ؛ لأنَّهُ لم يَصْدُقْ.

لكَنْ لُـو أَنَّ رَجُلًا يُخْبِرُك بِهَا فِي قَلْبِهِ غَائبًا وحَاضِرًا، فمعناهُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فهذا استَمْسِكُ بِهِ وَأَثْنِ عَلَيه.



 ⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر، رقم (٩٤٩).

٥٤١- فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوِ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ اوْ كَ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا) الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «مُطْلَقًا» يقولُ أهلُ العلم: إذا رأيتَ في كلامِ العلماءِ (مُطْلَقًا) فانظرُ للَّذي قَبْلَها، والَّذي بَعْدَها؛ لأنَّهُ مُطلَقٌ مِن قيدٍ سابقٍ أو لاحقٍ، وهنا مُطلَقٌ مِن قيدٍ سابقٍ أو لاحقٍ، وهنا مُطلَقٌ مِن قيدٍ لاحقٍ؛ لأنَّ قولَهُ في البيتِ الذي يليه: (وَأَتْبَعَتْ لَفُظًا فَحَسْبُ) يُبيِّنُ معنى الإطلاقِ.

إِذَنْ قُولُهُ: «فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا» يعني: لَفْظًا ومعنى، هذا هو معنى الإطْلاقِ. مثالُ الواوِ: (جاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو) (رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا) (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو). وقولُهُ: «ثُمَّ» هي في سياقِ كلامِ المؤلِّفِ رَحَمَةُ اللَّهُ بيانٌ لحرفِ العَطْفِ.

إِذَنْ: (ثُمَّ) مَعْطُوفةٌ على (وَاوٍ) بإسقاطِ حَرْفِ العَطْفِ، أي: بواوِ وثُمَّ.

وقولُهُ: «أَمَ اوْ» لأجلِ ضَرورةِ الشَّعْرِ نَقَلَ حَرَكةَ الهَمْزةِ إلى الميمِ، وفتحَ الميمَ، وخَفَّفَ الهَمْزةَ.

وقولَهُ: «فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا» هذا ثناءٌ على الطَّالبِ، والشَّاهدُ قولُهُ: (وَوَفَا).

وقولُهُ: «فِيكَ» جارٌّ وتَجُرورٌ مُتعلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، خَبَرٌ مُقدَّمٌ.

و «صِدْقٌ» مُبْتَدأٌ مُؤخَّرٌ، والواوُ حَرفُ عَطفٍ.

و ﴿ وَفَا » مَعْطُوفَةٌ على (صِدْقٌ) والمَعْطُوفُ على مَرْفُوعٍ مَرْفُوعٌ، وعَلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِهِ. وقولُهُ: «كَافِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا» سبقَ أنَّ للمُعْرِبينَ في ذلك رَأْيينِ:

الأوَّلُ: أنَّ الكافَ حَرفُ جرِّ، والجملةُ كلُّها بَجْرورةٌ، فيكونُ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا) بَجُرورًا بالكافِ، وعَلامةُ جرِّه فَتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها الحكايةُ.

الثَّانِ: أَنَّهُ على تَقْديرِ مَحْذُوفٍ، والتَّقديرُ: كقولِك: فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا.



٥٤٢ - وَٱتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَـلْ وَلَا لَكِنْ كَ (لَـمْ يَبْدُ امْرُوُّ لَكِـنْ طَـلَا) الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ» يعني: دون معنّى، وهذا مُـحْتَرَزُ قُولِهِ فيها سبقَ: (فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا).

وقولُهُ: «فَحَسْبُ» مَبْنيٌ على الضَّمِّ، والفاءُ يقولونَ: إنَّها زائدةٌ لتحسينِ اللَّفظِ، وأَصْلُها: (أَتَبَعَتْ لَفْظًا حَسْبُ) لكنْ يأتونَ بها لتحسينِ اللَّفظِ.

وحُروفُ العَطْفِ على رأي ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللّهُ تَسعةٌ: ستَّةٌ تُتْبعُ المَعْطوفَ لَفْظًا ومعنَى، وثلاثةٌ تُتْبعُهُ لَفْظًا لا معنَى، وعندَ ابنِ آجُرُّومٍ رَحِمَهُ اللّهُ عَشَرةٌ، فزادَ (إمَّا) وابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللّهُ لا يراها مِن حُروفِ العَطْفِ، والأَجُرُّوميُّ رَحَمَهُ اللّهُ يراها مِن حُروفِ العَطْفِ، والأَجُرُّوميُّ رَحَمَهُ اللّهُ يراها مِن حُروفِ العَطْفِ، والعَطْفِ.

وقولُهُ: «بَلْ» فاعلُ (أَتْبَعَتْ) والواوُ حَرفُ عَطْفٍ، و(لَا) مَعْطُوفَةٌ على (بَلْ) و(لَكِنْ) مَعْطُوفَةٌ على (بَلْ) لكنْ بإسْقاطِ حَرْفِ العَطْفِ، وأَصْلُها: وأَتَبَعَتْ لَفْظًا فحَسْبُ (بل) و(لا) و(لكنْ).

مثالُ (بل): (نامَ الـرَّجُلُ بلِ الصَّـبِيُّ) فهنا أَتْبَعَتْ لَفْظًا، فالَّذي نامَ هو الصَّبِيُّ.

مثالٌ آخَرُ: (ما نامَ الـرَّجُلُ بل الصَّـبيُّ) فقولُهُ: (ما نامَ الرَّجُلُ) نَفْيٌ، و(بلِ الصَّبيُّ) إتباعٌ. مثالُ (لا): (جاءَ زَيدٌ لا عَمْرٌو) فهنا أَتَبَعَتْ باللَّفظِ فقطْ؛ لأنَّ عَمْرًا ما جاءَ. مثالُ (لَكِنْ): (ما قَلِمَ زَيدٌ لكنْ عَمْرٌو) وهنا أَتْبَعَتْ لَفظًا دون معنّى.

مثالٌ آخَرُ: ﴿لَمْ يَبُدُ امْرُوَّ لَكِنْ طَلَا﴾ ف(لَمْ): حَرفُ نَفْي وجَزْمِ وقَلْبٍ، و(يَبُدُ): فعلٌ مُضارعٌ بَجْزومٌ، وعَلامةُ جَزْمِهِ حَذفُ الواوِ، والضَّمَّةُ قَبْلُها دَليلٌ عليها، و(امْرُوُّ): فاعلُ (يَبُدُ) مَرْفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و(لَكِنْ): حَرفُ عطفٍ، و(طَلَا): مَعْطوفةٌ على (امْرُوُّ) والمَعْطوف على المَرْفوعِ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعَذُّرُ، والطَّلَا يقولون: إنَّهُ الظَّبْيُ، والمعنى: لكنْ بَدَا طَلَا، أمَّا المَرْءُ لم يَبْدُ.



٥٤٣- فَاعْطِفْ بِوَاوِ سَابِقًا أَوْ لَاحِقَا فِي الْحَكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ

الواوُ تُسَمَّى أُمَّ البابِ؛ لأنَّهُ يُعطَفُ بها كلُّ شيءٍ.

وقولُهُ: «سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحَكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا» السَّابِقُ هو الْمُتقدِّمُ، واللَّحقُ هو اللَّذي مَعَهُ.

مثال ذلك: (وُلِدَ مُحمَّدٌ وابنهُ) فابنُه لاحِق، وتقولُ: (مَرَّ عَلَيَّ رَمَضانُ وشَعْبانُ واللهُ لاحِق، فلا يَسْتَطيعُ أحدٌ أَنْ يُغَلِّطَكَ ويقولَ: وأنا هُنا) فهنا عَطَفْنَا سابقًا على لاحق، فلا يَسْتَطيعُ أحدٌ أَنْ يُغَلِّطَكَ ويقولَ: شَعبانُ هو الأوَّلُ، لكنْ لو تقولُ: (جَلَسْتُ في البلدِ الفُلَانِيِّ رَمَضانَ ثُمَّ شَعْبانَ) فهذا غَلَطٌ؛ لأَنَّ شَعْبانَ هو الأوَّلُ؛ ولهذا احتاجوا إلى أَنْ يُجِيبُوا عنْ قولِ الشَّاعِ (١٠):

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ جَدُّهُ

فقالَ بعضُ النَّاسِ: سِيَادةُ الإنسانِ مُباشِرَةٌ، والَّتي تَلِيها سِيَادةُ أبيهِ، والَّتي تَلِيها سِيَادةُ جَدِّهِ، فالإنسانُ يَنتفعُ بسِيَادتِهِ هو أوَّلًا، ثمَّ إذا لم يكنْ سَيِّدًا فسِيَادةُ أبيهِ تنفعُهُ؛ ولهذا عَجِدُ الصَّبِيَّ ابنَ الوزيرِ لا قيمةَ له، لكنْ إذا صارَ أبوهُ مُسِكًا يَدهُ صارَ له قيمةٌ؛ لأنَّهُ قد سادَ أبوهُ، فإذا لم يَسُدِ الأَّبُ سَادَ الجَدُّ، فهو يقولُ: أنا لا أُريدُ أنْ أَرْتَبهم في الوُجودِ الجَدُّ هو الأوَّلُ، ثمَّ الأبُ، لا أُريدُ أنْ أُرتَبهم في الوُجودِ الجَدُّ هو الأوَّلُ، ثمَّ الأبُ،

⁽١) البيت لأبي نواس في ديوانه (١/ ٣٥٥)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٧)، والدرر (٦/ ٩٣)، وبلا نسبة في الجني الداني (ص:٤٢٨)، وجواهر الأدب (ص:٣٦٤)، ورصف المباني (ص:١٧٤).

ثمَّ الولدُ، لكنْ أُريدُ أَنْ أُرَتَّبَهم بها يَنتَفِعُ به، فإنَّهُ يَنْتَفِعُ أُوَّلًا بسِيَادتِهِ بنفسِهِ، ثمَّ بأبيهِ، ثمَّ بجَدِّهِ، لكنْ يتوجَّهُ عليه التَّغليطُ، أمَّا إذا قلتَ: (بَقِيتُ في هذا المكانِ رَمَضانَ وشَعْبانَ) فلا أحدَ يَقْدِرُ أَنْ يُغَلِّطَكَ.

مثالُ المُصاحِبِ الموافقِ: (جاءَ زَيدٌ وعَليَّ مَعًا) وتقولُ: (دَخَلَ عَليَّ زَيدٌ وعَليٌّ) فإن كان البابُ واسعًا يكونُ موافِقًا، وإنْ كانَ البابُ ضيِّقًا ففيه سابقٌ ولاحقٌ.



٥٤٤ - وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَ (اصْطَفَّ هَـذَا وَابْنِي) الشَّرحُ

قولُهُ: «اخْصُصْ بِهَا» أي: بالواوِ.

«عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ» وهو كلُّ ما دلَّ على اشْتِراكِ، فإنَّ مَتْبوعَهُ لا يُغْنِي عنه، فهذا لا يكونُ فيه إلَّا الواوُ فقط.

مثال ذلك: (تَخاصَمَ زَيدٌ وعَمْرُو) فلا يَصِحُّ: (تَخاصَمَ زَيدٌ ثمَّ عَمْرُو) ولا: (تَخاصَمَ زَيْدٌ فعَمْرُو).

مثالٌ آخَرُ: (اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي) فلو قلت: (اصطَفَّ هذا ثُمَّ ابْنِي) أو: (اصطَفَّ هذا فَابْنِي) لم يصحً.

مثالٌ آخَرُ: (تَقاتَلَ زَيْدٌ وعَمْرُو) فلا يصحُّ هنا إلَّا الواوُ فقط.

المهمُّ: أنَّ كلَّ ما دلَّ على المُشاركةِ لا يَصحُّ فيه العَطْفُ إلَّا بالواوِ؛ ولهذا قالَ: (لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ) فلا بُدَّ فيه مِن مُشَارِكٍ، فهذا لا بُدَّ أنْ يكونَ العاطفُ فيه حرفَ الواوِ.



٥٤٥- وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتَّصَالِ و(ثُلَمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِالْفِصَالِ الشَّرحُ الشَّرحُ

أَفَادَنَا المؤلِّفُ رَحِمَا اللَّهِ أَنَّ معنى الفاءِ و(ثُمَّ) التَّرتيب، لكنَّهما يَخْتَلِفانِ، فالفاءُ للتَّرتيب باتِّصالِ، و(ثُمَّ) للتَّرتيب بانفصالِ؛ ولهذا نقولُ: (ثُمَّ) للتَّراخي.

فإذا قلت: (جاءَ زيدٌ فَعَمْرٌو) فالمُدَّةُ بينهما قَليلةٌ، وإذا قلت: (جاءَ زَيدٌ ثمَّ عَمرٌو) فالمُدَّةُ بينهما كَثيرةٌ؛ لأنَّها للتَّراخي.

واعلمُ أنَّ الفاءَ أيضًا إذا عَطَفَتْ جملةً على جملةٍ، أو مُشْتَقًا، فإنَّها تدلُّ مع ذلكَ على السَّبَيَّةِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [النصص:١٥] أي: بسبب وَكْزِهِ، فإذا كان العَطْفُ عَطْفَ جملةٍ على جملةٍ، أو كان مُشْتَقًا، فإنَّها تُفيدُ مع ذلك السَّببيَّة، وهي عَاطفةٌ في نفسِ الوقتِ.

أمَّا (ثُمَّ) فلا تُفيدُ السَّببيَّةَ، ولو كان فِعْلَا، أو مُشتقًّا.

٥٤٦- وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهُ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهُ الصَّلَهُ الصَّلَةُ الصَلْقَالَ السَّلَةُ الصَّلَةُ الصَلْمَ اللّهُ الصَّلَةُ الصَلْمَةُ الصَّلَةُ الصَلْمَ المَالِقُلْمُ الصَّلَةُ الصَلْمَ المَالِقُلْمُ اللّهُ اللّ

من خَصائصِ الفاءِ آنَّهُ يُعطَفُ بها ما لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ صِلةً للمَوْصولِ على الَّذي يصحُّ أَنْ يكونَ صِلةً للمَوْصولِ، والدَّليلُ على أَنَّ المرادَ صِلَةُ المَوْصولِ، والدَّليلُ على أَنَّ المرادَ صِلَةُ المَوْصولِ، هو أَنَّ الصِّلةَ عند الإطْلاقِ هي صِلةُ المَوْصولِ.

فقولُ المؤلِّفِ -رحمَهُ اللهُ تعالى-: «مَا لَيْسَ صِلَهْ» أي: ما ليس يَصِحُّ أَنْ يكونَ صِلَةً.

"عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهُ" أي: على شيءٍ يَصحُّ أَنْ يكونَ صِلَةً، وذلك لأنَّهَا تُفِيدُ الارتباطَ بين الجُمْلتَيْنِ، فلمَّا كانت تُفيدُ الارتباطَ بين الجُمْلتَيْنِ أَغْنى العَطْفُ بها عن وُجودِ عائدٍ يَعودُ على الموصولِ؛ وذلك أنَّ جُمْلةَ صلةِ الموصولِ تَحتاجُ إلى عائدِ يَعودُ على الموصولِ، فلو قلتَ: (جَاءَنِي الَّذي قامَ زَيْدً) لم يصحَّ؛ لأنَّهُ ليس فيها عائدٌ، لكن لو قلتَ: (جاءَني الَّذي قامَ أَبُوهُ) صحَّ؛ لو قلتَ: (جاءَني الَّذي قامَ أَبُوهُ) صحَّ؛ لو جُودِ العائدِ.

وكذلك لو قلتَ: (أَكْرَمْتُ اللَّذَيْنِ الْجَتَهَدا) صحَّ، لكن لو قلتَ: (أَكْرَمْتُ اللَّذَيْنِ الْجَتَهَد) صحَّ، لكن لو قلتَ: (أَكْرَمْتُ اللَّذَيْنِ الْجَتَهَدَ عَمْرُو) لم يصحَّ.

مثالُ ذلك: (أَكْرَمْتُ اللَّذَينِ اجْتَهَدا فَغَضِبَ زَيدٌ) فهنا يَصِحُّ، معَ أَنَّ جملةَ (غَضِبَ زَيدٌ) ليس فيها ضَميرٌ يعودُ على المَوْصولِ، فنقولُ: لأنَّها عُطِفَتْ بالفاءِ. ومثَّلَ النَّحويُّونَ بمثالٍ غريبٍ، مَثَّلُوا بقولِهم: (الَّذِي يطيرُ فيَغْضَبُ زَيدٌ الذُّبابُ) ونقولُ: (الَّذي يَرْعُدُ فينْزَعِجُ الطَّلبةُ الماطورُ) فهنا جملةُ: (يَرْعُدُ) صِلةُ المَوْصولِ، وفيها عائدٌ على المَوْصولِ، وهو الضَّميرُ، أي: (يَرْعُدُ هو) أمَّا جملةُ (يَنْزَعِجُ الطَّلبةُ) فليس فيها ضَميرٌ عائدٌ على المَوْصولِ.

إِذَنْ: عَطَفْنَا ما لا يَصحُّ أَنْ يكونَ صِلةً على الَّذي يَصحُّ أَنْ يكونَ صِلةً. الْحُلاصةُ:

غَنْتَصُّ الفاءُ بِاللَّهُ يُعطَفُ بها ما لا يصحُّ أَنْ يكونَ صِلةً على ما يَصِحُّ أَنْ يكونَ صِلةً ، فلو جئتَ بدلَ الفاءِ بالواوِ ، وقلت: (الَّذي يَرْعُدُ وينزعجُ الطَّلبةُ الماطورُ) لم يَصِحَّ إلَّا على تَقْديرِ حَذفِ عائدِ في الجملةِ النَّانيةِ ، ويكون التَّقديرُ: (ويَنُزَعِجُ منهُ الطَّلبةُ) فعلى هذا التَّقديرِ يَصحُّ ، أمَّا بدون تقديرِ عائدِ فلا تصحُّ إلَّا بالفاءِ فقط ، وكذلك لو جِثنا بَدَلَ الفاءِ ب(ثُمَّ) أو ب(أو) ما صحَّ.

٥٤٧- بَعْضًا بِ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى كُلِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَـةَ الَّــذِي تَــلَا الشَّرحُ

قُولُهُ: «بَعْضًا» مَفْعُولٌ مُقدَّمٌ لقولِه: (اعْطِفْ).

وقولُهُ: «عَلَى كُلِّ» مُتعلِّقٌ ب(اعْطِفْ) يعني: اعْطِفْ بَعْضًا على كُلِّ ب(حتَّى) (وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا) فلا بُدَّ إِذَنْ من أمرَيْنِ:

الأُوَّلُ: أَنْ يكونَ ما بَعْدَها بَعْضًا مَّا قَبْلَها.

الثَّاني: أَنْ يكونَ ما بَعْدَها غايةً لِهَا قَبْلَها؛ ولهذا قالَ: (بَعْضًا) ثمَّ قالَ: (وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً).

فلو قلتَ: (جاءَ زَيدٌ حتَّى عَمْرٌو) لم يَصِحَّ؛ لأنَّ (حتَّى) لا تَعْطِفُ إلَّا بَعْضًا على كُلِّ، والمراد (حتَّى) العاطفةُ، وليستْ (حتَّى) الجارَّةَ.

ولا بُدَّ أيضًا أَنْ يكونَ غايةً لِهَا قبلَهُ: إمَّا في الشَّرَفِ والرِّفْعَةِ، وإمَّا في الدُّونِ، يعني: إمَّا أَنَّه دُونَهُ، أو أَعْلَى منه.

مثالُه: (قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشَاةُ) فهذا المثالُ صحيحٌ؛ لأنَّ المُشَاةَ بَعْضٌ مِن الحُجَّاج، وهو غايةٌ في الدُّونِ؛ لأنَّهم همُ الفُقَراءُ.

مثالٌ آخَرُ: (كُلُّ النَّاسِ يُتَوَقَّ حتَّى الأَنبِياءُ) وهذا المِثالُ صَحيحٌ؛ لأنَّ الأَنبياءَ بعضٌ مِنَ النَّاسِ، وغايةٌ في الرِّفْعَةِ والشَّرَفِ. مثالٌ آخَرُ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتَّى رَأْسَها) وهذا المثالُ صحيحٌ؛ لأنَّ الرَّأْسَ غايةٌ في الدُّونِ.

ولو قلتَ: (أَكَلْتُ السَّمَكةَ حتَّى رَأْسِها) فإنَّ الرَّأْسَ لم يُؤكَلُ؛ لأنَّ (حتَّى) هنا حرفُ جرِّ للغايةِ، يعني: إلى رأسِها، أمَّا الرأسُ فلم يُؤْكَلُ.

ولو قلت: (أَكَلْتُ السَّمكةَ حتَّى رَأْسُها) صحَّ على أنَّ (حتَّى): ابتدائيَّةُ، و(رأْسٌ): مُبْتَدَأً، والخبرُ مَحْذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ، يعني: حتَّى رَأْسُها أَكَلْتُهُ.



٥٤٨- و(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهُ ۚ أَوْ هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ (أَيِّ) مُغْنِيَـهُ الشَّرحُ

ذكر المؤلّف رَحْمَهُ اللّهُ مَا يَخْتَصُّ بِ(أَمْ) وهي مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وتكونُ للعطفِ بعد هَمْزِ التَّسْوِيةِ، و(هَمْزُ) و(هَمْزَةٌ) مَعْناهُما واحدٌ، وهَمْزةُ التَّسويةِ هي كُلُّ هَمْزَةٍ تَقعُ بعد (سَوَاءٌ) قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ اَنْدُرْتَهُمْ كُلُّ هَمْزَةٍ تَقعُ بعد (سَوَاءٌ) قال اللهُ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْبَا أَجْزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [ابراهيم:٢١] أَمْ لَمْ لَنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة:٦] وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْبَا أَجْزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [ابراهيم:٢١] وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْبَا أَوْعَظِينَ ﴾ [الشعراء:١٣٦] وأَمْثِلَتُها في وقالَ تعالى: ﴿لَوْ تَكُن مِنَ ٱلْوَعِظِينَ ﴾ [الشعراء:١٣٦] وأَمْثِلَتُها في القُرْآنِ كَثيرةٌ.

ومِن خَصائِصِ هَمْزةِ التَّسويةِ أَنَّ الفِعْلَ بَعْدَها يُحَوَّلُ إِلَى مَصْدَرِ بدونِ حَرْفٍ مَصْدَريِّ، وهذا قَليلٌ في اللَّغَةِ العربيَّةِ، لكنَّهُ مَوْجودٌ، مثالُهُ: قولُهُ تعالى: ﴿سَوَآهُ عَلَيْكَ نَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ أي: سواءٌ علينا جَزَعُنا وصَبْرُنا، فهنا حوَّلْنا الفِعْلَ إِلى مَصْدَرِ بدونِ حَرْفٍ مَصْدَريِّ.

وكذلك قولُهُ تعالى: ﴿سَوَآءُ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ لُنذِرْهُمْ ﴾ أي: إنْذارُك وعَدَمُهُ سواءٌ عليهم.

وبهذا تَبَيَّنَ لنا كيفَ نُعْرِبُ مثلَ هذه الجملةِ، فنقولُ ﴿سَوَآءُ﴾: خَبرٌ مُقدَّمٌ، و﴿عَلَيْسَنَآ﴾: صفتُهُ، و﴿أَجَزِعْنَآ أَمَّ صَبَرْنَا ﴾: مُبْتَدأٌ مُؤخَّرٌ، أي: جَزَعُنا وصَبْرُنا سَوَاءٌ علينا.

ومن المواضعِ الَّتِي يُسْبَكُ فيها الفِعْلُ بمَصْدَرٍ بدونِ حَرفٍ مَصْدَريِّ قولُهُ

تعالى: ﴿ وَمِنْ مَالِئْلِهِ مُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم: ٢٤].

ونَظيرُها في وُجُود الحرفِ المَصْدَريِّ قولُهُ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰنِهِۦ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْشُ ﴾ [الروم: ٢٥] فأتى ب(أن) المَصْدَريَّةِ.

ونَظيرُها في وُجودِ المَصْلَرِ وحلَهُ دونَ (أَنْ) قولُهُ تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَنَاهِ. خَلَقُ ٱلسَّمَاوَتِ وَالْلاَرْضِ ﴾ [الروم:٢٢].

ونقولُ في إعرابِ قولِهِ سُنْهَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَدْهِ. يُرِيكُمُ ﴾: ﴿ وَمِنْ مَايَدْهِ. ﴾: جازٌ وتَجُرُورٌ خَبرٌ مُقدَّمٌ، و﴿يُرِيكُمُ ﴾ مُؤوَّلُ بمَصْدرٍ، والتَّقديرُ: ومن آياتِه إراءَتُكم.

ومنه أيضًا المَثْلُ المَشْهورُ: (تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) والتَّقديرُ: سَهاعُك بِالْمُعَيْدِيِّ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ، فأُولتُ بِالمَصْدَرِ بِدُونِ (أَنْ) وهذا يُضْرَبُ مَثَلًا لَمَنْ تَصَوَّرَ الشَّيَّ عَظيًا، ثمَّ إذا رَآهُ صارَ في عَيْنِهِ حَقيرًا.

وقولُهُ: «أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيِّ) مُغْنِيَهُ » يعني: بعدَ هَمْزةٍ قائِمةٍ مَقامَ (أيِّ).

مثالَّة: (أعندَك زَيْدٌ أم عَمْرُو؟) فهذه الهَمْزةُ نابتْ عن قولِكَ: (أيَّها عندَك؟) أي: أنَّها نابتْ مَنَابَ (أَيُّ).

ولو قلتَ: (سَواءٌ عليك أَفَهِمْتَ أَو لَمْ تَفْهَمْ) لَمْ يَصِحَّ، بل لا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِ(أَمْ).

وكذلك لا تقول: (سواءٌ عليكَ أَفَعَلْتَ أو لم تَفْعَلْ) بل تقول: (أم لم تَفْعَلْ) هذا هو التَّعبيرُ الفَصيحُ، وهكذا في القُرآنِ، فكلَّ القُرْآنِ على هذا، قال اللهُ تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ نُنذِرْهُمْ﴾، وقالَ تعالى: ﴿سَوَآةُ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَدْ لَدْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَعِظِيرَ ﴾ وقالَ تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْـــنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَكَبْرُنَا مَا لَنَا مِن مَحِيصٍ ﴾.

وهل هناك قسمٌ ثالثٌ للهمزةِ لا تكونُ فيه على هذه الصَّفَةِ؟

الجوابُ: نعمْ، وهو كَثيرٌ، فتقولُ مثلًا: (أَفَهِمْتَ أَو لَم تَفْهَم؟) لأنَّ الهَمْزَةَ في (أَفَهِمْتَ) لَيْسَتْ هَمْزةَ التَّسويةِ، ولا تُغْنِي عنْ (أيِّ) فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (أيُّها؟) لأنَّه لا يُطْلَبُ فيها التَّعيينُ، فعَلَى هذا نقولُ: (أَفَهِمْتَ أَو لَم تَفْهَمْ؟).

ولـو قلتَ: (هل فَهِمْتَ أم لم تَفْهَمْ؟) لم يَصِحَّ؛ لأنَّ (أَمْ) لا تأتي إلَّا في مَوْضِعَينِ فقط: إِثْرَ همزِ التَّسويةِ، أو هَمْزةٍ عن لَفْظِ (أيِّ) مُغنيةٍ.

إِذَنْ: مَا نَجِدُهُ كثيرًا في كلامِ النَّاسِ مثلُ: (هل يَصِحُّ هذا أَم لا يَصِحُّ؟) لا يَصِحُّ، بل نقولُ فيه: الصَّوابُ: (أَو لا يَصِحُّ).

وهل يجوزُ أنْ أقولَ: (أجاءَ زَيدٌ أم عَمْرٌو؟).

الجوابُ: نعمْ، يصحُّ؛ لأنَّ المعنى: (أَيُّهَا جاءَ؟) لكن: (هلْ جاءَ زَيدٌ أَمُ عَمْرُو؟) لا يصحُّ؛ لأنَّ (أَمْ) لا تأتي إلَّا بعدَ الهَمْزةِ.

الخلاصة:

أولًا: أنَّ (أم) لا تأتي عَاطِفةً إلا بعدَ هَمْزةٍ.

ثانيًا: لا بُدَّ أَنْ تكونَ الهَمْزةُ هنا هَمْزةَ التَّسْوِيَةِ، أو هَمْزةً قائمةً مقامَ (أَيِّ).

٥٤٩- وَرُبَّا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ الْهَمْ وَالْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ» أي: هَمْزَةُ التَّسْوِيةِ، لكنْ بشَرْطِ أَنْ يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، ولا يَخْفَى به المعنى، فإنْ خَفِيَ المعنى فإنَّهُ لا يَجوزُ إسْقاطُها.

مثالُ ذلك: (سَواءٌ عَلِمْتَ هذا أم لم تَعْلَمُ) والأصلُ: (سَوَاءٌ أَعَلِمْتَ هذا أم لم تَعْلَمُ) والأصلُ: (سَوَاءٌ أَعَلِمْتَ هذا أم لم تَعْلَمْ) ولكنْ يجوزُ إسْقاطُ الهَمْزةِ بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ.

مثالٌ آخَرُ: قال الشَّاعرُ(١):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْع رَمَيْنَ الْعَمْرَ أَمْ بِتَمَانِيَا

فقولُه: (بِسَبِّع رَمَيْنَ الجَمْرَ) أَصْلُها: أَبِسَبْع رَمَيْنَ الجَمْرَ، وهذا مِثْلُ قولِكَ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَم عَمْرُّو؟) فإنَّ المعنى: ما أدري بأيَّها رَمَيْنَ الجَمْرَ، ولكنْ أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ للعِلْم بها.

وقولُهُ: "وَرُبِّمَا أُسْفِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا اللَّعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ عُلِمَ منه أَنَّه إذا كان يَلْزَمُ مِن سُقُوطِها خَفَاءُ المعنى فإنَّهُ لا يَجوزُ إِسْقاطُها، بل يجبُ الإثيَانُ بها، وهذا -أعني إِسْقَاطَها- كثيرٌ في كَلَامِ النَّاسِ، بل وفي كلامِ الفُقَهاءِ رَحَهُمُاللَّهُ حيثُ يقولونَ دائيًا: (سَواءٌ فَعَلَ ذلك أو لم يَفْعَلْ) (سَواءٌ رَضِيَ أم لم يَرْضَ) حيثُ يقولونَ دائيًا: (سَواءٌ فَعَلَ ذلك أو لم يَفْعَلْ) (سَواءٌ رَضِيَ أم لم يَرْضَ) (سواءٌ كذا أو كذا) ولا يأتونَ بالهَمْزةِ.

⁽١) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، كما في خزانة الأدب (١١/ ١٢٤).

وأكثرُ مَن رأيتُ يأتي بالهَمْزةِ المتأخِّرونَ الَّذينَ صَنَّفُوا أَخِيرًا، وإلَّا فحتَّى الْصَنِّقُونَ فِي النَّحْوِ فيها سبقَ قَليلٌ إِثْيَائُهُم بالهَمْزةِ، والسَّببُ في ذلك أنَّ حَذْفَها جائزٌ إذا لم يكن لَبْسٌ.



٥٥٠ وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ إِنْ تَكُ مِسَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ الشَّرحُ الشَّرحُ

إذا جاءَتْ (أَمْ) ولم يسْبِقْها هَمزةُ استِفْهام، ولم تكنْ مُغْنِيَةً عن لفظِ (أيِّ) فإنَّها تكونُ مُغْنِيَةً عن لفظِ (أيِّ) فإنَّها تكونُ مُنْقَطِعَةً، أي: غيرَ مُتَّصِلةٍ، وهذه الْمُنْقَطِعةُ تُعْتَبرُ غيرَ عاطفةٍ، بل هي استِثْنافيَّةٌ ابْتِدائيَّةٌ، لكنَّ المؤلِّف رَحَمُهُ اللَّهُ أَتَى بها تَتْمِيهًا للتَّقْسيمِ، فصارتْ (أَمْ) على كلام المؤلِّف رَحَمُهُ اللَّه قِسْمَينِ: مُتَّصِلَةٍ، ومُنْقَطِعَةٍ.

فالمُتَصلةُ: هي الَّتي تأتي بعد هَمْزةِ التَّسويةِ، أو بعد هَمْزةٍ مُغْنِيَةٍ عن (أيَّ) أي: هَمْزةِ بمعنى (أيًّ) يُطلَبُ بها التَّغيينُ.

والمُنْقَطِعةُ: هي الَّتي تأتي في غيرِ هذا المَوْضِع، فلا يَسْبِقُها همزُ التَّسْوِيةِ، وليستْ بمعنى (أَيِّ) فتكونُ بمعنى (بَلْ) تمامًا، وهلَّ هيَ بمعنى (بَلْ) والهَمْزةِ، أو بمعنى (بَلْ) وَحْدَها؟

الجوابُ: هي بمعنى (بل) وَحْدَها، لكنْ أحيانًا تأتي بمعنى (بَلْ) والهَمْزةِ؛ ولهذا المُعْرِبُونَ الَّذين يُعْرِبُونَ القُرْآنَ الكريمَ يقولونَ دائيًا: (أم) بمعنى (بل) وهمزةِ الاستِفْهام.

والفرقُ بينهما من وَجْهَينِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ المُتَّصلةَ هي الَّتي بمعنى (أو) والمُنْقَطِعةَ هي الَّتي بمعنى (بل).

تقول: (أعندكَ زَيْدٌ أَم عَمْرُو؟) المعنى: أو عَمْرُو، وهكذا قولُهُ تعالى: ﴿ سَوَلَهُ عَلَيْنَا اَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ ٱلْوَعِظِينَ ﴾ [الشعراء:١٣٦] أي: أو لم تَكُنْ، أي: أنَّ هذا وهذا سَواءٌ.

الوجهُ الثَّاني: أنَّ المُتَّصلةَ لا بُدَّ فيها مِن ذِكْرِ المُعادِلِ، فيكونُ ما بَعْدَها مُعادِلًا لِيَا قَبْلَها، أي: مُقابِلًا لَهُ، أمَّا في المُنْقَطِعةِ، فليسَ الأمرُ كذلك، فلا يكونُ مُعادِلًا لِيَا قَبْلَها.

مثالُ المُتَصِلةِ: قال اللهُ تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِ مَ ءَأَنذَ رَبَّهُمْ أَمْ لَمَ لَنذِ رَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] فهذان مُتعَادِلَان.

مثالٌ آخَرُ: (لا أدري أعندكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو؟) فهذانِ مُتَعَادِلَان في عِلْمِي، إِذَنْ: هذه مُتَّصِلَةً.

مثال المُنقَطِعةِ: قال اللهُ تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّارَيْضَ بِهِ. رَبِّ الْمَنُونِ ﴿ ثَا مُنَّ مَعَكُمْ مِن الْمُنُونِ ﴿ ثَا اللهُ تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ فَا أَمْ هُمْ عَوْمٌ طَاعُونَ ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ يَقُولُونَ لَقَولُهُ: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾ للس قَبْلَها ما يُعَادِلُها؛ ولهذا صارت مُنقَطِعة بمعنى (بل) وقولُهُ: ﴿ أَمْ مَا قُومٌ طَاعُونَ ﴾ هنا أيضًا بمعنى (بل) لأنّهُ لا يُقَابِلُها ما قَبْلَها، وكذلك قولُهُ: ﴿ أَمْ مُمْ قَوْمٌ طَاعُونَ ﴾ بمعنى: بل همْ قومٌ طاغونَ.

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْعَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٠٨] لأنّه ليس قَبْلَها شيءٌ يُعَادِفُا، فكُلَّها أَتَتْ، وليسَ قَبْلَها ما يُعَادِلُ الّذي بَعْدَها فهي مُنْقَطِعةٌ.

٥٥١ خَـيِّرْ أَبِـعْ قَسِّـمْ بِ(أَوْ) وَأَبْهِـمِ وَاشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي الشَّرِحُ الشَّرِحُ

تأتي (أو) للمعاني التَّاليةِ:

المعنى الأوَّلُ: التَّخْييرُ، والمعنى الثَّاني: الإباحةُ.

والفرقُ بين التَّخيرِ والإباحةِ: أنَّهُ إنْ كان لا يُمْكِنُ الجَمْعُ بينها فهو تَغْيبُر، وإنْ كان يُمْكِنُ الجَمْعُ بينها فهو تَغْيبُر،

وعلى هذا، فإذا قلت: (صلِّ في هذا المَسْجِدِ أو في المَسْجِدِ الثَّاني) فهو للتَّخْيرِ؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ تَجْمَعَ بينها في صَلاةٍ واحدةٍ، على أنَّها فريضةٌ، لكنْ لو كانتْ صَلاةً أُخْرى، أو الصَّلاةَ نَفْسَها على أنَّها مُعادَةٌ، فنعمْ يُمْكِنُ، فَعَلى هذا فهي للإباحةِ.

وإذا قلتَ: (كُلِ الْحَبْزَ أَو الرُّزَّ) فهو للإباحةِ؛ لأنَّهُ يُمْكِنُ الجمعُ بينها، وكذلك إذا قلتَ: (الْبَسِ العَبَاءَةَ أَو الثَّوبَ) لأنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَلْبَسَهما كِلَيْهما.

وإذا قلتَ: (في كفَّارةِ اليَمينِ أَغْتِقْ رَقَبَةً، أَوْ أَطْعِمْ عَشَرةَ مَساكِينَ، أَوِ الْحُسُهِمْ، أَو مَم ثَلاثةَ آيَّامٍ) فالأُولَيانِ (أَو) فيهما للإباحةِ، فأيَّ واحدةٍ فَعْلَتَ أَجْزَأَتْكَ، وأَمّا الأَخيرةُ فهي للتَّخيرِ؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ تَجْمَعَ بينها وبين السَّابقِ، لكنْ مع ذلك نقولُ: إنَّ كفارةَ الأَيّانِ على التَّخييرِ في الثَّلاثةِ الأُولى، وعلى التَّرتيبِ في ذلك نقولُ: إنَّ كفارةَ الأَيهانِ على التَّخييرِ في الثَّلاثةِ الأُولى، وعلى التَّرتيبِ في الرَّابِعِ (أي: بَيْن الثَّلاثةِ الأُولى والصِّيامِ).

وإذا قلتَ: (تَزَوَّجُ هندًا أو أُخْتَها) فهي للتَّخْيرِ؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ تَجْمَعَ بينهما شَرْعًا.

وإذا قلت: (جَالِسُ زَيْدًا أَو عَمْرًا) وكِلَاهما رَجلٌ صالِحٌ، فهي للإباحةِ؛ لأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تَنْفَردَ بوَاحِدٍ.

المعنى الثَّالثُ: التَّقسيمُ، وهو كثيرٌ في كلامِ أهلِ العلمِ، ومنه قولُ النَّحْويِّينَ: (الكَلِمةُ: اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ) ومنه: (العلمُ: نافعٌ أو ضارٌّ) (النَّاسُ: شَقِيٌّ أو سَعِيدٌ).

المعنى الرَّابِعُ: الإبهامُ، ومثَّلُوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنَّاۤ أَوْ لِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى الْمِعنى الرَّابِعُ: الإبهامُ، ومثَّلُوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًا لِيس بصحيحٍ، بلُ هذا مِن بابِ التَّقسيمِ، أي: أَحَدُنا على حتَّى، والنَّاني على ضَلالٍ، إمَّا نحنُ، أو أنتم، وليس هذا مِن بابِ الشَّكُ ولا الإبهام.

فاثدةٌ: إذا أرادَ الإنسانُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ (أو) في الإبهام، فإنَّ ذلك جائزٌ لُغَةً.

المعنى الحامسُ: الشَّكُّ، وهذا كثيرٌ، تقول: (هذا الَّذي أقبلَ زَيدٌ أو عَمْرٌو) أي: أنا شاكُّ فيه.

مثالٌ آخَرُ: أراكَ رَجُلٌ كِتابةً فقال: هل هذه كِتابةً فُلانِ؟ فقُلتَ: (هذه كِتابةُ فُلانٍ أو فُلانٍ) فهذه للشَّكِ.

مثالٌ آخَرُ: سألَكَ مَن الَّذي قَدِمَ؟ فقُلتَ: (فُلانٌ أو فلانٌ، لا أدري أيَّها) فهذه للشَّكِّ أيضًا.

المعنى السَّادسُ: الإِضْرابُ، ومثَّلوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَهُ إِلَى مِائَةِ الْمُعِنَى السَّادسُ اللَّمِنَ السَّلَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنَالِمُ الْمُلِلْمُ الْمُنْ الْمُنَالِمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُ

لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَقَعَالَ يَعْلَمُ، ولا للتَّشكيكِ؛ لأنَّهُ تعالى يُبيِّنُ، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُسَبِّنَ لَكُمُ ﴾ [النساء:٢٦] فلا يُمْكِنُ أَنْ يُلَبِّسَ على عبادِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وليستْ للتَّخيرِ، ولا للتَّقسيمِ، فقالوا: هي بمعنى (بل) أي: أَرْسَلْناهُ إلى مئةِ أَلفٍ بل يَزيدونَ على مئةِ أَلفٍ بل يَزيدونَ على مئةِ أَلفٍ.

ولكنَّ ابنَ القيِّمِ رَحْمَهُ آللَهُ مَا ارْتَضَى هذا، وقال: إنَّهَا ليستْ بمعنى (بل) ولوُ أرادَ اللهُ تعالى معنى (بل) لقالَ: (بل يَزِيدونَ) أو لقال: (وأَرْسَلْنَاهُ إلى أكثرَ مِن مئةِ ألفٍ) ولكنَّ المُرَادَ بها تَحْقيقُ مَا سَبَقَ، وقال إنَّ (أو) تأتي للتَّحقيقِ، مثلها لو قال لك قائلٌ: كمْ يأتي هذا وَزْنًا؟ فقلتَ: (هذا يَزِنُ رَطْلًا أو أكثرَ) فالمعنى إنْ لم يَزِدْ لم يَنْقُصْ، قال: وهذا أُسْلوبٌ مِن أساليبِ العَرَبِ مَعْروفٌ عندَهم: أنَّهم إذا أرادوا أنْ يُحَقِّقوا الشَّيَّ قالوا: إنَّه كذا أو كذا.

وعلى كلِّ حالٍ: فالمعنى الَّذي ذَهَبَ إليه ابنُ القيِّمِ رَحَمُ اللَّهُ جَيِّدٌ، والمعنى الَّذي نَحَا إليه النَّحويُّونَ أيضًا جيِّدٌ، ونحنُ نعلمُ عِلمَ اليقينِ بأنَّ اللهَ عَزَقِجَلَّ عالِمُ بعَدَدِهم على التَّحقيقِ، وأَخْبَرَنا بأنَّهم مثةُ ألفٍ، إنْ لم يَزِيدُوا ما نَقَصُوا.

لكنْ يَظْهَرُ الفرقُ بِينَ كلامِ ابنِ القيِّمِ وكلامِ النحويِّينَ أَنَّ كلامَ ابنِ القيِّمِ وَمَهُ اللَّهُ يَقْتَضِي أُنَّهُم مِثْةُ أَلْفِ بِالتَّأْكِيدِ، وأَنَّ قُولَهُ: ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ لنفي النَّقصِ، ولا تدلُّ على النَّهم أَذْيَدُ مِن مئةِ أَلْفٍ، ولا تدلُّ على النَّهم أَذْيَدُ مِن مئةِ أَلْفٍ، وحينئذِ تكونُ الزِّيادةُ مُطْلَقةً، يَحتملُ أُنَّهم مئةُ أَلْفٍ وعشَرةُ آلافِ، أو مئةُ أَلفِ وواحدٌ، أو مئةً ألفٍ وخسونَ ألفًا.

وكلامُ ابنِ القيِّم رَحَمُهُ اللَّهُ أَجْوَدُ مِن جهةِ أنَّ اللهَ عَنَّقِجَلَّ أَخْبَرَنَا بِأَنَّه أَرْسَلهُ إلى مئةِ ألفٍ، وكذلك الظَّاهرُ أنَّ مَعْناها في كلامِ العربِ: لا يَنْقُصونَ.

٥٥٢- وَرُبَّا عَاقَبَاتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النَّطْقِ لِلَبْسِ مَنْفَذَا الشَّرِ عَنْفَذَا الشَّرِعُ السَّرِعُ السَّرَعُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرَعُ السَّرِعُ السَّرَعُ السَّامِ السَّمِ السَّرَعُ السَّرَعُ السَّرَعُ السَّمِ السَلَّمُ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ ا

قولُهُ: «رُبُّمًا» للتَّقليلِ، وليستْ هنا للتَّكثيرِ.

وقولُهُ: «عَاقَبَتِ الْوَاوَ» أي: جاءَتْ بَدَلًا عنها.

﴿إِذَا لَمْ يُلْفِ﴾ أي: يَجِدْ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف:٢٥] أي: وَجَدَاهُ.

وقولُهُ: «ذُو النُّطْقِ» أي: النَّاطنُ.

«لِلَبْسِ» أي: الشتباه.

«مَنْفَذَا» أي: مكانًا يَنْفُذُ منه اللَّبْسُ.

ومعنى البيتِ: أنَّ (أو) تأتي بمعنى الوَاوِ، بشَرْطِ ألَّا يكونَ هناكَ لَبْسٌ، فإنْ كان هناكَ لَبْسٌ فإنَّهُ يُمْنَعُ أنْ تأتيَ ب(أو) مكانَ الواوِ، ومثَّلوا لذلك بقولِ الشَّاعرِ في عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ -رحمَهُ اللهُ (۱) -:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

فقولُه: (أَوْ كَانَتْ) (أو) هنا بمعنى: وكانتْ، ولا تَحْتَمِلُ غيرَ هذا المعنى، ولو كانتْ تَحْتَمِلُ غيرَ هذا المعنى لهَا صَحَّ المجيءُ بها؛ لأنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُاللَّهُ

⁽١) البيت من البسيط، وهو لجرير، انظر خزانة الأدب (١١/ ٦٩)، ومغني اللبيب (١٣٣/١)، والتصريح (١/ ٤١٥).

اشْتَرطَ أَلَّا يُوجَدَ لَبْسٌ.

فإنْ قال قائلٌ: وما الَّذي مَنَعَ الشَّاعرَ أَنْ يأتي بالواوِ؟

قلنا: مَنَعَهُ مِن الواوِ ضَرورةُ الشَّعْرِ، فإذا قال: (جاءَ الحَلافةَ وكانتْ له قَدَرًا) لم يَسْتَقِمْ.



٥٥٣- وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ (إِمَّا) الثَّانِيَة فِي نَحْوِ: (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَة)
الشَّرحُ

قولُهُ: «وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ» يعني: لا في العَمَلِ، أي: في أنَّها تكونُ للتَّخييرِ، وللرِّباحةِ، وللتّقسيمِ، وما أشْبَهَ ذلك مِن معاني (أو).

وقولُهُ: «إِمَّا ذِي» أي: الحاضِرةُ.

«وَإِمَّا النَائِيَهُ» أي: البَعيدةُ، فتقولُ مثلًا: (اخْتَرْ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيةُ) فَ(إِمَّا) الأُولى للتَّفصيلِ، وليستْ بمعنى (أو) و(إمَّا) الثَّانيةُ بمعنى (أو) والتَّقديرُ: إمَّا هذه أو هذه، كما يُقالُ: (الكَلِمَةُ: إمَّا اسمٌ وإمَّا فعلٌ) (الماءُ: إمَّا طَهورٌ وإمَّا نَحِسٌ) (الصَّلاةُ: إمَّا فريضةٌ وإمَّا نافلةٌ) وما أشْبَهَ ذلك.

وقولُ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللّهُ: ﴿ فِي الْقَصْدِ ﴾ يعني: لا في الإعْرابِ، فلا تقولُ: إنَّ (إمَّا) حَرفُ عطفٍ، خلافًا لابن آجُرُّومٍ، فإنَّ الآجُرُّوميَّ رَحَمُهُ اللّهُ يرى أنَّ (إمَّا) مِن حُرُوفِ العَطْفِ، ولكنَّ الصَّوابَ مَعَ ابنِ مالكِ رَحِمَهُ اللّهُ لأنَّ العَطْفَ إنَّهَ حصلَ بالواوِ، وحَرْفُ العَطْفِ لا يَدْخُلُ على حَرْفِ العَطْفِ، نعمْ، لو فُرِضَ أنَّهُ عصلَ بالواوِ، وحَرْفُ العَطْفِ لا يَدْخُلُ على حَرْفِ العَطْفِ، نعمْ، لو فُرِضَ أنَّهُ يصحُّ في الكلامِ أنْ تقولَ: (إمَّا ذي إمَّا النَّائيةُ) لكان لا بأسَ، لكنَّهُ لا يصحُّ، وعلى هذا فنقولُ: إنَّ (إمَّا) ليستْ عاطفةً.

وإنَّما نصَّ عليها ابنُ مالكِ رَحْمَهُ اللَّهُ وقال: إنَّها مثلُ (أو) في القَصْدِ؛ لدَفْعِ قَولِ مَن يقولُ: إنَّها مِثْلُ (أَوْ) في الإغرابِ والعَملِ.

٥٥٤ - وَأَوْلِ (لَكِنْ) نَفَيًا اوْ مَهِيًّا، و(لَا) نَـــدَاءً اوْ أَمْـــرًا أَوِ اثْبَاتُــا تَــلَا الشَّرحُ

قولهُ: «لَكِنْ» مِن حُروفِ العَطْفِ، أي: اجعَلْها وَالِيَةً، وليس المرادُ: اجعلِ النَّفيَ والنَّهيَ بعدَها، فالمَفْعولُ الأوَّلُ هو فاعلٌ معنَّى، وقد سبقَ أنَّ بابَ (كَسَا) و(أَعْطَى) يكونُ المَفْعولُ الأوَّلُ منه فاعِلًا، فيُقدَّمُ، تقولُ: (ٱلْبَسْتُ زَيدًا جُبَّةً) فزَيدٌ لابسٌ.

معنى البيتِ: أنَّ (لكنْ) لا تأتي إلَّا بعدَ النَّفي والنَّهي.

مثالُ النَّفي: (ما قامَ زَيدٌ لكنْ عَمْرٌو) (لنْ يُفْلِحَ اللَّجْرِمُ لكنِ الْتَقي).

مثالُ النَّهي: (لا تُكْرِمْ كَسُولًا لكنْ مُجْتَهِدًا) (لا تَضْرِبْ زَيدًا لكنْ عَمْرًا).

فإن قال قائلٌ: هل هذا عَطْفُ مُفْرَدٍ أو عَطْفُ جملةٍ؟

فالجوابُ: أنَّهُ مِن بابِ عَطْفِ الجُمَلِ بَعْضِها على بعض، وعلى هذا فنقولُ: (لكنْ): حَرفُ عطفٍ، و(عَمْرًا): مَفْعولٌ لفعلٍ مَحْدُوفٍ، والتَّقديرُ: (لكنِ اضْرِبْ عَمْرًا) لأنَّنا لو جعلْنَاهُ مَعْطوفًا على (زَيْدٍ) لتَنَافَى الكلامُ؛ لأنَّ (زَيدًا) في سِيَاقِ النَّفي، و(عَمْرًا) في سِيَاقِ الإثباتِ، وعلى هذا فهو عَطْفُ جملةٍ على جملةٍ، ومثله: (ما قامَ زَيْدٌ لكنْ عَمْرٌو) يعني: لكنْ قامَ عَمْرٌو.

و(لكنْ) تُفِيدُ إِثباتَ الحُكمِ لِمَا بَعْدَها، وأمَّا ما قَبْلَها فإنَّها نَافِيَةٌ له، فإذا قلتَ: (ما قامَ زَيدٌ لكنْ عَمْرٌو) أي: هو القَائمُ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ ما بعدَها يُغايِرُ ما قَبْلَها؛ ولهذا فهي للاسْتِدْراكِ. وقولُهُ: «و(لَا) نِدَاءً» (لَا) هي العاطفةُ، وهيَ هنا مُبْتَدأً، و(نِدَاءً) مَفْعولٌ لـ(تَلَا) و(أَمْرًا) و(إِثْبَاتًا) مَعْطوفانِ على (نِدَاءً) أي: و(لا) تَلَا نِداءً.

فإنْ قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلُ: (ولا تَلَتُ)؟

نقول: لأنَّ (لا) حرفٌ يجوزُ أنْ يُعتَبَرَ بِلَفْظِهِ، وأنْ يُعْتَبَرَ بِمعناهُ، فمعنى (وَلَا تَلَا): أي: أنَّ (لَا) تَتْلُو هذه الثَّلاثةَ.

فإنْ قال قائلٌ: لماذا لا تكونُ (لَا) مَعْطوفةً على (لَكِنْ) ويكونُ قولُهُ: (تَلَا) صفةً ل(إِثْبَاتًا)؟

نقول: لأنَّهُ حينئذ يكونُ الإثباتُ بَعْدَها، ولا بُدَّ أَنْ يكونَ الإثباتُ قَبْلَها، وهذا هو الَّذي يُوجِبُ أَنْ تكونَ (لَا) مُبْتَدَأً.

مثالُ النِّداءِ: (يا زَيْدُ لا عَمْرُو) يعني: لا يا عَمْرُو.

مثالُ الأمرِ: (أكْرِمْ زَيْدًا لا عَمْرًا).

مثالُ الإثباتِ: (قامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو).

وعُلِمَ مِن قولِ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ: (أَوِ اثْبَاتًا) أَنَّ (لا) لا يُعطَفُ بها في النَّفي، فلا تقولُ: (ما قامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو) فإذا أرَدْتُ أَنْ أُثْبِتَ قيامَ عَمْرِو آتي ب(لَكِنْ) أو (بَل) لأنَّ (لا) لا تأتي في النَّفي والنَّهي، ولكن تأتي في الإثباتِ والنِّداءِ والأمرِ، عكس (لكنْ) ف(لكنْ) لا تأتي في الإثباتِ، وتأتي في النَّفي والنَّهي.

فإنْ قال قائلٌ: وما الدَّليلُ على أنَّه لا يَصِحُّ أَنْ أَقُولَ: (ما قَامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو)؟ نقولُ: التَّتَبُّعُ، فلا يأتي هذا في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ، ف(لا) لا تأتي عاطِفةً في سِيَاقِ النَّفْي أبدًا. ٥٥٥ - و(بَلُ) كَ (لَكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَ (لَـمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعِ بَـلْ تَبْهَـا) الشَّرحُ

قولُهُ: «بَعُدَ مَصْحُوبَيْهَا» مَصْحُوبَاها هما النَّفيُ والنَّهيُ، يعني: أنَّ (بل) يُعْطَفُ بها في سِيَاقِ النَّفْي، وفي سِيَاقِ النَّهْيِ.

مثالُ النَّفيِ: (ما قامَ زَيدٌ بل عَمْرٌو) (زَيْدٌ ليس بقائمٍ بل عَمْرٌو).

مثالٌ آخَرُ: (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعِ بَلْ تَيْهَا).

قولُهُ: «تَنْهَا» أصلُها: (تَنْهَاءَ) لكنْ قُصِرَتْ للضَّرورةِ، والقَصْرُ للضَّرورةِ جائزٌ، وعلى هذا نقولُ: (لَمْ): حرفُ نَفْي وجَزم وقَلْب، و(أكُنْ): فعلٌ مُضارعٌ جَزُومٌ ب(لم) وعَلامةُ جزمِهِ السُّكُونُ، واسمُها مُستَتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنا) و(في مَرْبَعٍ): جازٌ وبَجُرُورٌ مُتعلِّقٌ بمَحْذوفٍ، خبرُ (أَكُنْ) و(بَلْ): حَرفُ عَطفٍ، و(تَنْهَا): مَعْطوفةٌ على (مَرْبَعِ) أو على جُمْلَةٍ.

فنقولُ: (بلُ أنا في تَيْهَاءَ) و(تَيْهَاءَ): اسمٌ بَجْرُورٌ ب(في) وعَلامةُ جرَّه فَتحُ الهَمْزَةِ المَحْذُوفةِ للضَّرُورةِ نيابةً عن الكَشْرةِ؛ لأنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ لهُ مِنَ الصَّرِفِ أَلفُ التَّأْنيثِ الممدودةُ.

والمَرْبعُ: هو مَكَانُ الرَّبيعِ، والتَّيهاءُ هي الصَّحراءُ الَّتي ليس فيها رَبيعٌ؛ لأنَّها -أي: الصَّحراءُ الَّتي ليس فيها رَبيعٌ - يَتيهُ فيها الإِنْسانُ، فتُسمَّى التَّيْهَاءَ، وليتَ المؤلِّفَ رَحَهُ أَللَهُ ما مَثْلَ بهذا المثالِ.

مثالُ النَّهِي: (لا تُكْرِمْ عَمْرًا بل زَيْدًا).

إِذَنْ: (بل) و(لَكِنْ) يُعطَفُ بهما في سِيَاقِ النَّفْيِ والنَّهْيِ فقطْ، و(لا) في سياقِ الإثباتِ والأمرِ والنَّداءِ.

٥٥٦- وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأُوَّلِ فِي الْخَبِرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِي الْمَثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِي الْمُثَانِ عُلَا اللَّمْ وَالْمُرْ الْمَثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْمَجْلِي الْمُثَانِ عُلَا اللَّمْ وَ الْمُثَانِ عُلَا اللَّمْ وَالْمُنْ الْمُثَانِ عُلَا اللَّمْ وَالْمُوالْمُ اللَّمْ وَالْمُعْمِ اللَّمْ وَالْمُعْمِ اللَّمْ وَاللَّمُ وَاللَّمْ وَاللَّمُ وَالْمُعْمِ اللَّمْ وَالْمُعْمِ اللَّمُ اللَّمْ وَاللَّمْ وَاللَّمْ وَاللَّهُ وَاللَّمْ وَاللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمْ وَاللَّمُ وَاللْمُعُلِي اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ اللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ وَاللْمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ وَاللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ وَالْمُ اللَّ

لَمَّا ذَكَرَ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّ (بل) ك (لَكِنْ) بعد مصحُوبَيْها بيَّنَ أَنَّها تُخالِفُ (لكنْ) في المعنى.

وقولُهُ: «الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ» يعني: غيرِ المَنْفِيِّ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (ما زَيدٌ قائمٌ بل عَمْرٌو) فإنَّك نَفَيْتَ قيامَ زَيدٍ، وأَثْبَتَّ القيامَ لعَمْرِو، لكنْ هل نَقَلْتَ للثَّاني حُكمَ الأوَّلِ، أو ضِدَّ حُكْمِ الأولِ؟

الجوابُ: ضِدَّ حُكمِ الأوَّلِ، أمَّا إذا كانتْ (بل) في مَقامِ الإثباتِ فإنَّما تَنْقُلُ حُكْمَ الأوَّلِ للثَّانِ، ويكونُ الأوَّلُ بعدَ سَلْبِ الحُكْم عنه مَسْكوتًا عنه.

فإذا قلتَ: (قام زَيْدٌ بل عَمْرُو) فَهِمْنا أَنَّ القِيَامَ مِن عَمْرُو، وأَمَّا زَيدٌ فَمَسْكُوتٌ عنه، لا نَدْري: هلْ قامَ أو لم يَقُمْ، ونقولُ: (قام): فعلٌ ماضٍ، و(زَيْدٌ): فاعلٌ، و(بل): حرفُ عطفٍ، و(عَمْرٌو): مَعْطُوفٌ على (زَيْدٌ).

المهمُّ: أنَّك أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ بِأَنَّ زَيْدًا هو القائمُ، ثمَّ أَضْرَبْتَ، وأَخْبَرْتَ أَنَّ القَائِمَ هو عَمْرٌو، فيبقى زَيْدٌ مَسْكوتًا عنه، لا ندري: هل هو قائِمٌ أو لا؟

مثالُ الأمرِ الجليِّ: (أَكْرِمْ زَيْدًا بلْ عَمْرًا) فهنا (أَكْرِمْ): فعلُ أمرٍ، و(زَيْدًا): مَفْعولٌ به.

٥٥٧- وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ وَالنَّفَصِلْ وَالنَّفَصِلْ ٥٥٨- أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «إِنْ» شَرْطيَّةٌ، وفعلُ الشَّرطِ قولُهُ: (عَطَفْتَ) يعني: وإنْ عَطَفْتَ على ضَميرِ رَفعِ مُتَّصلٍ، وجوابُ الشَّرطِ: (فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ).

وقولُهُ: «إِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ» خَرَجَ به ضَميرُ النَّصبِ، وضَميرُ الجرِّ، فلا يَثْبُتُ لهما هذا الحُكُمُ.

وقولُهُ: «مُتَّصِلْ» دَخَلَ فيه البارزُ والمُسْتَثِرُ؛ لأنَّ كِلَيْهِمَا مُتَّصَلٌ، وخَرَجَ منه الضَّميرُ المُنْفَصِلُ، فلا يَدْخُلُ في هذا الحُكم.

وقولُهُ: «فَافْصِلْ» فعلُ أمرٍ، والأمرُ يَقْتَضي الوُجُوبَ.

وقولُهُ: «بِالضّمِيرِ الْمُنْفَصِلُ» أي: ضَميرِ الرفعِ؛ لأنَّ الَّذي هنا ضَميرُ الرَّفع، ف(أل) هنا للعهدِ، أي: بالضَّميرِ الَّذي هو للرَّفع.

مثالُ ذلك: (زَيدٌ قامَ وعَمْرٌو) وتُريدُ أنْ تعطفَ عَمْرًا على الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (قَامَ) فيجبُ أنْ تقولَ: (زَيدٌ قامَ هُوَ وعَمْرٌو).

مثالٌ آخَرُ: (قُمْتُ وعَمْرُو) فهنا يجبُ أَنْ تقولَ: (قُمْتُ أَنَا وعَمْرُو) لأَنَّ التَّاءَ في (قُمْتُ) ضَميرُ رَفعِ مُتَّصِلٌ، فيجبُ أَنْ تقولَ: (قُمْتُ أَنَا وعَمْرُو) فإنْ لم تَقُلْ: (أَنَا) فإنَّك تقولُ: (قُمْتُ وعَمْرًا) لتكونَ واوَ المعيَّةِ، وقدْ أَشَارَ إلى هذا ابنُ مالكِ رَحْمَهُ أَللَّهُ فِي بابِ المَفْعُولِ معهُ حيثُ قالَ:

..... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وإذا قلت: (قمتُ أنا وعَمْرُو) نقول في إعرابِها: (قُمتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أنا): تَوْكِيدٌ للتَّاءِ في قولِهِ: (قُمْتُ) مَبْنيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رَفع، وهو تَوْكيدٌ لفظيٌّ؛ لأنَّ اللَّفظَ واحدٌ، فكلُّه ضهائرُ، وقولُهُ: (وعَمْرُو): الواوُ حَرفُ عَطفٍ، و(عَمْرُو) مَعْطوفةٌ.

وإذا قلتَ: (زَيْدٌ قامَ هو وعَمْرٌو) نقولُ في إعْرابِها: (زَيْدٌ): مُبْتَدأٌ، و(قامَ): فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُسْتَتِرٌ جَوازًا تقديرُهُ: (هو) و(هو): تَوْكيدٌ للضَّميرِ المُسْتَتِرِ، و(عَمْرٌو): مَعْطوفةٌ على الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (قامَ).

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَكَادَمُ اَسَكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَةَ ﴾ [البقرة:٣٥] فهنا ﴿اَسْكُنْ ﴾ فعلُ أمرٍ، وفاعلُهُ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ) و﴿أَنتَ ﴾: تَوْكيدٌ للضّميرِ اللسّتَتِرِ، والواوُ حَرفُ عطفٍ، و(زَوْجُ): مَعْطوفةٌ على الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في ﴿اَسْكُنْ ﴾.

وقولُهُ: «مُتَّصِلُ» لو كانَ ضَميرًا مُنْفَصِلًا فإنَّه لا يجبُ الفَصْلُ بضَميرِ مُنْفَصِلٍ الْمَنْفَصِلِ الْمَنْفَصِلِ الْمَنْفَصِلِ الْمَنْفَصِلِ الْمَنْفَصِلِ الْمَنْفَصِلِ الْمَنْفَصِلِ الْمَنْفَصِلِ اللَّهُميرَ الْمُنْفَصِلِ اللَّهُميرَ الْمُنْفَصِلُ الْمَنْفُولُ الْمَائِلِ الْمَائِلُ الْمُعْمِلِ اللَّهُ الْمَائِلُ الْمَائِلِ الْمَائِلُ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمُعْلِيلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمُعْلِيلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمُعْلِيلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِي الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمُعْلِيلِ الْمَائِلِ الْمَائِلِ الْمُعْلِيلِ الْمَائِلِ الْمُعْلِيلِ الْمَائِلِ الْمُعْلِيلِمِيلِيلِي الْمُعْلِيلِ الْمُعْلِيلُولِ الْمُعْلِيلِ الْمُعْلِيلِ الْمُعْلِيلِ الْمُعْلِي الْمُعْلِيلِي الْمُعْلِيلِيلِي الْمُ

إِذَنِ: القاعدةُ: إذا عَطَفْتَ على ضَميرِ رفعِ مُتَّصلٍ وَجَبَ أَنْ تَفْصِلَ بضَميرٍ

مُنْفَصل، فإنْ لم تأتِ به فاعْدِلْ عن العَطْفِ إلى النَّصبِ؛ لِتَكُونَ الواوُ واوَ المعيةِ، ويكونَ ما كان بصَدَدِ أنْ يُعطَفَ مَفْعولًا معهُ.

وقولُهُ: «أَوْ فَاصِلٍ مَا» (مَا) نَكِرةٌ واصفةٌ، والتَّقديرُ: (فَاصِلٍ أَيِّ فَاصلٍ) يعني: أو افصلُ بأيِّ فاصلِ، حتَّى وإنْ لم يكنْ ضَميرَ الرَّفع المُنْفَصِلُ.

مثالُ ذلك: (قُمتُ مُسْرِعًا وزَيْدٌ) فهنا فَصَلْنا بفاصلٍ، وهو الحالُ، وكذلك تقولُ: (جَلَسْتُ في المسجدِ وعَمْرٌو) لأنّنا فصَلْنا بالجارِّ والمَجْرورِ، وابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ يقولُ: فافْصِلْ بالضَّميرِ، أو بأيِّ فاصلِ.

وقولُهُ: ﴿ وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ ۗ يعني: وقدْ يَرِدُ العَطْفُ على ضَميرِ الرَّفعِ النَّفمِ الرَّفعِ النَّصلِ بدونِ فَصْلٍ ، فلا يُفْصَلُ ، لا بضَميرٍ ولا بغيرِهِ ، لكن في النَّظْمِ .

وقولُهُ: «فَاشِيًا» أي: كثيرًا، لكنْ قالَ:

«وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ» يعني: وإنْ كان واردًا فاعتقدْ أنَّ العَطْفَ ضَعيفٌ، والأقوى النَّصبُ على المعيَّةِ، قالَ الشَّاعِرُ (١):

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمُلَا فهنا (زَهْرٌ): مَعْطُوفةٌ على الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (أَقْبَلَتْ) بدونِ فاصلٍ، ولولا النَّظْمُ لقالَ: (إِذْ أَقْبَلَتْ هيَ).

وقولُهُ: «ضَعْفَهُ» مَفْعولٌ مُقدَّمٌ ل(اعْتَقِدْ) لأنَّ (اعْتَقِدْ) لم يأخذ مَفْعولَهُ، أي: واعْتَقِدْ ضَعْفَهُ.

⁽١) البيت من الخفيف، وهو لعامر بن أبي ربيعة، انظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ١١٤).

٥٥٩- وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا صَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا ٥٦٠- وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا وَأَقَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّشْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ السَّرحُ الشَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرحُ السَّرِحُ السَّرِ السَّرِحُ السَّرِ السَّرَاحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرَاحُ السَّرَامُ السَّرَاحُ السَاحُ السَامُ السَّرَاحُ السَامِ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَامُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَامِ السَامِ السَّرَاحُ السَامُ السَامُ السَّرَاحُ السَّامُ السَامُ السَّرَاحُ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ الْعَلَامُ السَّمِ السَامِ السَّمِ السَامِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَامِ السَامُ السَّمِ السَّمِ السَمِي الْمُعَامِ السَّمِ السَّمِ السَمِي السَمِي السَمِي السَ

قولُهُ: «عَوْدُ» مُبْتدأً، خبرُهُ جُمْلةُ: (قَدْ جُعِلَا) و(لَازِمًا) المَفْعولُ الثَّاني ل(جُعِلَا) مُقدَّمٌ، ونائبُ الفَاعِلِ في (جُعِلَا) مُسْتَتِرٌ هو المَفْعولُ الأوَّلُ.

وقولُهُ: «خَافِضٍ» يَشْمَلُ ما إذا كان الخَافِضُ حَرْفًا، أو إذا كان الخافضُ اسهًا.

> فإنْ قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلِ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ هنا: (مُتَّصِلٍ)؟ قُلنا: لأنَّ الضَّميرَ المَجْرورَ لا يكونُ إلا مُتَّصِلًا.

والقاعدةُ مِن هذا البيتِ: إذا عَطَفْتَ على ضَميرٍ مَجُرورٍ، فإنَّهُ يَجِبُ عليكُ أَنْ تُعِيدَ الجارَّ، سواءٌ كان اسمًا أو كان حَرْفًا.

وهنا قَـالَ: «وَعَوْدُ خَافِضٍ» فتابعَ ابنَ آجُرُّومٍ رَمَمُهُاللَّهُ لأنَّ ابنَ آجُرُّومٍ هو الَّذي يقولُ: (الحَفْضُ) بدلَ: (الجَرِّ) ولم يَقُلْ: (وَعَوْدُ جَارًّ) لكنْ للضَّرُورةِ لا بأسَ أنْ يَسْتَعِيرَ.

مثالُ ذلك: (مَرَرْتُ بكَ وَبِزَيدٍ) ولا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بكَ وزَيْدٍ). وتقولُ: (زِرْتُ المَسْجِدَ، فجَلَسْتُ فيه، وفي البَيْتِ) ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (جَلَسْتُ فيه والبَيْتِ). وتقول: (هذا المالُ لك ولزَيْدٍ) ولا تقولُ: (هذا المالُ لك وزَيْدٍ).

وتقولُ: (هذا غُلامُكَ وغُلامُ زَيْدٍ) ولا يصحُّ أَنْ تَقُولَ: (هذا غُلامُكَ وزَيْدٍ).

وقولُهُ: ﴿ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا ﴾ هذا اختيارٌ لابنِ مالكِ رَحَمُهُ أَللَهُ والضَّميرُ المُسْتَنِرُ في (لَيْسَ) يعودُ على إِعَادةِ الحَافِضِ، يعني: وليسَ إعادةُ الحَافِضِ عندي لَازِمًا ؟ (إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتًا) و(إِذْ) للتَّعْلِيلِ، فها دامَ جاءَ في النَّظمِ والنَّثْرِ الصَّحيحِ البَلِيغِ، فكيفَ يجبُ؟!

قال اللهُ تعالى: ﴿وَكُفِرُا بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْعَرَامِ ﴾ [البغرة:٢١٧] ولم يَقُلْ: (وَبِالْمُسْجِدِ الْحَرَامِ) لَكُنِ الَّذِينَ يَمْنَعُونَ مِن هذا يقولونَ: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْعَرَامِ ﴾ مَعْطوفٌ على ﴿سَبِيلِ ﴾ يعني: وصدُّ عن سَبيلِ الله وكُفْرٌ باللهِ، وصدُّ عن المَسْجِدِ الْحَرَامِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَدَدُوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [الفتح:٢٥].

وقال تعالى: (وَاتَقُواْ اللّهَ ٱلّذِى شَاءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْمَارِ) [النساء:١] على قِراءةِ الجرّ، فَهُمْ يَتَسَاءَلُونَ باللهِ، ويَتَسَاءَلُونَ بالأرحامِ، فيقولُ: أسألُك بالرَّحِمِ وبالقَرَابةِ التي بيني وبينك أنْ تُنْقِذَني، أو تُدَافِعَ عَنِّي، وما أشبَهَ ذلك، أمَّا القراءةُ المَشْهورةُ فهي ﴿وَٱلأَرْمَامَ﴾ وليس فيها شاهِدٌ.

فابنُ مالكِ رَحَمُهُاللَّهُ يقولُ: أنا لا أرى أنَّهُ يجبُ إعادةُ الخَافِضِ (أي: الجارِّ) لاَنَّهُ وَرَدَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، وهو أصحُّ ما يكونُ مِن الكَلَامِ.

ولكنَّ المشكلةَ أنَّ المُتَعَصِّبَ لمذْهَبِ يُحاوِلُ أنْ يُحَرِّفَ، يقولُ بَعْضُهم في قولِه تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ ٱلَذِى شَنَاتَةُ لُونَهِدِ وَٱلْأَرْجَامِ﴾: إنَّ الواوَ حَرفُ قَسَم، لكنْ نقولُ:

كَـوْنُ اللهِ يُقْسِمُ بالأَرْحَامِ بَعيدٌ، بل يُخْبِرُ، ويقولُ: اتَّقوا اللهَ الذي تَسَاءلونَ به، وتَسَاءَلون بالأرحام.

وأمَّا النَّظْمُ، فقالَ الشَّاعرُ (١):

فَ الْيَوْمَ قَرَّبْتَ مَهُجُونَ ا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَهَا بِكَ وَالْأَبَّامِ مِنْ عَجَبِ

أي: (فَهَا بِكَ وَبِالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ) وهذا البيتُ يُمْكِنُ أَنْ يُؤَوَّلَ، ويُقَالَ: إِنَّ الواوَ فِي قَوْلِهِ: (والأَيَّامِ) حَرفُ قَسَمٍ، أي أَنَّهُ أَقْسَمَ بالأَيَّامِ، ولكنْ على كلِّ حالٍ: الأصلُ خلافُ ذلك.

وأمَّا ضميرُ النَّصبِ، فلم يَذْكُرْهُ المؤلفُ رَحْمَهُ اللَّهُ فنقولُ: المَسْكوتُ عنهُ مَعْفُوٌّ عنه.

فَإِذَنْ: ضميرُ النَّصْبِ إذا عَطَفْتَ عليه فلا تُعِدِ النَّاصِبَ، ولا يجبُ عليك الفَصْلُ، فتقولُ: (أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدًا) (أَكْرَمْتَني وَصَدِيقِي) ولا يَلْزَمُ أَنْ تَقُولَ: (أَكْرَمْتُكَ وأَكْرَمْتُ زَيْدًا) ولا: (وأَكْرَمْتُ صَدِيقِي).

فإنْ قال قائلٌ: ما الفرقُ بين المَنْصوبِ والمَجْرورِ؟

نقول: مِن جِهَةِ البَلَاغةِ المَجْرورُ فيه رَكَاكَةٌ.

خلاصة ما سَبَقَ:

إذا عَطَفْنا على ضَميرِ رَفْعٍ مُتَّصلٍ وَجَبَ الفَصْلُ: إمَّا بضَميرِ مُنْفَصِلٍ، أو غَيْرِه، وإنْ كان مُنْفَصِلًا لم يَحْتَجْ إلى فاصلِ.

⁽١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص:٤٦٤)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٧)، وهم الهوامع (٢/ ١٣٩).

إذا عَطَفْنا على ضَميرِ تَجْرورِ وَجَبَ إِعَادَةُ الجَارِّ على المشْهُورِ مِن كلامِ النَّحْويِّينَ، ولا يجبُ عندَ ابنِ مالكِ رَحَمُاللَّهُ وهو الصَّحيحُ.

العَطْفُ على الضَّميرِ المنصوبِ جَائِزٌ، ولا يَحْتَاجُ إلى ضَميرِ فَصْلِ.

٥٦١- وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، الشَّرحُ

قولُهُ: "مَعْ مَا عَطَفَتْ» يعني: مع مَعْطُوفِها، فتُخذَفُ الفاءُ مع مَعْطُوفِها، ولكنْ بشَرْطِ أَنْ يُؤمَنَ اللَّبْسُ، فإنْ لم يُؤمّنِ اللَّبْسُ لم يَجُزِ الحَذْفُ، وقدْ ذكرَ ابنُ مالكِ رَحَهُ اللَّهُ قَاعِدَةً مُفِيدةً في هذا، وهي قولُهُ:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ....

وهذه قاعدةٌ مِن أُصُولِ النَّحْوِ، فإذا عُلِمَ المَعْطُوفُ، فإنَّ الفاءَ قَدْ تُحُذَفُ مِعَ مَعْطُوفِها، ومثَّلُوا لذلك بقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَهِيضًا أَوْعَلَىٰ سَفَرٍ مَعَ مَعْطُوفِها، ومثَّلُوا لذلك بقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَهِيضًا أَوْعَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنَ أَسَكَامٍ أُخْرَ ﴾ [البغرة: ١٨٥] قالوا: إنَّ التَّقديرَ: (فَأَفْطَرَ، فَعِدَّةٌ) فَحُذِفَتِ الفاءُ ومَعْطُوفُها، وليس في هذا لَبْسٌ؛ لأنَّهُ مِن المعلومِ أَنَّه لا تَجِبُ العِدَّةُ إلَّا إذا أَفْطَرَ، أمَّا إذا صامَ فلا عِدَّةً.

كذلك أيضًا الوَاوُ قَدْ تُحْذَفُ مع مَعْطُوفِها، لكنْ بشَرْطِ أَلَّا يُوجَدَ لَبْسٌ، مثالَّهُ: (راكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ) وهذا في الحقيقةِ مِثَالٌ هَزِيلٌ، ولولا أنَّهم ذَكَرُوهُ ما تَكَلَّمْنا به، يقولونَ: التَّقديرُ: (راكبُ النَّاقةِ والنَّاقةُ طَلِيحانِ) أي: ضَعِيفَانِ، قالموا: والدَّليلُ على أنَّه مَحْدُوفٌ أنَّ (طَلِيحَانِ) مُثَنَّى، و(راكِبُ النَّاقَةِ) مُفْرَدٌ، ولا يُخْبَرُ بالمُثنَّى عنِ المُفْرَدِ، وعلى هذا فيكونُ هناك شَيْءٌ مَحْدُوفٌ.

والحقيقةُ أنَّه إذا لم يكنْ هناك غيرُ هذا المثالِ فالظَّاهرُ أنَّهُ لا يجوزُ؛ لأنَّ هذا

المثالَ متى يُوجَدُ، ومتى يُقْرَأُ؟! وأيضًا ليس بمَعْلُومٍ، فلو قلتَ: (راكبُ النَّاقةِ طَلِيحانِ) لقُلنا: هذا لِحَنَّ لا شكَّ فيه، أو إنَّ اسْمَةُ (طُلَيْحانُ) إذا قُلنا بِضَمِّ الطَّاءِ، لكنْ هم يَضْبِطُونها بفَتْحِها.

ونحنُ نقولُ: ما كانَ مَعْلُومًا فإنَّهُ يجوزُ حَذْفُهُ بِناءً على قاعدةِ: (وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ).

..... وَهْسِيَ انْفُسِرَدَتْ

٥٦٢- بِعَطْ فِ عَامِلٍ مُسزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُ لهُ دَفْعُسا لِسوَهُمِ اتَّقِي مَعْمُولُ وَفُعُسا لِسوَهُمِ اتَّقِي

قُولُهُ: «وَهْيَ» أي: الواوُ.

«انْفَرَدَتْ» عنْ بقيةِ خُرُوفِ العَطْفِ.

«بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ» أي: مَخْذُوفٍ.

«قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ» أي: أنَّهُ يُحْذَفُ العَامِلُ، ويَبْقَى المعمولُ، ومَثَّلُوا لذلك بقَوْلِه (١):

وَزَجُّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

والتَّزْجِيجُ هو أَنْ يُقَصَّ منها، حتى تكونَ جَمِيلةً دَقِيقَةً كالزُّجِ، وهو طَرَفُ رُّمْح.

الشَّاهِدُ قُولُهُ: (والْعُيُونَا) والعُيُونُ لا تُزَجَّجُ، لكنَّ المعنى: وَكَحَلْنَ العُيُونَ. كذلكَ قَوْلُهُ:

عَلَفْتُهَا يَبْنُسا وَمَساءً بَسارِدًا

⁽۱) البيت من الوافر، وهو من كلام الراعي النميري، وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب، رقم (٥٨٧)، وفي أوضح المسالك، رقم (٢٥٩)، وفي شرح شذور الذهب، رقم (١١٦) وابن جني في الخصائص (٢/ ٤٣٢).

أي: وَسَقَيْتُها مَاءً بارِدًا، فحَذَفَ العَامِلَ، وبقيَ المَعْمولُ.

قالوا: ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿اَسَكُنْ أَنتَ وَرَوْجُكَ ٱلْجَنَةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] قالوا: لأنَّ ﴿وَرُوْجَ﴾ لا تَصْلُحُ أَنْ تكونَ عَطْفًا على الضَّميرِ في ﴿اَسَكُنْ ﴾؛ لأنَّ ﴿اَسَكُنْ ﴾ فإنتَكُنْ ﴾ فيمُكِنْ أَنْ يكونَ فَاعِلُهُ فِعلُ أمرٍ، ولا يُمْكِنْ أَنْ يكونَ فَاعِلُهُ ظَاهِرًا، فإذا لم يُمْكِنْ أَنْ يكونَ فَاعِلُهُ ظَاهِرًا، فإذا لم يُمْكِنْ أَنْ يكونَ فَاعِلُهُ ظَاهِرًا، والتَقديرُ: (اسْكُنْ أَنتَ، ولْيَسْكُنْ زُوجُكَ الجنَّة) ولا شكَّ أَنْ هذا تَكَلُّفٌ.

وقالَ بَعْضُهم: إنَّه لا شَاهِدَ في ذلك، وبابُ الجَدَلِ مَفْتوحٌ، حتَّى في النَّحْوِ، فأمَّا قولُهُ: (زَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا) فمعناهُ حَسَّنَ، فالتَّزْجِيجُ مُضَمَّنٌ معنى التَّحْسينِ، وحِينَئذٍ لا حَاجةَ إلى أَنْ نُقَدِّرَ فِعْلًا.

وأمَّا قولُه: (عَلَفْتُهَا تِبْنَا وَمَاءً بَارِدًا) فإنَّهُ يُضمَّنُ معنى (أَطْعَمْتُها) والماءُ مَطْعُومٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِي وَمَن لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِيَ ﴾ [البفرة:٢٤٩].

وقولُهُ: «دَفْعًا لِوَهْمِ اتَّقِي» هذا تَعليلٌ لِتَقْديرِ المَحْدُوفِ، أي: إنَّمَا قدَّرْنا؛ لِمَنْمُ الْمُسْتَفَادِ مِن جَعْلِهِ مَعْطُوفًا على المَوْجودِ، وليس المعنى: أنَّه قد بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعًا، فقولُهُ: (زَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا) إذا لم نُقَدِّر: (وكَحَلْنَ العُيُونَ) وَهَمَّ الوَاهِمُ أَنَّ العُيُونَ تُرجَّجُ، وليسَ كذلك، وكذلك (وَعَلَفْتُهَا يَبْنَا العُيُونَ) تَوهَّمَ الوَاهِمُ أَنَّ العُيُونَ تُرجَّجُ، وليسَ كذلك، وكذلك (وَعَلَفْتُهَا يَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا) إذا لم نَقُلْ: (وَسَقَيْتُها) توهَمَ السَّامِعُ أَنَّ المَاءَ يُعْلَفُ، وليس كذلك، فقولُ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ: (دَفْعًا لِوَهُمِ اتَّقِي) ليسَ تَعْلِيلًا لحذفِهِ، وإنَّمَا هو تَعْلِيلٌ فقولُ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ العاملُ المَحْذُوفُ؛ حتى لا يَتَوهَمَ السَّامِعُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ على الفعلِ الموجودِ، فيَفْسُدُ المعنى.

٥٦٣- وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِعْ وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِعّ الشَّرحُ

قولُهُ: «اسْتَبِحْ» أي: اجْعَلْه مُباحًا.

ففي بابِ العَطْفِ عندنا تابعٌ ومَتْبـوعٌ، فالمَتْبـوعُ هـو المَعْطـوفُ عليه، والتَّابِعُ هو المَعْطوفُ، فابنُ مالكِ رَحْمَهُاللَّهُ يقولُ: يجوزُ حَذْفُ المَتْبوعِ إذا كان ظَاهِرًا بَيِّنًا.

ومثَّلُوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿ أَوَلَمْ بَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنْظُرُواْ ﴾ [الروم: ٩] وقالوا: إنَّ التَّقديرَ: (أَغَفَلُوا ولم يَسِيرُوا في الأَرْضِ) فهنا حَذَفَ المَّتْبُوعَ، وأَبْقَى التَّابِعَ.

ولِعُلَماءِ النَّحْوِ في مثلِ هذا التَّركيبِ وَجْهانِ:

أحدُهُما: أنَّ الهَمْزةَ داخلةٌ على تَحْذُوفٍ مُقدَّرٍ بِحَسَبِ السِّيَاقِ.

الوَجْهُ الثَّانِ: أَنَّ الهَمْزَةَ مَحَلُّها بعدَ العَاطفِ، لكنْ قُدِّمتْ؛ لأنَّ لها الصَّدَارة، وهذه الجملةُ استِفْهامِيَّةٌ مَعْطوفةٌ على ما سَبَق، وأصلُ ﴿ أَوَلَمْ بَسِيرُوا ﴾: (وَأَلَمْ يَسِيرُوا) فليس هناك شيءٌ تَحُذُوفٌ.

وهذا الرَّأْيُ أَرْجَحُ؛ لأَنَّنا نَسْلُمُ به مِن التَّقديرِ، ولأَنَّه في بَعْضِ الآياتِ يَصْعُبُ عليكَ أَنْ تُقَدِّرَ شيئًا، وهذا الشَّيءُ اللَّقدَّرُ –الَّذي يُقدِّرُه مَن يقولُ: إنَّهُ على تَقْديرِ شيءٍ تَحْذوفٍ– إنَّهَا يُقَدَّرُ مَا يُفْهَمُ من السِّياقِ، وإذا كان السِّياقُ سيُفْهِمُنا إِيَّاهُ فلا حاجةَ إلى تَقْدِيرِهِ، فقولُهُ: ﴿ أُوَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾ الاستِفْهامُ هنا للتَّوْبيخِ، ولا تَوْبِيخَ إلا على غَفْلَةٍ، فتكونُ الغَفْلةُ مُسْتَفادةً مِن مُجُرَّدِ الاستِفْهامِ، وحينئذِ لا نَحْتَاجُ إلى تَقْديرِ.

وأهمُّ شيء عندي في هذا المَوْضوع هو أنَّه أحيانًا يُعْيِيكَ التَّقديرُ، فلا تَسْتَطيعُ أَنْ تُقَدِّرَ، وحينئذِ نقولُ: الأرْجَحُ أَنْ تكونَ الهَمْزةُ مِنْ بعدِ الوَاوِ، لكنَّها قُدِّمتْ عليها؛ لأنَّ هَمْزةَ الاستِفْهام لها الصَّدارةُ.

لكنَّ المؤلِّفَ -رحَمُ اللهُ تعالى- يرى أنَّها مِن هذا النَّوعِ، فهُمْ مثَّلوا لذلك بهذه الآيةِ.

وقولُهُ: «وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحٌ» (عَطْفُ): مُبْتَدأٌ، و(الْفِعْلَ): مَفْعولٌ للمَصْدَرِ، يعني: وأنْ تَعْطِفَ الفِعْلَ على الفِعْلِ فهو صَحيحٌ، لكنْ هلِ العَطْفُ على الجُمْلَةِ، أو العَطْفُ على الفِعْلِ؟

نقول: العَطْفُ على الفعلِ، والدَّليلُ على ذلك أنَّك إذا عَطَفْتَ فِعلَّا بَجُزُومًا على فعلٍ بَجُزُومٍ جَزَمْتَ، وهذا دليلٌ على أنَّ الفعلَ هو الَّذي يُعطَفُ، فتقولُ: (إنْ تَجْتَهِدُ وتَعْرِفِ الإغرابَ تَنْجَحْ فِي النَّحْوِ) فقولُهُ: (وتَعْرِفِ الإغرابَ) مَعْطوف على (نَجْتَهِدُ) والدَّليلُ على ذلك أنَّه بَجْزُومٌ.

وقال اللهُ تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلَ ذَالِكَ يَلْقَأَثُكَامًا ۞ يُضَدْعَفُ لَمُ ٱلْعَــَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيـَــَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مِهُكَانًا ﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩] فعَطَفَ (يَخْلُدُ) على ﴿ يُضَنْعَفَ ﴾.

٥٦٤- وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَ وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا الشَّعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا الشَّرحُ

الاسمُ الَّذي يُشْبِهُ الفعلَ هو اسمُ الفاعلِ، واسمُ المَفْعولِ، وما أَشْبَهَهما، فيجوزُ أَنْ تَعْطِفَ فِعْلًا على اسمٍ يُشْبِهُ الفعلَ.

مثالُ اسمِ الفاعلِ: قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِقِينَ وَٱلْمُصَّدِقَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾ [الحديد: ١٨] أي: إِنَّ الَّذينَ تَصدَّقوا واللَّاتِي تَصَدَّقْنَ وأَقْرَضُوا.

مثالٌ آخَرُ: (إنَّ الرَّاكبَ واسْتَوى على بَعِيرِهِ زَيْدٌ) أي: إنَّ الَّذي رَكِبَ واسْتَوى على بَعِيرِهِ زَيْدٌ.

مثالُ اسمِ المَفْعولِ: (إنَّ المركوبَ ويُـؤْكَلُ البَعِيرُ) والتَّقديرُ: إنَّ الَّذي يُرْكَبُ ويُؤْكَلُ البَعيرُ.

وقولُهُ: «وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلًا» العكسُ هو أَنْ تَعْطِفَ مَا يُشْبِهُ الفِعْلَ على الفعل.

مثالُهُ: قالَ الشَّاعرُ (١):

فَأَلْفَيْتُ لَهُ يَوْمُ الْيُسِيرُ عَدُولَهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا الشَّاهِ لُهُ وَلُهُ: (وَمُجْرٍ) فهي مَعْطوفةً على (يُبِيرُ) و(يُبِيرُ) عَلَّها النَّصْبُ مَفْعولا ثَانِيًا لَا أَلْفَيْتُهُ) لأنَّ (أَلْفَيْتُهُ) بمعنى وَجَدْتُهُ.

⁽١) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل (٣/ ٢٤٤).

وقولُه: (يُبِيرُ عَدُوَّهُ) أي: يُهْلِكُ عدوَّهُ، وقولُه: (مُجْرٍ) أصلُهُ: (ومُجْرِيّا) لكنْ حُذِفَت الياءُ لضَرُورةِ الشَّعْرِ، وإلَّا فيجبُ أنْ يُنْصَبَ بالفَّتْحةِ.

وقولُهُ: «شِبْهِ فِعْلِ» أمَّا الجامدةُ، فلا تُعْطَفُ على الفِعْلِ؛ لأنَّهَا لا تُشْبِهُ الفِعْلَ. الخُلاصةُ:

الأفعالُ يُعْطَفُ بَعْضُها على بعضٍ.

الفعلُ يُعطَفُ على اسمٍ مُشْبِهِ للفِعْلِ.

الاسمُ المُشْبِهُ للفِعْلِ يُعطَفُ على الفِعْلِ.

يُعْطَفُ الاسمُ على الاسم، وهُو الأَصْلُ.





البَدَلُ مَعْنَاهُ أَنْ يُوضَعَ شِيءٌ بَدَلَ شِيءٍ، هذا في الأصلِ، فإذا قلتَ: (أَبْدَلْتُ هذا بهذا) فالباءُ هذا بهذا) فلهنا الباءُ دَخَلَتْ على المأْخُوذِ، وإذا قلتَ: (استَبْدَلْتُ هذا بهذا) فالباءُ دَخَلَتْ على المَثْرُوكِ، ف(اسْتَبْدَلْتُ هذا): أَخَذْتُهُ بَدَلًا (بِهَذَا) أي: تَرَكْتُهُ، كها قالَ تَعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُوبَ الَّذِى هُوَ أَذْفَ بِاللَّهِ عَلَى المَثْرُوكِ، والبقرة: ٢١] فهنا دَخَلتِ تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُوبَ اللَّهِ هَوَ أَذْفَ بِاللَّهِ عَلَى المَثْرُوكِ.

فيجبُ أَنْ نعرفَ الفَرْقَ بين: (أَبْدَلْتُ كذا بكذا) و: (اسْتَبْدَلْتُ كذا بكذا) وكثيرًا ما يَغْلَطُ الإنسانُ في التَّفْريقِ بين هذا وهذا.

أُمَّا البَدَلُ في اصطلاحِ النَّحْوِيِّين فيقولُ رَحْمَهُ اللَّهُ:

٥٦٥- التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالْـحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُـوَ الْـمُسَمَّى (بَـدَلَا) الشَّحُ

الحَدُّ: لا بُدَّ أَنْ يكونَ جَامِعًا مَانِعًا، فقولُه (التَّابِعُ): جَامِعٌ، لكنَّه غَيْرُ مَانِع، لأَننا لو اقْتَصرْنا وقُلنا: (البَدَلُ هو التَّابِعُ) دخلَ فيه جميعُ التَّوابِع الماضيةِ.

وقولُهُ: «المَقْصُودُ بِالْـحُكْمِ» أي: أنَّ المُتكلِّمَ قَصَدَ هذا البَدَلَ، وهذا فَصْلُ، وهو جامعٌ، لكنَّهُ غيرُ مانع؛ لأنَّهُ يَدْخُلُ فيه بَقيةُ التَّوَابِع، حتَّى إذا قلتَ مَثَلًا: (قَامَ زَيدٌ الفاضلُ) فَ(الفاضلُ) مَقْصودةٌ بالحكمِ، أي: أنْ أُبيِّنَ وَصْفَهُ بالفَضْلِ.

وقولُهُ: «بِالْحُكْمِ» أي: بالإعْرابِ والمعنى.

وكذلك إذا قلتَ: (قامَ زَيدٌ بل عَمْرٌو) فالمَقْصودُ بالحكمِ (عَمْرٌو) ومعَ ذلك لا نقولُ: إنَّ (بل عَمْرٌو) مِن بابِ البَدَلِ؛ ولهذا أُخْرَجَها بقولِه: (بِلَا وَاسِطَةٍ) يعني أنَّه لا يكونُ بوَاسِطةٍ؛ احْتِرازًا ممَّا عُطِفَ ب(بَل) فإنَّه تابعٌ مَقْصودٌ بالحُكْم وَحْدَهُ، لكنْ بِوَاسِطَةٍ، وهي حَرفُ العَطْفِ.

إِذَنْ: إذا أَرَدْتَ أَنْ تُعَرِّفَ البَدَلَ تقولُ: (هو التَّابِعُ المَقْصودُ بِالحُكْمِ) فَصْلًا بلا واسِطةٍ) فصار (التَّابِعُ) جنسًا يَشْمَلُ جميعَ التَّوابِعِ، و(المَقْصودُ بِالحُكْمِ) فَصْلًا يَدْخُلُ فِيهِ النَّعْتُ، وعَطْفُ البيانِ، وجميعُ حُروفِ العَطْفِ، حتَّى المَعْطوفُ ب(بل) لأنَّه مَقْصودٌ بالحكم، و(بلا واسِطةٍ) يَخْرُجُ به المَعْطوفُ ب(بل) فإذا قلتَ: (قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) فالمَقْصودُ هنا الإخبارُ بقيامِ عَمْرِو، لكنْ بواسطةٍ، وهي (بل) فلا يكونُ ذلك بَدَلًا؛ لأنَّهُ بواسطةٍ، أمَّا بقيةُ التَّوابِعِ، فكلُها تَدْخُلُ ما عدا العَطْفَ ب(بل).

وقولُهُ: «هُوَ الْمُسَمَّى» أي: عندَ النَّحْويِّينَ.

مثال ذلك: (رأيتُ زَيْدًا عَمْرًا) فالمَقْصودُ هنا (عَمْرًا) وهو بِدُونِ وَاسِطَةٍ.

وتقول: (نَفَعَني زَيْدٌ مَالُهُ) فالمَقْصودُ الإخبارُ بأنَّ مَالَهُ نَفَعَكَ، وذلك بغيرِ واسطةٍ. ٥٦٦- مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا اوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُ وفٍ ب(بَلْ)
٥٦٧- وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
٥٦٨- ك (زُرْهُ خَالِدًا) و (قَبِّلْهُ الْبَدَا) و (اعْرِفْهُ حَقَّهُ) و (خُذْ نَبْلًا مُدَى)

الشَّرحُ

قُولُهُ: «مُطَابِقًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لَايُلْفَى).

وقولُهُ: «يُلْفَى» بمعنى يُوجَدُ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [بوسف:٢٥] أي: وَجَدَا.

وقولُهُ: «أَوْ بَعْضًا» مَعْطُوفٌ على (مُطَابِقًا).

وقولُهُ: «أَوْ مَا» اسمٌ مَوْصولٌ مَعْطوفٌ على (مُطَابِقًا) ونائبُ الفاعلِ هو المُفعولُ الأوَّلُ، والمعنى أنَّه يُلْفَى مُطابِقًا، أو بَعْضًا، أو ما يَشْتَمِلُ.

وقولُهُ: «أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِ (بَلْ)» أي: ويُلْفَى أحيانًا كَمَعْطُوفٍ بِ (بَل) وسَبَقَ أنَّ (بل) تُفِيدُ أنَّ الحُكْمَ ثَابِتٌ لِهَا بَعْدَها، وساكتةٌ عبَّا قَبْلَها، لكنْ معَ ذلكَ يقولُ: (وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ) والمشارُ إليه (ذَا) آخِرُ قِسْم، وهو المَعْطُوفُ بِ (بَلْ) فهو يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَينِ: تارَةً يكونُ للإضْرابِ، وتارةً يكونُ للغَطُو والنَّسْيانِ.

فتبيَّنَ أَنَّ أقسامَ البدلِ خمسةٌ: الأَوَّلُ: مُطَابِقٌ، ويُسمَّى (بَدَلَ الكُلِّ مِن الكُلِّ). الثَّاني «بَعْضًا» بأنْ يكونَ البَدَلُ بَعْضًا مِن المُبْدَلِ منه، كيَدِهِ ورِجْلِهِ وعَيْنهِ ورأسِهِ، وما أشبه ذلك، ويُمْكِنُ أنْ نُحَمِّلَ كلامَ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ أَنْ يكونَ البَدَلُ بَعْضًا مِن المُبْدَلِ منه، أو بالعكسِ، وهو ما يُسمَّى ببَدَلِ الكُلِّ من البَعْضِ، لكنَّه خِلَافُ ظاهرِ كَلامِهِ.

الثَّالثُ: بدلُ الاشْتِهالِ، بأنْ يكونَ بينَ البَدَلِ والْبُدَلِ منه عَلَاقةٌ غيرُ البَعْضِيَّةِ؛ لأنَّها إنْ كانتِ البَعْضِيَّةَ فهي بَدَلُ بَعْضٍ مِن كلِّ، لكنْ يكونُ هناك علاقةٌ ليستِ البَعْضِيَّةَ، إنَّها هي أمرٌ آخَرُ كالعِلْمِ والمالِ والفرسِ وما أشْبَهَها.

الوَّابِعُ: بَدَلُ الإِضْرابِ.

الخامس: بَدَلُ الغَلَطِ.

فالبدلُ إِذَنْ على تَفْسيمِ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ خَسَةُ أَنواعٍ، وعلى تَفْسِيمِ ابنِ آجُرُّومِ رَحَمُهُ اللَّهُ أَربعةُ أَنواعٍ، والمعنى مُتقارِبٌ.

وقولُهُ: «وَذَا» أي: الأخيرُ اعْزُهُ لِلإِضْرَابِ.

«إِنْ قَصْدًا صَحِبْ» أي: أنَّهُ قَصَدَ إسنادَ الحُكْمِ إليه أُوَّلًا، ثمَّ عَدَلَ عنه أخِيرًا، وأَسْنَدَهُ إلى الثَّانِ، فصارَ الحكمُ للأخيرِ فقطْ، فهذا سَمَّهِ (إضرابًا).

وقولُهُ: «وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ» أي: وإنْ لم تقْصِدِ الأوَّلَ، لكنْ جَرَى على لِسَانِكَ بدونِ قَصْدٍ، فهذا سَمِّهِ (بَدَلَ غَلَطٍ).

إِذَنِ: الفرقُ بين بَدَلِ الإضرابِ وبَدَلِ الغَلَطِ أَنَّ بَدَلَ الإِضْرَابِ قَصَدَ الْخُلَطِ أَنَّ بَدَلَ الإِضْرَابِ قَصَدَ الْمُضْرِبُ الأَوَّلَ النَّانِ، وأَمَّا بَدَلُ الغَلَطِ، فإنَّه لم المُضْرِبُ الأَوَّلَ الَّذي هو المُبْدَلُ منه، ثمَّ عَدَلَ إلى الثَّانِي، وأمَّا بَدَلُ الغَلَطِ، فإنَّه لم يَقْصِدْهُ إِطْلَاقًا، لكنْ سَبَقَ لِسَانُه إلى هذه الكَلِمَةِ فقالَها. إِذَنْ: فِي الحَقيقةِ أَنَّ الحُكْمَ للأخيرِ فيهما جَمِيعًا، لكنْ هلْ قَصَدَ الأَوَّلَ ثمَّ عَدَلَ، أو لم يَقْصِدْهُ ولكنْ سَبَقَ لِسائنهُ أو غَلِطَ؟

الأمثلةُ:

مثالُ بَدَلِ المُطابَقةِ: «زُرْهُ خَالِدًا» ف(خَالِدًا) ليستْ باسمِ فَاعِلِ، لكنَّها عَلَمٌ، فتكونُ بَدلًا مِن الضَّمِيرِ، كأنَّه قال: (زُرْ خَالِدًا).

ولو قلت: (زُرْ زَيْدًا عَبْدَ اللهِ) إذا كان لـ(زَيْدِ) اسهانِ، ف(عبدَ اللهِ) بَدَلٌ مِن (زَيْدٍ) أي: اسمٌ ظاهرٌ مِن اسمِ ظاهرِ.

ولو قلت: (ارْكَبِ الجَمَلَ البَعِيرَ) فهو بَدَلُ مُطابَقةٍ؛ لأنَّ الجملَ هو البعيرُ، وكذلك: (ارْكَب السَّيَّارةَ المُوتَرَ) (اشترِ هَاتِفًا تليفونًا) والأمثلةُ كثيرةٌ.

مثالُ بدلِ بَعْضٍ مِن كلِّ "قَبِّلْهُ الْيَدَا» فالضَّميرُ في (قَبِّلْهُ) يعودُ على الإنسانِ كُلِّه، فإذا قلتَ: (الْيَدَ) -واليدُ بَعْضٌ مِن الإنسانِ- تكونُ اليَدُ هنا بَدَلَ بعضٍ مِن كلِّ، ومثلُهُ: (قَبِّلْهُ الرَّأْسَ) (قَبِّلْهُ الجَبْهَةَ) (داوِ زَيْدًا عَيْنَهُ اليُسْرى) فهذا نُسمِّيهِ (بَدَلَ بعض مِن كلِّ).

وبعضُ النَّحُويِّينَ أثبتَ بَدَلَ الكلِّ مِن البَعْضِ، واسْتَشْهَدَ له بقولِ الشَّاعرِ (١):

رَجِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَ الطَّلَحَاتِ بِسِحِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ فقال: (أَعْظُمًا) والعِظَامُ بعضُ الإنسانِ.

مثالُ بَدَلِ الاشْتِهالِ: «اعْرِفْهُ حَقَّهُ» وكذلك: (اعْرِفْ زَيْدًا حَقَّهُ) فهذا بَدَلُ اشْتِهالِ.

⁽١) سبق عزوه (ص:٤٥٣) من المجلد الثاني.

قولُهُ: «الظَّاهِرَ» مَفْعولٌ لفعلٍ تحذوفٍ تقديرُهُ: (لا تُبْدِلِ الظَّاهِرَ من ضَميرِ الحَاضرِ) لأنَّ قَوْلَهُ: (لَا تُبْدِلْهُ) مَشْعُولٌ عن نَصْبِ الظَّاهِرِ بضميرِهِ.

يقولُ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ: لا تُبْدِلِ الاسمَ الظَّاهرَ مِن ضميرِ الحاضرِ، وهو ضَميرُ المتحلِّم، وضَميرُ المُخَاطَبِ.

مثالُ ذلك: (ضَرَبْتُكَ زَيْدًا) وتُرِيدُ أَنْ تَجعلَ (زَيْدًا) بَدَلًا مِن الكافِ، فهذا لا يصحُّ؛ لأنَّ الكافَ ضَميرُ مُخَاطَبٍ، فهو ضَميرُ حاضرٍ، فلا يجوزُ أَنْ يكونَ بَدَلًا مِن ضَميرِ الحاضرِ.

ومفهومُ كلامِهِ أَنَّهُ يجوزُ إِبْدالُ الاسمِ الظَّاهِرِ مِن ضَميرِ الغائبِ، وقدْ مثَّلَ به المؤلِّفُ نفْسُهُ رَحَمُهُ اللَّهُ فقالَ: (كَزُرْهُ خَالِدًا) ف(خَالِدًا) بَدَلٌ منَ الضَّميرِ، وهو ضَميرُ غَيْبةٍ.

وعُلِمَ منهُ أَنَّهُ يجوزُ إبدالُ الظَّاهرِ مِن الظَّاهرِ، وهو كذلك، كقولِهِ: (خُذْ نَبْلًا مُدَى) ف(نَبْلًا) ظاهرٌ، و(مُدَى) ظاهرٌ أيضًا.

وعُلِمَ منْ كلامِهِ أَنَّهُ لا يجوزُ إبدالُ الظَّاهِرِ مِن ضَميرِ الْتَكَلِّمِ؛ لأَنَّهُ ضَميرُ حاضرٍ، مثلُ أنْ تقولَ: (أكْرَمْتَنِي مُحَمَّدًا) فلا يَصحُّ على أنَّ (مُحَمَّدًا) بدلٌ مِن الياءِ.

وأمَّا الضَّميرُ معَ الضَّميرِ، فالصَّحيحُ أَنَّهُ لا يكونُ بَدَلًا، بلْ يكونُ تأكيدًا. لكنْ قال: لا تُبْدِلْهُ إلا في ثلاثِ مَسائِلَ:

المسألةُ الأُولى: (مَا إِحَاطَةً جَلَا) أي: ما أَظْهَرَ إحاطةً، أي: تَفْصيلًا دالًّا على العُمُومِ، فيكونُ هذا البَدلُ مُفيدًا للإحاطةِ والشُّمولِ مِن شيءٍ يَحتملُ الشُّمولَ وعَدَمَهُ.

مثالُ ذلك: قولُهُ تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِلْأَوَّلِنَا وَمَاخِرِنَا ﴾ [الماند:١١٤] فإنَّ قولِهِ: ﴿لِلْأَوَلِنَا ﴾ لكنَّهُ بدلٌ بإعادةِ الجارِّ.

وتمثيلُ النَّحْويِّينَ بذلك يدلُّ على أنَّ البَدَلَ على نيةِ تَكْرارِ العاملِ حيثُ قالوا: إنَّ هذا بَدَلٌ بإعادةِ حَرْفِ الجرِّ.

وقولُه: ﴿تَكُونُ لَنَا﴾ يَخْتَمِلُ أي: لنا نحنُ الموجودينَ، ويَخْتَمِلُ أي: لِبَعْضِنا، ويَخْتَمِلُ: لنا مَعْشَرَ النَّصارى، فليَّا قالَ: ﴿لِأَوَلِنَا وَمَاخِرِنَا ﴾ دلَّ على الإحاطةِ والشُّمولِ، يعني: لنا جَمِيعًا.

فإنْ قال قائلٌ: هذا لا يَدُلُّ على الإحاطةِ والشُّمولِ؛ لأنَّهُ قالَ: ﴿لِأَفَّالِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾، لكنْ: وَسطُنا؟

نقول: يَدْخُلُ فِي هذا؛ لأنَّ ذِكْرَ الطَّرَفَيْنِ يَتَضَمَّنُ الوَسَطَ؛ لأنَّها مُحيطانِ به مُكْتَنِفَانِ له، فهو دالُّ على الإحاطةِ والشُّمُولِ.

المسألةُ الثَّانيةُ: «أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا»، أي: صارَ بَدَلَ بَعْضٍ مِن كُلِّ. مثالُه: تقولُ لعَبْدِك: (بعْتُكَ بَعْضَكَ). المسألةُ الثَّالثةُ: «أَوِ اشْتَهَالًا» يعني: أَوْ كَانَ بَدَلَ اشْتِهَالِ، فإذا كَان بَدَلَ اشْتِهَالِ يَجُوزُ أَنْ يُبْدَلَ الظَّاهِرُ مِنَ الضَّميرِ الحاضرِ.

مثالُهُ: (إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَهَالًا) ويجوزُ: (كَأَنَّكَ) على أنَّ (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَهَالًا) (إِنَّكَ) أَحْسَنُ، وبينهما فَرقٌ مِن جِهةِ المعنى، فإذا قلت: (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَهَالًا) فإنَّك تَتَوَقَّعُ أَنَّ ابْتِهَاجَهُ اسْتَهَالَ، وإذا قلت: (إِنَّكَ) فإنَّك تُؤكِّدُ أنَّ ابْتِهَاجَه اسْتَهَالَ، وعِن حيثُ الإعْرابُ لا يَخْتَلِفُ؛ لأنَّ الكافَ اسْتَهَالَ، وعلى هذا يجوزُ الوَجْهانِ، ومِن حيثُ الإعْرابُ لا يَخْتَلِفُ؛ لأنَّ الكافَ الاُحبرة في (كَ إِنَّكَ) على كلِّ تَقْديرٍ مَحَلُّها النَّصبُ، سواءٌ جَعَلْنا (كَأَنَّ) للتَّشبيهِ المُاكَ حَرْفَ جرِّ، و(إِنَّ) للتَّهْريدِ.

وقولُهُ: «ابْتِهَاجَكَ» بَدَلٌ مِن الكافِ الثَّانيةِ في (كَأَنَّكَ).

وقولُهُ: «اسْتَهَالًا» هل معناه اسْتَهالَ النَّاسَ، أي: أَمَالهُم وجَذَبَهم إليه لقُوَّةِ ابتهاجِهِ، أو بمعنى مَالَ، أي: تنحَى نَحْوَ الْمَيلانِ، أي: أنَّ هذا الرَّجُلَ بَدَأَ بعدَّ البَهْجةِ والسُّرورِ يَخْزَنُ؛ لأنَّهُ بدأ يَميلُ؟

نقولُ: ابنُ مالكِ رَحَمُاللَهُ فيها عَلِمُنا منه ينتقي الأمثلةَ الطَّيْبَةَ، فالأَوْلى هو الأُوَّلُ، فكُوْنُ ابْتِهَاجِهِ يُمِيلُ النَّاسَ إليهِ أَحْسَنُ مِن كَوْنِهِ يَزُولُ عنه، ويبقى عَبُوسًا.

مثالٌ آخَرُ: (عرفْتُكَ حَقَّكَ).

لكن لو قلت: (بِعْتُكَ بَيْتُكَ) فهنا لا يَصِحُّ؛ لأنَّ (بَيْتَ) مَفْعولٌ ثانٍ، أي: بِعْتُ عليك البَيْتَ، فالبيتُ مَبِيعٌ، والإنسانُ مَبِيعٌ عليه، وبينهما فَرْقٌ.

٥٧١- وَبَدَلُ الْـمُضَمَّنِ الْـهَمْزَ يَلِـي هَنْزًا كَ (مَـنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟) الشَّرحُ

قولُهُ: «الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ» أي: هَمْزةَ الاستِفْهامِ، والاسمُ المُضَمَّنُ الهَمْزَ هو كُلُّ اسم دالٌ على الاستِفْهام.

والقاعدةُ: كلُّ ما كانَ بَدَلًا منِ اسمِ استِفْهامِ فإنَّهُ يجبُ أَنْ يَلِيَ الهَمْزةَ.

مثالُهُ: (مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِيٌّ؟) ولا بُدَّ أَنْ تأتيَ بالهَمْزةِ، فلو قلتَ: (مَن ذا سَعيدٌ أَمْ عَلِيٌّ؟) قُلنا: لا يَصِحُّ إلا على تَقْديرِ الهَمْزَةِ.

ونقولُ في إغرابِهِ: (مَنْ): اسمُ استِفْهامِ مُبْتَداً مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، و(ذَا): اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَداِ، والهَمْزَةُ للاستِفْهامِ، و(سَعِيدٌ): بَدَلٌ مِن (مَنْ) لأنَّهُ يقولُ: (بَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ) والمُضَمَّنُ الهَمْزَ هو اسمُ الاستِفْهامِ، و(أَمْ): حَرْفُ عَطْفٍ، و(عَلِيُّ): مَعْطُوفٌ على (سَعِيدٌ).

مثالٌ آخَرُ: (ما عِنْدَك أَخُبْزٌ أم لَحْمٌ؟) (ما اشْتَرَيْتَ أَكِتَابًا أم قَمِيصًا؟).

---*•@•---

٥٧٢- وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ (مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَـنْ) الشَّرحُ الشَّرحُ

يُبْدَلُ الفِعْلُ مِن الفِعْلِ، وسبقَ أَنَّهُ يُبْدَلُ الاسْمُ مِن الاسم.

مثالُهُ: «مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ» ف(مَنْ): اسمُ شرطٍ يَجْزِمُ فعلَيْنِ، و(يَصِلْ): فعلْ مُضَارعٌ، وهو فِعْلُ الشَّرطِ جَنْزومٌ ب(مَنْ) و(إِلَيْنَا): جازٌ وجَجْرورٌ مُتعلِّقٌ ب(يَصِلْ) و(يَسْتَعِنْ): فِعلَّ مُضَارعٌ جَنْزومٌ بالسُّكُونِ بَدَلًا مِن (يَصِلْ) كَانَّهُ عَلَى مُضَارعٌ وَجُرورٌ مُتعلِّقٌ ب(يَسْتَعِنْ) و(يُعَنْ): فِعْلُ مُضَارعٌ مَبْنيٌّ للمَجْهولِ، وهو بَجْزومٌ على أنَّهُ جَوابُ الشَّرْطِ.

وسَبَقَ أَنْ مَثَّلْنا بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَـامًا ﴿ يُطَهَـٰعَفَ لَهُ ٱلْمَكَذَابُ يَوْمَ ٱلْفِيَـٰمَةِ ﴾ [الفرفان:٦٨-٦٩] فَ﴿ يُضَنَّعَفْ ﴾ بِالسُّكُونِ على أنَّه بَدَلُ مِن ﴿ يَلْقَ﴾.

وإلى هنا انْنَهَى بابُ البدلِ، وهو آخرُ بابِ التَّوَابِعِ



النَّدَاءُ بالمدِّ، وهو طَلَبُ الإقبالِ ب(يَا) أو إحْدى أَخَواتِها.

ثمَّ إِنَّ النِّدَاءَ قد يكونُ حَقِيقَةً، أو ضِمْنًا، فقولُهُ: ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [المائدة: ٥٨] ليسَ فيه: (حَيَّ على الصَّلَاةِ) وهذا فِيدًا عُضِمْنًا.

والنَّدَاءُ له أَخُرُفٌ مُعَيَّنةٌ، جَمَعَها أهلُ العِلْمِ حينها تَتَبَّعوا ذلك في اللُّغَةِ العربيَّةِ، وهذه الحُرُوفُ كحُرُوفِ التَّنْبِيهِ، لكنَّها خَاصَّةٌ بالنَّداءِ.

٥٧٣- وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا)

و(أَيْ) و(آ) كَسَذَا (أَيْسًا) ثُسمٌ (هَيَسًا)

٥٧٤ - وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، و(وَا) لِهمَنْ نُدِبْ

أُو (يَا) وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

الشَّرحُ

قُولُهُ: ﴿لِلْمُنَادَى﴾ أي: المَدْعُوِّ.

«النَّاءِ» أي: البَعِيدِ، وأَصْلُهُ: (النَّائي) بالياءِ، لكنْ حُذِفَتِ الياءُ لضَرُورةِ الوَزْنِ. «أَوْ كَالنَّاءِ» أي: كالبَعِيدِ، لكَوْنِه غَافِلًا، أو سَاهِيًا، أو نائيًا، أو ما أَشْبَهَ ذلك، فالنَّائِي وشِبهُهُ له (يَا) فتقولُ: (يا فُلَانُ) فتمُدُّ الصَّوتَ؛ لأجلِ أنْ يَسْمَعَ.

كذلك إذا صارَ غافلًا مثل طَالبٍ مِن الطَّلَبَةِ يُفَتِّشُ الكِتابَ، ولا يَنتَبِهُ للمُدَرِّسِ، فتقولُ له: (يا فُلَانُ) فلو قال: أنا قَريبٌ، ليس بيني وبينك إلا أمتارٌ، تقول: لكنَّك غَافِلٌ.

كذلك النَّاثمُ تقولُ له: (يا فُلَان، قُمْ) لأنَّه كالبَعِيدِ في كَوْنِهِ يَخْتاجُ إلى مَدُّ الصَّوْتِ.

وقولُهُ: «هَيَا» ليس باسمِ المرأةِ الَّذي نَعْرِف، لكنْ أَبْدِلَتِ الهَمْزةُ في (أَيَا) هاء، فقيل: (هَيَا فُلَانُ).

وفي (أَيُّ) لُغَةٌ ثانيةٌ، وهيَ (آي) فصارتْ حُرُوفُ النِّدَاءِ ثَمَانيةً: (يَا) و(أَيُّ) و(آي) و(آ) و(أَيَا) و(هَيَا) و(أ) و(وَا).

وقولُهُ: "وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي" أَي: الْقَرِيبِ الْمُنتَبِهِ غيرِ الغافلِ الصَّاحِي غَيْرِ النَّائِمِ؛ لأنَّ الغَافِلَ كالبَعِيدِ، فتقولُ: (أَزَيْدُ) لأنَّه قَرِيبٌ ومُنتَبِهٌ، فلا يَحتاجُ إلى مَدِّ الصَّوْتِ.

واعلمْ أنَّه قد يُنزَّلُ البَعيدُ مَنْزِلَةَ القَريبِ، وقدْ يُنَزَّلُ القَريبُ مَنْزِلَةَ البَعيدِ، فقدْ يُنزَّلُ القَريبُ مَنْزِلَةَ البَعيدِ، فقدْ يُنادِي الإنسانُ صَديقَهُ وهو بَعيدٌ بلفظِ الهَمْزةِ، فيَسْتَحْضِرُهُ كَأَنَّهُ قَريبٌ عندَهُ، فيقولُ: (أَزَيْدُ!) أو: (يَا زَيْدُ!) وكقولِ الشَّاعِرِ (١٠):

⁽١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكِندي، كما في تاج العروس (عنز)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٧٢)، والتصريح (٢/ ٢٦٤).

أَفَاطِمُ! مَهْ لَا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْلِي

وقولُهُ: «و(وَ) لِمَنْ نُدِبْ» أَي: للمَنْدُوبِ، وأصلُ النَّدْبِ الدُّعَاءُ، لكنَّ النَّدَبَ هنا عندَ النَّحْويِّينَ هو المُنادَى المُتفَجَّعُ عليه، أو المُتوَجَّعُ منه، فلو أنَّ رَجُلًا يُؤلِّهُ ظَهْرُهُ يقولُ: (وَاظَهْرَاهُ) وهذا مُتَوجَّعٌ منه، أو النُهَدَمَ بيتُهُ، يقولُ: (وَابَيْتَاهُ) أو ماتتْ ناقتُه، يقولُ: (وَانَاقَتَاهُ) وهذا مُتَفَجَّعٌ عليه.

وإنَّما اخْتارَتِ العَرَبُ (وا) لأنَّ دَلَالَتَها على التَّوجُّع ظاهِرةٌ جدًّا، وهي أَظْهَرُ مِن (يا) ولهذا إذا أُخْبَرْتَ الإنْسانَ بشيءٍ يُوحِشُهُ يقولُ: (وَاو) لأنَّها تقالُ في الأشياءِ التي تُوحِشُ، أو تُؤْلِمُ، أو ما أَشْبَهَها.

وقولُهُ: «أَوْ يَا» يعني: ويجوزُ أَنْ تَستَعمِلَ (يا) في النَّذْبَةِ، فتقول: (يَا ظَهْرَاهُ) وهذا كَثيرٌ في النُّغَةِ العامِّيَّةِ، فهم لا يَعْرفونَ (وَا) لكن قالَ: (وَغَيْرُ وَا) أي: (يا) (لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ) ف(يا) تُسْتَعْمَلُ في مَحَلِّ (وا) بشرطِ أَلَّا يكونَ هناك لَبْسٌ، فإنَّنا نَرْجِعُ إلى الأصلِ، وهو(وَا).

فلو أنَّ رَجُلًا يَتَفَجَّعُ على نَاقَتِهِ فقالَ: (وَانَاقَتَاهُ) صحَّ، ولو قالَ: (يا نَاقَتَاهُ) صحَّ؛ لأنَّ عندنا دَليلًا، وهو مَدُّها ووصْلُها بالهاءِ، وهذا هو العَمَلُ في النُّدْبَةِ، لكنْ لو قالَ: (يا نَاقَتِي) لم يَجُزُ أنْ يَجْعَلَها نُدْبةً لأجلِ اللَّبْسِ.

فَانْقَسَمَتْ حُروفُ النِّداءِ إِلَى أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: ما كان للبعيدِ، والثَّاني: ما كان للقَرِيبِ، والثَّالِثُ: ما كان للنُّذُبَةِ.

فالهَمْزةُ للقَريبِ، و(وَا) للنَّدْبَةِ، والبَاقِي للبَعيدِ، وتُستعْمَلُ (يَا) للنَّدْبَةِ بشَرْطِ ألَّا يكونَ هناك لَبْسٌ، أمَّا (هَيَا) و(أيًا) و(أَيْ) و(آ) فلا تُستعْمَلُ في النَّدْبَةِ. ٥٧٥- وَغَـبُرُ مَنْـدُوبٍ وَمُضْـمَرٍ وَمَـا جَـامُسْتَغَاثًا قَـدْ بُعَـرَّى نَـاعْلَمَا
٥٧٦- وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْـمُشَارِلَةُ قَلَّ، وَمَـنْ يَمْنَعْـهُ فَانْصُـرْ عَاذِكَـهُ
الشَّ حُ

لمَّا ذَكَرَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ حُروفَ النِّداءِ الَّتِي تَنْقَسِمُ إلى ثَلاثةِ أقسامٍ، ذكرَ مسألةً أخرى، وهي: هل يُخْذَفُ حَرفُ النِّداءِ ويبقى عَمَلُهُ، أو لا؟

فقولُهُ: «قَدْ يُعَرَّى» أي: يُعرَّى مِن حَرْفِ النِّدَاءِ، فتُحْذَفُ أَداةُ النَّداءِ.

مثالُ ذلك: تقولُ: (يا زَيدُ، قُمُ) وتقولُ: (زَيدُ، قُمْ) فتَحْذِفُ حَرْفَ النَّداءِ.

مثالٌ آخَرُ: تقولُ: (ظَهْرَاهُ!) نَادِبًا، فهنا لا يَجوزُ، فإذا قال: (واظَهْرَاهُ!) (وَاصَدِيقَاهُ!) (وَاسَيَّارَتَاهُ!) (وَانَاقَتَاهُ!) وما أشبه ذلك نقولُ: لا يجوزُ أَنْ تَحْذِفَ (وَا) لاَنَّهُ مندوبٌ، ووجهُ ذلك أَنَّنا لو حَذَفْنَا هذا ما عَلِمْنا أَنَّ ذلك نُدْبَةٌ، وهو حَرفٌ جِيءَ به؛ لِيَدُلَّ على معنَى خاصً في النَّدَاءِ، فلا يجوزُ أَنْ يُحُذَفَ، ولو حَذَفْنَاهُ لفاتَ هذا الغَرضُ.

وقولُهُ: «وَمُضْمَرٍ» يعني: أنَّ المُنَادى المُضْمَرَ لا تُحُذَفُ منه ياءُ النَّدَاءِ.

وظاهرُ كَلامِ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ أَنَّ الضَّميرَ يُنادَى مُطْلَقًا، وقال بعضُ النَّحُويِّينَ: إنَّ الضَّميرَ لا يُنادَى مُطْلَقًا، وقال آخرونَ: يُنادَى ضَميرُ المُخَاطَبِ دون غيرِهِ، فيُقالُ: (يا إيَّاكَ، قد أَغَنْتُكَ) (يا إيَّاكَ، قد نَفَعْتُكَ) (يا إيَّاكَ، أَطْعَمْتُكَ) وهكذا، بَدَلَ أَنْ تقولَ: (يا فُلانُ). أمَّا ضَميرُ الغائبِ (يا إِيَّاهُ) فظاهرُ كلامِ ابنِ مالكِ -رحَمَهُ اللهُ تعالى- أَنَّهُ يَجُوزُ، ولكنَّ المَشْهورَ عَدَمُ الجُوَازِ، ولو قيلَ بعدمِ الجَوَازِ إلَّا فيها وَرَدَ به السَّمَاعُ لكان وَجِيهًا، فلا يُنادَى الضَّميرُ إلَّا إذا وَرَدَ به السَّمعُ، فهو يُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليه.

وقولُهُ: "وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا" فإنَّ قَدْ يُعرَّى، فتَسْتَغيثُ اللهَ عَزَّبَكِلَ تَرْثِي للمُسلمينَ: (يا لَـلَّهِ لِلْمُسلِمينَ) فتُدْخِلُ (يَا) على المُستغَاثِ، وتكونُ اللَّامُ مَفْتوحةً فيه، وتقولُ: (يا لَرَجُلِ المُرُورِ لِقاطعِ الإشارةِ) تَسْتَغيثُ برَجُلِ المُرورِ لقاطعِ الإشارةِ. الإشارةِ.

يقولُ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: إنَّ حَرفَ النِّداءِ إذا دَخَلَ على المُسْتَغاثِ لا يُمْكِنُ أَنْ يُخْذَفَ، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: (لَـلَّهِ لِلْمُسلِمينَ).

وقولُهُ: «فَاعْلَمَا» الألفُ عِوضٌ عن نونِ التَّوكيدِ الخَفيفةِ؛ ولهذا بُنِيَ الفِعْلُ معها على الفَتْحِ، وأصلُها: (فاعْلَمَنْ).

وقولُهُ: «وَذَاكَ» المشارُ إليه التَّعْرِيةُ، أي: حَذْفُ حَرفِ النَّداءِ.

وقولُهُ: «الْمُشَادِ لَهُ» أي: في اسمِ الإشارةِ.

مثالُ ذلك في اسمِ الجنسِ: (يا تَهارُ، ما أَطْوَلَكَ!) (يا لَيْلُ، ما أَطْوَلَكَ!) (يا لَيْلُ، ما أَطْوَلَكَ!) (يا لَيْلُ، ما أَطْوَلَكَ!) (يا جَمُلُ، (يَا جَمُلُ، ما أَحْرَنَكَ!) وما أشبه ذلك، وحَذْفُ الياءِ منه قليلٌ، فلا تقولُ: (جَمَلُ، ما أَحْرَبَكِ!) وما أشبه ذلك؛ لأنَّ هذا اسمُ جنسٍ، وليسَ كالعَلَمِ الَّذي يُوجَّهُ له الخطابُ؛ فلذلك لا تُحْذَفُ منه الياءُ.

مثالُ المُشارِ له باسمِ الإشارةِ: (يا هذا، ما أَغْفَلَكَ!) وأمَّا (هذا، ما أَغْفَلَكَ!)

فقليلٌ، ومنه قولُ الشَّاعرِ (١):

ذَا ارْعِوَاءً، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أُسِ شَدِيًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ والشَّاهدُ قولُه: (ذَا ارْعِوَاءً) أي: يا هذا، ارْعَوِ، فحَذْفُ حَرْفُ النَّداءِ في اسم الإشارةِ قَليلٌ.

وذَهَبَ بعضُ أهلِ العِلْمِ إلى أنَّهُ تَمْنُوعٌ، فلا يجوزُ أَنْ يُخذَفَ حَرْفُ النَّداءِ من اسمِ الجنسِ، ومنِ اسمِ الإشارةِ، ولكنَّ ابنَ مالكِ رَحْمَهُ أَنَّهُ يقولُ:

«وَمَنْ يَمْنَعُهُ» أي: مَن يقولُ: إنَّهُ لا يجوزُ حَذْفُ ياءِ النَّداءِ في اسمِ الجِنْسِ وفي اسم الإشارةِ.

«فَانْصُرْ عَاذِلَهْ» أي: لَائِمَهُ، يعني: انْصُرِ الَّذي يَلُومُهُ، ويَقْتَضي هذا الكَلامُ أنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ يُرجِّحُ جوازَ الحَذْفِ، لكنَّهُ قَليلٌ؛ ولهذا قالَ: (وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِلَهُ قَلَّ).

والحقيقةُ أنَّ الشَّعْرَ صَلِفٌ كها قالَ صاحبُ الْمُلْحَةِ، وإلَّا فمِثلُ هذا التَّركيبِ
يُعْتَبَرُ فِي البلاغةِ تَعْقيدًا؛ لآنَّهُ لا تَكادُ تَفْهَمُ المعنى منه، لكنْ ضَرورةُ الشَّعرِ
تُلْجِئُهُ رَحَمُاللَهُ إلى أنْ يقولَ مثلَ هذا الكلامِ، ثُمَّ هو يُريدُ منَّا أيضًا أنْ نكونَ
فَطاحِلَ فِي النَّحْوِ، وفِي العَربيَّةِ، فيأتي بمثلِ هذا الكلامِ -الَّذي فيه نَوعٌ مِن
التَّعْقِيدِ- لكيْ نَتَعلَّمَ ونُفَكِّرَ، أمَّا لو جاءَنا بشيءٍ مَطْبوخٍ، لا يَحتاجُ إلَّا إلى أكْلِ،
فإنَّهُ لا يكونُ هذا جَيِّدًا.

⁽١) البيت من الخفيف، وهو غير منسوب، كها في شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٣٦).

٥٧٧- وَابْنِ الْـمُعَرَّفَ الْـمُنَادَى الْـمُفْرَدَا عَـلَى الَّـذِي فِي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا الشَّوحُ

بَدَأَ المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بأَحْكَامِ المُنادَى، والأحكامُ أهمُّ مِن الأَدواتِ؛ لأنَّ الأدواتِ تأتي عَفْوًا، وَيَجِدُها الإِنْسانُ فيها كَتَبَهُ غيرُهُ، لكنِ الكّلامُ على حُكْمِ المُنادَى.

وبدأً المؤلِّفُ رَحْمَدُاللَّهُ بِحُكْمِ المبنيِّ، فقالَ:

«وَابْنِ الْمُعَرَّفَ المُناكَى المُفْرَدَا» يعني: إذا نادَيْتَ اسمًا مُعرَّفًا مُفْرَدًا فابْنِهِ.

«عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا» أي: على الَّذي قدْ عُهِدَ في رَفْعِهِ.

وقولُهُ: «عُهِدَا» أي: عُلِمَ، والمرادُ بالمفرَدِ هنا ليسَ مُقابِلَ الجمعِ والتَّثنيةِ، لكنَّ المرادَ ما ليس مُضَافًا، ولا شَبِيهًا بالمُضَافِ، فها دلَّ على واحدٍ يُبْنَى على الضَّمِّ، وما دلَّ على جمع يُبْنَى على الوَاوِ.

إِذَنِ: القاعدةُ: إذا كان المُنادَى مَعْرِفةً مُفْرَدًا وَجَبَ بِنَاؤُهُ على ما يُرْفَعُ به.

وعُلِمَ مِن قُولِ المؤلِّفِ وَعَمُّاللَّهُ: (وَابْنِ) أَنَّه لا يُنوَّنُ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ ضَمَّةُ بناءٍ لا إعرابٍ، والمبنيُّ لا يُنوَّنُ إلَّا إذا كان تَنْوِينَ عِوضٍ كها سبقَ، فتقولُ: (يا زَيْدُ) (يا بَكْرُ) (يا عليُّ) (يا جَعْفرُ) فهذا مُنادى مَعْرِفةٌ مُفْرَدٌ، (يا رَجُلُ) لرَجُلٍ مُعيَّنٍ، ويُسمَّى هذا (النَّكِرَةَ المَقْصودةَ) ف(رَجُلُ) نكِرةً، لكنَّه لَمَّا كان مَقْصودًا صارَ كالمَعْرِفةِ. وإذا كنتَ تُنادِي اثنينِ تقولُ: (يا زَيْدَانِ) (يا بَكُرانِ) (يا عَمْرَانِ) (يا خَالِدَانِ) (يا رَجُلانِ) إذا قَصَدْتَ رَجُلَيْنِ مُعيَّنَيْنِ.

وتُنادِي جَمْعَ اللَّذَكِّرِ السَّالَمَ فتَقُولُ: (يا مُسلِمُونَ) (يا قَانِتُونَ) (يا صَالِحُونَ) (يا مُتعلِّمونَ) وما أشْبَهَ ذلك.

ولو أنَّ رَجُلًا قالَ: (يا زَيْدًا) قلنا: خطأً؛ لأنَّهُ يُبْنَى على الضَّمِّ، ولو قال: (يا مسلِمُونَ). (يا مسلِمُونَ). الخُلاصةُ:

إذا كان المُنادَى اسمًا مَعْرِفَةً مُفْرَدًا وَجَبَ بِنَاؤُهُ على ما يُرْفَعُ به.



٥٧٨- وَانْوِ انْضِهَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُسجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا الشَّرحُ الْمُعْرَى فِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

إذا كان المُنادَى مَبْنِيًّا مِن قَبْلِ أَنْ يُنَادَى، فإنَّنا نَنْوي ضَمَّةً جديدةً.

مثالَهُ: (يا هَذَا) ولا نَضُمُّها فنقولَ: (يا هذُ) وتقولُ: (يا مَنْ يقولُ للشَّيءِ: كُنْ فيكونُ) ولا تقول: (يا مَنُ) بل نُبْقِيها على ما كانتْ عليه.

وكذلك لو ناديت شَخْصًا اسمُهُ (حَيْثُ) تقولُ: (يا حَيْثُ) ونقولُ في إغرابِها: (يا): حَرفُ نِداءِ، و(حيثُ): مُنادى مَبْنيٌّ على ضَمَّ مُقدَّدٍ على آخِرِهِ، مَنعَ من ظُهورِهِ اشْتِغالُ المحلِّ بحَرَكةِ البِنَاءِ، وكذلك تقولُ في (يا هَذَا): مَبْنيٌّ على ضمَّ مُقدَّدٍ على آخِرِه مَنعَ مِن ظُهورِهِ اشْتِغالُ المَحَلِّ بسُكُونِ البِنَاءِ؛ لأنَّ هذا البِنَاءَ اللَّذي حَصَلَ بالنَّداءِ بِنَاءٌ جَديدٌ مُتَجَدِّدٌ، عارضٌ طارئٌ.

إِذَنْ: هذا الْمَبْنِيُّ على سُكُونٍ، أو ضَمِّ، أو كَسْرٍ يُنوَى ضَمَّهُ.

وقولُهُ: «وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُلِّدَا» أي: هذا الَّذي كان مَبْنِيًّا إذا نادَيْنَاهُ حَكَمْنا عليه بحُكْمِهِ لو كان مَبْنِيًّا مِن أَجْلِ النِّداءِ، وهو البِناءُ الْمُجدَّدُ، وهذا الشَّطْرُ إنَّها يَتبيَّنُ معناهُ فيها يأتي، أمَّا هنا فلا يَتَبَيَّنُ مَعْناهُ.

٥٧٩- وَالْـمُفْرَدَ الْـمَنْكُورَ وَالْـمُضَافَا وَشِـبْهَهُ انْصِـبْ عَادِمًا خِلَافَـا الشَّرِحُ الْسَلَّرِحُ

قُولُهُ: «الْمُفْرَدَ» هو ما ليس مُضَافًا ولا شِبْهَهُ.

وقولُهُ: «الْمَنْكُورَ» أي: النَّكِرةَ، فالمُفْرَدُ النَّكِرةُ يُنْصَبُ؛ ولهذا قالَ: (انْصِبْ).

مثالُهُ: (يا رَجُلًا، أَنَقِذُ فُلانًا) وقالوا: مِثلُ قَوْلِ الأعمى: (يا رَجُلًا، خُذْ بِيَدِي) فهو لم يَقْصِدْ رَجُلًا مُعيَّنًا، بل قَصَدَ أيَّ رَجُلٍ مِن الرِّجَالِ، فيكونُ هذا نَكِرةً، فيُنْصَبُ بالفتح.

وتقول: (يا طَالِبًا، كُنْ مُجِدًّا) تُخاطِبُ أيَّ طالبٍ، فيكونُ مَنْصوبًا، وتقولُ: (يا مُسْلِمينَ) بالنَّصْب؛ لأنَّهُ مُنكَّر، فلا تُخاطِبُ مُسلِمِينَ مُعيَّنِينَ.

وقولُهُ: "وَالْمُضَافَا" هذا هو الثَّانِي، فالمُضافُ أيضًا يُنصَبُ عندَ النِّداءِ، فتقول: (يا عَبْدَ اللهِ) ف(يَا): حَرفُ نِداءٍ، و(عَبْدَ): مُنادًى مَنْصوبٌ بياءِ النِّداءِ، وعَلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجَلَالةِ مُضافٌ إليه، وقالَ النَّبيُ ﷺ: "يَا عَبْدَ اللهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ، ولو قلتَ: (يا عَبْدُ اللهِ) لم يصحَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يكره مِن ترك قيام الليل لمن كان يقومه، رقم (١١٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر، رقم (١١٥٩).

ومثلُه أيضًا قولُ الله تعالى: ﴿يَعِبَادِ فَاتَقُونِ﴾ [الزمر:١٦] وقولُهُ: ﴿قُلْ يَعِبَادِىَ الَّذِينَ أَسَرَفُواْ عَلَىٓ أَنفُسِهِتْم لَا نَقَــَنطُواْ مِن رَجْمَةِ اللَّهِ ﴾ [الزمر:٥٣] وأمثلتُهُ كَثيرةٌ.

وتقولُ أيضًا: (يا غُلَامَ زَيْدٍ، أَقْبِلْ) ف(يا): حَرفُ نِداءٍ، و(غُلَامَ): مُنَادى مَنْصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهِرةِ، وهو مُضافٌ، و(زَيْدٍ): مُضافٌ إليه مَجْرورٌ بالإضافةِ، وعَلامةُ جَرِّه كَسْرةُ ظاهِرةٌ في آخِرِهِ.

ولو قلتَ: (يا غُلَامُ زَيْدٍ) كان هذا مَمْنوعًا، وإنَّمَا تقولُ: (يا غُلَامَ) بالنَّصْبِ، هذا معنى قَوْلِ ابنِ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ: (وَالْـمُضَافَا).

وقولُهُ: «وَشِبْهَهُ» شِبْهُ الْمُضافِ يقولُونَ: هو ما تَعَلَّقَ به شَيْءٌ مِن تمامِ مَعْنَاهُ: إمَّا فَاعِلَا به (أي: أَنَّهُ هو الَّذي رَفَعَهُ) أو مَفْعُولًا به، أو بَجْرُورًا.

مثالُ الفاعلِ: (يا كَريبًا أبوهُ، أَقْبِلُ) فهنا (كَريبًا) مُنَادى مُعيَّنٌ، لكنَّه شَبِيةٌ بالمُضافِ؛ لأنَّهُ تَعَلَّقَ به شيءٌ مِن تَمَامٍ معناهُ فاعلًا به، وهو مثلُ قَوْلِك: (يا كَريمَ الأب) فهو شَبِيهٌ بالمُضافِ تَمَامًا.

مثالُ المَفْعولِ به: (يا بائعًا ثَوْبَهُ، عندي لك ثَوْبٌ) (يا طَالِعًا جَبَلًا) فَ(طَالِعًا) نَكِرةٌ مُعيَّنةٌ، فَالمَقْصودُ هذا الشَّخصُ المُعيَّنُ، لكنَّهُ تعلَّق به شَيْءٌ مِن تَمَامِ معناهُ، فصارَ شَبِيهًا بالمُضافِ، وعلى هذا فَقِسْ.

وتقول: (يا قارئًا الكِتَابَ، تَأَمَّلُهُ) ولو قلت: (يا قارئُ الكِتابَ) لم يصحَّ؛ لأنَّهُ شَبِيهٌ بالمُضَافِ، فإنَّ قَوْلَكَ: (يا قارِئًا الكِتابَ) مثلُ قَوْلِكَ: (يا قارئَ الكِتابِ) وأنت لو قلت: (يا قارئَ الكِتابِ) صارَ مُضَافًا؛ فلهذا يقولونَ: إنَّ هذا شَبيهٌ بالمُضافِ.

مثالُ المَجْرورِ: (يا لَطيفًا بالعِبادِ، كُنْ بِي لَطِيفًا) فَ(لَطِيفًا) نَكِرةٌ مَقْصودةٌ، مُوجَّهةٌ إلى اللهِ عَنَقِبَلَ لكنْ (بالعبادِ) تَعَلَّقَ بها؛ ليُتَمِّمَ مَعْنَاها، وهو تَجْرورٌ بحرفِ الجرِّ.

إِذَنِ: الشَّبيهُ بِالْمُضَافِ هو ما تَعَلَّقَ بِه شَيءٌ مِن تَمَامِ معناهُ: إمَّا فاعلَّا به، أو مَغْرورًا به.

وقولُهُ: «عَادِمًا» حالٌ مِن فاعل (انْصِبْ).

و «خِلَافًا» مَفْعُولٌ بِهِ لَـ(عَادِمًا) أي: لن تَجِدَ خِلَافًا، فكأنَّ ابْنَ مالكِ رَحْمَهُٱللَّهُ يقولُ: إنَّ النَّحُويِّينَ –أو العربَ– أجمعوا على أنَّ هذه الثَّلَاثةَ تُنْصَبُ.

الخلاصةُ: النَّكرةُ غيرُ المَقْصودةِ، والمُضافُ، والشَّبِيهُ بالمُضافِ إذا نُودِيتُ، فلا بُدَّ أَنْ تُنْصَبَ، وهناك شَيْئَانِ يُبْنَيَانِ على ما يُرْفَعانِ به، وهما المَعْرِفةُ والنَّكِرةُ المَقْصودةُ.



٥٨٠ وَنَحُو (زَيْدٍ) ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ: (أَزَيْدُ بُنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)
 ٥٨١ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الدِ (ابْنُ) عَلَمَا أَوْ يَلِ الد (ابْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
 الشَّرحُ

قولَهُ: «زَيْدُ» عَلَمٌ، فهو مُعرَّفٌ، فيستحقُّ البِنَاءَ على الضَّمِّ، فتقولُ: (يا زَيْدُ) لكنْ إذا كان بَعْدَهُ (ابن) وبعدَ (ابن) عَلَمٌ، أو كان اسمَ أُنْثَى، وبعدَها (ابنة) والَّذي بعدَها عَلَمٌ، فهنا يجوزُ في (زَيْدٍ) الضَّمُّ والفتحُ.

مثالُه: «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ» فهنا (زَيْدُ) بعدَها (ابْنَ) و(سَعِيدٍ) عَلَمٌ، والهَمْزةُ من حُرُوفِ النِّداءِ، فنقولُ في إعرابِهِ على الضَّمِّ: الهَمْزةُ حَرفُ نداءِ، و(زَيْدُ): من حُرُوفِ النِّداءِ، فنقولُ في إعرابِهِ على الضَّمِّ: الهَمْزةُ حَرفُ نداءِ، و(زَيْدُ) مُنادى مبنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ، و(ابْنَ): صفةٌ ل(زَيْدُ) مَنْصوبٌ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتحةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِهِ، قالوا: ويَجوزُ أَنْ تُعْرِبَهُ مُنادَى مُستَقِلًا، لكن إذا أعربتَهُ مُنادَى مُستَقِلًا، لكن إذا أعربتَهُ مُنادَى مُستَقِلًا ما جازَ في الأوَّلِ إلا الرَّفعُ، فتقولُ: (أزيدُ يا ابنَ سَعيدٍ، لا تَهِنْ).

وإذا بَنَيْنَا (زَيْدَ) على الفَتْح، وقُلنا: (أزَيْدَ بنَ سَعيدٍ) نقولُ في الإغرابِ: الهَمْزةُ حرفُ نِدَاء، و(زَيْدَ): مُنادى مَبْنيٌّ على ضمَّ مُقدَّدٍ على آخِرِه، مَنَعَ مِن ظُهورِه إثْبَاعُهُ لصِفَتِهِ في محلِّ نَصْب، وهناك قولٌ أنَّهُ مَبْنيٌّ وما بعدَهُ على الفَتح، وتُلْغَى كَلِمةُ (ابن) لكنَّ الإغرابُ الصَّحيحَ أنْ نقولَ: (زَيْدَ): مُنادَى مَبْنيٌّ على ضمٌّ مُقدَّدٍ على آخِرِه، مَنعَ مِن ظُهورِه إِثْبَاعُهُ لصِفَتِه؛ لأنَّهُ مُتْبَعٌ لها بالفَتحِ فقط، فصارتْ فَتْحَتُهُ فَتْحة إِثْباع لا إغرابٍ.

إِذَنْ: إذا وُجِدَ عَلَمٌ، وبعدَهُ (ابن) وبعدَه عَلَمٌ، فإنَّ العَلَمَ الأوَّلَ يَجوزُ فيه البِنَاءُ على الضَّمِّ والنَّصْبُ.

وأمَّا (ابن) فمَنْصوبةٌ على كُلِّ حالِ، ولا تُبْنَى؛ لأنَّها مُضافٌ، ولو نُودِيَتْ نَفْسُها لوَجَبَ نَصْبُها، فهي إِذَنْ مَنْصوبةٌ على كُلِّ حالٍ، وأمَّا العَلَمُ الثَّاني فهو مَجْرورٌ بالإضافةِ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يَتَكَلَّمْ على حُكْمِ (ابن)؟

نقول: بل تكلَّمَ لدُخُولِها في عُمُومِ قولِهِ: (وَالْـمُضَافَا) و(ابن) مُضافٌ، فيكونُ مَنْصوبًا بالفَتْحةِ.

فإذا صارَ الَّذي قبل (ابن) ليس بعَلَمِ فإنَّهُ يُبْنَى على الضَّمِّ، مثل: (يا غُلامُ ابنَ زَيْدٍ) و(غُلَام) ليست بعَلَمِ.

وإذا صار الَّذي بعدَ (ابن) ليس بعَلَم، فإنَّه كذلك يُبْنَى على الضَّمَّ، فتقولُ: (يا زيدُ ابنَ الكريمِ) والكريمُ ليست بعَلَمٍ، وإذا صار الذي بين العَلَمَينِ ليس كَلِمةَ (ابن) تعيَّنَ البناءُ على الضَّمِّ، فتقولُ: (يا زَيدُ صاحبَ عَمْرٍو) فيتَعَيَّنُ في زَيدٍ) هنا البِنَاءُ على الضَّمِّ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (يا زَيْدَ صاحبَ عَمْرٍو) لأنَّهُ ليس فيه (ابن) بين عَلَمَيْنِ فلا بأسَ، وأمَّا (صَاحِبَ) فيتعيَّنُ فيها النَّصِبُ، ولا يجوزُ البِنَاءُ؛ لأنَّهُ مُضَافٌ.

فإنْ قال قائلٌ: وهل (أخ) مثلُ (ابن)؟

قُلنا: الظَّاهرُ أنَّها مثلُها، وهم لم يذكروا الأخَ، وإنَّها ذكروا البِنْتَ، لكنَّ الطَاهرَ أنَّ (أخ) و(خال) وكلَّ الكُني مِثْلُها.

النسداء ٢٣١

٥٨٢- وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِسَالَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمَّ بُيِّنَا الشَّرِحُ

قولُهُ: «أَوْ» هنا للتَّخْيير.

وقولُهُ: «اضْمُمْ» أي: ابْنِ على الضَّمِّ.

وقولُهُ: «أَوِ انْصِبْ» أي: أَعْرِبْهُ بالفتح نَصْبًا.

وقولُهُ: «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ مَفْعولُ (اضْمُمْ أَوِ انْصِبْ) وهنا فيه اشْتِغالٌ، والمعروفُ أَنَّه في مِثْل هذا يكونُ مَفْعولًا للثَّاني.

وقولُهُ: «اضْطِرَارًا» مَفْعولٌ مِن أَجْلِهِ، أي: للضَّرورةِ، وعامِلُهُ (نُوِّنَا) والألفُ فيها للإطلاقِ، أي: اضْمُمْ أو انْصِبْ ما نُوِّنَ اضطِرارًا.

القاعدةُ: إذا جاء الاسمُ مُستجقًا للبناءِ على الضَّمِّ، والمَبْنيُ على الضَّمِّ اللهُنوَّنُ، فتقولُ: (يا زَيدُ) (يا عَمْرُو) (يا بكرُ) (يا خالدُ) ولا تقولُ: (يا زَيدٌ) (يا عَمْرُو) (يا بكرُ) (يا خالدُ) ولا تقولُ: (يا زَيدٌ) (يا عَمْرُو) إلخ ، لكنْ إذا نُوِّنَ مِن أجلِ الضَّرورةِ فإنَّهُ يجوزُ لك أنْ تُغرِبَهُ على أنَّهُ مَبنيٌّ على الضَّمِّ على الضَّمِّ على الضَّمِّ المُنادَى الَّذي يُبنَى على الظَّمِّ وَحَمَهُ اللهُ ذَو الشَوْحِةُ اللهُ اللهُ اللهُ مَنادَى اللهُ يَجوزُ فيه أنْ الضَّمِّ ؛ لكوْنِهِ نكرةً مَقْصودةً، أو يُبنَى على الضَّمِّ لكونِهِ عَلَيًا، فإنَّهُ يجوزُ فيه أنْ الضَّمِّ ؛ لكوْنِهِ نكرةً مَقْصودةً، أو يُبنَى على الضَّمِّ لكونِهِ عَلَيًا، فإنَّهُ يجوزُ فيه أنْ تَقُولَ في إِعْرابِهِ: إنَّهُ مَنْصوبٌ بياءِ النِّداءِ مَثَلًا، أو إنَّهُ مَنْنيٌّ على الضَّمِّ، ونُوِّنَ للضَّرورةِ.

قال الشَّاعرُ^(۱):

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

الشَّاهدُ قولُهُ: (يَا مَطَرُّ) وكان عليه أنْ يقولَ: (يا مَطَرُّ) لكنَّهُ نَوَّنَهُ لضرورةِ الشَّغرِ؛ لأنَّهُ لو لم يُنَوِّنُهُ لانْكَسَرَ البيتُ، وعلى هذا نقولُ في الإغرابِ: (سَلَامُ): مُبْتَدأً، وهو مُضافٌ إلى اسمِ الجلالةِ، و(يَا): حَرفُ نِدَاءٍ، و(مَطَرُّ): مُنادِّى مَبْنيُّ على الضَّمَّ في مَحَلِّ نصبٍ، ونُوِّنَ للضَّرورةِ، و(عَلَيْهَا): جارٌّ ويَجْرورٌ خَبَرُ (سَلَامُ).

ويجوزُ أَنْ يقولَ: (سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا) لأَنَّ ابنَ مالكِ -رحمَهُ اللهُ خَيِّرَنا-فقال: (وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ) وإنَّها جازَ النَّصبُ؛ لأَنَّهُ لَمَّا دَخَلهُ التَّنوينُ، صار كَانَّهُ غَيْرُ مقصودٍ؛ ولذلك النَّكرةُ المَقْصودةُ تُبْنَى على الضَّمِّ، فليَّا دَخَلَ التَّنوينُ صارَ كَانَّهُ غَيْرُ مقصودٍ، والمُنادى النَّكِرةُ غيرُ المَقْصودِ حكمُهُ أَنْ يُنْصَب، ونقولُ في إعرابِهِ: (يَا): حَرْفُ نِداءٍ، و(مَطَرًا): مُنادى مَنْصوبٌ ب(يا) النَّداءِ، وعَلامةُ نَصْبِهِ فَتْحَةً ظَاهِرةٌ في آخِرِهِ.

إِذَنْ: لا يَغْلَطُ الإنسانُ في بابِ الضَّرورةِ، إن شاءَ نصبَ، وإنْ شاءَ رَفَعَ. وأمَّا قولُه: (وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ) فهذا على الأصلِ؛ لأنَّهُ ليس فيه تَنُوينٌ. وقالَ الشَّاعرُ(٢):

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي

⁽١) البيت من الوافر، وهو للأحوص محمد بن عاصم، كما في الكتاب (٢/ ٢٠٢)، وخزانة الأدب (٢/ ١٥١)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٤)، والتصريح (٢/ ٢٢١).

⁽٢) البيت من الخفيف، وهو للمهلهل، كما في شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٥).

الشَّاهِدُ قُولُهُ: (يَا عَدِيًّا) وكان عليه أنْ يقولَ لولا الضَّرورةُ: (يا عَدِيُّ) لأَنَّهُ عَلَمٌ.

فالحاصل: أنَّ ما يُبْنَى على الضَّمِّ يجوزُ أنْ يُنوَّنَ لضَرورةِ الشَّعْرِ، وإذا نُوِّنَ جازَ أنْ يَنْصَبَ.

وقولُهُ: «مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ» في الأوَّلِ قالَ: إِنَّهُ يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به لأجلِ أَنْ يَشْمَلَ المُثنَّى، وجمعَ المُذكَّرِ السَّالمَ، وهنا لم يَقُلْ: على ما يُرْفَعُ بهِ؛ لأنَّ الكَلامَ على ما يَستحقُّ البِناءَ على الضَّمِّ، أمَّا الجَمْعُ فهو يَبْقَى على ما هو عليه، وكذلك المُثنَّى.



٥٨٣- وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) و(أَلُ) إِلَّا مَعَ (اللهِ) وَتَحْكِيً الْسَجُمَلُ ٥٨٥- وَالْأَكْثَسَرُ (اللَّهُمَّ) فِي قَسرِيضِ وَشَلَّدُ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَسرِيضِ ٥٨٤- وَالْأَكْثَسَرُ (اللَّهُمَّ) فِي قَسرِيضِ الشَّرحُ الشَّرحُ

تقدَّمَ أَنَّ الْمُنادَى يجوزُ فيه حذفُ أداةِ النِّداءِ، لكنْ لا تُجْمَعُ أداةُ النِّدَاءِ مع (أل) فلا تقولُ: (يا النَّبيُّ) (يا الرَّجُلُ) إلا للضَّرورةِ، والضَّرورةُ عند النَّحْويِّينَ هى الشَّعْرُ.

وقىولُهُ: ﴿إِلَّا مَعَ اللهِ ﴾ فلفظُ الجلالةِ اخْتَصَّ بِجَوَازِ جَمِعِ (يا) مِعَ (أل) فتقولُ: (يا أللهُ) وَال يَجِبُ عليك أَنْ تقولَ: (يا أَيُّهَا اللهُ) قَالُوا: وهنا تكونُ هَمْزَتُها هَمْزَةَ قَطْعٍ، فلا تقولُ: (يا اللهُ) ويجوزُ أَنْ تَجْعَلَها هَمْزَةَ وَصْلٍ، لكنَّ الأَفْصِحَ أَنَها تُقْطَعُ.

وقولُهُ: «وَتَحْكِيِّ الْـجُمَلْ» فلو سَمَّيْنا شخصًا بجُمْلةِ اسميةِ مُحَلَّةٍ ب(أل) جازَ أَنْ نُنَادِيَهُ ب(يا).

مثالُهُ: دَخَلَ علينا رَجُلُ وقال: (الصَّباحُ بَارِدٌ) فأَخَذْنا عليه هذه الكَلِمة، وبدأنا نُسمِّيهِ (الصَّباحُ باردٌ) ونقولُ: (جاءَ الصَّباحُ باردٌ) (دخلَ الصَّباحُ باردٌ) وما أشبَهَ ذلك، فإذا أردْنا أنْ نُناديَهُ بريا) نقولُ: (يا ألصَّباحُ باردٌ) وهنا يجبُ أنْ تَجعلَها هَمْزةَ قطع لقُبْح اجتماع (يا) النِّداءِ مع (أل) السَّاكنةِ في الهَمْزةِ، فتقطعُ الهَمْزةُ؛ ليَزُولَ هذا القُبْحُ، أمَّا في (يا أللهُ) فيَجوزُ أنْ تَجْعَلَ الهَمْزةَ هَمْزةَ وَصْلِ، وهَمْزةَ قَطْع.

وقولُهُ: ﴿وَالْأَكْثُرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ ۚ أَي: تَعْوِيضِ المَيمِ عن اليَاءِ، فالأكثرُ أَنْ يُقَالَ: (اللَّهُمَّ) بَدَلًا مِن (يا أَللهُ) ولهذا إذا تدبَّرْتَ الأدعيةَ الواردةَ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ وَجَدْتَهَا: (اللَّهُمَّ) دونَ (يا أَللهُ) مثل: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي) فتُعوَّضُ الميمُ عن اليَاءِ، وأُخِرَتُ لأَجْلِ أَنْ يكونَ الابتداءُ باسمِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقـولُهُ: «وَشَــلَّـ (يَا اللَّهُــمَّ) فِي قَـرِيضِ» القَرِيضُ هو الشَّعْرُ، والمثالُ قولُ الشَّاعرِ(١):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَكًا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّ فَا اللَّهُمَّ فَا اللَّهُمَّ فَا اللَّهُمَّ فَا اللَّهُمَّ فَا اللَّهُمُزَةَ سَاكِنَةً.

واعلمْ أنَّ (اللَّهُمَّ) يُؤتَى بها للنَّدَاء والطَّلَبِ، كها في قَوْلِكَ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي، اللَّهُمَّ ارْبَحْني) وما أشبة ذلك.

ويُوْتَى بها للتَّاكِيدِ؛ ليُبيَّنَ للمُخاطَبِ أَنَّ هذا الأَمْرَ مُؤكَّدٌ، فضِهَامُ بنُ ثَعْلَبَة وَيُوْلِيَّهُ عَنهُ جَاءَ إِلَى الرَّسولِ عَلَيْهُ عِن الإسلامِ، فقال: "إنَّي سَائِلُكَ وَمُشَدِّدٌ عَلَيْكَ فِي المَسْأَلَةِ». فأَذِنَ له الرَّسولُ صَلَّاللَّهُ عَنَيهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْأَل، فقال: "أَسْأَلُكَ عَلَيْكَ فِي المَسْأَلَةِ». فأذِنَ له الرَّسولُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْكَ: اللهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً؟». قال: "اللَّهُمَّ بَاللَّهُمَّ مَنْ قَبْلُكَ: آللهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً؟». قال: "اللَّهُمَّ نَعَمْ». ثم سَأَلَهُ عن الصَّلاةِ فقال: "أَنْشُدُكَ: آللهُ أَمْرَكَ أَنْ ثُصَلِي خَسْ صَلَواتٍ؟» فقال: "اللّهُمَّ نَعَمْ». وذكرَ الصَّومَ والزَّكاةَ، فقال: "اللّهُمَّ نَعَمْ». كُلُّ هذا من أجل النَّوْكِيدِ.

 ⁽۱) البيت من الرجز، وهو لأبي خِراش الهذلي، انظر خزانة الأدب (۲/ ۲۹۵)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٤٦)، والتصريح (٢/ ٢٢٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب طرح الإمام المسألة على أصحابه، رقم (٦٣).

ويُؤْتَى بها للقِلَّةِ والنَّلْرَةِ، وهذه تُوجَدُ كثيرًا في كُتُبِ الْمُؤَلِّفينَ؛ حيثُ يقولونَ: (لا يكونُ كذا وكذا، اللَّهُمَّ إلَّا أَنْ يَكُونَ كذا وكذا) فيَأْتُون بها للتَّقْلِيلِ والنُّدورِ، وكذلك لو سَأَلَك سائلٌ: هل فُلَانٌ يَزورُك؟ فتقول: (أبدًا ما زَارَني، اللَّهُمَّ إلا إذا احتاجَ إليَّ جاءَ يَزُورُني).

فصارتْ (اللَّهُمَّ) تُستعمَلُ على ثَلَاثَةِ وُجُوهِ: في النَّدَاءِ، وفي التَّأكيدِ، وفي التَّأكيدِ، وفي التَّقْلِيلِ،

فَإِنَّ قَالَ قَائَلٌ: ومَا مَعْنَى قَوْلِهِم: (اللهُ، اللهُ)؟

نقولُ: هذا ليس بنداءٍ، ولكنْ على سَبِيلِ التَّحْذِيرِ، أي: أَحَذِّرُكُمُ اللهَ، أَحَذِّرُكُمُ اللهَ، أَحَذِّرُكُمُ اللهَ.





٥٨٥- تَابِعَ ذِي الضَّمَّ المُضَافَ دُونَ (أَلَّ) الْزِمْهُ نَصْبًا كَ (أَزَيْدُ ذَا الْسِحِيَلْ) الشَّرحُ

قُولُهُ: «تَابِعَ» مَفْعُولٌ لَفِعلِ مَخْذُوفٍ يَدُلُّ عليه قُولُهُ: (ٱلْزِمْهُ) أي: ٱلْزِمْ تابعَ ذي الظَّمِّ.

وقولُهُ: «الْمُضَافَ» صفةٌ ل(تَابِعَ).

وقولُهُ: «دُونَ أَلُّ» حَالٌ من (تَابِعَ) أي: حَالَ كَوْنِهِ دُونَ (أل).

وقولُهُ: «تَابِعَ ذِي الضَّمِّ» التَّوابِعُ خَمْسةٌ: النَّعتُ، وعَطفُ البَيانِ، وعَطْفُ النَّسَقِ، والتَّوكيدُ، والبَدَلُ، وعندَ ابنِ آجُرُّومٍ رَحِمَهُاللَّهُ أَرْبَعةٌ؛ لأنَّهُ أدرجَ عَطْفَ البيانِ في التَّوْكيدِ.

إِذَنْ: قولُه (تَابِعَ ذِي الضَّمَّ) يشملُ الحَمْسَةَ، لكنَّهُ يُستَثْنَى مِن التَّوَابِعِ مَا سيأتي -إنْ شاءَ اللهُ - في كلامِ المؤلِّفِ رَحَمَهُ اللهُ.

فإذا وُجِدَ تابعٌ مِن التَّوابعِ الخمسةِ إلا ما استُثْنِيَ في كلامِ المؤلِّفِ رَحَمَهُ اللَّهُ فَهذا حُكْمُهُ.

فإذا كان مُضَافًا وخاليًا من (أَلَ) فإنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحْمَهُٱللَّهُ يقولُ: (أَلْزِمْهُ نَصْبًا) ولو كانَ الَّذي قَبْلَه مَضْمُومًا. مثالُه: «أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ» فالهَمْزةُ لنِدَاءِ القَرِيبِ، و(زَيْدُ): مُنَادًى مَبْنِيٍّ على الضَّمِّ في محلِّ نَصْبِ، و(ذَا): صِفَةٌ ل(زَيْدُ) وهو مُضَافٌ، وليس فيه (أَلْ).

فَإِذَنْ: صَارَ (ذَا الْحِيَلْ) تَابِعًا لذي ضَمَّ، وهو مُضَافٌ، وخَالٍ من (أَلْ) فنقولُ: (أزَيْدُ ذَا الحِيَلِ) ووجهُ النَّصْبِ أنَّهُ على المَحَلِّ؛ لأنَّ (زَيْدُ) مَبْنِيٌّ على الضَّمَّ في محلِّ نَصْبٍ.

مثالٌ آخَرُ: (يا أللهُ بديعَ السَّمَواتِ والأرضِ) (يا عَمْرُو غُلَامَ زَيْدٍ).



٥٨٦- وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أُوِ انْصِبْ، وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلِّ نَسَقًا وَبَـــدَلَا الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَمَا سِوَاهُ» أي: المُضَافِ دونَ (أل) فيشملُ قولُهُ: (وَمَا سِوَاهُ) ما ليسَ بمُضَافِ، وما أُضِيفَ، ولكنْ فيه (أَلْ) فيجوزُ فيه الرَّفعُ، ويجوزُ فيه النَّصْبُ.

مثالُ ما ليس بمُضَافٍ: (يا زَيْدُ الظَّريف) ف(الظَّريف): صِفَةٌ ل(زَيْدُ) وهي غَيْرُ مُضَافةٍ، فيجوزُ أَنْ تَقُولَ: (يا زَيْدُ الظَّريفُ) و(يا زَيْدُ الظَّريفَ) ف(الظَّريفُ) ف(الظَّريفُ) باعتبارِ المَحَلِّ، ومع ذلك يقولون: إنَّهُ صِفَةٌ مَنْصوبَةٌ بفَتْحةٍ مُقَدَّرةٍ على آخِرِهِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الإِنْباعُ (أي: إِنْباعُ الثَّاني للأوَّلِ بالبناءِ على الضَّمِّ) وإلَّا فمحلُّهُ النَّصبُ، لكنْ أُتْبِعَ الثَّاني للأوَّلِ في الحَرَكةِ بالبناءِ على الضَّمِّ) وإلَّا فمحلُّهُ النَّصبُ، لكنْ أُتْبعَ الثَّاني للأوَّلِ في الحَرَكةِ فقط؛ ولهذا نقولُ: (الظَّريفُ) صفةٌ لازيَيْدُ) مَنْصوبٌ بفَتْحةٍ مُقَدَّرةٍ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها حَرَكةُ الإِنْبَاعِ، وهذا إذا بَنَيْنَاهُ على الضَّمِّ، فقُلنا: (يا زَيْدُ لُ الظَّريفُ).

أمَّا إذا قُلنا: (با زَيْدُ الظَّريفَ) فهو صفةٌ على المَحَلِّ.

مثالُ ما أُضِيفَ وفيه (أل): (يا زَيدُ الحَسَنُ الوَجْهِ) وتقولُ: (يا زَيْدُ الحَسَنَ الوَجْهِ). المَوْجْهِ).

فتبيَّن بهذا أنَّ تابعَ ذي الضَّمِّ له ثَلَاثُ حالاتٍ: الحالُ الأُولَى: أنْ يكونَ مُجَرَّدًا مِن الإضافةِ، وفيه (أل). الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يكونَ مُضَافًا مُجُرَّدًا من (أَلْ).

الحالُ الثَّالثةُ: أنْ يكونَ مُضَافًا معَ (أل).

فالمُضَافُ دونَ (أل) الواجبُ فيه النَّصْبُ، وما عَدَاهُ يَجوزُ فيه الرَّفْعُ والنَّصْبُ.

وقولُهُ: «وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلِّ نَسَقًا وَبَدَلَا» أَخْرِجَ مِن التَّوَابِعِ النَّسَقَ والبَدَلَ، وبقيَ النَّعْتُ والتَّوْكيدُ وعَطْفُ البَيَانِ، فيجوزُ فيهنَّ الأَوْجُهُ الَّتِي سَبَقَتْ.

أُمَّا النَّسَقُ -وهو ما عُطِفَ بواحدٍ مِن حُروفِ العَطْفِ- فإنَّ التَّابِعَ يكونُ كالمُسْتَقِلِّ، لا علاقةَ له بالَّذي قبلَهُ، وكذلك إذا كان بَدَلًا، فإنَّهُ يكونُ كالمُسْتَقلِّ.

مثالُ النَّسَقِ: (يا زَيدُ وعَمْرُو) ف(يا): حَرْفُ نداءٍ، و(زَيْدُ): مُنَادَى، والواوُ حَرفُ عَطفٍ، و(عَمْرُو): مَعْطوفٌ على (زَيْدُ) مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ؛ لأَنَّك لو نادَيْتَ عَمْرًا مُستَقِلًا بَنَيْتَهُ على الضَّمِّ، وكذلك تقولُ: (يا زَيدُ ورَجُلُ).

وتقولُ: (يا زَيْدُ وعبدَ اللهِ) (يا زَيْدُ وغُلَامَ عَمْرِو) (يا زَيْدُ وطالعًا جَبَلًا) (يا ربُّ ولَطيفًا بالعِبَادِ) فيجبُ النَّصبُ؛ لأَنَّهُ لو كان الْمَنادَى مُستقِلًا لوجبَ نَصْبُهُ.

الخلاصة:

إِنْ كَانَ التَّابِعُ عَطْفَ نَسَقٍ، أَو بَدَلًا، فإنَّ الثَّانيَ يُجْعَلُ كَأَنَّه مُنَادًى مُستَقِلُّ، فإنْ كان عَلَهًا، أَو نَكِرةً مَقْصودةً بُنِيَ على الضَّمِّ، وإنْ كان مُضَافًا، أو شَبِيهًا به، فهو مَنْصوبٌ. أمَّا إذا كان التَّابِعُ صِفَةً، أو تَوْكِيدًا، أو عَطْفَ بَيَانٍ، فله هنا ثَلَاثُ حالاتٍ: إمَّا أَنْ يكونَ التَّابِعُ مُضَافًا مُحَلَّى بِ(أَل) أو مُضَافًا غيرَ مُحَلَّى بِ(أَل) أو غيرَ مُضَافٍ، فإنْ كان غيرَ مُضَافٍ، أو كان مُضَافًا مُحَلَّى بِ(أَل) جازَ فيه الوَجْهانِ: الرَّفعُ والنَّصبُ، وإنْ كان مُضافًا غيرَ مُحَلَّى بِ(أَل) تَعَيَّنَ فيه النَّصبُ.



٥٨٧- وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَسَى الشَّرحُ

إذا عَطَفْتَ على المُنادَى المَبْنيِّ على الضَّمَّ اسمًا مصحوبًا ب(أل) ففيه وَجْهَانِ، ولكنَّ الرَّفعَ أفضلُ؛ ولهذا قالَ:

(وَرَفْعٌ يُنتَقَى) أي: يُخْتَارُ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿يَنجِبَالُ أَوِّي مَعَدُ وَالطَّايْرَ ﴾
 [سبا: ۱۱] وفي قراءةٍ: ﴿وَالطَّايْرُ ﴾ فَهُمَا قِرَاءتانِ على الوَجْهَينِ.

وتقولُ: (با زَيْدُ والغُلَامَ) أمَّا وَجْهُ النَّصبِ فعَطْفٌ على المَحَلَّ؛ لأنَّ مَحَلَّ (زَيْدُ) الْمَنادَى النَّصبُ، وأما ضَمَّهُ فللإِتْباعِ، قال بعضُهم: وما حُرِّكَ للإِتْباع، فليس لَهُ مَحَلُّ؛ لأنَّهُ تابعٌ لِمَا قَبْلَهُ، فيقالُ: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(الغُلَامُ): مَعْطوفٌ على (زَيْدُ) مَنْصوبٌ بفَتْحةٍ مُقدَّرةٍ على آخِرِهِ، منعَ مِن ظُهورِها الإتباعُ.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ مَا نُسِتَى مُحَلَّى بِ(أَلَ) فَفِيه وَجْهَانِ، ولَكَنَّ المؤلِّفَ رَحْمُهُ اللّهُ يَقُولُ: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) والقِرَاءةُ المَشْهورةُ بالنَّصبِ في قولِهِ: ﴿يَنجِبَالُ أَوِّهِ مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ لكنِ النَّحويُّونَ كها قالَ بعضُهم: النَّحْوِيُّ كالثَّعْلَبِ، تُدْخِلُ يَدَكَ عليه من بَابِهِ، فيَخْرُجُ مِن نَافِقَائِهِ (أُ قالوا: إِنَّ ﴿وَٱلطَّيْرَ ﴾ على قراءةِ النَّصبِ ليستُ مَعْطُوفَةُ على ﴿يَخِبَالُ ﴾ بل مَفْعولٌ لفعل مَدْوفٍ، أي: وسَخَّرْنا له الطَّيْرَ، وهذا في الحقيقةِ تَكَلُّفٌ، والصَّوابُ أَنَّهُ يجوزُ الوَجْهان على السَّواءِ؛ لأَنَّهُ ما دامَ القُرآنُ وَرَدَ بها جَمِيعًا فالقُرْآنُ أَفْصِحُ الكَلَام.

⁽١) تقدم الكلام عليه (ص:١٨٩).

٥٨٨- و(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلُ) بَعْدُ صِفَهُ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْسَمَعْرِفَهُ السَّمَعْرِفَهُ الشَّرحُ

هذا البيتُ فيه شيءٌ مِن الإشكالِ في تَرْكِيبِهِ، وفي مَعْناهُ.

فقولُهُ: «مَصْحُوبَ» يجوزُ فيه وجهانِ: النَّصبُ والرَّفعُ.

فعلى الرَّفعِ نقولُ: (أَيِّهَا): كُلُّها مُبْتَدأً؛ لأنَّ الْرَادَ لَفْظُها، و(مَصْحُوبُ): مُبْتَدأً ثَانٍ.

وقولُهُ: «يَلْزَمُ» أي: مَصْحُوبُ (أل) وهو خَبَرُ الْمُبْتَداِ الثَّاني، والْمُبْتَداُ الثَّاني وخَبَرُهُ في مَحَلِّ رفع خَبَرُ الْمُبْتداِ الأوَّلِ.

فإذا قال قائلٌ: إذا كان خَبَرُ الْمُبْتَدأِ جُملةً، فلا بُدَّ لها مِن رابِطٍ يَرْبِطُها بِالْمُبْتدأِ، فأينَ الرَّابطُ؟

قُلنا: الرَّابِطُ مَخْذُوفٌ، تقديرُهُ: (يَلْزَمُها) ومعنى البَيْتِ أَنَّ مَصْحُوبَ (أَل) يلزمُ (أَيَّا) حَالَ كَوْنِهِ صِفَةً مَرْفُوعًا بَعْدَها.

فأفادَنا المؤلِّفُ رَحْمَهُ آللَّهُ ثلاثَ فوائدَ:

الأُولى: أنَّ الَّذي يَلِي (أيُّها) لا بُدَّ أنْ يكونَ مصحوبًا ب(أل).

الثَّانيةُ: لا بُدَّ أَنْ يقعَ بعدَها؛ لقولِهِ: (بَعْدُ) أي: بَعْدَها.

الثَّالثةُ: أنَّ عَلَّهُ منَ الإعْرابِ صِفَةٌ ل(أي) لقَوْلِهِ: (صِفَهُ).

وقولُهُ: «بِالرَّفْعِ» أي: بالبناءِ على الضَّمِّ، فصارتْ (أي) يُؤتَى بها صِلَةً لِنِدَاءِ ما فيه (أل) وما يَأْتِي بَعْدَها وفيه (أل) فحُكْمُهُ أنَّهُ صفةٌ لها.

أمَّا على وجهِ النَّصْبِ «و(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلَ)» فالمعنى أنَّ (أَيُّها) يَلْزَمُ مَصْحُوبَ (أَل) فيكونُ اللَّازِم هنا (أَي) بخِلافِهِ على التَّقديرِ الأَوَّلِ، فعلى التَّقديرِ الأَوَّلِ اللَّازِمُ هو المصحوبُ، وهل يَتَغيَّرُ المعنى؟

نقولُ: لا، لا يَتَغيَّرُ؛ لأنَّهُ إذا لَزِمَ مَصْحُوبُ (أل) ل(أَيُّها) لَزِمَ أَنْ تكونَ (أَيُّها) لازمة له، ففي الحقيقةِ لا يَخْتَلِفُ المعنى، وإنَّها يَخْتَلِفُ الإعْرابُ.

وقد سبقَ أنَّه لا يجوزُ أنْ يُنادَى ما فيه (أل) ب(يا) مُباشِرةً له إلَّا في موضعَيْنِ: إلا مع (اللهِ) ومَحكيِّ الجُمَلِ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (يا الإنسانُ).

إِذَنْ: ماذا أصنعُ إذا كنتُ أريدُ أنْ أناديَ الإنسانَ؟

نقول: يجبُ أَنْ يُؤْتَى بِ(أَيِّ) صِلَةً لها، فتقول: (يا أَيُّهَا الإِنْسانُ) ويأتي مَصْحوبُ (أَل) بَعْدَها على أَنَّهُ صِفةٌ لها، فكأنَّ الْمُنادى حَقيقةً ما بعدَ (أَي) ولهذا نقول: (أي) هنا صِلَةٌ، وهذا كَثيرٌ في القرآنِ، قال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَن: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَن: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَن: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّهُ لُكِ إِللنه اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ سُبْحَانَهُ وَلَا فطار:٦] وما أَشْبَهَ هذا.

ونقولُ في إعرابِ قولِهِ تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّمِيُ ﴾: (يَا) حَرفُ نِدَاءِ، و(أَيُّ) مُنادًى مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ، ووجهُ البِنَاءِ أَنَّه مُنَادًى مَقْصودٌ، و(ها) للتَّنْبيهِ، و﴿ النَّيْ على الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ على أَنَّهُ هو المُنادَى حَقيقةٌ، وإنَّها أَتَيْنا برأيُّ) مِن أَجْلِ كَرَاهَةِ أَنْ يليَ (يا) ما فيه (أل).

فإنْ قال قائلٌ: قُلنا في (يا أَيُّها الرَّجلُ): إنَّ (الرَّجُلُ) صفةً، وسبقَ أنَّ النَّعْتَ لا يكونُ إلا مُشْتَقًا؟

نقولُ: نعم، هو جامدٌ، لكنَّهُ مُؤَوَّلُ بالمُشْتَقِّ؛ لأنَّ معنى (يا أَيُّها الرَّجُلُ): يا أَيُّها المُنادَى، أو نقولُ: إنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ، ونَسْلَمُ مِن هذا الإيرادِ.

فإنْ قال قائلٌ: هل يَجوزُ أنْ يكونَ بَدَلًا؟

قُلنا: لا، لا يَجوزُ؛ لأنَّ مِن شَرْطِ البَدَلِ أَنْ يَحُلَّ عَلَّ الْمُبْدَلِ منه، وهنا لو أَنْكَ حَذَفْتَ (أَيُّ) وأرَدْتَ أَنْ يَحُلَّ ما بَعَدَها تَحَلَّها ما صحَّ، والبَدَلُ مِن شَرْطِه أَنْ يَحُلَّ عَلَى الْمُبَدَلِ منه، فإذا لم يَصِحَّ ما صَحَّ؛ ولهذا قالَ ابنُ مالكِ رَحْمَهُ اللَّهُ:

مثالٌ آخَرُ: (أَيُّهَا الرَّجُلُ) تقولُ في إعرابِها: (أَيُّ): مُنادًى مَبْنيُّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ، و(ها): للتَّنْبِيهِ، و(الرَّجُلُ): صفةٌ ل(أَيُّ) مَبْنيُّ على الضَّمِّ في مَحَلَّ نَصْبٍ؛ لأنَّ الأَصْلَ أنْ يُنادَى: (يا الرَّجُلُ) لكنْ ليًا كانتِ اللَّغةُ العربيَّةُ تَمْنَعُ اجتهاعَ (يا) مع (أَلُ) في غيرِ ما اسْتُثْنِيَ توصَّلْنا ب(أَيُّ).

وتقول: (يا أيَّها الغُلَامانِ) ف(الغُلَامانِ): صفةٌ ل(أي) مَبْنيٌّ على الأَلِفِ في عَلِّ نَصْبٍ؛ لأنَّ النُّننَّى يُرفَعُ بالألفِ، فيُبْنَى على ما يُرفَعُ به، مثل: (يا أيُّها المُسْلِمُونَ) مَبْنيَّةٌ على الوَاوِ.

إِذَنْ: هذا البيتُ مُسْتَثْنَى مِن بيتٍ سابقٍ، وهو قولُهُ: (جَمْعُ (يَا) و(أَلَّ) إِلَّا مَعَ (اللهِ) ومَحْكيً إِلَّا مَعَ (اللهِ) ومَحْكيً

الجُمَلِ، أو في حالِ الضَّرُورةِ، فهـذه ثَلاثُ مَسائِلَ، وهـذه هي الرَّابِعـةُ، فإذا جاءَ مصحوبُ (أل) وأرَدْنا أنْ نُنادِيَهُ، وليس مِن الثَّلَاثِ السَّابقةِ، فإنَّنا نأتي ب(أَيُّها).

وقولُ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ: "يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَكَى ذِي الْـمَعْرِفَهُ" إشارةٌ إلى أنَّ هناك قومًا يقولونَ: لا يلزمُ فيه الرَّفعُ، ويجوزُ فيه الوجهانِ، فإنَّ بَعْضَ النَّحْويِّينَ يقولُ: يَجُوزُ فيه الرَّجلَ) إثباعًا لمَحَلِّ (أَيُّ) يقولُ: يَجُوزُ فيه النَّصبُ، فيجوزُ أَنْ تَقُولَ: (يا أَيُّهَا الرُّجلَ) إثباعًا لمَحَلِّ (أَيُّ) لأنَّ مَلَها النَّصبُ.

ولكنْ مَهْمَا كان، فإنَّ الرَّفعَ هنا بالاتَّفَاقِ أَوْلى، وهو الَّذي نَطَقَ به القُرآنُ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا النَّبِيُ ﴾، ﴿يَكَأَيُّهَا الزَّمُولُ ﴾ وما أشْبَهَ ذلك.

وهنا بحثٌ في (أَيُّ): إذا كان المُنادَى مُثنَّى مثل (الرَّجُلانِ) فهل تُثَنِّيها؟

الجوابُ: لا، لا تُثَنَّى، فلا يُقالُ: (يا أَيَّاهَا الرَّجُلانِ) ولا: (يا أَيُّهَا الرَّجُلَانِ) ولا تُجْمَعُ أيضًا، فلا يُقالُ: (يا أَيُّهُمُ الرِّجالُ) لكنْ هل تُؤَنَّثُ؟

نقولُ: نعم، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ يَكَأَيُّنُّهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَيِّنَّةُ ﴾ [الفجر:٢٧] فأنَّتُها.

فإذا أردتَ أنْ تنادِيَ امرأتينِ تقولُ: (يا أَيْتُهَا المَرْأَتَانِ) وجماعةً مِن النِّسَاءِ تقولُ: (يا أَيَّتُها النِّسَاءُ) وتكونُ التَّاءُ للتَّأْنيثِ، و(ها) للتَّنبيهِ.

ويجوزُ أَنْ تَبْقَى مُذَكَّرًا، فتقولُ: (يا أَيُّهَا المَرْأَةُ).

إِذَنْ: (أَيُّ) تُؤَنَّتُ مع المُؤنَّثِ، ولا تُثَنَّى، ولا تُجْمَعُ، وهذا لم يَذْكُرْهُ ابنُ مالكِ رَحَهُ آللَهُ لكنَّهُ مَعْرُوفٌ.

الخلاصة:

إذا كان المُنادَى مُحلِّى ب(أل) فإنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يُباشِرَ (يا) إلَّا في مَوْضِعَينِ: لفظ الجلالة (اللهِ) وتحكيِّ الجملِ.

إذا كان لا يُمْكِنُ أَنْ يُبَاشِرَ (يَا) فإنَّك تأتي ب(أَيُّ) فتُنادِيهِ، تقولُ: (يا أَيُّها الرَّجلُ) (يا أَيُّها الإنسانُ) ف(أَيُّ) صلةٌ يُتوصَّلُ بها إلى ما يَمْتَنِعُ فيه مُباشَرةُ (يا).

أَنَّ (أَيُّ) لَازِمَةُ الإفرادِ، أمَّا في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ: فإنَّها تُذَكَّرُ مع المُذكَّرِ، وتُؤنَّثُ مع المُؤَنَّثِ.



٥٨٩- و(أَيُّهَا ذَا)^(۱) (أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ وَوَصْفُ (أَيُّ) بِسِوَى هَذَا يُرَدِّ الشَّرِحُ الشَّرِحُ

مصحوبُ (أل) هو الَّذي يأتي بعدَ (أَيُّ) فهل يأتي غيرُ مَصْحُوبِ (أل)؟ نقولُ: أمَّا العَلَمُ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يأتي بعدَ (أَيُّ) فلا يصحُّ أَنْ تَقُولَ: (يا أَيُّها زَيْدٌ) وكذلك المُضافُ -مثل: (يا أَيُّها غُلَامَ زَيْدٍ) - لا يأتي، وأمَّا الاسمُ المُوْصولُ، واسمُ الإشارةِ، فذكرَهما المؤلِّفُ رَحَمُاللَّهُ.

إِذَنْ: يأتي المحلَّى ب(أل) كما يُفِيدُهُ البيتُ الأوَّلُ، ويأتي كذلك اسمُ الإشارةِ؛ إذْ قَدْ وَرَدَ أَنَّ (أَيُّهَا) يَلِيها اسمُ الإشارةِ، تقولُ: (أَيُّها ذَا) وإن شِئْتَ فَقُلِ: (الرَّجُلُ) وإن شئتَ فلا تَقُلُ، ويأتي كذلك الاسمُ المَوْصولُ، تقولُ: (أَيُّها الَّذي).

وقولُهُ: «أَيُّهَا الَّذِي» يُفِيدُ أنَّه إِنَّما يُرِيدُ اسْمَ المَوْصولِ المُحَلَّى بِ(أَل) وأمَّا اسمُ المَوْصولِ مثلُ (مَن) فلم يَرِدْ، مثلُ: (يا أيَّها مَنْ قامَ) ويصحُّ: (أَيُّها الَّذي قَامَ).

إِذَنِ: الَّذِي يَلِي (أَيُّ) كلُّ محلَّى ب(أل) واسمُ الإشارةِ، واسمُ المُوْصولِ الْمُحَلَّى بِ(أَل).

وقولُهُ: «وَوَصْفُ (أَيِّ) بِسِوَى هَذَا» أي: المذكورِ، وهو ثَلَاثَةُ أشياءَ: المُحَلَّى بِ(أَل). المُحَلَّى بِ(أَل).

«يُرَدُّ» أي: يُرْفَضُ، فلا يُقْبَلُ.

⁽١) هذا الصَّوابُ في رَسْمِها، وفي نسخةِ (أيُّ هذا)، فتكون (أي) اسمَ استفهامٍ، ولا تكونُ وِصْلةً للنِّدَاءِ. (الشارح)

٥٩٠ وَذُو إِشَارَةٍ كَ (أَيِّ) فِي الصَّفَة إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَةُ الشَّوحُ

> قولُهُ: «ذُو إِشَارَةٍ» أي: اسمُ الإِشَارةِ. «كَ(أَيِّ)» أي: الَّتي في (أَيُّها).

«فِي الصِّفَهُ» فلا تُوصَفُ إلا بالاسمِ المَوْصولِ، أو المحلَّى ب(أل).

فإذا أردتَ أَنْ تَصِفَ اسمَ الإشارةِ المُنادَى، فإنَّك تَصِفُهُ بها فيه (أل) أو باسمِ المُوصولِ المُحَلَّى برأل) فتقولُ: (يا هذا الَّذي فَعَلَ كذا) وتقولُ: (يا هذا الرَّجُلُ) ولكنْ لا تقولُ: (يا هذا زَيْدٌ) أو: (يا هذا مَنْ عَمِلَ كذا وكذا).

وظاهرُ كَلَامِ المؤلِّفِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَنَّهُ يجوزُ أَنْ تُوصَفَ باسمِ الإِشَارةِ؛ لأَنَّهُ قالَ: (كَ (أَيِّ) فِي الصِّفَهُ) و(أَيُّ) تُوصَفُ باسمِ الإشارةِ، فهل يقالُ: (يا هَذَا ذَا)؟

نقولُ: نحنُ نَسْتَغْنِي بِ(هَذَا) لأنَّ عندنا اسمَ إشارةٍ، فلا نحتاجُ اسمَ إشارةٍ آخرَ، لكنْ في (أيًّ) إذا أَرَدْنا أَنْ نُنَادِيَ اسمَ الإشارةِ فلا بُدَّ أَنْ نأتيَ باسمِ الإشارةِ.

وقولُ المؤلّفِ رَحِمَهُ اللّهُ «كَ (أَيِّ) فِي الصَّفَهُ» يعني: في المسألتَيْنِ الأخيرَتَيْنِ، وهما المُحَلَّى ب(أل) واسمُ المَوْصولِ المُحَلَّى ب(أل).

وقولُهُ: «إِنْ كَانَ تَرْكُهَا» أي: الإشارةِ.

«يُفِيتُ الْمَعْرِفَهُ» أي: العِلْمَ بالمُنادى، فإنَّك تأتي باسمِ الإشارةِ إذا كان تَرْكُها يُفِيتُ المَعْرِفة وإذا كان تَرْكُها لا يُفيتُ المَعْرِفة فإنَّك تأتي ب(أيُّ) فاشْتَرَطَ المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهِ لصحةِ مجيءِ اسمِ الإشارةِ بَدَلًا عن (أيُّ) أنْ يكونَ تَرْكُها يُفيتُ المَعْرِفة.

مثالُهُ: (يا أَيُّهَا الرَّجُلُ) فهنا عَرَفْتَ أَنَّ الْمُنادَى رَجُلٌ، لكنْ أَنا أُريدُ أَنْ أُعَيِّنَ رَجُلً، فأقول بَدَلَ (أَيُّ): (يا هَذا الرَّجلُ) لأجلِ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ الْمُنادى هو هذا المشارُ إليه، فإذا كان تَرْكُها يُفِيتُ المَعْرِفةَ فإنَّك تأتي باسم الإشارةِ.

أمَّا إذا كان لا يُفيتُ مثلُ: (يا أَيُّهَا النَّبيُّ) (يا أَيُّهَا العالِمُ) (يا أَيُّهَا الأَبُ) (يا أَيُّها العالِمُ) (يا أَيُّها الأَبُ) (يا أَيُّها القاضي) (يا أَيُّها الأَميرُ) فلا حاجةَ إلى اسمِ الإشارةِ؛ لأَنَّهُ مَعْروفٌ بالعَهْدِ الذِّهْنيُّ، فإذا قلتَ: (يا أَيُّها القاضي) أعرفُ أَنَّهُ هو القاضي المُعيَّنُ الَّذي نحنُ نعرفُ، وكذلك (يا أَيُّها الأميرُ).

لكنْ إذا كان تركُ اسمِ الإشارةِ يُفيتُ المَعْرِفةَ بعَيْنِ المُنادَى فإنَّنا نأتي باسمِ الإشارةِ.

فتَبَيَّنَ أَنَّ الإِتيانَ باسم الإِشارةِ بَدَلًا عن (أَيِّ) إِنَّمَا يكونُ للضَّرورةِ، وذلك إِذَا كان تَرْكُها يُفوِّتُ المَعْرِفةَ فلا تأتِ به؛ لأنَّ (أَيًّا) هي الأَصْلُ، فنَرْجِعُ إلى الأَصْلِ.



٥٩١ - فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ) يَنْتَصِبْ

نَسانٍ، وَضُسمٌ وَافْستَحَ اوَّلًا تُصِب

الشَّرحُ

قولُهُ: «سَعْدُ» مُنادًى حُذِفَتْ منه (يا) النَّداءِ، والأصلُ: (يا سَعْدُ) وقولُهُ:
«سَعْدَ الْأَوْسِ» هو سَعْدُ بنُ مُعَاذِ رَهَوَالِلَهُ عَنْهُ وأَمَّا سَعْدُ الحَزْرَجِ فهو سعدُ بنُ عُبَادةً
رَجَوَالِللهُ عَنْهُ وسعدُ بنُ معاذِ رَجَوَالِلهُ عَنْهُ حَيَاتُهُ مَعْروفةٌ، وخِتَامُ حَيَاتِهِ بالشَّهادةِ، واهْتَزَّ له
عَرْشُ الرَّحْنِ سُبْحَانَهُ وَقَعَالَى وفيه قالَ حسَّانُ بنُ ثابتٍ رَجَوَالِلهُ عَنْهُ:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكِ صَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرِو (١)

فإذا قلتَ: (يا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) فإنَّ الثَّانيَ يَنْتَصِبُ؛ لأَنَّهُ مُنَادَى مُضافٌ، فإذا كان بَدَلًا مِن الأوَّلِ، أو عَطْفَ بيانٍ، فإنَّهُ يَنْتَصِبُ، لكنَّ الأوَّلَ يقولُ فيه المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّذَ:

«وَضُمَّ وَافْتَحَ اوَّلَا تُصِبْ يعني: يجوزُ في الأوَّلِ وَجْهانِ:

الأوَّلُ: الضَّمُّ على الأصلِ؛ لأنَّهُ غيرُ مُضافٍ، والعَلَمُ إذا نُودِيَ يُبْنَى على الضَّمِّ، فتقولُ: (يا سَعْدُ).

الثَّانِ: الفَتْحُ، فتقولُ: (يا سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ) لكنْ: لماذا جازَ؟

⁽۱) البيت من الطويل، وهو منسوب لحسان بن ثابت في أوضح المسالك (۱/ ١٢٩)، وشرح التصريح (۱/ ١٢٩)، والمقاصد النحوية (۱/ ٣٩٣)، وليس في ديوانه.

اختلفُ فيه النَّحْوِيُّونَ، قال بَعْضُهم: إنَّهُ جازَ على أنْ تكونَ (سَعْدُ) النَّانيةُ مُقحَمةً زائدةً، وكأنَّ الأصلَ: (يا سَعْدَ الأوسِ) وهذا على رأي مَن يُجوِّزونَ زيادةَ الأسْهاءِ، والمسألةُ فيها خلافٌ بين النَّحويِّينَ، أمَّا زيادةُ الحُرُوفِ فظاهرٌ أنَّها جائزةٌ وشائعةٌ.

وقال بَعْضُهم: إنَّه يُنصَبُ، فيُبْنَى مع الثَّاني كبِنَاءِ (خمسةَ عَشَرَ) فتقولُ في الإغرابِ على هذا الرَّأي: (يا): حرفُ نِدَاءِ، و(سعدَ سعدَ): اسمٌ مُنادَّى مَبْنيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نَصْبٍ؛ لأَنَّهُ مُضَافٌ مثل (خُسَةَ عَشَرَ) فَاخَسَةَ عَشَرَ) مَبنيَّةٌ على الفتحِ.

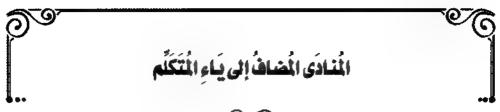
وقال بَعْضُهم: إنَّنا نَفْتَحُهُ على الإتباعِ، بمعنى أنْ يكونَ تابعًا لِهَا بعدَهُ، فتكونَ حَرَكةً إِنْبَاعيَّةً، وعلى هذا نقولُ: (سَعْدَ): مُنادًى مَبْنِيٌّ على ضمَّ مُقدَّرٍ على آخِرِهِ، منعَ مِن ظُهورِهِ الإِنْباعُ.

وفي الحقيقةِ أنَّ هذه الإغراباتِ لا بأسَ أنَّ الإنسانَ يتمرَّنُ عليها ويَعْرِفُها، لكنْ أهمُّ شيءِ عندنا الحُكُمُ، وهو أنَّ الثَّانيَ يُنصَبُ، والأوَّلَ يَجُوزُ فيه الوجهانِ: الفتحُ والضَّمُّ.

وله شاهدٌ مِن كلام العربِ، وهو قولُ الشَّاعرِ (١):

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْـيَعْمَلَاتِ الـلَّبَّلِ ويجوزُ: (يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ النَّبَّلِ) واليَعْمَلَاتُ هي الإِبِلُ.

⁽١) البيت لعبد الله بن رَوَاحة صَلَيْقَة، وقيل: لبعض ولد جَرير، كها في الكتاب لسِيبَوَيْهِ (٢/ ٢٠٥)، وانظر شرح الشواهد للعيني (٣/ ١٥٣).



----- @ @ ·*---

٥٩٢- وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ ل(بَا)

كَ (عَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيا)

الشَّرحُ

تَقَدَّمَ في بابِ الإضافةِ أنَّ المُضافَ إلى ياءِ المُتكلِّمِ إمَّا أنْ يكونَ صَحيحَ الآخِرِ، أو مُعْتلَّ الآخِرِ، وأنَّ المُعْتلَّ تُفتَحُ فيه الياءُ، سواءٌ كان مُعْتلَّا بالألِفِ، أو بالياءِ، حتى المُثنَّى المَرْفوعُ، وجَمْعُ المُذكَّرِ السَّالمُ المَرْفوعُ، أو المَنْصوبُ أو المَجْرورُ، وتقدَّمَ الكَلامُ عليه، فتقولُ: (يا فَتَايَ) (يا مُسْلِمِيُّ).

وأمَّا إذا ناديتَ غُلامَيْكَ فتقولُ: (يا غُلاماي) إنْ عَيَّنتَ؛ لأنَّهُ يكونُ نَكِرةً مَقْصودةً، فيُبْنَى على الألِفِ.

أمَّا إذا كان صحيحَ الآخِرِ فالمؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- يقولُ: فيه لُغَاتٌ مُتعدِّدةٌ، فقال:

«وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ» أي: كان آخِرُهُ صَحيحًا، وهو الَّذي ليس آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، وحُروفُ العِلَّةِ هي: الوَاوُ والأَلِفُ والياءُ.

وقولَهُ: «إِنْ يُضَفْ لـ (يَا)» المرادُ ب(يَا) هنا ياءُ الـمُتكلِّمِ، (كَ عَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيا) فهذه خَسُ لغاتٍ، فتُنادِي عَبْدَك فتقولُ:

(يا عبدِ) ونقول: (يا): حرفُ نِدَاءٍ، و(عَبْدِ): مُنادى مَنْصوبٌ ب(يا) النِّداءِ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتْحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، مَنَعَ من ظُهورِها اشْتِغالُ المَحَلِّ بحركةِ المُناسَبةِ، ولا نقولُ: (عَبْدِ) مُضافٌ؛ لأنَّ الياءَ مَحْذوفةٌ، لكنْ نقولُ: وحُذِفتِ الياءُ للتَّخفيفِ.

(عَبْدِي) وهي مِثلُ (عَبْدِ) إلا أنَّك تقولُ: (عَبْدِ) مُضافٌ، والياءُ مُضافٌ إليه مَبْنيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ جرِّ.

(عَبْدَ) نقول: أصلُها (عَبْدَا) بالألِفِ، أي: أنَّنا قَلَبْنَا الياءَ أَلفًا، ثُمَّ حَذَفْنا الأَلِفَ للتَّخفيفِ، فقلنا: (يا عَبْدَ) ونقولُ في إعرابِها: (يا): حَرفُ نِداءٍ، و(عَبْدَ): مُنادًى مَنْصوبٌ ب(يا) النِّداءِ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتْحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ المُتكلِّم المقلوبةِ أَلِفًا في مَكِّلُ نَصْبٍ، والأَلِفُ المُنقَلِبَةُ عن ياءٍ مَخْذوفةٌ للتَّخفيفِ، وأمَّا الفَتْحةُ المَوْجودةُ فليستْ للإعراب.

(عَبْدَا) والفرقُ بينها وبين الَّتي قبلَها أنَّ الأَلِفَ المُنقلبةَ عن ياءِ بَقِيَتْ، فنقولُ في إعرابِ (عَبْدَا): مُنادَّى مَنْصوبٌ ب(يا) النِّداءِ، وعَلامةُ نَصْبِهِ فَتْحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الأَلِفِ المُنقلبةِ عن ياءٍ، مَنَعَ مِن ظُهورِها اشْتِغالُ المَحلِّ بحركةِ المُناسَبةِ (۱) و(عَبْدَ) مُضَافٌ، والأَلِفُ المُنقلبةُ عن ياءٍ مُضافٌ إليه مَبْنيٌّ على السُّكُونِ في عَلِّ جرِّ.

(عَبْدِيَا) والألفُ هنا للإطلاقِ، والمرادُ: (عَبْدِيَ) فتقولُ: (يا عَبْدِيَ) فرعَبْدِيَ فَتُولُ: (يا عَبْدِيَ) فرعَبْدَ) مُنادًى مَنْصوبٌ ب(يا) النِّداءِ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتْحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ

 ⁽١) حركةُ المُناسبةِ إنْ نَظَرْنا إلى الأصلِ قلنا: الكسرةُ، وإن نَظَرْنا إلى الصُّورةِ التي هنا قلنا: الفتحةُ،
 والخلافُ سهلٌ. (الشارح).

الْمَتكلِّمِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها اشْتِغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ الْمُناسَبَةِ، وهو مُضافٌ، وياءُ الْمَتكلِّمِ مُضافٌ إليه مَبْنيًّ على الفَتح في مَحَلِّ جَرِّ.

وإضافةُ الشَّيءِ إلى النَّفسِ كثيرةٌ، مثل: (عَبْدِي) (بَعِيرِي) (بيتي) وهكذا، فلذلكَ جاءتُ فيها لُغَاتٌ مُتعدِّدةٌ، فكلَّها كَثْرَ الشَّيءُ عند العربِ تجدُ له أَسْهاءً كَثيرةً.

وفي القُرآنِ الكريم يقولُ اللهُ تعالى: ﴿يَعِبَادِ فَاتَقُونِ﴾ [الزمر:١٦] وأَصْلُها: (يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ) فَحُذِفَتِ الياءُ، ويقولُ تعالى: ﴿قُلْ يَنِعِبَادِى الَّذِينَ أَسَرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الزمر:٥٣] فأتى بالياءِ مَفْتوحةً كاللَّغَةِ الأخيرَةِ.



٥٩٣- وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ، وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ فِي (يَا ابْنَ أُمَّ) (يَا ابْنَ عَمَّ) لَا مَفَرّ الشَّوحُ

إذا أُضِيفَ إلى (أُمِّ) و(عَمِّ) كَلِمةُ (ابنِ) جازَ فيه مع اللَّغاتِ السَّابقةِ لُغَتاذِ: الكَسْرُ، والفتحُ، فتقولُ: (يا ابْنَ أُمَّ) وتقولُ: (يا ابنَ أُمُّ).

وقولُهُ: «اسْتَمَرَّ» أي: اطَّرَدَ، والمرادُ حَذْفُ الياءِ، ولـو قلنا: إنَّه يعودُ على ما سبقَ كُلِّه لقالَ: (استَمَرَّا) لأنَّها اثنانِ.

وقولُهُ: «يَا ابنَ أُمَّ، يَا ابْنَ عَمَّ» إذا قال قائل: أليستْ هذه مثلَ الأُولى؟

نقول: لا؛ لأنَّهُ في الأُولى المُضافُ إلى ياءِ المُتكلِّم هو المُنادى، وهنا المُنادى مُضافٌ إلى مُضافٍ إلى ياءِ المُتكلِّم، وليس المُنادى هو المُضافَ إلى ياءِ المُتكلِّم.

وهذا خاصٌّ ب(ابنَ أُمِّ) و(ابنَ عمِّ) أمَّا (غُلامي) وما أشْبَهَها، فإنَّهُ إذا كان المُنادى غيرَ مُضافٍ إلى ياءِ المُتكلِّمِ تَبْقى الياءُ، فتقولُ: (يا ابنَ غُلامِي) ولا تقولُ: (يا ابنَ غُلامَ).

ونقولُ في إغرابِ (يا ابنَ أُمِّ): (يا): حَرفُ نِدَاءِ، و(ابن): مُنَادَى مَنْصوبٌ بِرِيا) النِّدَاءِ، و(ابنَ): مُضافٌ، و(أُمُّ): بريا) النِّدَاءِ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتْحةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِهِ، و(ابنَ): مُضافٌ، و(أُمُّ): مُضافٌ إليه بَحْرورٌ بالإضافةِ، وعَلامةُ جَرِّهِ كَسْرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المَحْدُوفةِ للتَّخفيفِ، و(أُمُّ): مُضافٌ، والياءُ المَحْدُوفةُ للتَّخفيفِ مُضافٌ إليه.

أَمَّا (يا ابنَ أُمَّ) فنقولُ: (ابنَ): مُضافٌ، و(أُمَّ): مُضافٌ إليه مَجْرورٌ

بالإضافةِ، وعَلامةُ جَرِّهِ كَسْرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الأَلِفِ المُنقَلبةِ عن الياءِ المَحْذوفةِ للتَّخْفيفِ.

> فإنْ قال قائلٌ: وهل مِثْلُها: (يا ابنَ أَخِي)؟ نقولُ: لا؛ لأنَّ هذه أكثرُ اسْتِعْمالًا.

٥٩٤- وَفِي النِّدَا (أَبَتِ) (أُمَّتِ) عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ اللهُ اللهُ وَضَ اللهُ اللهُ وَفَى اللهُ اللهُ وَالْمُ اللهُ اللهُ وَالْمُ اللهُ وَالْمُ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّ

يجوزُ في النّداءِ خَاصَّةً أَنْ تُبْدِلَ الياءَ مِن (أبي) تَاءً، مَعَ أَنَّهُ سبقَ أَنْ تُبْدَلَ الياءُ أَلِفًا، والألفُ والياءُ حرفا عِلَّةٍ، لكنْ هنا يجوزُ أَنْ تُبْدِلَهَا بحرفِ صحيحٍ، وهو التّاءُ، فتقول: (يا أَبَتِ) قال اللهُ تعالى: ﴿يَتَأْبَتِ افْعَلَ مَا تُؤْمَرُ ﴾ [الصافات:١٠٢] وفع التّاءُ، فتقول: (يا): حرفُ نِدَاءٍ، (أَبَ): مُنادًى مَنْصوبٌ ب(يا) النّداءِ، وعَلامةُ نصيهِ فَتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ، وهو مُضَافٌ، والتّاءُ المُنقلبةُ عن ياءٍ مُضافٌ إليه مَبْنيٌّ على الكَسْرِ في مَحَلَّ جرِّ.

وكذلك تقول: (يا أُمَّتِ) بَدَلَ (يا أُمِّي) وليستْ مَوْجودةً في القُرْآنِ، فنقولُ: (يا): حَرفُ نِدَاءٍ، و(أُمَّ): مُنادًى مَنْصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهِرةِ، و(أُمَّ): مُضافٌ، والتَّاءُ المُنقلبةُ عن الياءِ مُضَافٌ إليه مَبْنيُّ على الكَسْرِ في مَحَلِّ جرِّ.

وقولُهُ: «عَرَضْ» أي: وَقَعَ عَرَضًا، وليس بِلَازمٍ؛ لأنَّ الأصلَ أنْ تقولَ: (يا أبي) و(يا أُمِّي).

وقولُهُ: «وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ» فتقولُ: (يا أَبَتَ) (يا أُمَّتَ) (يا أَبَتِ) (يا أُمَّتِ). وقولُهُ: «أَوِ افْتَحْ» للتَّخيرِ.

وقولُهُ: «مِنَ الْيَا» جارٌ وبَجْرورٌ في مَوْضعِ نَصبِ على الحالِ مِن (عِوَضْ) و(التَّا): مُبْتَدَأً، و(عِوَضْ): خَبرُ الْمُبْتَدَأِ، أي: جاءتِ النَّاءُ عِوَضًا عن الياءِ، وكأنَّ الْمُؤلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ بقولِهِ: (وَمِنَ الْيَا التَّا عِوضْ) إلى دَفعِ تَوَهَّمِ أَنْ تكونَ التَّاءُ للتَّأْنيثِ فقط؛ لأنَّهُ قدْ يقولُ قائلٌ: إنَّها للتَّأْنيثِ مثلَ ما قالوا في (ثُمَّ): (ثُمَّتَ) ولكنَّهُ بيَّنَ أنَّ التَّاءَ اسمٌ؛ لأنَّها عِوضٌ منَ الياءِ.

خلاصةُ هذا الفصلِ: المُنادى المُضافُ إلى ياءِ المتكلِّم:

إن كان مُعْتَلًّا بَقِيَتِ الياءُ مفتوحةً.

إذا كان صَحيحًا غيرَ (أَبِ) و(أُمِّ) ففيه خُسُ لُغَاتٍ.

إذا كان أبًا، أو أُمَّا، ففيهِ سَبْعُ لُغَاتٍ: الخمسُ المذكورةُ، والسَّادسةُ: (أَبَتِ) (أُمَّتِ) والسَّابِعةُ: (أَبَتَ) (أُمَّتَ).

وإذا كان مُضافًا إلى مُضافٍ إلى ياءِ المتكلِّم:

فإنْ كان (ابنَ أُمَّ) أو (ابنَ عمَّ) ففيه أربعُ لُغَاتٍ.

إِنْ كَانَ غَيرَ (ابِنَ أُمَّ) و(ابِنَ عمَّ) فإنَّه تبقى الياءُ مفتوحةً، أو سَاكِنَةً، ورُبَّها تُحذَفُ للتَّخفيفِ كَثيرٌ في كلِّ مكانٍ.



رً أَسْمَاءُ لازَمَتِ النِّدَاءَ

قولَهُ: «أَسْهَاءُ» مُبْتَدأً.

و ﴿ لَازَمَتِ ﴾ خَبَرُهُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ (أَسْهَاءُ) خَبَرَ الْمُبْتَداْ، أي: هذه أسهاءٌ، وعلى هذا التَّقديرِ نَسلمُ مِن إيرادِ: لماذا صحَّ الابتداءُ بالنَّكِرةِ؟

وقولُهُ: «لَازَمَتِ» يعني: صارتْ مُلازِمةٌ للنِّداءِ.

٥٩٥- و(فُلُ) بَعْضُ مَا يُسخَصُّ بِالنِّدَا ﴿ لُؤْمَانُ ﴾ (نَوْمَانُ) كَذَا،

الشُّرحُ

تُولُهُ: «فُلُ» هذا للرَّجُلِ، وللمرأةِ (فُلَةُ) واختلف فيهما النَّحويُّونَ: فبعضُهم قالَ: إنَّ أصلَ (فُلُ): فُلانٌ، وأصلَ (فُلَةُ): فُلانةٌ.

وقالَ آخَرونَ: بل هي كَلِمةٌ مُستقِلَّةٌ برَأْسِها غيرُ مَنْحُوتةِ، فإذا قلتَ: (يا فُلُ) يعنى: يا مَرْءُ، وإذا قُلْتَ: (يا فُلَةُ) يعنى: يا امرأةُ.

وبناءً على ذلك نقولُ دائمًا: (يا قُلُ) بخِلَافِ ما لو قلنا: إِنَّهُ مُخْتَزِلٌ من قَوْلِكَ: (فُلَانٌ) فإِنَّهُ يجوزُ أَنْ نقولَ: (يا قُلُ) و(يا قُلَ) لكنْ هنا نقولُ: (يا قُلُ) على أَنَّهُ كَلِمةٌ مُستقِلَّةٌ بنَفْسِها كِنَايةٌ عن المَرْءِ، فتقولُ: (يا قُلُ، اسْتَقِمْ) يعني: يا مَرْءُ، استقِمْ، وتقولُ: (يا فُلَةُ، اسْتَحْيِي) يعني: يا امرأةُ، استَحْيِي.

وهل يَجوزُ أنْ تقولَ: (فُلُ قائِمٌ)؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ هذه مما تَخْتَصُّ بالنِّداءِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: (رأيتُ فُلَ) ولا: (مَرَرْتُ بِفُلِ) لأنَّها خَاصَّةٌ بالنِّداءِ.

وقولُهُ: «لُؤْمَانُ» أي: كَثِيرُ اللَّؤْمِ وعَظِيمُهُ، وهذا أيضًا بما يَخْتَصُّ بالنّداءِ، فتقولُ: (يا لُؤْمَانُ) لأنَّ فيها شَيْئًا مِن التَّوبيخِ: أنْ يكونَ لَئِيبًا كثيرَ اللَّوْمِ، ونقولُ في إِحْرَاهِا: (يا): حَرُفُ نِدَاءِ، و(لُؤْمَانُ): مُنادًى مَبْنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلَّ نَصبٍ؛ لأَنَّهُ نَكِرةٌ مَقْصودةٌ.

وقولُهُ: «نَوْمَانُ» أي: كثيرُ النَّوْمِ، لا تكادُ تَرَاهُ إلا نائهًا، وهذا أيضًا مما يُخَصُّ بالنِّداء؛ لأنَّ كَثِرَ النَّومِ في الحقيقة عَيْبٌ؛ ولهذا إذا صَارَ الإنسانُ كَثِيرَ النَّوْمِ، فلا بُدَّ أَنَّ هناك سببًا، فينبغي أنْ يَعْرِضَ نَفْسَهُ على الأَطِبَّاءِ؛ لأنَّهُ قد يكونُ هناك مَرَضَّ لا يَدْرِي عنه، فالنَّومُ لا بُدَّ أَنْ يكونَ مُتَّزِنًا مع الْيَقَظَةِ، صَحيحٌ أنَّ الأطفالَ قدْ يَنامُونَ في الأربع والْعِشْرِينَ سَاعةً عِشْرِينَ سَاعةً.

وقولُهُ: «لُؤْمَانُ» مُبْتَدأً.

و «نَوْمَانُ» مَعْطُوفٌ عليه بإسقاطِ حَرْفِ العَطْفِ.

و «كَذَا» جازٌّ وتَجْرُورٌ خَبرُ الْمُبْتَداِّ.

إِذَنْ: صارَ عندنا أَرْبَعُ كَلِيهاتِ: (قُلُ) و(قُلَةُ) و(نَوْمَان) و(لُؤْمَان) وتُغْرَبُ إِغْرَابَ النَّكِرةِ المَقْصودةِ. وَاطَّــرَدَا

٥٩٦- فِي سَبِّ الْانْثَى وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) وَالْأَمْـرُ هَكَــذَا مِـنَ الثُّلاثِـي الشُّرحُ

قولُهُ: «اطَّرَدَا» أي: اطَّردَ قِياسِيًّا.

وقولُهُ: ﴿فِي سَبِّ الْانْنَى اِي: عَيْبُها وشَنْمُها، وما أَشبهَ ذلك، فتقولُ: (يا خَبَاثِ) (يا لَكَاعِ) (يا فَجَارِ) (يا فَسَاقِ) وإذا كانتْ كَذُوبةً تقولُ: (يا كَذَابِ) وإذا كانتْ قَبِيحةً تقولُ: (يا قَبَاحِ) وعلى هذا فَقِسْ، فإذا أردتَ أَنْ تُنادِيَ أَنثَى واصفًا لها بالْعَيبِ والسَّبِّ تُنادِيها على وزنِ (فَعَالِ).

وقولُهُ: «الْأَمْرُ» مُبْتَداً، و(هَكَذَا) خَبَرُهُ، أي: يكونُ الأمرُ مِن النُّلَاثيِّ مُطَّردًا على وزنِ (فَعَالِ) فتقولُ لِرَجُلٍ: (فَزَالِ نُكْرِمْكَ) أي: انْزِلْ نُكْرِمْكَ، وتقولُ: (دَرَاكِ) بمعنى أَدْرِكْ، و(تَرَاكِ) بمعنى اثْرُكْ، و(حَضَارِ) مِن (حَضَرَ) و(سَجَادِ) مِن (سَجَدَ) و(رَكَاعِ) مِن (رَكَعَ) وعلى هذا فَقِشْ.

وهل يُمْكِنُ أَنْ يطَّردَ مِن الرُّباعِيِّ؟

نقول: لا؛ لأنَّ المُؤلِّفَ رَحْمَهُ اللَّهُ يقولُ: (مِنَ الثُّلاثِي).

فإنْ قال قائلٌ: اسمُ الفِعْلِ مِن الثَّلاثيِّ، ما علاقتُهُ بالنَّدَاءِ؟ نقولُ: جاءَ به استِطْرَادًا.

٥٩٧- وَشَاعَ فِي سَبِّ اللَّذِّكُورِ (فُعَلُ) وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ) الشُّرحُ

شاعَ فِي اللُّغَةِ العربيَّةِ فِي سبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) بينها اطَّردَ فِي سبِّ الأُنثى (فُعَالِ).

وقولُهُ: ﴿وَلَا تَقِسُ ۗ إِذَنْ: نَقْتَصِرُ على السَّاعِ، فها وُجِدَ على هذا الوَزْنِ بالسَّاعِ أَخَذْنا به، أمَّا أَنْ نَأْتِي به مِن عندنا فلا يُمْكِنُ، فلا نقولُ في سبِّ الذُّكورِ: (يا فُجَرُ) ولا: (يا فُسَقُ) لأنَّهُ لم يَرِدْ، والمسألةُ مَوْقُوفةٌ على الوُرُودِ عن العربِ، لكنْ وردَ فيها (لُكُعُ) وهي كَلِمةٌ تُعَبِّرُ عن السَّبِّ، لكنْ نحنُ لا يمكنُ أَنْ نَقِيسَ، فلا نقولُ لإنسانٍ غَافِلٍ عن الدَّرْسِ كثيرًا: (يا خُفَلُ، انْتَبِهُ) لكن نقولُ لطالبةٍ غافلةٍ: (يا خَفَالِ، انْتَبِهي) لأنَّهُ مُطَّرِدٌ، أمَّا هذا فهو مَسْمُوعٌ.

إِذَنِ: الأشياءُ المقصورةُ على السَّماعِ في اللَّغَةِ العربيَّةِ تُشْبِهُ في المسائلِ الفِقْهِيَّةِ ما يُسَمُّونهُ بالتَّعَبُّديِّ، فلا يُقَاسُ عليه.

وقولُهُ: «وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلُ» أي: وردَ يَجْرورًا فِي الشَّعْرِ، مع أَنَّهُ مُحْتَصِّ بالنَّدَاءِ. مثاله: قالَ الشَّاعرُ (۱):

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوْجَلِ فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ

 ⁽١) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، كما في الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٤٨)، وخزانة الأدب
 (٢/ ١٩٠)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٦١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٤٠).

الشَّاهدُ قولُه: (فُلَانًا عَنْ فُلِ) أي: عن رَجُلِ مِن الرِّجالِ، وهذا البيتُ مما يُؤيِّدُ قَوْلَ مَن قالَ: إنَّ (فُلُ) مَنْحُوتٌ مِن (فُلَانٍ) لكنْ لو كانتْ مِن (فُلانٍ) لقالَ: (عَنْ فُلا) وبقيَ مفتوحًا.

فإنْ قال قائلٌ: ألا يكونُ هذا تَرْخِيمًا؟

نقولُ: التَّرخيمُ فيه لُغَتانِ، وأيضًا لا يكونُ إلا في النِّداءِ، وفي غيرِهِ لا يأتي إلا شَاذًا.

وقولُهُ: «جُرَّ» إِنْ كانتِ المسألةُ قِيَاسِيَّةً، فكُلَّما جاءَ (فُلُ) فِي الشَّغْرِ، فلكَ أَنْ تُدْخِلَ عليه حَرْفَ الجرَّ، فإنَّ (جُرَّ): فعلُ أمرٍ، وإنْ كانتِ المسألةُ سَمَاعِيَّةً، فإنَّ (جُرَّ): فِعْلُ ماضٍ مَبْنيُّ للمَجْهُولِ، أي: جَرَّهُ العربُ، وهذا الأخيرُ هو الأقربُ احتمالًا.

خلاصة الأبياتِ:

القاعدةُ الأُولى: أنَّ مِن الأَسْهاءِ ما يَخْتَصُّ بالنِّداءِ فقط، فلا يأتي غَيْرَ مُنادَى، وهي: (فُلُ) (فُلَة) (لُؤْمَانُ) (نَوْمَانُ).

القاعدةُ الثَّانيةُ: يجوزُ اطِّرادًا أَنْ يُصَاغَ لسَبِّ الأُنثى اسمٌ على وَزْنِ (فَعَالِ). القاعدةُ الثَّالثةُ: يُصَاغُ مِن الفِعْلِ الثَّلاثيِّ فِعلُ أَمْرٍ على وَزْنِ (فَعَالِ). القاعدةُ الثَّالثةُ: يُصَاغُ مِن الفِعْلِ الثُّلاثيِّ فِعلُ الْمَدِّ على وَزْنِ (فَعَالِ). القاعدةُ الرَّابعةُ: يُقالُ في سبِّ الذُّكورِ: (فُعَلُ) لكنَّهُ سَمَاعيٌّ غيرُ قِيَاسِيٍّ. القاعدةُ الخامسةُ: أَنَّ (فُلُ) سُمِعَتْ في الشِّعرِ في حالِ الجرِّ غيرَ مُنَاداةٍ.

الاسْتِفَائَـةُ

الاستغاثةُ هي طَلَبُ إزالةِ الشَّدَّةِ، والإنقاذُ منها، أي: أنَّهُ إذا وَقَعَ الإنسانُ في شِدَّةٍ، وطَلَبَ مِن أحدٍ أنْ يُنْقِذَهُ منها يُسمَّى هذا الطَّلَبُ (اسْتِغاثةً).

وهي مِن النَّاحِيَةِ الشَّرْعيَّةِ جائِزةٌ بغيرِ اللهِ فيها يَقْدِرُ عليه، وأما فيها لا يَقْدِرُ عليه فغَيْرُ جائِزةٍ.

وعندنا في الاستغاثةِ مُسْتَغيث، ومُستَغَاثٌ به، ومُسْتَغاثُ له.

فالمُستغيثُ هو المُتكلِّمُ، والمُستغاثُ به هو المُنادَى، والمُستغاثُ له هو الوَاقعُ في شدَّةٍ، وطُلِبَ تَخْلِيصُهُ منها.

٥٩٨- إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ (يَا لَلْمُرْتَضَى) الشَّرحُ الشَّرحُ

إذا أردتَ أَنْ تُنادِيَ شَخْصًا مُستغِيثًا به، فلا تقولُ: (يا زَيْدُ) بل تقولُ: (يا لَزَيْدٍ).

فإنْ قال قائلٌ: لماذا عُدِلَ فِي اللَّغةِ العربيَّةِ عن (يا زَيْدُ) إلى (يا لَزَيْدٍ)؟ قلنا: السَّببُ كأنَّه أتى باللَّامِ الدَّالَّةِ على الاختِصاصِ والتَّنْبيهِ، فكأنَّهُ قال: (يا) -وأين يتَّجهُ نِدَائي؟- (لَزَيْدٍ) فهو أَبْلغُ مِن (يا زَيْدُ) لأنَّ (يا زَيْدُ) بمعنى أَدْعُو زَيْدًا، لكن: (يا لَزَيْدٍ) أَبْلغُ، كأنِّي أقولُ: أنا أُنْبِي طَلَبِي ونِدَائِي إلى زَيْدٍ، فهو أشدُّ في الحَثِّ والإسراع.

فَأَمَّا الْمُنَادَى فَإِنَّنَا نُدْخِلُ عليه لامَ الجِرِّ ونَجُرُّهُ، وسببُ فَتْحِ اللَّامِ أَنَّه لَمَّا كَان الْمُنادَى كَأَنَّهُ مُتَّصِلٌ ب(يا) صارَ كَأَنَّهُ ضَميرٌ.

وأمَّا المُشتَغاثُ له فإنَّهُ يُؤتَى به بعدَ المُستَغَاثِ به مَجْرورًا باللَّامِ مَكْسورةً على الأصلِ.

فإذا قلتَ: (يا زَيدُ) ف(زَيدُ) مَبْنيَّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصبٍ، فإذا جَعَلْناهُ مُستغاثًا نقولُ: (يا لَزَيْدٍ): (يا): حَرفُ اسْتِغاثةٍ، واللَّامُ حَرفُ جَرَّ، و(زَيْدٍ): مُسْتَغاثٌ مَنْصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها اشْتِغالُ المَحَلِّ بحركةِ حَرْفِ الجرِّ الَّذي زِيدَ لِبَيَانِ أَنَّهُ مُستَغاثٌ.

مثالٌ آخَرُ: تَسْتَغيثُ برجلٍ مُرْتَضَى مَقْبُولِ الشَّفَاعةِ لشخصٍ مَكْرُوهِ لا تُقْبَلُ شَفَاعَتُهُ، فتقولُ: (يَا لَلْمُرْتَضَى لِلْمَكْرُوهِ).

مِثَالٌ آخَرُ: تَسْتَغيثُ باللهِ سُبْحَانَهُ وَقَعَالَى فتقولُ: (يا لَـلَّهِ لِلْمُسلمينَ).

ونقولُ في الإغرابِ: (ما): حَرْفُ استغاثة، واللَّامُ حَرْفُ جَرِّ، و(لَلهِ): اسمٌ بَخْرورٌ باللَّامِ، وعَلامةُ جَرِّه كَسْرةٌ ظَاهِرَةٌ في آخِرِهِ، وهو المُنادَى، و(لِلْمُسْلِمينَ): اللَّامُ حرفُ جرِّ، و(المُسْلِمينَ): اسمٌ بَخْرورٌ باللامِ، وعَلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيَابةً عن الكَسْرةِ؛ لأَنَّهُ جَمعُ مُذَكَّرٍ سالمٌ، وأمَّا مُتَعَلَّقُ الجارِّ والمَجْرورِ - لأنَّ الجارَّ والمَجْرور للهُ بنا للهُ مَن مُتعلَّقٍ الحارُ (يا) لأنَّها نائبةٌ مَنَابَ (أَدْعُو) فصارَ الجارُ والمَجْرورُ مُتعلَّقًا بها، وقيل: إنَّه (يا) لأنَّها نائبةٌ مَنَابَ (أَدْعُوكَ لِلمُسْلِمِينَ، والمَجْرورُ (يا لَلَّهِ أَدْعُوكَ لِلمُسْلِمِينَ،

أو أَسْتَغِيثُكَ لِلمُسْلِمِينَ) فيكونُ الجارُّ والمَجْرورُ الأخيرُ مُتَعَلِّقًا بفعلٍ تَحْذوفٍ يَدُلُّ عليه سِيَاقُ الكَلَام.

إِذَنُ: إذا أَرَدْتَ أَنْ تَسْتَغِيثَ بشيءٍ لشيءٍ فاجعلِ الْمُنادَى بَجْرُورًا باللَّامِ الْمُضُورةِ حَسَبَ الأصلِ، لكنْ رُبَّها المُفْتُوحةِ، واجْعَلِ الْمُسْتَغاثَ له بَجَرُورًا باللَّامِ المَكْسُورةِ حَسَبَ الأصلِ، لكنْ رُبَّها تَدْخُلُ اللَّامُ في الْمُسْتَغاثِ لهُ على شيءٍ يجبُ أَنْ تكونَ مَفْتُوحةً معهُ، مثل: (لَك) فتُفْتَحُ، فتقولُ: (يا لَـلهِ لَكَ) أو يقولُ لك إنسانٌ: فلانٌ وقَعَ في شِدَّةٍ، وإنّهُ في حاجةٍ وضرورةٍ، فتقول: (يا لَـلهِ لَهُ) فتَفْتُحها؛ لأنّها إذا دَخَلَ عليها الضَّميرُ تكونُ مَفْتُوحةً، ومِثْلُها: (لَهَا).

وقولُ المؤلِّفِ رَحَمُ اللَّهُ: ﴿ يَا لَلْمُرْتَضَى ﴾ أصلُها بدونِ اسْتِغاثةٍ: (يا مُرْتَضَى) أو: (يا أَيُّهَا المُرْتَضَى) إذا أَبْقَيْنَا (أل).



٥٩٩- وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا) وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْسِ اثْتِيَا الشَّرحُ الشَّرحُ

إذا عَطَفْتَ مُسْتَغاثًا آخَرَ على المُسْتَغاثِ الأوَّلِ، فإنْ كرَّرْتَ (يا) فافْتَحْ معَ المُعْطوفِ، فتقولُ: (يا لَزَيْدٍ، ويا لَعَمْرٍو لِيَكْرٍ) فالمُستغاثُ به اثنان: (زَيْدٌ) و(عَمْرٌو) والمستغاثُ لهُ (بَكْرٌ).

إِذَنْ: إذا استَغَثْتَ باثنينِ وعَطَهْتَ واحدًا على الآخَرِ، وأَعَـدْتَ (يا) فانْتَحِ اللَّامَ.

وقولُهُ: «وَفِي سِوَى ذَلِكَ» تقدَّمَ صُورَتان:

الصُّورةُ الأُولى: مُستَغَاثٌ واحدٌ قُرِنَ باللَّام.

الصُّورةُ الثَّانيةُ: مستغاثٌ آخرُ مَعْطوفٌ عليه بتَكْريرِ (يا) فتُفْتَحُ اللامُ فيها، فقولُهُ (وَفِي سِوَى ذَلِكَ) يشملُ صُورَتَينِ أيضًا:

الصُّورةُ الأُولى: المُسْتَغاثُ المَعْطوفُ على مُسْتَغاثٍ بدونِ تكريرِ (يا).

الصُّورةُ الثَّانيةُ: المُسْتَغاثُ له.

مثالَهُ: (يا لَزَيْدٍ، ولِعَمْرٍ ولِيَكْرٍ) ولم نَقُلْ: (ولَعَمْرٍ و) لأنَّ (يا) لم تتكرَّر.

وإذا قلت: (يا لَزَيْدٍ، ويا لِعَمْرٍو لِبَكْرٍ) قلنا: خَطَأٌ؛ لأنَّك إذا كَرَّرتْ (يا) فلا بُدَّ أَنْ تَفْتَحَ. وإذا قلتَ: (يا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو) صَحَّ؛ لأنَّها دَخَلَتْ على المُستغاثِ له. وإذا قُلت: (يا لَزَيْدٍ لَعَمْرٍو) قُلنا: خطأً؛ لأنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ يقـولُ: (وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْتِيَا).

- ٣٠٠ وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجَّبِ أَلِفْ الْسَمُ ذُو تَعَجَّبِ أَلِف الشَّرحُ

قولُهُ: "عَاقَبَتُ أَلِفْ" الأصلُ أَنْ يقولَ: (أَلِفًا) لكنْ حَذَفَ أَلِفَ الأَلِفِ إمَّا للرَّوِيِّ، وإلَّا فعَلَى لُغَةِ رَبِيعةً؛ لأنَّ رَبِيعةً مِن العربِ يَقِفُون على المَنْصوبِ بحَذْفِ الأَلِفِ، فيقولون: (رأيتُ زَيدُ).

فإذا قلتَ: (رأيتُ زَيدُ) فقال لك شخصٌ: هذا غَلَط، فقُلْ: أنا رَبِيعيٌّ، أي: مِن جِهةِ اللِّسَانِ، وليس بالنَّسَبِ، فحينئذِ لا يَقْدِرُ أَنْ يُغَلِّطَكَ.

لكنْ أقولُ: ذَهَبَتْ هذه الأشياءُ؛ لأنَّ اللَّسَانَ تغيَّرَ، فها بقيَ علينا إلَّا أَنْ نَرْجِعَ إلى لِسَانِ قُرَيْشِ الَّذي نَزَلَ به القُرْآنُ، قال اللهُ تعالى: ﴿ بِلِسَانِ عَرَفِي تَمْبِينِ ﴾ [الشعراء:١٩٥].

وقولُهُ: «وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ» بمعنى أَنَها قدْ تُحْذَفُ اللَّامُ ويأْقِ بَدَلَهَا أَلِفٌ، فتقولُ بَدَلَ (يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو) تقولُ: (يَا زَيْدَا لِعَمْرٍو) ونقولُ: إنَّ الأَلِفَ بَدَلٌ عن اللَّام، كما قالَ ابنُ مَالِكِ رَحَمُدُاللَّهُ: (عَاقَبَتْ أَلِفْ).

وقولُهُ: «وَمِثْلُهُ» أي: مِثْلُ المُسْتَغاثِ في كَوْنِهِ يُخْتَمُ بالأَلِفِ.

«اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفْ» أي: جِيءَ به للتَّعَجُّبِ، مثلُ أَنْ تقولَ: (يا عَجَبَا لِـمَنْ يَنَامُ) وأصلُها: (يا لَعَجَبٍ) تَستغيثُ العَجَبَ (لِـمَنْ ينامُ) وقد يُقالُ: (وَاعَجَبَا لَمِنْ ينامُ). وكثيرٌ من النَّاسِ يقْرؤُونها: (يا عَجَبًا لِمَنْ يَنَامُ) فهل نُلَحِّنُ هذا الرَّجُلَ الَّذي قالَ: (واعَجَبًا) أو: (يا عَجَبًا)؟

الجوابُ: نعمْ، نُلَحِّنُهُ إذا أرادَ أَنْ يَتَعَجَّبَ، أَمَّا إذا أرادَ أَنْ يُنَادِيَ عَجَبًا، وقال: إنَّي أقولُ: (يا عَجَبًا) مثلَ قَوْلِ الأعمى: (يا رَجُلًا) فقَصْدِي أَنْ أُنَادِيَ أيَّ عَجَبِ، فقد نُصحِّحُ كلامَهُ.

لكنْ لا شكَّ أنَّ اللَّغةَ الفَصيحةَ أنْ يُقالَ: (وَاعَجَبَا) وأنا أسمعُ كثيرًا مِن الوُعَّاظِ في مَوَاعِظِ رَمَضانَ يقولونَ: (واعَجَبًا لِمَنْ يَنامُ) والصَّوابُ أنْ يُقالَ: (واعَجَبًا لِمَنْ يَنامُ) لأنَّ هذهِ الأَلِفَ بَدَلُ اللَّامِ.



اننبهٔ

النَّدُبُ في اللَّغةِ الدَّعاءُ، ولكنَّهُ في الاصْطِلاحِ: هو نِدَاءُ الشَّيءِ تَفجُّعًا عليه أو تَوجُّعًا منه، وفي الفِقْهِ النُّدْبةُ هي تَعْدَادُ مَحَاسِنِ الميِّتِ، لكنَّها في النحوِ ليستْ هذا؛ لأنَّك لو قلتَ في الفقهِ: (هذا فُلانٌ الَّذي يَفْعَلُ كذا، ويَفْعَلُ كذا) سُمِّيَ نُدْبَةً، لكنَّهُ في الاصْطِلاحِ في النَّحْوِ لا يُسَمَّى نُدْبةً.

والحرفُ المُخْتَصُّ بالنَّدْبةِ في بابِ النَّداءِ هو(وَا) كما قالَ ابنُ مالكِ رَحَمُهُاللَّهُ فيها سَبَقَ: (و(وَا) لِــمَنْ نُدِبْ) - أو (يَا) إذا أُمِنَ اللَّبْسُ.

٦٠١- مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِسَمَنْدُوبٍ، وَمَا نُكِّرَ لَسَمْ بُنْدَبْ وَلَا مَسَا أُبْهِا اللهُ عَالَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَ

الشَّرحُ

حُكْمُ المَنْدُوبِ حُكْمُ المُنادى تَمَامًا، فَيُنْنَى على الضَّمِّ، حيثُ يُبْنَى ذاك على الضَّمِّ، ويُنْصَبُ حيثُ يُنْصَبُ ذاك، فيُجعلُ ما لِلمُنادى للمَنْدُوبِ، إلا أنَّ المؤلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ اسْتَثْنَى فقالَ: (وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمًا) فلا تَنْدُبُ المُنكَّرَ وتقول مثلًا: (وارَجُلُ) لأنَّهُ نكرةٌ، والنَّكِرةُ غيرُ مَعْلُومٍ حتَّى يُتَفَجَّعَ عليه، أو يُتَوجَّعَ منه، لكنْ يجوزُ نِدَاؤُهُ.

كذلك لا يُنْدَبُ المُبْهَمُ، مثل: (أَيُّ) و(الَّذي) و(مَنْ) وما أشبه ذلك، واستثنى مِن المُبْهَمِ فِي قولِهِ: (وَيُنْدَبُ المَوْصُولِ بِالَّذِي اشْتَهَرْ) أي: بالَّذي اشْتَهَرَ به، فَيُسْتَثُنَى مِن المُبْهَمِ المَوْصُولُ الَّذي اشْتَهَرَ بصِلَتِهِ، فإنَّه يُنْدَبُ؛ لأَنَّهُ إذا كان مُشْتَهِرًا بصِلَتِهِ يَزولُ الإبهامُ فيه.

مثالُ ذلك: إذا قلتَ: (أَكْرِمْ مَن حَفِظَ الأَلْفِيَّةَ) وكلُّ الطُّلَابِ يَخْفَظُونَهَا، فهذا مُبْهَمٌ، لكنْ إذا قلت: (أَكْرِمْ مَنْ حَفِظَ الأَلْفِيَّةَ) ولم يَخْفَظْها إلا واحدٌ فقط فهنا تَعَيَّنَ، وإن كانتِ الصِّيغَةُ صيغةَ إبهام، لكنَّهُ مَعْلومٌ.

وتقولُ: (جَزَى اللهُ مَنْ أضاءَ لنا الطَّريقَ خَيْرًا) ونحنُ نعرفُ أنَّ الَّذي أَضَاءَ الطَّريقَ هو فُلَانٌ فقط، فهنا يكونُ مُعَيَّنًا.

فإذا كان المَوْصولُ مَشْهورًا بصِلَتِهِ جازَ أَنْ يُنْدَبَ؛ لأَنَّهُ مُعيَّنٌ يَزولُ فيه الإبهامُ؛ ولهذا قالَ: (وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ).

وقولُهُ: «كَ (بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَامَنْ حَفَرْ)» (بِئْرَ زَمْزَمٍ) مُقدَّمٌ هنا، لكنْ ضَعْهُ مُؤَخَّرًا؛ لآنَهُ قالَ: (يَلِيي: وَامَنْ حَفَرْ) فتقولُ: (وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمٍ) وهذا مَوصُولٌ، وهو غيرُ مُعيَّنٍ لَمِنْ لا يَعْلَمُهُ، لكنَّنا نَعْلَمُ أَنَّ الَّذي حَفَرَ بئرَ زَمْزَمٍ عَبدُ المُطَّلِبِ، فيكونُ قولُنا: (وامَنْ حَفَرَ بِئُرَ زَمْزَمٍ) كقولنا: (وَاعَبْدَ المُطَّلِبِ) لآنَهُ مَعْلومٌ مُشْتَهِرٌ.

مثالٌ آخَرُ: (وَامَنْ عَبَرَ نَهُرَ دِجْلَةَ لِقِتَالِ الفُرْسِ) فهذا مَشْهُورٌ، وهو سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَصَالِيَهُ عَنهُ فيصحُّ أَنْ تَنْدُبَهُ؛ لأنَّهُ مَشْهورٌ، ونحنُ هنا نَتَكَلَّمُ عن صيغةِ النُّذْبَةِ فقط، أمَّا التَّحليلُ والتَّحريمُ، فمَعْلومٌ أنَّهُ لا يجوزُ نَذْبُ الأَمْواتِ.

وهل يصحُّ أنْ تقولَ: (وَاهَذَا)؟

نقولُ: لا؛ لأنَّهُ غيرُ مشهورٍ.

إِذَنَّ: كَلُّ مُبْهَمٍ يَصِحُّ نِدَاؤُهُ، ولا يَصِحُّ نُدْبَتُهُ، وكلُّ مُنكَّرٍ يَصِحُّ نِدَاؤُهُ، ولا تَصِحُّ نُدْبَتُهُ.

٦٠٣- وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ مَتْلُوَّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُـذِفْ الشَّرحُ الشَّرحُ

كذلك أيضًا يُخالِفُ المُنادَى في قَوْلِهِ: (وَمُنتَهَى المَندُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفُ) فالمَندوبُ مُنتَهاهُ يُوصَلُ بالألِفِ، فتقولُ في النّدَاءِ: (يا زَيْدُ) ولا تَأْتِي بَأَلِفِ، وتقولُ: (وَازَيْدَا) في النَّدْبةِ.

وقولُ المؤلِّفِ رَحَمُ اللَّهُ: "صِلْهُ بِالْأَلِفْ" هذا أمرٌ، والأصلُ في الأمرِ الوُجُوبُ، لكن له قَرِينةٌ صَارِفةٌ، فالأمرُ هنا ليسَ للوُجُوبِ كها سيأتي إلَّا إذا الْتَبَسَ بالمُنادَى، بحيثُ تكونُ أداةُ النَّدْبةِ (يا) وإذا لم نَصِلْهُ بالألِفِ الْتَبَسَ بالمُنادَى، فحينئذِ تتعيَّنُ الأَلِفُ، وإلَّا فلا تَجِبُ؛ لأنَّ النَّدْبَةَ مَعْلومةٌ بالحرفِ المُخْتَصِّ بها (وا).

إِذَنْ: استَفَدْنا مِن كلامِ المؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّ المَنْدوبَ يُخَالِفُ المُنادَى أيضًا في أمرِ ثَالِثٍ، وهو وَصْلُ آخِرِه بالأَلِفِ.

وقولُهُ: «مَتْلُوُّهَا» أي: الَّتي كانت الأَلِفُ تَالِيَةً له، فهي تَالِيةٌ (اسمُ فاعلٍ) والسَّابقُ مَتْلُوُّ (اسمُ مَفْعولٍ).

وقولُهُ: «إِنْ كَانَ مِثْلَهَا» أي: إنْ كان ألِفًا، يعني: أنَّ ألِفَ النَّدبةِ إذا سَبَقَها أَلِفٌ، حُذِفَتِ الأَلِفُ التِّي فَي أَصْلِ الكَلِمةِ، أَلِفٌ، حُذِفَتِ الأَلِفُ التِّي فِي أَصْلِ الكَلِمةِ، وأَلِفُ النَّذَبَةِ، وإذا التقى ساكِنانِ، وهما حَرْفَا لَيْنٍ حُذِفَ أَحَدُهما، قال ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ:

إِنْ سَاكِنَانِ الْتَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفَهُ اسْتَحَقّ

هنا لو قال قائلٌ: لماذا لا نَحْذِفُ أَلِفَ النَّدْبَةِ، ونُبْقِي الأَلِفَ التي في الأصلِ؛ لأنَّها أصليَّةٌ؟

نقولُ: لا، بل نَحْذِفُ الأُولى؛ لأنَّ هذا هو الأصلُ، ولأنَّ أَلِفَ النَّدْبَةِ جِيءَ بها لمعنَّى، فلو حَذَفْناها فاتَ هذا المَعْنَى.

مثالُ ذلك: رَجُلٌ عنده مُوسَى حِلَاقَةٍ، فانْكَسَرَتْ، أو ضاعتْ، فقالَ: (وَامُوسَاهُ) فالأَلِفُ هنا أَلِفُ النَّدْبةِ، أمَّا أَلِفُ (مُوسَى) فحُذِفتْ؛ لأنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ يقولُ: (مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ).

ولو قال قائلٌ: لماذا لا يقولُ: (وَامُوسَااهُ)؟

نقول: هو ثَقِيلٌ، وأيضًا إذا الْتَقَى سَاكِنانِ فلا بُدَّ أَنْ يُحْذَفَ الأَوَّلُ، أَو يُكْسَرَ إذا كانَ غيرَ حَرْفِ لَينِ.

إِذَنِ: الموضعُ الرابعُ مما يُخالِفُ فيه المُنادَى هو قولُهُ: (مَثْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُنِفْ) أمَّا المُنادَى فلا يُحْذَفُ منه شَيءٌ.

٦٠٤- كَـذَاكَ تَنْوِينُ الَّـذِي بِهِ كَمَـلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلْ الشَّرحُ

هذا الموضعُ الخامسُ مما يُخالِفُ فيه المُنادَى، وذلك أنَّ المَنْدوبَ قد لا يكونُ مَبْنِيًّا على الضَّمِّ، فيُحْذَفُ التَّنوينُ مِن الصَّلَةِ، فتقولُ في (وَامَنْ حَفَرَ بِثْرَ زَمْزَمٍ): (وَامَنْ حَفَرَ بِثْرَ زَمْزَمَا) و(زَمْزَمٌ) فيها لُغَتانِ: الصَّرْفُ وعَدَمُهُ.

وقولُهُ: «أَوْ غَيْرِهَا» كها لو أُضِيف، فتقولُ: (واغُلَامَ زَيْدَا) فتَحْذِفُ التَّنُوينَ، فهذا معنى قَوْلِهِ: (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلْ).

٦٠٥- وَالشَّكُلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُحَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهُم لَابِسَا الشَّرحُ الْفَتْحُ بِوَهُم لَابِسَا

هذه المسائلُ من النَّحْوِيِّينَ تُشْبِهُ مسائلَ الفَرَضِيِّينَ حيثُ يقولونَ: إذا ماتَ الإنسانُ عن عِشْرينَ جَدَّةً، فكم الوارثُ مِن العِشْرينَ جَدَّةً؟ فهذا شيءٌ بَعِيدٌ، وهذا الَّذي قالَ ابنُ مالكِ رَحَمُ أنتَهُ هنا مِن الأشياءِ البعيدةِ.

وسبقَ أنَّ آخِرَ المَنْدوبِ يُلحَقُ به الأَلِفُ، ومِن ضَرُورةِ إِلْحَاقِ الأَلِفِ أَنْ يَكُونَ الَّذِي قَبْلَ الأَلِفِ إذا فَتَحْنَاهُ أَوْجَبَ يَكُونَ الَّذِي قَبْلَ الأَلِفِ إذا فَتَحْنَاهُ أَوْجَبَ لَبْسًا فإنَّنا نُبْقِيهِ على ما هُوَ عليه، ونُحَوِّلُ الأَلِفَ إلى حَرْفٍ يُجانِسُ تلك الحَرَكَة.

وقولُهُ: «أَوْلِهِ» مَفْعُولٌ لَفِعْلِ مَحْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وهو مِن بابِ الاشْتِغالِ، و(أَوْلِ): فِعلُ أُمرِ، فالرَّاجِحُ إِذَنْ هو النَّصبُ.

وقولُهُ: «حَتْمًا» مُتْعلِّقٌ ب(أَوْلِهِ) والمَفْعولُ الأوَّلُ ل(أَوْلِهِ) هو(مُجَانِسَا) يعني: أَوْلِ الشَّكْلَ مُجَانِسًا حَتْمًا، فإذا قال قائلٌ: ومتى أُولِيهِ حَتُمًا؟

نقولُ: «إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهُمِ لَابِسَا» فإذا كان إِبْقَاؤُهُ على الفَتْحةِ يُوهِمُ اللَّبْسَ، فيجبُ أَنْ تَجْعَلَ الأَلِفَ الَّتِي للتُّذْبةِ حَرْفًا مُجَانِسًا للحَرَكةِ الَّتِي قَبْلَها.

مثالُ ذلك: إذا أردتَ أَنْ تَنْدُبَ غُلَامَ غَائبٍ تقولُ: (وَاغُلَامَهُ) وآخِرُ النَّدوبِ هنا هَاءٌ مضمومةٌ، فعندما نَصِلُ بها أَلِفَ النَّدْبةِ يَجِبُ أَنْ تُفْتَحَ، فتقولُ: (وَاغُلَامَهَا) فإذا قُلنا: (وَاغُلَامَهَا) الْتَبَسَ علينا الأمرُ: هل هو نَدَبَ غُلَامَ امرأةٍ، أو نَدَبَ غُلامَ رَجُلِ؟ فهاذا نَصْنَعُ؟ نقولُ: آخِرُ المَنْدوبِ -وهو الهاءُ- مَضْمومٌ، والَّذي يُجانِسُ الضَّمَّةَ هو الواوُ، فاجعلُ أَلِفَ الندبةِ واوًا، فقل: (وَاغُلَامَهُو) ونقول في إعرابِهِ: (غُلَامَ) مَندُوبٌ، وهو مُضَافٌ، والهاءُ مُضَافٌ إليهِ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ جرَّ.

كذلك أيضًا إذا كان مكسورًا، وأوْهَمَ الفَتْحُ فإنَّنا نَقْلِبُ الألفَ ياءً.

مثاله: (وَافُلامَكِي) ثَخَاطِبُ امرأةً تَنْدُبُ غُلَامًا لَهَا حَبِيبًا وطيبًا، ويقضي حاجاتِها، وماتَ، فَتَنْدُبُهُ تَفَجُّعًا عليه، وتقول: (وَافُلامَكِي) فَيُلْحَقُ بآخِرِ المَنْدوبِ أَلِفٌ، وَعندما نُلُحِقُ (وَافُلامَكِي) الألِفَ، فإنَّه يُفْتَحُ ما قَبْلَها، فتقولُ: (وَافُلامَكَاهُ) فهل نحن نَنْدُبُ غُلامَ رَجُلٍ، أو غُلامَ امرأةٍ؟!

إِذَنْ: نُبْقِي الكَسْرةَ الَّتِي تَدُلُّ على خِطابِ المرأةِ على حَالِها، ونجعلُ الألِفَ تُجانِسُ الكَسْرَةَ، فتكونُ ياءً، فنقولُ: (وَاغُلَامَكِيهُ) وتبقى الهاءُ للسَّكْتِ، وليستُ بوَاجِبَةٍ.

إِذَنْ: كَانَّهُ مُسْتَئنَى عَا سبقَ: (مُنتَهَى المَنكُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفُ) إِلَّا إِذَا كَانَ وَصْلُهُ بِالْأَلِفِ يُوجِبُ النَّبْسَ، فإنَّه يجبُ أَنْ تُقْلَبَ الأَلِفُ إِلَى حَرفٍ مُجَانسِ للحركةِ، فإنْ كانتِ الحَركةُ صَمَّةً تُقْلَبُ الأَلِفُ فإنْ كانتِ الحَرَكةُ صَمَّةً تُقْلَبُ الأَلِفُ وَاوًا.

٦٠٦-وَوَاقِفًا زِدْهَاءَ سَكْتِ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ الشَّرِحُ الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿وَاقِفًا﴾ حالٌ مِن فاعلِ (زِدْ) و(هَاءَ): مَفْعولٌ به، أي: زِدْ هاءَ سَكْتٍ حالَ كَوْنِكَ واقفًا، فإذا وَقَفْتَ على المَنْدوبِ، فإنَّهُ يُخْتَمُ بالأَلِفِ كها سبقَ، فإنْ شئتَ أنْ تَزِيدَ هاءَ سَكْتٍ فافعلْ.

«وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ» أي: فزِدِ المَّد، (وَالْهَا لَا تَزِدْ).

مثالُ ذلك: (وَازَيْدَاهُ) وهذا مُتَفجَّعٌ عليه، كقولِ فاطمةَ رَضَالِفَعَنَ عينَ تُوُفِّيَ الرَّسولُ ﷺ: "وَاأَبْتَاهُ"، وتقولُ في (وَاظَهْرِي) (وَارَأْسِي): (وَاظَهْرَاهُ) (وَارَأْسَاهُ) وما أشبه ذلك، وهذا مُتَوجَّعٌ منه.

وتقولُ: (وَاغُلامَاهُ) لأنَّ هاءَ السَّكْتِ سَاكِنةً؛ لأنَّها مَوقُوفٌ عليها، فتقولُ: (وَاغُلَامَاهُ) جَوَازًا، ويجوزُ أنْ تَقُولَ: (وَاغُلَامَا).

وقولُهُ: "وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ عَاهِرُهُ أَنَّ المَدَّ لِيس بِلَازِم، وأنَّك لو قُلْتَ: (وَاغُلَامَ) فهو جَائِزٌ، وهذا ما مشى عليه بعضُ المُحَشِّينَ، فيقولونَّ: إنَّ قولَهُ: (مُنتَهَى المَندُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفِ) الأمرُ فيه للاسْتِحْبابِ، وليس للوُجُوبِ، قالوا: وإنَّما حَمَلْنَاهُ على الاسْتِحْبابِ جَمْعًا بينهُ وبينَ النَّصِّ الآخِرِ، وهو قولُهُ: (وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ) أي: فَزِدِ اللَّيْحِرِ، وهو قولُهُ: (وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ) أي: فَزِدِ اللَّهُ.

 ⁽١) بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز: باب ذكر وفاته ﷺ رقم (١٦٣٠)، وهو عند البخاري:
 كتاب الغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم (٤١٩٣) بلفظ: ﴿يَا أَبْتَاهُ،

ولكنِّي أنا رُبَّما أُعارِضُ هَذَا، وأقولُ: إنَّ قَوْلَ ابنِ مالكِ رَحَمُ اللَّهُ: (وَإِنْ تَشَأَ فَالْمَدَّ وَالهَا لَا تَزِدْ) يعني: وإن تَشَأْ فاقْتَصِرْ على اللَّه دون الهاء، وتكونُ الجُمْلةُ جُلْةً واحدة، وهذا قَدْ يُعارَضُ بأنَّهُ قالَ: (وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ) فيكونُ مُكرَّرًا مع الشَّطْرِ الأوَّلِ أبدًا إذا حَمَلْناهُ على ما ذَكَرْتُ، وعليهِ فيكونُ حَلُ قولِهِ: (صِلْهُ بِالْأَلِفْ) على الاسْتِحْبابِ وَجِيهًا.

إِذَنْ: صارَ عندنا ثَلَاثُ صُورٍ في المَنْدوبِ:

الأُولى: (وَاغُلَامَ) بالفتحِ فقط.

الثَّانيةُ: (وَاغُلَاماهُ) بالألفِ وهاءِ السَّكْتِ.

الثَّالثةُ: (وَاغُلَامَا) بالأَلِفِ فقط.



٦٠٧- وَقَائِـلَ: (وَاعَبْـدِيَا) (وَاعَبْـدَا) مَنْ فِي النَّدَا الْيَا ذَا سُـكُونِ أَبْـدَى الشَّرحُ الشَّرحُ

تقدَّمَ أَنَّ (عَبُدِي) المُضافَ إلى ياءِ المُتكلِّمِ فيه خسُ لُغَاتٍ إذا كان صحيحَ الآخِرِ.

فعلى لُغَةِ مَن يقولُ: (عَبْدِيْ) بالسَّكُون يجوزُ في النَّذْبَةِ أَنْ تقولَ: (وَاعَبْدَا) (وَاعَبْدِيّا) ووجهُ ذلك أَنَّ الكَلِمَةَ الَّتي عِنْدَنا قبلَ النَّذْبَةِ (عَبْدِيْ) بالياءِ والسُّكُونِ، فيجوزُ في النَّذْبةِ أَنْ آيَ بَأَلِفِ النَّذْبةِ، وأَحْذِفَ الياءَ؛ لأَنَّهَا سَاكِنةٌ، فأقول: (وَاعَبْدَا).

فإذا قال قائلٌ: لماذا تُخذَفُ الياءُ وهي دالَّةٌ على الإضافةِ؟

نقول: وألفُ النَّدْبةِ دَالَّةٌ على النَّدْبَةِ، فلو حَذَفْنَاها لم يكنُ هناك نُدْبَةٌ؛ ولهذا نَحْذِفُ الياءَ؛ لالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ.

ويجوزُ أَنْ آيَ بألِفِ النُّدْبةِ وأُبْقِيَ الياءَ، وإذا أَبْقَيْتُها فلا بُدَّ أَنْ أُحَرِّكُها بها يُناسِبُ الأَلِفَ، وهو الفَتْحَةُ، فأقول: (وَاعَبْدِيَا).

وأما على اللَّغَاتِ الأُخرى فتَبْقَى على أَصْلِها، فعلى لُغَةِ مَن يأتي بالياءِ مَفْتوحةً (عَبْدِيَ) آتِي بأَلِفِ النَّدْبةِ، وأُبقِي الياءَ مَفْتوحةً على ما هيَ عليه، فأقولُ: (واعَبْدِيَا) وعلى لُغَةِ حَذْفِ الياءِ (عَبْدَ) آتِي بالأَلِفِ فقطْ، فأقول: (وَاعَبْدَا) إِنَّهَا الذي يَجوزُ فيه الوّجْهانِ هو (عَبْدِيْ) بالياءِ السَّاكِنةِ. فإنْ قال قائلٌ: إذا قلنا: (وَاعَبْدَا) فلعلَّهُ نَدَبَ عَبْدًا غيرَ مُضافِ إلى أحدٍ؟

نقولُ: هذا واردٌ، لكنْ إذا عُلِمَ أنِّ أنْدُبُ عَبْدِي المُضافَ إليَّ، فتكونُ الياءُ
حُذِفَتْ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ، أمَّا إذا كُنْتُ أُنَادي مُنكَّرًا، فقد تَقَدَّمَ في أوَّلِ كلامِ
المؤلِّفِ رَحَهُ اللَّهُ أَنَّ المُنكَّرَ لا يُنْدَبُ، فإذا قلت: (وَاعَبْدَا) على أنَّ المَنْدوبَ عَبْدً
فقط ما صَحَّتِ النَّذْبَةُ، أمَّا إذا كَانَ عَلَمًا فلا بأسَ.





التَّرْخيمُ في اللَّغَةِ: التَّرقيقُ، وأمَّا في الاصْطِلاحِ: فهو حَذْفُ آخِرِ الْمُنادَى، والتَّرْخيمُ يُؤْتَى به للتَّحْسينِ؛ ولهذا لا يأتي إلا في مَقامِ الرَّقَّةِ واللِّينِ، أو التَّعظيمِ أحيانًا.

٦٠٨- تَـرْخِيًا احْـذِفْ آخِـرَ الْــمُنَادَى كَ (يَـاسُـعَا) فِـيمَنْ دَعَـاسُـعَادَا الشَّحُ

قولُهُ: «تَرْخِيًا» يقولونَ: إنَّ التَّرْخِيمَ في الاصطلاحِ: هو حَذْفُ آخِرِ الْمُنادَى، وإذا كانَ هو حَذْفَ آخِرِ الْمُنادَى فإنَّهُ لا يصحُّ أَنْ تكونَ (تَرْخِيمًا) مَفعولًا لأَجْلِهِ؛ لأَنْ المعنى يكونُ: رَخِمُ للتَّرْخِيمِ، وهذا ليس له مَعْنَى، وإلَّا فإنَّ الإنسانَ يَفْهمُ أَنَّهَا مَفْعولٌ لأَجْلِهِ.

وعلى هذا -أي: إذا كان التَّرخيمُ هو حَذْفَ آخِرِ الْمُنادى- فإنَّها تكونُ كقولِ القائلِ: (جَلَسْتُ قُعُودًا) وتكونُ مَصْدَرًا مَعْنَوِيًّا على رَأْيِ ابنِ آجُرُّومٍ رَحْمَهُ اللَّهُ أو مَفْعولًا مُطْلَقًا على رأي ابنِ مالكِ رَحْمَهُ اللَّهُ حيثُ قالَ:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ كَ (جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ) و (افْرَحِ الْجَذَلْ) إِذَنْ: قُولُه (تَرْخِيمًا): نقولُ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عاملُها قُولُهُ: (احْذِفْ). والتَّرُخيمُ في اصْطِلاحِ النحْويِّينَ: حَذْفُ آخِرِ الْمُنادَى، وقد قالَ الرَّسُولُ عَلَيْهُ لَعَائِشَةَ رَضَالِيَهُ عَنْهَا: «يَا عَائِشُ»(١) فَحَذَفَ آخِرَهُ.

وقولُهُ: «كَ (يَا شُعَا) فِيمَنْ دَعَا شُعَادًا» لو كان هناك امرأةُ اسمُها شُعَادُ، وأردتَ أَنْ تُرَخِّمَ بالنِّداءِ تقولُ: (يا شُعَا) أو: (شُعَا) سواءٌ أبقيتَ حَرْفَ النِّداءِ، أم حَذَفْتُهُ.

وقولُهُ: «سُعَادًا» الأَلِفُ للإطلاقِ، وليستْ مِن بِنْيَةِ الكَلِمةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة صَلَيْهَا رقم (٣٧٦٨)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة صَلَيْهَا رقم (٢٤٤٧).

وهل يجوزُ في كُلِّ مُنادَّى؟ قال المؤلِّفُ رَحَمَهُ ٱللَّهُ:

٦٠٩- وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُنْتُ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْرُخَهَا اللهَا، وَالَّذِي قَدْرُخَهَا اللهَاء وَالَّذِي قَدْرُخَهَا اللهَاء وَالَّذِي اللهَاء وَالَّذِي اللهُ اللهَاء وَاللهُ اللهُ الل

الشَّرحُ

قولُهُ: «مُطْلَقًا» سواءٌ كانَ الْمُؤَنَّثُ بالتَّاءِ ثُلَاثيًّا، أم رُبَاعِيًّا، أم خُمَاسِيًّا، وسواءٌ كان عَلَيًا، أم اسمَ جِنْسٍ، أم صِفَةً، فإنَّهُ يُرَخَّمُ بكلِّ حالٍ.

مثال ذلك: تُنادي فُلَانةً فتقولُ: (يا فُلَانَ) ولا تقولُ: (يا فُلَانُ).

وإذا كنتَ تُرِيدُ أَنْ تُرَخِّمَ امرأةً اسمُها (عَائِشَةُ) تقولُ: (يا عَائِشُ) أو رَجُلًا اسْمُه (حَمْزَةُ) تقولُ: (يا شَا) أو (صَخْرَةً) تقولُ: (يا شَا) أو (صَخْرَةً) تقولُ: (يا صَخْرُ).

فإنْ قال قائلٌ: (حَمْزةُ) مُذكّرٌ!

قلنا: لكنَّ التَّأنيثَ فيه لَفْظِيٌّ.

إِذَنْ: كلَّ ما خُتِمَ بالتَّاءِ فإنَّـه يُرَخَّمُ؛ ولهذا قالَ: (وَجَوِّزَنْـهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُنْثَ بالْهَا).

وقولُهُ: «وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا» أي: مِن الْمُؤَنَّثِ بالهَاءِ.

«بِحَذْفِهَا» أي: حَذْفِ الهاءِ وَحُدَها.

﴿ وَقُرْهُ ﴾ كما في (يا حَمْزُ) (يا عَائِشُ) (يا فَاطِمُ) وما أَشْبَهَ ذلك.

...................... وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا الرَّبَاعِيَّ فَا فَوْقُ، الْعَلَمْ دُونَ إِضَافَةٍ، وَإِسْسَنَادٍ مُسَتَمّ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «احْظُلًا» أي: امْنَعْ.

وقولُهُ: «مَا» بمعنى الَّذي، أي: امنعْ تَرْخِيمَ الَّذي خَلَا مِن هذه الهَاءِ، وهي هَاءُ التَّأْنيثِ، فالمُنادَى الخالي من تاءِ التَّأْنيثِ لا يُرخَّمُ إلا بشُرُوطٍ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ رُباعِيًّا، فإنْ كان ثُلَاثيًّا لَم يُرخَّمْ، مثل: (زَيْدٍ) فلا تقولُ: (يا زَيْ) ومثلُ: (عَمْرٍو) فلا تقولُ: (يا عَمْ) ومثل: (عُمَرَ) فلا تقولُ: (يا عُمَ) لأنَّهُ دونَ الرُّباعِيِّ، وكذلك (شَمْسُ) لامرأةٍ؛ لأنَّهُ ثُلَاثيُّ، أمَّا (جَعْفُرٌ) فإنَّك تُرخِّهُ، فتقولُ: (يا جَعْفُ).

الشَّرطُ الثَّانِ: أَنْ يكونَ عَلَمًا، فإنْ كان غيرَ عَلَمٍ لَم يُرَخَّمُ، مثل: (قائمٍ) فلا تقولُ: (يا جَلْمُ) لآنَه ليس بعَلَمٍ، وأمَّا (نهارُ) فإن كان عَلَمًا جَازَ، فنقول: (يا نَهَا) وإنْ كان غَيْرَ عَلَمٍ بعَلَمٍ، وأمَّا (نهارُ) فإن كان عَلَمًا جَازَ، فنقول: (يا نَهَا) وإنْ كان غَيْرَ عَلَمٍ لم يُرَخَّمُ.

الشَّرطُ الثَّالثُ: «دُونَ إِضَافَةٍ» فإن كان مُضَافًا لم يُرَخَّمْ، مثل: (عَبْدِ اللهِ) فإنَّكَ لا تُرَخِّهُ فتقولُ: (يا عَبْ) لأنَّ الإضافةَ تَفُوتُ، والإضافةُ نِسْبَةُ شيءٍ إلي شيءٍ، فإنْ حَذَفْتَ المُضافَ إليه، ما تبيَّنَ أنَّه مُضافٌ إلى شيءٍ، وإنْ حَذَفْتَ بعضَ المُضافِ إليه ما صحَّ، فمثلًا (غُلَامُ جَعْفَرٍ) لا يَصِحُّ أَنْ تُرَخِّمَهُ، فتقولَ: (يا غُلَامَ) وتَخْذِفَ (جَعْفَرِ) أو تقولُ: (يا غُلامَ جَعْفُ).

إِذَنْ: لا بُدَّ أَنْ نقولَ: (يا غُلَامَ جَعْفَرٍ).

فإنْ قال قائلٌ: إذا كان المُضافُ إليه مُؤنَّثًا مثل: (يا أبا عائشة) فهل تُرخِّمُهُ؟ نقولُ: لا؛ لأنّنا لا نُرِيدُ أنْ نُرخِّمَ (عائشة) إنّها نُرِيدُ أنْ نُرخِّمَ أبا عائِشة، فإذا حَذَفْتَ آخِرَ (عائشة) صارَ التَّرخيمُ لها هي.

الشَّرطُ الرَّابِعُ ﴿ وَإِسْنَادٍ مُتَمّ ﴾ والمرادُ المُركَّبُ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، فبعضُ الأعلامِ تكونُ مُرَكَّبَةً تَرْكيبًا إِسناديًّا مثل: (تَأَبُّطَ شَرَّا) اسمُ رَجُلٍ، و(شابَ قَرْنَاها) اسمُ امْرأةٍ، فهذا لا يُرَخَّمُ، فلو أَرَدْنَا أَنْ نُسرَخِّمَ (تأبَّطَ شَرَّا) وقُلنا: (يا تَأَبُّطَ) لم يصحَّ.

وهل يصحُّ أنْ نُرَخِّمَ (جادَ الحقُّ)؟

نقولُ: لا، لا يُرَخَّمُ، لأنهُ مُركَّبٌ تَرْكيبًا إسْناديًّا.

بقيَ النَّركيبُ المَزْجِيُّ مثل: (مَعْدِي كَرِبَ) وهو عَلَمٌ، و(حَضْرَ مَوْتَ) وهو عَلَمٌ و(حَضْرَ مَوْتَ) وهو عَلَمٌ على بَلَدِ مُعَيَّنٍ، فيجوزُ أَنْ تُرَخِّمَ (مَعْدِي كَرِبَ) لأَنَّ المُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ ما مَنَعَ إلا اثنينِ من النَّركيبِ، وهما النَّركيبُ الإضافيُّ، والنَّركيبُ الإسناديُّ، وأمَّا النَّركيبُ المزجيُّ، فإنَّه جائزٌ، فتقول: (يا مَعْدُ) فتَحْذِفُ آخِرَهُ.

وأنا عندي أنَّنا نقولُ: حتى في المُركَّبِ تَرْكيبًا إسناديًّا، ينبغي أنْ يجوزَ؛ لأنَّ المُركَّبَ تَرْكيبًا إسْناديًّا لا يدلُّ على اثنينِ، بل المسمَّى واحدٌ، بخلافِ المركّبِ

تَرْكيبًا إضافيًّا، فإنَّهُ مُرَكَّبٌ مِن مُضافٍ ومُضافٍ إليه، وكذلك التَّركيبُ المَوْجيُّ لا يدلُّ على اثنين، ف(مَعْدِي كَرِبَ) واحدٌ، وليس (مَعْدِي) مُضافًا، و(كَرِبَ) مُضافًا إليه، فلم يُقْصَدْ منه الدَّلالةُ على التَّعدُّدِ؛ ولهذا نقولُ: إنَّهُ إذا جازَ التَّركيبُ المَرْجيُّ فيَنْبَغي أَنْ يجوزَ التَّركيبُ الإسْناديُّ.



١١٢- وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنَا سَاكِنًا مُكَمِّلًا اللهِ وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنَا سَاكِنًا مُكَمِّلًا اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَيْعِلَا عَلَيْ عَلِي عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكِمِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكِمِ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَ

الترخيمُ هو حَذْفُ آخِرِ المُنادَى، لكنْ هل يُحْذَفُ مع الآخِرِ شي عُ؟ يقولُ المؤلِّفُ رَجَهُ اللَّهُ:

«وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا» أي: الَّذي تَلَاهُ الآخِرُ، وهو ما قَبْلَ الآخِرِ، فيُحذَفُ الآخِرُ، والَّذي قَبْلَهُ بشُرُوطٍ:

الشَّرطُ الأوَّلُ «إِنْ زِيدَ» أي: إنْ كان الحَرْفُ الَّذي قَبْلَ الآخِرِ حَرفًا زائدًا.

الشَّرطُ النَّاني أنْ يكونَ «لَينًا» أي: حَرْفَ لَينٍ، وحُرُوفُ اللَّينِ الوَاوُ والياءُ، أمَّا الأَلفُ، فإنَّها لا بُدَّ أنْ تكونَ سَاكِنَةً، وكَوْنُهُ يقولُ: (لَينًا سَاكِنًا) يُخرِجُ الأَلِفَ؛ لأنَّ الأَلِفَ لا تكونُ إلا ساكنةً.

الشَّرطُ النَّالثُ: أنْ يكونَ ساكِنًا.

الشَّرطُ الرَّابِعُ: أَنْ يكونَ رابعًا فأكثرَ، فقولُهُ: (مُكَمِّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا) أي: يَجِيءُ تمامَ الأرْبَعةِ فها زادَ؛ احترازًا ممَّا لو كان هو الثَّالِثَ.

مثالُ ذلك: (مِسْكِينٌ) تقول فيها: (يا مِسْكُ) ولك فيها وجهانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنْ تَبْنِيَهُ على الضَّمَّ، وهذه يُسَمُّونها لُغَةَ مَن لا يَنْتَظِرُ، وتقولُ: (يا مِسْكُ) فا الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبِ. (يا مِسْكُ) فا الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبِ.

الوجهُ الثَّاني: أَنْ تُنْقِيَها مَكْسورةً، وهذا هو الأصلُ، وهذه على لُغَةِ مَن يَنْتَظِرُ، فتقول: (يا مِسْكِ) ف(يا): حَرفُ نِداءٍ، و(مِسْكِ): مُنادًى مَبْنيٌّ على ضَمِّ مُقدَّرٍ على آخرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِه اشْتِغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ الانْتِظارِ.

فعلى لُغةِ مَن لا يَنتَظِرُ يكونُ المَوْجودُ كَأَنَّهُ اسمٌ مُستَقِلِّ، وعلى لُغَةِ مَن يَنتَظِرُ يكون كأنَّهُ اسمٌ مَقْطوعٌ مَبْتُورٌ.

ولاحظْ أنَّنا لا نُرَخِّهُ على أنَّهُ واحدُ المساكينِ، إنَّها نُرَخِّهُ على أنَّ (مِسْكِينٌ) عَلَمٌ، أي: رَجُلٌ سَمَّيْناهُ (مِسْكينًا).

مثالٌ آخَرُ: (عُثْمَانُ) تقول فيها: (يا عُثْمَ) وهي على لُغَةِ مَن يَنْتَظِرُ، وتقولُ: (يا عُثْمُ) على لُغَةِ مَن لا يَنْتَظِرُ.

مثالة: (مَنْصُورٌ) فإذا أردت أنْ تُرَخِّمَهُ تقول: (يا مَنْصُ) بضمّ الصَّادِ، وفيه اتَّفَقَتِ اللَّغَتَانِ؛ لأَنَّك إذا حَذَفْتَ الوَاوَ والرَّاءَ، تبقى الصَّادُ مَضْمومةً، وهذا على أَنْفَ مَن يَنْتَظِرُ، وإذا بَنَيْتَها على الضَّمِّ، فكذلك أيضًا تقولُ: (يا مَنْصُ) لكنَّ الإغرابَ يَخْتَلِفُ، فإذا أَجْرَيْتَها على لُغَةِ مَن يَنْتَظِرُ، فإنَّكَ تقولُ: (يا): حَرفُ لكنَّ الإغرابَ يَخْتَلِفُ، فإذا أَجْرَيْتَها على لُغَةِ مَن يَنْتَظِرُ، فإنَّكَ تقولُ: (يا): حَرفُ نداءِ، و(مَنْصُ): مُنادًى مَبْنيُّ على ضمَّ مُقدَّدٍ على آخرِهِ، منعَ مِن ظُهورِهِ اشْتِغالُ المحلِّ بحَرَكةِ الانْتِظارِ؛ لأنَّ هذه الضَّمَّةُ ما جِيءَ بها مِن أجلِ النَّدَاءِ، فهيَ الضمَّةُ الأصلِيَّةُ.

وكذلكَ نقولُ في (عُثْمَ) و(عُثْمُ).

أمَّا (غَضَنْفَرٌ) فلا يصحُّ أنْ نَحْذِفَ النُّونَ؛ لأنهُ ليسَ حَرفَ لَينِ، وليسَ رابعًا فأكثرَ. وأمَّا (عُصْفُورٌ) فيجوزُ؛ لأنَّ الواوَ رابعةٌ، وهي زائدةٌ؛ لأنَّها مِن العُصْفُرِ. وأمَّا (قِنْدِيلٌ) فيصحُّ أنْ نَحْذِفَ الياءَ؛ لأنَّ أَصْلَها (قَنْدَلَ) فالياءُ زائدةٌ، ووَزْنُهَا (فِعْلِيلٌ).

وقولُهُ: ﴿وَالْـحُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَا بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي ﴿ فَتْحٌ): مُبْتَدَأً، و(قُفِي): الجملةُ خَبَرُ اللّبنداِ، و(بِهِمَا): جازٌ وبَجْرُورٌ مُتعلّقٌ ب(قُفِي) أي: والحُلْفُ في وَاوٍ وياءٍ فَتْحٌ قُفِيَ بهما، و(قُفِي) أي: أُتْبعَ.

الواوُ والياءُ مِن حُروفِ اللَّينِ؛ لأنَّ حُروفَ اللَّينِ مجموعةٌ في قولِك: (وَاي) وهي الوَاوُ والأَلفُ واليَاءُ() والحَركةُ المُناسِبةُ للواوِ هي الضَّمَّةُ، مثل: (مَنْصُورٍ) والحركةُ المُناسِبةُ للياءِ هي الكسرةُ، مثل: (مِسْكِينٍ) فإذا كانت الواوُ قبلَها مَفْتوحٌ، والياءُ قبلَها مفتوحٌ، فإنَّ فيه خلافًا:

فمنهم مَن قال: تُحُذَفُ الواوُ، وتُحْذَفُ الياءُ.

ومنهم مَن قال: لا تُحْذَفانِ، بل تَبْقَيَانِ.

مثالُ ذلك في الواوِ: (فِرْعَوْنُ) فالواوُ مِن حُرُوفِ اللَّينِ، والَّذي قبلَها حَرَكَةٌ غيرُ مُناسِبةٍ، وهي الفَتْحةُ، فتقولُ: (با فِرْعَو) على قَولٍ، وتقولُ: (يا فِرْعَ) على قولٍ آخَرَ.

⁽۱) الحروفُ النَّلاثةُ تُسمَّى حروف (لين) و(عِلَّة) و(مد)، فلها أسهاءٌ ثلاثةٌ، فالألفُ دائهًا حرفُ مدَّ، وأمّا الواوُ والياءُ، فإنْ كانتِ الحركةُ قبلهما مُناسِبةٌ، فهما حرفا مدَّ، وإنْ كانتْ غيرَ مُناسِبةٍ، فهما حرفا عِلَّةٍ ولين فقط، ولا نقول: حرفا مدِّ، وهذا تقسيمُها عند النَّحويِّين، وعلى هذا فنقول: في (فرعون) حرفُ لينِ وعِلَّةٍ، ولا نقول: حرفُ مدَّ، وفي (منصور) حرفُ مدَّ ولينِ وعِلَّةٍ، وأمَّا الأَلفُ فهي دائمًا تكونُ حرفَ مدَّ وعلةٍ. (الشَّارح)

مِثالها في الياءِ: (غُرْنَيْقٌ) وهو الطَّيرُ المَعْروفُ الَّذي يُسَمِّيهِ النَّاسُ عندنا (غُرْنُوقٌ) فتقولُ: (غُرْنَي) أو (غُرْنَ).

فإذا قال قائلٌ: اشتَرَطْنا في المُرَخَّم غَيرِ المَخْتوم بالتَّاءِ أَنْ يكونَ عَلَمًا!

نقولُ: نُسمِّي إنْسانًا (غُرْنَيْقًا) فلو فَرَضْنا أنَّ شَخْصًا لِبَاسُهُ دائهَا أَبْيضُ ناصِعُ البَيَاضِ، وهو خَفيفُ المَشْيِ، فدائهًا يُسْرِعُ كَأَنَّهُ يَطيرُ، فنقولُ لهُ: (يا غُرْنَيْقُ) وهل هو مُصَغَّرٌ؟

نقولُ: لا، الظَّاهرُ أنَّهُ في اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ على هذه الصَّفةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائلٌ: وَكِيفَ نُرخِّمُ (هُرَيْرَةَ)؟

نقولُ: نَحْذِفُ التَّاءَ فقط.



٦١٤- وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلَ تَــرْخِيمُ جُمْلَــةٍ، وَذَا عَمْــرُّو نَقَــلْ الشَّرحُ

الْمُركَّبُ يُحذَفُ عَجُزُهُ كلَّهُ عند التَّرْخيمِ، وهذا أبلغُ مِن حذفِ حَرفَيْنِ؛ لأنَّ التَّرْخيمَ حَذْفُ حرفٍ واحدٍ، ثمَّ أتينا إلى حَذْفِ حَرْفَيْنِ، ثمَّ أتينا إلى حَذْفِ العَجُزِ كُلِّهِ.

مثاله: (مَعْدِي كَرِبَ) فهذا مُركَّبٌ تَرْكيبًا مَزْجيًّا، فإذا حَذَفْنا (كَرِبَ) صار المَحْذوفُ ثَلاثةَ حُرُوفٍ، وكذلك (حَضْرَمَوْتُ) و(بَعْلَبَكَّ) لأنَّ الكَافَ مُشدَّدةٌ.

وهل يدخلُ التَّركيبُ الإضافيُّ في هذا الكَلامِ؟

الجوابُ: لا يَدْخُلُ؛ لأَنَّهُ سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: (دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمَّ) ولهذا قَالَ فِي الإسْنادِ: (وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمُّلَةٍ) يعني أَنَّ ما رُكِّبَ تَرْكيبَ جُمُلَةٍ، فإنَّ تَرْخِيمَهُ قَلْلَ، ومنه (تَأَبَّطَ شَرَّا) فهذا مُركَّبُ تَرْكيبًا إِسناديًّا؛ لأنَّ (تَأَبُّطَ): فعلٌ ماضٍ، قليلٌ، ومنه (تَأَبُّط شَرًّا): مَفْعولٌ به، وهذه الجملةُ كلُّها جِيءَ بها، ووُضِعَتِ السَمَ رجلِ، فصارَ مُرَكَّبًا تَرْكيبًا إسناديًّا، وهل يَجوزُ أَنْ يُرخَّمَ؟

نقولُ: سبقَ في كلامِ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ لا يجوزُ؛ لأَنَّهُ قالَ: (دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمَّ) لكنْ هنا نَاقَضَ وقالَ: (وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمُّلَةٍ) فيُحْمَلُ قولُهُ فيها سبقَ: (دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمَّ) على أنَّ المُرادَ بالنِّسْبةِ للإِسنادِ الكَثْرَةُ، أي: أنَّهُ لا يكثُرُ تَرْخِيمُ المُرَكِّبِ تَرْكيبًا إسناديًّا. إِذَنِ: الْمُرَكَّبَاتُ ثَلاثَةُ أَنْواعٍ: إِسْناديٌّ، وإضافيٌّ، ومَزْجِيٌّ، فالمَزْجيُّ يَجوزُ تَرْخِيمُهُ وبكثرةٍ، والإضافيُّ لا يَجوزُ مُطْلَقًا، والإسناديُّ يجوزُ، لكنْ بقِلَّةٍ.

مثالٌ آخَرُ: (شابَ قَرْنَاها) إذا أرَدْنا أَنْ نُرَخِّمُهُ نقولُ: (يا شَابَ) ونَحْذِفُ (قَرْنَاها) كُلَّها.

وقولُهُ: «وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ» (ذَا): اسمُ إشارةِ مَبْنيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رَفع مُبْتَداً، و(عَمْرٌو): مُبْتَدأٌ ثانٍ، و(نَقَلْ): فعلَّ ماضٍ، والفاعلُ ضميرٌ مُسْتَبِرٌ، والجُمْلَةُ خبرُ المُبَتَداِّ.

وقولُهُ: «عَمْرُو» هو سِيبَوَيْهِ إمامُ أهلِ البصرةِ في النَّحْوِ، وأَئِمَّةُ النَّحْوِ ما جاءَنُهُمُ الإمامةُ هكذا بدونِ تَعَبِ، بل كانوا يَتْعَبونَ، ويَخْرجونَ إلى البَرَاريِّ، ويَتَلَقَّوْنَ الأَعْرابَ الَّذين ما دَخَلُوا في المُدُنِ، ولا تَغَيَّرَتْ أَلْسِنتُهم، فينقُلُونَ عَنْهمُ الكَلامَ، فمِن جملةِ ما نقلَ سِيبويهِ أنَّهمْ -أي: العَرَبَ- يُرخِّمُونَ المُركَّبَ تَرْكيبًا إسْناديًّا.

وكونُ ابنِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ يقولُ: (وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ) ويأتي بهذا لَيْقَوِّيَ كَلَامَهُ، دليلٌ على أنَّ تَرْخِيمَ المُرَكَّبِ تَرْكيبًا إِسْناديًّا قَلِيلٌ جِدًّا، وهو كذلك.

الخلاصةُ: أنَّ المُرَخَّمَ يُحذَفُ منه حَرفٌ واحدٌ، وحَرْفَانِ، والْعَجُزُ مُطْلَقًا، وهذا بالنِّسبةِ لِمَا يُحْذَفُ.

أَمَّا بِالنِّسِبَةِ لِلمُركَّبِ، فِالْمُركَّبُ ثلاثةُ أقسامٍ: مُركَّبٌ تَرْكيبًا إضافيًّا، ومُركَّبٌ تَرْكيبًا إضافيًّا لا يُرَخَّمُ، تَرْكيبًا إسناديًّا، ومُركَّبٌ تَرْكيبًا مَزْجِيًّا، فِالْمُركَّبُ تَرْكيبًا إضافيًّا لا يُرَخَّمُ، والمُركَّبُ تَرْكيبًا مَزْجيًّا يُرَخَّمُ بِكَثْرةٍ.

٦١٥- وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِف فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِهَا فِيهِ أَلِف ٦١٥- وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِف فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِهَا فِيهِ أَلِف ٦١٦- وَاجْعَلْهُ -إِنْ لَمْ تَنْوِ تَحْذُوفًا- كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا ثُمِّيًا ٢١٧- فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (ثَمُودَ): (يَا فَمُو) وَ: (يَا ثَمِي) عَلَى الشَّانِ بِيَا

الشَّرحُ

(مَا) فِي قَوْلِهِ: «مَا خُذِفْ» مَفْعُولُ (نَوَيْتَ) أي: إِنْ نَوَيْتَ ما خُذِفَ بعد حَذْفِه.

«فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِهَا فِيهِ أُلِفْ» والظَّاهرُ أنَّ الباءَ هنا بمعنى (عَلَى) يعني: فاسْتَعْمِلِ الباقي على ما أُلِفَ فيه قَبْلَ الحَذْفِ، أي: اجْعَلْهُ على حَالِهِ إذا نَوَيْتَ بعد الحَذْفِ ما حَذَفْتَ، وهذا في كلِّ ما سَبَقَ منَ التَّرْخِيهَاتِ.

مثالَّة: تقولُ: (يا مِسْكِ) (يا حُثْمَ) (يا مَنْصُ) فلم نُغَيِّرْ شيئًا في الحَرَكَاتِ، ونقولُ في إعرابِ (يا حُثْمَ): (حُثْمَ) مُنادًى مُرخَّمٌ مَبْنِيٍّ على ضمَّ مُقَدَّرٍ على آخِرِهِ منعَ مِن ظُهُورِه اشْتِغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ الانتظارِ.

وقولُهُ: «وَاجْعَلْهُ» أي: اجْعَلِ الْمَرَخَّمَ إِنْ لَم تَنوِ الْمَحْذُوفَ كَمَا لُو كَانَ هذا الْمَرَخَّمُ ثُمَّمَ بِالْحَرْفِ الْأَخِيرِ الموجودِ.

وقولُهُ: «وَضْعًا» أي: بحَسَبِ وَضْعِ العربِ، فلا نَلْتَفِتُ إلى المَخْذُوفِ إِطْلاقًا، فنقولُ في (عُشْهَانَ): (يا عُثْمُ) وفي (مِسْكِينِ): (يا مِسْكُ) وفي (مَنْصُورٍ): (يا مَنْصُ) على أنَّ الضَّمَّةَ ليستْ بالحَرَكةِ الأَصْلِيَّةِ؛ ولهذا نقولُ في (يا مَنْصُ)

على هذا: (يا): حَرْف نِدَاء، و(مَنْصُ): مُنادًى مَبْنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ؛ لأَنَّنا قدَّرْنا أنَّ هذه الضَّمَّةَ حَرَكةُ بِنَاءٍ لا حَرَكةُ انتظارِ.

وإذا كان آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، مِثلُ (با فِرْعَوْ) على لُغَةِ مَن لا يَخْذِفُ الواوَ نقولُ: مَبْنِيٌّ على ضَمَّ مُقَدَّرٍ على آخِرِهِ، مَنعَ مِن ظُهورِهِ الثَّقَلُ.

وكذلك نقولُ في (غُرْنَيْقِ): (يا غُرْنَيْ).

مثالٌ آخَرُ: (حَمُّزةً) على لُغَةِ مَن يَنتَظِرُ نقولُ: (يا حَمْزَ) وعلى لُغَةِ مَن لا يَنتَظِرُ نقولُ: (يا حَمْزُ).

مثالٌ آخَرُ: (قَتَادةُ) على لُغَـةِ مَن يَنْتَظِـرُ: (يا قَتَادَ) وعلى لُغَةِ مَن لا يَنْتَظِـرُ: (يا قَتَادُ).

يقولون: إنَّ ابنَ عبَّاسٍ وَعَلِيَكَ عَبَّالٍ له: إنَّ ابنَ مَسْعودٍ قرأَ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾ فقال: «ما كانَ أَشْغَلَ أهلَ النَّارِ عن التَّرخيم»(١٠).

لكنْ قالَ بعضُ النَّاسِ: إنَّهم لا يُرَخُّونَ، لكنَّهم ضُعَفَاءُ لا يُكْمِلُونَ النُّطْقَ.

على كلِّ حالٍ: إذا ثَبَتَتِ القراءةُ، فإمَّا أنْ يُقالَ: إنَّهم يَعْجِزونَ عن الإكْمالِ للضَّعْفِ، وإمَّا أنْ يقالَ: رَجَّموا استِعْطافًا.

وقولُهُ: «عَلَى الْأَوَّٰٰٰٰٰٰكِ» أي: إذا نَوَيْتَ بعدَ حَذْفٍ ما حُذِفَ، وهي لُغَةُ مَن يَنْتَظِرُ، تقولُ في (ثَمُودَ): (يا ثَمُو) فنقولُ: (ثَمُو): مُنَادًى مَبْنيٌّ على ضمَّ مُقَدَّرٍ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِهِ اشْتِغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ الانْتِظارِ.

⁽١) ذكره الزنخشري في الكشاف (٤/ ٢٦٤)، والرازي في تفسيره (٢٧/ ٦٤٤).

وقولَهُ: «و(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا» وهي لُغَةُ مَن لا يَنْتَظِرُ. فإذا قال قائلٌ: لماذا قُلنا: (يا ثَمِي) ولم نقل: (يا ثَمُو)؟

يقولونَ: لأنَّهُ لا يُوجَدُ اسمٌ مُعْرَبٌ آخِرُهُ واوٌ مَضْمومٌ ما قَبْلَها، أمَّا النَّبنيُّ فيُوجَدُ مثل (هُو) وكذلك المنقولُ، كما لو سَمَّيْنا شخصًا ب(يَدْعو) وكذلك غيرُ الْعَرَبِيِّ، مثل: (قَمَنْدُو) و(سَمَنْدُو) فلهذا يقولونَ في (ثَمُو) على لُغَةِ مَن لا يَنْتَظِرُ: لا بُدَّ أَنْ تَجْعَلَهُ (يا ثَمِي) فيكونُ مُعْتَلَّا بالياءِ؛ لأنَّ الاعْتِلالَ بالياءِ كثيرٌ، مثل: (قاضي) و(داعي) و(هادي) وما أَشْبَهَ ذلك.

فإذا قال قائلٌ: وكيفَ نُعْرِبُهُ على هذا؟

نقولُ: (يا): حَرفُ نِداءِ، و(ثَمي): مُنادًى مُرَخَّمٌ مَبْنيُّ على ضَمَّ مُقَدَّرِ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِهِ الثُقُلُ.

مثالٌ آخَرُ: (مِسْكِينٌ) نقولُ فيه: (يا مِسْكِ) على لُغةِ مَنْ يَنْتَظِرُ، و(يا مِسْكُ) على لُغَةِ مَنْ لا يَنْتَظِرُ.



٦١٨- وَالْتَـــزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَ (مُسْــلِمَهُ) وَجَوِّزِ الْـوَجْهَيْنِ فِي كَ (مَسْـلَمَهُ) الشَّرحُ

قولُهُ: «الْتَزِم الْأَوَّلَ» وهو لُغَةُ مَن يَنْتَظِرُ.

﴿فِي كَ (مُسْلِمَهُ) فإذا ناديتَ امْرَأَةً بهذا الاسمِ (مُسْلِمَة) وأردتَ التَّرْخيمَ، فإذَك تَحْذِفُ الهاءَ، فتقول: (يا مُسْلِمَ) على لُغَةِ مَن يَنْتَظِرُ، و(يا مُسْلِمُ) على لُغَةِ مَن يَنْتَظِرُ، لكنْ هنا يَتَعَيَّنُ لُغَةٌ مَن يَنْتَظِرُ؛ لأنَّنا لو أَتَيْنا بها على لُغَةِ مَن لا يَنْتَظِرُ، مَن لا يَنْتَظِرُ، وقُلنا: (يا مُسْلِمُ) الْمنتَبَةَ المُنادَى المُذَكَّرُ بالمُؤنَّثِ، لكن تقولُ: (يا مُسْلِمَ) على لُغَةِ مَن يَنْتَظِرُ.

وقولُهُ: «الْتَزِمِ» فعلُ أمرٍ، والأمرُ للوُجُوبِ، والعِلَّةُ في وُجوبِ الالتزامِ هنا خَوْفُ اللَّبْسِ.

وقولُهُ: «وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ» وهما لُغَةُ مَن يَنْتَظِرُ، ومَنْ لا يَنْتَظِرُ.

«في كَ (مَسْلَمَهُ)» و(مَسْلَمَةٌ) ليس بعَلَمٍ يَخْتَلِفُ فيه المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ، لكنَّها اسمُ مَكانٍ للسَّلامةِ، والمكانُ يَصلُحُ تَذْكِيرُهُ وتَأْنيثُهُ، فتقولُ: (مَسْلَمَةٌ) أي: هذا المكانُ مَسْلَمةٌ كها تقولُ: (مَفَازةٌ) و(مَهْلَكةٌ) وما أشبه ذلك.

فإذا أَرَدْتَ أَنْ تُرَخِّمَ تقولُ: (مَسْلَمَ) و(مَسْلَمُ) لأنَّهُ ليسَ فيه الْتِباسُ.

فإنْ كان عَلَمًا فهو مَنْقُولٌ مِن اسمِ مَكانِ إلى العَلَمِيَّةِ، ويصيرُ فيه الوَجْهَانِ؛ لأَنَّهُ لا يُوجَدُ امرأةٌ اسمُها (مَسْلَمةُ) بخلافِ (مُسْلِمة) و(مُسْلِمٍ) فيُفَرَّقُ بينهما بالهاءِ.

الْخُلاصةُ:

يجوزُ في التَّرخيمِ لُغَتانِ: لُغَةُ مَن يَنْتَظِرُ، ولُغَةُ مَن لا يَنْتَظِرُ، فإنْ حَصَلَ لَبْسٌ في الْتِزامِ إحْداهُما وَجَبَ العُدُولُ عنها، وأَتَيْنا بالوَجْهِ الَّذي لا يَلْتَبِسُ.

٦١٩- وَلِاضْ طِرَارٍ رَخَّمُ وا دُونَ نِكَ مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا) الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «رَجَّمُوا» الفاعلُ يعودُ على العَرَبِ؛ لأنَّ النَّحْويِّينَ لا يَسْتَطيعونَ أَنْ يُغَيِّرُوا فِي اللَّغَةِ.

يقولُ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: إنَّ العربَ رحَّمُوا للضَّرورةِ بدون نِدَاءٍ، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ هذا المُرَخَّمُ صالحًا للنِّداءِ.

مثالُه: (أحمدُ) فلو فَرَضْنا أنَّ (أحمدَ) جاءتْ في سِيَاقِ بيتٍ مِن الشَّعْرِ، ولو أَبْقَيْنَاها على ما هي عليه اخْتَلَّ وزنُ البيتِ، فإنَّنا نَحْذِفُ آخِرَها، ونقولُ: (أَحْمَ) على حَسَبِ الإغرابِ؛ لأنَّ هذا ليسَ بنِدَاءٍ.

قال الشَّاعرُ (١):

لَـنِعْمَ الْفَتَـى تَعْشُـو إِلَى ضَـوْءِ نَـارِهِ ﴿ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجوعِ وَالْـخَصَرْ

الشَّاهدُ قولُهُ: (طَرِيفُ بْنُ مَالٍ) وأَصْلُها (ابنُ مالِكِ) فرخَّمَهُ بَدونِ نِدَاءٍ، ولكنْ للضَّرورةِ، وهو مُنَوَّنَّ على لُغَةِ مَن يَنْتَظِرُ، وقولُهُ: (طَرِيفُ) هو المَخْصوصُ بالمَدْح مُبْنَدأٌ مُؤخَّرٌ، و(الْفَتَى) فاعِلُ.

الخلاصةُ: التَّرخيمُ في الأصلِ خاصٌّ بالنَّداءِ، ولكنَّهُ قدْ يُرخَّمُ في غيرِ النِّداءِ للضَّرورةِ فقط، وهي الشِّعرُ.

 ⁽١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، كها في الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٥٤)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ١٨٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٦٦).



الاختِصاصُ بالشَّيءِ معناه الانْفِرادُ به، وقَصْرُ الحُكْمِ عليه، تقولُ: (الحُتَصَصْتُ بكذا) بمعنى انْفَرَدْتُ به؛ ولهذا يُقَالُ: هذا مَالُكَ الخاصُ، وهذا بيتُكَ الخاصُ، وهذا بيتُكَ الخاصُ، وهذا الكِتابُ خاصٌّ لِفُلَانٍ، أي: أنَّه مُنْفَرِدٌ به عن غيرِه، ومَقْصورٌ عليه.

والاخْتِصاصُ في اللُّغَةِ العَربيَّةِ قَريبٌ في الاصْطِلاحِ مِن المعنى اللُّغَويُّ؛ لأنَّ الْمَتكلِّمَ يَقْضُرُ الحُكْمَ على نَفْسِهِ، ولهُ شُرُوطٌ أفادَها المؤلَّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-بقولِهِ:

٦٢٠ - الإخْتِصَاصُ كَنِدَاء دُونَ (بَا) كَ (أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِنْرِ (ارْجُونِيَا)

الشَّرحُ

قولُهُ: «ارْجُونِيَا» أَصْلُها (ارْجُونِي) فالألفُ هنا للإطْلَاقِ، تقولُ: (ارْجُونِي أَيُّهَا الفَتَى) ف(أَيُّهَا الفَتَى) للمُتَكلِّم، فلا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَها شيءٌ، أي: أَنَّ الاخْتِصاصَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بشَيْءٍ، وأَمَّا النَّداءُ فلا يُشْتَرطُ، تقولُ: (يا مُحَمَّدُ) (يا بَكُرُ) (يا خالدُ) (يا عَمْرُو) وما أشبه ذلك.

مثالُه: لو قلتَ تَسْأَلُ اللهَ عَرَقِهَلَ أَنْ يَرْحَمَك: (يا رَبِّ، اغْفِرْ لِي عَبْدَك الضَّعيف) وما أشْبَهَ ذلك.

وقولُهُ: ﴿ارْجُونِي﴾ (ارْجُو): فِعْلُ أَمْرٍ مَبْنيٌّ على حذفِ النُّونِ، والواوُ فاعلٌ، وهي واوُ الجهاعةِ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿انْعُونِ أَسْتَجِبَ لَكُرُ﴾ [غافر:٦٠] ف(ارْجُونِي) على وزنِ (ادْعُونِي) والنُّونُ للوِقَايةِ، والياءُ مَفْعولٌ به.

وقولُهُ: ﴿أَيُّهَا الْفَتَى ﴾ (أَيُّهَا) يقولونَ: إنَّ (أَيُّ) مَفْعُولٌ به لفِعْلٍ عَدْوفٍ ، والتَّقديرُ: (أَخُصُّ أَيُّهَا الْفَتَى) وهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبٍ ، ولا تقولُ: إنَّهَا مُنادَى ، فإنَّهُ ليسَ مِن العادةِ أنَّ الإنسانَ إنَّهَا مُنادَى ، فإنَّهُ ليسَ مِن العادةِ أنَّ الإنسانَ يُنادِي نفسَهُ ، لكنْ لو قلت: (أخصُّ أَيُّهَا الفتى) صحَّ ، وهذا مِن الغريب، يُنادِي نفسَهُ ، لكنْ لو قلت: (أخصُّ أَيُّهَا الفتى) صحَّ ، وهذا مِن الغَويب، و(هَا) ؛ للتَّنبيهِ ، و(الْفَتَى) : صِفَةٌ لاأَيُّ) تابعٌ للفَظِهِ ، وإنَّها قُلنا: تابعٌ لِلفَظِهِ ؛ لأَننا لو أَبْدَلنا (الفَتَى) الَّذي هو مَقْصورٌ باسم صَحيحِ الآخِرِ وقُلنا: (ارْجُونِي أَيُّها الرَّجُلُ) يكونُ (الرَّجُولِي أَيُّها للفَظِهِ ، فهو مَبْنيٌّ على الضَّمِّ في مَلً الرَّجُلُ) يكونُ (الرَّجُلُ) صِفَةً لاأَيُّ) تابعًا للفَظِهِ ، فهو مَبْنيٌّ على الضَّمِّ في مَلً الشَّمِّ في مَلً الضَّمِّ في مَلًا الضَّمِّ في مَلَّ

إِذَنِ: (الْفَتَى) صفةٌ ل(أَيُّ) تابعٌ للَفْظِهِ، فهو مَرْفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعَذُّرُ.

ولو قال: (ارْجُونِي أَيُّهَا الفِتْيَانُ) ما صارتِ اخْتِصاصًا، وكذلك لو قال: (ارْجُنِي أَيُّها الفَتَى) فليسَ باختصاصِ.

وفولُه: (ارْجُونِي أَيُّها الفَتَى) الفَتَى في اللَّغةِ العربيَّةِ يُطْلَقُ على الكَريمِ، فالمعنى: ارْجُونِ؛ لأنِّ عَلَّ للرَّجَاءِ، أنِّي أُعْطِيكم، وأُنْعِمُ عليكم.

إِذَنْ: فهمنا أنَّ الاخْتِصاصَ مثلُ النِّداءِ، لكنْ يختلفُ عنه بأمورٍ: الأمرُ الأوَّلُ: أنَّهُ لا بُدَّ أنْ يكونَ مسبوقًا بشيءٍ؛ لقولِهِ: (بِإِثْرٍ).

الأمرُ الثَّاني: أنَّهُ لا يَقْتَرِنُ ب(يا) لقولِهِ: (دُونَ يَا).

الأمرُ الثَّالثُ: أَنَّهُ يكونُ للمُتكلِّمِ، أو للمُتكلِّمِ ومعه غَيْرُهُ، فهنا في (أَيُّها الفَتَى) للمُتكلِّم.

٦٢١- وَقَدْ يُسرَى ذَا دُونَ (أَيِّ) تِلْسو (أَلّ)

كَمِثْلِ: (نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَلَلْ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «ذَا» نائبُ فاعل، وتَعودُ على الاختصاص، يعني: قد يُرَى الاختصاصُ (دُونَ (أَيُّ) تِلُو(أَل)) لأنَّ المِثَالَ الَّذي ذَكَرَه المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ فيه (أَيُّ) في قولِه: (أَيُّهَا الْفَتَى) لكنْ قدْ يُرَى دونَ (أَيُّ) مَقْرُونًا بِ(أَل) مع أَنَّهُ لو كان نِدَاءً لم يُقرَنْ بِ(أَل) إلا إذا تَوَصَّلَ إليه بِ(أَيُّ).

مثالُهُ: «نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ» ف(نَحْنُ): مُبْتَدَأً، وخَبَرُهُ (أَسْخَى) و(الْعُرْبَ): مُنْصوبةٌ على الاختِصَاصِ، والمعنى: نحنُ –أخصُّ العُرْبَ–أَسْخَى مَن بَذَلَ.

فصارَتْ صُورُ الاختِصاصِ ثَلَاثًا:

الصُّورةُ الأُولى: أنْ يكونَ الاختِصاصُ مقرونًا ب(أَيُّ).

الصُّورةُ الثَّانيةُ: أنْ يكونَ مُعرَّفًا ب(أل) دونَ (أَيُّ).

الصُّورةُ الثَّالثةُ: أَنْ يكونَ مُضَافًا، مثلُ قَوْلِ الرَّسولِ ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنبِيَاءِ): الأَنبِيَاءِ لا نُورَثُ» (أَمَعَاشِرَ الْأَنبِيَاءِ): مَنْصوبٌ على الاخْتِصاصِ، والمعنى: نحنُ –أَخُصُّ مَعَاشِرَ الأنبياءِ – لا نُورَثُ.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٦٣).

وفيها كُلِّها يكونُ مَنْصوبًا بفعلٍ مَحْذوفٍ تَقْديرُهُ: (أَخُصُّ).

فكأنَّ الاختِصاصَ يُفَسِّرُ الضَّميرَ السَّابقَ.

فقولُهُ: «نَحُنُ» مَن نحن؟ الجوابُ: (الْعُرْبَ) فَفَسَّرَ الضَّميرَ.

وكذلك «ارْجُونِي» مِن نَرْجو؟ الجوابُ: (أَيُّهَا الْفَتَى) وفي الحديثِ: «نَحْنُ» مَن نحنُ؟ الجوابُ: «مَعَاشِرَ الأنبِياءِ»؛ ولهذا قُلنا: لا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ ضَميرٌ، إمَّا للمتكلِّم، أو للمتكلِّم ومعهُ غيرُهُ؛ حتَّى يكونَ كالتَّفسيرِ لَهُ.

وقولُهُ: «الْعُرْبَ» أي: العَرَبَ، وما قاله صَحيحٌ، فلا يُوجَدُ في الأُمَمِ أُمَّةٌ أَكْرُمُ مِن العَرَبِ، ولا أَذْكَى نَسَبًا، ولا أَطْيَبَ عَيْدًا() مِن العَرَبِ؛ ولهذا كانَ الرَّسولُ ﷺ الَّذِي هو أَفْضَلُ الرُّسُلِ - كان منَ العَرَبِ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَائَتَهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فلولا أنَّ أُمَّةَ العَرَبِ هي خَيرُ الأُمَمِ ما جَعَلَهُ اللهُ منها، ولكنْ بعدَ الإسلامِ صارَ خيرَ النَّاسِ المُسْلِمونَ، سواءٌ مِن العَرَبِ أم مِنْ غيرِ العَرَبِ، ولكنْ يَزدادُ المسلمُ العَرَبِ عُيبًا إلى طِيبِهِ.

——»· @ · · · —

⁽١) المُختِدُ: الأصل وَالطَّبْعُ. اللسان: حتد.



هذا البابُ بابٌ لمسألتَينِ:

المسألةُ الأُولى: التَّحذيرُ، وهو الإنذارُ بالمَخُوفِ، ف(ثُحَذِّرُهُ) أي: تُنْذِرُهُ بشيءٍ يَخُوفِ؛ ليَحْذَرَ منه.

المسألةُ الثَّانيةُ: الإغْراءُ، وهو الحثُّ على فِعلِ شيءٍ مَطْلُوبٍ تُغْرِيهِ به مِنْ أَجلِ أَنْ يُدْرِكَهُ ويُحصِّلَهُ.

٦٢٢- (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُسحَدِّرٌ بِهَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» مَفْعولٌ مُقَدَّمٌ ل(نَصَبْ) على أنَّه يُرادُ به لَفْظُهُ؛ لأنَّ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) بِمعنى هذا اللَّفْظِ، أو هذا التَّركيبِ، والواوُ حَرفُ عَطْفٍ، و(نَحْوَ) مَعْطوفٌ على (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ).

وقولُهُ: «نَصَبْ مُحَدِّرٌ» يعني أنَّ المُحَدِّرَ نَصَبَ (إِيَّاكَ وَالشَّرَ) وما شابهَهُ، مثل: (إِيَّاكُ والأسدَ) (إِيَّاكُ والرِّبا) (إِيَّاكُ والحِّنَا) (إِيَّاكُ والغِيبةَ) وما أشبهَ ذلك.

وقولُهُ: ﴿بِمَا اللَّهِ عَامِلٍ ، فَ(مَا) هَنَا نَكِرةً مَوْصُوفةً.

وقولُهُ: «اسْتِتَارُهُ وَجَبْ» عَبَّرَ هنا بالاسْتِتارِ على سَبيلِ التَّسامُحِ؛ لأنَّ المرادَ بالاسْتِتارِ هنا الحَذْفُ، والاسْتِتارُ إنَّها يكونُ في الضَّهاثرِ في عَوامِلِها، وهذا الَّذي

معنا مِن بابِ الحَذْفِ، وليسَ مِن بابِ الاسْتِتارِ، فهو مِن بابِ التَّسامُحِ، أو مِن بابِ استِعْمالِ الاسْتِتارِ في غيرِ معناهُ الاصْطِلاحيِّ، بل في مَعْناهُ اللَّغويِّ، فيكونُ المُرادُ بقولِهِ (بِهَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ) أي: بها وَجَبَ اختفاؤُهُ.

وقولُهُ: "إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» (إِيَّاكَ): مَفْعولٌ لفِعلٍ مَخْذوفٍ تقديرُهُ: (أُحَذِّرُكَ) هذا هو الأصلُ، فالظَّميرُ في (أُحَذِّرُكَ) ضَميرٌ مُتَّصِلٌ، فلمَّا حَذَفْنا الفعلَ ما وَجَدْنا شيئًا يتَّصِلُ به الضَّميرُ، فاضطُرِرنا إلى فَصْلِ الضَّميرِ، وقُلنا: (إيَّاك) فعلى هذا يكونُ (إيَّا) ضَميرًا مُنْفَصِلًا مَبْنيًّا على السُّكُونِ في مَحَلِّ نَصبٍ بعاملٍ مَحْذوفِ، والتَّقديرُ: (أُحَذِّرُ) وليس: (احْذَرْ) وإنْ كانَ ظاهرُ كلامِ الشَّارِحِ رَحَمَهُ اللَّهُ: (احْذَرْ) لكنَّ الصَّوابَ: (أُحَذِّرُ).

وقولُهُ: ﴿وَالشَّرَّ﴾ الواوُ حرفُ عطفٍ، و(الشَّرَّ): مَفْعولٌ لفِعْلِ مَخْذوفٍ، وليسَ مَعْطوفًا على (إِيَّاكَ) لأنَّنا لو قلنا: إنَّهُ مَعْطوفٌ على (إِيَّاكَ) فسدَ المعنى، وصارَ: أُحَذِّرُكَ وأُحَذِّرُ الشَّرَّ، وهذا لا يَسْتَقيمُ.

إِذَنْ: يكونُ مَفْعولًا لفعلٍ تَحْذوفٍ، والتَّقديرُ: (إِيَّاك أُحَذِّرُ، وجَانِبِ الشَّرَّ) أو ما أشْبَهَ ذلك، فيكونُ هذا عَطْفَ جُمْلةٍ على جُمْلةٍ.

وقولُهُ: "بِهَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ يدلُّ على أنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تُبْرِزَ الفعلَ هنا، فلم قلت: (إيَّاكُ أُحَدِّرُ) ما كانَ مِن بابِ التَّحذيرِ، وإنَّما يكونُ جملةً مُستَقِلَّةً، ولا تُسمَّى تَحْذيرًا، وإنَّما سُمِّي (إيَّاكَ وَالشَّرَّ) تَحْذيرًا مع حَذْفِ العاملِ؛ لأنَّ هذا أَبْلغُ في تنبيهِ المُخاطَبِ، فلو قال: (أُحَدِّرُكَ) ما صارَ له في نَفْسِ المُخاطَبِ كما يكونُ لقولِه: (إيَّاكَ) ولا سِيَّما في الصِّيغةِ الثَّانيةِ الَّتي فيها التَّكرارُ (إيَّاكَ إيَّاكَ).

٦٢٣ - وَدُونَ عَطُ فِ ذَا لَا إِيَّا) انْسُبْ، وَمَا

سِواهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَسَنْ يَلْزَمَ

٦٢٤- إِلَّا مَسعَ الْعَطْسفِ أَوِ التَّكْسرَارِ

كَ (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)

الشَّرحُ

قولُهُ: «دُونَ عَطْفٍ» يعني: آنَّكَ إذا أَتَيْتَ بالتَّحذيرِ بدونِ عَطْفٍ فقلتَ: (إِيَّاكَ الشَّرَّ).

وقولُهُ: ﴿ وَمَا سِوَاهُ سَنْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ ﴾ إذا جاءتُ (إيًا) فلا بُدَّ مِن الإضهارِ ، وأمَّا ما سِوَى (إيًا) فإنْ تَكَرَّرَ وَجَبَ الإِضْمَارُ ، وإنْ لم يتكرَّرْ جازَ الإضهارُ والإظهارُ ، كما لو قلتَ: (الأسدَ) فيجوزُ أنْ أقولَ: (احْذَرِ الأُسدَ) وآتيَ بالفعلِ ، أمَّا لو قلت: (الأسدَ الأسدَ) فإنَّهُ لا يجوزُ أنْ تأتيَ به.

وقولُهُ: «الضَّيْغَمَ» هو الأسدُ.

وقولُهُ: «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ» مُحلَّدٌ منه، وهو مَفْعولٌ لفِعْلِ مَحْدُوفِ، ويُحْذَفُ مِن أجلِ التَّكرادِ.

مثالٌ آخَرُ: (إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كذا) أي: إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كذا، وأتى ب(مِن) لأنَّ (أنْ) هنا على تَقْديرِ (مِنْ) لأنَّهُ لو قال: (أُحَدِّرُكَ فِعْلَ كذا) ما صارَ هناك مُحَذَّرٌ منه، ولا يكونُ مُحَدَّرًا منه إلا على تَقْدير (مِنْ). مثالٌ آخَرُ: (مازِ، رأسَك والسَّيف) وأصلُهُ: (مَازِنُ) لكنْ هنا تَرْخِيمٌ بحَذْفِ آخِرِهِ، وهو النُّونُ، والتَّحذيرُ في: (رأسَك والسَّيفَ) والتَّقديرُ: (قِ رَأْسَكَ) فهو مَفْعولٌ لفعلٍ تَخْذُوفٍ تقديرُهُ: (قِ) وقولُهُ: (والسَّيفَ): الواوُ حرفُ عَطْفٍ، و(السَّيفَ): مُفْعولٌ لفعلٍ تَخْذُوفٍ، والتَّقديرُ: احْذَرْ، أو جَانِبِ السَّيْف، وما أشبة ذلك.



٦٢٥ - وَشَــذَّ (إِيَّــايَ) و (إِيَّــاهُ) أَشَــذِّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿وَشَذَّ (إِيَّايَ)﴾ لأنَّ التَّحْذيرَ يكونُ للمُخاطَبِ، ولا يكونُ للمُتكلِّمِ، فلا تقولُ: (إيَّايَ والشَّرَّ) ولكنَّهُ يُقَالُ شُذُوذًا، والشَّاذُّ معناهُ المُخالِفُ للقِيَاسِ.

وقولُهُ: ﴿و(إِيَّاهُ) أَشَذٌ اِي: أَكثرُ شُذُوذًا، وذَكَرَ له مِثالًا في الشَّرِحِ (') قالَ فيه: (إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فإيَّاه وإيَّا الشَّوابُّ) أي: النِّسَاءَ الشَّابَّاتِ، فلا يَتَزوَّجُهُنَّ، والشَّاهدُ قولُهُ: (فإيَّاهُ) حيثُ حَذَّرَ بضَميرِ الغَيْبَةِ، وهذا شاذٌ.

إِذَنْ: فالتَّحذيرُ ب(إيَّا) يكونُ للمُخاطَبِ والمُتكلِّمِ والغائبِ، فالمُخاطَبُ هو الكثيرُ الواردُ، والمتكلِّمُ شاذٌّ، والغائبُ أشدُّ.

وقولُهُ: «عَنْ سَبِيلِ» مُتَعلِّقٌ ب(انْتَبَدُ) والمعنى: مَن قَاسَ هذه الضَّمائرَ على ضَميرِ المخاطَبِ فقد خَرَجَ وبَعُدَ عن سبيلِ القَصْدِ والمَنْهَجِ الحَقِّ، فكأنَّ المُؤلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ عَلَى السَّماعِ. وَمَمُهُ اللَّهُ مُقْتَصَرٌ فيه على السَّماعِ.

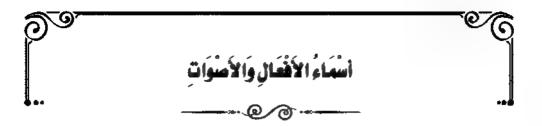
⁽١) شرح ابن عفيل رَحْمَةُ أَللَّهُ.

٦٢٦- وَكَمُحَـنَّرٍ بِسلَا (إِيَّسا) اجْعَسلَا مُغْرَّى بِهِ فِي كُلِّ مَا فَدْ نُصِّلَا الشَّرحُ الشَّرحُ

الإغراءُ ضِدُّ التَّحذيرِ، فهو إِذَنْ تَنْبِيهُ المُخاطَبِ على أمرٍ يُرغَبُ أَنْ يَخْصُلَ عليه، فَ(أَغْرَيْتُهُ) معناهُ: أنَّني نَبَّهتُهُ على أمْرٍ يَنْبَغي أَنْ يَأْخُذَ به، ولكنْ لا يُسْتَغْمَلُ فيه (إيًّا) ولكن بِلَا (إيًّا) مثلُ قولِهِ ﷺ: "الصَّلاة الصَّلاة، وَمَا مَلَكَتْ أَيَانُكُمْ "(). فالصَّلاة الصَّلاة الصَّلاة على الإغراء، والصَّلاة الصَّلاة الصَّلاة على الإغراء، والتَّقديرُ: الزَّموا الصَّلاة الصَّلاة، وما مَلكَتْ أيهانُكم، و(الصَّلاة) الثَّانية توكيد، ومِثلُها في كلامِ المؤلِّفِ رَحَمُ الشَّيْفَمَ الضَّيْفَمَ يَا ذَا السَّارِي) لكنَّ (الضَّيْفَمَ الضَّيْفَمَ يَا ذَا السَّارِي) لكنَّ (الضَّيْفَمَ الضَّيْفَمَ) تَّذيرٌ، و(الصَّلاة الصَّلاة) إغْراءً.

ومثلُه أيضًا أنْ تقولَ: (العِلْمَ العِلْمَ) يعني: الْزَم العِلْمَ العِلْمَ.

⁽١) أخرجه بمعناه أبو داود: كتاب الأدب، باب في حق المملوك، رقم (٥١٥٦).



اسمُ الفعلِ هو الاسمُ الذي وُضِعَ عَلَيًا على الفِعْلِ، كما تُسمِّي وَلَدَكَ باسْمِهِ، وكما تقولُ: (هذه مِرْوَحَةٌ) (هذا زَيدٌ) (هذا عَمْرٌو) (هذا خالدٌ).

وهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: ما وُضِعَ للأمرِ.

الثَّاني: ما وُضِعَ للماضي.

الثَّالثُ: ما وُضِعَ للمُضَارع.

٦٢٧-مَا نَابَ عَنْ فِعْلِ كَ (شَتَّانَ) و(صَهْ) مُو اسْمُ فِعْلِ، وَكَذَا (أُوَّهُ) و(مَهُ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «مَا نَابَ عَنْ فِعْلِ» ثُمَّ قيَّدَ هذه النيابة بالمثالِ، فقال: (كَ شَتَّانَ) وليس ما نابَ عن فِعْلِ مُطْلَقًا؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ والمَصْدَرَ يَنُوبانِ عن الفعلِ، لكنَّها ليسا كه (شَتَّانَ) وقدْ قالَ ابنُ مالكِ رَحَهُ أَللهُ فِي أُوَّلِ الكِتابِ: (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ لِيسا كه (شَتَّانَ) وقدْ قالَ ابنُ مالكِ رَحَهُ أَللهُ فِي أُوَّلِ الكِتابِ: (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ لِيسا كَ (شَتَّانَ) وقدْ قالَ ابنُ مالكِ رَحَهُ أَللهُ فَي أُوَّلِ الكِتابِ: (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ لِيسَا كَانْ بِتَأَثَّرُ الفَاعلِ، فإنَّهُ نائبٌ مَنَابَ الفِعلِ، لكنْ بِتَأَثَّرُ ، فَيَتَأَثَّرُ بالعواملِ، فتقولُ مثلًا: (أنا مُكْرِمٌ زَيدًا) فَ(مُكْرِمٌ) نابَتْ عن كَلِمةِ (أُكْرِمُ) لكنَّها بالعواملِ، فتقولُ مثلًا: (أنا مُكْرِمٌ زَيدًا) فَ(مُكْرِمٌ) نابَتْ عن كَلِمةِ (أُكْرِمُ) لكنَّها بَتَأَثَّرُ بالعواملِ؛ ولهذا قيَّد تَأَثَّرُ بالعواملِ؛ ولهذا قيَّد ذلك بالِثَالِ في قولِه: (كَ شَتَّانَ وَصَهْ).

وقولُهُ: «شَتَّانَ» اسمُ فعلِ ماضٍ؛ لأنَّهُ بمعنى افْتَرَقَ.

وقولُهُ: «صَهْ» اسمُ فِعْلِ أَمْرِ؛ لأنَّهُ بمعنى اسْكُتْ، ونحنُ نقولُ في اللَّغةِ العامِّيَّةِ بدلَ (صَهْ): (أُصْ) وهي مُحَرَّفةٌ مِن (صَهْ) وليستْ مُقْتَضَبةً مِن (اسْكُتْ) فلا نقولُ: إنَّ أصلَ (أُصْ) (اسْكُتْ) فحُذِفتِ الكافُ والتَّاءُ؛ لأنَّنا إذا قُلنا بهذا لزِمَ حَذْفُ التَّاءِ والكَافِ، وإبدالُ السِّينِ صَادًا، لكنْ إذا قُلنا: إنَّها نائبةٌ مَنابَ (صَهْ) فهو أَقْربُ.

وقولُهُ: «أَوَّهْ» أي: أَتَوجَّعُ، ونحنُ نقولُ فيها: (أَوْوه) وأَصْلُها: (أَوَّهُ) ونقولُ: (آه) أي: أَتَوجَّعُ.

وقولُهُ: «مَهْ» أي: اكْفُفْ وتَوَقَّفْ عن الشَّيءِ، فلو شاهَدْتَ واحدًا يَعْبَثُ وهو حَاضِرٌ الدَّرْسَ، تقولُ له: (مَهْ) أي: اكْفُفْ عنِ العَبَثِ.

و (شَتَّانَ) للرَاضي، و (صَهْ) للأَمْرِ، و (أَوَّهْ) للمُضَارِع، و (مَهْ) للأَمْرِ.



٦٢٨- وَمَا بِمَعْنَى افْعَـلْ كَ (آمِـينَ) كَثُـرْ وَغَيْرُهُ كَ (وَيْ) و (هَيْهَـاتَ) نَـزَرْ الْمِينَ عَنْيَ الْمُعْنَى الْعَلَامِ مُعْنَى الْمُعْرَمُ اللهُ ال

قُولُهُ: انْزَرْ؛ أي: قَلَّ.

وقولُهُ: "وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ، وهو اسمُ فِعْلِ الأَمرِ كَثِيرٌ، مثل: (آمِينَ) أي: اسْتَجِبْ، فهي اسمُ فِعْلِ أَمْرٍ، لكنَّها بالنِّسبةِ للهِ عَزَيْجَلَّ نقولُ: اسمُ فِعْلِ دُعَاءٍ، ولا نقولُ: أمرٍ؛ لأنَّ اللهَ شُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُوجَّهُ إليه الأَمرُ؛ إذْ إنَّ الأَمرَ هو طَلَبُ الكَفَّ على سَبيلِ الاسْتِعْلاءِ.

ونقولُ في إعرابِها: اسمُ فِعْلِ أَمرٍ مَبْنيٌّ على الفَتْحِ، لكنَّهُ يُسَكَّنُ؛ لأنَّهُ يُوقَفَّ عليه، والمُتحَرِّكُ إذا وُقِفَ عليه يُسَكَّنُ.

ونسمعُ بعضَ الَّذين يُؤَمِّنُونَ يقولون: (أَمِينَ) فهل يصعُّ أَنْ يقولَ: (أَمِينَ)؟

نقولُ: نعمْ، فيها لُغَةٌ، لكنَّها قَلِيلةٌ جدًّا، والأفصحُ بالمدِّ (آمينَ).

وهل يَصحُّ أنْ يقولَ: (آمُّينَ)؟

نقول: لا؛ لأنَّ المعنى يختلفُ، ف(آمِّينَ) بمعنى قاصِدينَ، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْمِينَ اللهُ لَعلى اللهُ اللهُو

وقولُهُ: «وَغَيْرُهُ» أي: غيرُ الَّذي بمعنى (افْعَلْ) فيَشْمَلُ اسمَ الْفِعْلِ الماضي، واسمَ الفعلِ المضارع.

وقولُهُ: «وَيْ» بمعنى أَعْجَبُ، ويقولُ الْمُؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ إِنَّهَا قَليلةٌ مع أَنَّهَا فِي القُر آنِ كثيرةٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَكَأَنَهُ لَا يُقْلِحُ ٱلْكَنِفِرُونَ ﴾ [القصص:٨٢].

وقولُهُ: "هَيْهَاتَ" بمعنى بَعُدَ، كما في قَوْلِه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤسنون:٣٦] فَ ﴿هَيْهَاتَ ﴾: اسمُ فِعْلِ ماضٍ بمعنى (بَعُدَ) مَبْنيٌّ على الفَتْحِ، و ﴿هَيْهَاتَ ﴾: تَوْكِيدٌ له، واللَّامُ في قَوْلِهِ: ﴿لِمَا تُوعَدُّونَ ﴾ قالوا: إنّها زَائِدَةٌ، و ﴿مَا ﴾: فاعلُ مَبْنيٌّ على الشُّكُونِ في محلِّ رَفع، و ﴿قُوعَدُونَ ﴾: صِلَتُهُ، أي: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ اللّه اللّه عَدُونَهُ.

وقد جاءت بدونِ اللَّامِ في قولِ الشَّاعرِ (١):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيتُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلَّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ الشَّاهِدُ: أَنَّهُ عدَّاها إلى الفَاعلِ بدون اللَّامِ.

إِذَنْ: نأخذُ مِن هذا البيتِ قاعدةً، وهي أنَّ أسماءَ الأفعالِ إذا كانتْ بمعنى الطَّلبِ، فهي كثيرةٌ، وبمعنى الماضي والمُضارعِ قَليلةٌ.

⁽۱) البيت من الطويل، وهو منسوب لجرير، انظر لسان العرب (هيه)، والتصريح بمضمون التوضيح (۱۹۸/۱).

٦٢٩- وَالْفِعْـ لُ مِـنْ أَسْسَهَائِهِ (عَلَيْكَسَا) وَهَكَـذَا (دُونَـكَ) مَـعُ (إِلَيْكَا) الشَّرحُ

قُولُهُ: «الْفِعْلُ» مُبْتَدأً.

و «مِنْ أَسْمَائِهِ» جازٌّ وبَجْرُورٌ خَبرٌّ مُقَدَّمٌ.

و «عَلَيْكَا» مُبْتَداً مُؤَخَّرٌ، والجُملةُ خَبرُ الْمُبْتَداًِ.

يقولُ المؤلِّفُ رَحْمَالِلَهُ: من أسهاءِ الأفعالِ (عَلَيْكَ) تقولُ: (عَلَيْكَ زَيْدًا) بمعنى الْزَمْ زَيْدًا، وفي اللَّغَةِ العَامِّيَّةِ: (عَليكَ بزَيْدٍ) أي: الْزَمْهُ، فنقولُ: (عليكَ)؛ اسمُ فِعْلِ أمرِ بمعنى (الْزَمْ) مَبْنيُّ على الفَتْحِ، وفيه ضَميرٌ مُسْتَبِرٌ وُجُوبًا تقديرُهُ: (انت) وإنَّها بُنيَ على الفَتْحِ مُرَاعاةً للشَّكُلِ؛ لأنَّ (عليكَ) شَكْلُها جارٌ ويجُرورُ، فتبقى هكذا، والكافُ مِن بِنْيَةِ الفِعْلِ، وإلَّا لقُلنا: الكافُ حرفُ الجِطَابِ هي الفاعل، و(زَيدًا): مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ.

وقولُهُ: «دُونَكَ» مِن أَسْمَاءِ الفِعْلِ، وأَصْلُها ظَرْفٌ (دُونَ) مُضَافًا إلى كَافِ الْخِطَابِ، لكنَّها تُسْتَعْمَلُ اسمَ فعلِ أَمْرٍ بمعنى (خُدْ) تقولُ: (دُونَك الكِتَابَ) أي: خُدْهُ.

ونقولُ في إعرابِها: (دُونَكَ): اسمُ فعلِ أمرٍ مَبْنيٌّ على الفَتحِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا تَقديرُهُ: (أنتَ) و(الكِتَابَ): مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ، وعَلامةُ نَصْبِهِ فَتْحةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِهِ. كذلك (إِلَيْكَ) أصلُها جارٌ وتجْرورٌ، ف(إلى) حَرْفُ جرَّ، والكافُ اسمٌ بَجْرورٌ، لكنْ تُسْتَعْمَلُ اسمَ فعلِ أمرٍ بمعنى (تَنَحَّ وابْعُدْ عنِّي) ونقولُ في إِعْرَابِها كها قلنا في: (دُونَكَ).

وذكرَ ابنُ القَيِّمِ رَحَمَهُ اللَهُ في بدائعِ الفوائِدِ^(۱) بحثًا في (حَمِدَ) و(مَدَحَ) وكيفَ أنَّ العربَ فرَّقَتْ بينها، وجعلتْ هذا له معنَّى، وهذا له معنَّى، مع أنَّ الحرُوفَ واحدةٌ، وأطالَ النَّفَسَ كها هي عَادَتُهُ رَحَمُ اللَّهُ وقال: وكانَ شَيْخُنا -يعني ابنَ تَيْمِيَّةَ رَحَمُ اللَّهُ - إذا بحثَ في هذا الأمرِ أتى بالعَجَبِ العُجَابِ، ولكنَّه كها قالَ القائلُ (۱):

نَـ أَلَّقَ الْـ بَرْقُ نَجْـ دِيًّا فَقُلْتُ لَـ هُ إِلَيْكَ عَنِّي فَإِنِّ عَنْـ كَ مَشْـ غُولُ

فقدْ كان رَحَمُهُ اللّهُ مَشْغُولًا بها هو أهمُّ مِن مَبَاحِثِ النَّحْوِ؛ لأنَّهُ مشغولٌ بمُناظَرةِ الفَلَاسفةِ والمناطقةِ، وأهلِ الكَلامِ وغيرِهم كها يُعْلَمُ مِن كتاباتِهِ رَحَمُهُ اللّهُ وجَزَاهُ خَيرًا.

فإذا قال قائلٌ: وهل تدخلُ (إليكَ) على غيرِ (عَن) كها لو قال: (إِلَيْكَ بَعيدًا)؟ نقولُ: إذا قلتَ: (إِلَيْك بَعيدًا) فهي بمعنى (تَنَحَّ عَنِّي بَعيدًا) لكنْ حُذِفَ الجارُّ والمَجْرورُ،

 ⁽١) بدائع الفوائد كتاب لابن القيم رَحَمُهُ أَللَهُ وليس مُبوَّبًا، بل كلَّما طرأ عليه فائدةٌ كَتَبَها في هذا الكِتَابِ، ولكنَّه كتابٌ جيَّدٌ. (الشَّارح)، وانظر الكتاب (٩٢/٢).

⁽٢) انظر لَب اللباب، لأسامة بن منقذ (ص:١٩٨).

- ٣٢٠ كَـذَا (رُوَيْـدَ) (بَلْـهَ) نَاصِـبَيْنِ وَيَعْمَـلَانِ الْـحَفْضَ مَصْـدَرَيْنِ الْـحَفْضَ مَصْـدَرَيْنِ الْسَحَفْضَ مَصْـدَرَيْنِ الْسَحَفْضَ مَصْدَرَيْنِ الْسَحَفْضَ مَصْدَرَيْنِ الْسَحَفْضَ مَصْدَرَيْنِ الْسَحَمُ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ السَّرِحُ السَّرِ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّلَحُ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّلَحُ السُلِحُ السَّلَمُ السَّمِ الْمُعَلِمُ السَّمِ السَّم

قولُهُ: «رُوَيْدَ» أَصْلُها أَنَّهَا تَأْتِي مَصْدرًا، قال اللهُ تعالى: ﴿ فَهِلِ ٱلْكَفِرِينَ أَمْهِلَهُمْ رُوَيْلًا﴾ [الطارق:١٧] وتأتي اسمَ فِعْلِ، فتقولُ: (رُوَيْدَ زَيْدًا) أو: (رُوَيْدَكَ زَيْدًا) وفي هذه الحالِ تكونُ اسمَ فعلِ أَمْرٍ.

وكذلك (بَلْهَ) ولكنَّها تُستعمَلُ أحيانًا مَصْدَرًا، وإذا استُعْمِلَتْ مَصْدَرًا، فإنَّها لا تكونُ اسمَ فِعْلِ، بل تكونُ مَصْدرًا مُضافًا إلى ما بَعْدَهُ؛ ولهذا قال: (وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَصْدَرَيْنِ).



٦٣١- وَمَا لِهَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا، وَأَخَرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ الشَّرحُ الْعَمَلْ الشَّرحُ

اسمُ الفعلِ يعملُ عملَ الفعلِ الَّذي هو اسْمٌ له، فإنْ كانَ لَازِمًا، فهو لَازِمٌ، وإنْ كانَ لَازِمًا، فهو لَازِمٌ، وإنْ كانَ مُتَعَدِّبًا، فهو مُتَعَدِّ، ف(صَهْ) بمعنى اسْكُتْ، فهو لَازِمٌ، فلا يتعَدَّى إلى مَفْعُولٍ، وإذا قلت: (دُونَكَ الكِتابَ) فهو مُتَعَدَّ؛ لأنَّهُ بمعنى (خُدْ) فيكونُ نَاصِبًا لمَفْعُولِهِ.

لكنْ يقولُ المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ: (وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ).

قولُهُ: «مَا لِذِي» المُشَارُ إليه أَسْبَاءُ الأفعالِ، أي: أخِّرْ ما لِأَسماءِ الأَفْعالِ فيه العَمَلُ، فلا يتَقَدَّمُ مَفْعُولُها عليها، فلا تقولُ: (زَيدًا دُونَك).

فإذا قال قائلٌ: يَرِدُ عليكم قولُهُ تعالى: ﴿كِنَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء:٢٤] فإنَّ ﴿كِنَابَ﴾ مُقَدَّمٌ على ﴿عَلِيكُمْ ﴾، و﴿عَلَيْكُمْ ﴾: اسمُ فعلِ بمعنى الْزَمُوا.

نقول: أجابَ عنه المانعونَ فقالوا: إنَّ ﴿كِنَبَ﴾: مَفْعُولٌ لفعلٍ مَحْدُوفٍ دَلَّ عليه ﴿عَلَيْكُمْ﴾، وإنَّ التَّقْدِيرَ: الْزَمُواكِتَابَ اللهِ، وتكونُ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ كتَأْكيدِ له.

٦٣٢- وَاحْكُمْ بِنَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ الشَّرِحُ الْشَارِحُ الشَّرِحُ

قُولُهُ: "سِوَاهُ" أي: سِوَى الْمُنكَّرِ، فإذا أَتَيْتَ باسمِ الفِعْلِ مُنَوَّنًا فهو عَامٌ، وإنْ أَتَيْتَ به غيرَ مُنَوَّنِ فهو خَاصٌ.

مثالُ ذلك: سَأَلَنِي سَائلٌ فِي أَثْنَاءِ الدَّرْسِ، فقلتُ له: (صَهْ) فسألَ سُوالَا آخرَ، فإنَّهُ يكونُ مُنْتَثِلًا؛ لأنَّ (صَهْ) مَعْرِفةٌ، أي: عنْ هذا الكَلَامِ فقطْ، فإنْ قلتُ: (صَهِ) فالمعنى اسْكُتْ عن كُلِّ شيءٍ.

مثالٌ آخَرُ: كنتَ في مجلس، وأرادَ أحدٌ أنْ يتكلَّمَ معك بكلامٍ لا تُريدُ أنَّ أُحدًا يَعْلَمُ عنه، فإنَّك تقولُ له: (صَهْ) لآنَك تُرِيدُهُ أنْ يَسْكُتَ عنْ هذا الكلامِ فقط.

مثالٌ آخَرُ: عِنْدَك وَلَدٌ صغيرٌ، وأرادَ أنْ يتكَلَّمَ، وأنتَ لا تريدُهُ أنْ يتكلَّمَ في هذا المجلسِ، فإنَّكَ تقولُ له: (صَهِ) لأجلِ ألَّا يَتَكَلَّمَ بأيِّ كلام.

مثالٌ آخَرُ: طالبٌ في النَّرْسِ، إنِ انفتحَ البابُ الْتَفَتَ، وإنْ تُحَرَّكَتِ المروحةُ الْتَفَتَ، وإنْ حَرَّكَ أحدٌ المُسَجِّلَ الْتَفَتَ، وإنْ فَتَحَ الكتابَ الْتَفَتَ، تقولُ له: (مَهُ) أي: اكْفُفْ عنْ هذا الفِعْلِ المُعَيَّنِ الَّذي فيه تَشَاعُلُ عن الدَّرْسِ، وأمَّا إذا قلتَ: (مَهُ) فالمعنى اكْفُفْ عنْ كلِّ شيءٍ، فلا تُحَرِّكْ، ولا الكِتَابَ الَّذي معكَ.

فصارَ الفرقُ بين ما يُرادُ به العُمُومُ، وما يُرادُ به الخُصُوصُ أَنَّك إِنْ نَوَّنْتَ فَهو للعُمُومِ، ولهذا قالَ: (وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي

يُنَوَّنُ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ) وأمَّا ما ليس قابلًا للتَّنْوينِ فيَبْقَى على العُمُوم.

وهذه قاعدةً عِنْدَهم؛ ولهذا يُمْكِنُ للإنْسانِ أَنْ يَعْرِفَ الطَّالَبَ: هل فَهِمَ أُو لِمَ يَفْهَمُ؟، فإذا قال له: (صَهٍ) ثمَّ سَكَتَ عن هذا الكَلَامِ، وجاءَ بكلامٍ آخرَ، فإنَّهُ عَيْرُ مُتَثِلًام، أمَّا إذا قُلْتُ له: (صَهْ) ثمَّ جاءَ بكلامٍ آخَرَ فإنَّهُ يَكُونُ مُتَثِلًا.

وتَسْتَطيعُ يا طالبَ العِلْمِ أَنْ تَمَتَّحِنَ به مَن حولَك، وكنَّا في زَمَنِ الطَّلَبِ يَمْتَحِنُ بَعْضُنا بَعْضَا به، فإذا قالَ: (صهٍ) فيعني: اسْكُتْ، ولا تقُل شيئًا، وإذا قالَ: (صَهْ) فيعني: عنْ هذا الحديثِ المُعيَّنِ فقط.



٦٣٣- وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ اللهُ عَلَى الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «مَا» مُبْتَدأً، خَبَرُه (يُجْعَلُ) و(صَوْتًا): مَفْعُولُ (يُجْعَلُ) النَّاني مُقَدَّمًا.

وقولُهُ: «مَا لَا يَعْقِلُ» نائبُ فاعلِ (خُوطِبَ) يعني الَّذي خُوطِبَ به ما لا يَعْقِلُ مِن مُشْبِهِ اسمِ الفعلِ يُجعَلُ صَوْتًا.

أمثلةٌ: تقولُ للبَعِيرِ: (حِي) أي: قُمْ، و(إِخْ) أي: ابْرُكْ، وتقولُ للغَنَمِ: (إِخْس) أي: امْشِ، وتقولُ للحَمَارِ إذا أردتَ أَنْ يَمْشِيَ: (حَرْ) وإذا أردتَ أَنْ يَمْشِيَ: (حَرْ) وإذا أردتَ أَنْ يَقِفَ: (أَشُ).

فإنْ قال قائلٌ: وهل أسهاءُ الأَصْواتِ كلُّها بصِيغَةِ الأمرِ؟ نقولُ: هذا هو الظَّاهرُ.

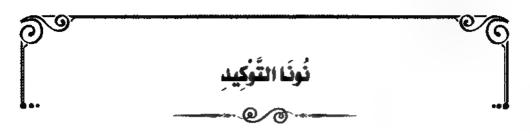


٦٣٤- كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ (قَبْ) وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «أَجْدَى» أي: أفادَ.

وقولُهُ: «قَبْ» يقولونَ: إنَّه صَوْتُ السَّيْفِ إذا جُعِلَ في الْغِمْدِ، وكذلك إذا وَقَعَ شيءٌ من فَوْقُ نقولُ: (دُبُ) يقولُ المؤلِّفُ رَحَمُهُاللَّهُ: إنَّهُ يُجْعَلُ حُكْمُهُ حُكْمَ السَمِ الفعلِ.

وقولُهُ: «وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ» وهما أسهاءُ الأَصْواتِ، وما أَجْدَى حِكَايةً، فَكُلُّهُ يَلْزَمُ بِنَاؤُهُ؛ لأَنَّهُ يَنوبُ منابَ الفعلِ بدون تَأَثُّرِ بالعواملِ، وقدْ سَبَقَ أنَّ مِن أَسُبابِ البِنَاءِ أنْ تكونَ الكَلَمةُ نَاثِبةً منابَ الفعلِ بدون تَأثُّرِ بالعَوَاملِ.



قولُهُ: «نُونَا» مُثَنَّى، أي: هذانِ نُونا التَّوْكيدِ، وقالَ: (نُونَا التَّوْكِيدِ) لأنَّها اثْنَتَانِ: شَديدةً، وخَفيفةٌ، وقد اجْتَمَعَتَا في قَوْلِهِ تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَ وَلَيَكُونَا مِّنَ أَنْ الصَّنغِرِينَ ﴾ [يوسف:٣٦] ف﴿لَيَسْجَنَنَ ﴾ شَديدةٌ، ﴿وَلَيَكُونَا ﴾ خَفيفةٌ، وقالَ تعالى: ﴿لَسَنغَا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [العلى:١٥) وهذه خَفيفةٌ.

٦٣٥ - لِلِفْعِــلِ تَوْكِيــدٌ بِنُــونَيْنِ مُمَــا كَنُــونَيِ (اذْهَــبَنَّ) و(اقْصِــدَنْهُمَا) الشَّرحُ

التَّوكيدُ معناهُ التَّقْوِيةُ، فالفعلُ يُؤَكَّدُ بنُونَيْنِ، (هُمَا كَنُونِي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا) ذ(اذْهَبَنَّ) مُشَدَّدةً، و(اقْصِدَنْهُمَا) خَفِيفةٌ.

إِذَنْ: فنُونا التَّوكيدِ هما عِبَارةٌ عن نُونَيْنِ تَلْحَقَانِ آخِرَ الفعلِ، إِحْدَاهما مُشَدَّدةٌ، وتُسمَّى الحَقيفة، ولكنْ قولُ المؤلِّفِ رَحْمُهُ اللَّه عَلِي؟ وَتُسمَّى الحَقيفة، ولكنْ قولُ المؤلِّفِ رَحْمُهُ اللَّه عَلِي؟

الجوابُ: لا؛ ولهذا قال:

٦٣٦-يُوَكِّدَانِ (افْعَلْ) و (يَفْعَلْ) آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا
 ٦٣٧-أَوْ مُثْبَتَّا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و (لَمْ) وَبَعْدَ (لَا)
 ٦٣٨-وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْحَرَا

الشَّرحُ

قولُهُ: «افْعَلْ» إشارةٌ إلى فعلِ الأمرِ.

و «يَفْعَلْ» إشارةٌ إلى الفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وبقيَ الماضي، فلا يُمكِنُ أَنْ يُؤَكَّدَ بنُونِ التَّوكيدِ، فلا تقولُ: (لقد فَهِمَنَّ الدَّرْسَ زَيدٌ) أو تقولُ: (واللهِ لَفَهِمَنَّ الدَّرْسَ زَيدٌ) ولكنْ يُؤَكِّدُ ب(قد) مَثَلًا.

إِذَنْ: لا تَدْخُلُ نُونُ التَّوْكِيدِ إلَّا على فِعْلَينِ فقط، وهما الْمُضارِعُ والأمرُ.

أمَّا الأمرُ فأطلقَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ حيثُ قالَ: (يُؤَكِّدَانِ افْعَلُ) وظاهرُهُ بدونِ شَرْطِ ولا قَيْدِ، فيُؤكِّدانِ فِعلَ الأمرِ بدون شَرطٍ ولا قَيْدِ، تقولُ: (اضْرِبَنَّ) (قُومَنَّ) (ارْكَبَنَّ) وعلى هذا فَقِسْ.

إِذَنْ: فعلُ الأمرِ يجوزُ تَوْكِيدُهُ وعَدَمُهُ بدونِ شرطِ ولا قَيْدٍ.

أمَّا الفعلُ المضارعُ فقيَّدَهُ فقال: (آتِيَا ذَا طَلَبِ أَوْ شَرْطًا، (امَّا) تَالِيَا أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا) وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا). فقولُهُ: «آتِيَا» حالٌ مِن (يَفْعَلُ) فقطْ، وليسَ مِن (افْعَلُ) لأنَّ (افْعَلْ) ليسَ فيها قَيدٌ.

الموضعُ الأوَّلُ: «ذَا طَلَبٍ» أي: إذا جاءَ المُضارعُ ذا طَلَبٍ، مثلُ أَنْ تَقْتَرِنَ به (لا) النَّاهيةِ، مثل: (لا تَضْرِبَنَّ) قال اللهُ تعالى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَاْئَ وِإِنِي فَاعِلُّ ذَالِكَ عَدًا ﴾ [الكهف: ٢٣] فهذا طَلَبٌ، وهو النَّهْيُ، فكلُّ نَهْي طَلَبٌ؛ لأنَّ النَّهْيَ طَلَبُ الكَفَّ.

وتقولُ: (لِتَقُومَنَّ يَا زَيْدُ) فهذا طَلَبٌ، وذلك في لَامِ الأَمْرِ، وتقولُ: (هلْ تَقُومَنَّ يَا زَيدُ؟) وهذا أيضًا طَلَبٌ؛ لأَنَّهُ استِفْهامٌ، والاستِفْهامُ طَلَبُ الإفهامِ.

الموضعُ الثَّاني: «أَوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا» أي: إذا أَتَى شَرْطًا تَالِيًا لَاإِمَّا) و(إمَّا) هي (إنِ) الشَّرْطِيَّةُ اقْتَرَنتْ بها (ما) الزَّائدةُ المُؤكِّدةُ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِمَّا نَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦] فَ﴿نَرَيِنَ ﴾: مُضارعٌ أَنَى بعد (إمَّا) الشَّرْطِيَّةِ.

ومثلُ قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ ﴾ [الإسراء:٢٣] وقولِهِ: ﴿ فَإِمَّا لَتُقَفَنَهُمْ فِي ٱلْحَرَّبِ ﴾ [لانفال:٥٧].

الموضعُ النَّالثُ: (أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا) أي: أو جاءَ مُثْبَتًا في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا، ونَزِيدُ شَرْطًا رَابِعًا، وهو أنْ يكونَ غيرَ مَفْصُولٍ عن لَامِهِ، فالشُّرُوطُّ أربعةٌ، فإذا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الأَرْبَعةُ يُؤكَّدُ المُضَارِعُ وُجُوبًا.

مثالُهُ: قال اللهُ تعالى: ﴿لَيُنْبَذَنَ فِي ٱلْخُطْمَةِ ﴾ [الشزة:٤] وقالَ: ﴿قُلَ بَكَ وَرَقِ لَنْبَعَثُنَّ ﴾ [التغابن:٧] فـ﴿لَنْبَعَثُنَّ ﴾ مُثْبَتُ فِي قَسَمٍ ﴿وهو ﴿وَرَقِي ﴾ وهو مُسْتَقْبَلُ، وغيرُ مفصولِ عن لَامِهِ. مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَهِن نَصَرُوهُمْ لَيُوَلِّكِ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ [الحشر:١٢] فـ ﴿لَيُولُّكِ ﴾ مُثْبَتةٌ في قَسَمٍ مُستَقْبَلِ غيرِ مَفْصولٍ مِن لَامِهِ.

فخرجَ بقولِهِ: (مُثْبَتَا) إذا كان مَنْفِيًّا، فإذا كان في قَسَم ولكنَّهُ مَنْفيٌّ فإنَّ نُونَ التَّوكيدِ لا تَدْخُلُ عليه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَيِن قُوتِلُواْ لَا يَنْصُرُونَهُمْ ﴾ [الحشر:١٧] ولا يَصِحُّ في غيرِ القرآنِ أنْ نقولَ: (لا يَنْصُرُنَّهم) لأنَّهُ مَنْفيٌّ، وقالَ: ﴿ لَإِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَمَهُمْ ﴾ [الحشر:١٧] ولم يُؤكِّدُها فيقول: (لا يَخْرُجُونَ مَعهم).

وكذلك لو قلت: (إنْ أَكْرَمْتَني لا أُهينَنَّك) لم يصحَّ؛ لأنَّهُ نَفْيٌ، والنَّفيُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَ مع نُونِ التَّوكيدِ.

وقولُهُ: «مُسْتَقْبَلَا» خرجَ به ما لو قلت: (واللهِ لأَضْرِبَنَّكَ الآنَ) فلا يجوزُ أنْ تقولَ: (لَأَضْرِبَنَّكَ) أو: (واللهِ لأُكْرِمَنَّكَ أمسِ) لأنَّهُ غيرُ مُستَقْبَلِ.

وقالَ بعضُ النحويِّينَ: يجوزُ أنْ تقولَ: (واللهِ لَأَضْرِبَنَّكَ الآنَ).

والشَّرطُ الرَّابِعُ: أَنْ يكونَ غيرَ مفصولٍ مِن لامِهِ، فإنْ فُصِلَ مِن لامِهِ، فإنَّهُ لا تَلْمَ فَضَرَهُ فَاللهُ لا تَلْحَقُهُ نُونُ النَّوكيدِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَهِن مُتَّمَ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران:١٥٨] فاللَّامُ للتَّوكيدِ، لكنْ لم يَقُلْ: (لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُنَّ) لأنَّهُ فُصِلَ مِن لا مِه بجارٌ ويَجُرورٍ.

وكذلك لو قال قائلٌ: (إنْ أَكْرَمْتَني لَفِي البَيْتِ أُكْرِمَنَّكَ) لم يَصِحَّ؛ لأنَّهُ فَصَلَ بين لَام التَّوكيدِ وبينَ الفِعْلِ.

ولا يمكنُ أَنْ تُحْذَفَ نونُ التَّوكيدِ مع القَسَمِ إلا إذا كانَ مَنْفِيًّا؛ ولهذا قالوا في قولِهِ تعالى: ﴿تَأَلِّلُهِ تَفْتَوُّا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٥]: التَّقديرُ: (لا تَفْتَأُ) لأجلِ أَنْ يَصِحُّ، وإلَّا لو كانتْ إثباتًا لقالَ: (تاللهِ تَفْتَأَنَّ).

وعلى هذا فلو أنَّ رجلًا قالَ: (واللهِ أصومُ) فأصبحَ صائبًا، فهل عليه كَفَّارةٌ أو لا؟

الجوابُ: قالَ الإمامُ أبو حنيفةَ رَحَمُ أللَهُ بناءً على هذهِ القاعدةِ النَّحُويَّةِ: إذا قالَ الإنسانُ: (واللهِ أصومُ) ثمَّ صامَ فعليهِ كَفَّارةُ اليمينِ؛ لأَنَّهُ حَنِثَ في يَمِينِهِ؛ لأَنَّ الْمُضارِعَ إذا جاءَ مُثْبَتًا بعدَ القَسَمِ، وليس فيه نونُ التَّوكيدِ فإنَّهُ يُقدَّرُ قبلَهُ لأَنَّ المُضارِعَ إذا جاءَ مُثْبَتًا بعدَ القَسَمِ، وليس فيه نونُ التَّوكيدِ فإنَّهُ يُقدَّرُ قبلَهُ (لا) فإذا قالَ: (واللهِ أصومُ) فأصبحَ صائبًا، قُلنا: عليكَ كَفَّارةٌ؛ لأَنَّهُ لا يَسْتَقيمُ الكَلامُ لُغَةً إلَّا على تَقْديرِ (لا).

ولكنَّ بعضَ أهلِ العِلْمِ قال: إنَّهُ لا شَيْءَ عليه؛ لأنَّـهُ وإنْ كان هـذا هو مُقْتَضَى القَوَاعدِ العَربيَّةِ، لكنَّ الأَيْمانَ مَرْجِعُها إلى العُرْفِ، والعُرْفُ عندَ النَّاسِ أَنَّهُ إذا قالَ: (واللهِ أصومُ) فإنَّهُ يُرِيدُ الصَّومَ، ولا يَخْطُرُ ببالِهِ أَنَّ المعنى (لا أَصُومُ).

إِذَنْ: إذا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الأربعةُ وَجَبَ التَّوكيدُ، وإذا انتفى واحدٌ، امتنعَ التَّوكيدُ.

وقولُهُ: «وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) و(لَمْ) وَبَعْدَ (لَا) وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا» أي: أنَّ تَوْكِيدَه قليلٌ في هذه المواضع:

الموضعُ الأوَّلُ: «بَعْدَ (مَا)» أي: (ما) الزَّائدةِ في غيرِ الشَّرْطِ.

مثالُه: (بِعَيْنِ مَا أَرَيَنَكَ) وأصلُها: (بعينِ أَرَاكَ) ولكنْ يَصِحُّ أَنْ تُؤَكَّدَ، فيُقال: (بعَينِ مَا أَرَيَنَكَ) إِلَّا أَنَهُ قليلٌ. الموضعُ الثَّاني: بعدَ (لَمْ) مثل: (لم يَقُومَنَّ زَيْدٌ) لكنَّهُ قليلٌ، والأفصحُ: (لم يَقُمْ زَيدٌ).

الموضعُ النَّالثُ: بعد (لا) مثل: (لا يَقُومَنَّ زَيدٌ) تَنْفي قيامَهُ، وهذا قَليلٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَاتَـَقُواْ فِتَـنَةً لَا تُصِيبَنَّ اللَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّــةً ﴾ [الانفال:٢٥] ف(لا) نافِيَةٌ.

وكونُنا نقولُ: إِنَّهُ قليلٌ وهو مَوْجودٌ في القُرآنِ في النَّفْسِ مِن هذا شيءٌ؛ لأنَّ القليلَ معناهُ أنَّهُ ضعيفٌ في اللَّغَةِ العربيَّةِ، والصَّوابُ أنَّهُ بعدَ (لا) ليسَ مِن القَلِيلِ؛ لأنَّهُ مَوْجودٌ في القُرْآنِ، وهو أَفْصَحُ شيءٍ.

الموضعُ الرَّابعُ: بعدَ غيرِ (إمَّا) مِن طَوَالِبِ الجَزَاءِ، أي: مِن أدواتِ الشَّرْطِ؛ لأنَّ (طَوَالِبَ الْـجَزَا) هي أدواتُ الشَّرطِ.

مثالُه: (إنْ تقومَنَّ أُكْرِمْكَ) والأكثرُ: (إن تَقُمْ أُكْرِمْكَ) لكنَّهُ يَصِحُّ على قِلَّةٍ أنْ تقولَ: (إنْ تَقُومَنَّ أُكْرِمْكَ).

إِذَنْ: صارتِ الأفعالُ بالنِّسبةِ لنُونِ التَّوكيدِ تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: لا يمكنُ أنْ يُؤكَّدَ بها، وهو الماضي.

القسمُ الثَّاني: يجوزُ أنْ يُؤكَّدَ بها مُطْلَقًا، وهو الأمرُ.

القسمُ الثَّالثُ: المُضَارِعُ، وفيه تَفْصيلٌ.

وقد قالوا: إنَّها تجري فيه الأحكامُ الحَمْسةُ: واجبٌ، وقَرِيبٌ منَ الوُجُوبِ، ومُمْتَنِعٌ، وقَلِيلٌ، وأقَلُّ.

فيجبُ التَّوكيدُ بأربعةِ شُروطٍ: أنْ يقعَ جَوابًا لقَسَمٍ مُثْبَتٍ مُسْتَقْبَلِ غيرِ مَفْصولِ بينه وبين اللَّام.

ويَمتنعُ إذا اخْتَلَ شَرْطٌ مِن ذلك، وإنْ شئتَ فقُلْ: يَمتنعُ في كلِّ حالٍ لا يُؤكَّدُ فيها، أي: لم يُوجَدْ فيها سَبَبٌ يَقْتَضي التَّوكيدَ، وهذا أعمُّ.

ويكونُ كثيرًا بعدَ (إمًّا) منْ طَوَالِبِ الجَزاءِ.

ويَقِلُّ بعدَ أدواتِ الشرطِ سِوَى (إمَّا) وبعدَ (ما) و(لم) و(لا).



وَآخِرَ الْمُؤَكِّدِ افْنَعْ كَ (ابْرُزَا)

الشَّرحُ

قُولُهُ: «آخِرَ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ.

و «افْتَحْ» فِعلُ أمرٍ، أي: افتحْ آخرَ الْمُؤَكَّدِ.

وقولُهُ: «ابُرُزَا» الأَلِفُ هي نُونُ التَّوكيدِ الْمُنْقَلِبةُ أَلِفًا، وهي خَفيفةٌ في الأَصْلِ، وأصلُ (ابْرُزَا): (ابْرُزَنْ) فقُلِبَتِ النُّونُ الحَفيفةُ أَلِفًا، فقيل: (ابْرُزَا).

ويُؤْخَذُ مِن الِثَالِ آنَّهُ لا بُدَّ أَنْ تَتَّصِلَ نُونُ التَّوكيدِ بالفِعْلِ لَفظًا وتَقْدِيرًا، فإذا اتَّصَلَتْ به، فإنَّهُ يُبْنَى على الفَتحِ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿لَيُنْبُدَنَ ﴾ [الشزن:] ومثلُ قولِهِ تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَاذَا لِي ﴾ [نصلت: ٥٠].

أَمَّا إذا لَم تَتَّصِلِ النُّونُ بِالفِعْلِ فإنَّهُ لا يُبْنَى على الفتحِ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ ﴾ [الزخرف: ٨٧].

فَإِنْ قَالَ قَاتُلٌ: ومَا الفَرْقُ بِينَ ﴿لَيَقُولُنَّ ﴾، و﴿لَيَقُولَنَّ ﴾؟

نقول: ﴿لَيَقُولَنَ ﴾ قد بَاشَرَتِ الفِعْلَ لَفْظًا وتَقْديرًا، و ﴿لَيَقُولُنَّ ﴾ لم تُبَاشِرُهُ تَقْديرًا، لكنْ بَاشَرَتْهُ لَفْظًا، فالنُّونُ بعدَ اللَّامِ مُباشَرةً، لكنَّها مِن حيثُ التَّقديرُ لم تُبَاشِرْهُ؛ إذْ إنَّ بينها وبين الفِعْلِ أَشْياءَ مَحْذوفةً. ٦٣٩- وَاشْ كُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِنَا جَانَسَ مِنْ تَسحَرُّ لِإِ قَدْ عُلِمَا
 ٦٤٠- وَالْسمُضْمَرَ احْلِفَتْ هُ إِلَّا الْأَلِف وَإِنْ يَكُن فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِيف عَلَا عُندًا
 ٦٤١- فَاجْعَلْـهُ مِنْـهُ - رَافِعًـا غَـبُرَ الْيَا وَالْوَاوِ - يَاءً كَ (اسْعَيَنَ سَعْيَا)

الشَّرحُ

قولُهُ: «رَافِعًا» أي: حالَ كونِ الفعلِ رافعًا.

فإذا كانُ الفعلُ مُعْتَلًا بالأَلِفِ، فإمَّا أَنْ يَرْفَعَ ظَاهِرًا، وإمَّا أَنْ يَرْفَعَ ضَميرًا، فإنْ الفعلُ مُعْتَلًا بالأَلِفِ، فإمَّا أَنْ يَرْفَعَ ظَاهِرًا، وإمَّا أَنْ يَرْفَعَ ضَميرًا، فإنْ رفعَ ظَاهِرًا، قُلِبَتِ الأَلِفُ ياءً مثل: (لَيَسْعَيَنَّ زَيدٌ) فقُلِبتِ الأَلِفُ الفَتْحَةُ عليها؛ لأنَّ الفَتْحة لا تَظْهَرُ على الأَلِفِ، ومثل: (لَتَسْعَيَانً) فقُلِبَتِ الأَلِفُ ياءً.

وإنْ رَفَعَ ضَميرًا غيرَ الواوِ والياءِ، فإنَّ الأَلِفَ تُقْلَبُ ياءً، مثل: (لتَسْعَيَنَّ) فالضَّميرُ هنا ضميرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا تقديرُهُ: (أنتَ).

وإذا رَفَعَتْ ضَميرًا بارزًا، قُلِبَتْ أيضًا ياءً، مثل: (لَيَسْعَيَانُ).

٦٤٢ - وَاحْذِفْتُهُ مِسنْ رَافِسعِ هَسانَيْنِ، وَفِي

وَاوِ وَيَسا شَسكُلٌ مُسجَانِسٌ تُفِسي

٦٤٣- نَحْقُ: (اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ، و(يَــا

قَوْمُ (١) اخْشُونْ) وَاضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيًا

الشَّرحُ

قولُهُ: «هَاتَيْنِ» الإشارةُ تَعُودُ إلى الوَاوِ والياءِ، فإذا رَفَعَ الفِعْلُ المُعْتَلُّ بالأَلِفِ واوًا أو ياءً، وَجَبَ حَذْفُ الأَلِفِ؛ ولهذا قالَ: (وَاحْذِفْهُ) أي الأَلِفَ (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) وهما الوَاوُ واليَاءُ.

وقولُهُ: «وَفِي وَاوِ وَيَا» المرْفُوعَيْنِ بالفِعْلِ المُعْتَلِّ بالأَلِفِ.

«شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي» أي: اتَّبعَ، وأما الشَّكْلُ المُجانِسُ، فالَّذي يُجَانِسُ
 الواوَ الضَّمَّةُ، والياءَ الكسرةُ؛ ولهذا قالَ اللهُ تعالى: ﴿ لَتَرَوْنَ ٱلْجَحِيمَ ﴾
 [التكاثر:٦] وقالَ في الياءِ: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِأْحَدًا ﴾ [مربم:٢٦].

مثالَهُ: (لَتَسْعَوُنَّ يَا قَوْمُ) فالفِعلُ هنا رَافِعٌ واوًا، وحُذِفَتِ الأَلِفُ، ولم تَبْقَ فتُقْلَبُ ياءً، قال اللهُ تعالى: ﴿ لَتَرَوْتَ لَلْمَحِيدَ ﴾ [التكاثر:٦] فحُذِفَتِ الأَلِفُ؛ لأنَّ الفِعْلَ رَفَعَ واوًا، فالواوُ المَوْجودةُ هي الفاعلُ.

مثالٌ آخَرُ: (يَرْمي) تقولُ فيه مُسْنَدًا إلى وَاوِ الجماعةِ بدونِ تَوْكيدِ (يَرْمُونَ)

⁽١) وفي نسخة: (يَا قَوْمٍ)، وهو جائز. (الشارح).

فَتُحْذَفُ الْيَاءُ، فإذا أَكَّدْتَ تُحذَفُ واوُ الجهاعةِ لالْتَقِاءِ السَّاكِنَيْنِ، فتقولُ: (هلْ تَرْمُنَّ يا قَومُ؟).

مثالٌ آخَرُ: (يَخْشَوْنَ الله) هنا حُذِفتِ الألِفُ، وبقيتُ واوُ الجهاعةِ، فعندما تُؤكِّــدُ هذا الفعلَ تَحْذِفُ نُونَ الرَّفْعِ، فتكونُ نُونُ التَّوكيدِ أُوَّلُها سَاكنٌ، وحينئذِ لا بُدَّ أَنْ نُحرِّكَ الواوَ، وتكون بحَرَكةٍ مُجَانِسَةٍ، فنقول: (لتَخْشَوُنَّ الله).

وإذا رَفَعَ ياءً، فإنَّ الأَلِفَ تُحُذَفُ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ فألفُ الفعل حُذِفَتْ، والياءُ المَوْجودةُ هي الفاعلُ.

مثالٌ آخَرُ: (تَرْمي) إذا أَسْنَدْتَهَا إلى ياءِ المُخَاطَبَةِ تقولُ: (تَرْمِينَ) لكنْ في التَّوكيدِ تَحْذِفُ الياءَ فتقولُ: (تَرْمِنَّ).

الخُلاصةُ:

إذا كان الفعلُ مُعْتَلًا بالأَلِفِ: فإنْ رَفَعَ الواوَ أو الياءَ حُذِفَتِ الأَلِف، وشُكِلَتِ الوَاوُ بالضَّمَّةِ، والياءُ بالكَسْرةِ.

وإن رَفَعَ غيرَ الواوِ والياءِ فإنَّ الأَلِفَ تُقْلَبُ ياءً.

وأمَّا الفعلُ المُعْتَلُّ بالياءِ والواوِ، فإنَّك تُسْنِدُ الفِعْلَ المُعْتَلَّ بالأَلِفِ إلى واوِ الجهاعةِ، أو ياءِ المخاطبةِ، فتذهبُ الألِفُ، ثمَّ ثُخْذَفُ نونُ الرَّفْعِ والواوُ والياءُ، وتأتي نونُ التوكيدِ، ولا بُدَّ مِن حَرَكةٍ قَبْلَها تكونُ مُجَانِسَةً في الواوِ وفي اليَاءِ.

وإذا أَسْنَدْتَهُ إلى أَلفِ الاثْنَينِ تَجِدُ أَنَّ الأَلفَ تَنْقَلِبُ ياءً، مثل: (تَخْشَيَانِ اللهُ).

٦٤٤- وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ الشَّرِحُ لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ الشَّرحُ

قولُهُ: «خَفِيفَةٌ» سبقَ أَنَّ نُونَ التَّوكيدِ خَفيفةٌ وثَقيلةٌ (أي: مُشَدَّدةٌ) فالحَفيفةُ لا تقعُ بعدَ الأَلِفِ؛ لأنَّها سَاكِنَةٌ، والأَلِفَ سَاكِنَةٌ، فلا تَجْتَمِعَانِ، فإذا قلتَ لرَجُلَيْنِ ثُخَاطِبُهما: (لتَتَّبِعَانِ) بنُونٍ خَفِيفةٍ لم يصحَّ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لا نقولُ: تقعُ، لكنْ تُحرَّكُ بالكسرِ مثلَ النُّونِ المُشَدَّدةِ؟ قالوا: لأنَّنا لو حَرَّكْناها بالكَسْرِ لاشْتَبَهَتْ بنونِ الإعْرَابِ؛ لأنَّ النُّونَ في (تَقُومَانِ) نونُ الإعْراب؛ فلهذا لا تَقَعُ بعدَ الألِفِ.

لكنْ تأتي بالنُّونِ المُشَدَّدةِ؛ ولهذا قال: (لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا) أي: الشَّدِيدةِ (أُلِفْ) قال اللهُ تعالى: ﴿فَأَسْتَقِيمَا وَلَا نَتَيْعَآنِ سَبِيلَ النِّينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الشَّدِيدةِ (أُلِفْ) قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا نَتَيْعَآنِ ﴾: ﴿لَا ﴾: ناهيةٌ، و﴿نَتَبِعَآنِ ﴾: فعلٌ أيونس:١٩٩] ونقولُ في إعراب ﴿وَلَا نَتَبِعَآنِ ﴾: ﴿لَا ﴾: ناهيةٌ، و﴿نَتَبِعَآنِ ﴾: فعلٌ مُضارعٌ بَجُرْومٌ بر(لا) النَّاهيةِ، وعَلامةُ جَرْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، والأَلِفُ فاعلٌ، والنَّونُ الموجودةُ للتَّوكيدِ، وحُرِّكتْ بالكَسْرِ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ.

مثالٌ آخَرُ: (لتَتَبِعَانٌ) فنقول: اللَّامُ مُوَطَّنَةٌ للقَسَمِ، و(تَتَبِعَانٌ): فعلٌ مُضارعٌ مَرْفوعٌ بالنُّونِ المَحْذوفةِ لتَوَالي الأَمْثَالِ، ولا نقولُ: بثُبُوتِها؛ لأنَّها لم تَثْبُتْ، بل مُقَدَّرةٌ، والأَلِفُ فاعلٌ، والنُّونُ للتَّوكيدِ، وحُرِّكَتْ بالكسرِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

٦٤٥- وَأَلِفً ا زِدْ قَبْلَهَ ا مُؤَكِّ ا فِعْ لَا إِلَى نُسُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا الشَّرحُ السَّرحُ

قولُهُ: «وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا» أي: قبلَ نُونِ التَّوكيدِ الْمُشَدَّدةِ، فإذا أكَّدتَ الفعلَ المُسْنَدَ إلى نُونِ النِّسْوَةِ فَزِدْ أَلِفًا، ثمَّ اثتِ بنُونِ التَّوكيدِ.

مثالُ ذلك: تقولُ للنّسْوةِ: (لا تَضْرِبْنَ) ذ(لا): نَاهِيَةٌ، و(تَضْرِبْ): فِعلٌ مُضارعٌ مَبْنيٌ على السُّكُونِ في مَحَلِّ جَزْمٍ؛ لاتِّصَالِهِ بنُونِ النِّسْوةِ، فإذا أردتُ أنْ أُوَكِّدَ هذا الفَعلَ آتِي بأَلِفٍ بعدَ النُّونِ، ثمَّ بنُونِ التَّوكيدِ، فأقولُ: (لا تَضْرِبْنَانٌ).

فإنْ قال قائلٌ: لماذا أَتَيْنا بالألِفِ؟

قالوا: للفَصْلِ بينَ نُونِ النِّسُوةِ ونونِ التَّوكيدِ الشَّديدَةِ؛ لئلَّا تَجْتَمِعَ ثَلاثُ نُوناتٍ في مَحَلِّ واحدٍ، هذا هو تَعْلِيلُ النَّحويِّينَ، وهكذا نَطَقَ العربُ.



٦٤٦- وَاحْدِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رَدِفْ وَبَعْدَ غَدِيْ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِهُ فَ عَدِمَا وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

الشَّرحُ

قولُهُ: «رَدِفْ» أي: جاءَ بعدَها، فإذا وَقَعَتْ نونُ التَّوكيدِ الخَفيفةُ، وجاءَ بعدها سَاكِنُ، وَجَبَ أَنْ تُحُذَفَ؛ لآنَهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَ سَاكِنَانِ، فلا بُدَّ أَنْ تُحْذَفَ نُونُ التَّوكيدِ.

مثالُ ذلك: إذا قلتَ: (اضْرِبَنْ الرَّجُلَ) فالنُّونُ هنا سَاكِنَةٌ؛ لأنَّ نونَ التَّوكيدِ الحَفيفةَ ساكنةٌ، والهَمْزةَ في (الرَّجُلَ) ساكنةٌ، فلا بُدَّ أَنْ ثُحْذَفَ النُّونَ، فتقول: (اضْرِبَ الرَّجُلَ).

مثالٌ آخَرُ: إذا قلتَ: (ادْخُلَنْ المَسْجِدَ) ف(ادْخُلَنْ) مُؤَكَّدٌ بنونِ التَّوكيدِ الْخَفيفةِ، وبعدَها (المَسْجِدَ) والهَمْزةُ -أي: هَمْزةُ الوَصْلِ- فيه سَاكِنَةٌ، فلا يصحُّ أَنْ تقولَ: (ادْخُلَ المَسْجِدَ) وتُحْذَفُ النُّونَ.

وهذه يُمكِنُ أَنْ يُلْغِزَ بها الإنسانُ، فيقول: فِعْلُ أَمْرٍ مَبنيٌّ على الفَتْحِ بدونِ أيِّ شيءٍ؟

قالوا: ومنه قولُ الشَّاعرِ (١):

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يَوْمًا وَاللَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

⁽١) البيت من الخفيف، وهو للأضبط بن قُريع، كما في تاج العروس (ركع) (٥/ ٣٦٢)، وخزانة الأدب (١/ ٤٥٢)، وشرح الشواهد للعيني (٣/ ٢٢٥)، والتصريح (٢/ ٢١٢).

الشَّاهدُ قولُه: (لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ) وأصلُها: (لا تُهِينَنِ الفَقِيرَ) وهذه أيضًا مما يُلْغَزُ به، فيقالُ: (لا) نَاهِيَةٌ، ونُصِبَ الفِعلُ معها.

لكنْ قدْ يقولُ قائلٌ: أنتم علَّلْتُمْ بأنَّهُ الْتَقَى سَاكِنَانِ، فلهاذا لا تَكْسِرُونها وتَبْقَى، فنقول: (لا تُهِينَنِ الفَقِيرَ) أو: (ادْخُلَنِ المَسْجِدَ)؟

نقول: نعمْ، هذا يَنتَقِضُ عليهم، ولكنَّهم يقولونَ: إنَّ نونَ التَّوكيدِ لا يُمكِنُ أنْ تأتيَ مَكْسُورةً إلا إذا كانتْ بعد أَلِفٍ، وهذه ليستْ بعدَ أَلِفٍ، وأنا أقول: بعضُ المسائلِ النَّحْويةِ مَهما عَلَّلَ النَّحْويُّ لا يَسْتَطيعُ أَنْ يتخَلَّصَ، فنقولُ: المُرْجِعُ في ذلك السَّماعُ، فهكذا سُمِعَتْ.

وقولُه: (عَلَّكَ) لغةٌ في (لَعلَّكَ) وقولُهُ: (أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا) أي: أَنْ تَذِلَّ وتَنْزِلَ، والدَّهْرُ قد رَفَعَهُ، وهذه حِكْمَةٌ عَظيمةٌ؛ لأنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَكَ وهو فَقيرٌ يَسْأَلُك، ثمَّ ما تَلْبَثُ إلا أَنْ تكونَ أنت الفقيرَ، وتأتيَ تَسْأَلُهُ، وهذا كَثِيرٌ.

إِذَنْ: إذا أُكَّدَ الفعلُ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، فإنَّهُ إذا وَقَعَ بَعْدَها سَاكِنٌ فإنَّها تُحْذَفُ حتى لا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ.

فإنْ كانتِ النُّونُ شَديدةً، فإنَّها تَبْقَى، مثل: (ادْخُلَنَّ المَسْجِدَ) قال اللهُ تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [الفتح: ٢٧] فبَقِيَتِ النُّونُ.

وقولُهُ: ﴿وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ ۗ النُّونُ يُبْنَى الفعلُ معها على الفَتْحِ، سواءٌ كانتْ شَدِيدةً أو خَفيفة، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّنعِرِينَ ﴾ [يوسف:٣٢] لكنْ إذا كان الَّذي قَبْلَها غيرَ مَفْتُوحٍ، فيَشْمَلُ ما إذا كانَ مَضْمُومًا، وما إذا كانَ مَكْسُورًا، فمثالُ الضَّمِّ: قولُهُ تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا

ٱلْكِتَنَبَ﴾ [آل عمران:١٨٦] ومثالُ المَكْسُورِ: (لَتَفْهَمِنَّ يا هِندُ) وأصلُها: (لتَفْهَمِينَنَّ) كما سَبَقَ، فهنا تُحذَف النُّونُ، لكنْ يقولُ: (وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ. فِي الْوَصْلِ.

وعلى هذا: فإذا وَقَفْنا نَرُدُّ الياءَ والواوَ، ونقولُ: (يا هِنْدُ، لَتَفْهَمِي) ونقولُ: (يا قَوْمُ، لَتَسْمَعُو).

فإذا قال قائلٌ: وما الَّذي يُدْرِينا أنَّ الفعلَ مُؤَكَّدٌ؟

نقول: إذا جاءتِ اللَّامُ الوَاقِعَةُ في جَوابِ القَسَمِ، فإنَّهُ يجبُ تأكيدُهُ، فإذا لم نَجِدِ النُّونَ عَرَفْنا أَنَّ هناك حَذْفًا وتَغْييرًا، وأَنَّ النُّونَ أَصْلُها مَوْجودةٌ بالتَّأكيدِ، كذلك لو لم يكنْ مُؤكَّدًا لوَجَبَ أَنْ تأتي نونُ الرَّفْعِ، ولَقُلنا: (يا هندُ، لَتَفْهَمِينَ) و(يا قَوْمُ، لَتَسْمَعُونَ) فلكما لم تَأْتِ نونُ الرَّفْعِ، ووُجِدَ ما يقتضي التَّوكيدَ -وهي اللَّامُ المُوطِّئَةُ للقسَمِ- عَلِمْنا أَنَّ هناك نونَ تَوْكيدِ، لكنَّها حُذِفَتْ، ولمَّا حُذِفَتْ وَجَبَ أَنْ نَرُدَّ ما حُذِفَ مِن أَجْلِها في الوقفِ؛ لأنَّ ما حُذِفَ مِن أَجْلِها في الوصلِ حُذِفَ لُوبُودِها، فإذا زالَتْ رَجَعَ.

فإذا قال قائلٌ: قولُه: (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ) فإذا كانَ بعدَ فَتْحةٍ؟ نقول: يقولُ الْمُؤلِّفُ رَحَمُاللَهُ:

٩٤٨- وَأَبْسِدِلَنْهَا بَعْسَدَ فَسَتْحٍ أَلِفَسَا وَقُفًا كُمَا تَقُولُ فِي (قِفَىنُ): (قِفَا) فَتَقُولُ فِي (الْفُرِبَنُ): (اضْرِبَا).

وقولُهُ: «أَبْدِلَنْهَا» الضَّميرُ يَعودُ على نونِ التَّوكيدِ الحَقيفةِ. أمَّا الثَّقيلةُ: فإذا وَقَفْتَ فسَكِّنْها، فتقولُ: (اضْرِبَنْ).

الخُلاصةُ:

أَنَّ نُونَ التَّوكيدِ تَتُبَعُ الفِعْلَ، إمَّا وُجُوبًا، وإمَّا جوازًا بقِلَّةٍ، وإمَّا جَوازًا بكَثْرةٍ، وإمَّا جَوازًا بكثْرةٍ، وإمَّا جَوازًا بكثرةٍ على حَسَبِ التَّفصيلِ السَّابقِ.



اعلمُ أنَّ الأسْماءَ ثلاثةُ أقسامٍ:

الأوَّلُ: ما لا يَتَغَيَّرُ حَسَبَ العَوَاملِ، وهو المَّبنيُّ.

تقول: (جاءَ مَن قامَ) و(رأيتُ مَن قامَ) و(مررتُ بِمَن قامَ) فلا تتغيَّرُ (مَنْ).

الثَّاني: ما يتغيَّرُ تَغيُّرًا تامًّا، وهو المُعْرَبُ المُنْصَرِفُ، ويُسَمَّى: (مُتَمَكَّنَّا أَمْكَنَ).

الثَّالثُ: ما يَتَغَيَّرُ تَغَيُّرًا ناقصًا، وهو المُعرَبُ غيرُ المُنْصَرِفِ، ويُسَمَّى (مُتَمَكِّنًا غيرَ أَمْكَنَ).

والصَّرْفُ في اللَّغَةِ: التَّغْييرُ، تقول: (صَرَفْتُ الشَّيءَ) أي: غَيَّرْتُهُ عن وَجْهِهِ، لكنْ في الاصْطِلاحِ النحويِّ:

٦٤٩- الصَّـرُفُ تَنْسِوِينٌ أَتَـى مُبَيِّنَـا مَعْنَـى بِهِ يَكُـونُ الِاسْمُ أَمْكَنَـا الشَّرحُ الصَّرحُ

الطَّرفُ: هو التَّنوينُ الَّذي أَتَى لِيُبيِّنَ غَكُّنَ الاسمِ مِن الاسْمِيَّةِ، فخرجَ بقولِه: (تَنْوِينٌ) ما لا يُنَوَّنُ، وخرجَ بقولِهِ: (أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا) تنوينُ العِوَضِ، فلا يُسمَّى صَرْفًا؛ لأَنَّهُ تَنْوِينٌ لعَارِضٍ بخِلَافِ التَّنُوينِ في (زيدٍ) و(عَمْرٍو) و(بكرٍ) و(خالدٍ).

لَكُنْ فِي قُولِهِ تَعَالَى: ﴿حِينَهِذِ نَنْظُرُونَ ﴾ [الراقعة:٨٤] (إذ) مُنَوَّنَةٌ، لَكُنَّ هذا

التَّنوينَ للدَّلالةِ على أَنَّهُ عِوَضٌ عن جُمْلةٍ مَحْدُوفةٍ، كذلك (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) فيها تَنُوينٌ، لكنَّهُ ليسَ تَنُوينًا لبيانِ تمكُّنِ هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ مِنَ الاسْمِيَّةِ، وإنَّما هو مِن أَجلِ العِوَضِ.

مثالُ التَّنُوينِ الَّذي يُبَيِّنُ تَمَكُّنَ الاسمِ مِن الاسميَّةِ: التَّنوينُ في (عليٌّ) وفي (مُحَمَّدٍ) وفي (بَكْرٍ) وفي (خالدٍ) وفي (سَهَاءٍ) وفي (أَرْضٍ) وما أشْبَهَها.

ثمَّ إِنَّ الاسمَ الَّذي لا يَنْصَرِفُ يَخْتَصُّ بِحُكْمَينِ:

أحدُهما: أنَّهُ لا يُنَوَّنُ أبدًا، لا مَرْفوعًا، ولا مَنْصوبًا، ولا مَجْرورًا.

الثَّاني: أنَّهُ يُجَرُّ بالفتحةِ نِيَابةٌ عن الكَسْرةِ، إلا أنْ يُضافَ، أو يُحَلَّى بـ(أل) قالَ ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ فيها سَبَقَ:

وَجُـرَّ بِالْفَتْحَةِ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلُ) رَدِفُ فَائِنْ قَالَ قَائلٌ: ما هو الاسمُ الَّذي لا يَنْصَرِفُ؟

نقول: يقولُ العُلَماءُ: إنَّهُ ما كان فيه عِلَّتان مِن عِلَلٍ تِسْعٍ، أو عِلَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْنِ، وهذهِ العِلَلُ مَجْمُوعةٌ في قولِ الشَّاعرِ:

الْجَسَعْ وَذِنْ عَسَادِلًا أَنْسَثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبُ وَذِهْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا الْجَسَعْ وَذِنْ عَسَادِلًا أَنْ الْعَدْلُ، والرَّابِعةُ: الأَوْلَى: (اجْمَعْ) والثَّانيةُ: (والثَّالثَةُ: (عادِلًا) أي: العَدْلُ، والرَّابعةُ: (أَنَّتْ) والخامسةُ: (بَمَعْرِفةٍ) وهي العَلَميَّةُ، والسَّادسةُ: (رَكِّبُ) أي: التَّركيبُ المَزْجِيُ، والسَّابعةُ: (فِدُهُ وهي زِيَادةُ الألفِ والنَّونِ، والثَّامنةُ: (عُجْمةً) والتَّاسعةُ: (الوَصْفُ) أي: الوصفيَّةُ.

ثمَّ إِنَّ المؤلفَ رَحْمَهُ أَللَّهُ بدأً بالتَّأنيثِ، فقالَ:

٦٥٠- فَاللَّهُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَهَا وَقَعْ السَّرِحُ اللَّيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَعْ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى ال

قولُهُ: «أَلِفُ» مُبْتَدأً.

و«مَنَعْ» الجملةُ خَبَرُ الْمُبْتَداًِ.

وقولُهُ: «صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ» أي: صَرْفَ الَّذي اتَّصلَ به.

إِذَنْ: أَلِفُ التَّأْنِيثِ مَانِعَةٌ مِن الصَّرْفِ، سواءٌ كانتْ مَمْدُودةً أَم مَقْصُورةً؛ لأَنَّهُ قَالَ: (أَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا) وسواءٌ اتَّصَلتْ باسمٍ، أو عَلَمٍ، أو صِفَةٍ؛ لقولِهِ: (كَيْفَهَا وَقَعْ).

مثالُ ألفِ التَّأْنيثِ الممدودةِ: (صَحْرَاءُ) فهي تَمْدُودةٌ؛ لأنَّهَا أَلِفٌ بعدَها هَمْزةٌ، و(صَحْرَاءُ) اسمٌ، وليستْ بعَلَم ولا صِفةٍ.

مثالٌ آخَرُ: (خَصْرَاءُ) وهي صِفَةٌ، مأخوذةٌ مِن الخُضْرَةِ.

مثالٌ آخَرُ: (أَسْمَاءُ) اسمُ امرأةٍ، وهي عَلَمٌ.

مثالُ ألفِ التَّأنيثِ المقصورةِ -وهي الَّتي ليس بعدَها هَمْزَةٌ-: (حُبْلي) أي: حَامِلٌ، وهي صِفَةٌ، وكذلك (فُضْلَي).

مثالٌ آخَرُ: (سَلْمَي) و(لَيْلَي) (سَلْوَي) وهذه أَعْلامٌ.

مثالٌ آخَرُ: (أَرْطَى) و(عَلْقَى) وهذان اسْهانِ.

إِذَنْ: أَلْفُ التَّأْنِيثِ مهم كانتْ، عَلَيًا، أو اسهًا، أو صفةً ممدودةً، أو مَقْصورةً: تَمنوعةٌ مِنَ الصَّرِفِ، وأقسامُها سِتَّةٌ؛ لأنَّها مَقْصورةٌ وتَمْدودةٌ، وهي عَلَمٌ واسمٌ وصفةٌ.

مثالٌ: (مَرَرْتُ بأسهاءَ) تقول: (مَرَرْتُ): فِعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حَرفُ جَرِّ، و(أسهاءَ): اسمٌ بَجْرُورٌ بالباءِ، وعَلامةُ جرَّهِ الفتحةُ نِيَابةً عن الكَسْرةِ؛ لأنَّهُ تَمْنوعٌ مِن الصَّرْفِ الفُ التَّأنيثِ الممدودةُ.

مثالٌ آخَرُ: (مَرَرْتُ بامْرَأْةٍ فُضْلَى) تقولُ: (مَرَرْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(بامْرَأْةٍ): جارُّ وبَجْرورٌ، و(فُضْلَى): صِفَةٌ لـ(امْرَأَةٍ) بَجْرورةٌ، وعَلامةُ جرِّها فَتْحةٌ مُقَدَّرةٌ على الأَلِفِ نِيَابةً عن الكَسْرَةِ، مَنعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ.

مثالٌ آخَرُ: (أَصْدِقاءُ) مَنْوعةٌ مِن الصَّرفِ لألفِ التَّأْنِيثِ، وإذا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ الأَلِفَ للتَّأْنيثِ تَزِئُها، ف(أَصْدِقَاءُ) وزئُها (أَفْعِلَاءُ) لكنْ (أَسْمَاءٌ) جَمعُ (اسم) فلا تُمْنَعُ مِن الصَّرْفِ؛ لأنَّ وَزْنَها (أَفْعَالُ) فالهَمْزةُ أَصليَّةٌ.

فإنْ قال قائلٌ: لكنْ (أَصْدِقاءُ) ليستْ مُؤَنَّثًا؟

قُلنا: لكنَّ الجمعَ جَعَلَها مُؤَنَّتًا؛ لأنَّ (أَصْدِقاءَ) جَمعُ صَديقٍ، وهذا ليس جَمْعًا أَصْلُهُ مُؤَنَّتٌ، لكنَّه تأنَّثَ بالجَمْع.

٦٥١- وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفِ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُـرَى بِتَـاءِ تَأْنِيـثٍ خُـتِمْ الشَّرحُ

قولُهُ: «زَائِدَا (فَعْلَانَ)» الزِّيادةُ في (فَعْلَانَ) هي الأَلِفُ والنُّونُ، وإنَّما قالَ: (فَعْلَانَ) لأنَّ (فَعْلَانَ) هو الَّذي يُوزَنُ به الْكَلِماتُ؛ ولهذا يُقالُ: فاءُ الْكَلِمَةِ، وعَيْنُ الْكَلِمَةِ، ولامُ الْكَلِمَةِ، ويبقى الزَّائدُ فيها هو الألِفُ والنُّونُ.

إِذَنِ: الأَلِفُ والنُّونُ مَانِعَانِ مِن الصَّرْفِ، لكنْ بشُروطٍ:

الشَّرْطُ الأولُ: أنْ يكونَ في وَصْفٍ.

الشَّرطُ الثَّاني: أَنْ يَسْلَمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنيثٍ خُتِمَ.



٦٥٢ - وَوَصْفُ اصْلِيٌ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) مَامْنُوعَ تَأْنِيثِ بِتَا كَ (أَشْهَلَا)
 ٦٥٣ - وَأَلْغِلِينَ عَلَا رَضَ الْوَصْلِفِيَّهُ كَ (أَرْبَعٍ) وَعَلِرضَ الْإِسْمِيَّةُ
 ٦٥٣ - وَأَلْغِلِينَ عَلَا رَضَ الْوَصْلِفِيَّةً كَ (أَرْبَعٍ) وَعَلِرضَ الْإِسْمِيَّةُ
 ٦٥٤ - فَالْهُ (أَدْهَمُ): الْقَيْدُ، لِكَوْنِهِ وُضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

الشَّرحُ

مُنِعَ مِن الصَّرْفِ وَصْفٌ أصليُّ بِشَرْطِ أَنْ يكونَ على وَزْنِ (أَفْعَلَ) وبشَرْطِ أَنْ يكونَ مُؤَنَّتُهُ تَمْنُوعَ التَّأنيثِ بالتَّاءِ، فاشترطَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثةَ أوصافٍ:

الوصفُ الأوَّلُ: أنْ يكونَ وصفًا أَصْليًّا.

الوصفُ الثَّاني: أنْ يكونَ على وزنِ (أَفْعَلَ).

الوصفُ التَّالثُ: أنْ يكونَ مُؤَنَّتُهُ خاليًا مِن التَّاءِ.

فإذا تَمَّتْ هذه الشُّروطُ فإنَّهُ يكونُ مَمْنوعًا مِن الصَّرفِ.

مثالُهُ: (أَشْهَلُ) ومُؤنَّتُهُ: (شَهْلَاءُ) فنقولُ: (أَشْهَلُ) وصفٌ أَصليُّ على وَزْنِ (أَفْعَلَ) وممنوعُ التَّأْنيثِ بالتَّاءِ.

مثالٌ آخَرُ: (أَحْمُرُ) (أَصْفَرُ) (أَخْضَرُ) (أَزْرَقُ) ومَا أَشْبَهَ ذلك، وكذلك (أَفْضَلُ) لآنَهُ وَصْفُ أصليٌّ تَمْنُوعُ التَّانِيثِ بالتَّاءِ، فيكونُ تَمْنُوعًا مِنَ الصَّرِفِ.

مثالُهُ: (مَرَرْتُ برِجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ فُلَانٍ) فنقولُ: (مَرَرْتُ): فِعلٌ وفاعِلٌ، و(بَرَجُلٍ): جارٌ وبَجُرورٌ، و(أَفْضَلَ): صفةٌ ل(رَجُلٍ) وصفةُ المَجْرورِ بَجْرورٌ،

وعَلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نِيَابةً عن الكَسْرةِ؛ لأنَّهُ اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ الوَصْفِيَّةُ، ووزنُ الفِعْلِ (أَكْرَمَ).

فإذا قلتَ: (قائمٌ) فإنَّهُ مَصْروفٌ؛ لأنَّهُ ليسَ على وزنِ (أَفْعَلَ).

وقولُهُ: «وَصْفُ اصْلِيٌّ» خَرَجَ به ما إذا كان الوصفُ عارِضًا، أي: غيرَ أَصْلِيًّ، فإذَّا وَجَدْنا اسمًا على وَزْنِ أَصْلِيًّ، فإذَا وَجَدْنا اسمًا على وَزْنِ (أَفْعَلَ) عَرَضَتْ له الوصفيَّةُ -وإلَّا فأصلُهُ ليسَ بوَصْفٍ- فإنَّهُ لا يُمْنَعُ مِن الصَّرفِ اعتبارًا بأَصْلِهِ.

مثالُ ما كان اسمًا، ثمَّ كان صفةً: كَلِمةُ (أَرْبَع) فهي وَصفٌ، تقولُ: (مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ أَرْبَعٍ) ليسَ وَصْفًا؛ لأنَّ أَصْلَهُ السمِّ لهذا العددِ الَّذي بين الثَّلاثةِ والحَمْسةِ، تقولُ: (اشْتَرَيْتُ أَرْبَعَ شِيَاهِ) فهو هنا ليس وَصْفًا، وتقول: (مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ أَرْبَع) وهنا يكونُ وَصْفًا.

إِذَنِ: الأصلُ فيه الاسميَّةُ، وهو أنَّهُ اسمٌ لعددٍ يكونُ بين الثَّلاثةِ والحَمسةِ، وابنُ مالكِ رَحَهُ اللَّهُ يقولُ: (أَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهُ) فلا تَعْتَبِرْهُ، وعليه تكونُ (أَرْبَعٌ) مَصْرُوفةً، وإنْ جُعِلَتْ صِفةً؛ لأنَّ الوصفَ فيها عارضٌ، فأَلْغَيْناهُ، واعْتَبَرْنا الأصلَ، فتقولُ: (مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ أَرْبَعِ) (اشْتَرَيْتُ شِيَاهًا أربعًا).

وقولُهُ: «وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ» أي: أَلْغِ عارضَ الاسميَّةِ، واعتَبِرِ الوصفَ الأصليَّ، وهذه عكسُ المسألةِ السَّابقةِ، فإذا وُجِدَ وَصْفٌ على (أَفْعَلَ) كانَ في الأصليَّ، وهذه عَرَضَتْ له الاسميَّةُ، فإنَّنا نَعْتَبِرُ الأَصْلَ، ولا نَعْتَبِرُ الاسمَ.

وقولُهُ: «الْأَدْهَمُ» مُبْتَدأً.

و«انْصِرَافُ» مُبْتَدأً ثانٍ.

و «مُنِعْ» خبرُ المُبْتَداِ الثَّاني، والجملةُ مِن المُبْتَداِ الثَّاني وخَبَرِهِ في مَحَلِّ رَفعِ خبرِ المُبْتَداِ الأَوَّلِ، أي: فالأدهمُ انْصِرافُهُ مُنِعَ.

وقولُهُ: «الْقَيْدُ» عَطفُ بَيانٍ، أي: الأدهمُ الَّذي هو القَيدُ.

فصارتِ (الأَدْهَمُ) في الأصلِ وصفًا، لكنَّها جُعِلتِ اسهًا للقَيْدِ، سواءٌ كانَ أَدْهَمَ أَمْ غَيْرَ أَدْهَمَ، فاسميَّتُها عَارِضَةٌ، فنَعْتَبِرُ الأصلَ، ويكونُ تمنوعًا مِنَ الصَّرْفِ، وإنْ لم يُرَدْ به الصِّفَةُ؛ لأنَّ الأصلَ أنَّهُ للصِّفةِ؛ ولهذا قال: (فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكُوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ).

وقولُهُ: «لِكَوْنِهِ وُضِعْ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا» مُتعلِّقٌ بِ(مُنِعْ) أي: فالأَدْهَمُ القَيْدُ انْصِرَافُهُ مُنِعَ لَكَوْنِهِ فِي الأصلِ وَصْفًا.

⁽١) الكُمَيْتُ: لونٌ لَيْسَ بأَشْقَر وَلَا أَدْهَم. اللسان (كمت).

 ⁽٢) الأَشْقَرُ مِنَ الدَّوَابِ: الأَحْرُ فِي مُغْرَةٍ حُمْرَةٍ صافيةٍ يَحْمَرُّ مِنْهَا السَّبِيبُ والمَعْرَفَةُ وَالنَّاصِيةُ، فإن اسودًا فَهُوَ الكُميْتُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: أَكْرِمُ الْحَيْلِ وَذَوَاتُ الْحَيْرِ مِنْهَا شُقْرُها. اللسان (شقر).

⁽٣) الدُّهُمَّةُ -بالضَّمِّ-: السَّواد، والأَدْهَم: الأَسْوَدُ، يَكُونُ فِي الحَيْلُ والإِبِل وغَيْرِهِما. اللسان (دهم)، وانظر القصة في تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٧/٤٨).

خلاصة الأبيات الثّلاثة:

إذا اجْنَمَعَ وَصْفٌ أَصْلِيُّ على وزنِ (أَفْعَلَ) ليس مُؤَنَّتُهُ نَخْتُومًا بِالتَّاءِ فإنَّهُ لا يَنْصَرِفُ، والعِبْرةُ بِالأصلِ، فلو كان أَصْلُهُ اسمًا، ثُمَّ جُعِلَ وَصْفًا، فإنَّه يَنْصَرِفُ، ولو كان في الأصلِ صِفَةً، ثُمَّ جُعِلَ اسمًا، فإنَّهُ لا يَنْصَرِفُ.



٩٥٥- و(أَجْدَلُ وَأَخْيَدلُ وَأَفْعَدى) مَصْدرُوفَةٌ، وَقَدْيَنَلْنَ الْمَنْعَا الشَّرحُ الْسَمَنْعَا

قولُهُ: «أَجْدَلٌ» اسمٌ للصَّفْرِ، وهيَ في الأصلِ صِفَةٌ، تقولُ: (فُلَانُ أَجْدَلُ من فُلَانٍ) لكنَّهُ جُعِلَ اسمًا، تقولُ: (عندي أَجْدَلُ أَصِيدُ به) أي: صَفْرٌ، فصارَ المُرَادُ ب(أَجْدَلُ) -وهو في الأصلِ صِفَةٌ - اسمًا، فهل تُنُوسِيَتِ الصَّفةُ، وصارَ مَصْروفًا، أو أنَّنا نقولُ: ما دام أنَّه قدْ شُمِّيَ صِفَةً في الأوَّلِ فإنَّهُ غيرُ مَصْروفٍ؟

يقولُ ابنُ مَالِكِ رَحَمُهُ اللَّهُ: إِنَّهُ مَصْروفٌ؛ لأنَّ الصِّفَةَ تُنُوسِيَتْ، فكأنَّهُ لم يُسْتَعْمَلْ صِفَةً، ثمَّ نُقِلَ إلى الصَّقْرِ؛ ولهذا قالَ: (مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا) أي: وقدْ تُمَّنَعُ.

مثالُ ذلك: تقولُ: (اشْتَرَيْتُ أَجْدَلًا مِنَ السُّوقِ) على أنَّها مَصْرُوفَةٌ، وتقولُ: (اشْتَرَيْتُ أَجْدَلَ مِن السُّوقِ) على الوَجْهِ الثَّاني: (وَقَدْ يَنَلْنَ الْـمَنْعَا).

فإنْ قال قائلٌ: كَلِمةُ (أَدْهَمَ) في الأصلِ صِفَةٌ، ثمَّ جُعِلَتِ اسمًا للقَيْدِ، وقُلنا: إنَّها لا تَنْصَرِفُ اعْتِبارًا بالأصلِ، وكذلك (أَجْدَلُ) صِفَةٌ، فجُعِلَتِ اسمًا للصَّقْرِ، وقلنا: إنَّها مَصْروفةٌ، وقد لا تُصْرَفُ، فها الفرقُ؟

يقولمونَ: لأنَّ ظُهُورَ الصَّفَةِ في (أَدْهَمَ) أَقْوى مِن ظُهُورِها في (أَجْدَلَ) لأنَّ (أَدْهَمَ) لـونٌ مثل: أَخْضَرَ، وأَحْمَر، لكـنْ (أَجْدَلُ) اسمُ تَفْضيلٍ، فظُهُورُ الصَّفةِ في الأوَّلِ أَقْوى مِن ظُهُورِها في الثَّاني، ولأنَّ الصَّفَةَ تُنُوسِيَتْ إطْلاقًا، فإنَّ الصَّقْرَ لا يُجَادِلُ، فكأنَّ الصَّفَةَ يُحِيَتْ مُطْلَقًا مِن هذه الكَلِمةِ، وجُعِلَتِ اسْمًا للصُّقُورِ.

وقولُهُ: «أَخْيَلٌ» هو طَائِرٌ مَعْروفٌ، وكأنَّ هذا الطَّاثِرَ –واللهُ أَعْلمُ– جَميلُ الشَّكْلِ، فكأنَّ عندَهُ خُيَلَاءَ، أو أنَّه إذا قامَ يَمْشِي يَتَأَرْجَحُ، فهو أَخْيَلُ.

فإذا قلتَ: (رَأَيْتُ أَخْيَلًا) أو: (رَأَيْتُ أَخْيَلَ) فأيُّهما الجائزُ؟

نقول: يجوزُ هذا وهذا، لكنَّها بالتَّنْوينِ أكثرُ؛ لأنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُاللَّهُ يقولُ: (وَقَدْ يَنَكْنَ الْمَنْعَا) و(قَدْ) للتَّقْلِيل.

وقولُهُ: «أَفْمَى» هي الحيَّةُ، و(أَفْعى) على وَزْنِ (أَفْعَلَ) وكان يُقَالُ: (فُلانٌ أَفْمَى مِن فُلانٍ) قيل: إنَّ فيها إِعْلَالَ مَكانٍ، وأَصْلُها (أَفْوَعُ مِن فُلَانٍ) فنُقِلَ حَرْفُ العِلَّةِ إلى الآخِرِ، فصارتْ (أَفْعَى).

إنَّهَا كَلِمةُ (أَفْعَى) في الأصلِ اسمُ تَفْضِيلٍ، والآنَ اسمٌ للحيَّةِ، فيصحُّ أنْ نَجْعَلَهَا عَيرَ مَصْرُوفَةٍ.

لكنْ إذا قبال قائمل: آخِرُها أَلِفٌ، فلا يَتَبَيَّنُ أَنَّهَا مَصْرُوفَةٌ، أو أَنَّهَا غيرُ مَصْرُوفَةٍ؟

قُلنا: صَحيحٌ، فعندَ النَّطْقِ لا يَتَبيَّنُ، لكنْ عند الإغرابِ يَتبيَّنُ، فإذا قلتَ: (نَظَرْتُ إلى أَفْعَى) وأردنا أنْ نُعْرِبَها على أنَّها تَمْنوعةٌ مِن الصَّرفِ نقولُ: (إلى): حَرفُ جرِّ، و(أَفْعَى): اسمٌ تَجْرورٌ ب(إلى) وعَلامةُ جَرِّهِ فَتْحةٌ مُقَدَّرةٌ على آخِرِهِ نيابةً عنِ الكَسْرَةِ، مَنَع مِن ظُهُورِها التَّعَذُّرُ؛ لأنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ. وأمَّا على القولِ بأشَّا مَصْرُوفةٌ، فإنَّنا نقولُ: (أَفْعَى): اسمٌ نَجُرورٌ ب(إلى) وعَلامةُ جرِّه كَسْرَةٌ مُقَدَّرةٌ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعلُّرُ، أمَّا النطقُ بالنِّسبةِ لكلمةِ (أَفْعَى) فإنَّهُ لا يَظْهَرُ فيه أَثَرٌ.

أَمَّا إِذَا أُضِيفَتْ فإنَّهَا تَنْصَرِفُ، وتُجُرُّ بكَسْرةٍ مُقَدَّرةٍ على الأَلِفِ.



٦٥٦- وَمَنْعُ عَـدْلِ مَـعَ وَصْـفٍ مُعْتَـبَرٌ فِي لَفْظِ (مَثْنَى) و(ثُلَاثَ) و(أُخَرُ) الشَّوحُ

قولُهُ: "وَمَنْعُ عَدْلِ» مُبْتَدأٌ، و(مُعْتَبَرُ) خَبَرُهُ، يعني أنَّ مِن مَوَانِعِ الصَّرفِ العَدْلَ مِعَ الوَصْفِ، والعَدْلُ معناهُ التَّغْييرُ، فتُغيَّرُ الكَلِمةُ إلى كَلِمةٍ أُخرى تَعْدِلُ بها عن بِنَائِها الأصليِّ، ويكونُ في الوَصْفِ في لَفْظِ (مَثْنَى) و(ثُلَاثَ) و(أُخَرَ).

ف(مَثْنَى) و(ثُلَاثُ) أي: (مَفْعَلُ) و(فُعَالٍ) و(مَثْنى) وصفٌ بمعنى اثْنَينِ
 اثْنَينِ، فتقولُ: (مرَّ بي نِسَاءٌ مَثْنى) أي: اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ.

و(ثُلَاثُ) أي: ثَلَاثٌ ثَلَاثٌ، قال اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿ فَأَنكِحُواْمَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱللِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبِّعَ﴾ [النساء:٣] وقال تعالى: ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَتَمِكَةِ رُسُلًا أَوْلِيَ أَجْنِحَةٍ مَّشْنَىٰ وَثُلَثَ وَرُبُّعَ﴾ [فاطر:١].

يُقالُ: (مَثْنَى) و(ثُنَاءُ) ويُقالُ: (مَثْلَثُ) و(ثُلَاثُ) ويُقَالُ: (مَرْبَعُ) و(رُبَاعُ) ويُقَالُ: (خَمْسُ) و(خُمَاسُ) ويُقَالُ: (مَسْدَسُ) و(سُدَاسُ) ويُقَالُ: (مَسْبَعُ) و(سُبَاعُ) ويُقَالُ: (مَثْمَنُ) و(ثُهَانُ) ويُقَالُ: (مَتْسَعُ) و(ثُسَاعُ) ويُقَالُ: (مَعْشَرُ) و(عُشَارُ) هذا هو القياسُ، لكنَّه ما سُمِعَ إلَّا في (مَثْنَى) و(ثُلَاثَ) و(رُبَاعَ) و(تُسَاعَ) و(عُشَارَ) إنَّها القياسُ آنَهُ يجوزُ فيها كُلِّها.

و(مَثْنَى) وَصفٌ مَعْدولٌ عن اثْنَيْنِ، فهو تَمْنوعٌ مِن الصَّرْفِ، والمانعُ له مِنَ الصَّرْفِ، والمانعُ له مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفِيَّةُ والْعَدْلُ.

وتقول: (مَرَرْتُ بنِسَاءٍ ثُلَاثَ) أي: مُجْتَمِعَاتٍ ثَلاثًا ثَلاثًا ثَلاثًا، و(بنِسَاءٍ): جارٌ وبَجْرورٌ، و(ثُلَاثَ): صفةٌ ل(نِسَاءٍ) بَجْرورٌ، وصفةُ المَجْرورِ بَجْرورٌ، وعَلامةُ جرِّه الفَتحةُ نيابةً عن الكَسْرَةِ؛ لأنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفِيَّةُ والعَدْلُ.

وقولُهُ: «أُخَرَ» قال اللهُ تعالى: ﴿فَعِـذَهُ مِنْ أَيَامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة:١٨٤] ولم يَقُلْ: (فعِدَّةٌ من أَيَّامٍ أُخَرٍ) وهي مَعْدُولَةٌ عن (أُخْرَى) فلو قِيلَ: (فعِدَّةٌ من أَيَّامٍ أُخْرَى) صحَّ، وقيل: إنَّها معدولةٌ عن (الأُخرِ) الَّتي برأل) ولكنَّ هذا القولَ لا يَسْتَقيمُ فيها إذا كانَ المَوْصوفُ نَكِرةً ؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِمَعْرِفةٍ.

فتقولُ: ﴿مِنْ آيَنَامٍ ﴾: جارٌ وبَجْرورٌ، و﴿أُخَرَ ﴾: صفةٌ لـ﴿آيَامٍ ﴾ بَجْرورٌ، وصفةُ المَجْرورِ بَجْرورٌ، وعَلامةُ جَرِّهِ الفَتْحةُ نِيَابِـةٌ عنِ الكَسْرَةِ؛ لأنَّـهُ اسـمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفِيَّةُ والعَدْلُ.

إِذَنْ: عندنا في الأَوْصَافِ ثَلَاثَةُ أَوْزَانِ: (مَثْنَى) و(ثُلَاثُ) وما كان على وَزُنَيْهِمَا منَ العَدَدِ، والثَّالثُ: (أُخَرُ) فكلُّ هذه المانِعُ لها مِنَ الصَّرْفِ الوَصْفيَّةُ والعَدْلُ.

وإذا قلتَ: (مَثْنَى مَثْنَى) ف(مَثْنَى) الثَّانيةُ تَوْكيدٌ.



٩٥٧- وَوَزْنُ (مَثْنَى) و(ثُلَاثَ) كَهُمَا مِنْ وَاحِدِ لِأَرْبَدِمِ فَلْدَبُعْلَمَا الشَّوحُ الشَّوحُ

قُولُهُ: «كَهُمَا» أي: كَوَزْيْها.

«مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعِ» فنقولُ: (مَوْحَدُ) و(أُحَادُ).

وقولُهُ: «فَلْيُعْلَمَا» أي: فَلَا تَزِدْ على الأرْبَع.

وقالَ بَعْضُهم: بل نَزيدُ إلى العَشَرَةِ، وما المانعُ؟! وإذا كان لم يُسْمَعُ فلا يعني ذلك أنَّهُ لا يَصِحُ.

٦٥٨- وَكُنْ لِهِمُمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) أو الْه (مَفَاعِه لَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا الشَّرحُ

قولُهُ: "مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أَوِ الْمَفَاعِيلَ" ولم يقل: (في كلِّ جَمْعِ على مَفَاعِلَ) وذلك لأنَّ (مَفَاعِلَ) فيها مِيمٌ زائدةٌ، و(مَفَاعِيلَ) فيها أيضًا ميمٌ زَائِدةٌ، وليسَ بشَرْطٍ أَنْ يكونَ الجمعُ على هذا الوَزْنِ، بشَرْطٍ أَنْ يكونَ الجمعُ على هذا الوَزْنِ، بحيثُ يكونُ أوَّلُهُ وثانيهِ مُتَحَرِّكَيْنِ، وبعدَهما أَلِفٌ، وبعد الأَلِفِ حَرْفٌ مَكْسورٌ، وقدْ يكونُ فيه ياءٌ، أو لا يكونُ فيه ياءٌ.

أمثلةٌ: (مَسَاجِدُ) كَ (مَفَاعِلَ) و(مَصَابِيحُ) كَ (مَفَاعِيلَ) و(مَفَاتِحُ) كَ (مَفَاتِحُ) كَ (مَفَاعِيلَ) و(مَفَاتِحُ) كَ (مَفَاعِيلَ) وأمَّا (قَوَالِبُ) و(قَوَاعِدُ) فهي على شِبْهِ (مَفَاعِلَ) ووزنُها (فَعَالِلُ) (مَفَاعِلَ) ووزنُها (فَعَالِلُ) و(صَوَارِيخُ) على شِبْهِ (مَفَاعِلَ) ووزنُها (فَعَالِلُ) و(صَوَارِيخُ) على شِبْهِ (مَفَاعِيلَ) وهو(فَوَاعِيلُ) لأنَّ (صَوَاريخَ) مَأْخُوذَةٌ مِن (صَرَخَ) والحَرُوفُ الأَصْلِيَّةُ فيها هي الصَّادُ والرَّاءُ والحَاءُ، وأمَّا الوَاوُ والألفُ واليَاءُ، فهي زَوَائذُ.

والقاعدةُ: أنَّ الزَّائدَ في المَوْزونِ يُؤْتَى به بلَفْظِهِ في الميزانِ، ف(صَوَاريخُ) على وزنِ (فَوَاعِيلَ) فالوَاوُ زائدةٌ، فجاءتْ بلَفْظِها، وكذلك الألِفُ والياءُ، أمَّا الصَّادُ والرَّاءُ والخاءُ فهي أَصْليَّةٌ؛ ولذلك جاءَتْ بالفاءِ والعَيْنِ واللَّام.

وكذلك (طَوَاغِيتُ) على شِبْهِ (مَفَاعِيلَ) لأنَّ وَزْنَهَا (فَوَاعِيلَ) وأمَّا (مَوَاعِينُ) فهلْ هي مِن (مَعَنَ) أو مِنْ (عَانَ)؟ لكنَّ الظَّاهِرَ أنَّ الميمَ في (مَاعُونَ) أَصْلِيَّةٌ،

وأنَّ (مَاعُون) وزنَّها (فَاعُولُ) فعلى هذا يكونُ (مَـوَاعِينُ) وَزْنُهَا (فَوَاعِيلُ).

إِذَنْ: كُلُّ مَا شَابَهَ (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) فإنَّه تَمْنوعٌ مِن الصَّرْفِ لَعِلَّةٍ واحدةٍ، وعلى هذا فلا فَرْقَ بِينَ أَنْ يكونَ اسمًا، أو وَصْفًا مُذَكَّرًا، أو مُؤنَّنًا، فها دامَ أَنَّهُ على هذا الوَزْنِ فإنَّهُ يكونُ تَمْنوعًا مِن الصَّرفِ، ويُسَمُّونَ هذا الوَزْنَ (صيغةَ مُنتَهى الجُّمُوعِ) قال اللهُ تعالى: ﴿لَا يُحِلُّوا شَعَنَيْرَ اللّهِ وَلَا الشَّهَرَ اللّهَ مَلَا الْهَدَى وَلَا الْقَلْتِيدَ ﴾ [المائدة:٢] فَ ﴿ الْفَلْدَى وَلَا النَّوع.



٦٥٩- وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَ (الْسَجَوَارِي) رَفْعًا وَجَـرًّا أَجْـرِهِ كَ (سَـارِي) الشَّرحُ

وقولُهُ: «وَذَا» مَنصُوبةٌ على الاشْتِغالِ، ونَصْبُها رَاجِحٌ، وليس بوَاجِبٍ؛ لأنَّهُ لا يَجِبُ النَّصْبُ في الاشْتِغالِ إلَّا إذا وَلِيَ أَدَاةً لا يَلِيها إلا فِعْلُ، لكنْ إذا كان المَشْغولُ طَلَبًا -كما هُنَا في قَوْلِهِ: (أَجْرِهِ)- فإنَّ الأَرْجَحَ النَّصْبُ.

وقولُهُ: «وَذَا اغْتِلَالِ» أي: وَأَجْرِ ذَا اعْتِلَالِ، وهو ما كانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ مِن هذا الوَزْنِ أَجْرِهِ رَفْعًا وجَرًّا كـ (سَارِي) و(سَارِي): اسمُ فاعلِ مُغْتَلُّ بالياءِ.

وفي حالِ الرَّفْعِ والجَرِّ ثَحْذَفُ الياءُ، وتُنَوَّنُ الرَّاءُ، فتقولُ: (هذا سَارٍ) ف(هذا): مُبْتَدأُ، و(سارٍ): خَبرُ الْمُبْتَدأَ مَرْفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على الياءِ المَحْذوفةِ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، والتَّنوينُ هنا عِوَضٌ عن الحَرْفِ المَحْذوفِ.

وتقولُ في الجرِّ: (مَرَرْتُ بِسَارٍ) ف(مَرَرْتُ): فِعْلُ وفاعلٌ، والباءُ حَرفُ جرِّ، و(سارٍ): اسمٌ مَجْرورٌ بالباءِ، وعَلامةُ جَرِّهِ كَسْرةٌ مُقَدَّرةٌ على الياءِ المَحْذوفةِ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، والتَّنوينُ هنا عِوضٌ عن الياءِ المَحْذوفةِ.

فإذا جاءَ على صِيغَةِ مُنتَهى الجُموعِ، وهو مُعْتَلُّ الآخِرِ فإنَّكَ ثُجْرِيهِ كـ (سَارٍ) فتَحْذِفُ حَرْفَ العِلَّةِ وتُنَوِّنُهُ.

مثالُ الرَّفعِ: قولُهُ تعالى: ﴿ لَمُمْ مِن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشِ ﴾ [الاعراف: ٤١] فكلمةُ ﴿غَوَاشِ ﴾ جَمْعٌ على وَزْنِ (فَوَاعِلَ) لأنَّه في الوَزْنِ يكونُ المَحْذُوفُ لعِلَّةٍ كالمَوْجودِ، وهذه هيَ صِيغَةُ مُنْتَهِى الجُمُوعِ، فهنا حُذِفَتِ الياءُ، ونُوِّنَ ما قَبْلَها، وبَقِيَ مَكْسُورًا على ما هو عَلَيْهِ، ونقولُ في إغرابِها: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ ﴾: جازٌ وتجُرورٌ خَبَرٌ مُقَدَّرةٍ على الياءِ المَخْذُوفةِ ؛ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿غَوَاشِ ﴾: مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفوعٌ بضَمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على الياءِ المَخْذُوفةِ ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ (١) والنُّونُ عِوَضٌ عن الياءِ المَحْذُوفةِ ، وأصلُها: (غَواشِي) فليَّا حُذِفَتِ الياءُ للتَّخفيفِ نُوِّنَ آخِرُ الاسمِ للتَّعويضِ.

مثنالُ الجسرِّ: (مررتُ بجَوَارٍ يَلْعَبْنَ) فَ(جَوَارٍ) جَمْعُ جَارِيَةٍ، ووزَنْهَا (فَوَاعِلَ) فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حرفُ جرِّ، و(جَوَارٍ): اسمٌ بَخُرورٌ بالباءِ، وعَلامةُ جَرِّه فَتْحةٌ مُقَدَّرةٌ على الياءِ المَحْدُوفَةِ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ نيابةً عن الكَشرةِ؛ لأنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِف، والمانعُ له مِن الصَّرفِ صيغةُ مُنْتَهى الجُمُوع.

وعُلِمَ مِن قَوْلِ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللّهُ: (رَفْعًا وَجَرَّا) أَنَّهُ في حالِ النَّصْبِ لا يُجْرَى ك (سارٍ) وإنَّها يبقى حَرْفُ العِلَّةِ مَنْصوبًا بدون تَنْوِينٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى كَالْمَارُ مِنْ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَالَىٰ اللهُ عَالَىٰ اللهُ عَالَىٰ اللهُ عَالَىٰ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَالِي اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَالِ اللهُ عَلَيْ عَالِي اللهُ عَلَيْ عَالِي اللهُ عَلَيْ عَالِي اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَالِي اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَالِي اللهُ عَلَيْ عَالِي اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ عَالِي اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُولِ اللهُ الل

وأتى المؤلِّفُ رَحَمُاللَّهُ بهذا البَيْتِ لأَجْلِ أَنْ يَكُونَ كالاسْتِثْنَاءِ مِن قَوْلِه: (وَكُنْ لِـجَمْعِ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أَوِ الْـمَفَاعِيلَ بِمَنْعِ كَافِلًا).

خلاصةُ هذا البيتِ:

أنَّ ما كان تَجْمُوعًا على صِيغَةِ مُسَّتَهَى الجُمُوعِ، فلا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يكونَ مَرْفُوعًا، أو تَجُرُورًا، أو مَنْصُوبًا، فإنْ كان مَرْفُوعًا، أو تَجُرُورًا، فإنَّهُ يجوزُ إجراؤُهُ إِجْرَاءَ

 ⁽١) لأن التَّنْوينَ آخِرُه نونٌ ساكنةً، والياءُ المحذوفةُ سَاكِنةُ، فحُذِفَ الأوَّلُ، مع انَّه في الحقيقةِ عندَ التَّأَمُّلِ تَجَدُ أَنَّهُ محذوفٌ للتَّخْفِيفِ، وجاءَ التَّنوينُ عِوَضًا عنه. (الشارح)

الْمُعْتَلِّ بالياءِ، مثل: (سَارٍ) فتقول: (هؤلاءِ جَوَارٍ) و(مَرَرْتُ بِجَوَارٍ).

وإنْ كان مَنْصوبًا، فإنَّ الياءَ تَبْقَى مَفتوحةً بدونِ تَنْوِينِ، فتقولُ: (رَأَيْتُ جَوَارِيَ). جَوَارِيَ يَلْعَبْنَ) ولا يَصحُّ أَنْ تَقُولَ: (رَأَيْتُ جَوَارٍ) ولا: (رَأَيْتُ جَوَارِيًا).

- ٦٦٠ وَلا سَرَاوِيلَ) بِهَا الْهِمَعِ شَبَهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْهَنْعِ الْهَنْعِ الْهَنْعِ الْهَنْعِ الْهَنْعِ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الْهَائِدِ الشَّرِحُ الْهَائِدِ الْهَائِدُ الْهَائِدِ الْهَائِدِ الْهَائِدِ الْهَائِدِ الْهَائِدِ الْهَائِدُ الْهَائِدِ الْهَائِدُ الْهَائِدِ الْهَائِدِ الْهَائِدِ الْهَائِدِ الْهَائِدُ الْهَائِدُ الْهَائِدِ الْهَائِدِ الْهَائِدُ الْهَائِدُ الْهَائِدُ الْهَائِدِ الْهَائِدِ الْهَائِدُ الْمُنْفِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِقِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْفِي الْمُنْ

(سَرَوِايلُ) ليس جَمْعًا، وإنَّها هو مُفرَدٌ، تقولُ: (عليَّ سَرَاوِيلُ) وليس عليك إلَّا واحدٌ، فاللَّغَةُ العربيَّةُ لا تقولُ: (سِرْوالُ) إلَّا في لُغَةٍ قليلةٍ جِدًّا، ولكنَّ اللَّغَةَ الفَصيحةَ المَشْهورةَ: (سَرَاوِيلُ) وجَمْعُهُ (السَّرَاوِيلاتُ) كها قالَ النبيُّ ﷺ في المُحْرِمِ: (لاَ يَلْبَسُ السَّرَاوِيلاتُ) كها قالَ النبيُّ ﷺ في المُحْرِمِ: (لاَ يَلْبَسُ السَّرَاوِيلاتِ) هو جمعُ مُؤَنَّثٍ سَالمٌ.

إِذَنْ: (سَرَاوِيلُ) مُفْرَدٌ، لكنْ فيه شَبَهٌ مِن هذا الجَمْعِ، ولهذا قال: (وَلاسَرَاوِيلُ) بِهَذَا الجَمْعِ شَبَهٌ أِي: شَبَهٌ مِن حيثُ اللَّفظُ، أمَّا المعنى فلا؛ لأنَّ صيغة مُنتَهى الجُمُوعِ تَدُلُّ على تَعَدُّدٍ، و(سَرَاويلُ) لا يَدُلُّ على تَعَدُّدٍ، لكنَّهُ يُشْبِهُهُ فِي اللَّفظِ؛ ولهذا قالَ: (وَلاسَرَاوِيلَ) بِهَذَا الجَمْعِ شَبَهُ اقْتَضَى) أي: ذلك الشَّبَهُ فِي اللَّفظِ؛ ولهذا قالَ: (وَلاسَرَاوِيلُ) مِهَذَا الجَمْعِ شَبَهُ اقْتَضَى) أي: ذلك الشَّبَهُ وهو فَي اللَّفظِ؛ ولهذا قالَ: (وَكُنْ لِحَمْعِ مُشْبِهِ مَفَاعِلا...) فكأنَّهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - ذَكَرَ وَمُو اللهُ يُعْمَ مُشْبِهِ مَفَاعِلا...) فكأنَّهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - ذَكَرَ إِيرَادًا، وهو أنَّهُ إذا كان هذا الوزنُ ليس بجَمْعِ فهل أَمْنَعُهُ؟ فقال: لَهُ بهذا الجَمْعِ مِن حيثُ اللَّفْظ، ف(سَرَاويلُ) على وَزْنِ (فَعَالِيلَ) لأنَّ شَبَهُ؛ لأنَّهُ يُشْبِهُ هذا الجَمْعَ مِن حيثُ اللَّفْظ، ف(سَرَاويلُ) على وَزْنِ (فَعَالِيلَ) لأنَّ الظَّاهِ أَنَّ الوَاوَ أصلِيَّةٌ، مع أَنَّهم يقولون: إنَّ هذا اللَّفْظَ أَعْجَميٌّ في الأصلِ، لكنَّهُ عُرْبَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، رقم (١٥٤٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج وعمرة، رقم (١١٧٧).

مثالُ ذلك: (أَتَيْتُ بِسَرَاوِيلَ مِنَ السُّوقِ) ف(أَتَيْتُ): فِعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حَرفُ جرِّ، و(سَرَاوِيلُ): اسمٌ بَجْرورٌ بالباءِ، وعَلامةُ جَرِّهِ الفَتْحةُ نِيابةً عن الكَسْرَةِ؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ صِيغَةَ مُنْتَهى الجُمُوعِ.



٦٦١- وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِهَا لَسِحِقْ بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَسِحِقْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ» الضَّميرُ يعودُ على ما كان مُشْبِهًا لـ(مَفَاعِـلَ) أو (مَفَاعِيلَ).

وقولُهُ: «بِهِ» نائبُ الفاعلِ ل(سُمِّيَ) فإذا قال قائلٌ: كيف جازَ تَقْديمُ نائبِ الفاعلِ على الفعلِ؟

قُلنا: لأنَّ نائبَ الفَاعِلِ في مَحَلِّ نَصْبِ مَفعُولٍ بهِ، والمَفْعولُ بهِ يجوزُ تَقْدِيمُهُ على الفِعْلِ.

وقولُهُ: «شُمِّيَ» أي: جُعِلَ عَلَيًا، فإذا سمَّيتَ بهذه الصَّيغَةِ مِنَ الجَمْع، سمَّيْتَ بها إِنْسانًا، فإنَّها تُمُنْعُ مِن الصَّرفِ، وإنْ كانتْ لا تَدُلُّ إلا على واحدٍ؛ لأَنَّ الصِّيغةَ رُكِّبَتْ عليه.

مثالُ ذلك: رَجُلٌ سمَّيْناهُ (مَسَاجِدَ) فتقولُ: (مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ، فاشْتَرَيْتُ مِنه خُبْزًا) فكلمةُ (مَسَاجِدَ) هنا تدلُّ على عَلَم مُفْرَدٍ، لكنْ لَمَّا كانتْ مُسَمَّاةً بصيغةِ مُنتَهى الجُموع؛ ولهذا قالَ: (فَالِانْصِرَافُ مُنتُهى الجُموع؛ ولهذا قالَ: (فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ) فتقولُ: (مَرَرْتُ): فِعْلُ وفاعل، والباءُ حرفُ جرِّ، و(مَسَاجِدَ): اسمٌ بَحْرورٌ بالباء، وعَلامةُ جَرِّه الفَتْحةُ نيابةً عن الكَسْرة؛ لأَنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ إِلْحاقَهُ بِمُنتَهى الجُموع مِن أَجْلِ اللَّفظِ.

وأشارَ بقولِهِ (يَحِقُ) إلى أنَّ هناك خِلافًا؛ لأنَّ بعضَ النَّحْويِّين يقول: لا يُمْنَعُ مِن الصَّرفِ؛ لأنَّهُ هنا سُلِبَتْ دَلالتُه على الجَمْعيَّةِ، وصارَ دالًا على المُفْرَدِ، فينصرفُ؛ لأنَّهُ زالَ مَعْناهُ.

وقولُهُ: «أَوْ بِهَا لِحَقْ بِهِ» أي: الَّذي يُلْحَقُ بصيغةِ مُنتَهى الجُمُوعِ إذا سَمَّيتَ به فإنَّهُ مَمُنوعٌ مِنَ الصَّرفِ، فلو سَمَّيتَ شَخصًا ب(سَرَاوِيلَ) فهذا ليسَ بصيغةِ مُنتَهى الجُمُوعِ في الأصلِ، بل هو اسمٌ مُفْرَدٌ، ومع ذلك يكونُ تَمْنوعًا مِنَ الصَّرفِ؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بصيغةِ مُنتَهى الجُمُوع.

مثالٌ آخَرُ: (شَراحِيلُ) وهو عَلَمٌ مَعْرُوفٌ في الصَّحابةِ والتَّابِعينَ، فليس جَمْعًا، ومعَ ذلك ثُمَنَعُ مِن الصَّرفِ؛ لأنَّها تُشْبِهُ الجَمْعَ.

إِذَنْ: مَا سُمِّيَ بِهِ مِن صِيغةِ مُنتَهِى الجُمُوعِ، أَو سُمِّيَ بِهَا أُلِحْقَ بَصِيغةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ، أَو سُمِّيَ بِهَا أُلِحْقَ بَصِيغةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ، فإنَّ ابنَ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ يقولُ: (فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُ) أي: مَنْعُ صَرْفِهِ هُو الحَقُّ.

والفاءُ في قولِهِ: (فَالِانْصِرَافُ) رابطةٌ لجوابِ الشَّرْطِ، والشَّرطُ هو قولُهُ: (وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ) و(الِانْصِرَافُ): مُبْتَدأً، و(مَنْعُ): مُبْتَدأً، و(يَجِقُ): الجُملةُ خَبَرُ المُبَتَدأِ الثَّانِ، والجُمْلةُ مِنَ المُبْتَدأِ الثَّانِي وخبرِهِ في مَحَلِّ رَفْعِ خبرِ المُبْتَدأِ الأوَّلِ، والجُملةُ مِن المُبْتَدأِ وخبرِهِ جَوَابُ الشَّرطِ.

٦٦٢- وَالْعَلَــمَ امْنَـعْ صَرْفَـهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِي كَرِبَا) الشَّرحُ

قولُهُ: «الْعَلَمَ» بالنَّصْبِ، ويجوزُ (الْعَلَمُ) لكنَّهُ مَرْجوحٌ؛ لأنَّ المَشْغولَ هنا طَلَبٌ، وإذا كان المَشْغولُ طَلبًا، فالأَرْجَحُ النَّصْبُ.

وقولُهُ: «مَزْجِ» أي: خَلْطِ، كَأَنَّك خَلَطتَ الكَلِمَتَينِ، وجَعَلْتَهما كَلِمةً واحدةً، فإذا قلتَ: (عَبْدُ اللهِ) فهاتان كَلِمَتان مُتضايِفَتَانِ؛ لأنَّ (عَبْدُ) لها مَعْنَى، و(اللهِ) لها مَعْنَى، لكنْ إذا أَتَيْتَ بكلمتَيْنِ ومَزَجْتَهما، وجَعَلْتَهما دالَّتَينِ على شيءٍ واحدٍ، فإنَّ هذا يُسَمَّى (تَرْكيبَ مَزْج).

مثالُه: (مَعْدِي كَرِبَ) وأصلُ (مَعْدِي) اسمُ مَفْعولٍ، وهو كَلِمةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، و(كَرِبَ): فعلٌ ماضٍ، وهي كَلِمةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، فخَلَطْتَهُما وجَعَلْتَهُما شَيئًا واحدًا.

فإذا وَجَدْنا عَلَمًا مُركَّبًا تَرْكيبًا مَزْجِيًّا، سواءٌ كان عَلَمًا لإنسانِ، أو لمكانٍ، فإنَّهُ نَمْنوعٌ مِن الصَّرفِ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ العلميَّةُ والتَّركيبُ المَزجيُّ.

مثالُه: (مَعْدِي كَرِبَ) تقولُ: (مَرَرْتُ بِمَعْدِي كَرِبَ) ف(مَرَرْتُ): فِعلٌ وفاعلٌ، والباءُ حَرفُ جرِّ، و(مَعْدِي كَرِبَ): اسمٌ مَجْرورٌ بالباءِ، وعَلامةُ جرِّهِ الفَتحةُ نيابةً عنِ الكَسْرةِ؛ لأنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ العلميَّةُ والتَّركيبُ المَرْجيُّ.

مثالٌ آخَرُ: (بَعْلَبَكُّ) وأَصْلُها (بَعْلٌ) و(بَكُّ) فخُلِطَ الاسهانِ، وجُعِلَا اسْهًا واحدًا، تقولُ: (سَكَنْتُ في بَعْلَبَكَّ) ف(سَكَنتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(في): حرفُ جرَّ، و(بَعْلَبَكَّ): اسمٌ مَجْرورٌ ب(في) وعَلامةُ جَرِّهِ الفَتْحةُ نيابةً عن الكَسْرةِ؛ لأَنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له منَ الصَّرفِ العَلَميَّةُ والتَّركيبُ المَزْجيُّ.

مثالٌ آخَرُ: (حَضْرَ مَوْتَ).

إِذَنْ: إِذَا رُكِّبَ تَرْكيبًا مَزْجِيًّا، وهو عَلَمٌ، فإنَّهُ نَمْنوعٌ مِن الصَّرفِ، وهذه العِلَّةُ –وهي التَّركيبُ المزجيُّ– لا تُوجَدُ في الصَّفةِ، إنَّما تُوجَدُ في الأَعْلامِ فقطْ.



٦٦٣- كَذَاكَ حَاوِي زَائِـدَيْ (فَعْلَانَـا) كَ (غَطَفَـــانَ) وَكَ (أَصْـــبَهَانَا) الشَّحُ

قولُهُ: «كَذَاكَ حَاوِي» أي: كالعَلَمِ الْمَرَكَّبِ الْعَلَمُ الحَاوي زَاثِدَيْ (فَعْلَانَ) و(حَاوِي) أي: جامعُ.

و ﴿ زَائِدَيْ فَعْلَانَا ﴾ هما الأَلِفُ والنُّونُ، ولا يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ على وَزْنِ (فَعْلَانَ) إِنَّها المهمُّ أَنْ يُوجَدَ عَلَمٌ فيه زيادةُ الألِفِ والنُّونِ، وكلُّ عَلَمٍ فيه زِيادةُ الألِفِ والنُّونِ فهو تَمْنُوعٌ مِن الصَّرْفِ.

مثال: (حَسَّانُ) إِنْ كَانَ مِنَ الْحُسْنِ، فَالنُّونُ أَصَلَيَّةٌ، وإِنْ كَانَ مِنَ الْحَسِّ -كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ﴾ [آل عمران:١٥٢] - فهي زَائِدَةٌ، فإذا كُنْتَ لا تَدْرِي، فَانْظُرِ إِلَى السَّمَاعِ، فإنْ كَانَ مَسْمُوعًا بِعَدَمِ الصَّرِفِ، فهو غيرُ مَصْرُوفٍ، وإِنْ كَانَ عَيْرَ مَسْمُوعٍ فإنَّكَ بِالْجِيَارِ، فعلى هذا تكونُ المسألةُ على أَخْوَالِ:

الحالُ الأُولى: ما عُلِمتْ زيادةُ الألِفِ والنُّونِ فيه، فهو مَمْنوعٌ مِن الصَّرْفِ بدون تَفْصِيلِ.

الحالُ الثَّانيةُ: ما كانَ مُحْتَمِلًا للزَّيادةِ وعَدَمِها، فإنَّنا نَرْجِعُ للسَّمَاعِ، فإنْ كان مَسْموعًا مَصْروفًا، فإنَّه يُصْرَفُ، وتكونُ النُّونُ أصليَّةً، وإن سُمِعَ غيرَ مَصْروفٍ، فإنَّهُ لا يُصْرَفُ، وتكونُ النُّونُ زائدةً. الحالُ النَّالثةُ: إذا لم يُسْمَعْ فأنتَ بالخيارِ، فإنْ رَاعَيْتَ أَنَّ النُّونَ أَصليَّةُ صَرْفتَ، وإنْ راعيتَ أنَّها غيرُ أَصليَّةٍ لم تَصْرِفْ.

وأمَّا (حسَّانُ) فإنَّهم يقولونَ: ما سُمِعَ إلَّا نَمْنوعًا مِن الصَّرْفِ، وعلى هذا فتكونُ النُّونُ زائدةً.

مثالٌ آخَرُ: (عُشَانُ) النُّونُ فيه زائدةً.

مثالٌ آخَرُ: (عَفَّانُ) فإن كان مِن العِفَّةِ، فالنُّونُ زائدةٌ، ويكونُ كَمُنوعًا من الصَّرْفِ، وإنْ كان مِن العُفُونةِ فالنُّونُ أصليَّةٌ، ويكونُ مَصْروفًا، لكنِ المَسْموعُ (عَفَّانَ) وعلى هذا فيكونُ كَمُنوعًا مِن الصَّرْفِ، وتكونُ النُّونُ زائدةً، وهو مُشْتَقُّ منَ العِفَّةِ.

إِذَنْ: قُولُهُ: «كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا» أي: كذاك العَلَمُ الَّذي اشْتَمَلَ على زِيَادةِ الأَلفِ والنُّونِ، فإنَّه مَنْوعٌ من الصَّرْفِ.

فإذا قال قائلٌ: بهاذا نَعْرِفُ الرِّيَادة؟

قُلنا: بتصريفِ الكَلِمةِ، فإذا سَقَطَتِ النُّونُ في أحدِ التَّصَاريفِ، فهي زائدةٌ.

وقولُهُ: «غَطَفَانَ» هو عَلَمٌ على قَبِيلَةٍ.

و «أَصْبَهَانَ » عَلَمٌ على بَلْدَةٍ، فتبيَّنَ بهذا أنَّ العَلَمَ، سواءٌ كان عَلَمًا للبُلْدانِ، أو أيَّ علَم يكونُ.



قولُهُ: «كَذَا مُؤَنَّتٌ» أي: كذا عَلَمٌ مُؤَنَّتٌ، فَ(مُؤَنَّتٌ): صفةٌ لموصوفٍ عَذُوفٍ، والتَّقديرُ: (كذا عَلَمٌ مُؤَنَّتٌ).

وقولُ المؤلّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: "بِهَاءِ» المعروفُ أنَّ المُؤنَّثَ يُؤنَّثُ بالتَّاءِ، لكنْ تاءُ المُفْرَدِ قدْ يُعَبِّرُ عنها بعضُ أهلِ العِلْمِ بالهاءِ، ولكنَّ الأكثرَ على أشّهم يُعبِّرُونَ عنها بالتَّاءِ، ولـو أنَّ ابنَ مالكِ رَحَمَهُ اللهُ قـال: (كـذا مُؤنَّثِ بتَاءٍ مُطْلَقًا) لم يَنْكَسِرِ البيتُ، لكنْ كأنَّه يرى الرَّأيَ الثَّانِ، وهو أنَّ التَّاءَ الَّتِي ليست للجَمْعِ تُسَمَّى هاءً.

وقولُهُ: «مُطْلَقَا» كَلِمةُ الإطلاقِ تعني على أيِّ شيءٍ كان، سواءٌ كانَ لَمُذَكَّرٍ أَم لُوَنَّتِ، وسواءٌ كان ثَلاثةَ أحرفٍ، أم أكثرَ، أم أقلَ، وتكونُ الهاءُ هي الثَّالِثَةَ، فقولُه: (بِهَاءٍ مُطْلَقًا) أي: على أيِّ صِفَةٍ كان، فهو تَمْنوعٌ منَ الصَّرفِ للعَلَمِيَّةِ والتَّأْنيثِ، والتَّأْنيثُ هنا هو التَّاءُ، لكنْ إن كان لُذَكَّرٍ فتَأْنيثُهُ لَفُظِيُّ، وإنْ كان لُمُؤَنَّثٍ فتأْنيثُهُ لَفُظِيُّ، وإنْ كان لُمُؤَنَّثٍ فتأْنيثُهُ لَفُظِيُّ، وإنْ كان لُمُؤَنَّثٍ فتأْنيثُهُ لَفُظِيُّ، وإنْ كان

مثالُ ذلك: نحنُ نَعْرِفُ أَنَّ مِنَ الصَّحابةِ مَنِ اسْمُهُ (قَتَادةُ) ومَنِ اسمُهُ (طَلْحَةُ) ومَنِ اسمُهُ (سَمُرَةُ) ومَنِ اسمُهُ (أُسامَةُ) ومَنِ اسمُهُ (خَمْزةُ) وكلُّ هذه الأشهاءِ تَمُنوعةٌ مِن الصَّرفِ للعَلَمِيَّةِ والتَّانيثِ، وهو تَأْنيثُ لَفْظِيُّ، فلو قال قائلٌ:

(وعَنْ طَلْحَةٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ) كان مُخْطِئًا.

لكنْ لو قال قاتلٌ: ألَسْتَ تقولُ: (قَطَعْتُ طَلْحَةً () فَأَوْقَدتُ النَّارَ تحتَ القِدْرِ)؟!

قُلنا: لكنْ (طَلْحَةً) هنا ليستْ عَلَمًا.

فإذا قال قائلٌ: أَلَسْتَ تقولُ: (مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ قائِمةٍ) فهنا (امْرَأَةٍ) و(قائِمةٍ) كِلْتاهما مَصْرُوفتانِ، وفيهما التَّاءُ؟!

قُلنا: لكنْ ليستْ عَلَمًا، وعلى هذا فيَجِبُ أَنْ نَقُولَ فِي قولِهِ: (كَذَا مُؤَنَّثُ): إنَّ هناك شَيئًا تَخْذُوفًا، وهو (عَلَمٌ) أي: كذا عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ بهاءٍ مُطْلقًا؛ لأجلِ أَنْ يَخْرُجَ الوَصْفُ والاسمُ الجامدُ، ف(امْرَأَةُ): اسمٌ جامدٌ، و(قائمةٌ): وَصْفٌ.

لكنْ لمو جاءني بِنتٌ فسمَّيْتُها (امْرَأَةَ) فهنا يكونُ تَمْنُوعًا منَ الصَّرفِ؛ ولهذا كَلِمةُ (فَاطِمَةُ) و(حَائِشَةُ) إنْ كانتا وَصْفَا فهما مَصْرُوفتانِ، وإنْ كانتا عَلَمًا فهما غيرُ مَصْرُوفتَيْن، تقول: (مَرَرْتُ بعَجُوزٍ عائشةٍ مئةَ سَنَةٍ) فهنا مَصْروفةٌ؛ لأنَّها وصفٌ، وتقولُ: (مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ فَاطِمَةٍ وَلَدَها) وهنا أيضًا مَصْرُوفةٌ؛ لأنَّها ليستْ عَلَمًا.

إِذَنْ: كلُّ عَلَمٍ نَخْتُومٍ بِتَاءِ التَّأْنيثِ فهو نَمْنُوعٌ مِن الصَّرْفِ، سواءٌ كان هذا العَلَمُ لَمُذَكَّرِ أَم لُمُؤَنَّثٍ، وسواءٌ كان على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ أَو أكثرَ.

وقولُهُ: «الْعَارِ» أي: الحالي مِن التَّاءِ، فإذا كان عَلَيًا مُؤَنَّثًا بغيرِ التَّاءِ -وهو ما يُسمَّى بالتَّأنيثِ المَعْنويِّ - فهو تَمْنوعٌ مِنَ الصَّرفِ، لكنْ في مَوَاضِعَ:

⁽١) الطَّلْحَة في الأصل: واحِدَة الطَّلْح، وَهِيَ شَجَر عِظام مِنْ شَجَر العِضَاه. النهاية (طلح).

الموضعُ الأوَّلُ: «كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ» أي: زادَ على ثَلَاثِةِ أَحْرُفٍ.

مثالُهُ: (زَيْنَبُ) (سُعَادُ) وكذلك (أَسْهاءُ) لكنْ هذا فيه أيضًا عِلَّةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْنِ، وفيه أيضًا عِلَّةٌ أُخْرى، وهي العَلَمِيَّةُ.

إِذَنْ: كلُّ عَلَمٍ مُؤَنَّتِ زائدٍ على ثَلَاثةٍ أحرفٍ فهو تَمْنوعٌ من الصَّرْفِ.

فإنْ كان ثَلَاثةَ أحرفٍ، ففي المَواضع التَّاليةِ:

الموضعُ الثَّاني: إذا كانَ ك (جُورَ) فهو تَمْنُوعٌ من الصَّرفِ؛ لأنَّ فيه العُجْمَةَ، فجُبِرَ تَأْنِيثُهُ بكَوْنِهِ أَعْجَمِيًّا، فتقولُ: (هذه جُورُ) (دَخَلْتُ جُورَ) (مَشَيْتُ إلى جُورَ) ولا تَصْرِفُها؛ لأنَّها أعجميَّةٌ.

الموضعُ الثَّالثُ: إذا كانَ ك (سَقَرَ) قال اللهُ تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُرُ فِ سَفَرَ﴾ [المدثر:٤١] وكانَ تَمْنُوعًا مِن الصَّرفِ؛ لأنَّهُ مُتَحَرِّكُ الوَسَطِ، وفيه أيضًا العَلَميَّةُ والتَّأْنيثُ، فلِتَحَرُّكِ وَسطِهِ صارَ ثَقيلًا تَمْنُوعًا منَ الصَّرفِ.

الموضعُ الرَّابعُ: إذا كانَ ك (زَيْدٍ) اسمَ امرأةٍ، فلو أنَّ امرأةٌ سَّاها أبوها (زَيْدَ) فإنَّهُ يكونُ تَمْنوعًا مِن الصَّرْفِ؛ لأنَّ اسمَ الذَّكَرِ على المرأةِ ثَقيلٌ مَعْنَى؛ فلأجلِ الثُّقَل قالوا: يكونُ تَمْنوعًا منَ الصَّرفِ.

ولو أنَّ رَجُلًا سمَّى امْرَأَةً (عُبَيْدَ) فهو تَمْنُوعٌ منَ الطَّرِفِ؛ لأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ، وكلُّ اسم رُبَاعِيٍّ جَعَلْتَهُ عَلَيًا لمُؤَنَّثٍ فهو تَمْنُوعٌ مِن الطَّرِفِ.

إِذَنْ: صارَ الثَّلَاثيُّ مِن المُؤَنَّثِ مَصْروفًا إلا في ثَلَاثِ مَسَائِلَ: مُتحرِّكِ الوَسَطِ، وما كان أَمُذكَّرًا سُمِّيَ به مُؤَنَّثٌ.

٦٦٦- وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَلْذُكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَ (هِنْدَ) وَالْسَمَنْعُ أَحَقَ الشَّرحُ الشَّرحُ

الْمُؤَنَّثُ الثَّلَاثيُّ السَّاكنُ الوَسَطِ إذا عَدِمَ العُجْمَةَ والتَّذْكيرَ، أي: أَنَّه ليسَ باسمِ رَجُلٍ شُمِّيَ به امرأةٌ، وليس بَأَعْجَميِّ، فللعلماءِ فيه وَجْهَانِ: الصَّرفُ وعَدَمُهُ.

مثالُهُ: (هِنْدُ) فهي عَربيَّةٌ من ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ سَاكِنَةُ الوسطِ، وهي اسمٌ لُمُؤَنَّثٍ، فيجوزُ فيها وَجْهَانِ: الصَّرفُ وعَدَمُهُ، فتقولُ: (هذه هِنْدٌ) و(هذه هِنْدُ) وتقولُ: (مَرَرْتُ بهِنْدٍ) و(مَرَرْتُ بهِنْدَ) ولكنَّ ابنَ (رأيتُ هِنْدًا) و(رأيتُ هِنْدَ) ولكنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُاللَهُ يقولُ: (وَالمَنْعُ) أي: منَ الصَّرْفِ (أَحَقُّ).

خُلاصةُ الأبياتِ النَّلاثةِ السَّابقةِ:

يُمْنَعُ مِنَ الصَّرفِ كُلُّ عَلَمٍ نَخْتُومٍ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا بِدُونِ شَرْطٍ.

يُمْنَعُ منَ الصَّرفِ كلُّ عَلَمٍ مُؤَنَّثِ زادَ على ثَلَاثةِ أَحْرُفِ، أو كان أَعْجَمِيًّا، أو كان أَعْجَمِيًّا، أو كان اسمًّا لِذَكَرِ سُمِّيَ به أُنْثَى.

إذا كان ثُلَاثيًّا سَاكِنَ الوَسَطِ، ولم يُسمَّ به ذَكَرٌ، فإنَّ فيه وَجْهَيْنِ، والمنعُ أحتُّ.

وإذا كان في الوَسَطِ حَرفُ عِلَّةٍ، فالظَّاهرُ آنَّهُ مثلُ (هِنْدَ) لآنَّهُ إذا كانَ الحَرْفُ الصَّحيحُ مع خِفَّتِهِ فيه وَجْهانِ، فهذا مِن بابِ أَوْلى.

٦٦٧- وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ ذَيْدٍ عَلَى الشَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ الشَّرحُ الشَّرحُ

منَ الأسْهاءِ الَّتي تُمُنَعُ من الصَّرْفِ «الْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ» أي: أَنَّهُ ليس من كَلَامِ العَرَبِ، وإنَّها هو من كَلَامِ العَجَمِ.

«وَالتَّعْرِيفِ» أي: أَنَّه عَلَمٌ بلُغَةِ العَجَمِ، والمرادُ بالتَّعْريفِ هنا العَلَمِيَّةُ، وليس التَّعريفَ المُقابِلَ للنَّكِرةِ، كما سَبَقَ في المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ.

وقولُهُ: "مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ» هذه الجملةُ خَبرُ الْمُبَّتَدَأِ، ف(الْعَجَمِيُّ): مُبْتَدأً، و(صَرْفُهُ): مُبْتَدأً ثانٍ، و(امْتَنَعْ): الجُملةُ خَبرُ المُبْتَدأِ الثَّانِ، والمُبْتَدأُ الثَّانِ، والمُبْتَدأُ الثَّانِ، وخَبَرُهُ في مَحَلِّ رفع خبرِ المُبْتَدأِ الأَوَّلِ.

ومعنى البيتِ: أنَّ العَجَمِيَّ وضعًا وعَلَمِيَّةً الزَّائدَ على الثَّلاثِ تَمْنُوعٌ صَرْفُهُ.

فقولُهُ: «الْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ» اخْتِرازٌ منَ العَرَبِيِّ الوَضْعِ، فإذا وُجِدَ اسمٌ عَرَبِيٌ، فإنَّه لا يُمْنَعُ مِن الطَّرْفِ، ولو تَسَمَّى به الأَعْجَمِيُّ.

مثال ذلك: (حُسَينٌ) عَرَبيٌّ، والعَجَمُ يتَسَمَّوْنَ ب(حُسَيْنِ) كثيرًا، فهل نقول: ليًّا كان هذا عَلَيًا أَعْجَمِيًّا يُمْنَعُ من الصَّرفِ؟

نقولُ: لا؛ لأنَّ أَصْلَهُ عَرَبيٌّ.

وقولُهُ: «وَالتَّعْرِيفِ» يعني: أنَّه عَلَمٌ بلُغَةِ العَجَمِ، فلو جُعِلَ اسمُ الجنسِ عَلَمٌ بلُغَةِ العَرَبِ، وهو عندَ العَجَمِ ليس بعَلَم، لم يُمْنَعُ مِن الصَّرْفِ.

ومثَّلُوا لذلك ب(قَالُونِ) وهو أحدُ الرُّوَاةِ عن القُرَّاءِ، لكنَّهُ عَرَبِيٌّ، وأَصْلُ (قَالُونِ) في اللُّغَةِ الأعْجَمِيَّةِ اسمُ جِنْسِ، أو صِفَةٌ بمعنى (جَيِّدٍ) فليستْ عَلَهَا.

إِذَنْ: تقولُ: (قال قَالُونٌ) و(مَسمِعْتُ قَالُونًا) و(اسْتَحْسَنْتُ قِرَاءةَ قَالُونٍ) لآنَهُ لِيس عَجَمِيَّ التَّعْرِيفِ.

وقولُهُ: «مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ، هذا شَرْطٌ، وهو أَنْ يكونَ زَائِدًا على الثَّلَاثِ، فإنْ لم يَكُنْ زائِدًا على الثَّلَاثِ، ولو كان عَجَمِيَّ الوَضْعِ والتَّعْريفِ.

مِثالُهُ: (نُوحٌ) لأنَّهُ قَبُلَ أَنْ تَأْتِيَ العَرَبِيَّةُ، ومثلُ: (لُوطٍ) لأنَّه ليس من العَرَبِ، وإنْ كَانَتِ العُرُوبَةُ مَوْجودةً، ومثلُ: (هُودٍ) لكن هذا فيه نِزَاعٌ، فبَعْضُهم قال: إنَّه عَرَبيِّ، لكن هذا فيه نِزَاعٌ، فبَعْضُهم قال: إنَّهُ غيرُ عَرَبيِّ، لكنْ مَهْمَا كان، فإنَّه ليسَ زائدًا على النَّلَاثةِ.

قال بعضُ المُحَشِّينَ: جَمِيعُ أَسْمَاءِ المَلَائكةِ عَنْوعٌ منَ الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ.

وكأنَّهم يُريدونَ أنَّ ما ليس مِن وَضْعِ الْعَرَبِ فهو أَعْجَمِيٌّ، إلَّا أنَّهم استَثُنَوْا أَرْبَعةً مِنَ المَلَائِكَةِ، وهم مَالِكٌ، ورِضْوَانٌ، ومُنْكَرٌ، ونَكِيرٌ، فهـؤلاءِ الأربعةُ يُصْرَفونَ، مثل: جِبْرِيلَ، ومِيكائيلَ، يُصْرَفونَ، مثل: جِبْرِيلَ، ومِيكائيلَ، وإِسْرَافيلَ، وهَارُوتَ، ومَارُوتَ.

كذلك الأنبياءُ أَسْهَاؤُهم لا تَنْصَرِفُ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ إِلَّا مَن يأتِ، وهم مُحَمَّدٌ، وشُعَيْبٌ، وصَالِحٌ، وهُودٌ، ولُوطٌ، ونُوحٌ، وشِيثٌ على القولِ بأنَّهُ نَبيٌ، فهؤلاءِ سَبْعةٌ مِنَ الأنبياءِ تَنْصَرِفُ أَسْهَاؤُهم، والبَهِيَّةُ لا تَنْصَرِفُ أَسْهَاؤُهم، مثل: (يُونُسَ) فهو تَمْنوعٌ منَ الصَّرْفِ.

فإذا قال قائلٌ: و(ذُو الكِفْلِ)؟

نقول: ذو الكِفْلِ مُضافٌ، ف(ذو) بمعنى صَاحِب، وهو مُضافٌ إلى (الكِفْلِ) فإنْ عَنَيْتَ (ذاكِفْلِ) فهي مُخَلَّةٌ بِرأَل) مثل: (ذي النُونِ) مع أَنَّهُ يُونُسُ، والمُركَّبُ تَرْكيبًا إِضَافيًّا يُعْرَبُ أَوَّلُهُ وَحُدَهُ، وتَانِيهِ بَجْرورًا النُّونِ) مع أَنَّهُ يُونُسُ، والمُركَّبُ تَرْكيبًا إِضَافيًّا يُعْرَبُ أَوَّلُهُ وَحُدَهُ، وتَانِيهِ بَجْرورًا بالإضافة دائهًا، فهنا وُجِدَ مَانِعٌ مِن كَوْنِهِ تَمْنُوعًا مِن الصَّرْفِ، وهو الإِضَافَةُ في أُولِهِ، و(أَلْ) في آخِرِهِ.

وهنا إشكالٌ: سبقَ أنَّ (جُورَ) غيرُ مَصْرُوفةٍ، وهي أَعْجَمِيَّةٌ، فكيفَ كانتُ غيرَ مَصْروفةٍ وهي لم تَزِدْ على الثَّلَاثِ؟

نقولُ: التَّأْنيثُ اجْتَمَعَ مع العَلَمِيَّةِ فقوَّاها.

فإذا قال قائلٌ: أنتم تقولونَ: إنَّ الْمُؤَنَّثَ الثَّلَاثِيَّ يجوزُ فيه وَجْهَانِ، و(جُورُ) تقولون: إنَّها تَمْنُوعةٌ من الصَّرْفِ؟

نقولُ: صَحِيحٌ أَنَّ كَوْنَهَا ثُلَاثِيَّةً سَاكِنَةَ الوسطِ يَقْتَضِي أَنْ يَجُوزَ فيها الوَجْهَانِ، لَكُنْ مَنَعَ مِن جَوَازِ الوَجْهَيْنِ كَوْنُها أَعْجَمِيَّةً، لَكُنْ لَمَّا كَانت ثُلَاثِيَّةً نقول: اجْتَمَعَ سَبَبانِ ضَعِيفَانِ، فكانا قَوِيَّيْنِ، كها يَرْتَقي الحَديثُ الحَسَنُ بطُرُقِهِ إلى أَنْ يكونَ صَحِيحًا لِغَيْرِهِ، فهذه اجْتَمَعَ فيها عُجْمَةٌ وتَأْنِيثٌ، لكنَّ العُجْمَةَ لا تَقُوى على أَنْ يكونَ مَنْوعًا مِنَ الصَّرْفِ، والتَّأْنِيثَ لا يَقْوَى على أَنْ يكونَ في الصَّرفِ وَجُهانِ؛ فلذلك صارَتْ مَنْوعةً مِنَ الصَّرفِ وُجُوبًا.

٦٦٨- كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَــخُصُّ الْفِعْ لَا أَوْ غَالِبٍ كَ (أَخْمَـدٍ) و (يَعْــلَ) الشَّرحُ

قولُهُ: «كَذَاكَ» أي: كالَّذي ذُكِرَ، والمرادُ العَلَمُ أيضًا.

«ذُو وَزْنِ يَخُصُّ الْفِعْلَا» بمعنى أنَّه يَخْتَصُّ بالأَفْعَالِ، إمَّا دَائِيًا، وإمَّا غَالِبًا.

فالدَّائِمُ مثَّلَ له في الشَّرْحِ بقَوْلِهِ: (ضُرِبَ) فلو سُمِّيَ شَخصٌ (ضُرِبَ) فهو تَمْنوعٌ مِن الصَّرْفِ؛ لأنَّهُ على وَزْنِ (فُعِلَ) وكلمةُ (فُعِلَ) لا تُوجَدُ في الأشهاءِ، إنَّها تكونُ في الأَفْعَالِ.

كذلك لو سَمَّيْتَ شَخْصًا (كُتِمَ) نقول: هذا عَلَمٌ مُوَازِنٌ للفِعْلِ الْمَبْنِيِّ للمَجْهولِ، فيكونُ تَمْنوعًا منَ الصَّرْفِ، فتقولُ: (جاءَ كُتِمُ) (ضَرَبْتُ كُتِمَ) (مَرَرْتُ بكُتِمَ). بكُتِمَ).

وكذلك (فَعَّلَ) مِثْل: (كَلَّمَ) (شَدَّدَ) (حَسَّنَ) وما أشبهَ ذلك، نقول: هذا أيضًا تَمُنوعٌ من الصَّرْفِ؛ لأنَّهُ على وزنٍ يَخُصُّ الفِعْلَ.

زيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ (۱)

كَ (فُعَلِ) التَّوْكِيدِ أَوْ كَ (ثُعَلَا)
إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا بُعْنَسَبَرُ مُؤَنَّفًا، وَهْو نَظِيرُ (جُشَا)
مُؤَنَّفًا، وَهُو نَظِيرُ (جُشَا)
مِنْ كُلِّ مَا النَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا
إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَادٍ) يَقْتَفِي

719- وَمَا يَصِبِرُ عَلَمَا مِنْ ذِي أَلِفُ مِهِ مَا يَصِبِرُ عَلَمَا مِنْ ذِي أَلِفُ مِهِ مَا يُعَدِلًا مِهِ مَا يُعَدِلًا مَا أَمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلًا ٢٧٠- وَالْعَذُلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرُ) ٢٧٧- وَالْعَذُلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرُ) ٢٧٧- وَالْمِن عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا ٢٧٧- عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفَنْ مِنْ مَا تُكُرَا ٢٧٧- وَمَا يَكُونُ مِنْ مُنْقُوصًا فَضِي ٢٧٧- وَمَا يَكُونُ مِنْ مُنْقُوصًا فَضِي ٢٧٥- وَلِاضِطِرَادٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ

⁽١) من هذا البيت (٦٦٩) حتى البيت (٧٩٠)، لا يوجد تسجيل صوتي لها.

إعراب الفِعلِ

مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِم كَ (تَسْعَدُ) لَا بَعْدَ عِلْم، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنَّ تَسخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْنَ مُطَّرِدُ (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَـلَا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ وَبَعْدَ نَفْيِ (كَـانَ) حَـنُمًا أُضْــمِرَا مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَو (الَّا أَنْ) خَفِي حَتْمٌ كَ (جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَرَنْ) بِهِ ارْفَعَنَّ، وَانْصِبِ الْـمُسْتَقْبَلَا عَضْيْنِ (أَنْ) وَسَنْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ كَ (لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِـرَ الجَـزَعْ)

٦٧٦-ارْفَع مُضَارِعًا إِذَا بُسجَرَّدُ ٦٧٧- وَبِ(لَنِ) انْصِبْهُ و(كَيْ) كَـٰذَا بِ(أَنْ) ٦٧٨-فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ ٩٧٩ - وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) مَمْلًا عَلَى -٩٨٠ وَنَصَهِ بِوا بِ(إِذَنِ) الْهُمُسْتَقْبَلَا ٦٨١- أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا ٦٨٢ - وَبَـــنِنَ (لَا) وَلَام جَـــرِّ الْتُـــنِمْ ٦٨٣ - (لا) ف(أنَ) أَغْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرَا ٩٨٤ - كَــذَاكَ بَعْـدَ (أَوْ) إِذَا يَصْـلُحُ فِي ٩٨٥- وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَـٰذَا إِضْـَارُ (أَنْ) ٦٨٦-وَتِلْـو (حَتَّى) حَـالًا اوْ مُــؤَوَّلًا ٦٨٧- وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْي أَوْ طَلَبْ ٦٨٨- وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ)

إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْبَرَاءُ قَدْ قُصِدُ (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ نَخَالُفٍ يَقَعُ تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِئًا أَوْ مُنْحَدِف مَا مَرَّ، فَافْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى ٦٩٩- وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ
 ٦٩٠- وَشَرْطُ جَرْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ
 ٦٩١- وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلَا
 ٦٩٢- وَالْفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ
 ٣٩٣- وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ
 ٣٩٤- وَشَدَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى

عَوَامِلُ الْجَرْمِ

٦٩٥ - ب(لًا) وَلَام طَالِبُ اضَعْ جَزْمَ ا ٦٩٦ - وَاجْزِمْ بِ(إِنْ) و(مَنْ) و(مَا) و(مَهْمَا) ٦٩٧- و(حَيْثُمَا) (أَنَّى) وَحَرْفٌ (إِذْ مَا) ٦٩٨- فِعْلَــيْنِ يَقْتَضِــينَ: شَرْطٌ قُــدِّمَا ٦٩٩ - وَمَاضِ ـــ يَنْنِ أَوْ مُضَ ـــارِعَيْنِ ٧٠٠ وَبَعْدَ مَاض رَفْعُكَ الْحَزَا حَسَنْ ٧٠١- وَاقْرُنْ بِفَا حَنَّمًا جَوَابًا لَـوْ جُعِـلْ ٧٠٧- وَتَـخُلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْـمُفَاجَأَهُ ٧٠٣ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ٧٠٤ وَجَدُّمٌ اوْ نَصْبُ لِفِعْ لِ إِثْرَفَا ٧٠٥- وَالشَّرْطُ بُغْنِي عَنْ جَوَابِ قَدْ عُلِمْ ٧٠٩- وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِيَاعِ شُرْطٍ وَقَسَمْ ٧٠٧- وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَسَبَرْ ٧٠٨- وَرُبَّالَ رُجِّاحَ بَعْدَ قَسَم

فِي الْفِعْلِ، هَكَـٰذَا بِ(لَــمْ) و(لَــمَّا) (أَيُّ) (مَنَى) (أَيَّانَ) (أَيْسَ) (إِذْ مَسا) كَ (إِنْ) وَبَساقِي الْأَدَوَاتِ أَسْسَهَا يَنْكُو الْسِجَزَاءُ، وَجَوَابًا وُسِمًا تُلْفِ بِهِمَا أَوْ مُتَخَ لِلْهَيْنِ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِع وَهَنْ شَرْطًا ل(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَـمْ يَنْجَعِلْ كَ (إِنْ تَــجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَاًهُ) بالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ أَوْ وَاوِ انْ بِالْــجُمُلْتَيْنِ اكْتُنِفَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ جَوَابَ مَا أَخَرْتَ فَهُ وَمُلْتَزَمُ فَالشُّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَلْرُ شَرْطٌ بِسلَا ذِي خَسبَرِ مُقَسدًم

فصلُ نَـوْ

إِسلَاقُهُ مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلْ لَكِنْ قُبِلْ لَكِنْ قُبِلْ لَكِنْ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

٧٠٩ (لَوْ) حَرْفُ شَرْطِ فِي مُضِيَّ، وَيَقِلَ
 ٧١٠ وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ (إِنْ)
 ٧١٠ وَإِنْ مُضَـــارِعٌ تَلَاهَــا صُرِفَــا

أمًّا وَلُولًا وَلُومًا

....

لِتِلْسِوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا كَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْنُبِذَا إِذَا امْتِنَاعَا بِوُجُسودٍ عَقَدا (أَلًا) (أَلَا) وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا عُلْسِقَ أَوْ بِظَامِمٍ مُسؤخَّرِ ٧١٧- (أمّا) كَ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) وَفَا
 ٧١٧- وَحَذْفُ ذِي الْفَاقَلَ فِي نَشْرٍ إِذَا
 ٧١٤- (لَوْلَا) و(لَوْمَا) يَلْزَمَانِ الإنتِدا
 ٧١٥- وَبِهَا التَّخْضِيضَ مِنْ و(هَالَا)
 ٧١٥- وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَر
 ٧١٦- وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَر

الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ

عَنِ (الَّذِي) مُبْنَدَاً قَبْلُ اسْتَقَرّ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهُ (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ فَادْدِ الْمَأْخَذَا آخْدِ مُرَاعِبًا وِفَاقَ الْمَئْبَتِ أُخْدِ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُدِيَا أُخْدِ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُدِيَا بِمُضْمَدٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَصَوْا بِمُضْمَدٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَصَوْا بَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا كَصَوْعِ (وَاقِ) مِنْ (وَقَى اللهُ الْبَطَلُ) ضَدِيرَ خَيْرِهَا أَبِينَ وَانْفَصَلُ ضَدِيرَ خَيْرِهَا أَبِينَ وَانْفَصَلْ ٧١٧- مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرُ اللَّهُ صِلْهُ صِلْهُ صِلهُ اللَّهِ عَنْهُ بِاللَّهُ صِلهُ اللَّهُ وَمَا سِواهُمَا فَوَسَّطْهُ صِلهُ اللَّهُ وَهُمَا فَوَسَّطْهُ صِلهُ اللَّهُ وَهُمَا فَوَسَّطْهُ وَهُمَا فَوَسَّطْهُ وَاللَّهِ عَالَى فَا اللَّهُ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

العَسلَدُ

في عَسدٌّ مَسا آحَسادُهُ مُسذَكَّرَهُ جُمْعًا بِلَفْ خِلِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَ ر و (مِئَةٌ) بِالْهِجَمْعِ نَدْرًا قَدْ رُدِفْ مُرَكِّبًا قَاصِدَ مَعْدُودِ ذَكَرْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيم كَسْرَهُ مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا بَيْسنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَسا قُسدَّمَا (اثْنَى) إِذَا أُنْشَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلِفَ بوَاحِدٍ كَ (أَرْبَعِينَ حِينًا) مُيِّــزَ (عِشْـــرُونَ) فَسَــوِّينُهُهَا يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ (عَشَرَةٍ) كَـ (فَاعِل) مِـنْ (فَعَـلًا)

٧٢٦- ثَلَاثَـةً بالتَّـاءِ قُـلُ لِلْعَشَـرَهُ ٧٧٧- في الضَّدِّ جَرِّدُ، وَالْمُمَيِّزُ اجْرُر ٧٢٨- و(مِثَةً) و(الْأَلْفَ) لِلْفَـرْدِ أَضِــفْ ٧٢٩- و(أَحَـدَ) اذْكُـرْ، وَصِـلَنْهُ بِعَشَـرْ ٧٣٠ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَهُ) ٧٣١- وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) و(إِحْدَى) ٧٣٧- وَلِ (ثَلَاثَةِ) و(تِسْعَةِ) وَمَا ٧٣٣- وَأَوْلِ (عَشْرَةً) (اثْنَتَيُّ) و(عَشَـرًا) ٧٣٤ - وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفْ ٧٣٥- وَمَيِّزِ الْـ (عِشْرِينَ) لِلــ (تُسْعِينَا) ٧٣٦- وَمَيَّــزُوا مُرَكَّبُــا بِمِثْـل مَــا ٧٣٧- وَإِنْ أُضِيفَ عَـدَدٌ مُرَكَّـبُ ٧٣٨- وَصُغْ مِن (اثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى

٧٢٧- وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ذَكَرْتَ فَاذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ تَا
٧٤٠- وَإِنْ تُورِ دُبَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
٧٤١- وَإِنْ تُورِ دُجَعْلَ الْأَقْلِ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا
٧٤٢- وَإِنْ أَرَدتَ مِشْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ) مُركَبَّ الْحِصَى بِتَرْكِيبَ بِينِ
٧٤٢- أو (فَاعِلًا) بِحَالَتَبْهِ أَضِفِ إِلَى مُركَبِ بِهَا تَنْسِوِي يَفِي بِهِ
٧٤٢- أو (فَاعِلًا) بِحَالَتَبْهِ أَضِفِ إِلَى مُركَبِ بِهَا تَنْسِوِي يَفِي مِنْ الْمُرَكِّ بِ بِهَا تَنْسِوِي يَفِي مِنْ الْمُرَكِّ بِ فِي الْمُرَكِّ بِ إِلَى مُرَكِّ بِ فِي الْمُرْكِ بِ اللهِ الْمُرَكِّ بِ إِلَى مُركَبِ بِهَا تَنْسِوِي يَفِي مَنْ الْمُركَ مُنْ الْمُركَ عُنْ الْمِنْ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركِي اللهُ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركَ الْمُركِينَ الْمُكْرَا الْمُحْدَدُ الْمُحْلَدُ الْمُحْمَلِ الْمُلْمَاعُ الْمُلْمِ الْمُعْمَلُ الْمُعْلَدُ الْمُحْلَى الْمُمَلِينَ الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِينَ الْمُعْتَلِي الْمُركَ الْمُؤْمِلُ الْمُعْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُعْتَلِي فِي الْمُلْمِ الْمُلْمِ الْمُحْمَلِي الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلُ الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُولِي الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلُ الْمُحْمَلُ الْمُحْمَلِي الْمُعْمَلِي الْمُحْمِي الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُحْمِي الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمَلِ الْمُحْمَلِ الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمَلِ الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمَلِ الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمَلِ الْمُحْمِي الْمُحْمُولِ الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمِي الْمُحْمُولُ الْمُحْمِي الْم

تَلْخِيصُ أَحْكَامِ الْعَدَدِ وَالْمَدُودِ

للعَددِ معَ المَعْدودِ خُكْمَانِ:

أحدُهُما: من جهةِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ.

والثَّاني: من جِهةِ الإعْرابِ.

فأمَّا من جهةِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ فإنَّ ٱلْفاظَ العَدَدِ لها حالاتٌ:

(واحدٌ واثنانِ) وهذانِ يكونانِ تبعًا للمعدودِ مُطْلَقًا، فتقول: (رَجُلانِ اثْنانِ) و(امْرَأْتانِ ثِنْتَانِ).

(عِشْرُونَ وأَخُواتُهُ، وأَلْفٌ ومِلْيُونٌ وأَخُواتُهُ) وهذه دائمةُ التَّذَكيرِ مُطْلَقًا، فتقولُ: (عِشْرُونَ رَجُلًا) و(عِشْرُونَ امْرَأَةً) و(أَلْفُ رَجُلٍ) و(أَلْفُ امْرَأَةٍ) و(مِلْيُونُ رَجُلٍ) و(مِلْيُونُ امْرَأَةٍ). (مئةً) وهذه دائمةً التَّأنيثِ، فتقولُ: (مئةُ رَجُلِ) و(مئةُ امْرَأَةٍ).

(مِن ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ) فهذه لها حالانِ: فتارَةً تكونُ مُفْرَدةً، وتارةً تكونُ مُركَّبةً.

وفي كِلْتَا الحَالَيْنِ فهي على عَكْسِ المَعْدودِ تَذْكيرًا وتَأْنيثًا، فتُذَكَّرُ مع المُؤَنَّثِ، وتُؤَنَّثُ مع المُذَكَّرِ.

فيُقالُ في حالِ الإفْرادِ: (ثَلاثَةُ رِجَالٍ) و(ثَلاثُ نِسْوَةٍ) وفي حالِ التَّركيبِ: (ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا) و(ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً).

(عَشَرةٌ) فهذه تارةٌ تكونُ مُوافِقةٌ للمَعْدودِ، وتارةٌ تكونُ مُعاكِسَةٌ له، فإنْ كانتْ مُرَكَّبةٌ، فهي مُوافِقَةٌ للمَعْدودِ، فتقولُ: (عِنْدِي إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةَ، وأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا).

وإنْ كانتْ غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ، فهيَ على عَكْسِ المَعْدودِ، فتقولُ: (عِنْدِي عَشَرَةُ رِجَالٍ، وعَشْرُ نِسْوَةٍ).

وأمَّا مِنْ ناحيةِ الإعْرابِ فالعددُ على حَسَبِ العَواملِ، وأمَّا المَعْدودُ، فعلى حَسَبِ العَدَدِ كما يأتي:

فإنْ كانَ العَدَدُ لَفْظَ (أَلْفٍ) و(مشةٍ) و(مِلْيُمونٍ) وأَخَواتِهِ، فإنَّ المَعْدُودَ فإنْ المَعْدُودَ مُفْرَدٌ بَجْرُورٌ بالإضافةِ، تقولُ: (أَلْفُ رَجُلٍ) و(مثةُ رَجُلٍ) وقدْ يكونُ جَمْعًا بَخْرُورًا ب(مِن) مثلُ: (أَلْفُ مِنَ الرِّجالِ) و(مثةٌ مِنَ الرِّجالِ) وقد تُضافُ المئةُ فقط إلى الجَمْعِ، مثلُ: (مئةُ رَجُلٍ) وقدْ يكونُ تَمْييزُها مُفْرَدًا مَنْصُوبًا، مثلُ: (عِنْدي مثةٌ رَجُلًا).

وإنْ كانَ العَدَهُ لفظَ (واحدٍ) و(اثنانِ) أو مُؤَنَّتُهما، فإنَّ المَعْدودَ يُؤْنَى به جَمَّا بَحْرورًا ب(مِن) ليس إلَّا، تقولُ: (واحدٌ مِنَ الرِّجالِ) و(واحِدةٌ مِنَ النِّساءِ) و(اثْنَانِ مِنَ الرِّجالِ) و(ثِنْتَانِ مِنَ النِّساءِ).

وإنْ كانَ العددُ لفظَ (ثلاثةٍ) و(عَشَرةٍ) وما بينهما، فتنبيزُهما لا يكونُ إلا دالًا على تَعَدُّدٍ، ولا يكونُ مُفْرَدًا، ويجوزُ فيه الجرُّ بالإضافةِ، أو ب(مِن) فتقولُ: (عِنْدي ثَلاثةُ رِجالٍ) أو: (ثَلاثةٌ مِنَ الرِّجالِ).

و يجوزُ فيه أيضًا أَنْ يَتُبَعَ العَدَدَ في الإغرابِ على أَنَّهُ عَطفُ بَيانٍ، مثلُ: (عِنْدي خَمْسةٌ أَثْوَابٌ).

وإنْ كانَ العددُ لفظَ (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواتِهِ، و(عِشْرُونَ) وأخواتِهِ، فإنَّ المَعْدودَ مُفْرَدٌ مَنْصوبٌ، أو جَمَّ بَجْرورٌ ب(مِن) تقولُ: (عندي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وعِشْرُونَ مِنَ الغِلْمانِ). وعِشْرُونَ مِنَ الغِلْمانِ).

ويجوزُ في (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواتِهِ سِوَى (اثْنَيْ عَشَرَ) و(اثنَتَيْ عَشْرَةَ) أنْ يُضافَ إلى مُسْتَحقٌ، فتقولُ: (عندي أَحَدَ عَشَرَ زَيدٍ، وتِسْعَ عَشْرَةَ عَمْرِو).

وإعرابُ (اثْنَا عَشَرَ) و(اثْنَتَا عَشْرَةَ) أَنْ تقولَ: (اثْنَا) أَو (اثْنَتَا) مَرْفوعٌ بالألفِ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بالمُثَنَّى، و(عَشْرٌ) أَو (عَشَرَةٌ) مَبْنيٌّ على الفَتْحِ؛ لتَضَمُّنِهِ معنى حَرْفِ العَطْفِ؛ إِذِ التَّقديرُ: (اثْنَانِ وَعَشْرٌ) ولا يَحَلَّ لهُ مِنَ الإغرابِ؛ لوُقُوعِهِ موقعَ نونِ المُثَنَّى.



مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَ (كَمْ شَخْصًا سَمَ) إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرِّ مُظْهَرَا أو (مِثَةٍ) كَ (كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهُ) غَيْيرُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ ٧٤٧- مَيِّزْ فِي الْاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ٧٤٧- وَأَجِهزَ انْ تَسجُرَّهُ (مِهنْ) مُضْمَرَا ٧٤٨- وَأَجِهزَ انْ تَسجُرَّهُ (مِهنْ) مُضْمَرَا ٧٤٨- وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْهِرًا كَ (عَشَهرَهُ) ٧٤٨- كَ (كَمْ): (كَأَيِّنْ) و(كَذَا) وَيَتْتَصِبُ

الحكاية

عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِبنَ تَصِلْ ٧٥٠- احْكِ ب(أَيِّ) مَا لِـمَنْكُورِ سُيْلُ وَالنُّونَ حَرِّكُ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ ٧٥١- وَوَقْفًا اخْكِ مَا لِــمَنْكُورِ بِ(مَـنْ) ٧٥٢- وَقُلْ: (مَنَانِ) و(مَنَانِ) بَعْدَ (لِي إِنْفَانِ سِابْنَيْنِ) وَسَكِّنْ تَعْدِلِ وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُنَانِّي مُسْكَنَهُ ٧٥٣- وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: (أَنَتُ بِنْتٌ): (مَنَهُ) ب(مَنْ) بِإِثْرِ: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ) ٧٥٤- وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ ٧٥٥- وَقُلْ: (مَنُونَ) و(مَنِينَ) مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْم فُطنَا) ٧٥٦- وَإِنْ تَصِلُ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ وَنَسَادِرٌ مَنْسُونَ فِي نَظْسِم عُسْرِفُ ٧٥٧- وَالْعَلَمَ احْكِيَتُهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَساطِفٍ بِهَا الْحُنَرَنُ

التًانِيثُ

وَفِي أَسَسام قَدَّرُوا النَّساكَالْكَيْفُ وَنَحْسُوهِ كَسَالرَّدِّ فِي النَّصْسِفِير أَصْلًا وَلَا الْه (مِفْعَالَ) وَالْه (مِفْعِيلًا) تَسَا الْفَسْرَقِ مِسنْ ذِي فَشُسِذُوذٌ فِيسِهِ مَوْصُ وفَهُ غَالِبً التَّ المُّنا مَنْنِ مُ وَذَاتُ مَدِّ نَحْوُ: أَنْشَى (الْغُرِّ) يُبْدِيبِهِ وَزْنُ (أُرَبِسِي وَالطُّولَى أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَ (شَبْعَي) ذِكْرَى وَحِثِبْشَى) مَعَ (الْكُفُرَّي) وَاعْدُ لِغَيْرِ هَدِهِ اسْتِنْدَارَا مُنْلِّسَتَ الْعَسِيْنِ و(فَعْلَسلَاءً) (وَفَاعِلَاءُ) (فِعْلِيَا) (مَفْعُولًا) مُطْلَقَ فَاءِ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا

٧٥٨- عَلَامَتُ التَّأْنِيثِ تَاءً أَوْ أَلِفْ ٧٥٩- وَيُعْسِرَفُ التَّقْسِدِيرُ بِالظَّسِمِيرِ ٧٦٠ - وَلَا تَسِلِي فَارِقَسةٌ (فَعُسولًا) ٧٦١- كَـــذَاكَ (مِفْعَـــلٌ) وَمَــا تَلِيـــهِ ٧٦٧- وَمِنْ (فَعِيل) كَ (قَتِيلِ) إِنْ تَبِعْ ٧٦٣- وَأَلِهُ التَّأْنِيهِ ذَاتُ قَصْهِ ٧٦٤ - وَالْاشْتِهَارُ فِي مَبَسَانِي الْأُولَى ٧٦٥ - وَمَرطَى) وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ٧٦٦ - وَكَ (حُبَارَى سُسَمَّهَى سِسبَطْرَى ٧٦٧- كَذَاكَ (خُلَيْطَى) مَعَ (الشُّقَارَى) ٧٦٨- لِــمَدُّهَا (فَعْـلَاءُ) (أَفْعِـلَاءُ) ٧٦٩- ثُمَّ (فِعَالًا) (فُعْلُلًا) (فَاعُولًا) ٧٧٠ وَمُطْلَقَ الْعَابِن (فَعَالًا) وَكَذَا

الْمَقْصُورُ وَالْمُمَدُّودُ

فَتْحُا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسَفْ ثُبُسوتُ قَصْرٍ بِقِبَاسٍ ظَاهِرِ كَ (فِعْلَةٍ) و(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: اللَّهُ مَى فَالْمَدُّ فِي نَظِيرٍ وحَنْمًا عُرِفْ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرٍ وحَنْمًا عُرِفْ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ (ارْعَوَى) وَكَ (ارْتَأَى) مَدِّ بِنَقْلٍ كَ (الْحِجَا) وَكَ (الْحِذَا) عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْهِ يَقَعُ ٧٧٧- إِذَا السُمُّ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الْطَّرَفْ -٧٧٧- فَلِنَظِ بِرِهِ الْسَمُعَلُّ الْآخِ بِرِهِ الْسَمُعَلُّ الْآخِ مِن الْلَّهِ مِن الْلَّهِ مِن الْلَّهِ مِن الْلَّهِ مِن الْلَّهِ مِن الْلَهِ مِن الْلَهِ مِن الْلَهِ مِن الْلَهِ مِن الْلَهِ مِن اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن الْمَالُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن الْمَالُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن الْمَالُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ الللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللللْمُ الللللللْمُ اللللللللْمُ اللللللللْمُ اللللللْمُ الللللللللْمُ اللللللْمُ الللللللللْمُ اللللللْمُ اللللللللْمُ الللللللْمُ اللللللللْمُ اللللللْمُ اللللللللْمُ اللللللللْمُ الللللللْمُ الللللللْمُ اللللْمُ اللللللللْمُ الللللْمُ ا

كَيْفِيَّةُ تَتُنْنِيَةٍ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

٧٧٨- آخِـرَ مَقْصُـورِ ثُنَنِّـي اجْعَلْـهُ يَـا إِنْ كَـانَ عَــنْ ثَلَانَـةٍ مُرْتَقِيَــا ٧٧٩- كَذَا الَّذِي الْبَا أَصْلُهُ نَحُو (الْفَتَى) وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَ (مَتَى) ٧٨٠ في غَدِيْر ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِسَفُ وَأَوْلِسَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفَ ٧٨١ - وَمَا كَ (صَحْرَاءَ) بَوَاوِ ثُنَيًا ۚ وَنَحْوُ: عِلْبَاءِ كِسَاءِ وَحَيّا ٧٨٧- بِوَاوِ أَوْ هَمْدِ، وَغَدْرَ مَا ذُكِرْ صَحّْحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَصّْل قُصِرْ ٧٨٧- وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعِ عَلَى حَدِّ الْمُنَسَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا ٧٨٤ - وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا خُلِفْ وَإِنْ جَمَعْتَ مُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ ٧٨٥ فَالْأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّنْنِيَة وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْرِمَنَّ تَنْحِيَة ٧٨٦ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أَنِلْ إِنْبَاعَ عَنِيْ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ ٧٨٧- إِنْ سَاكِنَ الْعَابِينِ مُؤَنَّكَ إِسَدَا مُسخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُسجَرَّدَا ٧٨٨- وَسَسكُنِ النَّسالِيَ غَسيْرَ الْفَستْحِ أَوْ خَفَّفْ لُهِ سِالْفَتْحِ فَكُلَّا قَسدُ رَوَوْا ٧٨٩- وَمَنَعُ وَا إِنْبَاعَ نَحْ وِ ذِرْوَهُ ۚ وَزُبْيَةٍ، وَشَذَّ كُسُرُ جِـرْوَهُ ٧٩٠ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَادٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُكُ أَوْ لِأُنْسَاس انْتَمَسَى

جَمْعُ التَّكْسِيرِ جَمْعُ التَّكْسِيرِ ...

إذا قال قائلٌ: متى نَجْمَعُ المُفْرَدَ جَمْعَ تَكْسِيرِ، ومتى نَجْمَعُهُ جَمْعَ تَصْحِيحٍ؟ نقولُ: إذا تَمَّتْ فيه شُرُوطُ جَمْعِ التَّصْحِيحِ يُجْمَعُ جَمْعَ تَصْحِيحٍ؛ لأنَّ جَمْعَ التَّصحيحِ له شُرُوطٌ، وإذا لم تَتِمَّ فليسَ هناك إلَّا جمعُ التَّكْسيرِ، معَ أنَّ جمعَ التَّكْسيرِ قد يُوجَدُ في شيءٍ له جَمْعُ تصحيح.

٧٩١- (أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُـلُ) ثُـمَّ (فِعْلَـهُ) ثُمَّـتَ (أَفْعَـالُ) مُجُمُّـوعُ قِلَّـهُ

الشَّرحُ

جُموعُ القِلَّةِ تَنْتَهِي بالعَشَرةِ، وجموعُ الكَثْرةِ تَبْدأُ مِنَ الثَّلاثةِ إلى ما لا نِهَايةً له، فلو قلتُ: (عِنْدِي لكَ أَرْخِفَةٌ) فهذا الجَمْعُ جَمْعُ قِلَّةٍ، فلو أَحْضَرتُ ثَلاثةَ أَرْغِفَةٍ، وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاها، فقلتَ: أنا أُرِيدُ عِشْرينَ رَغِيفًا، أقولُ: لا يُمْكِنُ؛ لأنَّ مُنْتَهى جَمِعِ القِلَّةِ عَشَرةٌ، فلا يُمْكِنُ أَنْ أُعْطِيَكَ أكثرَ مِن هذا، ولا يَجِبُ عليَّ إلَّا أقلُّ ما يَقَعُ عليهِ الجَمْعُ ثَلَاثةٌ.

ولكنْ مع ذلك لا يُؤْخَذُ هذا الكَلَامُ على أَنَّهُ حُكْمٌ شَرْعيٌّ، لكنْ نُرِيدُ أَنْ نَتَكَلَّمَ على ما تَقْتَضِيهِ قَوَاعدُ النَّحوِ، إلَّا أَنَّ الإقراراتِ تَخْضَعُ لأَعْرَافِ النَّاسِ، فقدْ يَكونُ مثلًا دَلَالةُ العُرْفِ في جمعِ القِلَّةِ للكَثْرةِ، وقد يَكونُ الأمرُ بالعكسِ.

وقولُهُ: «أَفْعِلَةٌ» مثالُهُ: (أَرْغِفةٌ) و(أَكْسِيَةٌ) و(أَغْطِيةٌ) و(أَسْئِلةٌ) و(أَسْلِحةٌ)

وهذه جُموعُ قِلَّةٍ، وهي كَثِيرةٌ.

وقولُهُ: «أَفْعُلُ» مثالُهُ: (أَرْجُلُ) لكن سَيَأْتِينا في كَلَامِ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللّهُ أَنّها قَدْ تَفِي بِجَمْعِ الكَثْرَةِ؛ لأنّهُ هكذا جاءَ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، ومثلُ: (أَعْبُدٍ) جَمعِ (عَبْدٍ) و(أَوْجُهٍ) جَمع (وَجْهِ) وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُهُ: «فِعْلَهُ» مثلُ: (فِتْيةٍ) جمع (فَتَّى) و(صِبْيَةٍ) جمع (صَبِيٍّ) والأمثلةُ كثيرةٌ، لكنَّ الميزانَ هو الَّذي ذَكَرهُ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللّهُ.

وقولُهُ: «أَفْعَالٌ» هذا كَثِيرٌ أيضًا في اللُّغَةِ العَربيَّةِ، مثل: (أَسْبابٍ) و(أَرْقامٍ) و(أَرْقامٍ) و(أَحْكامٍ) و(أَحْكامٍ) و(أَنْعامٍ) فهذه كُلُّها جموعُ قِلَّةٍ.

إِذَنْ: جُمُوعُ القِلَّةِ أربعةٌ فَقَطْ، والباقي كُلُّهُ جُمُوعٌ كَثْرَةٍ.



٧٩٧- وَبَعْهِ ضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْهًا يَفِي

كَ (أَرْجُلٍ) وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ (الصَّفِيّ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَبَعْضُ ذِي» يُشِيرُ إلى هذه الأوزانِ الأَرْبَعةِ.

«بِكَثْرَةٍ وَضْعًا» أي: حَسَبَ وَضْعِ اللُّغَةِ العَربيَّةِ.

«يَفِي» أي: أنَّ بعضَ هذهِ الأَوْزانِ قد يَدُلُّ على الكَثْرَةِ بمُقْتَضَى الوَضْعِ اللَّغَويِّ. اللَّغَويِّ.

مثالُهُ: (أَرْجُلٌ) فلا نَقولُ: إنَّها لا تَدُلُّ إلا على ثَلَاثةِ أَرْجُلٍ فَقَط، بل تَدُلُّ على ثَلَاثةِ أَرْجُلِ وما زادَ، إلى ما لا نهايةَ له.

وقولُهُ: «وَالْعَكْسُ جَاءَ» وهو أَنْ يُوجَدَ أُوزانُ جُمُوعِ كَثْرةٍ تُسْتَعْمَلُ في جُمُوع القِلَّةِ.

مثالُه: (الصَّفِيُّ) ووزئُها (فُعُولٌ) وليسَ مِن أَوْزَانِ القِلَّةِ؛ لأنَّ أَوْزَانَ القِلَّةِ أربعةٌ فَقَطْ: (أَفْعِلةٌ) و(أَفْعَالُ) و(فِعْلَةٌ) و(أَفْعُلُ) لكنْ مع ذلك تُستعمَلُ في الكَثْرَةِ وفي القِلَّةِ.

وقولُهُ: «الصَّفِيّ» أصلُها (فُعَوْلٌ) لكن قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسُكُونِها وانفتاحِ ما قَبْلَها، ثمَّ لَمَّا قُلِبَتْ ياءً كانَ لا بُدَّ أَنْ نَكْسِرَ ما قَبْلَها، والصُّفِيُّ هو جَمْع صَفا وصَفْوانَ، وهو الصَّخْرُ. إِذَنِ: المسألةُ خَاضِعةٌ لِللَّغَةِ العربيَّةِ، لكنْ معَ ذلك لا أَرَى مانِعًا من أَنْ نُؤَصِّلَ قَواعِدَ نَرُدُ ما نَشْتَبِهُ فيه إلى هذه القواعِدِ وإنْ كانتْ قدْ تَخْتَلُ كثيرًا.



٧٩٣- الْفَعْلِ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا ايْضًا يُحجْعَلُ
 ٧٩٤- إِنْ كَانَ كَـ (الْعَنَاقِ) و(الـذِّرَاعِ) فِي مَــدِّ وَتَأْنِيبَ وَعَــدِّ الْأَحْــرُفِ

الشَّرحُ

قولُهُ: «اسْمًا» ضدُّ الصَّفَةِ.

وقولُهُ: «صَحَّ عَيْنًا» أي: أنَّ عَيْنَهُ ليستْ حَرْفَ عِلَّةٍ؛ احْتِرازًا مِن الَّذي عَيْنُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، فإذا كان (فَعْلُ) اسمًا صحيحَ العَيْنِ فإنَّ جَمْعَهُ على (أَفْعُل).

مِثَالُهُ: (فَلْسٍ) و(أَفْلُسٍ) والفَلْسُ نوعٌ من النَّقْدِ مثل القِرْشِ.

مثالٌ آخَرُ: (ظَبْيٌ) (أَظْبُيٌّ) لكنْ نَحْذِفُ آخِرَهُ ونُنَوِّنُهُ، فنقولُ: (أَظْبِ).

وقولُهُ: «لَافَعْلِ) اسْتًا» إذا لم يَكُنْ على وَزْنِ (فَعْلِ) فإنَّهُ لا يكونُ جَمْعُهُ على (أَفْعُل).

مثالُهُ: (ذِنْبٌ) فهو اسمٌ ثُلَاثيَّ صَحِيحُ العَيْنِ، لكنَّهُ على وَزْنِ (فِعْلِ) ولهذا لا يُقَالُ في جَمْعِهِ: (أَذْنُبِ).

فإذا كانَ على وَزْنِ (فَعَلِ) فهل يُجْمَعُ على (أَفْعُل)؟

نقولُ: لا، وذلك مِثلُ: (سَبَبٍ) لا نَقولُ: جَمْعُهُ (أَسْبُبٍ) بل (أَسْبَابٌ).

لكنْ قدْ يَرِدُ علينا كَلِمةُ (شَخْصٍ) فجَمْعُهُ (أَشْخَاصٍ) وهو اسمٌ ثُلَاثِيٌّ على وَزْنِ (فَعْلِ) وهو صَحيحُ العَيْنِ ومعَ ذلك لم يَرِدْ عن العَرَبِ إلَّا (أَشْخَاصُ).

وبهذا نَعْرِفُ أَنَّ القاعدةَ التي ذَكَرَها هؤلاءِ العُلَهاءُ رَحَهُ اللَّهُ في جَمعِ التَّكْسِيرِ غيرُ مُطَّرِدَةٍ، فالسَّماءُ هو الَّذي يَحْكُمُ.

وقولُهُ: «اسمًا» احْتِرازٌ ممَّا إذا كانَ صِفَةً، مثلُ: (فَخُم) و(ضَخْمٍ) فكلِمةُ (ضَخْمٍ) على وزنِ (فَعْلِ) لكنَّها ليستِ اسمًا، بل هي صِفَّةٌ، فـلا نَقُولُ فيها: (أَضْخُمٌّ).

وقولُهُ: «صَحَّ عَيْنًا» أي إذا كان مِثْلَ: (زَيْدٍ) لم يُجْمَعْ على (أَزْيُدٍ)؛ لأنَّهُ مُعْتَلُّ العَيْنِ.

مِثَالٌ آخَرُ: (نَوْبٌ) يُقَالُ فيها: (أَنْوَابٌ) ولا يُقَالُ: (أَنْوُبٌ) ومعَ ذلك جاءَ عن العَرَبِ أنَهم قالوا: (أَنْوُبٌ).

مِثَالٌ آخَرُ: (عَيْنٌ) يُقَالُ فيها: (عُيُونٌ) ولا يُقالُ: (أَغْيَانٌ) ويُقَالُ: (أَغْيُنُ) لكنَّهُ شاذٌ، فالعَرَبُ الَّذين قالوا: (أَغْيُنٌ) تَرَكُوا هذا الشَّرْطَ، والمؤلِّفُ رَحَمُاللَّهُ يقولُ: (لَافَعْلِ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا) وفي كَلِمَةِ (عَيْنٍ) لم يَصِحَّ حَرْفُ العَيْنِ.

لَكُنَّ هَلْ يُوجَدُّ فِي القُرْآنِ (أَعْيُنُّ)؟

الجوابُ: نعمْ، مثلُ قَوْلِهِ تعالى: ﴿ قَالُواْ فَأْتُواْ بِهِ عَلَىٰ آَعَيُنِ النَّاسِ ﴾ [الانياء:١٦] وإذا كانتْ مَوجودةً في القرآنِ فلا يَنْبغِي أَنْ نَقولَ: شاذٌ اللَّوْ القُرْآنَ يَحْكُمُ ولا يُحْكُمُ عليه، وبهذا نَعْرِفُ أَنَّ تأصيلَ القواعِدِ في جَمْعِ التَّكْسِيرِ تَأْصيلُ غيرُ مُسْتَقِيمٍ اللَّهُم يَرَوْنَ أَنَّ مثلَ (أَعْبُنِ) جَمْعٌ شاذٌ، مع آنَه وُجِدَ في الفرآنِ، فكيفَ يكونُ شاذًا؟! بل نقولُ: هذا كَثيرٌ، وأنا أميلُ إلى أنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ ليسَ له أَوْزَانُ مُطَّرِدةٌ، وأنَّ أوزانَهُ كُلَها أَعْلَبِيَّةً.

كذلك (أَفْعُلُ) تأتي جَمْعًا للرُّبَاعيِّ إذا كانَ اسهًا مُؤَنَّنًا تَمْدُودَ ما قبلَ الآخِرِ كـ (العَنَاقِ)^(۱) و(الذِّرَاعِ) فقد قال ابنُ مالِكِ: (في مَدُّ وتَأْنِيثٍ وعَدِّ الأَحْرُفِ).

مِثالٌ: (عَنَاقٌ) تقولُ فيها: (أَعْنَقُ) وفي (ذِرَاع) تقولُ: (أَذْرُعٌ).

وأمَّا (جِمَارٌ) فليسَ مُؤنَّتُا، بل مُذَكَّرٌ؛ ولهذا لا نَقولُ فيه: (أَحُمُّرٌ).

وكذلك (غُلامٌ) لا نقولُ فيه: (أَغْلُمٌ)؛ لأنَّهُ مُذَكَّرٌ.

وأمَّا (سُعَادُ) فنقولُ فيها: (أَسْعُدُ) هذا هو القِيَاسُ؛ لأنَّها اسمٌّ رُبَاعِيٌّ مُؤَنَّثُ تَمُدُودُ ما قَبْلَ الآخِرِ.

وقولُهُ: «الْعَنَاقِ» هي الصّغيرةُ من ولدِ المَغزِ. و(الذِّرَاع) مَعْروفةٌ.

⁽١) العماق الأنثى من أولاد المعز ما لم يتم له سنة. النهاية عنق.

٧٩٥- وَغَـيْرُ مَـا (أَفْعُـلُ) فِيهِ مُطَّرِد مِنَ الثَّلَاثِيِّ اسْبًا ب(أَفْعَالِ) يَرِدُ الشَّرِةُ الشَّارِةُ الشَّرِحُ السَّامِ الشَّرِحُ السَّامِ الشَّرِحُ السَّامِ الشَّرِحُ السَّمِ الشَّرِحُ السَّمِ السَّامِ السَّمِ الس

قولُهُ: «وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ» (أَفْعُلُ) تَطَّرِدُ فِي (فَعْلِ) اسمًا صحيحَ العَيْنِ، فإذا لم يَطَّرِدْ فيه (أَفْعُلُ) وكانَ ثُلاثيًّا فإنَّه (بـ(أَفْعَالِ) بَرِدْ).

مثالَهُ: (سَبَبٌ) نقولُ فيه: (أَسْبَابٌ) و(فَرَحٌ) نقولُ فيه: (أَفْرَاحٌ) و(شَطَطٌ) نقولُ فيه: (أَشْطَاطٌ) إِنْ جُمِعَ؛ لأنَّ (شَطَطٌ) مَصْدَرٌ، وكذلك (شَخْصٌ) نقولُ فيه: (أَشْخَاصٌ).



٧٩٦ وَغَالِبُسا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلِ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ) الشَّرحُ

الفرقُ بينَ (فُعَلَ) و(فَعْلِ): أنَّ (فَعْل) مَفْتُوحُ الْفَاءِ، وهذا مَضْمُومُها، وأنَّ (فَعْل) سَاكِنُ العينِ، وهذا مَفْتُوحُها؛ ولهذا قالَ: (غَالِبًا أَغْنَاهُمُ) أي: العَرَب، (فِعُلَانُ فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)) في (صُرَدَ) وهذا هو الغَالِبُ، والقِيَاسُ في (صُرَدَ): (أَصْرَادُ)؛ لأنَّهُ اخْتَلَ فيها شَرْطٌ منَ الشُّرُوطِ، وهو فَتْحُ الفَاءِ، فجاءَ مَضْمومَ الفاءِ ومَفْتوحَ الْعَيْنِ، فيكونُ جَمْعُ (صُرَدَ) على القِيَاسِ: (أَصْرَادُ) لكنَّ العربَ لم يَقولوا: (أَصْرادُ) بل قالوا: (صِرْدانُ).

والصُّرَدُ نَوعٌ من الطُّيورِ، وعنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَحَالِقَهُ قال: ﴿ نَهَى النَّبِيُ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعِ منَ الدَّوابِ: النَّمْلَةُ، والنَّحْلَةُ، والهُدْهُدُ، والصُّرَدُ ('' يقولُ بعضُ أصحابِ الطُّيورِ الَّذين يَعْرِفونَها: إنَّه هو الَّذي يُقالُ له: الصَّبْرِيُّ.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الآداب، باب في قتل الذر، برقم (٥٢٦٧)، والإمام أحمد في مسنده، برقم (٣٠٦٧).

٧٩٧- فِي السَّمِ مُلذَكَّرٍ رُبَساعِيٍّ بِمَلدٌ ثَالِبِ (افْعِلَـةُ) عَـنْهُمُ اطَّسرَدُ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «مُذَكّر» احترازٌ من المُؤنّثِ.

و «رُبَاعِيِّ» احترازٌ من غَيْرِ الرُّبَاعيِّ.

و «بِمَد ثَالِثِ» اختِرازٌ مَّا لم يُمَدَّ ثَالِثُهُ.

مثالُ ذلك: كَلِمةُ (طَعَامٍ) اسمٌ مُذَكَّرٌ رُبَاعِيٌّ مَمْدُودُ الثَّالِثِ، فتقولُ في جَمْعِهِ: (أَطْعِمَةٌ) وكذلكَ (لِبَاسٌ) تَقُولُ في جَمْعِه: (أَلْبِسَةٌ) و(كِسَاءٌ) تَقُولُ في جَمْعِه: (أَكْسِيةٌ) و(حِذَاءٌ) تقولُ في جَمْعِهِ: (أَحْذِيةٌ).

إِذَنْ: كُلَّمَا وَجَدْنا اسمًا رُباعِيًّا مَمْدودَ الثَّالَثِ فإنَّ جَمْعَهُ على (أَفْعِلَةٍ).

وهل مثلُ ذلك (زَيْنَبُ)؟.

نَقُولُ: لا؛ لأنَّه اخْتَلَّ فيها شَرْطَانِ: أنَّها غيرُ مُذَكِّرٍ، وأنَّها لم تُمَدَّ.

كذلكَ (سُعَادُ) اخْتَلَ فيها شَرْطٌ وَاحِدٌ، وهو التَّأْنيثُ، وشَرْطُنا أَنْ يكونَ مُذكَّرًا، فلا نقولُ في جَمْع (سُعَادَ): (أَسْعِدَةٌ).

٧٩٨- وَالْزَمْـهُ فِي (فَعَـالٍ) اوْ (فِعَـالِ) مُصَـاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْـلَالِ الشَّرحُ

قولُهُ: «الْزَمْهُ» أي: الجمع على (أَفْعِلَةٍ) (في (فَعَالِ) أَو (فِعَالِ)) لكنْ بشَرْطِ أَنْ يَكُونا (مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ) أي: أَنَّ نَفْسَ اللَّفْرَدِ يكونُ فيه تَضعيفٌ أَوْ إِعْلَالٍ أَي: أَنَّ نَفْسَ اللَّفْرَدِ يكونُ فيه تَضعيفٌ أَو إِعْلالٍ أَنَّ التَّضْعيفَ: هو أَنْ يَتكرَّرَ الحَرْفُ، والإعلال: أَنْ يكونَ فيه حَرْفُ عِلَّةٍ.

مثالُ (فَعَالِ) مُضَعَّفًا: (قَرَارٌ) نقولُ فيه: (أَقِرَّةٌ) و(جَلَالٌ) نقولُ فيه: (أَجِلَّةٌ) وما أَشْبَهَ ذلك.

مثالُ الإِغْلَالِ: (قَبَاءٌ)^(۱) جَمْعُهُ (أَقْبِيةٌ) و(كِسَاءٌ) أيضًا، وجَمْعُهُ (أَكْسِيةٌ) و(خِبَاءٌ) جَمْعُه (أَخْبِيةٌ) و(غِطَاءٌ) جَمْعُهُ (أَغْطِيةٌ) وعلى هذا فَقِش.

> فإنْ قال قائلٌ: وهل (سَهَاءٌ) مثلُ (قَبَاءٍ) تُجْمَعُ على (أَسْمِيَةٍ)؟ نقولُ: لا.

> > ---

⁽١) القباء من الثياب. القاموس المحيط قبو.

٧٩٩ (فُعُلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) و(حَمْرَا) و(فِعْلَـةٌ) جَمْعًـا بِنَقْــلٍ يُســدْرَى الشَّرحُ

قُولُهُ: «لِنَحْوِ: (أَمْمَرٍ) و(مَمْرَا)» (أَمْمَرُ) نقولُ في جَمْعِهِ: (مُمْرٌ) وفي (أَخْضَرَ) نَقُولُ: (خُضْرٌ) وفي (مَمْراءَ) نقولُ: (مُمْرٌ) وفي (سَوْداءَ) نقولُ: (سُودٌ) وعلى هذا فَقِسْ، قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرٌ لَكَ مِنْ مُمْرِ النَّعَم»(١).

وقولُهُ: «و(فِعُلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى، أي: يُعْلَمُ، والمعنى: أنَّ كَلِمَةَ (فِعْلَةٍ) تَأْتِي، لكنَّها بالنَّقْلِ، أي: بالسَّمَاعِ عن العَرَبِ، وليستْ بقِياسِيَّةٍ، بل كُلُّها مَبْنِيَّةٌ على النَّقْلِ.

مثالُها: (وِلْدَةً) جمعُ (وَلَدٍ) و(غِلْمَةً) جمعُ (غُلَامٍ) وما أَشْبَهَ ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، برقم (٢٩٤٢). ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رَضِيَّكَ، برقم (٢٤٠٦).

٨٠٠ - و(فُعُلُ) لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ بِمَدَ

قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامِ اعْلَلَا فَقَدْ

٨٠١ مَا لَـمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَـمِّ ذُو الْأَلِف،

و (فَعَلَ) جَمْعًا لافَعْلَةٍ) عُلِيرِفْ

٨٠٧ - وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلافِعْكَةٍ) (فِعَلْ)

وَقَدْ يَجِسِيءُ جَمْعُهُ عَسلَى (فُعَسلُ)

الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَلا(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ)» مثل: (حِكْمَةٍ) و(حِكَمٍ) و(كِسْرَةٍ) و(كِسَرٍ).

وقولُهُ: "وَقَـدْ يَجِيءُ بَمْعُـهُ عَلَى (فُعَلْ)» مثلُ: (لِخْيَةٍ) و(لُحَّى) و(حِلَيةٍ) و(حُلَّى) معَ أنَّ القِبَاسَ أنْ يُقَالَ: (لِجِّى) و(حِلَّى).

وقولُهُ: «وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ» هل معناهُ أنَّهُ يَجُوزُ الوَجْهانِ، و(فُعَلٌ) قَلِيلَةٌ، أو أنَّ المعنى أنَّهُ قَدْ يَجِيءُ مُخَالِفًا للقِيَاسِ، فلا تَقولُ في (فِييَةٍ): (فِجي)؟

نَقُولُ: الظَّاهِرُ الأوَّلُ، وآنَّهُ يَجُوزُ أنْ تقولَ: (لِّجَى) و(لُـحَّى).

______. @______

٨٠٣ فِي نَحْو (رَامٍ) ذُو اطِّرَادٍ (فُعَلَـهُ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِـلٍ) و (كَمَلَـهُ) الشَّرحُ

قولُهُ: «رَامٍ» اسمُ فاعلِ مَنْقُوصٌ، ومثلُهُ: (قَاضٍ) و(غَازٍ) و(سَامٍ) فتَقولُ في (رامٍ): (رُمَاةً) وفي (قَاضٍ): (قُضَاةً) وفي (سَامٍ): (سُمَاةً).

فإنْ قال قائلٌ: المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ يَقُولُ: (فُعَلَهُ) و(رُمَاةٌ) ليستْ على وَزْنِ (فُعَلَةِ)؟

نقولُ: بل هي على وَزْنِ (فُعَلَةٍ) لكنَّ فيها إِعْلَالًا، وأصلُ (رُمَاةٍ): (رُمَيَةٌ) لكنْ تَحَرَّكَتِ الياءُ، وانْفَتَحَ ما قَبْلَها، فقُلِبَتْ أَلِفًا، فصارتْ (رُمَاةً).

أيضًا (غُزَاةً) أَصْلُها (غُزَوَةً)؛ لأنَّها مِن (غَزَا، يَغْزُو) لكنْ قِيلَ فيها: (غُزَاةً)؛ لأنَّ الوَاوَ تَحَرَّكَتْ، وانفتَحَ ما قبلَها، فقُلِبَتْ أَلِفًا، فقيلَ: (غُزَاةً) وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُهُ: «وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) و(كَمَلَهُ)» (كَامِلٌ) على وَزْنِ (فَاعِلٍ) لكنَّها ليستُ مَنقوصةً؛ لأنَّ آخِرَها حَرْفٌ صَحِيحٌ، فيُقالُ في (كَامِلٍ): (كَمَلَةٌ) على وَزْنِ (فَعَلَةٍ).

أَمثلةٌ أُخُرى: (سَاحِرٌ) و(سَحَرةٌ) (فَاجِرٌ) و(فَجَرةٌ) (كَاهِنٌ) و(كَهَنةٌ) (كَافِرٌ) و(كَفَرةٌ).

٨٠٤- (فَعْلَى) لِوَصْفِ كَ (قَتِيـلٍ) و (زَمِـنْ) و (هَالِـكِ) و (مَيِّــتُّ) بِــهِ قَمِــنْ الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿(فَعْلَى) لِوَصْفِ كَ (قَتِيلٍ)﴾ يعني: لكلَّ وَصْفٍ يُشْبِهُ (قَتِيل) و(قَتِيلٌ) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) فكلُّ (فَعِيلٍ) بمعنَى (مَفْعُولٍ) لَهُ (فَعْلَى).

أَمْثِلَةٌ: (قَتِيلٌ) نَقُولُ في جَمْعِهِ: (قَتْلَى) و(جَرِيحٍ) نقولُ فيه: (جَرْحَى). وهل (قَضِيبٌ) مِثْلُهُ، يكونُ جَمْعُهُ (قَضْبَى)؟

الجواب: لا؛ لأنَّ المؤلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ قال: ((فَعْلَى) لِوَصْفٍ) و(قَضِيبٌ) اسمٌ، وليس بوَصْفٍ، وكذلك: (صَسِيبٌ) لا نَقولُ فيه: (عَسْبَى)؛ لأنَّه اسمٌ.

وقولُهُ: «و(زَمِنْ)» هذه صِفةٌ مُشَبَّهةٌ، وهو المُقْعَدُ الَّذي لا يَستطِيعُ أَنْ يَمْشِيَ، ويُسمِّيهِ النَّاسُ (مُحَرُّوَل) فنقولُ في جَمْعِه: (زَمْنَى).

وقولُهُ: «و(هَالِكِ)» أي: وك(هَالِكِ) يُقَالُ في جمعِهِ: (هَلْكَي).

وقولُهُ: «مَيِّتٌ» يُقَالُ فيه: (مَوْنَى) و(مَيِّتٌ) على وَزْنِ (فَيْمِلٍ)؛ لأنَّ أَصْلَهُ (مَيْوِتٌ) مِن: (مَاتَ، يَمُوتُ) ولكنْ حَصَلَ فيه إِعْلَالٌ بِقَلْبِ الوَاوِ ياءً، ثمَّ أُدْغِمَتْ في الَّتِي قَبْلَها، فقِيلَ: (مَيِّتٌ).

وهذهِ الإعلالاتُ الَّتِي يَذْكُرُها النَّحويُّونَ رَحَهُراللَّهُ إِنَّهَا يَتَصَيَّدُونَا تَصَيُّدُا، وإلَّا فإنَّ اللَّغَةَ العربيَّةَ وكَلَامَ العَرَبِ هو الحَاكِمُ على هذه الأَشْياءِ، وإلَّا فها الَّذي يُدْرينا أنَّ أصلَ (مَيِّتٍ) هو (مَيْوِتٌ) قدْ يقولُ قائلٌ: إنَّ أَصْلَها (مَوْيِتٌ).

ومثلُها: (سَيِّدٌ) فأَصْلُها: (سَيْوِدٌ).

وَالْوَضْعُ فِي (نَعْلِ) و(فِعْلِ) قَلَّكَ هُ وَصْفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) و(عَاذِلَهُ) وَذَانِ فِي المُعَسِلِّ لَامُسا نَسدَرَا وَقَسلٌ فِسِيَا عَيْنُهُ الْبَسا مِسنَّهُمَا مَا لَسمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ احْتِلَالُ ذُو التَّا، و(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ) فَاقْبَلِ كَسذَاكَ فِي أُنْسَاهُ أَيْضًا اطَّرَدُ

٨٠٥- الأفغل) اشتاصَتَّ لَامًا (فِعَلَهُ)
 ٨٠٦- و(فُعَّلُ) الْإفَاعِلِ) و(فَاعِلَهُ)
 ٨٠٧- وَمِثْلُهُ الْد (فُعَّالُ) فِيهَا ذُكِّرَا
 ٨٠٨- (فَعُلُ) و(فَعْلَةٌ) (فِعَالُ) لهُمَا
 ٨٠٨- و(فَعَلُ) الْبَضَالَةُ (فِعَالُ) لهُمَا
 ٨٠٨- و(فَعَلُ) أَيْضَالَهُ (فِعَالُ)
 ٨٠٨- أَوْ يَهِكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلِ):
 ٨١٠- وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ

الشُّرحُ

قولُهُ: «وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ فَاعِلٍ» إنَّمَا قالَ: (وَصْفَ فَاعِلٍ) اخْتِرازًا من (فَعِيلٍ) وَصْفَ مَفْعُولٍ كـ(جَرِيحٍ) و(قَثِيلٍ) فلَهَا أَوْزَانٌ أُخْرى.

وقــولُهُ: «كَذَاكَ فِي أَنْنَاهُ» أي: أَنْنَى (فَعِيــلٍ) وهي (فَعِيلَــةٌ) مثل: (كَرِيمٍ) و(كَرِيمةٍ) و(مَرِيضٍ) و(مَرِيضةٍ).

و (كَرِيمٌ) فَعِيلٌ بمعنى فَاعِلٍ، أي: كَارِمٌ، وهو صِفَةٌ مُشَبَّهةٌ.

٨١٢ - وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى (فَعْلَانَا) أَوْ أَنْشَيْهِ إَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)
 ٨١٣ - وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ) وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) و(طَوِيلَةٍ) تَفِي
 ٨١٣ - وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ) وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ: (طَوِيلٍ) و(طَوِيلَةٍ) تَفِي
 ٨١٣ - وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ) وَالْزَمْهُ فِي
 ١١٣ - الشَّرحُ

قولُهُ: «وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى (فَعْلَاتَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ» أُنْثَيَا (فَعْلَان) هما (فَعْلَى) و(فَعْلَانَهُ؛ لأنَّ (فَعْلَى) مثلُ: (سَكْـرانَ) و(فَعْلَانَهُ)؛ لأنَّ (فَعْلان) الوَصْفَ مُؤنَّنُهُ يَكُـونُ على (فَعْلَى) مثلُ: (سَكْـرانَ) و(سَكْرَى) وأحيانًا يكونُ على (فَعْلانة) مثل: (نَدْمَانِ) و(فَدْمَانَةٍ).

ويُمْكِنُ للإنسانِ أَنْ يَرْجِعَ إلى القَامُوسِ أو لِسَانِ العَرَبِ، ويَعْرِفُ جَمْعَ أَيِّ كَلِمةٍ.

٨١٤ - وَبِ (فَعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدْ) يُسخَصُّ غَالِبًا، كَلذَاكَ بَطَّرِدْ
 ٨١٥ - في (فَعْلِ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، و(فَعَلْ) لَهُ، وَلِلْه (فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ ٨١٥ - في (فَعْلِ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، و(فَعَلْ) ضَلاً فَعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ ٨١٦ - وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) و(قَاعٍ) مَعَ مَا ضَلَاهُمَا، وَقَللَ فِي غَيْرِهِمَا الشَّرِحُ لَلَا اللهُ ا

قولَهُ: «فِي (فَعْلِ) اشْمًا مُطْلَقَ الْفَا» أي: مُثلَّثَ الفَاءِ، سواءٌ بالفتحِ مثلً: (فَعْل) أو بالكَسرِ مثلُ: (فَعْل).

وقولُهُ: «اسْمًا» احترازًا من الصّفةِ.

٨١٧- و(فَعْلَا) اسْمًا و(فَعِيلًا) و(فَعَلْ) -غَيْرَ مُعَلَّ الْعَيْنِ - (فُعْلَانٌ) شَمَلْ
 ٨١٨- وَلِـ (كَـرِيمٍ) و(بَخِيلٍ): (فُعَلَا) كَــنَا لِــمَا ضَــاهَاهُمَا قَــدْ جُعِـلَا
 ٨١٩- وَنَــابَ عَنْـهُ (أَفْعِـلَاءُ) فِي المُعَـلِ لَامًــا وَمُضْـعَفِ، وَغَــيْرُ ذَاكَ قَــلّ
 ٨٧٠- (فَوَاعِـلُ) لَافُوعَــلٍ) و(فَاعَــلِ) و(فَــاعِلَاءً) مَـعَ نَحْــوِ: (كَاهِــلِ)
 ٨٢٠- و(حَائِضٍ) و(صَاهِلٍ) و(فَاعِلَهُ) وَشَـنَّـ فِي الْـ (فَارِسِ) مَـعْ مَـا مَاثَلَـهُ
 ٨٢٠- ورحَائِضٍ) و(صَاهِلٍ) و(فَاعِلَهُ) وَشَـنَّـ فِي الْـ (فَارِسِ) مَـعْ مَـا مَاثَلَـهُ
 ٨٢٠- وَبِالْـ (فَعَالِي) وَالْـ (فَعَـالَـهُ) جُمِعَــنْ (فَعَـالَـهُ) وَالْـ (عَلْرَاءُ) وَالْقَيْسَ اثْبَعَــا

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَالْقَيْسَ» أي: القِيَاسَ، من: قَاسَ، يَقِيسُ، قَيْسًا.

٨٢٤ وَاجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدَّدَ كَالْ (كُرْسِيٍّ) تَتْبَعِ الْعَرَبْ الشَّرحُ

مثالُ ذلك: (بَصْرِيُّ) من البَصْرةِ، فالياءُ فيها مُتَجدِّدةٌ للنَّسَبِ، أمَّا الياءُ في (كُرْسِيُّ) فأصْلِيَّةٌ، وليستْ للنِّسْبَةِ إلى الكُـرْسِ، لكنَّها في (بَصْرِيُّ) للنِّسبةِ إلى البَصْرةِ. البَصْرةِ.

ومثلُهُ: (رُومِيُّ) و(فَارِسِيُّ) و(كُوفِيُّ) فالياءُ فيها للنَّسَبِ؛ لأنَّها غيرُ مَوْجُودةٍ في الأَصْلِ.



فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى جُسُرِّ دَ الَاخِسرَ انْسفِ بِالْقِبَساسِ جُسرَّ دَ الَاخِسرَ انْسفِ بِالْقِبَساسِ جُسُدُف دُونَ مَا بِهِ تَسمَّ الْعَدَدُ لَيْسًا إِنْسَرَهُ اللَّلُهُ خَسَمًا لَعَدَدُ لَكُ لَيْسًا إِنْسَرَهُ اللَّلُهُ خَسَمًا

٨٢٥ - وَبِ (فَعَالِ لَ لَ وَشِ بِهِ انْطِقَ الْطَقَ الْحَالِ مَنْ غَيْرِ مَا مَضَ مَ وَمِنْ خُمَاسِيّ
 ٨٢٧ - مِنْ غَيْرِ مَا مَضَ مَ وَمِنْ خُمَاسِيّ
 ٨٢٧ - وَالرَّ ابِ عُ الشَّ بِيهُ بِالمَزِي لِ قَ لْمُ مَا
 ٨٢٨ - وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي اخْذِفْهُ مَا

الشَّرحُ

ضَابِطُ صِيغَةِ مُنْتَهِى الجُمُوعِ كلَّ جَمْعٍ ثَالِثُه أَلِفٌ بعدَها حرفانِ، مثل: (فَعَالِلَ) (فَعَائِلَ) (مَفَاعِلَ).

وقولُهُ: «اللَّذْ» أي: الَّذِي.

وقولُهُ: "زَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي" أي: الْتَجَاوِزُ أَرْبَعَةً، ف(الْعَادِي) بمعنى التُجَاوِزِ، وليسَ مَأْخُوذًا من العَادَةِ.

إِذْ بِبِنَا السَجَمْعِ بَقَاهُمَا مُسِخِلٌ وَالسَهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَسِقًا كَ (حَيْزَبُونِ) فَهُ وَ حُكْمٌ حُيتِا وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْ (عَلَنْدَى)

٨٢٩- وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَ (مُسْتَدْعٍ) أَزِلُ
 ٨٣٠- وَالْسِيمُ أَوْلَى مِنْ سِواهُ بِالْبَقَا
 ٨٣١- وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا
 ٨٣٢- وَخَـيَرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى)



التَّصغيرُ ضِدُّ التَّكبيرِ، والتَّكبيرُ بَقاءُ الاسمِ كها هوَ عليه، وليسَ هناك تَكْبيرٌ وتوسيطٌ وتصغيرٌ، فالأشهاءُ إمَّا مُكَبَّرةٌ، وإمَّا مُصَغَّرةٌ.

والتَّصغيرُ يُزَادُ به:

أوَّلًا: تَصْغِيرُ مَا يُتَوَهَّمُ كِبَرُهُ، فلو أَنَّ أَحَدًا قالَ: أَنَا لَا أُرِيدُ أَنْ أَذْهَبَ مِعَ هذا الطَّرِيقِ؛ لأَنَّ فيه جَبَلًا، فتَقُولُ له: ليسَ فيه إلَّا جُبَيلٌ لأجلِ أَنْ يَعْزِمَ ويَمْشِيَ، فهو -حقيقة - جُبَيلٌ صَغِيرٌ، ولكنَّهُ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ كَبِيرٌ، أي: أَنِّي لم أَحَقَّرُهُ؛ لأَنَّه حَقِيرٌ، لكنْ لأنَّ هذا هو الوَاقِعُ.

ثانيًا: التَّخْقيرُ، مثل (سُبَيْع) فالسَّبُعُ معروفٌ، وجِسْمُه معروفٌ، لكنَّ الإنسانَ قَدْ يَظُنُ أَنَّه عَظِيمٌ، فأُحَقِّرُهُ وأقول: (سُبَيْع) وكذلك لو قال قائل: أنا لا أَذْهَبُ لفُلَانٍ أَزُورُه؛ لأنَّ عندَه كَلْبًا عَظِيمًا يَأْكُلُ الإنسانَ، فأقولُ له: ليسَ عندَه إلَّا كُلَيبٌ، أي: كُلَيْبٌ صَغِيرٌ، أو: أُسَيدٌ، إنْ كان عندَه أَسَدٌ.

ثالثًا: تقليلُ ما يُظَنَّ تَكْثِيرُه، فلو قالَ شخصٌ: هذا الرَّجُلُ عندَه دَرَاهِمُ كثيرةٌ؛ لأنَّـهُ أَعْطَى ضَرِيبَةً قَـدْرُها عَشَرَةُ آلافٍ، فقـال آخَرُ: لا، ليسَ عِنْدَه إلا دُرَيْهِاتٌ.

رابعًا: تَقْرِيبُ مَا يُتَوَهَّمُ بُعْدُه، إِمَّا بِالزَّمَنِ، كَمَا لُو كَانَ الإِنسَانُ نَائِمًا عَقِبَ

الظُّهْرِ، فاستيقظَ، وقال: وقتُ العَصْرِ سيَتأخَّرُ، فأقولُ له: أنتَ الآنَ قُبَيْلَ العَصْرِ، فالغَرَضُ هنا تَقْرِيبُ ما يُتَوَهَّمُ بُعْدُه في الزَّمَنِ.

وإمّا بالمكانِ: كما لو ظنَّ إنسانٌ أنَّهُ مُرْتَفِعٌ كثيرًا، فأقولُ له: أنت فُويْقَ الدَّارِ، ومنهُ قولُ خُبَثَاءِ الفَلَاسِفَةِ: مَقامُ النُّبُوةِ في بَرْزَخٍ فُويْقَ الرَّسولِ ودُونَ الدَّالِ، فالأفضلُ عندَهم هو الوَلِيُّ، ثمَّ النَّبيُّ، لكنَّ النَّبيُّ مُنْحَطٌّ جدًّا عن الوليُّ؛ لأنَّه قال: (دُون الوَلِيُّ) ثمَّ بعدَ ذلك الرَّسولُ، والنَّبيُّ قريبٌ منه، وكِلاهما دونَ الوَلِيُّ.

ولهذا يَزْعُمونَ أَنَّ أَوْلِيَاءَهم أَفضلُ من الرُّسُلِ والأنبياءِ، ويَقولونَ: إنَّ مِن أَثِمَّتِنا مَن هو في مَرْتَبةٍ لا يَنَالُها مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، ولا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، قَاتَلَهم اللهُ، وهذا كُفْرٌ، ويَقولونَ: أَثِمَّتُنا في الجَنَّةِ يَدْخُلونَها بلا حِسَابِ ولا عَذَابِ.

ومنه أيضًا قَوْلُ بَعْضِ النَّاسِ إذا أَرادَ أَنْ يُقَرِّبَ لَكَ الشَّيَءَ يقولُ: ما بَيْنَكَ وبَيْنَه إِلَّا خُطَيُواتٌ، ورُبَّها تَمْثِي نصفَ يوم وأنت لم تَصِلْهُ.

وهذه مَعروفةٌ عندَ البَادِيَةِ، فإذا قال لكَ: الماءُ قُرَيِّبُ (١) فرُبَّها تَمْشِي يومًا كامِلًا، وهذا مُنَّ يَكُنُّ على أنَّهم نَشِيطُون، وأنَّهُ لا يُهِمُّهُمُ المسافةُ قَرُبَتْ أو بَعُدَتْ.

وإمَّا بالرُّنْبَةِ، مِثْل قولِهم: (أُصَيْغِرُ منكَ) أي: أَصْغَرُ منك، وهذا التَّعبيرُ قليلٌ، مثالُه: لو ظَنَّ شخصٌ أنَّ مَرْتَبَتَه كبيرةٌ، فتقولُ: هو أُصَيْغِرُ منكَ، أي: أَصْغَرُ منكَ قليلًا.

خامسًا: التَّعْظِيم، كقولِ الشَّاعرِ يُرِيدُ الموتَ:

⁽١) هي على وزن (فُعَيْعل)، لكن أُدْغِمت الياءُ في الياءِ. (الشارح)

وَكُلُّ أَنَّاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةً تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ()

لكن قالَ بعضُ النَّحويِّين: المُرَادُ بقَوْلِه: (دُوَيْهِيَةٌ) أَنَّهَا شيءٌ سَهْلٌ عندَ النَّاسِ، فكلُّ النَّاسِ يُصَابُونَ بها، وليستْ شيئًا عزيزًا لا يُمْكِنُ أَنْ يُدْرَكَ، ومع ذلك فإنَّها وإنْ كانتْ شَائِعة وتُصِيبُ كلَّ النَّاسِ فإنَّها تَصْفَرُّ منها الأنَامِلُ.

سادسًا: التَّمْليحُ، كقولِ النَّبِيِّ عِلَيْ لابنِ عبَّاسٍ رَضَلِيَّهُ عَنْهُا: «با غُلَيِّمُ»(٢).

وله أغْرَاضٌ مُتعَدِّدةً، لكنَّ الغالبَ آنَّهُ يُرادُ به التَّحْقيرُ، ولهُ أَوْزَانٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

⁻⁻⁻⁻

⁽١) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة، انظر شرح الشواهد للعيني (٤/ ١٥٧).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في مسئله برقم (٢٨٠٤).

٨٣٢- (فُعَــيْلًا) اجْعَــلِ الثَّلَاثِــيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُـذَيٍّ) فِي (قَـذَا) الشَّرحُ

الثُّلاثيُّ إذا صغَّرْتَهُ فوَزْنُه دائيًا (فُعَيْلٌ).

مثالُ ذلك: (قَذًا) نقولُ فيه: (قُذَيُّ) (غَدًا) نقولُ فيه: (غُدَيُّ) (هُدًى) نقولُ فيه: (غُدَيُّ) (هُدًى) نقولُ فيه: (سُبَيْبُ) (بابُ) نقولُ فيه: (سُبَيْبُ) (بابُ) نقولُ فيه: (بُوَيْبُ) (فَاتُى نقولُ فيه: (مُرَيْضٌ) (وَعْدٌ) نقولُ فيه: (مُرَيْضٌ) (وَعْدٌ) نقولُ فيه: (مُرَيْضٌ) (وَعْدٌ) نقولُ فيه: (مُرَيْضٌ) (وَعْدٌ) نقولُ فيه: (مُرَيْضٌ)

إِذَنْ: كُلُّ ثلاثيُّ سواءٌ كانَ مُعْتَلَّ الآخِرِ أو الوَسَطِ أو صَحِيحًا أو كانَ مِثَالًا -أي: مُعْتَلَّ الأوَّلِ مثل: (وَعْدٍ) - فإنَّه يُصَغَّرُ على (فُعَيلِ).

٨٣٤- (فُعَيْمِـلٌ) مَـعَ (فُعَيْمِيـلٍ) لِـهَا فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَـمٍ): (دُرَيْمِهَا) ١٨٣٤ (فُعَيْمِيـلٍ) الشَّرحُ

إذا كانَ الاسمُ رُبَاعِيًّا فأكثرَ يُقَالُ فيه: (فُعَيْعِلٌ) و(فُعَيْعِيلٌ).

مثالُ ذلك: (جَعْفَرٌ) تقولُ فيه: (جُعَيْفِرٌ) و(دِرْهَمٌ) تقولُ فيه: (دُرَيهِمٌ) و(دِرْهَمٌ) تقولُ فيه: (دُرَيهِمٌ) و(مَسْجِدٌ) تقولُ فيه: (مُصَيْفِيرٌ) فيها زادَ على النُّلاثيِّ فوزنُهُ في التَّصغيرِ إمَّا (فُعَيْمِلٌ) وإمَّا (فُعَيْمِيلٌ) والرُّبَاعِيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ، والخُّاسِيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ، والخُّاسِيُّ له وزنٌ مُعَيَّنٌ،

وقولُهُ: «لِمَا فَاقَ» يعني: زادَ عليه.

فإنْ قال قائلٌ: فإنْ كانَ الاسمُ ثُنَائِيًّا؟

قُلنا: لا يُمْكِنُ أَنْ يَقِلَ الاسمُ عن ثَلَاثةِ أَحْرُفِ إِلَّا إِذَا كَانَ هَنَاكَ حَذْفٌ اعْتِبَاطًا -كها يَقُولُونَ- أَو لَعِلَّةٍ تَصْرِيفِيَّةٍ، مثل: (عِدَةٍ) و(يَدٍ) وما أَشْبَهها، وإلَّا فَكُلُّ الأَسْهَاءِ الْمُعْرَبةِ لا تَنْقُصُ عن ثَلَاثةٍ.

إِذَنْ: أوزانُ التَّصغيرِ ثَلَاثَةٌ فقطْ: (فُعَيْلٌ) و(فُعَيْعِلٌ) و(فُعَيْعِيلٌ) ولا تَجِدُ وَزْنًا رَابِعًا أبدًا حتَّى ولو زَادَتِ الكَلِهاتُ فإنَّها تُرَدُّ إلى هذا، فمثلًا (اسْتِكْبَارٌ) لا يُمْكِنُ أَنْ تَخْرُجَ عن (فُعَيلٍ) أو (فُعَيْعِيلٍ).

٨٣٥- وَمَا بِهِ لِــمُنْتَهَى الــجَمْعِ وُصِـلْ بِــهِ إِلَى أَمْثِلَــةِ التَّصْــغِيرِ صِــلْ الشَّرحُ الشَّرحُ

إذا جاءَ الاسمُ المُصَغَّرُ بحيثُ لم نَجِدْ له مِثَالًا -والمرادُ بالمِثَالِ هُنَا هذه الأَوْزَانُ الثَّلَاثةُ- فإنَّنا نَرُدُّه، فنَخْذِفُ منه ما نَخْذِفُ في صِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ حتَّى يكونَ مُوَازِنًا لهذه الأَمْثِلَةِ الثَّلَاثةِ.

مثالُ ذلك: (مُستَخْرِجٌ) لو أردْتَ أَنْ تُصَغِّرَهُ ما تَمَكَّنْتَ من تَصْغيرِهِ على الأوزانِ الثَّلَاثةِ، فهاذا تَصْنَعُ؟

نقول: احْذِفِ الزَّوائدَ، فتقول: (مُخَيْرِيجٌ) أو (مُخَيْرِجٌ) وكذلك (مُدَخْرِجٌ) تَقولُ فيه: (دُحَيْرِجٌ) أو (دُحَيْرِيجٌ) فها زادَ على الأَرْبَعةِ كالحُهَاسيِّ والسُّدَاسِيِّ لا بُدَّ أَنْ نَحْذِفَ منه شيئًا، كها سَبَقَ في صِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوعِ مَّا زادَ على أَوْزَانِها فإنَّنا نَحْذِفُ منه الزَّوائدَ؛ ولهذا قالَ:

وَمَا بِهِ لِـمُنْتَهَى الْحَمْعِ وُصِلْ بِـهِ إِلَى أَمْثِلَـةِ التَّصْنِيرِ صِـلْ وَمَا بِهِ لِلَّهُ أَمْثِلَـةِ التَّصْنِيرِ صِـلْ

٨٣٦- وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطَّرَفْ

إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

الشَّرحُ

يَجُوزُ أَنْ نُعَوِّضَ قبلَ الآخِرِ ياءً تكونُ عِوَضًا عن الأَخْرُفِ المَخْذُوفَةِ.

مثالُ ذلك: (مُسْتَخْرِجٌ) لا بُدَّ أَنْ نَحْذِفَ منها السِّينَ والتَّاءَ، فنقولُ: (مُخَيْرِجٌ) كها قالَ المؤلِّفُ رحمَهُ اللهُ:

وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَ (مُسْتَدُعٍ) أَذِلْ إِذْ بِبِنَا السَجَمْعِ بَقَاهُمَا مُسِخِلَّ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَ (مُسْتَخْرِجٍ): (مُحَيْرِيجٌ) ويَجُوزُ لِنَا أَنْ نُعَوِّضَ يَاءً عَمَّا حَذَفْنَاهُ، فَنقولُ فِي (مُسْتَخْرِجٍ): (مُحَيْرِيجٌ) ونقولُ أيضًا: (مُحَيْرِجٌ) لكن يَقولُ: (إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ) فإنْ لم يَكُنِ انْحَذَفَ فإنَّهُ لا تُعَوَّضُ الياءُ؛ لأنَّ الياءَ إنَّها تكونُ عِوَضًا عمَّا حُذِفَ، فإذا كانتِ الحرُوفُ كَلَّها أُصُولًا فإنَّها لا يُحْذَفُ منها شيءٌ.

٨٣٧- وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَسَاسِ كُلُّ مَسَا خَسَالَفَ فِي الْبَسَابَيْنِ حُكْمًا دُسِسَا الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: "وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ" أي: خَارِجٌ عنه (كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ) أي: بابِ مُنتَهى الجُمُوع، وبابِ التَّصغير، فها خَالَفَ القَوَاعدَ في ذلكَ فإنَّهُ يُعْتَبرُ خارجًا عنِ القِيَاسِ، والقاعدةُ أنَّ الخارِجَ عن القِيَاسِ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه؛ لأنَّ ما خَرَجَ عنِ القِياسِ عنِ القِياسِ عن القِياسِ عن القِياسِ عنه القَياسِ عنه القِياسِ عنه القَياسِ عنه القِياسِ عنه القَياسِ عنه القَياسِ عنه القَياسِ عنه القَياسِ عنه القَياسُ عليه الله اللهُ عنه القَياسِ عنه القَياسُ عنه القَياسِ عنه القَياسُ عنه القَياسُ عنه القَياسُ عنه القَياسِ عنه القَياسُ عنه اللَّهُ عنه القَياسُ عنه ال

٨٣٨- لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ -مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ، اوْ مَدَّتِهِ- الْفَتْحُ انْحَتَمْ الْحَتَمْ الْحَتَمْ الْعَرْحُ الْعَرْدُ الْعَالِمُ الْعَرْدُ الْعَلْدُ الْعَرْدُ الْعِرْدُ الْعَرْدُ الْعِلْمُ لِلْعُولُ الْعِلْمُ لَاعِلَا لِلْعُلُولُ الْعَلَامُ الْعِلْمُ الْعُرْدُ الْعُرْدُ الْعُرْدُ الْعُرْدُ الْعُرْدُ الْعُرْدُ الْعُرْدُ الْعِلْمُ لَاعِلُولُولُولُولُولُولُ الْعُرْدُ الْعُلْمُ الْعُرْدُ الْعُلْمُ الْعُرْدُ الْعُرْدُ الْعُرْدُ الْعُرْدُ الْعُلْمُ لَاعِلْمُ لَاعْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ لِلْعُلْمُ الْعُلْمُ لَلْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ لِلْعُلْمُ الْعُلْمُ لِلْعُلْمُ لِلْعُلْمُ لِلْعُلْمُ لِلْعُلْمُ لَاعُلُولُولُ الْعُلْمُ لِلْعُلْمُ لَلْعُلْمُ لِلْعُلْمُ لِلْمُ لَلْمُعُلِمُ لَلْمُعُلِمُ الْعُلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لِلْعُلْمُ

ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ مَكْسُورٌ كها في (فُعَيْعِلِ) لكنْ إذا جاءتْ ياءُ التَّصغيرِ في عَلَم مُؤَنَّثٍ فإنَّهُ لا يُكْسَرُ ما بعدَ ياءِ التَّصْغيرِ، بلْ يكونُ مَفْتوحًا.

مثالَّهُ: (فَاطِمَةُ) نَقُولُ فيها: (فُطَيْمَةُ) ولا نقولُ: (فُطَيْمِي) على وَزْنِ (فُعَيْعِلٍ) ونقولُ في (وَرْدَةٍ): (وُرَيْدَةً) ولهذا قال: (الْفَتْحُ انْحَتَمْ).

وقولُهُ: «أَوْ مَدَّتِهِ» أي: مَدَّةِ التَّأْنيثِ، سواءٌ كانتْ كَمْدُودةً أو مَقْصورةً، فنقولُ في (سَلْمَى): (سُلَيْمَى) ولا نَقولُ: (سُلَيْمِي) ونقولُ في (صَحْرَاءَ): (صُحَبْرَاءُ).



٨٣٩- كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ (أَفْعَـالٍ) سَـبَقْ أَوْ مَدَّ (سَـكْرَانَ) وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ الشَّرحُ الشَّرحُ

سَبَقَ أَنَّ (أَفْعَـالُ) مِن أَوْزَانِ جُمُوعِ التَّكسيرِ في القِلَّـةِ، فإذا صَغَّرْتَهَا تَفْتَحُ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ، فتَقولُ في (أَسْبَابٍ): (أُسَيْبَابٌ) وتقولُ في (أَعْمالٍ): (أُعَيْمالُ) وتقولُ في (أَبُوابٍ): (أُبَيْوَابٌ) وعلى هذا فَقِسْ، فإذا جاءتْ (أَفْعَالُ) -الَّتي هي جَمْعٌ من جُمُوعِ التَّكسيرِ- فإنَّهُ لا يُكْسَرُ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ.

وقـولُهُ: «أَوْ مَـدَّ (سَكْـرَانَ) وَمَـا بِهِ الْتَحَـقُ» أي: أنَّـه يُفْتَحُ، فتقـولُ في (سَكْـرانَ): (سُكَيْرَانُ) وتقـولُ في (غِرْبَـانٍ): (غُرَيْبَانُ) وتقـولُ في (عَطْشــانَ): (عُطَيْشَانُ).

فَمَدُّ (سَكْرَانَ) -وهو (فَعْلانُ) الَّذِي مُؤَنَّشُهُ (فَعْلَى) - تَبْقَى الأَلِفُ فيه، ولا يُكْسَرُ ما قَبْلَها.

مِثالٌ آخَرُ: (عُثْمَانُ) يُصَغَّرُ ب(عُثَيْبانَ) ولا نَقولُ: (عُثَيْمِينُ) فعَلى هذا يكونُ هذا خَطاً في تَصَرُّفِ العَامَّةِ.

وقولُهُ: "سَكْرَانَ" اخْتِرازٌ مَّا ليس كذلك، ف(سَكْرانُ) مُؤَنَّتُهُ (سَكْرَى) فأمَّا (فَعْلَانٌ) الَّذي مُؤَنَّتُهُ (فَعْلَاتهٌ) فليسَ من هذا البابِ، فنقولُ في (شَيْطَانِ): (شُيَيْطِينٌ) وفي العَامِّيَّةِ يَقولونَ: (هذا شُوَيْطِينٌ).

وتقولُ في (سِرْحَانٍ): (سُرَيْجِينٌ)؛ لأنَّه ليسَ على بابِهِ، لكنَّهم يَقولونَ: إنَّهُ

يُجْمَعُ على (سَرَاحِينَ) فإذا جُمِعَ على (سَرَاحِينَ) فإنَّ التَّصغيرَ يُلْحَقُ بالجَمع، ويُقالُ: (سُرَيْجِينُ) وهذه المسائلُ كلُّها غَالبًا قَليلةٌ في اللُّغَة العربيَّةِ، كما قالَ بَعْضُهم.



٨٤٠ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاقُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًا
 ٨٤١ كَذَا السمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجُرُ السمُضَافِ وَالسمُرَكَّبِ
 ٨٤٢ وَهَكَذَا الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
 ٨٤٢ وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَ (زَعْفَرَانَا)
 ٨٤٢ وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا)

الشَّرحُ

إذا جاءتْ ألِفُ التَّأْنيثِ المَمْدودةُ أو تاءُ التَّأْنيثِ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ فإنَّها تُعَدُّ مُنفصِلَةً، أي: أنَّها لا تَخْضَعُ للقَوَاعدِ الَّتي سَبَقَ استثناؤُها، وإذا قدَّرْناها مُنفصِلةً مُنفصِلةً فإنَّ ما كانَ على أرْبَعةِ أَحْرُفٍ يُصَغَّرُ على (فُعَيْعِلٍ) فإذا قَدَّرْناها مُنفصِلةً فلا بُدَّ أَنْ نَكْسِرَ ما بَعْدَ ياءِ التَّصغيرِ.

مثالُ ذلك: (جُخْدُباءُ) فهنا ألفُ التَّأْنيثِ الممدودةُ وَقَعتْ زائِدةً على الأَّرْبَعةِ، أي: خامسةً فأكثر، فلا نُغَيِّرُ صيغةَ التَّصْغيرِ من أَجْلِها، بل نقولُ فيها: (جُخَيْدِباءُ) ولا نقولُ: (جُخَيْدَبَاءُ) بينها (حَمْرَاءُ) نقولُ فيها: (حُمَيْرَاءُ).

فإنْ قال قائلٌ: ما الفرقُ مع أنَّ كُلًّا منهما ألفٌ مَمْدودةٌ؟

قُلنا: لأنَّ الألِفَ المَمْدودةَ في (جُخْدُباءَ) صارتْ خَامِسَةً فأكثرَ، وألِفُ التَّأنيثِ المَمْدودةُ في (حُمْرَاءَ) رابِعةٌ.

إِذَنِ: القاعدةُ أَنَّ أَلِفَ التَّأْنيثِ المَمْدودةَ بعدَ الأَحْرُفِ الأَرْبَعةِ لا تُغَيِّرُ صيغةَ التَّصغيرِ.

وقـولُهُ: «وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُـدًّا» مثلُ (حَنْظَلَةَ) ففيها تاءُ التَّأْنيثِ، وهي

خَامِسَةٌ، فلا نُغَيِّرُ مِثَالَ التَّصْغيرِ من أَجْلِـها، فنقولُ في (حَنْظَلَةَ): (حُنيَظِلَةُ) ولا نقولُ: (حُنيُظَلَةُ).

فإنْ قال قائلٌ: ما الفرقُ؟

قُلنا: لأنَّ تاءَ التَّانيثِ وَقَعَتْ خامسةً، فإذا وَقَعَتْ خَامِسَةً فإنَّنا نَعُدُّها مُنْفَصلةً.

وقولُهُ: «كَذَا المَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ» والمرادُ أَنَّهُ تَجَاوِزَ أَرْبَعةَ أَخْرُفٍ، مثلُ: (عَبْقَرِيُّ) فالياءُ زائدةٌ على أَرْبَعةٍ، فنَعْتَبِرُها مُنْفَصِلةً؛ لئلَّا نُغَيِّرَ صِيغةَ التَّصغيرِ، فنقولُ في (عَبْقَرِيُّ): (عُبَيْقِرِيُّ) والياءُ المُشَدَّدةُ هي ياءُ النَّسَبِ، وهي حَرْفٌ وَاحِدٌ.

وقولُهُ: «وَعَجُزُ المُضَافِ» عَجُزُ المُضافِ مُنْفَصِلٌ حَقيقةً، وهو المُضافُ إليه، فنقولُ في (عَبْدِ اللهِ): (عُبَيدُ اللهِ) ونَجْعَلُ ما بعدَ ياءِ التَّصغيرِ كَأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عن عَجُزِهِ.

ولكنِ اعْلَمْ أَنَّ (عُبَيْدَ اللهِ) وما أَشْبَهَها خَاضِعَةٌ للعَوَاملِ، فإنَّك تقولُ: (هذا عُبَيْدُ اللهِ) و: (رأيتُ عُبَيْدَ اللهِ) و: (مَرَرْتُ بعُبَيْدِ اللهِ).

وقولُهُ: "وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا)» مثل: (زَعْفَرانٍ) فالأَلِفُ والنُّونُ زَائِدَتانِ بعدَ أربع، فنقـولُ في (زَعْفَرانٍ): (زُعَيْفِرَانٌ) بخلاف (سَكْـرانَ) فنقولُ فيها: (سُكَيْرَانُ)؛ لأنَّ الألِفَ والنُّونَ في (زَعْفَرانٍ) زائدةً على الأرْبَعةِ، فتُعَدُّ مُنْفَصِلةً.

وقولُهُ: «مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ» عَائِدٌ على مَا سَبَقَ، فإنَّ ما لم يَزِدْ على أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ قدْ سَبَقَ أَنَّهُ لا يُعَدُّ مُنفَصِلًا، بل يَجِبُ فَتْحُ ما قَبْلَه كها سَبَقَ، مثل: (سَكْرَانَ) نقولُ فيه: (سُكَبْرَانُ).

٨٤٧- وَقَـدِّرِ انْفِصَـالَ مَـادَلَّ عَـلَى تَنْنِيَـةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَـلَا الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «جَلَا» أي: ظَهَر، فنُقَدِّرُهُ مُنْفَصِلًا، وإذا قدَّرناهُ مُنْفَصِلًا فإنَّنا نُصَغِّرُهُ على (فُعَيْعِلِ) فنقولُ في (مُسْلِمَيْنِ): (مُسَيْلِمَيْنِ) ونقولُ في (مُسْلِمِينَ): (مُسَيْلِمِينَ) فنُقَدِّرُهُ كَأَنَّهُ (مُسْلِمٌ) و(مُسْلِمٌ) نقولُ فيه: (مُسَيْلِمٌ) على وزنِ (فُعَيْعِلٍ) ولا نقولُ: (مُسَيْلَمٌ).

إِذَنْ: (مُسْلِمَيْنِ) نقولُ فيها: (مُسَيْلِمَيْنِ) ولا نقولُ: (مُسَيْلَمَيْنِ) ولا نقولُ: (مُسَيْلَمَيْنِ) و(مُسْلِمِينَ)؛ لأَنَنا نَعتبِرُ علامةَ التَّثْنيةِ والجمع مُنْفَصِلةً.

٨٤٤ - وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى

زَادَ عَسلَى أَرْبَعَةٍ لَسنْ يَثْبُنَسا

٨٤٥- وَعِنْدَ تَصْفِيرِ (خُبَارَى) خَسِيِّرِ

يَنْ الْ (حُبَيْرَى) - فَادْرِ - وَالْ (حُبَيْرِ)

الشَّرحُ

أَلِفُ التَّأْنيثِ الزَّائدُ على الأربعةِ لا يَشْبُتُ؛ لأَنَّهُ إذا ثَبَتَ تَغَيَّرَتْ به صيغةً التَّصغير.

مثالُهُ: (حَبَنْطَى)(١) فهنا زائدٌ على الأربعةِ، وقدْ قالَ المؤلِّفُ -رحمَهُ اللهُ تعالى-:

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْـرِ مَتَى زَادَ عَــلَى أَرْبَعَــةٍ لَــنْ يَثْبُتَــا فنقولُ فيها: (حُبَيْنِطٌ) ولا نقولُ: (حُبَيْنِطَى) بل نَحْذِفُها إلَّا إذا كان ثَالِثُهُ أَلِفًا زَائِدةً فأنتَ شُحَيَّرٌ؛ ولهذا قال:

وَعِنْدَ تَصْدِيرِ (حُبَدارَى) خَدِيرِ مَنْ الْهُ (حُبَيْرَى) - فَادْرِ - وَالْد (حُبَيْرَى) وَعَنْدَ تُحَدِرً والحُبَارَى نَوعٌ من الطُّيُّورِ، فلو صِدْتَ حُبَارَى صَغِيرةً تَقُولُ: (صِدْتُ حُبَيِّرًا) أو: (حُبَيْرَى) فيَجوزُ أَنْ تَحْذِفَ الأَلِفَ الثَّالِثة، وتُبْقِيَ الألِفَ الآخِرة،

⁽١) هو القصير السمين الضخم البطين. انظر تاج العروس (حبطاً)

ويَجوزُ أَنْ تَحُذِفَ الآخِرةَ، وتُبْقِيَ الأُولَى، لكن إذا أَبْقَيْتَ الأُولى فإنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَقْلِبَها ياءً؛ لأنَّه يَجِبُ كَسْرٌ ما بَعْدَ ياءِ التَّصغيرِ، فتقولُ في (حُبَيِّر): (فُعَيِّل).

إِذَنْ: لك فيها رَأْيانِ: (حُبَيِّر) و(حُبَيْرَى) أمَّا ذَكَرُها فهذا يُرْجَعُ فيه إلى كُتُبِ اللَّغَةِ.



٨٤٦ - وَارْدُدُ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ فَ(قِيمَةً) صَيِّرُ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «لَيْنَا» حَالٌ أَو مَفْعُولٌ ثَانٍ لَاقْلِبْ) يَعْنِي: وَارْدُدْ لِأَصَلِ ثَانِيًا قُلِبَ لَيْنًا، أَي: قُلِبَ أَلِفًا أَو يَاءً.

مثالُهُ: (قِيمَةٌ) فالنَّاني فيها ياءً، لكن ليسَ أَصْلُها الياءَ، إِنَّمَا أَصَلُها الواوُ؛ لأنَّها من (قَوَّمْتُ الشَّيءَ أُقَوِّمُهُ) ولكنَّها قُلِبَتِ الواوُ ياءً لعِلَّةٍ تَصريفيَّةٍ، وهي أنَّ ما قَبْلَها مَكْسورٌ، فإذا جاءتِ الواوُ ساكِنةً، وما قَبْلَها مَكْسورٌ قُلِبَتْ ياءً؛ لأنَّ الكَسْرَةَ لا تَتَناسبُ مع الوَاوِ.

فإنْ قال قائلٌ: لماذا لا نَجْعَلُ الكَسْرَةَ ضَمَّةً؛ لأَجْلِ أَنْ نَأْخُذَ الواوَ، ونقولُ: (تُومَةٌ)؟

قُلنا: للثُقُلِ، ولأنَّها تَتَغيَّرُ الصِّيغةُ الَّتي هي (فِعْلَةٌ) فلهذا كانَ قَلْبُ اللَّيْنِ الْحَرَ أَوْلَى من تَغْيِيرِ الْحَرَكةِ، فنقولُ في (قِوْمَةٍ): لا تَتَناسَبُ فيها الواوُ مع الكَسْرَةِ، فنُغَيِّرُ الواوَ إلى ما يُناسِبُ الكَسْرةَ، وهي الياءُ، ونقولُ: (قِيمةٌ) لكنْ عندما نُصَغِّرُ فإنَّه يُقَالُ: إنَّ التَّصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولِها، فنقولُ في لكنْ عندما نُصَغِّرُ فإنَّه يُقَالُ: إنَّ التَّصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُولِها، فنقولُ في (قِيمَةٍ): (قُويْمَةٌ) ولا نقولُ: (قُيَيْمَةٌ) بل هذا تَمْنوعٌ؛ لأنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَرُدَّ الأشياءَ إلى أُصُولِها.

وبهذا نَعرِفُ خطأَ التَّعبيرِ الشَّائعِ الَّذي يقولون فيه: (تَقْبِيمُ هذا الشَّيءِ) والصَّوابُ: (تَقْوِيمُ هذا الشَّيءِ) وهذا هو الوَارِدُ عن أهلِ العِلْمِ؛ ولهذا يُعَبِّرُ

الفُقهاءُ فيقولونَ: بالتَّقُويم، والمُقَوَّم، وما أَشْبَهَ ذلك، وقَوَّمَهُ، أي: جَعَلَه قائهًا.

ويُمكِنُ أَنْ نقولَ: (قِيمٌ) في الأصلِ: (قِوَمٌ) وليَّا كُسِرَ ما قبلَ الوَاوِ وَجَبَ قَلْبُها ياءً.

لكنَّنا نحنُ في هذا العصرِ يُقَلِّدُ بَعْضُنا بَعْضًا في التَّعبيرِ خطأً كان أم صَوابًا.

ويا حَبَّذَا لو أَنَّهُ يُوَصَّى أُنَاسٌ أَنْ يَتَتَبَّعُوا مثلَ هذه الكَلِمَاتِ الَّتي شاعَتْ، ويَرُدُّوها إلى أَصْلِها العَرَبِيِّ الصَّحيح.

ومنَ التَّعْبِيرِ الشَّائِعِ قُولُهِم: (إلى هُنَا وتَنْتَهِي نَشْرَةُ الأَخْبَارِ) والصَّوابُ: (إلى هُنا تَنْتَهِي نَشْرَةُ الأَخْبَارِ) فالواوُ هنا ليس لها مكانٌ، لكنْ أَخَذَها النَّاسُ، وذرَجُوا عليها.



٨٤٧ - وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُبَيْدٌ) وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: (حُتِمْ) بمعنى أُوجِبَ.

وقولُهُ: «لِلْجَمْعِ» يعني بذلك جمعَ التَّكْسيرِ، أي: حُتِمَ لهُ (مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِم) أي: ما عُلِمَ للتَّصْغيرِ، وعلى هذا فيَجِبُ أَنْ نَرُدَّ الثَّانِيَ إذا كان لَيْنًا إلى أَصْلِهِ في الجَمْع.

مثالُ ذلك: (عِيدٌ) إذا أرَدْنا أَنْ نَجْمَعَهُ نقولُ: (أَغْيَادُ) والأصلُ (أَغْوَادُ) لكنَّهُ شاذٌّ.

مثالٌ آخَرُ: (قِيمَةٌ) إذا أَرَدْنا أَنْ نَجْمَعَها نقولُ فيها: (قِيَمٌ) على الْمُفْرَدِ، ونقولُ في (قَوْم): (أَقْوَامٌ) ولا نقولُ: (أَقْيَامٌ).

أمَّا (بابُّ) وتَوابعُهُ فسيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- فيها بعدُ.

٨٤٨ - وَالْأَلِفُ الثَّانِ السَمَزِيدُ يُسِجْعَلُ وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ الشَّرحُ الشَّرحُ

الألِفُ إذا كان مَزِيدًا وهو ثَانِي الحُرُّوفِ فإنَّهُ يُجْعَلُ واوًا.

مثالُ ذلك: (قائِمٌ) فالألفُ فيها مَزِيدةٌ، فنقولُ فيها: (قُوَيْئِمٌ)؛ لأنَّ الأَلِفَ مَزِيدةٌ.

ونقولُ في (غَاذِي): (غُوَيْزِي) وفي (دَاعِي): (دُوَيْعِي) وعلى هذا فَقِسْ. فإن كان غيرَ مَزِيدٍ رُدَّ إلى أَصْلِهِ كها سَبَقَ.

إِذَنْ: إذا كانتِ الأَلِفُ ثانيةً مَزِيدةً فإنَّهَا تُجْعَلُ واوًّا.

كذلك الألِفُ إذا كانتْ بَجْهولةً لا نَدْري: هل أَصْلُها واوَّ أو ياءً؟ فإنَّنا نَجْعَلُها واوًا.

مثالُه: (بَابٌ) إذا أَرَدْنا أَنْ نُصَغِّرَهُ نقولُ: (بُوَيْبٌ) ولا نقولُ: (بُيَيْبٌ)؛ لأنَّ المَجْهُولَ يُجْعَلُ واوًا، و(بابٌ) لا نَدْرِي ما هو أَصْلُها، اللهمَّ إلَّا أَنْ يُقالَ: إِنَّ أَصْلَها مِن (بَوَّبَ الشَّيءَ تَبُويبًا) ولا يُقالُ: (بَيَّبَهُ) وإلَّا فالمُتبادِرُ أَنَّهَا مَجْهولَةٌ.

وأمَّا الأَصْلِيُّ فإنَّهُ يُرَدُّ إلى أَصْلِهِ، فإذا كان أَصْلُهُ الواوَ فإنَّهُ يكونُ واوًا، وإذا كانَ أصلُهُ الياءَ فإنَّهُ يكونُ ياءً.

مثالُ ذلك: (نَابٌ) نقولُ فيه: (نُكِيثُبٌ) وفي الجَمْع: (أَنْيَابٌ).

مثالٌ آخَرُ: (ثَوْبٌ) نقولُ فيه: (ثُوَيْبٌ) وفي جَمْعِهِ: (أَثْوَابٌ) أمَّا (أَثْيَابٌ) فهو جَمْعٌ آخَرُ.

٨٤٩ وَكَمَّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخْوِ خَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَ (مَا) الشَّرحُ

المرادُ بالمَنْقوصِ هُنَا ما نَقَصَتْ حُرُوفُهُ عن أَصْلِهِ، وليسَ الْمَرَادُ بالمَنْقوصِ ما كان مُعْتَلَّ الآخِرِ كها سَبَقَ.

فإذا كان على حَرْفَيْنِ أو على ثَلاثةِ أَحْرُفٍ ثَالِثُها التَّاءُ، فإنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُكَمَّلَ، لأجلِ أَنْ يَتِمَّ صِيغةً التَّصغيرِ إمَّا على (فُعَيْعِلٍ) أو على لأجلِ أَنْ تَتِمَّ صِيغةً التَّصغيرِ إمَّا على (فُعَيْعِلٍ) أو على (فُعَيْعِيلٍ) فلا بُدَّ أَنْ تُكَمَّلَ هذه الصَّيغةُ، وما كانَ على حَرْفَيْنِ فقطْ فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ تَتِمَّ الصَّيغةُ به، إلَّا إذا جُلِبَ له الحَرْفُ الَّذي نَقَصَهُ.

وقولُهُ: «مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا» فإنْ حَوَى غيرَ التَّاءِ ثَالثًا بأنْ كان ثَالِثُهُ غيرَ التَّاءِ فإنَّهُ لا يُكَمَّلُ، بل يَبْقَى على ما هوَ عليه؛ لأنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تُصَاغَ منه صِيغةُ التَّصغيرِ.

مثالُهُ: (شَاكُ السَّلاحِ)^(۱) تقولُ فيه: (شُوَيُكٌ)؛ لأنَّ أَصْلَها (شَوْكُ السَّلاحِ)؛ لأنَّ أَصْلَها (شَوْكُ السَّلاحِ)؛ لأنَّما مَأْخوذةٌ منَ الشَّوْكَةِ، فمعنى (شَاكُ السَّلاحِ) أي: مُشْهِرُهُ ومُقَوِّيهِ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَنَوَدُّونَ أَنَّ عَنَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُو﴾ [الانفال.٧].

⁽١) رجل شاكي السلاح وشاتكُ السلاح: الشَّاكي والشاتك جميعًا ذو الشَّوْكةِ والحَدِّ في سلاحه... والشَّاكي من السَّلاح أصلُه شاتكٌ من الشَّوْكِ، ثم نُقِلت فتُجْعَل من بنات الأربعةِ، فيُقالُ: هو شاكي، ومن قال: شاكُ السلاحِ، بحذف الياء فهو كها يقال: رجل مالَّ ونَالٌ من المال والنَّوال وإنها هو ماثل وناثل. انظر اللسان شوك.

إِذَنْ: ليسَتْ (شَاكُ السِّلاحِ) مَنْقوصةً في الإغرابِ، أي: ليسَ أَصْلُها (شَاكِي السِّلَاحِ)؛ لأنَّ الأَلِفَ هنا أَصْلِيَّةٌ، ولو كان آخِرُها ياءً لكانتِ الأَلِفُ زَائِدةً، وكثيرٌ من النَّاسِ يَظُنُّونَ أنَّ (شَاكُ السِّلاح) مَنْقوصٌ، أي: أنَّ آخِرَهُ ياءٌ، ولكنَّها حُذِفَت، والصَّوابُ أنَّهُ ليسَ مَنْقوصًا، وأنَّ آخِرَهُ الكاف، فآخِرُهُ حَرْفٌ صَحيحٌ لا حَرْفُ عِلَّةٍ.

وقولُهُ: «كَ (مَا)» المرادُ ب(ما) الَّتي تكونُ نَافِيَةً واسمًا مَوْصُولًا وشَرْطِيَّةً إذا سَمَّيْنا بها شَيْئًا، وليسَ المرادُ إذا بَقِيتْ كما هي عليه أداة نَفْي أو أداة شَرْطٍ أو ما أَشْبَهَ ذلك، فإذا أَرَدْنا أَنْ نُصَغِّرَ (ما) نقولُ: (مُوَيُّ) وأصلُ (مُوَيُّ) أَرْبعةُ أَخْرُفِ على وَزْنِ (فُعَيْلِ) وبهذا اسْتَقامَتْ صِيغَةُ التَّصغيرِ.

وليسَ المرادُ بقولِهِ: (مَا) الماءَ؛ لأنَّ كَلَامَهُ هنا في الثُّنائِيِّ.

مثالٌ آخَرُ: (يَدٌ) فيها نَقْصٌ، وأصلُها (يَدَيٌ)^(۱) فلا بُدَّ أَنْ نأْيَ بالمَحْذوفِ، ونقولُ: (يُدَيُّ) لكن سيأتي -إنْ شاءَ اللهُ- أنَّهُ يَجِبُ أَنْ ثُخْتَمَ بالتَّاءِ، فنَقولُ فيها: (يُدَيَّةُ).

مِثالٌ آخَرُ: (عِدَةٌ) فيها نَقْصٌ؛ لأنَّ الأَصْلَ (وَعْدٌ) ففيها نَقْصُ الواهِ، فعندما نُصَغِّرُ لا بُدَّ أَنْ نأتيَ بالوَاهِ.

فإن قال قائلٌ: أليستْ (عِدَةٌ) على ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ؟

قُلنا: بلى، هي على ثَلَاثةِ أَحْرفِ، ويُمكِنُ تَصغِيرُها على (فُعَيْلِ) لكنَّ الحَرفَ الثَّاكَ منها تَاءٌ، والمؤلِّفُ رَحَمَهُاللَّهُ يقولُ: (مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا) وعلى

⁽١) قيل بفتح الدال، وقيل بسكونها. المصباح المنير (يدي)

هذا ففي (عِدَةٍ) نَأْتِي بالوَاوِ، فنقول: (وُعَيْدَةٌ)؛ لأَنَّهُ لا يُمكِنُ أَنْ تَتِمَّ صِيغةُ التَّصغيرِ إلَّا إذا أَتَيْنَا بهذا النَّاقصِ.

٨٥٠ - وَمَـــنْ بِتَرْخِـــيمٍ يُصَـــغِّرُ اكْتَفَـــى

بِالْأَصْلِ كَالْ (عُطَيْفِ) يَعْنِي الْ (مِعْطَفَا)

الشَّرحُ

سَبَقَ التَّرخيمُ في النِّداءِ، وهو أَنْ يُخذَفَ أَحدُ حُرُوفِ الْمُنَادَى، لكن كيفَ التَّرخيمُ في التَّصغير؟

نقولُ: احْذِفِ الزَّوائدَ، وَصَغِّرْهُ على الأَصْلِ.

مثالُ ذلك: (مِعْطَفٌ) فإذا أَرَدْنا أَنْ نُصَغِّرَهُ تَصْغيرًا تامَّا بدونِ تَرْخيمٍ نقولُ: (مُعَيْطِفٌ) على وَزْنِ (فُعَيْعِلِ) لكن إذا أَرَدْنا أَنْ نُصَغِّرَهُ تَصْغيرَ تَرْخيمٍ نقولُ: إنَّ (مِعْطَفٌ) مَأْخوذٌ منَ العَطْفِ، فالمِيمُ زَائِدةٌ، فنَحْذِفُ الزَّوائدَ، ونقولُ في تصغيرِهِ: (عُطَيْفٌ)؛ لأنَّ تصغيرَ التَّرخيم أَنْ تَحْذِفَ الزَّوائدَ.

مثالٌ آخَرُ: (مِفْتَاحٌ) نقولُ على الأَصْلِ: (مُفَيْتِيحٌ) ونقولُ في التَّرخيمِ: (فُتَيْحٌ)؛ لأنَّ (مِفْتَاحٌ) مِن (فَتَحَ) فالميمُ زائدةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (مَسْجِدٌ) فعلى الأصلِ نقولُ: (مُسَيْجِدٌ) وعلى التَّرخيمِ نَقولُ: (مُسَيْجِدٌ)

مثالٌ آخَرُ: (مُنْخُلٌ) على الأصلِ نقولُ: (مُنَيَخِلٌ) وعلى التَّرخيمِ نقولُ: (مُنَيَخِلٌ).

مثالٌ آخَرُ: (مِغْـزَلٌ) على الأصلِ نقولُ: (مُغَـيْزِلٌ) وعلى التَّرخيمِ نقولُ: (مُغَـيْزِلٌ).

مثالٌ آخَرُ: (غَـزَالُ) فعلى الأَصْلِ نقولُ: (غُـزَيِّلُ) وعلى التَّرخيمِ نقولُ: (غُزَيْلٌ).

مثالٌ آخَرُ: (مُكْرِمٌ) نقولُ على الأصلِ: (مُكَيْرِيمٌ) وعلى التَّرخيمِ: (كُرَيْمٌ).

أَمْثِلَةٌ أُخْرَى: (مُدَحْرِجٌ) نقولُ فيه: (دُحَيْرِجٌ) و(قِبرُطَاسٌ) نقولُ فيه: (قُرَيْطِسٌ) و(عُصْفُورٌ) نقولُ فيه: (عُصَيْفِرٌ)؛ لأنَّ الوَاوَ زَائِدَةٌ.

إِذَنْ: صارَ عندنا تَصغيرُ تَرْخيم، وتصغيرٌ على الأصلِ، فالتَّصغيرُ على الأصلِ يكونُ بحَذْفِ يكونُ بحَذْفِ يكونُ بحَذْفِ النَّواثدِ. الزَّواثدِ.

فإذا قال قائلٌ: هذه الألفاظُ يَشْتَبِهُ بَعْضُها بِبَعْضٍ؟

فالجواب: أنَّ السِّياقَ يُعَيِّنُ المُرَادَ، وحينَتْذِ يَزُولُ الإشْكالُ.



مُؤَنَّسِ عَارِ ثُلَاثِي كَ (سِنّ) ٨٥١- وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ك (شَــجَر) و (بَقَــر) و (خُــس) ٨٥٢ مَا لَـمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْس ٨٥٣- وَشَــذٌ تَـرُكُ دُونَ لَـبْس، وَنَــدَرُ لحَاقُ تَا فِيهَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ الشَّرحُ

قُولُهُ: «مُؤَنَّثٍ عَارِ» يعني من التَّاءِ، وهذه قاعدةٌ في تصغير الْمُؤنَّثِ، أنَّهُ إذا كَانَ ثُلَاثيًّا عَارِيًا مِنَ التَّاءِ فإنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقْرَنَ بِالتَّاءِ.

مثالُ ذلك: (سِنٌّ) إذا أَرَدْنا أَنْ نُصَغِّرَها نقولُ: (سُنَيْنَةٌ) ولو قُلنا: (سُنَيْنٌ) بدونِ تَاءِ لكان هذا نَمُنوعًا.

أمثلةٌ أخرى: (قِطُّ) نقولُ فيها: (قُطَيْطَةُ) وفي (وَرْدٍ) نقولُ: (وُرَيْدَةُ)(١) وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُ المؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ: (عَارٍ ثُلَاثِيٍّ) لا فرقَ بينَ أَنْ يَكُونَ الثُّلَاثيُّ مُحَّرَّكَ الوَسَطِ أو سَاكِنَ الوَسَطِ.

ويُسْتَثْنَي من ذلك ما ذَكَرَهُ بقولِهِ:

مَا لَـمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْس ك (شَـجَرِ) و (بَقَـرِ) و (خُـسِ) فإنْ كان الْمُؤَنَّثُ الثُّلَاثيُّ إذا خُتِمَ بالتَّاءِ اشْتبهَ بالجمعِ أو بِغَيرِه فإنَّـهُ يَجِبُ ألَّا يُخْتَمَ.

⁽١) إذا اشتبه تصغير الجمع بتصغير المفرد لم يؤت بتاء التأنيث في تصغير الجمع.

مثالُه: (شَجَرٌ) لو قُلْنا: (شُجَيْرَةٌ) لاشْتَبهَ بتَصْغِيرِ (شَجَرةٍ)؛ لأنَّ (شَجَرةٌ) مُؤَنَّثةٌ مَقرونةٌ بالتَّاءِ، وهي ثُلَاثيةٌ، فتَصْغِيرُها على (شُجَيْرةٍ) و(شَجَرٌ) ثُلَاثيُّ عارٍ من التَّاءِ، فلو أنَّنا قلنا بوُجوبِ تأنيثِه بالتَّاءِ لقُلنا في تَصْغيرِ (شَجَرٍ): (شُجَيْرَةٌ) وحبنئذِ يَلْتَبِسُ عندَنا الجمعُ بالمُفْرَدِ.

فإذا قال قاتلٌ: وكيفَ نُصَغِّرُ (شَجَرٌ)؟

نقولُ: (شُجَيْرٌ)؛ لأنَّه لمَّا كان تأنيثُهُ يُوجِبُ اللَّبْسَ واشْتِبَاهَ المُفْرَدِ بالجمعِ امْتَنَعَ اقْتِرَانُهُ بالتَّاءِ.

مثالٌ آخَرُ: (بَقَرٌ) نقولُ: هو مُؤنَّثُ ثُلَاثيٌّ، ومُقْتَضى القَاعِدَةِ أَنَّهُ عندَ التَّصغيرِ يُجْلَبُ إليه تاءُ التَّانيثِ، فيُقَالُ: (بُقَيْرَةٌ) لكن إذا قلتَ: (بُقَيْرَةٌ) الْتَبَسَ بالمُفْرَدِ؛ لأنَّ تَصْغيرَ المُفْرَدِ (بَقَرَةٍ) على (بُقَيْرَةٍ) وحينئذِ يَلْتَبِسُ الجَمْعُ بالمُفْرَدِ، فيَمتنِعُ وُجودُ التَّاءِ.

مثالٌ آخَرُ: (وَرْدٌ) نقولُ فيه: (وُرَيْدٌ) مع أَنَّهُ اسمٌ ثُلَاثيٌّ مُؤَنَّثٌ، لكنَّنا لو أَتَيْنَا بالتَّاءِ الْتَبَسَ بتصغيرِ المُفْرَدِ، وهو (وَرْدَةٌ) حيثُ يُقَالُ فيها: (وُرَيْدَةٌ).

مثالٌ آخَرُ: (خَمْسُ) وهو مُؤَنَّتُ؛ لأنَّه اسمٌ لِعَددٍ، وخَالٍ منَ التَّاءِ، فلمَّا كانَ اسمًّا ثُلَاثيًّا خَالِيًا من التَّاءِ كانَ مُقْتَضَى القَاعِدَةِ أَنْ نأتيَ بالتَّاءِ، ونقولَ: (خُمَيْسَةٌ) لكسن لو قُلْنا: (خُمَيْسَةٌ) في تصغيرِ (خُمْسٍ) الْتَبَسَ بتصغيرِ المُفْرَدِ (خَمْسَةٍ) فلمَّا كان يَلتبِسُ بتَصْغِيرِ المُفْرَدِ (خَمْسَةٍ) فلمَّا كان يَلتبِسُ بتَصْغِيرِ (خَمْسَةٍ) امْتَنَعَ.

مثالٌ آخَرُ: (عِنَبَةٌ) نقولُ فيها: (عُنَيَبَةٌ) و(عِنَبٌ) نقولُ فيه: (عُنَيْبٌ)؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: (عُنَيْبَةٌ) الْتَبَسَ الجَمْعُ بالمُفْرَدِ، فيَمْتَنِعُ.

والحاصل: أنَّ هذه القاعدة تُشِيرُ إلى أنَّ كلَّ اسمٍ ثُلَاثيٍّ خالٍ منَ التَّاءِ إذا صُغِّرَ وَجَبتْ فيه التَّاءُ، وكلُّ اسمٍ ثُلَاثيٍّ مَقْرونٍ بالتَّاءِ إذا صُغِّرَ بَقِيَتِ فيه التَّاءُ، فلا نَجْلُبُ له تاءً أُخْرى كما سَبَقَ في (شَجَرةٍ) و(وَرْدَةٍ) و(بَقَرَةٍ).

وقولُهُ: «شَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ» أي: شَذَّ تَرْكُ التَّاءِ لُؤَنَّثِ ثُلَاثيِّ إذا لم يَكُنْ هناك لَبْسٌ، والشَّاذُّ يُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليه.

وأحيانًا يُعَبِّرُ ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللهُ فيقولُ: (نَكَرَ) والشَّاذُّ هو الَّذي خالفَ قواعدَ النَّحويِّينَ، لكنَّهُ كَثُرَ وُرودُهُ في اللَّغَةِ، والنَّادرُ هو الذي قَلَّ استعمالُهُ في اللَّغَةِ؛ لأنَّ النَّادرَ بمعنى القليلِ، والشَّاذَ بمعنى اللُخالِفِ، فعندَ النَّحويِّينَ ما خالفَ القواعدَ فهو شَاذُّ ولو كَثُرَ استعمالُهُ في اللَّغَةِ العربيَّةِ، وما قَلَّ استعمالُهُ بينَ العَرَبِ فإنَّهُ يُسمَّى نادرًا، أي: قَليلًا.

مثالُ النَّركِ دون لَبْسٍ: (قَـوْسٌ) فهي اسمٌ ثُلَاثيٌّ مُؤَنَّثُ، لو آنَنا صَغَّرْنا (قَوْسٌ) فَقُلنا: (قُويُسَةٌ) لكان خِلَافَ اللَّغَةِ العربيَّةِ وإنْ كان هو القياسَ، لكنْ جاءَ في اللُّغَةِ العربيَّةِ (قُويْسٌ) بدونِ تاءٍ.

وقولُهُ: «وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيهَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ» (ثُلَاثِيًّا) مَفْعولُ (كَثَرْ) مُقَدَّمٌ؛ لأنَّ (كَثَرَ) بمعنى زَادَ، وليستْ من بَابِ (كَثُرَ) اللَّازِمِ، أي: فها زَادَ على الثَّلاثةِ فإنَّهُ يَنْدُرُ لِحَاقُ التَّاءِ به.

مثالُ ذلك: (قُدَّامُ) اسمٌ مُؤَنَّتٌ، فتقولُ إذا أَرَدْتَ أَنْ تُصَغِّرَهُ: (قُدَيْدِيمَةُ) مع أَنَّهُ زَائِدٌ على الثَّلاثةِ، فهو خَمْسَةُ أَحْرُفٍ.

لكن (مَرْيَمُ) لا تقولُ فيها: (مُرَيِّمَةُ)؛ لأنَّهُ زَائِدٌ على ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ وإنْ كان

مُؤَنَّتًا، لكن تقولُ: (مُرَيِّمُ).

وكذلك (زَيْنَبُ) لا تقولُ فيها: (زُيَيْنِيَةُ)؛ لآنَهُ إذا كانَ الْمُوَنَّثُ أَرْبَعةَ أَحْرُفِ فِإِنَّكَ لا تَأْتِي بالتَّاءِ، فتقولُ في (زَيْنَبَ): (زُيَيْنَبُ).

٨٥٤- وَصَغَّرُوا شُذُوذًا: (الَّـذِي) (الَّتِي) و(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَـا) و(تِي) الشَّرحُ

قولُهُ: «صَغَّرُوا شُذُوذًا» ولم يَقُلْ: (نَادِرًا)؛ لأنَّ تصغيرَهم إيَّاها كَثيرٌ، واستعمالُها في اللُّغَةِ كثيرٌ، لكنَّهُ باعتبارِ القَوَاعدِ ثَخَالِفٌ؛ لأنَّ التَّصغيرَ خاصٌّ بالأسْهاءِ المُعْرَبةِ، و(الَّذِي) مَبنِيُّ.

لكنْ معَ ذلك وَرَدَ عن العَرَبِ، فقالوا في (الَّذِي): (الَّذَيَّا) وفي (الَّتِي): (الَّذَيَّا) وفي (الَّتِي): (الُّتَيَّا) وصَغَّرُوا أيضًا (ذَا) -يعني اسمَ الإشارةِ- فقالوا: (ذَيَّا) وهذا حتَّى في اللَّغَةِ العامِّيَّةِ يَقُولُونَ: (هَذَيَّا) و(ذَيَّا).

وقولُهُ: «مَعَ الْفُرُوع» أي: فُرُوعِ (الَّذي) وهيَ (اللَّذَانِ) و(الَّذِينَ) وفُرُوعِ (الَّتِي) وهي (اللَّتانِ) و(الَّلاتِي) وفروعِ (ذَا) وهي (ذَانِ) و(تَانِ) و(تِي) و(تَا).

فإن قال قائلٌ: وكيفَ نُصَغِّرُ (تِي)؟

نقولُ: على قِيَاسِ (الَّذِي) و(الَّذَيَّا) و(الَّتِي) و(الُّتِيَّا) نقولُ فيها: (تِيَّا) وأمَّا تصغيرُ (تَا) ف(تَيَّا).



النّب النّب

قولهُ -رحمَهُ اللهُ تعالى-: (النَّسَبُ) ويُقالُ: النَّسْبَهُ، والإضافةُ، ومعناهُ: أَنْ تَنْسُبَ الشَّيءَ إلى الشَّيء: إمَّا باعتبارِ القَبِيلةِ، وإمَّا باعتبارِ البلدِ، وإمَّا باعتبارِ العَبارِ العَلْمِ، وإمَّا باعتبارِ الصَّنْعةِ والمِهْنَةِ وما أَشْبَهَ ذلك، فقولُنا: (مَكَمَّيُّ) نِسْبَةً إلى العِلْمِ، و(حَرَقِيُّ) نِسْبَةً إلى البَلَدِ، و(قُرَشِيُّ) نِسْبَةً إلى البَلَدِ، و(قُرَشِيُّ) نِسْبَةً إلى العَبِيلةِ، و(نَحْوِيُّ) نِسْبَةً إلى العِلْمِ، و(حِرَقِيُّ) نِسْبَةً إلى الجِرْفةِ والصِّناعةِ، وعلى هذا فَقِسْ.

اللهِمُّ أَنَّهُ إضافةُ شيءٍ إلى شيءٍ ليُنْسَبَ إليه، سواءٌ كانَ ذلكَ قَبيلةً أو بَلَدًا أو ما أَشْبَهَ ذلك، ولهُ صِيغَتَانِ:

الصَّيغةُ الأُولى: أَنْ تُحَوِّلَهُ إلى ما يُشْبِهُ صِيغةَ الْمُبَالَغةِ كَنَجَّارٍ وحَدَّادٍ وما أشبة ذلك، وهذا في المَنْسُوبِ إلى الجِرَفِ، كها قالَ الحَرِيرِيُّ رَحَمُاللَّهُ في مُلْحَةِ الإغراب:

وَانْسُبْ أَخَا الْمَحِرْفَةِ كَالبَقَّالِ وَمَسَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى (فَعَّالِ) الصَّيغةُ الثَّانيةُ: أَنْ تَزِيدَ ياءً في آخِرِهِ، وهذه الياءُ يَتعَلَّقُ بها أَحْكَامُ، كها سَيذكُرُهُ المؤلِّفُ رَحَمُاللَهُ.

٨٥٥- يَاءً كَيَا الْـ (كُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبُ وَكُـلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْــرُهُ وَجَـبْ الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿زَادُوا﴾ فعلٌ وفاعلٌ.

و «يَاءً» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، والفاعلُ في قولِهِ: (زَادُوا) يَعُودُ إِلَى أَهْلِ اللَّغَةِ؛ لأنَّ النَّحُويِّينَ ليسَ لهم حَتَّ في صِياغَةِ الأَلْفاظِ، وإنَّها الحَتَّ لأهلِ اللَّغَةِ.

وقولُهُ: «لِلنَّسَبِ» اللَّامُ للتَّعْليلِ، أي: لأجلِ أَنْ يُنْسَبَ الْمُضَافُ إلى ما اشْتُقَّ منه المَنْسوبُ إليه.

وأفادَ المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فِي قولِهِ: (كَيَا الْكُرْسِيِّ) إِلَى أَنَّ يَاءَ الكُرْسِيِّ السَّ للنَّسَبِ، وهو كذلك؛ لأنَّ يَاءَ النَّسَبِ إِذَا حَذَفْتَهَا فَإِنَّ المَنْسُوبَ إِلَيه يَكُونُ له معنَّى قَائمٌ بنَفْسِهِ، فمثلًا: (مَكُيُّ) إِذَا حَذَفْتَ يَاءَ النَّسَبِ صَارِتْ (مَكَّيُّ) إِذَا حَذَفْتَ يَاءَ النَّسَبِ صَارِتْ (مَكَّيُّ) إِذَا حَذَفْتَ يَاءَ النَّسَبِ صَارِتْ (مَكَّةٌ) وهي مَعْنَى قائمٌ بنَفْسِهِ، وكذلك (قُرَشِيُّ) إِذَا حَذَفْتَ اليَاءَ النَّسِ صَارِتْ (قُرَيْشُ) وهو معنَى قائمٌ بنَفْسِهِ، لكن (كُوسِيُّ) إِذَا حَذَفْتَ اليَاءَ الَّتِي فيه صَارِتْ (كُوسِيُّ) ولا معنَى قائمٌ بنَفْسِهِ، لكن (كُوسِيُّ) إِذَا حَذَفْتَ اليَاءَ الَّتِي فيه صَارِتْ (كُوسُيُّ كَلِمَةٌ وُضِعَتْ لِيَا يُجْلَسُ عَلَاقَةٌ بكُوسِيُّ، بل الكُوسِيُّ كَلِمةٌ وُضِعَتْ لِيَا يُجْلَسُ عَلِيه.

وقولُهُ: «كَيَا الْـ كُرْسِيِّ • وجهُ المُشَابَهِةِ بينَهِمَا أَنَّ كُلَّا منهما ياءٌ مُشَدَّدةٌ تَظْهَرُ عليها عَلَامةُ الإعْرابِ.

وقولُهُ: ﴿وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَشْرُهُ وَجَبْ هذا من الأَحْكَامِ الَّتِي تَخْدُثُ بعدَ النَّسْية.

مثالُ ذلك: إذا قلت: (تَمِيمٌ) فالميمُ الثَّانيةُ الَّتِي في (تَمِيمٌ) تكونُ على حَسَبِ العَوَامِلِ، فقد تكونُ مَرْفُوعةً أو مَنْصوبةً أو مَكْسُورةً، لكنْ إذا نَسَبْتَ وَجَبَ فيها الكَسْرُ؛ ولهذا قال: (وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ) أي: كُلُّ الَّذي تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ) فيها الكَسْرُ؛ ولهذا قال: (وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ) أي: كُلُّ الَّذي تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ، فتقولُ: (تَمِيمِيُّ) وتقولُ: (نَحْوِيُّ) وتقولُ: (مَكِيُّ) وعلى هذا فَقِسْ.

كذلك من الأحكامِ أنَّ الإغرابَ يَنتقِلُ عِمَّا قَبْلَها إليها، فبَدَلًا مِنْ أَنْ يكونَ الإعْرابُ على ياءِ النَّسْبَةِ، كأَنْ تَقُولَ الإعْرابُ على ياءِ النَّسْبَةِ، كأَنْ تَقُولَ مَثَلًا: (جاءَ تَميمٌ) و(رَأَيتُ تَميمًا) و(مَرَرْتُ بتَمِيم) لكنْ إذا نَسَبْتَ انْتَقَلَ الإعْرابُ إلى ياءِ النَّسْبةِ، فتقولُ: (جاءَ تَميمِيًّ) و(رَأَيْتُ تَميميًّا) و(مَرَرْتُ بتَميميًّا).

قولُهُ: «مِثْلَهُ» أي: مِثْلَ ياءِ الكُرْسِيِّ.

وقولَهُ: «مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ» أي: إذا حَوَى المَنْسوبُ إليه ياءً كياءِ الكُرْسِيِّ وَجَبَ حَذْفُها؛ لِتَلَّا يَجْتمِعَ مِثْلَانِ فِي كَلِمةٍ واحدةٍ.

مثالُهُ: (الشَّافِعِيُّ) اسمٌ لُحَمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ، نِسْبةً إلى جَدِّهِ شَافِع، لَكن عندَما تَنْسُبُ رَجُلًا من أهلِ العلمِ إلى مَذْهَبِ الشَّافعيِّ تقولُ: (الشَّافعيُّ) وهذه الياءُ ليست هي الياءَ الَّتي في المَنسوبِ إليه، بل الياءُ الَّتي في المَنسوبِ إليه حُذِفَتْ؛ ولهذا قالَ: (وَمِثْلَهُ مِلًا حَوَاهُ احْذِفْ) أي: احْذِفْ مثلَ هذا الحُرْفِ حُوهو الياءُ المُشَدَّدةُ - من كَلِمةٍ حَوَتْ هذا الحَرْف، فإذا قلتَ: (أحمدُ بنُ عليٌ بنِ حَجَرِ الشَّافعيُّ) فالياءُ الَّتي في (الشَّافِعيُّ) هنا غيرُ الياءِ التي في قولِكَ: (مُحَمَّدُ ابنُ إدريسَ الشَّافِعيُّ)؛ لأنَّ الياءَ في المَنسوبِ إليه الأوَّلِ حُذِفَتْ، وحَلَّتِ الياءُ اليَّانِهُ عَلَيْها.

فإذا قال قائلٌ: وما الفائدةُ من هذا؟

قُلنا: الفائدةُ أَنَّكَ إذا قلتَ: (أحمدُ بنُ عليِّ بنِ حَجَرِ الشَّافعيُّ) فهنا (الشَّافعيُّ) في نِسْبَةٌ إلى الإمامِ نَفْسِهِ، لا إلى شَافِعِ الَّذي هو جَدُّهُ.

وقولُهُ: «وَتَا تَأْنِيثِ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُشْبِتًا» هذا الثَّاني والثَّالثُ بِمَّا يُحُذَفُ، فتاءُ التَّانيثِ بَجِبُ حَذْفُها، فتقولُ في (مَكَّة): (مَكِّيُّ) ولا تقولُ: (مَكَّتِيُّ) وتقولُ في (بَجَارة): (بَجَارِيُّ) وفي (وَرْدَةٍ): (وَرْدِيُّ) وفي (مَدِينَة): (مَدَنِيُّ).

إِذَنْ: تَاءُ التَّأْنِيثِ تُحْذَفُ بِكُلِّ حَالٍ سُواءً كَانْتُ رَابِعَةً أَمْ أَكْثَرَ.

وقولُهُ: «اوْ مَدَّتَهُ» أي: مَدَّةَ التَّانيثِ، وهي ألفُ التَّانيثِ المقصورةُ، فتُحْذَفُ كذلك؛ ولهذا قال: (لَا تُثْبِتَا).

فالنَّسْبَةُ إلى (سَلْمَى) نقولُ فيها: (سَلْمِيُّ) فَنَحَذِفُ الْأَلِفَ، والنَّسْبَةُ إلى (حُبْلَى) نقولُ فيها: (حُبْلِيُّ) وفيها وَجْهُ آخرُ، كها سيأتي -إنْ شاءَ اللهُ-.

وقولُهُ: «وَإِنْ تَكُنْ» الضَّميرُ يَعودُ إلى ألفِ التَّأنيثِ المَقْصورةِ، وليسَ إلى تاءِ التَّأنيثِ.

وقولُهُ: «تَرْبَعُ» أي: إذا جَاءَتْ رَابِعَةً، لكنَّ النَّظْمَ يُضَيَّقُ على الإنسانِ، فقد يُعَبِّرُ النَّاظِمُ بشيءٍ خَفِيٍّ عادِلًا عمَّا هو وَاضِحٌ من أجلِ الضَّرُ ورةِ.

وقولُهُ: «ذَا ثَانٍ سَكَنْ» أي: فيها ثَانِيهِ سَاكِنٌ.

مثالُه: (حُبْلَى) الأَلِفُ فيها رَابِعةٌ، والثَّاني فيها سَاكِنٌ، فتَنطبِقُ على قولِهِ: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ) فهنا يقولُ المؤلِّفُ رَحَهُ اللَّهُ: (فَقَلْبُهَا وَاوَّا وَحَدْفُهَا حَسَنْ) فتقولُ في النَّسْبَةِ: (حُبْلَوِيُّ) وهذا قَلْبُها واوًا، وتقولُ: (حُبْلِيُّ) وهذا حَذْفُها.

وقولُهُ: «قَلْبُهَا وَاوًا» (قَلْبُ) مُبْتَدأً، والخبرُ (حَسَنْ).

إِذَنِ: القاعدةُ مِن هذا: إذا كانتْ ألِفُ التَّأْنيثِ رابِعةً فيها ثَانِيهِ ساكنٌ جازَ فيها وَجْهَانِ: قَلْبُها واوًا، والحَذْفُ، والأصلُ الَّذي يَنْبَنِي على القاعِدةِ هو الحَذْفُ؛ لأنَّ المؤلِّفَ رَحْمَهُ اللَّهُ قالَ فيها سَبَقَ: (اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتًا).



٨٥٨- لِشِبْهِهَا اللَّلْحِسِّ وَالْأَضِلِيِّ مَا لَسَهَا، وَلِلْأَضِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى الشَّرحُ

قولُهُ: «لِشِبْهِهَا» أي: شِبْهِ ألفِ التّأنيثِ.

"الْمُلْحِقِ" أي: الَّذي يُلْحِقُ بألفِ التَّأْنيثِ، فهناك أَلِفٌ يُسَمُّونها ألفَ الإِلْحاقِ، ليستُ للتَّأْنيثِ ولا أَصْليَّةً، مِثالُها: (عَلْقَى) و(حَبَرْكَى) (ا) يقولونَ: إنَّهَا مُلْحَقةٌ ب(سَفَرْجَلٍ) فَهُمْ لَيَّا رَأَوْا هذه الأَلِفَ ليستْ أَصلِيَّةً ولا للتَّأْنيثِ النَّهُ اسمٌ للذَّكرِ - قالوا: إنَّها مُلْحَقةٌ ب(سَفَرْجَلٍ) فالأَلِفُ -إِذَنْ - أَصْلِيَّةٌ جاءتْ للإلحاقِ ب(سَفَرْجَلٍ) فالأَلِفُ -إِذَنْ - أَصْلِيَّةٌ جاءتْ للإلحاقِ ب(سَفَرْجَلٍ)

فالألِفُ الَّتِي للإلحاقِ يَثْبُتُ لها حُكُمُ ألفِ التَّأْنيثِ؛ ولهذا قال: (مَا لَهَا).

وقولُهُ: «وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُغْنَمَى» أي: أنَّ الألفَ الأصلِيَّةَ الَّتي هي رابعةٌ فأكثرُ فيها ثَانِيهِ سَاكِنَّ يجوزُ فيها الوَجْهَانِ كها سَبَقَ، لكنَّ القَلْبَ في الأصليِّ (يُغْتَمَى) أي: يُخْتَارُ.

فأفادَنا المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّ الأَلِفَ المُقْصورةَ تكونُ على ثَلَاثِهِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: التَّأْنيثُ، والأصلُ فيه الحَذْفُ، وإذا كانتْ رابعةً فيها ثَانِيهِ ساكِنٌ يَجوزُ فيها وَجْهانِ: الحَذْفُ، والقَلْبُ.

⁽١) علقى اسم لنبات، والحبركي: الطويل الظهر القصير الرجلين، والحبركي القُراد أيضا. انظر اللسان (علق)، و(حبرك).

الثَّاني: أَلفُ الإِلْحاقِ، وحُكْمُها حُكْمُ أَلفِ التَّأْنيثِ في أَنَّهَا تُحْذَفُ، إلَّا إِذَا كَانتْ رَابِعةً فيها ثَانيهِ سَاكِنٌ، فيَجوزُ فيها الوَجْهانِ.

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكِ رَحَمَهُ آللَهُ حتَّى في أَلِفِ التَّأْنيثِ أَنَّ الحَذْفَ وقَلْبَها واوًا سواءً.

الثَّالثُ: الألفُ الأَصْليَّةُ، ونقولُ فيها ما نقولُ في ألفِ التَّأْنيثِ إلَّا أنَّ المؤلِّفَ وَحَمَهُ اللَّهُ يقولُ: إنَّ قَلْبَها واوًا هو الَّذي يُخْتَارُ، وهو أَوْلَى.



٨٥٩ وَالْأَلِفَ السَجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَاكَ يَا السَمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ
 ٨٦٠ وَالْحَذُفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَثْمٌ قَلْبُ ثَالِبٍ بَعِنَ
 ١٤٣ وَالْحَذُفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَثْمٌ قَلْبُ ثَالِبٍ بَعِنَ
 ١٤٣ وَالْحَدُفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَثْمٌ قَلْبُ ثَالِبٍ بَعِنَ
 ١٤٣ وَكُنْمٌ قَلْبُ ثَالِبٍ اللهَّوْمُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّ

قولُهُ: «الْأَلِفَ» مَفعولٌ مُقَدَّمٌ لقولِهِ: (أَزِلُ).

وقولُهُ: «الجَائِزَ» صِفَتُهُ، ومعنى (الجَائِزَ أَرْبَعًا): أي: الَّذي تَجاوَزَ أَرْبَعَةَ أَخُرُفٍ فإنَّهُ يُخذَفُ بكلِّ حالٍ، سواءٌ كان للتَّانيثِ أم أَصْليًّا أم للإلْحَاقِ. للتَّانيثِ أم أَصْليًّا أم للإلْحَاقِ.

مثالُ ذلك: (مُصْطَفَى) نقولُ فيه: (مُصْطَفِيُّ)؛ لآنَهُ أَلفٌ جَاوَزَ أَرْبَعةَ أَحْرُفٍ.

إِذَنْ: أَلْفُ التَّأْنِيثِ صار لها أَحُوالٌ:

الحالُ الأُولى: إذا كانتُ خَامِسَةً فأكثرَ فإنَّها تُحْذَفُ.

الحالُ الثَّانيةُ: إذا كانتْ رَابِعَةً، فإذا كانَ ثاني ما هيَ فيه سَاكِنًا جازَ فيها الوَجْهانِ: حَذْفُها، ووجهُ ذلك الوَجْهانِ: حَذْفُها، ووجهُ ذلك من كلامِ المؤلِّف رَحَمُهُ أَنَّهُ لَم يَسْتَشْنِ إلَّا قولَهُ: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانِ سَكَنْ * فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُها حَسَنْ) أي: والباقي على أصلِ الحَذْفِ.

وأمَّا الألفُ الأَصْلِيَّةُ فلها ثَلَاثُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: إذا كانتْ ثَالِثَةً، فيَجِبُ قَلْبُها وَاوَّا،، مثلُ: (هُدَّى) نقولُ فيها: (هُدَوِيُّ) و(فَتَّى) نقولُ فيها: (فَتَوِيُّ) و(عَصًا) نقولُ فيها: (عَصَوِيُّ). الحَالُ الثَّانِيةُ: إذا كانتْ رابعةٌ جازَ فيها وَجْهَان: قَلْبُها وَاوَّا وحَذْفُها، مثلُ: (مَقْهًى) نقولُ فيها: (مَقْهِيُّ) و(مَقْهَوِيُّ) ومِثْلُها: (مَلْهًى) نقول فيها: (مَلْهِيُّ) و(مَلْهَوِيُّ) وكذلك (مَرْعًى) نقولُ فيها: (مَرْعِيُّ) و(مَرْعَوِيُّ).

الحَالُ الثَّالِثَةُ: إذا كانتْ خامسةً فأكثرَ، فيَجِبُ الحَذْفُ، مثلُ: (مُصْطَفَّى) نقولُ فيها: (مُصْطَفِيُّ) (مُسْتَقْصَى) نقولُ فيها: (مُسْتَقْصِيُّ) و(مُسْتَشْفَى) نقولُ فيها: (مُسْتَشْفِيُّ).

وقولُهُ: «كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ» أي: أنَّ يا المَنْقوصِ إذا كان خامسًا فأكثرَ فإنَّهُ يُعْزَلُ، أي: يُخذَفُ.

مثالُه: (مُهْتَدِي) فالياءُ هنا خَامِسَةٌ، فيَجِبُ أَنْ ثُخْذَفَ، فإذا نَسَبْتَ إلى (مُهْتَدِيُ) بالتَّشْدِيدِ.

لكنْ لو نُسِبَ إلى (المَهْدِيِّ) تقولُ: (المَهْدِيُّ) كما في القَاعِدَةِ السَّابِقةِ: (وَمِثْلَهُ عِلَا أَهُ احْذِفْ).

وهناكَ فرقٌ بين (مُهْتَدِيِّ) و(مُهْتَدِي) ففي (مُهْتَدِيِّ) نقولُ: (جاءَ مُهْتَدِيُّ) وفي (مُهْتَدِي) نقولُ: (جاءَ مُهْتَدِ)؛ لأنَّها مَنْقوصةٌ.

وكلمةُ: (أَزِلْ) و(عُزِلُ) و(لَا تُثْبِتَا) يُغْنِي عنها أَنْ يقولَ: (احْذِفْها) لكنْ نَظَرًا لضِيقِ النَّظْمِ كانَ المؤلِّفُ وَحَمُهُ اللَّهُ يُعَبِّرُ بهذا التَّعبيرِ.

إِذَنْ: صارَ الَّذِي يُخَذَّفُ:

الياءُ الَّتِي تُشْبِهُ ياءَ النَّسَبِ.

تاءُ التَّأنيثِ مُطْلَقًا.

مَدَّةُ التَّأْنيثِ، إلَّا إذا كانتْ رَابِعَةً فيها ثَانِيهِ ساكنٌ، فيجوزُ الوَجْهانِ.

ومَدَّةُ الإِلْحَاقِ، والمَدَّةُ الأَصْلِيَّةُ حُكْمُهما حُكْمُ مَدَّةِ التَّأنيثِ، إلا أنَّ الأَوْلى في الأَصْلِيَّةِ القَلْبُ.

ياءُ المنقُوصِ إذا كانَ خَامِسًا فأَكْثَرُ.

وقولُهُ: «وَالحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ» أي: إذا كانتِ الياءُ رَابِعةً فالحَذْفُ أحقُّ منَ القَلْبِ.

وقولُهُ: «وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ» أي: إذا كانتِ الياءُ ثَالِثَةً وَجَبَ أَنْ نَقْلِبَها وَاوًا.



٨٦١- وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا، و(فَعِلْ) و(فُعِلْ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ و(فِعِلْ) الْشَرَحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «ذَا الْقَلْبَ» يجوزُ: (ذَا الْقَلْبِ) أي: صاحبَ القَلْبِ، لكن يقولونَ: (ذَا الْقَلْبَ) أَحْسَنُ، أي: أَوْلِ هذا القَلْبَ؛ لأنَّهُ قال: (وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ).

وقولُهُ: «أَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا» أي: اجْعَلْ ما قبلَهُ مَفْتوحًا، وعلى هذا فنقولُ: (أَوْلِ) فِعْلُ أَمْرٍ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا، و(ذَا) مَفْعولٌ به مَبنيٌّ على السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ إذا قُلنا: إنَّهُ اسمُ إشارةٍ، وإنَّ المعنى: وأَوْلِ هذا القَلْبَ، فإنْ جَعَلناهُ بمعنى (صَاحِبٍ) فنقولُ: (ذَا) مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ بالألفِ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّهُ من الأشهاءِ الخَمْسةِ أو السِّتَّةِ.

وقولُهُ: «انْفِتَاحًا» هذا المَفْعولُ الثَّاني لـ(أَوْلِ).

وقولُهُ: «الْقَلْبَ» إذا كان (ذَا) اسمَ إشارةِ، ف(الْقَلْبَ) بَدَلٌ، وإن كانتِ اسهًا بمعنى (صاحِبٍ) فهي مَجْرورةٌ بالإضافةِ.

والمعنى: اجْعَلْهُ يَلِي انْفِتَاحًا، أي: أنَّ ما قَبْلَهُ يَجِبُ أنْ يكونَ مَفْتوحًا، فإذا قَلَبْنا وَجَبَ أنْ نَفْتَحَ ما قَبْلَهُ بكُلِّ حالٍ.

مثالُ ذلك: (شَجِي) نقولُ في النِّسبةِ إليها: (شَجَوِيٌّ) فقَلَبْنا الواوَ ياءً؛ لأنَّها ثالثةٌ، فيَجِبُ أنْ نَفْتَحَ ما قَبْلَها ولو كان مَكْسورًا، ولا نقولُ: (شَجِوِيٌّ) هذا معنى قولِهِ: (وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انْفِتَاحًا) وعلى هذا فمتى قُلِبَ حَرْفُ العِلَّةِ واوًا وَجَبَ فَتْحُ ما قَبْلَهُ بِناءً على هذه القاعِدةِ.

وقولُهُ: "و(فَعِلْ) و(فُعِلْ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ و(فِعِلْ)" هذه ثَلَاثُ كلماتٍ كلَّ منها على ثَلَاثةِ أَحْرُفِ، لكنَّ الأُولى مَفْتوحةُ الفاءِ، والثَّانيةَ مَضْمومةُ الفاءِ، والثَّالثةَ مَكْسورةُ الفاءِ، فإذا نَسَبْتَ إلى هذه الثَّلاثِ فافتَحْ عَيْنَها، وأمَّا فَاوُها فتَبْقَى على ما هي عليه، فإنْ كانت مَضْمومة فهي مَضْمومةٌ، وإن كانتْ مَكْسورةً فهي مَضْمومةٌ، وسكتَ المؤلِّفُ رَجَمُهُ اللَّهُ عن فهي مَكْسورةٌ، وإن كانتْ مَفْتوحةً فهي مَفْتوحةٌ، وسكتَ المؤلِّفُ رَجَمُهُ اللَّهُ عن اللَّامِ؛ لأنَّها على حَسَبِ الإغرابِ، فإذا كان الإغرابُ يَقْتَضِي أَنْ تكونَ مَرْ فوعة رُفِعتُ، أو مَنْصوبةً نُصِبَت... إلخ، وهذا إذا لم تَنْسُبْ، أمَّا مع النِّسبةِ فقدْ تَقدَّمَ أَنَّ ما قبلَ ياءِ النِّسْبةِ يَجِبُ أَنْ يكونَ مَكْسورًا، إنَّها الَّذي يَتغيَّرُ هو العَينُ فقطْ، فتُفْتَحُ على كُلِّ حالٍ.

وقولُهُ: "عَيْنَهُمَا" (عَيْنَ) مَفْعولٌ مُقَدَّمٌ ل(افْتَحْ) أي: اجْعَلْ عليها فَتْحَةً.

فإذا نَسَبْتَ إلى (فَعِل) تقولُ: (فَعَلِيٌّ) ولا تقولُ: (فَعِلِيٌّ) مثالُه: (نَمِرٌ) فعندما نَنْسُبُ إليها نقولُ: (نَمَرِيٌّ) ويُقَالُ: ابنُ عَبْدِ البَرِّ النَّمَرِيُّ، لكنَّ الظَّاهرَ أنَّ هذه النِّسبةَ ليستْ إلى (نَمِرِ).

ومثالُ (فُعِلٍ): (دُئِل) تقولُ: (أبو الأَسْوَدِ الدُّوَّلِيُّ)؛ لأَنَّك إذا نَسَبْتَ إلى (فُعِلٍ) فافتح العَيْنَ، فتقولُ فيها: (دُوَّلِيُّ) ولا تقولُ: (دُئِليُّ).

ومثال (فِعِـلٍ): (إِبِـلٌ) فإذا أردنا أنْ نَنْسُبَ شخـصًا إلى الإِبِلِ نقـولُ: (إِبَـلِـيُّ). وهل تَدْخُلُ (تَمْرِيُّ) في قولِ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ: (و(فَعِلْ) و(فُعِلُّ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ و(فِعِلْ))؟

نقولُ: لا؛ لأنَّ (تَمْر) ساكنُ الوَسَطِ، فتَبْقَى على ما هي عليه، ونقولُ فيها: (تَمْرِيُّ).



٨٩٢- وَقِيلَ فِي الـ (مَرْمِيِّ): (مَرْمَـوِيُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِــهِمْ: (مَرْمِـيُّ) الشَّرحُ

سَبَقَ أَنَّ المَنْسُوبَ إِلَى الْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ ثَحْنَفُ الْيَاءُ الأُولَى منه، ويُؤْتَى بَدَلَهَا بِيَاءِ نِسْبَةٍ جَديدةٍ، فَالنِّسِةُ إِلَى (شَافِعِيٍّ) نقولُ فيها: (شَافِعيٍّ) وإلى (مَرْمِيٍّ) نقولُ فيها: (مَرْمِيُّ) هذه هي القاعدةُ، لكن مع ذلك جاءَ عن العربِ أنَّهم قالوا في المَرْمِيُّ: (مَرْمَوِيُّ).

لكنَّ قـولَهُ: (قِيلَ فِي الْمُرْمِيِّ) يدلُّ على التَّضعيفِ؛ ولهذا قــالَ: (وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعُهَالِهِم مَرْمِيُّ) فتقولُ: (جَاء المَرْمَوِيُّ) وتقولُ: (جاءَ المَرْمِيُّ) نِسْبَةً إلى (مَرْمِيُّ) وليس نِسْبةً إلى (مَرْمَى).

091

٨٦٣- وَنَحْوُ (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ

قولُهُ: «حَيِّ» إذا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ إليه فإنَّ الياءَ الثَّانيةَ لا تُحْذَفُ، بل تَبْقَى، لكن تُقْلَبُ واوًا على القَاعدةِ السَّابقةِ؛ لأنَّها ثَالِثَةٌ، أمَّا الياءُ الأولى فكانتْ سَاكِنَةً، فتُفتَحُ، فإذا أَردْتَ أَنْ تَنْسُبَ إلى (حَيِّ) تقولُ: (حَيَوِيُّ).

وقولُهُ: «وَارْدُدْهُ» أي: الثَّانيَ من نَحْو (حَيٍّ).

«وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ» إذا كانتْ يَاؤُه أَصْلِيَّةُ فَتَبْقَى على حَالِها، ولا تُرَدُّ إلى واوٍ، و(حَيُّ) مَأْخوذٌ منَ الحَيَاةِ، فالياءُ الأُولى فيه أَصلِيَّةٌ، تقولُ: (حَيِيَ الشَّجِرُ) ولا تقولُ: (حَوِيَ الشَّجَرُ) فتَبْقى الأُولى على أَصْلِها، وتُقْلَبُ الثَّانيةُ واوًا، فنقول: (حَيوِيَ الشَّجَرُ).

فإن كانت الياءُ الأُولى في نَحْو (حَيٍّ) قلد قُلِبَتْ عن واو فإنَّها تُردُّ إلى أَصْلِها، مثل: (طَيٍّ) فإنَّ الياءَ الأُولى في (طَيٍّ) مُنْقَلِبةٌ عن وَاوٍ، وأصلُها (طَوْيٌ) لكنْ لعِلَةٍ تَصْرِيفيَّةٍ قُلِبَتِ الواوُ ياءً، فعندَما نَنْسُبُ إلى (طَيٍّ) نقولُ: (طَوَوِيٌّ) فالياءُ الأُولى رَدَدْنَاها إلى أَصْلِها وفَتَحْناها، والياءُ الثَّانيةُ تُقْلَبُ وَاوًا في النَّسَب.

مثالٌ آخَرُ: (لَـيُّ) إذا نَسَبْنَا إليها نَقولُ: (لَوَوِيُّ)؛ لأنَّ (لَـيُّ) أَصْلُها من (لَوَى، يَلْوِي، لَوْيًا) وفي لُغَتِنا العامِّيَّةِ نقولُ: (لَوَاهُ لَوْيًا عَظيمًا) والصَّوابُ: (لَوَاهُ لَيًّا عَظِيمًا). مثالٌ آخَرُ: (شَيُّ) إذا أَردْتَ أَنْ تَنْسُبَ إليها تقولُ: (شَوَوِيُّ)؛ لأنَّ الياءَ الأُولى وَاوٌ، من (شَوَى، يَشْوِي) مثل (طَوَى، يَطْوِي) (لَوَى، يَلْوِي).

وإذا أردْتَ أَنْ تَنْسُبَ إِلَى (شَيْءٍ) تَقُولُ: (شَيْئِيُّ).

مِثَالٌ آخَرُ: إذا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ رجلًا يَأْخُذُ النَّوَى مِن التَّمْرِ ويَبِيعُهُ تَقُولُ: (فَلَانٌ نَوَوِيٌّ) وفي لُغَةِ مَن يُسَمُّونه (فُلَانٌ نَوَوِيٌّ) وفي لُغَةِ مَن يُسَمُّونه (فِصَمَّ) نقولُ: (فِصَمِيُّ) والنَّوَوِيُّ رَحَهُ اللَّهُ نِسْبَةً إلى بَلَدٍ تُسَمَّى (نَوَى).



٨٦٤ - وَعَلَمَ التَّنْنِيَةِ احْدِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ الشَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِ السَّرِحُ السَّرِ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَاحُ السَّلَمُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرِحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَ السَّرَاحُ السَّاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّاحُ السَّمِ السَّمِ السَّاحُ السَّمِ السَّمِ السَّلَمُ السَّمِ ا

قولُهُ: «عَلَمَ» بمعنى عَلَامةٍ، والمعنى أنَّك إذا نَسَبْتَ إلى مُثَنَّى وَجَبَ أَنْ تَحْذِفَ علامةَ التَّثْنِيَةِ، وعَلامةُ التَّثْنيةِ ألفٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ.

مثالُ ذلك: (زَيْدَانِ) نَقولُ في النِّسبةِ إليه: (زَيْدِيٌّ) فنَحْذِفُ الألفَ والنُّونَ.

مثالٌ آخَرُ: (بَحْرَيْنِ) نقـولُ فيها: (بَحْرِيٌّ) ولا نقـولُ: (بَحْرَيْنِيُّ) ولا: (بَحْرَانِيُّ)؛ لاَنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَحْذِفَ علامةَ التَّشنيةِ.

والمسألةُ فيها خلافٌ، فعلى القولِ بأنَّ جمعَ المُذَكَّرِ السَّالَمَ والمُثَنَّى يُعْرَبانِ بَحَرَكَاتٍ على النُّونِ، مثل: (حِينٍ) و(دِينٍ) وما أَشْبَهَ ذلك، فتقولُ: (سَالَتِ البَحْرَينُ) و(سَاقَرتُ إلى البَحْرَيْنِ) فيُعربونَ بحَركاتٍ على النُّونِ، على هذا الرَّأي نَنْسُبُ إليها بدونِ حذفِ العَلاَمَةِ، فنقولُ: (بَحْرَيْنِيُّ) فتُبقى النُّونُ؛ لأنَّنا جَعَلْنا النُّونَ كَأْنَها أَصْلِيَّةً؛ حيثُ جَعَلْناها تُعْرَبُ بالحَركاتِ، وتقولُ: (بَحْرَانِيُّ) إذا جَعَلْناه على صُورَةِ المَرْفُوع.

وقولُهُ: «مِثْلُ ذَا» يعني حَذْفَ العَلَامةِ (فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ) مثالُهُ: (مُسْلِمُونَ) نَشُبُ إليها، ونقولُ: (مُسْلِمُونَ) ولا نَقولُ: (مُسْلِمُونَ).

مثالٌ آخَرُ: (مُسْلِماتٌ) نقـولُ فيها: (مُسْلِمِيٌّ) و(شَجَرَاتٌ) نقـولُ فيها: (شَجَرِيُّ) وهكذا. إِذَنُ: علامةُ الجَمْعِ وعَلامةُ التَّثْنيةِ يَجِبُ أَنْ تُحْذَفَ؛ لأَنَّهَا على تَقْدِيرِ الْمُنْفَصِلِ؛ إِذْ هي علامةٌ زَائِدةٌ على بِنْيَةِ الكَلِمَةِ، فوَجَبَ أَنْ تُحْذَفَ.

٨٦٥- وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيَّبٍ) حُذِفْ وَشَـذَّ (طَـائِيُّ) مَقُـولًا بِـالْأَلِفْ الشَّرحُ

قُولُهُ: «ثَالِثٌ» مُبْتَدأٌ، وسوَّغَ الابْتِداءَ منه بالنَّكِرةِ أَنَّه مَوْصُوفٌ بِقُولِهِ: (مِنْ نَحُو طَيِّبٍ) وجملةً (حُذِفْ) خبرُ المُبْتَدَأِ، أي: حَذَفَهُ أَهْلُ اللَّغَةِ.

مثالُ ذلك: (طَيِّبٌ) أربعةُ أَحْرُفٍ، الثَّالثُ منها هو الياءُ الثَّانيةُ في (طَيِّبٍ) فإذا نَسَبْتَ إلى (طَيِّبٍ) ونحوِهِ يَجِبُ أَنْ تَحْذِفَ الياءَ الثَّانيةَ وهي ثَالِثَةُ الحُرُوفِ بالنِّسبةِ للكلمةِ كَكُلِّ، فتقولُ: (طَيْبِيٍّ) وتقولُ في (جَيِّدٍ): (جَيْدِيُّ) وعلى هذا فقِسْ، فكُلَّها أَتَتِ الياءُ مُشَدَّدةً ثَانِيةً فإنها تُحْذَفُ الياءُ الثَّانيةُ من هذه الياءِ المُشَدَدةِ.

مثالٌ آخَرُ: (طَيِّئٌ) نقولُ في النِّسبةِ إليها: (طَيْئِيُّ) ولكنَّ أَهلَ اللَّغَةِ يَحْكُمونَ ولا يُحْكَمُ عليهم، فَهُمْ يَقولونَ: (فُلَانٌ الطَّائِيُّ) ولا يَقولونَ: (فُلانٌ الطَّيْئِيُّ) فيَجْعلونَ الياءَ أَلِفًا.

فإذا قيلَ: كيفَ قالَ: (وَشَدُّ طَائِيُّ)؟

نقول: الفرقُ بينَ (نَدَرَ) و(شَذَّ): أنَّ (شَذَّ) باعتبارِ القواعِدِ، و(نَدَرَ) باعتبارِ السَّغِمالِ العَرَبِ، فاللَّغَةُ الطَليلةُ يُقَالُ فيها: (فَدَرَ) واللَّغةُ المَشْهـورةُ الكثيرةُ لكنَّها خَارِجةٌ عن قواعدِ النَّحْوِ يُقالُ فيها: (شَاذًّ)؛ لأَنَّهُ فَرَضَ نَفْسَهُ باستعمالِ العَرَبِ له، لكنْ خالفَ القَوَاعِدَ، فيكونُ شاذًا، لكنَّهُ شاذًّ يُعْمَلُ به، ولا يُقَاسُ عليه، بينَما الشَّاذُ في الحديثِ لا يُعْمَلُ به؛ لأَنَّهُ ضَعيفٌ، ومِن شُرُوطِ الصَّحيحِ عليه، بينَما الشَّاذُ في الحديثِ لا يُعْمَلُ به؛ لأَنَّهُ ضَعيفٌ، ومِن شُرُوطِ الصَّحيحِ

ألَّا يكونَ شاذًّا.

فإذا قلتُ: (جَاءَني فلانٌ الطَّائِيُّ) لا تقولُ: إنَّك لِحَنْتَ، فأنا أَعْمَلُ به، لكنْ لا أَقِيسُ عليه.

إِذَنِ: القاعدةُ مِن هذا البيتِ: أنَّ كلَّ اسمٍ رُبَاعيٌّ ثَانِيهِ ياءٌ مُشَدَّدةٌ فإنَّنا نَحْذِفُ الياءَ الثَّانية.

فإذا قال إنسانٌ: ما تقولُ في قَوْلِ العربِ: (طَائِيٍّ)؟ نقولُ: هذا خارجٌ عن القِيَاسِ، فهو شاذٌّ.



٨٦٦- و(فَعَــِكِيُّ) فِي (فَعِيلَــةَ) الْتُــزِمْ و(فُعَــلِيُّ) فِي (فُعَيْلَــةٍ) حُـــتِمْ الشَّرحُ

إذا كانَ المَنْسُوبُ إليه (فَعِيلَة) نقولُ: (فَعَلِيُّ) مثالُهُ: (جَرِيدَةٌ) نقولُ: (جَرَدِيُّ) و(صَحِيفةٌ) نقولُ: (صَحَفِيُّ) ولو أَنَّنَا أَبْقَيْنَا حُرُوفَ المَنْسُوبِ إليه على الجَرَدِيُّ) و(صَحِيفةٌ) نقولُ: (صَحِيفِيُّ) وفي (جَرِيدةٍ): (جَرِيدِيُّ) ما هي عليه لقُلْنَا في النِّسَبَةِ إلى (صَحِيفةٍ): (صَحِيفِيُّ) وفي (جَرِيدةٍ): (جَرِيدِيُّ) وفي (خَرِيدِيُّ) والصَّوابُ: (خَرَيِيُّ) وكذلك وفي (خَرِيسَةٍ): (خَرِيسِيُّ) وفي (خَرِيرَةٍ): (خَرِيزِيُّ) والصَّوابُ: (خَرَزِيُّ) وكذلك نقولُ في (حَقِيدةٍ): (حَقَدِيُّ) ولا نقولُ: (عَقِيدِيُّ)؛ لأنَّ (فَعِيلَة) تُـحُذَفُ ياؤُها، وتُفْتَحُ عَيْنُها.

وقولُهُ: «الْتُزِمْ» أي: لُغَةً لا شَرْعًا، فلو أنَّنا قُلْنا في (صَحِيفَةٍ): (صَحِيفِيُّ) وفي (جَرِيدَةٍ): (جَرِيدِيُّ) وفي (عَقِيدَةٍ): (عَقِيدِيُّ) لم يَكُنْ فيه شيءٌ شَرْعًا، أمَّا لُغَةً ففيه.

وقولُهُ: «و(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ» أي: أنَّه إذا جاءتْ كَلِمةٌ على وزنِ (فُعَيْلَة) وأَرَدْنا أَنْ نَنْسُبَ إليها فلا بُدَّ أَنْ نَحْذِفَ الياءَ كها سَبَقَ، فنقولُ في (فُعَيْلَة) وأَرَدْنا أَنْ نَنْسُبَ إليها فلا بُدَّ أَنْ نَحْذِفَ الياءَ كها سَبَقَ، فنقولُ في (عُنَيْزَةٌ) إذا نَسَبْنا إليها: (عُنَزِيُّ) ولا نقولُ: (عُنيَّزِيُّ) ونقولُ في (بُرَيْدَةٌ): (جُهَنِيُّ) وعلى هذا فَقِسْ.

إِذَنْ: (فُعَيْلَة) فِي النِّسبةِ إليها نقولُ: (فُعَلِيٌّ) وهي قاعدةٌ مُطَّرِدةٌ.

٨٦٧- وَأَلْتِحَقُوا مُعَدلً لَامٍ عَرِيَا مِدنَ الْدِيثَالَيْنِ بِهَا التَّا أُولِيَا الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «مُعَلَّ لَامِ» أي: الَّذي آخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ.

وقولُهُ: «عَرِيَا» أي: خَلَا من التَّاءِ؛ لأنَّ (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة) فيهما تاءً.

وقولُهُ: «الْمِثَالَيْنِ» هما (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة).

وقولُهُ: «بِهَا التَّا أُولِيَا» يعني: أَلْحَقُوهُ بها فيه التَّاءُ، فالمُعَلُّ اللَّامِ إذا عَرِيَ منَ التَّاءِ فإنَّهُ يُلْحَقُ بها فيه التَّاءُ، ويُنْسَبُ إليه على (فَعَـلِـيٌّ) أو (فُعَـلِـيٌّ).

مثالُ (فَعَلِيِّ): (عَدِيُّ) ففي النِّسبةِ إليه نقولُ: (عَدَوِيُّ) ولو أَرَدْنا أَنْ نَنْسُبَ إلى لَفْظِهِ لقُلنا: (عَدِيوِيُّ) ولكنَّنا لا نَنْسُبُهُ إلى لفظِهِ، بل نَنْسُبُهُ ك(فَعِيلَة).

مثالُ (فُعَلِيِّ): (قُصَيُّ) نقولُ فيه: (قُصَوِيٌّ) كما نقولُ في (عُنَيْزَةَ): (عُنَزِيُّ).

فَ(عَدِيُّ) مثالُ (فَعِيلَة) و(قُصَيُّ) مثالُ (فُعَيْلَة).

فأفادنا المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ أَنَّ مَا خَلَا مِنِ التَّاءِ وهو على وَزْنِ (فَعِيلَة) أو (فُعَيْلَة) وكان مُعْتَلَ اللَّامِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ المَقرونِ بالتَّاءِ، أي: أَنَّهُ يُنْسَبُ على (فَعَلِيِّ) أو على (فُعَلِيٍّ). وفُهِمَ من قولِه: (مُعَلَّ لَامٍ) أنَّه إذا كانتْ لَامُهُ صَحيحةً ونُسِبَ إليه على (فُعَـلِـيِّ) فإنَّهُ يكونُ شاذًا.

مثالُ ذلك: (قُرَيْشٌ) يُقَالُ فيها: (قُرَشِيٌّ) فهذا استعهالُ العَرَبِ لها، لكنَّهُ على قَاعِدَتِهِ شَاذٌ؛ لأنَّ وَزْنَ (قُرَيْشٍ) (فُعَيْلٌ) فاللَّامُ غيرُ مُعَلَّةٍ، فكانَ مُقْتَضَى على قَاعِدَتِهِ شَاذٌ؛ لأنَّ وَزْنَ (قُرَيْشٍ) (فُعَيْلٌ) فاللَّامُ غيرُ مُعَلَّةٍ، فكانَ مُقْتَضَى ما قالَ ابنُ مَالكِ رَحَهُ اللَّهُ في قولِهِ: (وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ...) أَنْ نقولَ في النِّسْبَةِ إلى (قُرَيْشِ): (قُرَيْشِيُّ)؛ لأنَّه لم يَحْكُمْ بإلحاقِ الخَالي من التَّاءِ بها فيه التَّاءُ إلَّا إذا كانَ مُعَلَّ اللَّامِ، وبِناءً على ذلك فإذا كان صَحِيحَ اللَّامِ فإنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُنْسَبَ إليه من غير تَغْيِيرٍ، فنقولُ في النِّسبةِ إلى (قُرَيْشٍ): (قُرَيْشِيُّ).

مثالٌ آخَرُ: (ثَقِيفٌ) نقولُ فيها: (ثَقَفِيٌّ) واللَّامُ في (ثَقِيفٍ) صَحيحةٌ، ومع ذلك فالعَرَبُ يقولونَ: (ثَقَفِيٌّ) ومُقْتَضَى ما قَعَّدَهُ ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ أَنْ نقولَ: (ثَقِيفِيٌّ).

إِذَنْ: يكونُ قولُنا في النِّسبةِ إلى (قَقِيفٍ): (ثَقَفِيُّ) وإلى (قُرَيْشٍ): (قُرَشِيُّ) يكونُ شاذًا، وهذا رَأْيُ سِيبَويهِ رَحْمَهُ اللَّهُ قال: إنَّ هذا شاذًّ، فيُحْفَظُ، ولا يُقاسُ عليه.

مثالٌ آخَرُ: (صُهَيْبٌ) نقـولُ فيه: (صُهَيْبِيٌّ) ولا نقـولُ: (صُهَبِيُّ)؛ لأنَّهُ ما سُمِعَ هذا، وما دامَ أنَّه ما سُمِعَ، فإنَّنا نَمْشِي على القَاعدةِ.

ولكنَّ بعضَ النَّحْوِيِّينَ قال: إنَّ قُرَيْشًا وثَقِيفًا وما أَشْبَهها مَّا كان العَرَبُ يَنْسُبونَ إليه على (فَعَلِمِيِّ) أو (فُعَلِمِيٍّ) بكثرةٍ كاثرةٍ، يَدُلُّ على أنَّ هذا قِياسيُّ، وليسَ بسَهَاعِيِّ، وعلى هذا فيكونُ مُطَّرِدًا لا شاذًا، فيَجوزُ أنْ أَنْسُبَ إلى (صُهَيْبٍ) ب(صُهَيْبِيِّ) و(صُهَبِيِّ) ولا مانعَ؛ لأنَّ العربَ قالوا في (قُرَيْشٍ): (قُرَشِيُّ) وهذا مُطَّرِدٌ عندَهم، ولا يَعْرِفونَ: (قُرَيْشِيُّ) أبدًا، وكان يَنْبغِي أَنْ نُقَعِّدَ الوَارِدَ.

مثالٌ آخَرُ: (فَرَضِيٌّ) وهو نِسْبةٌ إلى (فَرِيضَةٍ) أمَّا في النِّسبةِ إلى (فَرْضٍ) نقولُ: (فَرْضِيٌّ) على لَفْظِهِ.

٨٦٨ - وَتَـمَّـمُوا مَا كَانَ كَالـ (طَّوِيلَـهُ) وَهَكَـذَا مَـا كَـانَ كَالْـ (جَلِيلَـهُ) الشَّرحُ

(طَوِيلَةٌ) على وزنِ (فَعِيلَةٍ) ومُقْتَضَى القاعدةِ أَنَّكَ إذا نَسَبْتَ إلى (طَوِيلَةٍ) تقولُ: (طَوَيلَةٍ) تقولُ: (طَوَلِيلٌ فَتَحْذِفُ منها، لكنَّ ابنَ مالكِ رَحْمَهُاللَّهُ يقولُ: (وَتَـحَّمُوا) يعني بدونِ حَذْفٍ، فَيُنْسَبُ إليه على لَفْظِهِ، فنقولُ في النِّسْبَةِ إلى (طَوِيلَةٍ): (طَوِيلِيُّ) ولا نقولُ: (طَوَلِيلٌّ).

إِذَنْ: هذا كالاسْتِثْنَاءِ من قَوْلِهِ: (و(فَعَلِيٍّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمُ) يعني: ما لم يَكُنْ كالطَّويلَةِ.

أمثلةٌ أُخْرَى: (حَوِيلَةٌ) نقولُ فيها: (حَوِيلِيٍّ) و(عَلِيلَةٌ) نقولُ فيها: (عَلِيلِيُّ).

فإنْ قال قائلٌ: ما السَّبِ فِي أَنَّهَا خَرَجَتْ؟

نقول: السَّبَبُ أنَّها مُعْتَلَّةُ العَيْنِ، مِن: (طَالَ، يَطُولُ).

إِذَنْ: كلُّ (فَعِيلَةٍ) مُعْتَلَّةِ العَيْنِ تَبْقَى على حَالِها.

وقولُهُ: «وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْ (جَلِيلَهُ)» أي: نُبْقِيها على لَفْظِها، فنقولُ في النِّسْبَةِ إلى (جَلِيلَةٍ): (جَلِيلِيُّ) وفي النِّسْبَةِ إلى (قَلِيلَةٍ): (قَلِيلِيُّ) وفي (عَزِيزَةٍ): (عَزِيزِيُّ) وفي (شَدِيدَةٍ): (شَدِيدِيُّ).

فإنْ قال قائلٌ: لماذا خَرَجَتْ؟

قلنا: لأنَّ فيها حَرْفًا مُضَعَّفًا؛ حيثُ جَاءَتِ اللَّامُ فيها مُكَرَّرةٌ مَرَّتَيْنِ؛ ولهذا نقولُ في النِّسبةِ إلى (جَمِيلَة): (جَمَلِـيُّ).

الخلاصةُ:

كُلَّمَا نَسَبْنَا إلى (فَعِيلَةٍ) نقولُ فيها: (فَعَلِيُّ) إلَّا إذا كانتْ مُعْتَلَّةَ العَينِ أُو مُضَعَّفَةً فإنَّمَا تَبْقَى على لَفْظِها.

وما لم تَكُنْ فيه التَّاءُ مِن (فَعِيلَةٍ) أو (فُعَيْلَةٍ) فإنْ كان مُغْنَلُ اللَّامِ أُلْحِقَ بها، وإنْ كان صَحِيحَ اللَّامِ لم يُلْحَقْ، وما وَرَدَ عن العَرَبِ فهو شاذٌ ك (قُرَشِيٍّ) و(ثَقَفِيٍّ).



٨٦٩ وَ هَمْ رُ فِي مَدِّ يَنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَـ هُ انْتَسَبْ الشَّرحُ

المَمْدودُ يُعامَلُ إذا نُسِبَ إليه مُعامَلَتَهُ إذا ثُنِّي، وابنُ مَالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ يَقُولُ في المَمْدُودِ:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوِ ثَنِّياً وَنَحْوِ عِلْبَاءِ كِسَاءِ وَحَيَا بِوَاوِ اوْ هَمْوْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ بِوَاوِ اوْ هَمْوْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

فَا فَرْصَحْرَاءُ) الأَلِفُ فَيها مَمْدُودَةٌ للتَّأْنِيثِ، فَنَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: (صَحْرَاوَانِ) والنِّسبةُ مثلُ التَّثنيةِ، فَنَقُولُ فِي النِّسبةِ إلى (صَحْرَاءَ): (صَحْرَاوِيُّ)؛ لأنَّ (صَحْرَاءَ) إذا ثُنيَتْ وَجَبَ قَلْبُ هَمْزَتِها واوًا، فإذا نُسِبَ إليها يَجِبُ أَنْ تُقْلَبَ هَمْزَتُها واوًا، فإذا نُسِبَ إليها يَجِبُ أَنْ تُقْلَبَ هَمْزَتُها واوًا، ولا نَقُولُ: (صَحْرَائِيُّ).

وكذلك نقولُ في النِّسبةِ إلى (مَمْرَاءَ): (مَمْرَاوِيُّ) وإلى (صَفْرَاءَ): (صَفْرَاوِيُّ) وإلى (صَفْرَاءَ): (صَفْرَاوِيُّ) وإلى (سَوْدَاءَ): (سَوْدَاوِيُّ) أمَّا (سُودَانِيُّ) فهيَ نِسْبَةٌ إلى (سُودَانَ) وليستْ نِسْبَةً إلى (سَوْدَاءَ).

وأمَّا (عِلْبَاء) فالهَمْزةُ فيها للإلْحَاقِ، و(كِسَاءٌ) الهَمْزةُ فيها مُنْقَلِبةٌ عن أصلٍ، وإذا كانتِ الهَمْزةُ للإلْحَاقِ كـ (عِلْبَاء) أو كانتِ الهَمْزةُ مُنْقلِبةً عن أَصْلٍ كـ (كِسَاءٍ) و(رِدَاءٍ) وما أَشْبَهَها فإنَّهُ يَجُوزُ فيها الوَجْهَانِ:

الأوَّلُ: إبقاؤها على أَصْلِها.

والثَّاني: قَلْبُها واوًا.

فنقولُ في النِّسبةِ إلى (عِلْبَاء) -وهي الأعصابُ الَّتي في الرَّقَبةِ-: (عِلْبَاوِيُّ) أو (عِلْبَائِيُّ).

وكذلك يَجُوزُ أَنْ نقولَ في النِّسْبةِ إلى (كِسَاءٍ): (كِسَائِيٌّ) و(كِسَاوِيُّ)؛ لأَنَّ الْمُؤَلِّفَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- يقولُ: (بِوَاوِ اوْ هَمْزٍ) وكذلك في النِّسبةِ إلى (رِدَاءٍ) نقولُ: (رِدَائِميُّ) أو (رِدَاوِيُّ) وفي النِّسبةِ إلى (بِنَاءٍ): (بِنَائِيُّ) أو (بِنَاوِيُّ) وعلى هذا فَقِسْ.

وقولُه: (وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ) مثالُ ذلك: (قَرَّاءٌ) أي: كثيرُ القِرَاءةِ، و(وَضَّاءٌ) أي: كثيرُ القِرَاءةِ، و(وَضَّاءٌ) أي: كثيرُ الوُضُوءِ، فالهَمْزةُ فيها أَصْلِيَّةٌ؛ لأنَّها مِن (قَرَأً) ومِن (تَوَضَّأً) فنقولُ في النِّسْبةِ إلى (وَضَّاءٍ): (وَضَّائِيُّ) فنقولُ في النِّسْبةِ إلى (وَضَّاءٍ): (وَضَّائِيُّ) وَقِي النِّسْبةِ إلى (وَضَّاءٍ): (وَضَّائِيُّ) وَتَقُولُ فِي (ابْتِدَاءٍ): (ابْتِدَائِيُّ)؛ لأنَّ الهَمْزةَ أصليَّةٌ.

أمَّا (انْتِهَاءُ) فأَصْلُها (انْتِهَاي) فصارتْ مُنْقَلِبةً عن أَصْلِ، فتَقُولُ: (انْتِهَائِيُّ) و(انْتِهَاوِيُّ).

فصارتِ النِّسبةُ إلى ما فيه الهمزُ تكونُ على ثَلَاثةِ أَوْجُهِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنْ تُقْلَبَ الهَمْزةُ واوّا، وذلك إذا كانتْ للتَّأنيثِ.

الوَجْهُ الثَّانِ: أَنْ تَبْقَى على ما هي عليه، وذلك إذا كانتْ أَصْلِيَّةً.

الوَجْهُ الثَّالثُ: أَنْ يُحَكِّرَ الإِنْسانُ فيها بينَ هذا وهذا، وذلك إذا كانتْ مُنْقَلِبةً عن أَصْلِ، أو كانتْ للإِلْحَاقِ.

٨٧٠ وَانْشُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا، وَلِنَسَانٍ تَسمَّمَا حُمْلَةً مَبْدُوءَةً بِـ (ابْنٍ) أَوَ (ابْ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ ٨٧٠ فِيهَا سِـوَى هَـذَا انْشُبَنْ لِـ لْأَوَّلِ مَا لَـمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ ٨٧٧ فِيهَا سِـوَى هَـذَا انْشُبَنْ لِـ لْأَوَّلِ

الشَّرحُ

هذه الأبياتُ الثَّلاثةُ في النِّسبةِ إلى المُركَّبِ، فبعضُ الأَعْلَامِ تكونُ مُجلةً، مثلُ: (تَأَبَّطَ شَرًّا) ومثلُ: (شَابَ قَرْنَاها) وهو اسمُ امرأة تُسمَّى بهذا الاسم.

فإذا أردنا أَنْ نَنْسُبَ إلى هذه الجُمْلَةِ فإنَّنا نَنْسُبُ إلى صَدْرِها، فنقولُ في (تَأَبَّطِ شَرًا) إذا أردنا أَنْ نَنْسُبَ إليه: (تَأَبَّطِيُّ) مثالُهُ: (جاءَ عبدُ اللهِ التَّأَبُّطِيُّ) يعني المَنْسوبَ إلى (تَأَبُّطَ شَرًّا).

وتقولُ: (جاءَ عبدُ اللهِ الشَّنِّيُّ) نِسْبَةً إلى (الشَّنْفَرَى).

وتقول: (جاء عبد الله الشَّابِيُّ) نِسْبَةً إلى (شَابَ).

وظاهرُ كَلامِ ابنِ مالكِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إلى عَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إلى عَجُزِها، فلا نَقولُ في النِّسبةِ إلى (تَأَبَّط شَرًّا): (جاءَ الشَّرِيُّ) أو نقولُ في (شَابَ قَرْنَاها): (جاءَ القَرْنِيُّ).

وقولُهُ: «وَلِصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا» الْمَرَكَّبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا فِي اللَّغَةِ هو عَلَمٌ ضُمَّ فيه كَلِمَتانِ إِحْدَاهما إلى الأُخْرى، لا على سَبِيلِ النِّسْبَةِ؛ لأنَّهُ لو كان على سَبيلِ النِّسبةِ لكان مُرَكَّبًا إضافِيًّا، ولكنَّهُ على سبيلِ الحَلْطِ؛ ولهذا سُمِّيَ مَزْجِيًّا، والمَزْجُ هو الخَلْطُ، فكأنَّنا مَزَجْنَا هَاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ حتى صارَتا كَلِمةً واحِدةً؛ ولهذا يكونُ الإعْرابُ على الآخِرِ.

مثالُ ذلك: (حَضْرَ مَوْت) و(حَضْرَ) فيها بعضُ الشَّيءِ من التَّغييرِ؛ لأنَّ أَصْلَها (حَضَرَ مَوْتٌ) ثمَّ رُكِّبَتِ الكَلِمةُ الأُولى معَ الثَّانيةِ، وجُعِلَتا اسمًا لواحدٍ.

فعندَما نَنسُبُ إلى (حَضْرَ مَوْتَ) فمُقْتَضى القياسِ أَنْ نَقُولَ: (حَضْرِيُّ) لكنَّهم أَدْخَلُوا الِيمَ معَ الكَلِمةِ الأُولى، وصاروا يقولونَ: (حَضْرَمِيُّ).

مثالٌ آخَرُ: (بَعْلَبَكُ) فعندَما نَنْسُبُ إلى (بَعْلَبَكَ) نقولُ: (بَعْلِيُّ) ولا نقولُ: (بَعْلَبَكِّيٌّ).

وقولُهُ: «وَلِثَانٍ ثَمَّمًا إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِ(ابْنِ) أَوَ (ابْ)» أي: وانْسُبْ للثَّاني إذا ثَمَّمَ إضافةً مَبْدُوءةً بِ(ابنِ) أو (أبٍ) فلا نَنْسُبُ إلى صَدْرِ الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إضافيًّا، ولكنْ نَنْسُبُ لعَجُزِهِ.

مثالُهُ: (ابنُ مَالِكِ) فلا نقول: (هذا ابْنِيٌّ مَالِكيٌّ) ولا نقول: (هذا ابْنِيٌّ) ولكنْ نقول: (هذا مَالِكيُّ).

فإنْ قال قائلٌ: إذا قُلْنا: (هذا مَالِكيُّ) فقد يَظُنُّ الْمُخاطَبُ أَنَّهُ نِسْبَةٌ إلى مَالِكِ نَفْسِهِ، لا إلى ابنِ مَالِكِ، فها هو الجوابُ عن هذا الإشْكالِ؟

نقولُ: الجوابُ أنَّ السِّياقَ يُعَيِّنُ الْمُرَادَكِمَا قُلْنا في مَسَائِلَ كَثيرةٍ.

مثالٌ آخَرُ: (ابنُ الزُّبَيْرِ) نقولُ في النِّسبةِ إليه: (زُبَيْرِيُّ) لكنْ يَرِدُ علينا الإشكالُ الَّذي سَبَقَ، وهو أنَّ النِّسبةَ إلى الزُّبَيْرِ (زُبَيْرِيُّ) لكن يقولونَ: إنَّهُ يَزولُ بالسِّياقِ، فهو الَّذي يُبَيِّنُ المرادَ. مثالٌ آخَرُ: (ابنُ عُمَرَ) نقولُ في النّسبةِ إليه: (عُمَرِيُّ).

وقولُهُ: «أَوَ (ابْ)» أَصْلُها: (أَوْ أَبِ) لكنْ لضَرُورةِ الشَّعْرِ نُقِلَتِ الفَتْحةُ منَ الهَمْزةِ إلى الوَاوِ، فَتَحَرَّكتِ الواوُ، وَبَقِيتِ الهَمْزةُ سَاكِنَةً، فصارَ لها حُكْمُ هَمْزةِ الوَصْلِ، والشِّعرُ كما قالَ الحَرِيريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الْمُلْحَةِ:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشَّعْرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَـرِفُ مِثَالُ (أَبِ): (أَبُو بَكْرٍ) فنقولُ في النِّسبةِ إليه: (بَكْرِيُّ).

فإنْ قال قائلٌ: وما الَّذي يُدْرِينا، فلَعَلَّهُ نِسْبَةٌ إلى (بَكْرٍ)؟

نقولُ: يُعَيِّنُهُ السِّياقُ، وهل جَدُّهُ أَبُو بَكْرٍ، أو هو مِن قَبِيلةِ بني بَكْرٍ.

وهل مثلُ ذلك المَنْسوبُ إلى (أُمِّ)؟

نقولُ: المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لِم يَذْكُرْهُ، لكنْ نقولُ: هو مِثْلُهُ، أي: أنَّ كُلَّ عَلَم ذي كُنْيَةٍ فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى عَجُزِهِ، وسَبَقَ في العَلَمِ أنَّهُ يأتي اسمًا ولَقَبًا وكُنْيَةً، وأنَّ الكُنْيةَ ما صُدِّرَ ب(ابنِ) أو (أبِ) أو (أُمِّ) أو ما أَشْبَهَ ذلك، وعلى هذا فما أُضِيفَ إلى (أُمُّ) يُنْسَبُ أيضًا إلى عَجُزِهِ (أي: إلى الثَّاني).

مثالُهُ: (أُمُّ سَلَمةَ) فنقول: (سَلَمِيُّ) نِسْبَةً إلى (أُمِّ سَلَمَةَ) ويُعْرَفُ هذا بالسِّياقِ، ولا نقول: (أُمِّيُّ) أو: (أُمِّيُّ سَلَمِيُّ).

وقولُهُ: «أَوْ مَا لَهُ» أي: أو بِها لَهُ (التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبُ) يعني: إضافةً مَبْدُوءةً باسمٍ ثَبَتَ له التَّعريفُ بسببِ الإضافةِ، مثل: (غُلَامٍ زَيْدٍ) فإذا أَرَدْنا أَنْ نَسُبَ إليهِ نقولُ: (زَيْدِيُّ) لكنْ (غُلَامُ زَيْدٍ) ليس بعَلَمٍ إلَّا أَنْ يكونَ عَلَمًا بالغَلَبَةِ،

ولذلك فمِثَالُ الشَّارِحِ رَحَمُهُ اللَّهُ هنا ليس على إِطْلَاقِهِ، بل إِنْ أَرادَ ب(غُلَامِ زيدٍ) غُلامًا شَائعًا في الغِلْمَانِ فإنَّهُ لا يُنْسَبُ إلى عَجُزِهِ، وإِنْ أَرادَ به ما كان عَلَمًا بالغَلَبةِ بحيثُ لا يُفْهَمُ مِن قولِنا: (غُلَامُ زَيْدٍ) إلَّا هذا الرَّجلُ المُعيَّنُ كها لا يُفْهَمُ منِ ابنِ عُمَرَ إلَّا عَبْدُ اللهِ، فهذا يُنْسَبُ فيه إلى عَجُزِهِ، ونقولُ في النِّسبةِ إلى (غُلَامِ زَيْدٍ): (زَيْدِيُّ) ولا نقولُ: (غُلَامِيُّ).

أمَّا إذا كان (غُلَامُ زَيْدٍ) شائعًا في غِلْمَانِهِ فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى أَوَّلِهِ، فيُقالُ: (غُلَامِيُّ)؛ لأنَّ المَقْصودَ نَفْسُ الغُلَامِ لا النِّسبةُ إلى سيِّدِهِ الَّذي هو زَيْدٌ.

فإذا لم يَجِبْ له التَّعريفُ بالثَّاني بأنْ كانَ الثَّاني نَكِرةً أيضًا فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى الأَوَّلِ.

مثالُهُ: (غُلَامُ رَجُلِ) ف(غُلَامُ) هنا نَكِرةٌ؛ لآنَهُ أُضيفَ إلى نَكِرةٍ، والمُضافُ إلى نَكِرةِ نَكِرةٌ، فعندما نَنْسُبُ إلى (غُلَام رَجُلٍ) نقولُ: (غُلَامِيٌّ)؛ لآنَهُ غيرُ مُعَيَّنٍ هنا، لكنْ إذا نَسَبْنَا إلى: (غُلَامِ الرَّجُلِ) نقول: (الرَّجُلِيُّ) وهذا إذا كان عَلَيًا بالغَلَيَةِ.

وقولُهُ: «فِيهَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ» أي: ما سِوَى كُلِّ عَلَمٍ مَبْدُوءِ بـ(ابْنِ) أو (أُمِّ) أو كُلِّ عَلَمٍ بالغَلَبةِ مُضَافٍ إلى مَعْرِفةٍ.

مثالُ ذلك: (غُلَامُ رَجُلِ) نقولُ فيه: (غُلَامِيُّ).

وقولُهُ: «مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ» فإن خِيفَ لَبْسٌ فإنَّهُ يُنْسَبُ إلى الثَّاني.

مِثالُه: (عبدُ الأَشْهَلِ) فلو نَسَبْنَا للأوَّلِ (عَبْدِ) قُلْنا: (عَبْدِيٌّ) فيكونُ فيه

لَبْسٌ: هل هو مَنْسُوبٌ إلى (عَبْدِ اللهِ) أو إلى (عَبْدِ الرَّحْنِ) أو إلى (عَبْدِ الأَشْهَلِ) أو ما أَشْبَهَ ذلك.

إِذَنْ: نَنْسُبُهُ إِلَى الثَّانِ، فنقولُ: (أَشْهَلِيٌّ) مثلُ: (غُلَامِ الأَشْهَلِيِّ).

فإذا قال قائلٌ: لكنْ (عَبْدُ الأَشْهَلِ) ليسَ عَلَمًا بالغَلَيةِ؟

نقولُ: لكنْ لو أنَّنا نَسَبْنَا للأوَّلِ لكان مُشْكِلًا، فنَنْسُبُ إلى الثَّاني.

مثالٌ آخَرُ: (عَبْدُ الْمُطَّلِبِ) نقولُ فيه: (مُطَّلِبِيُّ)؛ ولا نقولُ: (عَبْدِيُّ)؛ لأنَّهُ لم يَخْصُلْ لهُ التَّعْرِيفُ بالثَّانِ، وإنَّما حَصَلَ لهُ التَّعْرِيفُ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ.

مِثَالٌ آخَرُ: (عَبْدُ الدَّارِ) تقولُ فيه العَرَبُ: (عَبْدَرِيُّ) وقالوا في (عَبْدِ شَمْسٍ): (عَبْشَمِيُّ) ونحنُ لا نَقْدِرُ أَنْ نَحْكُمَ على العَرَبِ.

أَمَّا (عَبْدُ اللهِ) فعندَما نَنْسُبُ إليه نقولُ: (عَبْدِيٌّ) ويُعَيِّنُهُ السِّياقُ.

إِذَنْ: هذه قَواعدُ للنَّحويِّينَ، لكنَّ اللَّغَةَ تَخْرِمُ هذه القَواعِدَ، والعَرَبُ هم الَّذين يَحْكُمونَ علينا، ولَسْنا الَّذينَ نَحْكُمُ عليهم.



٨٧٣ وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِف جَـوَازًا انْ لَـمْ يَـكُ رَدَّهُ أُلِـفْ
 ٨٧٤ في جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّنْنِيَة وَحَـقُ مَـجُبُودٍ بِهَـذِي تَوْفِيَـهُ

الشَّرحُ

قولُهُ: «اجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ» المرادُ باللَّامِ لامُ الاسمِ.

وقولُهُ: «مَا مِنْهُ حُذِفْ» أي: ما حُذِفَ منه اللَّامُ، فنَاثِبُ الفاعِلِ يَعودُ على اللَّام.

والمعنى: اجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ ما مِنه حُذِفَتِ اللَّامُ، واللَّامُ هي آخِرُ الكَلِمةِ؛ لأنَّ الميزانَ (فَعَلَ) آخِرُهُ اللَّامُ، فإذا وَجَدْنا كَلِمةً حُذِفَتْ لامُها فإنَّنا نَرُدُّها عند النَّسَبِ (جَوَازًا) لكنْ بشَرْطِ (انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ) أي: ردُّ المَحْذُوفِ.

«أُلِفْ» أي: في اللُّغَةِ العربيَّةِ.

وقولُهُ: ﴿فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ ﴾ المرادُ بجَمْعَيِ التَّصحيحِ جمعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالمُ، وجمعُ الْمُذَكَّرِ السَّالمُ.

وقولُهُ: «وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي» الإشارةُ إلى جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ والتَّثْنيةِ.

«تَوْفِيَهُ» يعني أنْ يُوَفَّى، ولا يُحْذَفَ.

والمَعْنى: أَنَنا نَرُدُّ اللَّامَ جَوازًا، إلَّا أَنْ يَكُونَ عَمَّا ثُرَدُّ لَامُهُ فِي التَّثْنِيةِ، أو فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ، فإنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُرَدَّ. مثالُ ذلك: (دَمُّ) عندما تُثَنِّيها تَقولُ: (دَمَانِ) بدونِ ردِّ اللَّامِ، فعندما تَنْسِبُ إليها تَقولُ: (دَمَوِيُّ) و: (دَمِيُّ) لأنَّها لا تُردُّ في التَّثْنيةِ، وإذا لم تُردَّ في التَّثْنيةِ، فإنَّهُ يجوزُ في النَّسْبِ أَنْ تَرُدَّ اللَّامَ وألَّا تَرُدَّها.

مثالٌ آخَرُ: (أَبُّ) في التَّثْنِيةِ تقولُ: (أَبُوَانِ) ولا تقولُ: (أَبَانِ) فعندما تَنْسُبُ إلى (أَبِ) تقولُ: (أَبُوِيُّ) ولا تقولُ: (أَبِيُّ) لأنَّ اللَّامَ إذا كانتْ تُرَدُّ في التَّثْنيةِ وَجَبَ أَنْ تُرَدَّ فِي النَّسَبِ.

مثالُ آخَرُ: (يَدُ) في التَّثْنيَةِ تقولُ: (يَدَانِ) قال اللهُ تعالى: ﴿ بَلَ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤] فإذا أَرَدْنا أَنْ نَنْسُبَ إليها نقولُ: (يَدَوِيُّ) أو: (يَدِيُّ) لأنَّ اللَّامَ لا تُرَدُّ في التَّثْنِيةِ، وإذا لم تُرَدَّ في التَّثْنيَةِ، فإنَّهُ يجوزُ أَنْ نَرُدَّها عند النَّسَبِ، وألَّا نَرُدَّها.

مثالٌ آخَرُ: (أَخْ) عندَ التَّثْنِيةِ تقولُ: (أَخَوَانِ) فإذا نَسَبْنَا إليها نقولُ: (أَخَوِيُّ) ولا نقولُ: (أَخِيُّ) لأنَّ اللَّامَ ثُرَدُّ في التَّثْنيَةِ، فإذا رُدَّتْ في التَّثْنيةِ وَجَبَ رَدُّها في النَّسب.

خلاصة البيتين:

أنَّ الاسمَ إذا كان ثُلاثِيًّا، فحُذِفَتْ لَامُهُ، فإنْ كانتِ اللَّامُ ثَرَدُّ عندَ التَّثْنِيةِ، أو جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ، وَجَبَ رَدُّها عند النَّسَبِ، وإنْ كانتْ لا تُرَدُّ في جَمْعَيِ التَّصحيح، أو في التَّثْنيَةِ، فإنَّهُ يَجُوزُ أنْ تَرُدَّها، ويَجوزُ ألَّا تَرُدَّها.

٨٧٥- وَبِائِخٍ أُخْتَا وَبِابْنِ بِنْتَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

قُولُهُ: «بِأَخِ» مُتَعَلَّقٌ بقولِه: (أَلْحِقُ).

وقولُهُ: «أُخْتًا» مَفْعُولُ (أَلْحِقُ) والمَعْنَى: أَلْحِقْ أُخْتًا وبِنْتًا بأَخِ وابنٍ،

عندما تَنْسُبُ إلى (أخِ) تقولُ: (أَخَوِيُّ) وعندما تَنْسُبُ إلى (ابنِ) تَقولُ: (ابْنِيُّ) وإنْ حَذَفْتَ الهَمْزةَ تقولُ: (بَنَوِيُّ).

إِذَنْ: عندما تَنْسُبُ إِلَى (أُخْتٍ) تقولُ: (أَخَوِيُّ).

فإذا قال قائلٌ: وهل هذه نِسْبةٌ إلى (أَخِ) أو إلى (أُخْتِ)؟

نقولُ: يُعْرَفُ ذلك بالسِّياقِ؛ لأَنَّهُ في بابِ النَّسبِ هناك عِدَّةُ مَسائلَ فيها الْتِباسُ، لكنَّهم يَرَوْنَ أَنَّ السِّيَاقَ الْتِباسُ، لكنَّهم يَرَوْنَ أَنَّ السِّيَاقَ يُعَيِّنُ.

وكذلك عندما نَحْذِفُ هَمْزةَ (ابْنِ) ونَنْسُبُ إليه نقولُ: (بَنَوِيٌّ) فنَقولُ في (بِنْتِيُّ): (بَنَوِيُّ).

وقولُهُ: ﴿وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا» (يُونُسُ)(١) غيرُ مَصْروفِ، لكنْ هل نقولُ: إنَّ النَّظْمَ يَقْتَضِي أَنْ نَصْرِفَهُ؟

 ⁽١) هو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة رَحَهُمَاأَلَّلُهُ. انظر ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (ص:٤٧).

نقولُ: لا دَاعِيَ؛ لأنَّ البَيْتَ لا يَنْكَسِرُ، وإذا لم يَنْكَسِرُ فإنَّنا لا نَصْرِفُ ما لا يَنْصَرِفُ.

والمعنى: أنَّ يُونُسَ قال: لا نَحْذِفُ التَّاءَ، بل نَنْسِبُ إلى (بِنْتٍ) و(أُخْتٍ) على لَفْظِهما بدونِ حذفِ، فنقولُ في (أُخْتِ): (أُخْتِيُّ) ولكنَّنا نُشَدِّدُ الياءَ، حتَّى لا يَظُنَّ الظَّانُّ أَنَّنا أَضَفْناهُ إلى ياءِ المتكلِّم، ونقولُ في (بِنْتٍ): (بِنْتِيُّ).

ولكن: أيُّهما أَوْلَى بالصَّوابِ؟

نقولُ: الأَوْلَى بِالصَّوابِ قُولُ يُونُسَ رَحَمُهُ آللَهُ لاَّنَنا إِذَا أَخَذُنا بِهِ زَالَ عَنَّا الاَلْتِبَاسُ، والمَسْأَلَةُ كُلُّها اجتهادِيَّةٌ، وليس فيها شيءٌ مَسْموعٌ عنِ العَرَبِ يَحْكُمُ الاَلْتِبَاسُ، والمَسْأَلَةُ كُلُّها اجتهادِيَّةٌ، وليس فيها شيءٌ مَسْموعٌ عنِ العَرَبِ يَحْكُمُ بِينِ الطَّرَفَيْنِ بِخلافِ (يَدُويُّ) و(دَمَوِيُّ) ففي النَّسْبَةِ إلى (يَدٍ) يقولُ بعضُ النَّحْويِّينَ: إِنَّكَ تقولُ: (يَدُويُّ) لكنْ هناك لُغَةٌ مَسْموعةٌ، وهي أَنْ تَفْتَحَ فَتَقُولَ: (يَدُويُّ) وهذا هو المَسْموعُ عنِ العَرَبِ، وما دامَ هو المَسْمُوعَ –وهو أَخَفُ أيضًا مِن قَوْل: (يَدُويُّ) – فإنَّهُ يُؤْخَذُ به.

وهناك مَنْ يَرَى رَأْيًا ثَالِثًا، فيقولُ: انْسُبْ إِلَى اللَّفَظِ بِحَدْفِ التَّاءِ، فَتَقُولُ فِي (أَخْتٍ) عندما تَنْسُبُ إِلِيها: (أُخِيُّ) وفي (بِنْتٍ): (بِنِيُّ) فهو يقولُ: نَخْذِفُ التَّاءَ؛ لأنَّها عندَ الجَمْعِ تُحْذَفُ، فَيُقَالُ: (بَنَاتٌ) ولا يُقَالُ: (بِنْتَاتٌ) ويُقَالُ: (بَنَاتٌ) ولا يُقَالُ: (بِنْتَاتٌ) في دَامَت تُحْذَفُ عندَ الجمعِ فنَخْذِفُها ويُقَالُ: (أَخْتَاتُ) في دَامَت تُحْذَفُ عندَ الجمعِ فنَخْذِفُها عندَ النَّسَبِ إلى عندَ النَّسَبِ إلى عندَ النَّسَبِ إلى عندَ النَّسَبِ إلى ورابنِ).

إِذَنَّ: فِي المسألةِ ثَلاثةً أَقُوالٍ:

القَولُ الأَوَّلُ: أَنَّنا نُجْرِي أُخْتًا وبِنْتًا مُجْرى (أَخِ) و(ابنٍ).

القولُ الثَّانِ: أنَّنا نَنْسُبُ إِلَيْهِما على لَفْظِهما بدونِ حَذْفٍ.

القولُ الثَّالثُ: أنَّنا نَنْسُبُ إلى لَفْظِهما بحَذْفٍ.

لكنْ فيها أَرى -والعلمُ عندَ اللهِ- أنَّك إذا نَسَبْتَ إلى اللَّفظِ بدونِ تَغْييرٍ، فهو أَوْلَى، فتقولُ: (أُخْتِيُّ) و: (بِنْتِيُّ).

٨٧٦- وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِيْ ثَانِيهِ ذُولِينٍ كَ (لَا) و (لَائِي) الشَّرحُ الشَّرحُ

سبقَ أنَّ الإضافةَ إلى (دَمٍ) و(يَهِ) وما أَشْبَهَ ذلك بأنَّنا نَرُدُّ المَحْذوفَ، ويَلْزَمُ ثُنَائِيَّهُ بعدَ الحَذْفِ، فإذا كانَّ الاسمُ المَنْسوبُ إليه ثُنَائِيًّا بأصلِ الوَضْعِ فهاذا نَصْنَعُ؟

نقولُ: لا بُدَّ أَنْ نُضِيفَ إليه شَيئًا مِن أَجلِ أَنْ تَصِحَّ النِّسبةُ إليه، فبَيَّنَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ بقَوْلِه: ﴿ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ۞ ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَ (لَا) و(لَائِي) ﴾ أنَّهُ إذا كان المُنْسوبُ إليه ثُنائِيًّا، وثَانِيهِ ذُو لَينٍ -أي: حَرْفُ لَينٍ، وحُرُوفُ اللَّينِ: الأَلِفُ، والواوُ، والياءُ - أنَّه إذا كان الثَّاني ذا لَينٍ، فإنَّنا نُضَاعِفُهُ.

مثالُ ذلك: (لَا) فإذا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ إليه تقولُ: (لَالِمِيُّ) ولا تقولُ: (لَئِمِیُّ).

فإذا قال قائلٌ: مِن أينَ جاءتِ الهَمْزةُ؟

قُلنا: لأنَّهُ لا بُدَّ أَنْ تُقْلَبَ هَمْزَةً عندَ الْمُضاعَفةِ.

وأصلُ (لَا) حَرْفٌ نَفْيِ أو نَهْيِ، لكنْ لو أنَّ شَخْصًا قال: سَأْسَمِّي وَلَدِي (لَا) فعندما نَنْسُبُ إليه نقولُ: (لَائِيُّ).

فإذا قال قائلٌ: لكنَّ (اللَّائِي) يُشْبِهُ الاسمَ المُوْصولَ، قال اللهُ تعالى ﴿ وَاللَّهِي وَاللَّهِي الطلاق:٤].

قلنا: في النَّسَبِ أَعْرَضَ النَّحويُّونَ إطْلاقًا عن مسألةِ الانْتِبَاسِ، لكنَّ السِّباقَ يُعَيِّنُ.

وقولُهُ: «كَ (لَا) و (لَائِي)» في الحَقيقةِ أنَّ هذا التَّمثيلَ مِن ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ يُوهِمُ أنَّ (لَائِي) فَصِيلَةٌ مِن (لَا) لكنَّ المعنى: ك (لَا) يُقالُ فيه: (لَائِيُّ).



٨٧٧- وَإِنْ يَكُنْ كَ (شِيَةٍ) مَا الْفَاعَدِمْ فَجَابُرُهُ وَفَاتُحُ عَيْنِهِ الْتُوزِمُ الْتُورِمُ النَّرِحُ النَّرِحُ السَّرِحُ السِينِ السَّرِحُ السَّرَاحُ السَّرِحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السُّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ الْعَامُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّمِ السَّمِ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّمِ السَّمِي السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّمِ السَّ

قُولُهُ: «وَإِنْ يَكُنْ كَ (شِيَةٍ)» أي: وإنْ يَكُنِ الثَّلاثيُّ المَّذُوفُ منه شيءٌ ك(شِيَةٍ).

وقولُهُ: «مَا الْفَا عَدِمْ» يعني: ما حُذِفَتْ فاؤُهُ، ومَعْلومٌ أَنَّ كُلَّ كَلِمةٍ لها فاءٌ وعينٌ ولامٌ، فكَلِمةٌ (شِيةٍ) مَحْذُوفةُ الفاءِ، وأمَّا العَينُ فمَوْجودةٌ، وهي الشِّينُ، وكذلك اللَّامُ مَوْجودةٌ، وهي الياءُ، والمَحْذُوف هو الفاءُ، وأَصْلُها واوٌ؛ لأنها مِن الوِشْي -بالكَسْر - فإذا كانتْ مِن هذا النَّوعِ فقال: (فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ النَّيْزِمُ) والجَبْرُ في بابِ الكُسُورِ، فالجَبْرُ والجَبْرُ في بابِ الكُسُورِ، فالجَبْرُ في بابِ الكُسُورِ، فالجَبْرُ في بابِ الكُسُورِ، فالجَبْرُ في بابِ الكُسُورِ، فالجَبْرُ في بابِ الخُسابِ، في كَسْرِ الذِّراعِ أَنْ يَعودَ مُسْتَقيبًا، والجَبرُ في بابِ الحسابِ يَعْرِفُهُ أَهلُ الحِسابِ، فقولُه: (فَجَبْرُهُ) أي: رَدُّ ما حُذِف منه (وَفَتْحُ عَيْنِهِ النَّرِمْ) فنقولُ في النِّسبةِ إلى فقولُه: (وَشَويُّ) لأنَّ الفاءَ مَكْسُورةٌ، وأمَّا الياءُ فقُلِبَتْ واوًا.

مثالٌ آخَرُ: (عِدَةٌ) وهي مُحذوفةُ الفاءِ، وأَصْلُها (وِعْدَةٌ) فنقولُ: (وِعَدِيُّ) فَنَفُّتُحُ الْعَيْنَ، وَنَكْسِرُ الدَّالَ؛ لأجلِ ياءِ النَّسَبِ، وأمَّا الواوُ: فمنَ الأَصْلِ هي مَكْسُورةٌ.

إِذَنِ: الثَّلاثيُّ إِذَا حُذِفَتْ فَاقُهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ فيه أَمْرانِ: الثَّلاثيُّ إِذَا حُذِفَتْ فَاقُهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ فيه أَمْرانِ: الأَوَّلُ: رَدُّ الفَاءِ، والثَّانِ: فَتْحُ الْعَيْنِ.

أَمَّا كَلَامُهُ الأَوَّلُ: فهو في التُّلاثِيِّ إذا حُذِفَتْ لَامُهُ، مثل: (يَدٍ) و(دَم).

٨٧٨- وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَـمْ يُشَابِهُ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ الْفَرْحُ وَالْمَالِكُ مُعْمِ الْقَرْحُ اللهُ الل

مثالُ ذلك: كَلِمةُ (أَنْصَارٍ) جَمْعٌ، لكنَّها في الوَاقِعِ تُشْبِهُ الوَاحِدَ، فيُنْسَبُ إليها على لَفْظِها: (أَنْصَارِيُّ).

وأمَّا (أَتَهَارٌ) فإمَّا لِيستْ جَمْعًا، فيُنْسَبُ إليها على لَفْظِها، فيُقالُ: (أَنَهَارِيُّ) وَكَذَلك (أَنْبَارُ) يُقالُ فيها: (أَنْبَارِيُّ) لأنَها ليستْ جَمْعًا من الأَصْلِ، لكنْ (أَنْصَارٌ) يدلُّ على الجَمْع، لكنَّهُ يُشْبهُ الواحدَ في الوَضْع، فيُنْسَبُ إليه على لَفْظِهِ.

مثالٌ آخَرُ: (دُولٌ) نقولُ فيها: (دَوْلِيٌّ) وعلى هذا فالَّذين يقولون: (دُوَلِيٌّ) خَطَأٌ.

وكذلك (صُحُفٌ) نقولُ فيها: (صَحَفِيٌّ) لأنَّهُ لا يُنْسَبُ إلى الجَمْع، ولكنْ نَرُدُّها إلى المُفْرَدِ، ثمَّ نَنْسُبُ إلى المُفْرَدِ، والمَعْروفُ أنَّ (صَحِيفةً) يُقَالُ فيها: (صَحَفِيٌّ) كما قالَ ابنُ مالكِ رَحَمُاللَّهُ: (و(فَعَ لِيُّ) في (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ).

> مثالٌ آخَرُ: (رِجَالٌ) نقولُ فيها: (رَجُولِيُّ) وأمَّا (رِجَالِيُّ) فهو خَطَأٌ. مثالٌ آخَرُ: (كُتُبُّ) نقولُ فيها: (كِتَابِيُّ) وهو الَّذي يَبِيعُ الكُتُبَ. مثالٌ آخَرُ: (نِساءٌ) نقولُ فيها: (نِسَائِيُّ) لأَنَّهُ ليس لها واحدٌ.

> > إِذَنْ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْسُبَ إِلَى الْجَمْعِ فَرُدَّهُ إِلَى مُفْرَدِهِ.

٨٧٩ وَمَعَ (فَاعِلٍ) و(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ الشَّرحُ

يُصاغُ على وَزْنِ (فَاعِلٍ) وعلى وَزْنِ (فَعَّالٍ) وعلى وَزْنِ (فَعِلٍ) يُصَاغُ منها للنَّسْبَةِ عِوَضًا عن الياءِ.

مثالُ ذلك: يُقالُ في الرَّجُلِ الَّذي يَبيعُ النَّمرَ كثيرًا: (تَمْرِيُّ) وهذا هو الأصلُ، فإذا استَغْنَيْنا عن الياءِ، وأردنا النِّسْبةَ نقولُ: (تَامِرُّ) وكذلك الَّرجُلُ كثيرُ بيع اللَّبَنِ، أو شُرْبِهِ نقولُ: (لَابِنُّ) بدلَ أنْ نقولَ: (لَبَنِيُّ).

ويُقَالُ: إِنَّ رِجِلًا شَكَا إِلَى عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَحِيَّالِلَّهُ عَنْهُ قُولَ الْحُطَيْنَةِ فيه (١):

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَبَهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فقال: يا أميرَ المُؤْمِنينَ! هذا الرَّجلُ هَجَانِي، فدَعَا عمرُ رَضَالِتَهُ عَنْهُ حَسَّانَ بنَ ثَابِتٍ، فقال له: ما تقولُ في قولِ الحُطَيْقةِ في فُلانِ؟ هل هَجَاهُ أو مَدَحَهُ؟ قال: يا أميرَ المؤمنينَ! إنَّهُ قد سَلَحَ عليه، وهذا يُقالُ للطَّيْرِ إذا ضَرَبَ على الإنسانِ(١) أي: أنَّ هذا مِن أَعْظَمِ الهِجَاءِ، فهو يقولُ: اقْعُدْ في مَكَانِكَ، فلستَ مِن أهلِ أي: أنَّ هذا مِن أَعْظَمِ الهِجَاءِ، فهو يقولُ: اقْعُدْ في مَكَانِكَ، فلستَ مِن أهلِ الكارم، وكُنْ مِثلَ العَجُوزِ تُطْعَمُ وتُكسَى، فقولُه هنا (الطَّاعِمُ) ليس مَعْناهُ الذي طَعِمَ مرَّةً واحدة، ولكن معناهُ أنَّك ذو إطْعام، وذو كِسُوةٍ، فهو مِن بابِ النَّسْيةِ.

⁽١) البيت للحطيئة، انظر لسان العِرب (ذوق)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٩٩)، وشرح المفصل (٦/ ١٥).

⁽٢) مراده رَحْمَهُ أللَّهُ إذا أخرجَ الطَّائرُ فَضلاتِه على الإنسانِ.

أمَّا (فَعَّالُ) فهي كَثيرةٌ، ولا سِيَّا في الجِرَفِ، مثل: (بَنَّاءٍ) و(نَجَّارٍ) و(حَدَّادٍ) و(صَنَّاع).

وأمَّا (فَعِلٌ) فهو قليلٌ، لكنَّهُ موجودٌ، قال الشَّاعرُ (١):

لَسْتُ بِلَيْلِيِّ وَلَكِنِّي نَهِرْ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ أَيْ وَقُولُهُ: أي: لَسْتُ مِن الَّذِين يَمْشُونُ فِي اللَّيلِ، ولكنَّي (نَهِرٌ) أي: نَهارِيٌّ، وقولُهُ: (وَلَكِنْ آبْتَكِرْ) أي: أوَّلَ ما يَطْلُعُ النَّهارُ أَمْشِي.

والشَّاهِدُ قُولُهُ: (نَهُرُ) فَهَذَهُ نِسْبَةٌ عِوَضٌ عَنْ قُولِهِ: (نَهَارِيُّ).

⁽١) البيت من الرجز، أنشده سيبويه، ولم ينسبه (٣/ ٣٨٤)، ولسان العرب (نهر).

لَمَّا ذَكَرَ رَحَمَهُ اللَّهُ القواعِدَ، وكان العَربُ همُ الحُكَّامَ في هذه الأَبوابِ قال: ما لَنَا إلا أَنْ نَسْتَسْلِمَ، فالَّذي يُخَالِفُ ما ذَكَرْتُ مِن القَوَاعِدِ يُقْتَصَرُ فيه على السَّمَاعِ، ولا يُقَاسُ عليه؛ ولهذا قالَ: (عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا).

مثالُ ذلك: (عَبْدُ شَمْسٍ) كان المفروضُ أنْ نقولَ: (شَمْسِيُّ) لكنْ قالوا: (عَبْشَمِيُّ) وكذلك (عَبْدُ الدَّارِ) بدلَ أنْ يقولوا: (دَارِيُّ) قالوا: (عَبْدَرِيُّ).

انونت انونت انونت المواقعة

الوَقْفُ: مَعْنَاهُ قَطْعُ الكَلامِ، فَتَقِفُ على الكَلمةِ، أو الجُمْلةِ، أو الحَرْفِ، أو الحَرْفِ، أو ما أشبة ذلك، والوَقْفُ في التَّجْويدِ بَعْضُهُ وَقْفٌ لازمٌ، وبعضُه جائزٌ، وبعضُهُ اضْطِرَارِيُّ، ولكنَّ البَحْثَ في الجَائزِ واللَّازِمِ والاضطراريِّ ليس هنا، وإنَّها الَّذي هنا هو أَحْكامُ المَوْقوفِ عليه أيضًا تَخْتَصُّ بالآخِرِ.

٨٨١- تَنْوِينًا اثْسَرَ فَـ تَنْحِ اجْعَـ لُ أَلِفَا وَقْفًا، وَيَلْـ وَ خَـ يْرِ فَـ تُحِ احْدِ فَا
 الشَّاحُ

قولُهُ: «تَنْوِينًا» مَفْعُولٌ مُقدَّمٌ ل(الجُعَلْ) يعني أنَّ التَّنُوينَ الَّذِي يَأْتِي (إِثْرَ فَتْحٍ) -أي: بعدَ الفَتْحِ- اجْعَلْهُ أَلِفًا، فتقولُ في (رَأَيْتُ زَيْدًا) إذا وَقَفْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا) ولا تقولُ: (رَأَيْتُ زَيدُ) إلَّا على لُغَةِ رَبِيعَةَ، فهمْ يَقِفُونَ على المَنْصوبِ بالسُّكُونِ، ويَجْعلونَهُ كغيرِ المَنْصوبِ، فيقولونَ: (رَأَيْتُ زَيدُ) و: (مَرَرتُ بِزَيدُ) وهي لُغَتُنا نحنُ الآنَ، فلو قلتَ: (قَابَلْتُ زَيدُ) وقال رجلٌ: خَطأٌ، أقولُ: أنا مِن رَبِيعةَ، أي: في اللَّغَةِ، وإنْ لم أَكُنْ منهم في النَّسَبِ.

وقولُهُ: ﴿تِلْوَ﴾ مَفْعُولُ (احْذِفَا) يعني: والتَّنوينَ الَّذي يكونُ تِلْوَ غيرِ الفَتحِ -وهو الضَّمُّ والكسرُ- احْذِفْهُ، فإذا قلت: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ(١)) قلنا: خطأٌ، والصَّوَابُ

⁽١) أي: بالوقف على آخره بإظهار التنوين.

أَنْ تقولَ: (مَرَرْتُ بِزَيدُ) لأَنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ يقولُ: (احْذِفَا) والأمرُ للوُجُوبِ إلَّا أَنْ يَدُلَّ عليه دَليلٌ كها أَنَّك إذا قلتَ: (رأيتُ زَيدٌ) قُلنا: خطأً، ويجبُ أَنْ تَجْعلَ التَّنُوينَ أَلِفًا.

٨٨٢- وَاحْذِفْ لِوَقْفِ فِي سِوَى اضْطِرَادِ صِللَةَ غَـنْدِ الْفَـنْحِ فِي الْإِضْسَادِ الشَّرِحُ الْفَسْنَعِ فِي الْإِضْسَادِ الشَّرِحُ السَّرِحُ السَّرَاحُ السَّرِحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ الْعَلَمُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحِ السَّرَحُ السَّلِمِ السَّلِمُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَامِ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّمِ السَّلَمُ السَلَّمُ السَامِ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَامِ السَلَّمُ السَّلَمُ السَّلِمُ السَلِي السَلْمُ السَلِمُ السَّلَمُ السَامِ السَلَّمُ السَلِمُ السَلِمُ السَ

قُولُهُ: «لِوَقْفٍ» اللَّامُ للتَّعْلِيلِ، أي: لأجلِ الوَقْفِ.

وقولُهُ: «صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ» الصَّلَةُ مِثل: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا شَدِيدًا) و(مَرَرْتُ بهِ نايجًا).

أمَّا صِلَةً المَفْتوحِ، فلا تُحْذَفُ، تقولُ: (رَأَيْتُهَا) فتَبْقى الألِفُ، ولا تُحْذَفُ.

فإذا كان مَضْمُومًا، أو مَكْسُورًا، فإنَّهُ تُحُذَفُ صِلَتُهُ، فتقولُ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِه). (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ).

لكنْ في لُغَتِنا العَامِّيَّةِ نقولُ: (هِندٌ ضَرَبْتَهُ) فَنَقُولُ في هذه اللَّغَةِ: إِنَّهَا خَطَأٌ؛ لأنَّ صِلَةَ الفَتح يَجِبُ أنْ تَبْقَى، ولا ثَحْذَفُ.

وقولُهُ: «فِي سِوَى اضْطِرَارِ» أمَّا في حالِ الاضْطِرارِ فلا تُحْذَفُ؛ لأنَّ لكلِّ شيءٍ حُكْمَهُ.

٨٨٣ وَأَشْبَهَتْ (إِذًا) مُنَوَّنَا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قُلِبْ الشَّرحُ

(إِذًا) تُشْبِهُ الْمُنَوَّنَ المَنْصوبَ؛ لأنَّهَا مثلُ (زَيْدًا) وإذا كانت تُشْبِهُهُ أَعْطِيَتْ حُكْمَهُ، فعندَ الوَقْفِ نَقْلِبُ نُونَهَا أَلِفًا، ولا نقولُ: (إِذَنْ) بل نقولُ: (إِذَا) لكنْ هل يُمْكِنُ أَنْ يقفَ الإنسانُ على (إِذًا)؟

نقول: نعم، إذا قلتَ: (سَأَزُورُكَ) فأقولُ: (أُكْرِمُكَ إِذًا) فعند الوقفِ تقولُ: (إِذَا).

وظاهرُ كلامِ المُؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ أَنَّه لا فرقَ بين أَنْ يكونَ هناك الْتِبَاسُ أَو لا؛ لأَنَّني إذا قلتُ: (أَكْرِمُك إِذًا) فقد يكونُ فيه الْتِبَاسُ أنَّها (إذَا) الشَّرْطِيَّةُ، وأنَّ المعنى: (أَكْرِمُك إِذَا زُرْتَنِي) لكنْ نقولُ: الأصلُ عَدَمُ ذلكَ، وأنَّ المعنى: أُكْرِمُكَ إِذًا، أي: لأَنَّك زُرْتَني؛ ولهذا قال: (فَالِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ).

وقولُهُ: «نُونُهَا قُلِبُ» الكُوفيُّون يُجَوِّزُونَ تَقْدِيمَ الفاعلِ، أو نائبِ الفاعلِ، ﴿ نُونُ): نائبُ فاعلٍ، ولكنَّ البصريِّينَ يقولون: (نُونُ): مُبْتَدَأً، و(قُلِبُ): فِعلَّ ونائبُ فاعلِ، والجُمْلَةُ خَبَرٌّ.

وأمَّا في الكِتابةِ: فاختلفَ أهلُ الكِتابةِ فيها، فمنهم مَن قال: تَبْقَى نُونَا؛ لئلَّا تَشْتَبِهَ، ومنهم مَنْ قال: تُحْذَفُ النُّونُ، وتُكْتَبُ أَلِفًا؛ لئلَّا يُكْتَبَ ما لا يُنْطَقُ به، ولكنْ عندي أنَّ إِبقاءَها أَوْلى؛ لئلّا تَشْتَبِهَ على الإنسانِ ب(إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ.

فإذا قال قائلٌ: وما معنى (إذًا)؟

نقولُ: (إِذًا): ظَرْفٌ للزَّمانِ الحاضرِ، وهي (إذًا) النَّاصِبةُ، لكنَّ (إذًا) النَّاصِبةَ لها شُروطٌ: أنْ تكونَ في أوَّلِ الكَلَامِ، وأنْ يأتيَ بَعْدَها مُسْتَقْبَلُ، ولا يُفْصَلَ بينَهُ وبينها بفاصِلِ.



٨٨٤- وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنُوينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ اَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «حَذْفُ» مُبْتدأً، و(أَوْلَى) خَبَرُها.

وقولُهُ: "يَا الْمَنْقُوصِ" المَنْقُوصِ، المَنْقُوصِ، المَنْقُوصِ، المَنْقُوصِ، المَنْقُوصِ، لأَنَّهُ فعل، و(اللَّذي) غيرُ مَنْقوصٍ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيْ، وقَوْلُنا: (آخِرُهُ ياءٌ) احِترازٌ مما آخِرُهُ حَرفٌ غيرُ الباءِ، وهو كثيرٌ، وقولُنا: (لَازِمةٌ) اخْترازٌ مِنْ غيرِ اللَّازِمةِ، كالباءِ الَّتي تكونُ في (أبيك) و(أخِيك) أو في (المُسلِمِينَ) اخْترازٌ مِنْ غيرِ اللَّازِمةِ، كالباءِ الَّتي تكونُ في (أبيك) و(أخِيك) أو في (المُسلِمِينَ) و(المُسْلِمَيْنِ) وقولُنا: (مَكْسُورٌ ما قَبْلَها) اخْترازٌ مِن (ظَبْيِ) فليس بمَنْقُوصٍ؛ لأنَّ الذي قَبْلَها ساكنٌ، وكذلك (طَيُّ) وما أَشْبَهها.

وقولُهُ: «ذِي التَّنْوِينِ» (ذِي) بمعنى صَاحبِ، أي: أنَّهُ مَنْقُوصٌ مُنَوَّنَّ.

وقولُهُ: «مَا لَمْ يُنْصَبَ» وهو المَرْفوعُ والمَجْرورُ، فذكرَ ثَلَاثةً شُرُوطِ: كَوْنُهُ مَنْقُوصًا ومُنَوَّنًا، وغيرَ مَنْصُوبٍ، فهنا حَذْفُها (أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا) فتقولُ في مَنْقُوصًا ومُنَوَّنًا، وغيرَ مَنْصُوبٍ، فهنا حَذْفُها (أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا) فتقولُ في (مَرَرْتُ بقاضٍ) عندَ الوَقْفِ: (مَرَرْتُ بِقَاضٍ) ويجوزُ: (مَرَرْتُ بقاضِي) ولكنَّ الحَذْفَ أَوْلَى، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَالْقَضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾، وقال: ﴿ وَمَا لَهُم مِن دُونِدٍ مِن وَالِ ﴾ ويجوزُ الإثباتُ، لكنْ في القرآنِ لا نُشْبِتُ إلَّا إذا كانتْ هناك قِراءةٌ؛ لأنَّ القرآنَ تَوْقِيفيُّ.

وقولُهُ: «مَا لَمْ يُنْصَبَ» فإن نُصِبَ المَنْقوصُ فهو على القَاعِدَةِ الأُولى، وهو

أَنْ يُجْعَلَ التَّنوينُ أَلِفًا، فتقولُ: (أَكْرَمْتُ رَامِيَا) (أَجَبْتُ دَاعِيَا) (حَكَّمْتُ قَاضِيَا).

فصارَ المَنْقُوصُ إِنْ نُصِبَ يُقْلَبُ التَّنوينُ أَلِفًا على القاعِدةِ، وإِنْ كان مَرْفوعًا أو مَجْرورًا وهو مُنَوَّنٌ فإِنَّهُ يُوقَفُ عليه بالسُّكُونِ بدونِ أَنْ تُجْلَبَ الياءُ إليهِ، وإِنْ جُلِبَتْ فلا بَأْسَ.



٨٨٥ - وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْو (مُرٍ) لُـزُومُ رَدِّ الْبَا اقْتُفِي الشَّرحُ

قولُهُ: «غَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ» هو المُحَلَّى بـ(أل).

وقولُهُ: «بِالْعَكْسِ» أي: يجوزُ أنْ تُخْذَفَ الياءُ، ولكنَّ الأَوْلَى إِثْبَاتُهَا؛ لأَنَّهُ قال: (حَذْفُ يَا الْـمَنْقُوصِ أَوْلَى).

مثالَهُ: (جاءَ القاضِي) ويجوزُ أنْ تقولَ: (جاءَ القَاضِ) قــال اللهُ تعالى: ﴿ اللَّهِ عَالَى: ﴿ اللَّهِ عَالَى: ﴿ اللَّهُ عَالَى ﴾ والأَوْلَى: ﴿ اللَّهَ عَالَى ﴾ (١).

فصارَ الْمُنَوَّنُ الحَذْفُ فيه أَوْلى، وغيرُ الْمُنَوَّنِ بالعَكْسِ.

وقولُهُ: ﴿وَفِي نَحْو (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِيۗ (مُرٍ) أي: مُرِي، وهو اسمُ فاعلٍ مِن الرُّؤْيَةِ، أي: أَرَاني الشَّيءَ، فهو مُرٍ لِي، وفي اللَّغَةِ العامِّيَّةِ نقولُ: (مُوَرِّبكَ) وليس معناه: اؤْمُر غَيْرَكَ، وذلك أنَّه لمَّا بَقِيَ على حَرْفَيْنِ فقط صارَ لُزُومُ ردِّ الياءِ.

«اقْتُفِي» أي: اتَّبعَ، فتقولُ: (جَاءَني مُرِي) فيجبُ أَنْ تَرُدَّ الياءَ؛ لأنَّهُ صارَ على حَرْفَيْنِ فقط.

مثالٌ آخَرُ: (يَفِي) عَلَهَا؛ لأنَّ (يَفِي) في الأصلِ فِعلٌ مُضارعٌ، لكنْ قدْ أَجْعَلُهُ عَلَهًا مثل: (يَشْكُرَ) (يَزيدَ).

⁽١) هي قراءة ابن كثير، انظر الإقناع (٢/ ٦٧٦).

٨٨٧- وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنَهُ أَوْقِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ مِنْ مُحَرَّكِ مَا لَتَّحَرُّكِ مَا لَتَّكَ أَوْ قِلْيلًا إِنْ قَفَا مِهِمَ الضَّمَّةَ أَوْقِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا مِهِمَ الضَّمَّةَ أَوْقِف مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا مِهِمَ مُلْكِينٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا مِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

الشَّرحُ

قولُهُ: «غَيْرُ» مُضافٌ إلى (هَا) و(هَا) ليستْ ضَمِيرًا، والمرادُ بها الهاءُ الَّتي هي أحدُ حُرُوفِ الهجاءِ، وحُذِفَتِ الهَمْزةُ مِن أجل ضَرُورةِ الشَّعْرِ.

فإذا وَقَفْنَا على مُتَحَرِّكِ، فإنَّنا نُسَكِّنُهُ ما لم يَكُنْ هاءَ التَّانيثِ، فلها حُكُمٌّ خاصٌّ.

مثالُ ذلك: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ) فهنا اللَّامُ مُحَرَّكَةٌ، وإذا وُقِفَ عليها تُسَكَّنُ، وهذا هو الأصلُ، فتقولُ: (مَرَرْتُ بالرَّجُلْ) و: (مَرَرْتُ بزَيدْ) وتقول: (هذا الوَردْ) (شَمَمْتُ الوَردْ) (مَرَرتُ بالوَردْ) وهذا هو الوجهُ الأوَّلُ.

الوَجْهُ النَّانِ: (أَوْقِفْ رَاثِمَ التَّحَرُّكِ) ويُسَمُّونهُ (الرَّوْمَ) كَأَنَّكَ تَرُومُ الحَرَّكَةَ، أي: تُرِيدُها، ولكنْ عَجَزْتَ عنها، فلا تُسَكِّنُها خالِصًا، ولا تُحَرِّكُها خالصًا، واللَّفْظُ فيه صُعوبَةٌ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ) والإشْمامُ أَنْ تُسَكِّنَ الحَرْفَ، وتَضُمَّ الشَّفَتَيْنِ بعد التَّسْكينِ، وهذا إذا كان ضَمَّةً.

الوَجْهُ الرَّابِعُ: (أَوْ قِفْ مُضْعِفًا *مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا مُحَرَّكًا) فتقول: (الرَّجُلّ) (الجَمَلّ) فإنْ كان هَمزًا أو قَفَا حَرْفَ عِلَّةٍ فلا يُضَعَّفُ، أو كان ما قبلَ الأخيرِ ساكنًا، فلا يُضَعَّفُ أيضًا، مثلُ: (الجِمْلِ) فلا تقولُ عندَ الوقفِ: (الجِمْلّ).

الوَجْهُ الخامسُ: (وَحَرَكَاتِ انْقُلَا لِسَاكِنِ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُخْظَلَا) أي: لم يُمْنَعْ، فَتَقِفُ بالسُّكُونِ، وتَنْقُلُ الحَرَكةَ إلى السَّاكِنِ قَبْلُها.

مثالُ ذلك: لو سَمَّيْنا شَخْصًا ب(ضَرْبٍ) فتَقُولُ عندَ الوقفِ: (هذا الضَّرُبُ) (رَأَيْتُ الضَّرَبُ) (مَرَرْتُ بالضَّرِبُ).

مثالٌ آخَرُ: (الوَرْدُ) تقولُ عندَ الوَقْفِ: (هذا الوَرُدُ) (شَمَمْتُ الوَرَدُ) (مَرَرتُ بالوَرِدْ).

مثالٌ آخَرُ: قال اللهُ تعالى: ﴿ سَلَنَّهُ هِى حَتَىٰ مَطْلَمِ ٱلْمَجْرِ ﴾ [القدر: ٥] تقولُ: (الْفَحِرْ) فالجيمُ ساكنةٌ، لكنْ عندما نَقِفُ نَنْقُلُ حَرَكةَ الرَّاءِ إلى الجيمِ، وقال اللهُ تعالى: ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرِ ﴾ [العصر: ٣] فتقولُ: (بِالصَّبِرْ) ويجوزُ أَنْ تُسَكِّنَ، فتقولَ: (بِالصَّبِرْ) ويجوزُ أَنْ تُسَكِّنَ، فتقولَ: (بِالصَّبِرْ) على الأَصْلِ.

مثالٌ آخَرُ: (نَظَرْتُ إِلَى جَعْفَرٍ) فهنا لا يُمْكِنُ أَنْ تَنْقُلَ حَرَكَةَ الرَّاءِ إِلَى الفَاءِ، فتقولَ: (نَظَرْتُ إِلى جَعْفِرْ) لأنَّهُ مُحَرَّكَةٍ أَصْليَّةٍ، لكنْ لو كان سَاكِنًا، ثُمَّ حَرَّكَةٍ أَصْليَّةٍ، لكنْ لو كان سَاكِنًا، ثُمَّ حَرَّكُناهُ، فلا بأسَ، لأَننا لم نَنْقُصْ منه شَيئًا، أمَّا لو أَبْعَدْنا الحَرَكةَ الأَصْلِيَّةَ، وأَتَيْنا بِالحَرَكةِ العَارِضَةِ للوقفِ، فهذا ليس بصَحيحٍ.

مثالٌ آخُرُ: (البَيْتُ) لا نقفُ عليه بنَقْلِ الْحَرَكةِ؛ لأنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحَمَهُ اللَّهُ اشترطَ، فقال: (تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا) والياءُ تَحْرِيكُها تَمْنُوعٌ، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ ما قَبْلَهُ حَرفٌ صَحيحٌ، ومثلُهُ: (بَيْنَ). فصارَ الوقفُ على مُتحَرِّكٍ غيرِ الهاءِ فيه خمسةُ أَوْجُهِ: السُّكُونُ، والرَّوْمُ، والإَرْمُ، والرَّوْمُ، والرَّفِي في أَمَّا الهاءُ، فستأتي إنْ شاء اللهُ.

- هَنَقُلُ فَتْحِ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَسرَاهُ بَصْسِرِيُّ، وَكُونِ نَقَلَا الشَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِعُ السَّرِحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرِ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحِ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرِ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّمِ ال

قُولُهُ: «نَقُلُ فَتْحٍ» أي: مِن الآخِرِ في غَيرِ اللَّهُموزِ.

«لَا يَوَاهُ بَصْرِيِّ» أي: لا يَوَاه عَالِمٌ مِنَ البَصْرِيِّينَ.

«وَكُوفٍ نَقَلَا» أي: والكُوفيُّونَ نَقَلُوا ذلك عن العَرَبِ، وعلى هذا فمَذْهَبُهم هو الصَّحيحُ.

وقولُهُ: "مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ" خَرَجَ به المَهْمُوزُ، فإنَّه إذا كان مَهْمُوزَ الآخِرِ، فإنَّهُ تُنقُلُ حَرَكَتُهُ إلى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَه على رَأْيِ الكُوفيِّين والبَصْريِّينَ.

مثالُ ذلك: (أَنَا أُحِبُّ الدِّفْءَ) يجوزُ أَنْ أقولَ: (الدِّفَءُ) على القَوْلَيْنِ جَمِعًا، لكنْ لو أقولُ: (هَذَا الجِمْلُ) فهل يجوزُ على رأي البصريِّينَ أَنْ أقولَ عند الوقفِ: (هَذَا الجِمُلُ)؟

الجوابُ: نعمُ؛ لأنَّ نَقْلَ الضَّمُّ والكَسْرِ يَرَاهُ الجَميعُ.

- ٨٩٠ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُـمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي الْـمَهْمُوزِ لَـبْسَ يَمْتَنِعْ الْـمَهُمُوزِ لَـبْسَ يَمْتَنِعْ النَّقُرُحُ النَّقُرُحُ النَّقُرِحُ النَّقُرِحُ النَّقُرِحُ النَّقُرِحُ النَّقِيمِ النَّقُرِحُ النَّقِيمِ النَّقَرِحُ النَّقِيمِ النَّقَرِحُ النَّقَالُ إِنْ يُعْدَمُ النَّقَرِحُ النَّقَالُ إِنْ يُعْدَمُ النَّقِيمِ النَّقَالُ إِنْ يُعْدَمُ النَّقِيمِ النَّقَرِحُ النَّقَالُ إِنْ يُعْدَمُ النَّاقِ النَّاقِ النَّاقِ النَّاقُ النَّاقِ النَّاقِ النَّاقَ النَّاقُ النَّاقُ النَّقُلُ إِنْ يُعْدَمُ النَّاقِ النَّاقِ النَّاقُ النَّاقِ الْمُنْ النَّقَالُ إِنْ يُعْدَمُ النَّاقِ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ النَّقُلُ إِنْ الْمُنْ الْمُنْفِقِلِلْمُ الْمُنْ ا

أَفادَنا المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّه إِذَا نَقَلْنَا حَرَكَةَ الآخِرِ إِلَى السَّاكِنِ الصَّحيحِ قَبْلَهُ، وكان هذا البِنَاءُ لا نَظيرَ له في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، فإنَّهُ لا يَجُوزُ؛ لأَنَّنَا نَخْرُجُ بذلك عن الأَوْزَانِ المَّعْرُوفَةِ في اللَّغَةِ العَرَبيَّةِ إِلَّا في المَهْمُوزِ؛ ولهذا قال: (وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ).

مثالُ ذلك: (هَذَا الْحِمُلُ) يَمْتَنعُ؛ لآنَّهُ لا يُوجَدُ (فِعُلٌ) في اللُّغَةِ.

٨٩١- في الْوَقْفِ تَا تَأْتِيثِ الْإِسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
 ٨٩٢- وَقَـلَ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ اللهِ يعني آنَك إذا وَقَفْتَ على السمِ يَخْتُومِ بِتاءِ التَّأْنيثِ، فاجْعَلْهُ هاءً، تقولُ: (هـذه فَاطِمَهُ) ولا تقـلْ: (هـذه فَاطِمَهُ).

وقولُ المؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ «قَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ» خَرَجَ به تاءُ تَأْنيثِ الفِعْلِ، مثل: (هِنْدُ قَامَتْ) ولا تقولُ: (هِنْدٌ قَامَهُ) لأنَّ المؤلِّفَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خَصَّهُ بتاءِ تأنيثِ الاسمِ.

وقولُهُ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ» فإنْ وُصِلَ بساكِنٍ صَحيحٍ قَبْلَهُ، فإنَّهُ يُوقَفُ عليه بالتَّاءِ، وهذا استِثْناءٌ مِن الشَّطرِ الأوَّلِ.

مثالُ ذلك: (أُخْتُ) فلا تقولُ عند الوقفِ: (هَذِه أُخْهُ) وكذلك (بِنْتُ) فلا تقولُ: (هَذِه بِنْهُ) ولكن تقولُ: (بِنْتْ، أُخْتْ).

أمَّا إذا اتَّصلَ بساكِنٍ غيرِ صَحِيحٍ كها لو قُلْت: (فَتَاةً) فإنَّك تقولُ في الوَقْفِ: (فَتَاهُ) وتقولُ في (شَاةٍ): (شَاهُ) لأنَّ السَّاكِنَ غيرُ صحيح.

وقولُهُ: «وَقَلَّ ذَا» المشارُ إليه قَلْبُ التَّاءِ هاءً.

وقولُهُ: «فِي جَمْعِ تَصْحِيحِ» هو جمعُ المُؤنَّثِ السَّالمُ، فيَقِلُّ فيه أنْ تَجْعَلَ التَّاءَ

هاءً، لكن يُوجَدُّ، فتقولُ عندَ الوَقْفِ: (عندي مُسْلِياتُ) وتقولُ: (عِندِي مُسْلِياهُ) لكنَّ الأكثرَ أَنْ تقولَ: (مُسْلِيَاتُ) قال اللهُ تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥ إِن طَلَقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥ أَرْدَجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتُ على واحدةٍ أَزْوَجًا خَيْرًا مِنكُنَّ مُسْلِماتِ مُؤْمِنكِ فَيْنَاتٍ فَيْنَاتٍ ﴾ [التحريم:٥] فإذا وَقَفْتَ على واحدةٍ مِنْ هذه، فإنَّك تَقِفُ بالتَّاءِ، فلا تقولُ: (قَانِتَاهُ).

وقولُهُ: «وَمَا ضَاهَى» أي: ما شَابَهَهُ، مثلُ: (هَيْهَاتَ) لأنَّ (هَيْهَاتَ) اسمُ فِعْلِ مَاضٍ^(۱).

وقولُهُ: «وَغَيْرُ ذَيْنِ» أي: غيرُ جَمعِ التَّصْحيحِ، وما ضَاهَاهُ (بِالْعَكْسِ) فالأكثرُ فيه الوُقُوفُ على الهاءِ، وتجوزُ التَّاءُ.

مثالُ ذلك: (مَكَّةُ) إذا وَقَفْتَ تقولُ: (مَكَّهُ) ويجوزُ: (مَكَّةُ) لكنَّهُ قليلٌ.

مثالٌ آخَرُ: (المَدِينَةُ) إذا وقفتَ تقولُ: (المَدِينَةُ) ويجوزُ: (المَدِينَةُ) لكنَّهُ قليلٌ، وكذلك نقولُ في (عُنيَزةً): (عُنيَزَهُ) و(عُنيَزَةُ) لكنَّ الأكثرَ (عُنيَزَهُ) ونقولُ في (بُرَيْدَةَ): (بُرَيْدَهُ) وهو الأكثرُ، ويجوزُ (بُرَيْدَةُ) وكذلك يجوزُ: (قدْ قامتِ الصَّلَاهُ) و(قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) وعلى هذا فَقِسْ^(٣).



⁽١) تفول: (هيهات)، ويقلّ (هيهاه).

⁽٢) ومثله (فاطمة)، تقول: فاطمه، ويَقِلّ: فاطمةً.

٨٩٣ وَقِفْ بِهَا السَّحْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ بِحَذْفِ آخِرٍ كَ (أَعْطِ مَنْ سَأَلُ)
 ٨٩٤ وَلَيْسَ حَتُمَا فِي سِوَى مَا كَ (عِ) أَوْ كَ (يَعِ) خَبْزُومًا فَرَاعٍ مَا رَعَوْا
 ١٤٣ وَلَيْسَ حَتُمًا فِي سِوَى مَا كَ (عِ) أَوْ كَ (يَعِ) خَبْزُومًا فَرَاعٍ مَا رَعَوْا
 ١٤٣ وَلَيْسَ حَتُمًا فِي سِوَى مَا كَ (عِ) أَوْ لَمَا خَرْدُومًا فَرَاعٍ مَا رَعَوْا

الفعلُ المُعْتَلُ الآخِر يُوقَفُ عليه بهاءِ السَّكْتِ، لكنْ قال: «وَلَيْسَ حَتْهَا فِي سِوَى مَا كَ (عِ)»، أي: في سِوَى فِعْلِ كَ (عِ) وهو فِعْلُ أَمْرٍ مِن (وَعَى) فيَجِبُ أَنْ يُلْحَقَ به هاءُ السَّكْتِ، فتقولُ عند الوَقْفِ: (الْقَوْلَ عِهْ) أي: أَوْعِ الْقَوْلَ، وتقولُ: (اللَّهُمَّ النَّارَ قِهْ) وتقولُ: (ها فُلَانُ، بِالعَهْدِ فِهْ) أي: أَوْفِ، وتقولُ: (هَذَا فُلَانٌ فَرَهُ) و(رَهُ) منَ الرُّوْيَةِ، وأَصْلُها (ارْأَهُ).

وقولُهُ: «أَوْ كَ (يَعِ) جَنْزُومًا» الفرقُ بين (عٍ) و(يَعِي) أَنَّ الأَوَّلَ فعلُ أمرٍ، والثَّانِيَ مُضارعٌ، لكنَّهُ قال: (مَجْزُومًا) لأنَّه إذا لم يُجْزَمْ وُقِفَ عليه بالياءِ، فيُقَالُ: (فُلَانٌ يَعِي) فتقفُ بالياءِ السَّاكِنَةِ.

لكنْ لو قالَ قائلٌ: إذا قلتَ: (قِهُ) فيُمْكِنُ أَنْ تكونَ هذه هي هاءَ الضَّميرِ؟ نقولُ: لكنْ يُنْظَرُ إلى السَّياقِ: هل هي ضَمِيرٌ، أو هاءُ السَّكْتِ؟ وقولُهُ: «فَرَاعِ مَا رَعَوْا» أي: رَاعِ ما رَعَاهُ العَرَبُ.

٨٩٥ و (مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ
 ٨٩٦ وَلَيْسَ حَتُمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)
 ١٤٣٠ وَلَيْسَ حَتُمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)
 ١٤٣٠ وَلَيْسَ حَتُمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)

قولُهُ: «مَا فِي الاِسْتِفْهَام» يعني: (ما) الاستِفْهاميَّةَ.

وقولُهُ: «إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا» أي: وُجُوبًا، وانظرْ إلى قَوْلِهِ تعالى ﴿عَمَّ يَشَآءَلُونَ﴾ (النبا:١) فالأَلِفُ في ﴿عَمَّ﴾ مَحْذُوفةٌ، فلو قالَ قائلٌ: (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ) قُلنا: خَطَأٌ.

ومثلُه: (لِمَ فَعَلْتَ كَذَا؟) فلو قال قائل: (لِمَا فَعَلْتَ كذا؟) قُلنا: خطأً.

وقولُهُ: «وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ» يعني أنَّك إذا وَقَفْتَ، فأَوْلِهَا الهاءَ، فتقولُ: (إذا كان فِعْلِي صَوَابًا فَلِمَهْ؟) يعني: لِمَ تَلُومُنِي؟

وقولُهُ: «وَلَيْسَ حَتُّمًا» أي: يجوزُ أنْ تقولَ عند الوَقْفِ: (لِمْ) و(لِمَهُ).

إِذَنْ: إذا جُرَّتْ (مَا) الاستِفْهاميَّةُ بحَرُفِ الجَرِّ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِها، وكذلك إِنْ جُرَّتْ بالإضافةِ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِها.

لكنْ إلحاقُ هاءِ السَّكْتِ بها إنْ جُرَّتْ بالحَرْفِ، فهو جائزٌ، وإنْ جُرَّتْ بالحَرْفِ، فهو جائزٌ، وإنْ جُرَّتْ بالاسمِ، فهو واجبٌ؛ ولهذا قال: «وَلَيْسَ حَنْـهًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا * بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)».

مثالُ ذلك: (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى) فكلمةُ (مَ) هنا استِفْهَاميَّةٌ، أي: أيَّ اقْتِضَاءِ اقْتَضَاهُ، فهنا لو تَقِفُ تقولُ: (اقْتِضَاءَ مَهْ؟) وُجُوبًا؛ لأنَّهَا انْخَفَضَتْ بالإضافةِ (أي: بالاسم).

خلاصةُ البَيْتَيْنِ:

إذا جَرَرْتَ (ما) الاستِفْهاميَّةَ، وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِها، وهل يَلْزَمُكَ أَنْ تُضِيفَ إليها هاءَ السَّكْتِ؟

نقول: إنْ جُرَّتْ بالحَرْفِ لم يَجِبْ، بل هُو جَائزٌ، وإن جُرَّتْ بالاسمِ وَجَبَ.

٨٩٧ - وَوَصْلَ ذِي الْسَهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُسرِّكَ تَخْرِيسكَ بِنَساءٍ لَزِمَسا
 ٨٩٨ - وَوَصْلُهَا بِغَسْيْرِ تَخْرِيسكِ بِنَا أَدِيمَ شَسَدًّ، فِي الْسَمُدَامِ اسْتُحْسِنَا
 الشَّرحُ

أَفَادَنَا المُؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْحَرَكَةَ أَرْبَعَةُ أَنُواع:

النَّوعُ الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ إِعْرَابِيَّةً، فهنا يَمْتَنَعُ إلحَاقُ هاءِ السَّكْتِ بها مُطْلَقًا، فلا تقولُ: (جاءَ زَيْدُهُ).

النَّوعُ الثَّاني: أَنْ تَكُونَ حَرَكَةَ بِنَاءِ تُشْبِهُ الحَرَكَةَ الإِعرابيَّةَ، فكذلك لا يَجوزُ، مثل: (ضَرَبَ) فِعْلٌ ماضٍ، فلا تقولُ: (ضَرَبَهُ) ومثل: (جاءً) فلا تقولُ: (جَاءَهُ).

فإذا قال قائلٌ: لماذا قُلْنا: إنَّ حركةَ الفعلِ الماضي مُشْبِهةٌ للحَرَكةِ الإعْرابيَّةِ؟ قلنا: لأنَّهُ يَتَغَيَّرُ، فقد يُبْنَى على الضَّمِّ ك(ضَرَبُوا) وعلى السُّكُونِ ك(ضَرَبُتُ).

النَّوعُ النَّالثُ: أَنْ تَكُونَ حَرَكَةَ بِنَاءِ لَا تُشْبِهُ حَرَكَةَ الْإِغْرَابِ، لَكَنَّهَا غَيْرُ لازمةٍ، فإلحاقُ هاءِ السَّكْتِ بها جائزٌ، لكنَّهُ شاذً، مثل: (مِنْ قَبْلُهُ) (مِنْ بَعْدُهُ) (مِنْ عَلُهُ).

النَّوعُ الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ حَرَكَةً بِنَاءٍ لَازِمَةً، فَالأَحْسَنُ إِلْحَاقُهَا، مِثْلُ: (كيفَ) تَقُولُ فيها: (كَيْفَهُ؟) ومثل: (أَيْنَ) تَقُولُ فيها: (أَيْنَهُ؟) ومَا أَشْبَهَها.

وقولُهُ: «وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ عَمْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ» أي: بغيرِ تَحْريكِ بِناءِ دَائِمٍ.

٨٩٩- وَرُبَّمَا أَعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْ تَظِيَا الشَّرِحُ الشَّرِحُ

قَدْ يُعْطَى لَفْظُ الوَصْلِ حُكْمَ الوَقْفِ على التَّفصيلِ السَّابِقِ، مِثْلُ قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ فَأَنظُرَ إِنَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهُ ﴾ [البغرة:٢٥٩] وأَصْلُها: (لَمْ يَتَسَنَّ) وجاءتْ هاءُ السَّكتِ مع الوَصْلِ، وقد يَتَبَادرُ إلى الذَّهْنِ أَنَّ الهاءَ مِن الفعلِ، وأنَّه جُزِمَ ب(لَمْ) مثلُ (لَمْ يَتَغَيَّرُ) لكن نقولُ: (يَتَسَنَّ) هذا آخِرُ الفِعلِ، والهاءُ للسَّحْتِ.

وقالَ الشَّاعرُ(١):

مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا

وقولُه: (الْقَصَبَّا) أَصْلُها (القَصَبُ) وهذا أحدُ الأوجهِ الحَمْسةِ الَّتي سَبَقَتْ، وهو التَّضعيفُ، والألفُ هنا للإِطْلَاقِ، وليستْ ألفَ التَّنُوينِ، ولو كانتْ ألفَ التَّنُوينِ ما جازَ التَّضعيفُ، لكنْ هذه الألِفُ للإِطْلَاقِ خارجةٌ مِن الإغرابِ، وأيضًا لا يمكنُ أنْ يُنَوَّنَ وفيه (أل).

 ⁽١) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لرُّؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (ص:١٦٩)، وانظر
 الكتاب (٤/ ١٧٠)، وشرح الشافية للرضي (٣١٨/٢).

الإنسائية الإنسائية المناسبة ا

كَأَنَّ الإمالةَ -واللهُ أعلمُ- من بابِ تَحْسينِ اللَّفْظِ، أَو أَنَّهَا لُغَةٌ مِن اللَّغَاتِ، فَي بعضِ البُلْدَانِ فِي نَجْدٍ لَهَجَاتٌ تَمِيلُ إلى الإمالةِ، وغَالِبُ أَهلِ نَجْدٍ يُمِيلُونَ، والحِجَازِيُّون لا يُمِيلُونَ إلَّا قَلِيلًا، فكأنَّها لغةٌ لقَومٍ، وتَحْسينٌ للَّفْظِ عندَ قَومٍ آخَرِينَ.

والإمالةُ ليس فيها شيءٌ واجبٌ، وإمالةُ الألفِ أَنْ تَجْعَلَها بين الألفِ والياءِ، وإمالةُ الفتحةِ أَنْ تَجْعَلَها بين الفَتْحةِ والكَسْرةِ.

٩٠٠- الْأَلِفَ الْـمُبْدَلَ مِنْ يَسَافِي طَرَفْ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَسَا خَلَفْ
٩٠٠- دُونَ مَزِيسِدٍ أَوْ شُسِدُوذٍ، وَلِسهَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْسَهَا عَدِمَا
الشَّحُ

قوله: «الْأَلِفَ الْـمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ، وذلك مثل: (رَمَى) والدَّليلُ أنَّك لو وَصَلْتَ بها تاءَ الفَاعِلِ انْقَلَبتْ ياءً، فتقولُ: (رَمَيْتُ) لكنْ (خَزَا) وَاوِيَّةٌ، فلا تُميلُها.

وفي القرآنِ قالَ اللهُ تعالى: ﴿ بِسُـمِ ٱللَّهِ بَعُرِطِهَا ﴾ [مود: ٤١].

وقولُهُ: «كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ» أي: الَّذي تَخْلُفُه الياء، وليس طَرَفًا، فإنّه أيضًا يُبَال، لكنْ (دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ).

مثالُ ذلك: (مَرْمَى) تقولُ فيها: (مَرْمَيَانِ) فتُبْدِلُها ياءً، فلمَّا صحَّ أَنْ تُبْدِلَها ياءً، صحَّ أَنْ تُضْجِعَ الأَلِفَ حتَّى تكونَ قَرِيبَةً مِن الياءِ؛ ولهذا فَسَّرَ بَعْضُهم الإِمَالةَ بالإِضْجاعِ، وليس بالإِنْحَاءِ.



٩٠٢- وَهَكَــذَا بَــدَلُ عَــيْنِ الْفِعْــلِ إِنْ يَؤُلْ لِلَى (فِلْتُ) كَمَاضِي (خَفْ) و (دِنْ) الشَّرحُ

أيضًا يُهالُ بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إذا كان يَؤُولُ إلى (فِلْتُ).

مثالُ ذلك: (خَافَ) فعَيْنُها الألِفُ، وهي تَؤُولُ عند نِسْبَتِها إلى تَاءِ المتكلِّمِ إلى (فِلْتُ) فتقول: (خِفْتُ).

ومثله: (نامَ) و(نِمْتُ) وكذلك (دِنْ) وهو فعلُ أَمْرٍ مِن (دَانَ، يَدِينُ) فعندما تُضِيفُها إلى تاءِ الفَاعِل تقولُ: (دِنْتُ).

أمَّا (قَالَ) و(بَاعَ) فلا نُميلُ الألِفَ فيها؛ لأنَّها عندَ إسْنادِها إلى تاءِ الفاعلِ تكونُ على وَزْنِ (فُلْتُ).

لَكُنُّ هِلْ يَصِحُّ أَنْ أَقُولَ: لا ثَمَّالُ؛ لأنَّهَا وَاوِيَّةٌ؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ الألِفَ في (خَافَ) واوَّ بدَليلِ أنَّ المَصْدَرَ (خَافَ يَخَافُ خَوْفًا) وأَصْلُها (يَخُوِفُ).

ومِثْلُها: (نَامَ، يَنَامُ، نِمْتُ) مع أنَّها وَاوِيَّةٌ.

إِذَنِ: القاعدةُ: إذا كانتِ الألِفُ في الأَجْوَفِ^(۱) عندَ إسنادِ الفِعلِ إلى تاءِ الفاعلِ يكونُ على وزنِ (فِلْتُ) جازتِ الإمالـةُ، وإنْ كانَ على وزنِ (فُلْتُ) لم تَجُز الإمالةُ.

⁽١) الأجوفُ هو الَّذي وسطهُ حرفُ عِلَّةٍ، والمثالُ هو الَّذي أَوَّلُهُ حرفُ عِلَّةٍ، والنَّاقصُ هو الَّذي آخِرُهُ حرفُ عِلَّةٍ. (الشَّارح).

٩٠٣- كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفِ اوْ مَعْ هَا كَ (جَيْبَهَا أَدِرْ) الشَّرحُ الشَّرحُ

كذلك ثُمَالُ الألِفُ الواقِعةُ بعدَ الياءِ، مثل: (بَيَانٍ) وكذلك إذا كانَ بَيْنَها وبينَ الياءِ حَرْفَانِ، وبينَ الياءِ حَرْفَانِ، لينَ الياءِ حَرْفَانِ، لكنْ أحدُهُما الهاءُ، مثلُ: (جَيْبَهَا).



٩٠٤- كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي مَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَهُ يُصَدْ وَلِي مَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَهُ يُصَدْ

الشَّرحُ

إذا وَقَعَتْ بعدَ الأَلِفِ كَسْرَةٌ جازَ أَنْ تُضْجِعَها؛ لكي تُوَافِقَها.

كذلك إذا وَقَعَتْ بعدَ حَرفٍ يَلِي كَسْرةً، ولم يَقُلْ: (وكذلكَ إذا وَقَعَتِ الألِفُ بَعْدَ كَسْرَةٍ) لأنَّه لا يُمْكِنُ أنْ تقعَ الألِفُ بعدَ كَسْرةٍ، نعمُ، يُمْكِنُ أنْ تقعَ بعدها كَسْرَةً، أو تَقَعَ بعدَ حَرْفٍ قَبْلَه كَسْرةٌ.

مثالُ ذلك: كَلِمةُ (كِتَابِ) فتُمَالُ.

وكذلك إذا وَقَعَتْ بعدَ حَرْفَيْنِ قَبْلَهما كَسْرَةٌ، وأوَّلُهما سَاكِنٌ، مثلُ: (شِمْلَان) أو كانَ كِلَاهما مُتَحَرِّكًا، لكنْ أَحَدُهُما (ها) نحو: (أَنْ يَضْرِبَهَا) فهذه أيضًا تُهَالُ، ولو كانتْ في الآخِرِ.

وكذلك يُهَالُ ما فَصَلَ فيه الهاءُ بينَ الحَرْفَينِ اللَّذَيْنِ وَقَعَا بعدَ الكَسْرةِ وأَوَّلُهما ساكِنٌ، نحوُ: (هَذَانِ دِرْهَمَاك) فالميمُ مُتَحَرِّكَةٌ، والرَّاءُ الَّتي قبلَ الهاءِ ساكنةٌ، وفُصِلَ بينهما بالهاءِ؛ ولهذا قالَ: (ف(دِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ).

@

٩٠٦ وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرًا مِنْ كَسْرِ اوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا
 ٩٠٧ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
 ٩٠٨ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَـمْ يَنْكُسِرْ أَوْ يَسْكُنِ إِثْرَ الْكَسْرِ كَالْلِطْوَاعَ مِنْ)
 ٩٠٨ وَكَـفُ مُسْتَعْلِ وَرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كَ (غَارِمًا لَا أَجْفُو)
 ٩٠٠ وَكَـفُ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كَ (غَارِمًا لَا أَجْفُو)

الشَّرحُ

حُرُوفُ الاسْتِعْلَاءِ سَبعةٌ بَحْمَوعةٌ في قَوْلِك: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) وهو كلامٌ ليس له مَعْنَى، وإلَّا لَقَالَ: (خُصَّ ضَغْطًا) على أنَّه مَفْعولُ (خُصَّ) أو (خُصَّ ضَغْطٌ) على أنَّه فَاعِلٌ، لكنْ أتَوْا بهذا؛ لأنَّها أَسْهَلُ للطَّالِبِ.

٩١٠ وَلا أَمُلِ لِسَبَ لِلَّمْ يَتَصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ
 ٩١٠ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَ (عِادَا) و (نَاكَ)
 ١١٥ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَ (عِادَا) و (نَاكَ)
 الشَّرحُ

ثُمَالُ الألِفُ الثَّانيةُ مِنْ نَحُو(عِبَادَا) -وهي الَّتي بعدَ الدَّالِ- لمُناسَبةِ الأَلِفِ الْمُهَالَةِ قَبْلَها، وهي الَّتي بعدَ الميم.

وكذلك ثُمَالُ ألفُ (تَلَا) و(تَلَا) فِعْلُ، وظاهرُ كلامِهِ أنَّ الألِفَ ليستْ ثَمَالةً حَسَبَ القَوَاعِدِ، إنَّها هيَ ثُمَالةٌ للمُنَاسِبةِ؛ حيثُ عُطِفَتْ على أَلِفٍ ثَمَالةٍ سَابِقَةٍ.

٩١٢- وَلَا تُعِلْ مَا لَـمْ يَنَلْ تَسمَكُّنَا دُونَ سَهَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا) الشَّرحُ

الأشهاءُ المُتَمَكِّنَةُ هي الأشهاءُ المُعْرَبةُ، فكلَّ الأشهاءِ المبنيَّةِ لا ثُمَالُ إلَّا اسْمَيْنِ فَقَطْ، وهما (هَا) الَّتِي هيَ ضَميرُ المُؤَنَّثِ، و(فَا) الَّتِي هي ضَميرُ المُتكلِّمِ المُعَظِّمِ نَفْسَهُ، أو الَّذي معهُ غيرُهُ.



٩١٣- وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَ (لِلْأَيْسَرِ مِلْ نُكْفَ الْكُلَفْ) ٩١٣- كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْهُ إِذَا مَا كَانَ غَهُرَ أَلِهُ

الشَّرحُ

إذا وَقَعَ الفَتْحُ قَبلَ راءٍ مَكْسورةٍ مُتَطَرَّفَةٍ، فإنَّهُ يُهَالُ، وهذه الإمالةُ ليستُ للألِفِ، وإنها هي للفَتْحةِ، بحيثُ تكونُ بينَ الفَتْحةِ والكَسْرةِ.

مثالُ ذلك: (بِشَرَرٍ) ومِثْلُها (بَشَرٍ) لأنَّ هذا فَتْحٌ قبلَ كَشرِ الرَّاءِ الْمَتَطَرِّفَةِ. مثالُ آخَرُ: (لِلْأَيْسَرِ مِلْ) فتُمِيلُ الفَتْحَةَ في السِّينِ.

التَّسريفُ التَّسْريفُ التَّسْريفُ التَّسريفُ التَّسْريفُ التَّسُولُ التَّسْرِيفُ التَّسْرِيفُ التَّلُّ التَّسْرِيفُ التَّلْرِيفُ التَّلُّ التَّلْمُ التَّلْمُ التَّلْمُ التَّلْمُ التَّلُّ التَّلْمُ التَّلِيفُ التَّلْمُ التَّلْمُ التَّلْمُ التَّلُّ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ الْعُلْمُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلُّ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ التَّلِيفُ ال

التَّصريفُ: عِلْمٌ يُعْرَفُ به أَحْكامُ الكَلِمةِ مِن حيثُ التَّغْييرُ، وَرَدُّها إلى الأُصُولِ بزيادةٍ، أو حَذْفِ، فهو لا يَتَعَلَّقُ بآخِرِ الكَلِمِ، وإنَّها يتعلَّقُ بأَوَائِلِها وأَوَاسِطِها: هل فيها زِيَادةٌ أو نَقْصٌ؟ وأَوَاسِطِها: هل فيها زِيَادةٌ أو نَقْصٌ؟

وفي الحقيقةِ ليستْ فَائِدَتُهُ كَفَائدةِ النَّحْوِ؛ لأنَّ النَّحْوَ فَائِدَتُهُ عَظيمةٌ جِدًّا، لكنْ هذا أيضًا فيه فائدةٌ عَظيمةٌ؛ حيثُ تَعْرِفُ به كيفَ حَرَكةُ الكلِمةِ في أَوَّلِها وفي وَسَطِها: هل هي مِن بابِ كذا، أو مِن بابِ كذا، أو مِن بابِ كذا، أو مِن بابِ كذا، كما سيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

والتَّصريفُ لا يَدْخُلُ على جَمِيعِ الكَلِماتِ؛ ولهذا يقولُ:

٩١٥- حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْسِرِيفٍ حَرِي الصَّرِفِ حَرِي الشَّرحُ

قُولُهُ: ﴿حَرْفٌ﴾ مُبْتَدأً.

و «شِبْهُهُ» مَعْطُوفٌ عليه.

وقولُهُ: «بَرِي» أي: مُتَبَرِّئُ، وهو خَبرُ الْمُبْتَدَأِ، وساغَ الابْتِداءُ بالنَّكِرةِ؛ لأجلِ التَّقْسيمِ، وابنُ مالكِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- يقولُ: (وَلَا يَجُورُ الِابْتِـدَا بِالنَّكِـرَهُ * مَا لَمْ تُفِدْ). وقولُهُ: «وَشِبْهُهُ» شِبْهُ الحَرْفِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُما: مِنَ الأَسْمَاءِ، والثَّاني: مِنَ الأَفْعَالِ.

فالَّذي مِنَ الأَسْماءِ هـو الأَسْماءُ المَبْنِيَّةُ، فكـلُّ اسمٍ مَبْنيِّ فهـو بَرِيءٌ من التَّصريفِ.

مثالُ ذلك: (أَنَا) فلا تقولُ: وَزْنُهَا (فَعَلْ) وكذلك (نَحْنُ) لا تقولُ: وَزْنُهَا (فَعْلُ) فكلُّ اسمِ مَبْنيٍّ لا تَصْرِيفَ فيه إِطْلَاقًا، ولا تُجْرَى فيه المَوازِينُ الصَّرْفِيَّةُ.

وأمَّا النَّوعُ الثَّانِ: فهو كلُّ فِعلِ جامِدِ، فإنَّه لا يَدْخُلُ فيه التَّصريفُ، مثلُ: (لَيْس) و(عَسَى) و(نِعْمَ) فلا تقولُ: وزنُ (نِعْمَ): (فِعْلَ) ولا: (لَيْسَ) وَزْنُها: (فَعْلَ) ولا تقولُ: (عَسَى) وَزْنُها: (فَعَلْ).

فصارتِ الأشياءُ البَرِيئةُ مِنَ الصَّرْفِ ثَلَاثةً: الحَرفُ، والأسْماءُ المبنِيَّةُ، والأَفْعالُ الجامِدةُ، فهذه كُلُّها لا يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ فيها التَّصريفُ.

وقولُهُ: «وَمَا سِوَاهُمَا» أي: ما سِوَى الحَرْفِ وشِبْهِهِ.

«بِتَصْرِيفٍ حَرِي» أي: جَدِيرٌ بالتَّصْريفِ، فدَخَلَ في ذلكَ جَميعُ الأَسْهَاءِ المُعْرَبةِ، وجَميعُ الأَفْعَالِ غَيْرِ الجَامِدَةِ.



٩١٦- وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُسرَى قَابِلَ تَصْسِرِيفٍ سِسوَى مَا غُيِّرَا الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿ وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ ﴾ أي: لا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ ما يَقْبَلُ التَّصريف، وهو أَذْنى مِن ثَلَاثةِ أَحْرُفِ أَبدًا، أي: إنَّ كُلَّ شيءٍ قَابِلِ للتَّصريفِ مِنَ الأسْهاءِ، أو الأَفْعالِ، فإنَّهُ لا يَقِلُ عن ثَلاثةِ أَحْرُفِ، إلَّا ما غُيِّر، أي: دَخَلَ فيه إعْلالُ بحَذْفِ، فهذا رُبَّها يقلُّ عن ثَلَاثةِ أَحْرُفِ.

مثالُهُ: (يَدْ) فإنها ممَّا يَدْخُلُهُ التَّصريفُ، مع أنَّها أقلَّ مِن ثَلَاثَةٍ، لكنْ فيها حَذْفٌ اعْتِبَاطًا، أي: هكذا نَطَقَتْ به العَرَبُ، وليس سَبَبُهُ قاعِدةً تَصْريفيَّةً.

مثالٌ آخَرُ: (فِ) أي: بالعهدِ، فهذا فعلُ أمرٍ قابلٌ للتَّصريفِ، وهو حَرفٌ واحدٌ، لكن حُذِف منه حَرْفَانِ؛ لأنَّهُ مِن (وَفَى) و(وَفَى) ثلاثةُ أَخْرُفِ، إِذَنْ: صارَ فيهِ عِلَّةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (مَ اللهِ) وأَصْلُها (يَمِينُ اللهِ) وقيلَ: (ومُ اللهِ) على أنَّها مِن (ايْمُن اللهِ).

وعلى هذا فنَقول: كلُّ قابِلِ للتَّصريفِ مِن اسمٍ أو فِعْلِ، فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَنْقُصَ عن ثَلَاثةِ أَحْرُفٍ، إلَّا أَنْ يَعْتَرِيَهُ تَغْيِيرٌ.

٩١٧- وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَحَرَّدَا وَإِنْ يُسزَدْ فِيسِهِ فَسَا سَسبْعًا عَسدَا الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ

سَبَقَ أَنَّ أَقلَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَهُ التَّصريفُ ثَلاثةٌ، لكنْ هل له مُنْتَهَى في حُرُوفِهِ؟

نقولُ: أمَّا الْمُجَرَّدُ مِنَ الزِّيادةِ في الاسمِ فمُنتَهاهُ خُسٌ، والمَزيدُ مُنتَهاهُ سَبْعٌ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَجِدَ كَلِمةً عَربيَّةً مِنَ الأسْهاءِ تَزِيدُ على سَبْعةٍ أَحْرُفٍ أَبدًا إذا كانتْ مَزِيدةً، ولا على خُسَةٍ إذا كانتْ مُجَرَّدةً.

> وهل يُمْكِنُ أَنْ تُوجَدَعلى حَرْفٍ وَاحِدٍ، أو على حَرْفَيْنِ؟ نقولُ: لا يُمْكِنُ إلا بتَغْييرِ.

> > أمَّا أَنْ تُوجِدَ على ثَلاثةٍ، فيُمْكِنُ، وهو كَثيرٌ.

مثالُ الثَّلَاثَةِ: (زَيْدً) و(حَمَدًا) وهو عَلَمٌ مَنْقُولٌ.

مثالُ الأرْبَعةِ: (جَعْفَرٌ) (دِرْهَمٌ).

مثالُ الخمسةِ: (سَفَرْجَلٌ).

والمُجَرَّدُ: هو ما لا يَسْقُطُ شيءٌ مِن حُرُوفِهِ، فمثلًا (فَلْسُ) على وزنِ (فَعْلِ) فهنا لم يَسْقُطْ شيءٌ مِن حُروفِهِ، لكنْ إذا قلتَ: (مُصْطَفَى) فهذا مَزِيدٌ؛ لأنَّهُ يَسْقُطُ المِيمُ والتَّاءُ الَّتِي قُلِبَتْ طَاءً، وأَصْلُها (مُصْتَفَى) لأنَّهُ مِن الصَّفْوةِ، وأَصْلُها: (صَفَى) فالحُرُوفُ الأَصْليَّةُ فيه هي الصَّادُ والفاءُ والواوُ الَّتِي هيَ الأَلِفُ المَصْورةُ.

وقولُهُ: «وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَسَمَا سَبْعًا عَدَا» فَيُزَادُ فيه حتَّى يكونَ أَرْبَعةً، مثل: (خَالِدٍ) (أَحْمَدَ) (يَاسِر).

ومثالُ الخَمْسةِ: (مُسَجِّلٌ) (مُصْطَفَى) (مِسْهَارٌ).

ومثالُ السِّتَّةِ: (مُسْتَشْفَى) (مُسْتَغْفِرٌ) (مُسْتَخْرَجٌ).

ومثالُ السَّبْعَةِ: (اسْتِشْهَادُ) (اسْتِغْفَارٌ) (اخْرِنْجَامٌ) وهو الاجْتِباعُ، و(اشْهِيبَابٌ) أي: صارَ أَشْهَبَ، مِن (اشْهَابٌ، يَشْهَابُ، اشْهِيبَابًا) مثل: (احْمَارً، يَحْمَارً، احْمِرَارًا).

إِذَنِ: الزَّائدُ مُنْتَهاهُ سَبْعةٌ، والأصلُ مُنْتَهاهُ خَسْ، ولا يُوجَدُ غَيرُ هذا، ونقولُ هذا بالنِّسبةِ للأسهاءِ العربيَّةِ غيرِ المُرَكَّبةِ، أمَّا المُركَّبُ والأعْجَميُّ فلا دَخْلَ له في بابِ التَّصريفِ، فمثلًا (أَذْرِبِيجَانُ) ليسَ لها دَخْلٌ في التَّصريفِ؛ لأنَّهُ أَعْجَميُّ.

٩١٨- وَغَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِيِّ افْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمَّ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «غَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِيِّ» أمَّا آخِرُ الثَّلَاثِيِّ وغيرِهِ، فلا نَتَكَلَّمُ فيه؛ لأنَّ مَرْجِعَهُ النَّحْوُ.

وقـولُهُ: «غَيْرَ آخِرِ النَّلَاثِيِّ» يَشْمَلُ الأَوَّلَ والنَّانِيَ (افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ) فإذا كان الأوَّلُ والثَّانِي في كلِّ وَاحِدٍ منهيا ثَلَاثَ حَرَكاتٍ يَكُونُ عندنا تِسْعَةُ أَوْجُهِ.

قال المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: "وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ" فيكونُ عندنا اثْنَا عَشَرَ وَجُهّا؛ لأنَّ تَسْكِينَ الثَّانِ معَ الحَرَكاتِ الثَّلاثِ للأَوَّلِ يكونُ منه ثَلَاثَةُ أَوْجُهِ، ومع التَّسْعَةِ السَّابِقَةِ يكونُ اثْنَيْ عَشَرَ.

إِذَنِ: الاسمُ الثَّلَاثيُّ يكونُ له اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورةً، بالنِّسبةِ للحَرَكاتِ في أُوَّلِهِ، وفي وَسَطِهِ.

فإذا قال قائلٌ: لماذا لم يَقُلِ المؤلِّفُ رَحَهُ اللَّهُ: (زِدْ تَسْكِينَ أَوَّلِهِ)؟ فُلنا: السَّببُ أَنَّهُ لا يُبْدَأُ بساكنِ، فالتَّسكينُ للثَّاني.

مثالُ فَتحِ الأَوَّلِ مَعَ فَتْحِ الثَّانِي: (جَمَلٌ) (قَلَمٌّ) (فَرَسٌّ) على وزنِ (فَعَلِ).

مثالُ فَتحِ الأوَّلِ معَ كسرِ الثَّاني: (حَذِرٌ) (ثَمِلٌ) (كَذِبٌ) (كَبِدٌ) على وَزْنِ (فَعِلِ). مثالً فَتح الأوَّلِ معَ ضمِّ الثَّاني: (سَبُعٌ) (عَضُدٌ) على وزنِ (فَعُلِ).

مثالُ فَتَحِ الأَوَّلِ مَعَ شُكُونِ الثَّاني: (زَيْدٌ) (فَتْحٌ) (فَلْسٌ) على وزنِ (فَعْلِ) وهو كَثيرٌ.

مثالُ ضَمِّ الأوَّلِ معَ فَتْحِ الثَّاني: (صُرَدُ) على وزنِ (فُعَلَ).

مثالُ ضَمِّ الأوَّلِ معَ كسرِ الثَّاني: (دُئِلٌ) على وزن (فُعِلِ).

مثالُ ضَمَّ الأوَّلِ معَ ضمِّ النَّاني: (كُتُبٌّ) (أُسُدٌّ) (عُنُقٌ) على وزنِ (فُعُلِ).

مثالُ ضَمَّ الأوَّلِ معَ سُكُونِ الثَّاني: (قُفْل) على وزنِ (فُعْل).

مثالُ كَسْرِ الْأَوَّلِ مَعَ فَتْحِ النَّانِ: (عِنَبٌ) على وزنِ (فِعَلٍ).

مثالُ كَسْرِ الأَوَّلِ والثَّاني: (إِبِلٌ) على وزنِ (فِعِلٍ).

مثالُ كَسْرِ الأَوَّلِ معَ سُكُونِ الثَّانيِ: (عِلْمٌ) على وزنِ (فِعْلٍ).

أَمَّا كَسْرُ الأَوَّلِ مَعَ ضَمِّ الثَّانِ مثل: (حِبُكٌ) على وزنِ (فِعُلٍ) فسيأتي في قولِ المؤلِّفِ رَحَمُهُاللَّهُ: (و(فِعُلُ أُهْمِلَ) أي: إنَّه ليس مَوْجودًا.

٩١٩- وَ(فِعُلُّ) أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلَ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلِ ب(فُعِلْ) الشَّرحُ

قولُهُ: «(فِمُلُّ) أُهْمِلَ» يعني أنَّ العَرَبَ لم تَنْطِقْ بكَلِمَةِ على وزنِ (فِعُلٍ) بل أَهْمَلتْهُ، ولكنَّ المؤلِّفَ رَحَمَهُ آللَهُ ذَكَرهُ إتمامًا للتَّقْسيمِ والحَصْرِ فقط على أنَّ بَعْضَهم قالَ: إنَّهُ غيرُ مُهْمَلِ، لكنَّهُ نادرٌ.

وقولُهُ: «وَالْعَكْسُ يَقِلْ» أي: (فُعِلٌ) مثلُ: (دُيْلٍ).

«لِقَصْدِهِمْ» أي: لقَصْدِ العَربِ.

«تَخْصِيصَ فِعْلِ بِ(فُعِلْ)» يعني أنَّهم قلَّ نُطْقُهم بِ(فُعِلٍ) في الاسم؛ لأنَّهم نَقَلُوا هذا الوَزْنَ إلى الفِعْلِ الماضي الثَّلَاثيِّ المَبْنِيِّ للمَجْهولِ، أي: أنَّهم قَصَدُوا أَنْ يكونَ (فُعِلُ) مِن خَصَائصِ الأفْعالِ، فقولُهُ هنا: (فِعْلٍ) ليس المَقْصودُ به المِيزانَ.



٩٢٠ وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ الشَّرحُ الشَّرحُ

انتقلَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللهُ إلى حُكْمِ الفِعْلِ الثَّلاثيِّ، فَذَكَرَ أَوْزَانَ الفِعْلِ بعدَ ذكرِ أَوْزانِ الاسمِ، فقالَ: (وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ) ولم يتكلَّمْ عنِ الأوَّلِ؛ لأنَّ الأوَّلَ مَفْتوحٌ فِي الأَفْعالِ، فالأفعالُ أوَّلُها إمَّا مَضْمُومٌ إذا بُنِيَتْ للمَجْهولِ، وقدْ ذَكَرَهُ بقولِهِ: (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ) وما عَدَا ذلك فهو مَفْتوحٌ، أمَّا المَبْدُوءُ جَمْزةِ وَصْلٍ، فَلَيْسَ هذا مَحَلَّهَا.

وقولُهُ: «وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ» فصارَ يجوزُ في ثَانِيهِ ثلاثةُ أَوْجُهِ: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ.

مثالُ الضَّمِّة: (عَظُمَ) (شَرُفَ) (كَرُمَ) ومثالُ الكَسْرِ: (شَرِبَ) (فَرِحَ) ومثالُ الفتح: (وَقَفَ) (ضَرَبَ) (قَعَدَ).

وقولُهُ: «ضُمِنْ» هذا مَضْمومُ الأوَّلِ مَكْسورُ الثَّاني، وهذا إذا كَانَ مَبْنِيًّا للمَجْهُولِ.

فصارتْ أَوْزانُ الفِعلِ أَرْبَعةً، فالأوَّلُ مَفْتوحٌ على كلِّ حالٍ، ما لم يُبْنَ للمَجْهُولِ، وأمَّا الثَّاني، ففيهِ ثَلَاثةُ أَوْجُهِ: الفَتحُ والكَسرُ والضَّمُّ.

٩٢١- وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِدًا وَإِنْ يُرَدُ فِيهِ فَهَا سِتًّا عَدَا الشَّرحُ الشَّرحُ

صارَ الفعلُ ناقصًا عن الاسمِ في المَزيدِ وفي المُجَرِّدِ.

٩٧٢- لِاسْمِ مُجَسَرَّدٍ رُبَسَاعٍ (فَعْلَسَلُ) و(فِعْلِسِلٌ) و(فِعْلَسِلٌ) و(فُعْلُسُلُ)
٩٧٣- وَمَعْ (فِعَلَلُ) (فُعْلَسُلٌ) وَإِنْ عَسَلَا فَمَتْعْ (فَعَلَّلِ) حَـوَى (فَعْلَلِكَ)
٩٧٤- كَـذَا (فُعَلَـلٌ) و(فِعْلَـلٌ) وَمَـا غَـايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ الـنَّقْصِ انْتَمَـى

٩٢٥- وَالْـحَرُفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلُ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّاثِدُ مِثْلُ نَـا (احْتُـذِي) الشَّرحُ

الْحَرُفُ الَّذي في الكَلِمَةِ (إِنْ يَلْزَمْ) أي: يَسْتَمِرَّ في كلِّ تَصَارِيفِها، فهو أَصْلُ، وإنْ سَقَطَ في بعضِ التَّصاريفِ، فهو زائدٌ.

مثالُ ذلك: (ضَرَب) فيها ثَلَاثةً أَخْرُفٍ: الضَّادُ، والرَّاءُ، والباءُ، فإن سَقَطَ واحدٌ مِن هذه الثَّلَاثةِ في بعضِ التَّصاريفِ، فهو زائدٌ، وإنْ بَقِيَتْ في كُلِّ تَصَارِيفها، فهي أُصُولٌ.

فإذا قلتَ: (ضَارِبٌ) جاءتِ الضَّادُ والرَّاءُ والباءُ، لكن جاءتْ زيادةٌ، وهي الألِفُ؛ لأنَّ الألفَ تَسْقُطُ في بعضِ التَّصاريفِ.

وإذا قلتَ: (مَضْرُوبٌ) فعندنا الضَّادُ والرَّاءُ والباءُ أصولٌ، لكنْ جاءَ فيها الميمُ والواوُ، فتكونُ زائدةً.

مثالٌ آخَرُ: (خَرَجَ) الحَاءُ والرَّاءُ والجيمُ لا تَسْقُطُ فِي كُلِّ التَّصاريفِ، فتقولُ: (اسْتَخْرَجَ) فهنا الحَاءُ والرَّاءُ والجيمُ أُصُولٌ، والهَمْزةُ والسِّينُ والتَّاءُ زوائدٌ، وكذلك تقولُ في (مُسْتَخْرِجٍ): الحَاءُ والرَّاءُ والجيمُ أصولٌ، والميمُ والسِّينُ والنَّاءُ زوائدٌ، وعلى هذا فَقِسْ.

فإذا قال لك قائلٌ: ما هو الأصليُّ مِن حُرُوفِ الكلِمةِ؟ فقل: هو الَّذي يَلْزَمُ في كُلِّ التَّصاريفِ. وقولُهُ: ﴿ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ ﴾ (الَّذِي): مُبْتَدأٌ، و (الزَّائِدُ): خَبَرُهُ.

ومَثْلَ المؤلِّفُ رَحَمُنُاللَهُ بقولِهِ: (مِثْلُ تَا احْتُذِي) والواقعُ أنَّ (احْتُذِي) فيها حَرْفانِ زَائِدانِ، وهي الهَمْزةُ والتَّاءُ، لكنَّ المؤلِّفَ رَحَمُاللَهُ ما أرادَ أنْ يَخْصِرَ في هذا المثالِ كُلَّ الحُرُوفِ الزَّوائِدِ، إنَّها أرادَ أنْ يَضْرِبَ مَثَلًا لحَرْفٍ زائدٍ فقط، فهل على المؤلِّفِ عَيبٌ في هذا؟

نقولُ: لا؛ لأنَّهُ يُريدُ أَنْ يُمَثَّلَ لِحَرْفٍ زائدٍ، ولا يَعْنِي بذلك أنَّهُ لا يَكُونُ في الكَلِمةِ حَرفٌ آخَرُ زائدٌ.

فإذا قال قائلٌ: وما هيَ حُروفُ الزَّيادةِ؟

قُلنا: يقولُ الشَّاعرُ^(١):

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّاثِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَـمْ تَبْخَـلْ: أَمَـانٌ وَتَسْهِيلُ

⁽١) البيت لأبي مُحَمَّد عبدِ المَجيد بن عَبدُونَ الفِهْرِيّ، كما في تاج العروس (زيد).

٩٢٦- بِضِمُنِ (فِعْلِ) قَابِلِ الْأُصُولَ فِي وَزْنِ، وَزَائِدُ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي كَرَاءِ جَعْفَرِ وَقَافِ فُسْتُقِ ٩٢٧- وَضَاعِفِ السَّلَامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي

علامةُ الزِّيادةِ أَنْ تَزِنَهُ، فإنْ نَطَقْتَ بحَرْفٍ مِن حُرُوفِهِ، فهو زَائِلًا، وإنْ لم تَنْطِقْ، فهو أَصْلُ، فكلُّ حَرْفٍ يُقَابِلُ الفاءَ والعَيْنَ واللَّامَ، فهو أَصْلُ، وكلُّ حَرْفٍ يَخُرُجُ عنها، فهو زَائِلٌ.

مثالُ ذلك: (فَلْسٌ) وزنُّهُ: (فَعْلٌ) و(جَعْفَرٌ) وَزْنُهُ: (فَعْلَلٌ) و(سَفَرْجَلٌ) وزنُه: (فَعَلَّلُمْ).

لكنُ (قِندِيلٌ) وزنُّهُ: (فِعْلِيلٌ) فالياءُ زائدةٌ في (قِندِيلِ).

وكذلك (قَائِمٌ) وَزْنُه: (فَاعِلٌ) فهنا نَطَقْتَ بالأَلِفِ، وما دامَ أَنَّك نَطَقْتَ بها في الميزالِ بلَفْظِها فهي زَائِدَةٌ.

مثالٌ آخَرُ: كَلِمةُ (قَامَ) فيها حَرفٌ مِن حُرُوفِ الزِّيادةِ، وهو الألِفُ، لكنَّهُ هنا أَصْلَى ۚ؛ لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ قابلُ تَصْرِيفٍ أقلُّ مِن ثلاثةِ أحرفٍ، إلا ما غُيِّرَ، فلو قُلْنا في (قَامَ): إنَّ وَزْنَهُ (فَالَ) ما صحَّ؛ لأنَّهُ يَلْزَمُ من ذلك أنْ يَنْقُصَ عن ثَلَاثةِ أَخْرُفِ.

إِذَنْ: نقولُ: وَزْنُهَا (فَعَلَ) وأَصْلُها: (قَوَمَ).

مثالٌ آخَرُ: (خَافَ) وَزْنُهَا (فَعِلَ) ومِثْلُها: (نَامَ) وَزْنُهُا (فَعِلَ) لأنَّ أَصْلَها

(نَامَ، نَوِمَ) ولهذا جاءتْ (يَنَامُ) فهي مِن بابِ (فَعِلَ، يَفْعَلُ) كَ (فَرِحَ، يَفْرَحُ).

مثالٌ آخَرُ: (مُسْتَقِيمٌ) على وَزْنِ (مُسْتَفْعِلٍ) لكنَّهُ فيه إعْلالٌ؛ لأنَّ أصلَ (مُسْتَقِيمٍ): (مُسْتَقْوِمٌ) فنُقِلَتِ الحَرَكةُ الَّتي في الوَاوِ إلى السَّاكنِ الصَّحيحِ قَبْلَها، وقُلِبَتِ الواوُ ياءً، فصارتْ (مُسْتَقِيمٌ).

مثالٌ آخَرُ: (مُسْتَكْبِرٌ) على وزنِ (مُسْتَفْعِلٍ) فهنا نَطَقْتَ بالميمِ والسِّينِ والتَّاءِ، إِذَنْ: هُنَّ الزَّاثداتُ.

وقولُهُ: «وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي * كَرَاءِ جَعْفَرٍ » حُروفُ (جَعْفَرٍ) كُلُّها أُصولٌ، وليسَ فيها حَرفٌ مِن حُروفِ الزِّيادةِ، فهاذا نَصْنَعُ عند الوَزْنِ؟

نقولُ: نُضَاعِفُ اللَّامَ، فنقولُ في (جَعْفَرٍ): (فَعْلَلٌ) لكنْ لماذا لا نقولُ: (فَعَّلَ)؟

نقولُ: لأنَّ الْمُتَطَرِّفَ أَوْلَى بأنْ يُكَرَّرَ؛ ولهذا قُلْنا: إنَّ اللَّامَ هي الَّتِي تُضَعَّفُ، وليسَ العَيُّنَ، هذا مِن جهةٍ.

ومِن جهةٍ أُخْرى، فإنَّ تَضْعيفَ اللَّامِ غالبًا أَسْهَلُ مِن العَيْنِ؛ لأنَّ العَيْنَ تَخْرُجُ مِنَ الحَلْقِ، لكنَّ اللَّامَ سَهْلةٌ.

وقولُهُ: «وَقَافِ فُسْتُقِ» حُرُوفٌ (فُسْتُقِ) كُلُها أُصولٌ، فنقولُ في وَزْنِها: (فُعْلُلٌ).

٩٢٨- وَإِنْ يَـكُ الزَّائِـدُ ضِعْفَ أَصْـلِ فَاجْعَلْ لَـهُ فِي الْـوَزْنِ مَـا لِلْأَصْـلِ الشَّرحُ الشَّرحُ

هذا مُسْتَثَنَى من قَوْلِه: (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي) أي: إلَّا في هَذهِ المَسْأَلةِ، فإذا كان الزَّائدُ مُضَعَّفَ الأَصْلِيِّ، فإنَّهُ يُجْعَلُ له ما لِلْأَصلِ، فإذا كانَ الزَّائدُ تَضْعيفَ العَينِ، فإنَّنا نُضَعِّفُ العَينَ.

مثالٌ ذلك: (قَتَّلَ) وَزْنُها: (فَعَّلَ) ولو لم نَمْشِ على هذه القَاعِدَةِ لقُلنا في وَزْنِها: (فَعْتَلَ) لأنَّ التَّاءَ مِن حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.

مثالٌ آخَرُ: (كرَّم) وَزْنُهَا: (فَعَّلَ) ولا نقولُ: وَزْنُهَا (فَعْرَلَ) لأنَّ الرَّاءَ ليستُ مِن حُرُوفِ الزِّيَادةِ، ولأنَّ هذا مُضَعَّفٌ لأَصْلِ، والمُضَعَّفُ للحرفِ الأصليِّ يجبُ أَنْ يُؤْتَى به على وَزْنِ ذلكَ الحَرْفِ الأَصْليِّ.

٩٢٩- وَاخْكُمْ بِنَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَ (لَـمْلَمِ) ٩٢٠- فَـأَلِفٌ أَكْثَـرَ مِـنْ أَصْلَيْنِ صَـاحَبَ ذَائِــدٌ بِغَــيْرِ مَــيْنِ ٩٣٠- فَـأَلِفٌ أَكْثَــرَ مِـنْ أَصْلَيْنِ صَـاحَبَ ذَائِــدٌ بِغَــيْرِ مَــيْنِ

الشَّرحُ

بدأَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ يُبَيِّنُ مواضعَ الزَّيادةِ، فحُرُوف الزَّيادةِ لها مَواضعُ: الموضعُ الأوَّلُ: كلُّ ألِفٍ صَاحَبَ أكثرَ مِن أَصْلَيْنِ فهو زائدٌ، مثل: (قَاتَلَ) فالألِفُ هنا صاحَبَ أكثرَ مِن أَصْلَيْنِ؛ لأنَّ القافَ والتَّاءَ واللَّامَ ثَلَاثةُ أُصُولٍ.

فإنْ صاحَبَ أَصْلَيْنِ، فليسَ بزائدٍ، مثل: (قَالَ) فهُنَا لَم يُصاحِبُ إِلَّا أَصْلَيْنِ، وهي القافُ واللَّامُ، ومثل: (إِلَى) بمعنى نِعْمَةٍ.

وقولُهُ: «بِغَيْرِ مَيْنِ» المَيْنُ هو الكَذِبُ.



٩٣١- وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَـمْ يَقَعَا كَـمَا هُمَـا فِي (يُؤْيُـوٍ) و (وَعُوعَـا) الشَّرحُ

إذا صَاحَبَتِ الياءُ أكثرَ من أَصْلَيْنِ، فهي زائدةٌ، وكذلك الوَاوُ.

مثال ذلك: (صَيْرَفٌ) نقولُ: الياءُ زَائِدَةٌ؛ لأنَّها صَاحَبَتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْنِ، وهي الصَّادُ والرَّاءُ والفاءُ، إِذَنْ: فالياءُ في (صَيْرَفٍ) زائدةٌ.

ولنا أَنْ نَعْرِفَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ بغيرِ مَا ذَكَرَ المُؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ فَإِذَا اشْتَبَهَتْ عليك، فصَرِّفُها إلى تَصَارِيفَ أُخْرَى، فَقُل: (الصَّيْرَفُ هو الَّذي يَصْرِفُ الدَّراهمَ بالدَّنانيرِ) إِذَنْ: هي مَأْخُوذةٌ مِن (صَرَفَ).

مثالٌ آخَرُ: (يَعْمَلُ) وليست هُنَا فِعْلَا مُضارِعًا؛ لأنَّ أَخْرُفَ الْمُضَارَعَةَ كُلَّها زائدةٌ حتَّى الأَلِفُ واليَّاءُ، لكنَّ اليَعْمَلَ هو البَعيرُ القويُّ على العَمَلِ، واليَّعْمَلةَ هي النَّاقةُ كها ذكرَ ذلك في الحاشيةِ، قال الشَّاعرُ(۱):

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْبَعْمَلَاتِ الـذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَـانْزِلِ إِذَنْ: (يَعْمَلُ) هُنَا اسمٌ، ونقولُ في الياءِ: إنَّها زائدةٌ؛ لأنَّها صَاحَبَتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْنِ، ولنا أَنْ نَعْرِفَ هذا بطَريقةٍ أُخْرى، كها سَبَقَ.

مثالٌ آخَرُ: (جَوْهَرٌ) وَزْنُهَا (فَوْعَلٌ) فهنا الواوُ زائِدةٌ؛ لأنَّها صَاحَبَتْ أكثرَ مِن أَصْلَيْنِ، وهذه رُبَّها يَعْسُرُ عندَ التَّصريفِ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ الواوَ زائدةٌ، فنَحْتَاجُ

⁽۱) تقدم عزوه (ص:۳۸۲).

إلى القاعدةِ الَّتِي ذَكَرَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ ٱللَّهُ.

مثالٌ آخَرُ: (عَجُوزٌ) وَزْنُهَا (فَعُولٌ) فالواوُ صَاحَبَتْ أَكثرَ مِن أَصْلَيْنِ، وهِيَ أيضًا مِن العَجْزِ.

ويُسْتَثْنَى مِن ذلك الثَّنَائِيُّ الْمُكَرَّرُ، فإنَّمَا لا تكونُ زائدةً، مثل: (يُؤْيُوٍ) لِطَائرِ ذي هِخْلَبٍ، والمِخْلَبُ ما يَصيدُ به الطُّيورَ والأرانبَ، وما أشْبَهَ ذلك، وهل المِخْلَبُ هو الهَنَاةُ الَّتِي تَخْرُجُ في سَاقِهِ أو هي أَظْفَارُهُ؟

نقولُ: هي أظفارُهُ.

فَهُنا الياءُ الثَّانيةُ مُكَرَّرةٌ مِن الياءِ الأُولى، فلا تكونُ زائدةً؛ ولهذا نقولُ في وزنِ (يُؤيُؤِ): (فُعْلُلٌ) ولا نقولُ: وَزْنُهَا (فُعْوُلٌ).

مثالٌ آخَرُ: (وَعْوَعَ) أي: صَوَّتَ، فهنا الواوُ صَاحَبَتْ أَكْثَرَ مِن أَصْلَيْنِ، لَكَنَّهَا مُكَرَّرةٌ، فوَزْنُهَا (فَعْلَلٌ) ولا نقولُ: (فَعْوَلٌ).

٩٣٢- وَهَكَذَا هَمْ زُومِ يمٌ سَبَقًا ثَلَاثَةً تَأْصِ يلُهَا تَ حَقَّقًا

الشَّرحُ

الميمُ والهَمْزةُ مَوْضِعُ زِيادَتِهما إذا سَبَقَا ثَلَاثةً أُصُولٍ.

مثالُ ذلك: (أَحْمَدُ) فهنا سَبَقَتِ الهَمْزةُ ثَلَاثةَ أُصُولِ، فهيَ زائدةٌ، وكذلك في (أَعْطَى) سَبَقَتْ ثَلَاثةَ أَصولِ، وكذلك في (أَعْطَى) سَبَقَتْ ثَلَاثةَ أُصُولِ، وكذلك في (أَعْطَى) سَبَقَتْ ثَلَاثةَ أُصُولِ، فتكونُ زائِدةً؛ ولهذا وَزْنُ (أَعْطَى): (أَفْعَلَ).

لكنَّها في (سَأَلَ) غيرُ زَائِدَةٍ، وكذلك هي في (إِيلٍ) أَصْلِيَّةٌ؛ لأنَّها لم تَسْبِقْ ثَلَاثَةَ أُصُولِ.

كذلك الميمُ إذا سَبَقَتْ ثَلاثةَ أُصولِ، فهي زائدةٌ، مِثل: (مُكْرِمٍ) لأنَّهَا سَبَقَتْ ثَلاثةَ أُصُولِ، فهي زائدةٌ، مِثل: (مُكْرِمٍ) لأنَّهَا سَبَقَتِ اثْنَيْنِ، فهي غَيرُ زَائدةٍ، وكذلك هي في (مَهْدٍ) أَصْلِيَّةٌ.

٩٣٣- كَـذَاكَ هَمْـزُ آخِـرٌ بَعْـدَ أَلِـفْ أَكْثَـرَ مِـنْ حَـرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ الشَّرحُ الشَّرحُ

صارَتِ الهَمْزةُ إذا سَبَقَها ثَلَاثةٌ حُرُوفٍ، فهي زائدةٌ في الآخِرِ، وإنْ سَبَقَتْ ثلاثةَ حُرُوفٍ أُصُولٍ، فهي زائدةٌ في الأوَّلِ.



٩٣٤- وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي نَحْدِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

في كَلِمَةِ (سَكْرَانَ) سُبِقَتِ النُّونُ بِٱلفِ مَسْبوقةٍ بِثَلَاثةِ أُصُولِ، فالألفُ زائدةٌ، والنُّونُ زائدةٌ.

أمَّا في (مَكَانٍ) فَلَمْ تُسْبَقْ إِلَّا بِأَلِفٍ قَبْلَها حَرْفَانِ، فتكونُ النُّونُ أَصْليَّةً، وكذلك (زَمَانٌ) ولهذا ف(زَمَانٌ) مِنَ (الزَّمَنِ) فالنُّونُ أَصْلِيَّةً.

فإنْ لم يَسْبِقْها ثَلاثةٌ فهي أَصْلِيَّةٌ، سواء كانتْ هي الأَخِيرةَ، أو كانت بين أَصْلِيَّيْنِ.

كذلك إذا وَقَعَتِ النُّونُ فِي الوَسَطِ (بَيْنَ حَرْفَيْنِ وحَرْفَيْنِ) فإنَّها تكونُ زائدةً، مثل: (غَضَنْفَرٍ) فالنُّونُ زائدةٌ؛ لأنَّها وَقَعَتْ وَسَطًا بين أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ.

والغَضَنْفَرُ هو الأَسَدُ، ووَزْنُهَا (فَعَنْلَلٌ) ولا نقولُ: (فَعَلَّلَ) لأنَّ الزَّائدَ يُنْطَقُ بِلَفْظِهِ.

فإذا وَقَعَتْ بِينَ حَرْفٍ وحَرْفٍ فإنَّها تكونُ أَصْلِيَّةً، مثل: (صِنْوٌ) فهنا النُّونُ أَصليَّةٌ.

٩٣٥- وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْـمُضَارَعَهُ وَنَحْوِ الِاسْتِفْعَالِ وَالْـمُطَاوَعَهُ التَّأْنِيثِ وَالْـمُطَاوَعَهُ وَالْمُطَاوَعَهُ التَّارِحُ التَّسَرِحُ التَّسَمِ التَّسَرِحُ التَّسَرِحُ التَّسَرِحُ التَّسَمِ التَّسَرِيعُ التَّسَمِ التَّسَمِ التَّسَمِ التَّسَمِ التَّسَمِ التَّسَمِينَ التَّسَمِ التَّسَمِ التَّسَمِ التَّسَمِ التَّسَمِ التَّسَمِينَ التَّسَمِ التَّسَمِينَ التَّسَمِ التَّسَمِ التَّسَمِينَ التَّامُ التَّسَمِينَ التَّسَمِينَ التَّسَمِينَ التَّسَمُ التَّسَمِينَ التَّسَمِينَ التَّسَمُ التَّسَمِينَ التَّسَمِينَ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمِينَ التَّسَمُ التَّامُ التَّسَمُ التَّسَمِينَ الْمَعْمَ التَّسَمُ اللسَّمِينَ التَّسَمُ الْمُسَمِّقِينَ التَّسَمُ التَسْمِ التَّسَمُ الْعَلَمُ التَّسَمُ التَّسُمُ التَّسَمُ التَّسَمُ الْمُعَلِّ التَّسَمُ التَّامُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّامِ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَسْمُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمُ التَّسَمُ الْعَلَمُ ا

التَّاءُ في التَّأنيثِ زائدةٌ، مثل: (قَائِمَةٍ) نقولُ فيها: التَّاءُ زائدةٌ، ومثل: (شَجَرةٍ) نقولُ فيها: التَّاءُ زائدةٌ.

فكُلَّما جاءتِ التَّاءُ في التَّأنيثِ فهي زائدةٌ، سواء في مُشْتَقَّ، أو في جامِدٍ. كذلك أيضًا تكونُ التَّاءُ زائدةً في المُضَارَعَةِ، أي: في الفِعْلِ المُضَارِعِ(١).

٩٣٦- وَالْهَاءُ وَقْفًا كَ (لِمَهُ) و(لَمْ تَرَهُ) وَالسَّلَامُ فِي الْإِشَسَارَةِ الْمُشْسَتَهِرَهُ وَالسَّلَامُ فِي الْإِشَسَارَةِ الْمُشْسَتَهِرَهُ ٩٣٧- وَامْنَعْ زِيَسَادَةً بِسَلَا قَيْسِدِ ثَبَتْ اللهِ لَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَ (حَظِلَتْ)

⁽١) إلى هنا انتهى الشرح المسجل صوتيًّا لفضيلته -رحمه الله تعالى-، وإعَامًا للفائدة أكملنا نَصَّ ألفيةِ ابن مالك -رحمه الله تعالى-.

فَصْلُ فِي زِيادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

٩٣٨- لِلْوَصْلِ مَسْرٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُستُ

إِلَّا إِذَا ابْتُ لِي بِ فَ (اسْ تَثْبِتُوا)

٩٣٩- وَهُـوَ لِفِعْهِ مِسَاضٍ احْتَسَوَى عَسَلَى

أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (الْجَلَى)

٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمُصْدَرِ مِنْهُ، وَكَلَّذَا

أَمْرُ الثَّلَاثِيِّ كَـ (اخْشَ) و(امْضِ) و(انْفُــذَا)

٩٤١ - وَفِي (اسْسِمِ اسْتِ ابْسِنِ ابْسِنُمِ) سُسِعِعْ

و(اثْنَسيْنِ) و(المسرِيُّ) وَتَأْنِيسَثٍ تَبِسعُ

٩٤٢ - وَالْمُ أَمْ مَلْ أَلُّ) كَلْدًا، وَيُسْدَلُ

الإبسدار

.00

فَأَبْسِدِكِ الْسهَمْزَةَ مِسنْ وَاوٍ وَيَسا فَاعِسِلِ مَسا أُعِسلَّ عَيْنُسا ذَا اقْتُفِسِ حَسْزًا يُسرَى فِي مِشْلِ كَ (الْقَلَائِسِدِ) مَـدَّ (مَفَاعِـلَ) كَجَمْـع (نَيُّفَـا) لَامُها، وَفِي مِشْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ في بَدْءِ خَدْرِ شِدْهِ وُوفِيَ الْأَشْدُ كِلْمَةٍ إِنْ يَسْكُنْ كَ (آثِرْ) و(الْتَمِنْ) وَاوًا وَيَاءً إِنْ رَكَسُ مِنْقَلِبُ وَاوًا أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَ وَنَحْوُهُ وَجْهَا يْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّ أَوْ يَاءَ تَصْغِيرِ بِوَاوِ ذَا افْعَلَا زِيَادَتَيْ (فَعُلَانَ) ذَا أَيْضًا رَأَوْا مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ ٩٤٣- أَحْرُفُ الإبْدَالِ (هَدَأْتَ مُوطِيَا) ٩٤٤ - آخِـرًا إِنْـرَ أَلِسفٍ ذِيسدَ، وَفِي ٩٤٥- وَالْسَمَدُّ زِيدَ ثَالِثَا فِي الْوَاحِدِ ٩٤٦- كَــذَاكَ ثَــانِي لَيُنَــيْنِ اكْتَنَفَــا ٩٤٧- وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَسَا فِيهَا أُعِلَّ ٩٤٨ - وَاوًا وَهَمْ لَ أَوَّلَ الْسُوَاوَيْن رُدُّ ٩٤٩ - وَمَدًّا أَبُدِلْ ثَانِيَ السَهَمْزَيْنِ مِنْ ٩٥٠ إِنْ يُفْتَحِ إِثْرَ ضَــمٌ أَوْ فَتْح قُلِبْ ٩٥١- ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّ ٩٥٢- فَلَذَاكَ بَاءً مُطْلَقًا جَا، و(أَوُّمَ) ٩٥٣- وَيَاءً اقْلِبُ أَلِفًا كَسُرًا نَلَا ٩٥٤- فِي آخِرِ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ٩٥٥ - في مَصْدَرِ الْـمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَـلْ

٩٥٦- وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَ (الْحِيَـلْ) ٩٥٧- وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً) وَفِي (فِعَـلُ) ٩٥٨- وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحِ بَا انْقَلَبْ كَ (الْـمُعْطَيَانِ بُرْضَيَانِ) وَوَجَـبْ وَيَا كَ (مُوقِنِ) بِلَا لَهَا اصْنُرِفْ ٩٥٩- إِبْدَالُ وَاوِ بَعْدَ ضَدٍّ مِنْ أَلِفْ يُقَالُ: (هِسِيمٌ) فِي بَمْسِعِ (أَهْسِيَمَا) ٩٦٠- وَيُكْسَرُ الْـمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كُـمَا أُلْفِيَ لَامَ فِعْسِلِ اَوْ مِسنْ قَبْسِلِ تَسا ٩٩١- وَوَاوًا إِنْسَرَ الضَّسَمِّ رُدَّ الْيَسَا مَنَسَى كَــذَا إِذَا كَ (سَــبُعَانَ) صَــيّرَهُ ٩٩٢- كَتَاءِ بَانٍ مِنْ (رَمَى) كَ (مَقْدُرَهُ) ٩٦٣- وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لَافُعْ لَيَ) وَصْفَا فَـذَاكَ بِـالْوَجْهَيْنِ عَـنْهُمْ يُلْفَـى

نسن

٩٦٤ مِنْ لَامِ (فَعْلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَا (تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ ٩٦٥ مِنْ لَامِ (فَعْلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَا (تَقْوَى) غَالِبًا جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفًا وَكُونُ (تُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

فصل

وَاتَّصَـلَا وَمِـنْ غُـرُوضِ عَرِيَـا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا أَلِفًا ٱبْسِدِلْ بَعْدَ فَسَنْح مُتَّصِلْ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفّ أَوْ يَاءً النَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ ذَا (أَفْعَل) كَ (أَغْيَدٍ) و(أَخْوَلا) وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَسَمْ تُعَلَّ صُحِّحَ أَوَّلُ، وَعَكْسٌ قَدْ يَجِقَ يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا كَانَ مُسَكَّنًا كَ (مَنْ بَتَّ انْبِلْا)

٩٦٦- إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوِ وَيَا ٩٦٧- فَيَسَاءً الْسَوَاوَ اقْلِسِبَنَّ مُسَدِّعِهَا ٩٦٨- مِنْ وَاوِ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أُصِلْ ٩٦٩- إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفَ ٩٧٠ إعْلَالُهَا بِسَاكِن غَيْرِ أَلِفْ ٩٧١- وَصَـحٌ عَـنْ (فَعَـل) و(فعِـلًا) ٩٧٢- وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِن (افْتَعَـلُ) ٩٧٣- وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الِاعْلَالُ اسْتُحِقّ ٩٧٤- وَعَبْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَمَا ٩٧٥- وَقَبْلَ بَسَا اقْلِبْ مَسِيًّا النُّونَ إِذَا

فصا

ذِي لَيْنِ آتٍ عَيْنَ فَعْل كَ (أَبِنْ) كَ (ابْيَضًّ) أَو (أَهْوَى) بِلَام عُلِّلَا ضَاهَى مُضَادِعًا وَفِيهِ وَسُمُ وَأَلِفَ (الْإِفْعَالِ) و(اسْتِفْعَالِ) وَحَدِذْفُهَا بِالنَّقْدِلِ رُبِّسَمَا عَدرَضْ نَقْلِ فَ (مَفْعُ ولٌ) بِهِ أَيْضًا قَمِـنْ نَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ وَأَعْلِلِ إِنْ لَسَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا ذِي الْسُوَاوِ لَامَ جَمْعِ أَوْ فَسُرْدٍ يَعِسَ وَنَحُو (نُيَّسام) شُسنُّو ذُهُ نُمِسي ٩٧٦ لِسَاكِنِ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ٩٧٧- مَالَـمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبِ وَلَا ٩٧٨- وَمِثْلُ فِعْلِ فِي ذَا الِاعْلَالِ اسْمُ ٩٧٩- و(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَ (الْمِفْعَالِ) ٩٨٠- أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا الْـزَمْ عِـوَضْ ٩٨١- وَمَا لِـ (إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ٩٨٢- نَحُو(مَبِيع) و(مَصُـونٍ) وَنَــدَرُ ٩٨٣- وَصَحِّح الْمَفْعُولَ مِنْ نَحُو (عَدَا) ٩٨٤- كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْـ (فُعُولُ) مِـنْ ٩٨٥- وَشَاعَ نَحْدِ (نُيَّم) فِي (نُدوَّم)



٩٨٧- طَا تَا (افْتِعَالِ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ فِي (ادَّانَ) و(ازْدَدْ) و(ادَّكِرْ) دَالَّا بَقِي

٩٨٦- ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي (افْتِعَالِ) أُبْدِلًا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْو: (اثْتَكَلَا)

فمنا

٩٨٨- فَا أَمْرِ اَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَ (وَعَـدْ) احْذِفْ، وَفِي كَ (عِـدَةٍ) ذَاك اطَّـرَدْ
٩٨٩- وَحَـدُفُ مَمْرِ (أَفْعَـلَ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَــارِعٍ وَبِنْيَنَــيْ مُنَّصِــفِ
٩٨٩- وَحَـدُفُ مَمْرِ (أَفْعَـلَ) اسْتَمَرَّ فِي مُضَــارِعٍ وَبِنْيَنَــيْ مُنَّصِــفِ
٩٩٠- (ظِلْتُ) و(ظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلَا و(قِرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ) و(قَرْنَ) نُقِـلَا

الإدغسام

كِلْمَةِ اَدْغِمْ لَا كَمِثْلِ (صُفَفِ)
وَلَاكَ (جُسَّسٍ) وَلَا (كَاخْصُصَ آبِ)
وَنَحْسوهِ فَسكٌّ بِنَقْسلٍ فَقُبِسلْ
كَذَاكَ نَحْسو (تَتَجَلَّ) و (الستتَرُ)
فيسهِ عَسلَى تَساكَ (تَبَيَّنُ الْعِبَرُ)
فيسهِ عَسلَى تَساكَ (تَبَيِّنُ الْعِبَرُ)
لِكُوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
لِكُوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
جَزْمٍ وَشِبْهِ الْبَجَزْمِ تَغْيِيرٌ قُفِي
وَالْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمَّ)

٩٩١- أوَّلَ مِثْلَسِيْنِ مُحَسَرَّكَيْنِ فِي الْبَسِبِ) و (كِلَسلِ) و (كِلَسلِ) و (لَبَسبِ) ٩٩٢- و (ذُلُسلِ) و (كِلَسلِ) و (لَبَسبِ) ٩٩٢- و لَا كَسرْ هَيْلَلِ) وَشَدَّ فِي (أَلِسلُ) ٩٩٤- و (حَيِيَ) افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَدَّرْ ٩٩٥- و مَسَا بِسَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرِّ ٩٩٥- وَفُكَ حَيْثُ مُدْخَمٌ فِيهِ سَكَنْ ١٩٩٩- وَفُكَ حَيْثُ مُدْخَمٌ فِيهِ سَكَنْ ١٩٩٩- وَفُكَ حَيْثُ مُدْخَمٌ فِيهِ سَكَنْ ١٩٩٩- وَفُكُ (أَفْعِلُ) فِي التَّعَجُّبِ الْتُرْمُ ٩٩٨- وَفَكُ (أَفْعِلُ) فِي التَّعَجُّبِ الْتُرْمُ



نَظُمًا عَلَى جُلِّ الْسَمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَهُ مُحَمَّد خَدِيْ نَبِسَيٍّ أُرْسِلَا مُحَمَّد خَدِيْ نَبِسَيٍّ أُرْسِلَا وَصَحْبِهِ الْسَمُنْتَخِينَ الْسِحِيْرَهُ ٩٩٩- وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ١٠٠٠- أَحْصَى مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلَاصَة) ١٠٠٠- أَحْصَى مِنَ (الْكَافِيَةِ) (الْخُلاصَة) ١٠٠١- فَأَخَدَدُ اللهُ مُصَدلًا عَدلَى ١٠٠٢- وَآلِدِهِ الْغُدرِّ الْكِررَهُ الْكِررَام الْدَبَرَرَهُ

تمَّ بحمْدِ اللهِ وتَوفيقِهِ الْمُجلَّدُ النَّالِثُ وَهُو الْأَخِيرُ
مِنْ شَرِحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى
وَالْحَمْدُ للهِ الَّذِي بِنِعمَتِهِ نَتِمُّ الصَّالِجَاتُ
وَصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ وَبارَكَ عَلى نبِينا مُحَمَّدٍ، وَعَلى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
والتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإحسَانِ إِلَى يوْمِ الدِّينِ

فهرس الأينات

الصفحة	الأيسة
٠,٧١	﴿ سَلَنُهُ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلِعِ ٱلْنَجْرِ ﴾
11	﴿ وَتَأْلِقُو لَأَكِيدَنَّ أَصَّنَكُم ﴾
11	﴿ ثَالِلْهِ لَشُنَانًا حَمَّا كُشُدُ تَغَمَّرُونَ ﴾
10	﴿ وَمِرَ النَّاسِ مَن يَقَيْخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَنْدَادًا ﴾
10	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَاكُمْ فِينَكُرْكَ إِنَّ وَبِمِنكُمْ ثُنَّوْمِنَّ ﴾
10	﴿ فَعِنْهُ مُ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾
10,	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَغَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِئنَبِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾
الْمُسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ا	﴿ شُبْحَنَ ٱلَّذِى آسْرَىٰ بِمَبْدِهِ لَيَلًا مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَوَامِ إِلَّ
٠٦	﴿يَنْظُلُونَ مِنْ طَلَّرْفِي خَفِي ﴾
17	﴿ مِنْ أَوْلَوْ يَوْدِ ﴾
14	﴿مَا جَآةَنَامِنُ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾
Y •	﴿ هَلْ تُحِشُ مِنْهُم مِنْ أَهَدٍ ﴾
Y •	﴿ يَغْفِرْ لَكُوُّ فِن ذُنُوبِكُرٌ وَيُؤَخِّ رَكُمٌ إِنَّ أَجَلِ شَسَعٌ ﴾
Y+	﴿ يَغْفِرْ لَكُوْ ذُنُوبَكُو وَلِدٌ خِلْكُوْ جَنَّاتِ جَرِّى مِن تَعْفِهَا ٱلْأَنْهَزُ ﴾
	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَا مَنُوا مَلْ أَدُّكُمُ عَلَى بِعَرَوَتُنجِيكُمْ مِنْ عَلَابٍ أَلِيمِ ۞ فَوْمَا
	بِأَمْوَلِكُرُّ وَأَنْفُسِكُمُّ ذَٰلِكُوْ خَيْرٌ لَكُوْ إِن كُنتُمْ فَلَكُونَ ۖ آيَنْفِرْ لَكُو ذُفُوبَكُوْ
يُجِرَّكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾٢١	﴿ يَنَقُومَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَمَامِنُواْ بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِن ذُنُّوبِكُرْ وَ

Y1	﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ مِّن ذُنُوبِكُرٌ ﴾
YY	
YY	﴿ كُلُّ يَجْرِى لِأَجَلِ مُسَتَّى ﴾
لْمَسْجِدِ ٱلْأَفْصَا﴾ ٢٦، ٢٢	﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِمَبْدِهِ. لَيُلَا مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱ
YY	﴿ثُمَّ أَيْدُوا الصِّيَامَ إِلَى الَّذِي ﴾
YY	﴿وَٱیۡدِیَکُمْ إِلَی ٱلۡمَرَافِقِ ﴾
YY	﴿ وَلَوْ نَشَاتُهُ لِمُتَمَلِّنَا مِنكُمْ مَّلَيْهِكُةً فِى ٱلأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾
YY	﴿أَرَضِينُد بِالْحَيَوْةِ الدُّنْيَ مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾
Yo	﴿ لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَاكِينِ ﴾
Yo	﴿ يَتَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ ﴾
Υο	﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُ غَرَّاءِ ﴾
Y٦	﴿ وَمَا خَلَفْتُ ٱلْجِئَ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾
Y1	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ كَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَهِيعًا ﴾
YV	﴿ يُرِيدُونَ لِلْكَلِيْتُواْ فُودَ ٱللَّهِ ﴾
YV	﴿إِنَّ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَهِبَ مَنحَتُمُ الرِّحْسَ﴾
TV	﴿إِن كُنُنُو لِلرُّهُ يَا تَعْبُرُونَ ﴾
YA	﴿ وَإِنَّ عَلَيْتُكُمْ لَمَنفِظِينَ ﴾
YA	﴿ وَإِنَّكُو لَنَكُرُونَ عَلَيْهِم مُّصْسِحِينَ ۞ وَبِالَّيْلِ ﴾
۲۸	﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَنَتُ لِلْمُوقِنِينَ ﴾
۲۸	﴿ وَفِي ٱلشَّمَآءِ رِزْقَكُونِ ﴾

ΥΛ	﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمِ ﴾
YA	﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَغِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾
٣٠	﴿ ذَهَبَ اللَّهُ مِنُورِهِمٍ ﴾
٣١	﴿وَأَمْسَحُوا بِرُهُ وسِكُمْ ﴾
٣٢	﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾
٣٢	﴿سَأَلَ سَآيَلًا بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾
٣٤	﴿ الرِّحْنَ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾
٣٥	﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰجِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَفْلِهَا﴾
7 7	﴿وَمَا فَعَلْنُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾
۳٧	﴿لَتَرَّكُبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾
٣٩	﴿أَوْكُظُلُمُنْتِ فِي تَعْرِ لُّجِّيِّ ﴾
٣٩	﴿ أَوْكُصَيِّبِ مِنَ السَّمَالِهِ ﴾
٣٩	﴿مَثَلُهُمْ كُمَثُلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ فَازًا ﴾
٣٩	﴿وَاذْكُرُوهُ كُمَّا هَدَنْكُمْ ﴾
١٣٣٤٤٠	﴿لَيْسَ كَمِنْلِهِ، شَنَّ * وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَعِيدُ ﴾
٥١	﴿ مِمَّا خَطِيتَ إِمْ أَعْرِقُوا ﴾
٥٢	﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِّيصْبِحُنَّ نَكِيمِينَ ﴾
٥٣	
o	﴿ زُبَّمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَغَرُّواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾
٦٠	﴿ وَكُم مِن قَرْبَةٍ أَمْلَكُنَّهَا ﴾

7•	﴿كَم مِن فِسَةٍ قَلِيسَلَةٍ غَلَبَتْ فِسَةً كَيْدِرَةً ﴾
٦٥	﴿ بَلْ مَكُرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لِذْتَأْمُرُونَنَا أَن نَّكُفُرَ بِأَلَّهِ ﴾
٧٣،٦٩	﴿ هَدَّيًّا بَلِغَ ٱلْكُمَّبَةِ ﴾
۸١	﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَوِيهٌ ﴾
۸۹	﴿ وَيَلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾
97	﴿ وَمِنْ حَبْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجَهَكَ شَطَّرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾
٩٢	﴿فَأَتُوهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾
٩٤	﴿وَالْفَكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾
٩٤	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَتِهِ ﴾
٩٤	﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيُوْمَ إِذ ظُلَمْتُمَّ أَنَّكُرُ فِي الْمَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾
90,98	﴿ فَسَوْقَ يَعْلَمُونَ ﴿ ۚ إِذِ ٱلْأَغْلَالُ فِي أَغَنَاقِهِمْ ﴾
٩٥	﴿ أَنَّ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعَجِلُوهُ ﴾
90	﴿ وَأَنْتُدْ حِينَهِ لِهِ لَنظُرُونَ ﴾
90	﴿ يَوْمَ لِلْ نُقْرَعُنُونَ ﴾
1.7	﴿إِذَا ٱلسَّمَآةُ ٱنشَغَّتُ ﴾
1.7	﴿إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنفَطَرَتْ ۞ وَإِذَا ٱلْكُوْلِكِ ٱنتَرَثُ ﴾
1.7	﴿ وَإِذَا لَلْحِنَالُ شُيْرَتَ ﴾
١٠٢	﴿إِذَا ٱلسَّمَآ هُ ٱنفَطَرَتْ ﴾
١٠٤	﴿ كِلْمَا لَجْنَلَيْنِ ءَالَتَ أَكُلَهَا ﴾
1.7	﴿ أَيًّا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَالَهُ ٱلْمُسْتَنَى ﴾

۱۰۷	﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْخِرْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لِبِشُوَّا أَمَدُا ﴾
	﴿ وَلَا نَجْعَلُ مَعَ ٱللَّهِ إِنَّهَا مَلْخَرَ ﴾
۱۱٤	﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْدُ رُمِن فَبَـٰ لُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾
۱۱۸	﴿ يَخَافُونَا رَبُّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾
۱۱۸	﴿ تَعْرِي مِن تَعْيِهِمُ ٱلْأَنْهَدُ ﴾
111	﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾
۱۲۲	﴿ وَجَاآةً رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾
۱۲۲	﴿ عَنْنَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ ﴾
۱۲۳	﴿وَلَا يُحِيظُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾
۱۲٤	﴿ كِنَنْبُ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ مُبَرَكُ لِيَنَبِّرُوا عَلِيْتِهِ ﴾
۱۲٤	﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرُوانَ ﴾
۱۲٦	﴿ يِلِسَانِ عَرَقِرَتْمِينِ ﴾
177	﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَ ذَا عَرَبِّيا لَّعَلَّاكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾
۱۲۷	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَهُ قُرَّةَ قَا عَرَبَّ الْعَلَّكُمْ مَعْفِلُوك ﴾
۱۲۷	﴿ وَجَعَلَ الظُّلُتُ وَالنُّورَ ﴾
۱۲۷	﴿ وَجَمَلَ ٱلَّيْلَ سَكُمًا ﴾
۱۳۲	﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَفَرْتَنِيٓ ﴾
۱۳۲	﴿ مِي عَصَاىَ أَنْوَكَ وَأَعَلَيْهَا ﴾
۱۳۷	﴿ أَوْ إِطْعَنْدُ فِي يَوْمِ ذِي مَسْفَهُ وَكَ ۖ كَيْسِمًا ﴾
۱۳۸	﴿ وَلَوْ لَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾

١٤٠	﴿وَاللَّهُ أَنْبُتَكُمْ مِنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾
١٤٠	﴿وَكُلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكِلِيمًا ﴾
١٤٨	﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْقُرُواْ بِهِ ﴾
١٦٦	﴿ فَعَا آصَهُمْ عَلَى ٱلسَّادِ ﴾
٠٦٦	﴿ أَشِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾
179	﴿أَبْصِرُ بِهِ، وَأَسْمِعُ مَا لَهُ رَبِّن دُونِيهِ، مِن وَلِيٍّ ﴾
	﴿يَعْمَ ٱلْمَوْكَ وَيَعْمَ ٱلنَّفِيدِ ﴾
١٨٣	﴿وَيِشْرَالْمَعِيدُ﴾
١٨٣	﴿ وَلَيْعُمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾
1AY	﴿ يِنْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾
١٩٣	﴿يَرْفِعِ اللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْمِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْمِلْرَ دَرَحَنتِ ﴾
190	﴿ سَلَّةَ مَثَلًا ٱلْفَرْمُ ﴾
Y • •	﴿ وَمَنَ كَانَكَ فِي هَلَامِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾
r 17	﴿ وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوْقٍ ﴾
r 1 m	﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَافِ كُلِّي قَرْبَةٍ أَحَكَنِهِ مُجْرِمِيهَا ﴾
Y18 3	﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَائُمُ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَيْتُ عَلَيْهِ ﴾
718	﴿ رَبُكُوا مَثَدُ بِكُرُ ﴾
۱۰۰ ۱۲،۲۱۳	﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَمَانَى هُدَّى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾
ٱلسَّمَاآءِ ثُمَّ لِيَغْطَعُ ﴾ ٢٢٦	﴿ مَنَ كَاكَ يَظُنُّ أَنَ لَن يَنصُرَهُ أَلَقُهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى
۲۲٦	﴿ وَلَيْمُ لِلِ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْمَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُ ﴾

	أَوْمِتُنْتِ فَلِنَاتِ تَهِيَنْتِ عَلِيدَانِ سَيْحَنْتِ	﴿ عَسَىٰ رَيُّهُ ۗ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلْهُ ۗ أَزْوَنَجًا خَيْرًا مِنكُنَّ مُسْلِمَنتٍ أَ
747	. ۲۳•	ثَيِّنَتِ وَأَبْكَارًا ﴾
۲۳۱		﴿ فَإِنَا نُهِنَ فِي الصُّورِ نَفَحْفَةٌ وَكِيدَةً ﴾
۲۳ ۷.		﴿ لَمُ اللَّهُ
72.	1	﴿ وَمَايَدَةً لَهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَادَ ﴾
727		﴿وَأَشْبِدُوا ذَوَىٰ عَدْلِ قِنكُو ﴾
70£	***************************************	﴿ وَمَن تَابَ وَعَيِلَ صَلِيمًا فَإِنَّهُ يَنُوبُ إِلَّ أَلَّهِ مَنْسَابًا ﴾
Y00		﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَلَ وَعَيلَ عَسَلًا صَلَاصَالِحًا ﴾
Y00.		﴿ أَنِ ٱعْمُلْ سَنِيغَنتِ وَقَلِّرْ فِ ٱلتَّمْرِدِ ﴾
Y00		﴿ وَكَانَ وَلَآءَهُمْ مَّلِكُ يَأْخُذُكُلُّ سَفِينَةٍ عَصَّبًا ﴾
700		﴿حَنَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِيدَةِ خَرَقَهَا ﴾
707	لَيَكُمْ كَنِيلًا ﴾	﴿ وَلَا لَنَفُضُوا الْأَيْنَانَ بَعَدَ قَرْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهُ عَ
777		﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمُ جَيِمًا }
777		﴿ وَإِن كُلُّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّذَيْنَا نُحْمَنَهُ فِي
777		﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَئَا لِيُوْفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْسَلَهُمْ ﴾
777		﴿إِنْ كُلُّ نَفْسِ لَّمَا عَلَيْهَا ﴾
770		﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَنَهَجَّدْ بِهِ مَافِلَةً لَّكَ ﴾
		﴿وَلَا يَعْزَكَ وَرَرْضَانِكَ بِمَا ءَالَيْنَتُهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾
440		﴿ فَهَالِ ٱلْكَنْفِرِينَ أَمْهِلَهُمْ رُوَيْلًا ﴾
440		﴿ وَيُسْفَىٰ مِن مَّآءِ مَسَدِيدٍ ﴾

	﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبِكُرَكَةٍ زَيَّتُونَةٍ ﴾
799	﴿ فَوَكَنْ مُومَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾
لَمُولَدُ وَوَرِثُهُۥ أَبُواهُ	﴿ وَلِأَ بَوَيْدِ لِكُلِّ وَحِدِ مِنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا زَّكَ إِن كَانَ لَدُ وَلَدٌّ فَإِن لَّمْ يَكُن أَ
۳۰۱	فَلِأَمْتِهِ ٱلثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَكُو إِخْوَةٌ فَلِأُمِّتِهِ ٱلسُّدُسُ ﴾
۳۱۰،۳۰٤	﴿إِنَّا لَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِدْءَ أَنَذَرْبَعُهُمَّ أَمَّ لَنَهُ ثُنَذِرُمْ ﴾
٣٠٤	﴿سَوَاهُ عَلَيْتَ نَا لَجَزِعْنَا أَمْ صَكِرْنَا ﴾
۳۱۰،۳۰٤	﴿سَوَّاةً عَلَيْنَآ أَوْعَظْتَ أَمْرَكُمْ مِّنَ ٱلْوَعِظِينَ ﴾
٣٠٥	﴿ وَمِنْ ءَايَكَنِهِ مِيُرِيحِكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفَا وَطَمَعًا ﴾
٣٠٥	﴿ وَمِنْ ءَايَنِهِ ۚ أَن تَعُومَ ٱلسَّمَلَةُ وَٱلأَرْضُ ﴾
٣٠٥	﴿ وَمِنْ ءَايَنْدِاءِ ءَ خَلَقُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾
. ٱلْمُثَرَيْمِينَ ﴿ الْمُ	﴿ أَمَّ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّذَيَّقُنَّ بِهِ. رَبِّ ٱلْمَنُونِ ۞ قُلَّ زَيَّقَسُواْ فَإِنِّي مَعَكُم مِّن
۳۱۰	تَأْمُرُهُمْ أَصَّلَمُهُمْ بِهَدَأً أَمَّا هُمْ فَوْمٌ طَاعُونَ ١٠٠٠ أَمْ يَقُولُونَ فَقَوْلَهُ ﴾
۳۱۰	﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْعَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾
۳۱۲	﴿ وَأَرْسَلْنَكُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾
۳۱۳	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُسَاتِنَ لَكُمْ ﴾
۳۱٤	﴿وَأَلْفَيَا سَيْدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾
٣٢٣	﴿ وَقُلْنَا يَكَادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَقِجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾
	﴿وَكُفُرًا بِهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْمَرَامِ ﴾
**************************************	﴿ هُمُ ٱلَّذِيرَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾
٣٢٦	﴿ وَاتَّقُواْ اللَّهَ ٱلَّذِي تَسَاءَ لُونَ بِهِ ـ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾

۳۲۹	﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْعَلَىٰ سَفَرِ فَعِـذَّةٌ مِنْ أَسَيَامٍ أُخَرَ ﴾
TTT	﴿ فَعَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّاهُ مِنِّي ﴾
۲ ۲۲	﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنْظُرُواْ ﴾
77 € € GLÆ	﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَالِكَ يَلْقَ أَثَـاَمًا ۞ يُضَدْعَفْ لَهُ ٱلْعَكَذَابُ يَوْمَ الْقِيدَمَةِ وَيَعْلُدُ فِيهِ مُ
TT0	﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾
* *V	﴿أَتَسَتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَ بِالَّذِي مُوَّفَرُكُ ﴾
TT9	﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾
۳٤٣	﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلِنَا وَمَاخِرِنَا ﴾
۳٤٦	﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَالِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُخَسَعَفْ لَهُ ٱلْمَكذَابُ يَوْمَ الْفِينَدَةِ ﴾
۳٤٧	﴿ وَإِذَا نَا دَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰقِ ﴾
۳۸۰ ،۳۵۷	﴿يَكِمِبَادِ فَأَنَّقُونِ ﴾
۳۸۰ ،۳۰۷	﴿قُلْ يَنِعِبَادِيَ الَّذِينَ أَشْرَقُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا نَصْنَطُلُوا مِن رَّجْمَةِ اللَّهِ ﴾
۳۷۲	﴿يَنجِبَالْ أَوِّي مَعَدُ وَأَلْقَلَيْرَ ﴾
۳۷٤	﴿ يَكَأَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾
۳۷٤	﴿يَتَأَيُّهُمَا ٱلرَّسُولُ﴾
۲۷٤	﴿يَالَيُهَا ٱلْإِنسَانُ ﴾
۳۷٦	﴿ يَكَأَيُّنُهُ ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَعِنَّةً ﴾
	﴿يَنَأَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾
{**	﴿ بِلِسَانِ عَرَقِيْ شَيِينٍ ﴾
£ 7 V	﴿ وَنَادَوْا يَا مَالَ ﴾

£٣٣	﴿ اَدْعُونِ آَسْتَجِبُ لَكُرُ ﴾
773	﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَغِعَلُ رِمَا لَنَكُ ﴾
ξξο	﴿ وَلاَ عَلِيْنَ ٱلْبَيْتَ لَلْمُرَامَ ﴾
733	﴿وَيُكَأَنَّهُ لَا يُقْلِحُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾
	﴿هَيَهَاتَ هَيَهَاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾
£ £ 9	﴿ مَهِ لِ ٱلْكَفِيهِ مَا أَسْهِلُهُمْ دُوَيَانًا ﴾
£0 ·	﴿كِنَبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾
٤٧٠،٤٥٥	﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيْكُونَا مِنَ الضَّن غِرِينَ ﴾
٤٥٥	﴿نَشَفَنَا بِالنَّاسِيَةِ ﴾
ξογ	﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَاعُ وَإِنِّي فَاعِلُّ ذَالِكَ غَدًّا ﴾
٤٥٧	﴿فَإِمَّا قَرِينٌ مِنَ ٱلْبَشَرِلْحَدًا﴾
€ ○∨	﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ ﴾
٤٥٧	﴿ فَإِمَّا لَتُقَفَّئُمُ فِي ٱلْحَرْبِ ﴾
٤٥٧	﴿لِنَائِدَةً فِي الْخُطَمَةِ ﴾
£0V	﴿قُلَّ مِنْ وَرَقِي لَلْبَعَشَ ﴾
٤٥٨	﴿ وَلَين نَصَرُوهُمْ لِنُولِ ۖ ٱلْأَدْبَارُ ﴾
ξολ	﴿ وَلَيِن قُوتِلُوا لَا يَصُرُونَهُمْ ﴾
	﴿ لَإِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَغْرِجُونَ مَعَهُمْ ﴾
£0A	﴿ وَلَيِن ثُمُّتُمْ أَوْ فُيَلْتُمْ لَإِلَى ٱلَّهِ عُمَشَرُونَ ﴾
ξολ	﴿ نَالِلَّهِ نَفْتُواْ تَذْكُرُ نُوسُفَ ﴾

٤٦٠	﴿ وَأَتَّـ قُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَةً ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَافَتَكَ ﴾
£74	﴿لَيَقُولَنَّ هَلَنَا لِي ﴾
£7Y	﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ ﴾
१७१	﴿ لَغَرُونُكَ ٱلْجَيْمِ مَ ﴾
१७१	﴿ فَإِمَّا تَدَيِّنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِلْحَدًا ﴾
٤٦٧	﴿قَاسْتَقِيمًا وَلَا نَئَيِّمَانِ سَجِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَعُونَ ﴾
٤٧٠	﴿لَتَنْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾
٤٧٠	﴿وَلَلْتَهُ مَكُن مِنَ ٱلَّذِينَ أُونُوا ٱلْكِتَبَ﴾
٤٧٣	﴿حِينَيِادِ نَظُرُونَ ﴾
٥٨٤	﴿ قَالَنِكِ حُواْمًا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَلَهِ مَثْنَىٰ وَثُلَثَ وَثُرِيْعَ ﴾
٥٨٤	﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَتِهِ كَاةِ رُسُلًا أَوْلِيَ أَجْدِهِ مَنْنَى وَثُلَثَ وَرُبُكَعَ ﴾
783	﴿ فَهِ لَهُ أَيِّنَ آيَتَامِ أَخَرَ ﴾
٤٨٩	﴿لَا يَعِلُوا شَعَنَهِ رَاللَّهِ وَلَا النَّهُ رَالْحَرَامَ وَلَا الْمُنْتَى وَلَا ٱلْفَلَتِيدَ ﴾
٤٩٠	﴿ لَمْ مِن جَهَنَّمَ مِهَادٌّ وَمِن فَوْقِهِ مُ غَوَاشٍ ﴾
٤٩١	﴿ وَٱلْغَيٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَاسِك ﴾
१९९	﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِيهِ ﴾
۰۰۳	﴿ مَاسَلَكَ كُرُقِ مَعْرَ ﴾
۰۳۰	﴿ قَالُواْ فَأَقُواْ بِهِ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ ﴾
٥٦٧	﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ عَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُونُ الكُّونِ
717	﴿ يَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾

111	﴿ وَالَّتِي بَيِشْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ ﴾
٠٠٠٠	﴿فَأَقْضِ مَآ أَنْتَ قَاضٍ ﴾
1YV	﴿ وَمَا لَهُ مِ مِّن دُوبِيدِ مِن وَالِهِ ﴾
	﴿ٱلْكَبِيرُٱلْمُتَعَالِ﴾
171	﴿وَتَوَاصُواْ بِٱلْحَقِّ وَنَوَاصَوْا بِٱلصَّبْرِ﴾
34x	﴿عَمَّ يَنْسَلَهَ لُونَ ﴾
181	﴿ فَأَنْظُرُ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ بَنْسَنَهُ ﴾
787	﴿يِسْدِهِ ٱللَّهِ بَعْرِنهَا﴾



فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
791	أَثْنُوا عَلَيْهِ شَرًّا
Y•7	أَشَدُّ بَيَاضًا
٧٢	بع الجَمْعَ بالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ اشْتَرِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا
مُ عَذَابٌ أَلِيمٌ . ٢٥٦	ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُّ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ
١٨٠	الجِلَافُ شَرُّ
٠٣٦	خَيْرٌ لَكَ مِنْ خُمْرِ النَّعَمِ
£ £ Y	الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
Y70	عَامَّةُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ
٣٩٤	لَا يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَاتِ
٩٠	لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، وَالحَيْرُ فِي يَدَيْكَ، والرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالعَمَلُ
۽ إِبْرَاهِيمَ	اللَّهمَّ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدِ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَهَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ
۳٦٥	اللَّهُمَّ نَعَمْ
۲٤	مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِهَا بَلْرًا
r • Y	مَاؤُهُ ٱبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ
٩٨	مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ
٤٣٥	نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ
٤١٠	وَاأَبْتَاهُ

۲٦٥ ،	وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً
	يَا عَبْدَ الله ، لَا تَكُنَّ مِثْلَ فُلانٍ ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ
٥٤٨	يَا غُلَيَّمُ
۹٥	يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ

فهرس الشواهد الشعرية

وَزَجُّجْنَ الْسِحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا ٣/ ٣٣١ بَالَيْتَ مِلَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ ٣/ ٢٦٩ مِنْسَلَ الْسِحَرِيقِ وَافَسِقَ الْفَصَسِبًّا ٣/ ٣٢٧ فَلَبَّسِي فَلَبَّسِيْ يَسِدَيْ مِسْسِوَر ٢/ ٦٢٠ أَبُ خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرِ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلُهُمُ الضَّبُعُ ١/ ٢٧٥ أَبُسُ وَحَسَنَشٍ يُسْوَرِّ قُني، وَطَلْتُ قَ وَعَسِيًّارٌ، وَآوِنَـــةٌ أُنْــــالًا ٢/ ١٦٣ أَرَاهُ مَ وُفْقَتِ مَ حَتَّ مَ إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وانْخَرَلَ انْجِرَالَا إِذَا أَنَّا كَالَّـٰذِي يَجْسري لِسورْدِ إِذَا أَنْسا كَالَّسْذِي يَجْسري لِسورْدِ إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا ٢/٩ إِذَا الجُودُ لَـمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى فَلاَ الحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا المَـالُ بَاقِيمًا ١/ ٥٥٥ إِذَا رَضِيتُ عَسَلَيَّ بَنُو قُشَسِيرٍ لَمَنْ رُاللهُ أَعْجَبَنِسِي رِضَسَاهَا ٣٥/٣ إِذَا قَالَــتُ حَــذَام فَصَــدَّ قُوهَا فَـإِنَّ القَـوْلَ مَـا قَالَـتُ حَــذَام ٢/ ١٠٢ إِذَا قِيلَ مَنْ فِي النَّسَاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبِ بِالْأَكُفُ الْأَصَابِعُ ٢/ ٣٣٥ إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي السِّرِّ أَخْفَظَ لِلْعَهْدِ ٢/ ٣٦٩ وَ أَلْسِعْ أَحَادِيتَ الْوُشَاةِ فَقَلَّهَا لَيُحَاوِلُ وَاشِ غَبْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدٍّ

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَا وَمَنْجِرَيْنِ أَشْرَبَهَا ظَبْيَانَا ١٦٣/١ أَعُوذُ بِرَبُ العَرْشِ مِنْ فِنَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ، فَسَالِي عَـوْضُ إِلَّاهُ نَسَاصِرُ ١٠٨/١ أَفَ اطِمُ! مَهْ لَا بَعْضَ هَ ذَا التَّ لَأُلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي ٣/ ٣٤٩ أَقُولُ لِعَبْدِ الله لَــيَّا سِـقَاوْنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَـمْسِ وَهَاشِم ١٨٨١ أَكُسلُ الْسِرِئِ تَحْسَبِينَ الْسِرَءَ وَنَسَارِ تُوقَسِدُ فِي اللَّيْسِلِ نَسَارَا ٣/ ١٢٩ أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيْسِ وَأَيَّكُمْ خَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا ٣/ ١٠٧ أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُسودُ يَوْمُسا فَسأُخْبِرَهُ بِهَا فَعَسلَ المُشِيبُ ٧/٧ أُمُّ الْحَلَ يُسِ لَعَجُ وزُّ شَهْرَبَهُ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَ ١ / ٤٣٨ أَمَا تَسرَى حَيْثُ شُهَيْلٌ طَسَالِعٌ فَجُهَا يُضِيءُ كَالشُّهَابِ لَامِمَا ٢٠/٢ إِنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَــا أَبَاهَــا قَــدْ بَلَغَـا فِي المَجْــدِ غَايَتَاهَـــا ١٢٦/١ إِنِ الحِنُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِهِ وَإِنْ هُولَهُ مَلْدَمْ خِلَافَ مُعَانِد ٧٣/٢ إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتُ ادْعَاثِمُ لُهُ أَعَلَ وَأَطْوَلُ ٣/ ٢١٤ إِن السَمَرْءُ مَيْسًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكَنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا ١/ ٥٥٦ إِنَّ مَـنْ سَـادَثُـمٌ سَـادَ أَبُـوُهُ ثُمَّ سَادَ مِـنْ بَعْـدِ ذَلِـكَ جَـدُهُ ٣ / ٢٩٦ أَنَا ابْنُ أَبُاةِ الضَّيْم مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَسَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَسَادِنِ ٢/٧٧

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ عَلَيْهِ الطَّبِرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا ٣/ ٢٨٨ أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُ شَمْاً لَلْ بَلِيلُ 1/٢٠٥ إِنَّ إِذَا مَا حَدِدُ لَّكِ اللَّهُ مَ ١٣٥ اللَّهُ مَ، يَا اللَّهُ مَ ٣/ ٣٦٥ أَهَابُكِ إِجْلَالًا، وَمَا بِكِ قُدْرَةً عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنِ حَبِيبُهَا ١/٤٤٤ 197/7 أَيْهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِي ١ / ٢٤١ بِأَبِ الْتَسَدَى عَسِدِيٌّ فِي الكَسرَمُ وَمَسنْ يُشَسِابِهُ أَبَسَهُ فَسَمَا ظَلَسَمُ ١/١٢٤ باللَّي كتَاب أَمْ بِأَيَّةِ سُانَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسَبُ ٢/ ١٦٦ بِسَذْلٍ وَحِلْم سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَنَى وَكُونُكَ إِبَّاهُ عَلَيْكَ بَسِيرُ ١/ ٤٩٥ بعُكَ اظ يُعْشِ عِي النَّاظِرِي نَي إِذَا هُمُ لَحُ وا شُعَاعُهُ ٢/ ٣٧٠ بَكَتْ عَيْنِي وَحُتَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا العَوِيلُ ٢/٤٠٤

بَنُونَا بَنُو وَ إَبْنَاثِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ ١/ ٤٣٠ بَنِي غُدَانَةً مَا إِنْ أَنْشُمُ ذَهَبُ وَلا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْحَزَفُ ١/ ٣٦/ نَعَرَّ فَالاَشِيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلا وَزَرٌ عِلَّا قَضَى اللهُ وَاقِسِيا ١/٥٥٨ نَعَسَ فَإِنْ عَاهَدْ تَنِي لَا تَخُونُنِي لَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِنْبُ يَصْطَحِبَانِ ١/ ٣١٤ تَعَلَّمْ شِفَاءَ السَّفْسِ قَهْ رَحَـ لُوِّهَا فَبَالِعْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ ٢/ ١٣٧ تَعَلَّمْ، فَلَيْسَ الْمَرْءُ يُولَدُ عَالِمًا وَلَيْسَ أَخُو عِلْم كَمَنْ هُوَ جَاهِلُ ١٣٦/٢

تَشُرُّونَ السَّدِّيَارَ وَلَسَمْ نَعُوجُ وَا كَلَامُكُ مُ عَسِلَى إِذَا حَسِرَامُ ٢/ ٢٧٤ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْسِ السَّرَاهِيم نَنْقَادُ الصَّارِيفِ ٣/ ١٤١ جَاءَ الْسِخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَلَرًا كُمَا أَنْسِي رَبُّهُ مُوسَسِي عَلَى قَدَر ٣/ ٢١١ جَزَى اللهُ عَنَّا عَبْدَ شَهْس وَنَوْفَلًا عُقُوبَةً شَرٌّ عَسَاجِلًا غَسْرُ آجِهِ ٢٦٤/١ جَـزَى بَنُـوهُ أَبُـا الغِـيلَانِ عَـنْ كِـبَرِ وَحُسْـنِ فِعْـلِ كَـبَا يُجْـزَى سِـنَّمَارُ ٢/ ٢٤٢ حَتَّى إِذَا جَـنَّ الظَّـكَمُ وَاخْـتَكَطْ جَاؤُوا بِمَدْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّفْبَ قَـطْ؟ ١/ ٣٢١ 744 /Y حَسِبْتُ النُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ يَجَارَةً وَبَاحًا إِذَا مَسَا الْمَدْءُ أَصْسِبَحَ ثَسَاقِلًا ٢/ ١٣٢ خَسَالِي لَأَنْسَتَ، وَمَسْ جَرِيسٌ خَالُّهُ يَنَسِلِ العَسَلَاءَ وَيَكُسرُم الأَخْسَوَالَا ١/ ٤٣٨ خَبِيرٌ بَنُولِسهْبٍ فَ لَا تَـكُ مُلْغِيًّا ﴿ مَقَالَسَةً لِسَهْبِيٍّ إِذَا الطَّسِيرُ مَسرَّتِ ١/ ٣٧٩

دَع الْسمَكَارِمَ لَا تَرْحَسلُ لِبُغْيَرَهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي ٣/ ٦١٩ دَصَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَاإِنَّ سِنِينَهُ لَمِنْ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبُنْنَا مُرْدَا ١٥٨/١ ذَا ارْعِوَاءً، فَلَبْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أُس شَسِيبًا إِلَى الصِّبَا مِسنْ سَبِيل ٣/٣٥٢ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِلَّ شَيءٍ مُحَسَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمَ مُخُنُودًا ٢/ ١٢٩ رَ أَيْتُكَ لَكَ اللَّهُ أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَلَدْتَ، وَطِيْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرو ١/ ٣٥٨ رَحِهِمَ اللهُ أَغْظُهِمًا دَفَنُوهَهِما بِسِجِسْتَانَ طَلْحَهَ الطَّلَحَاتِ ٢/ ٤٥٣ رَحِهِمَ اللهُ أَغْظُهُمَا وَفَنُوهَهِما بِسِجِسْتَانَ طَلْحَهةَ الطَّلَحَاتِ ٢/ ٤٥٣ زَعَمَنْنِي شَيْخُا، وَلَسْتُ بِشَيْخ إِنَّا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا ٢/ ١٣٢

سَـبَقُوا هَــوَيَّ وَأَعْنَقُــوا لِهَــوَاهُمُ فَتُخُرِّمُــوا وَلِكُــلِّ قَــوْم مَصْــرَعُ ٣/ ١٣٤ سَلَامُ الله يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكِ يَا مَطَرُ السَّلَامُ ٣٦٢ ٣٦٢ سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَكَ يَسْأَم ٢٧/٣ شَــلَّتْ بَعِينُــكَ إِنْ قَتَلْـتَ لَشــلِيًّا حَلَّـتْ عَلَيْــكَ عُقُوبَــةُ الْتَعَمَّــدِ ٧٦/٢ صَاح شَمَّرْ، وَلَا تَرَلُ ذَاكِرَ المَوْ تِ، فَنِسْيَانُهُ ضَلِلًا مُبِينُ ١/ ٤٨٨ ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَفْكَ الْأَوَاقِى ٣٦٢/٣٣ عَدَدُتُ قَدْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي ١/ ٢٣٨ عَسَى الكَوْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُسُونُ وَرَاءَهُ فَسَرَجٌ قَسِرِبُ ١ / ٥٦٩ عَسَى الكَوْبُ اللَّهِ عَالَمُ اللَّهُ اللَّ عَلَفْتُهَا تِبْنَا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَنتُ مَثَّالَةً عَيْنَاهَا ٢ / ٤٤٣ عَلِمُ وا أَنْ يُؤَمَّلُ ونَ فَجَ ادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَم سُوْلِ ٢ / ٨٦ فَأَصْبَحُوا وَالنَّـوَى عَـالِي مُعَرَّسِهِمْ ﴿ وَلَـيْسَ كُـلَّ النَّـوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ ١٧/١ ه فَأَلْفَيْثُ أَيُومً ايُسِيرُ عَدُوَّهُ وَجُهْرِ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا ٣/ ١٢٩ فَسَالْيَوْمَ قَرَّبْسَتَ تَهْجُونَسَا وَتَشْسِيْمُنَا فَاذْهَبْ فَهَا بِكَ وَالْأَيَّام مِنْ عَجَبِ ٣/ ٢٦٩ فَسِإِنَّ المَسَاءَ مَسَاءُ أَبِي وَجَسَدِّي وَبِعُسِرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ ١ / ٣٠٥ فَــرَدَّ شُعُــورَهُنَّ السُّـودَ بيضًــا وَرَدَّ وُجُوهَــهُنَّ البيــضَ سُــودًا ٢/ ١٤٠ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبِلًا أَكَادُ أَغُصُّ بِالْسَاءِ الْفُرَاتِ ٣/ ٦٤٠ فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبُامَ الِكِ وَإِلَّا فَهَنْنِي الْمُالِكُ 1٣٥/٢ ١٣٥

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَع الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَــلَّ أَبِي المِغْــوَارِ مِنْــكَ قَرِيــبُ ٢/٨ فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنِ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِبْنِ قَارِبِ ١/ ٤٩٥ فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى وَلَكِنَّهَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْم ٢/ ١٣٣ فَ لَا مُزْنَدُ وَدَقَتْ وَدُقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَ لَ إِبْقَالَ هَا ٢ / ٢٢١ فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّحَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَنْجَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ ٢/ ٨١ فَسِيًّا آبَاؤُنَسًا بِسَأْمَنَّ مِنْسَهُ عَلَيْنَا الَّلَاءِ قَدْمَهَدُوا الحَبُجُورَا ١ / ٢٩٧ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِع فَأَلْهَيْنُهَا عَنْ ذِي تَسَائِمَ عِسْوَلِي ٣/٥٥ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُكَ أَنْ تَمُسودَ خِلَافَ الأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابَ ١ / ٥٨٣ فَيَ وَمُ عَلَيْنَ اوَيَ وَمُ لَنَا وَيَوْمُ نُسَاءُ، وَيَ وَمُ نُسَاءً، وَيَ وَمُ نُسَرْ ٢/٣٢٣ قَدْ نَخَلَّكْ تِ مَسْلَكَ السُّوحِ مِنِّي وَبِسِذَا سُسمِّيَ الْحَلِيسِلُ خَلِسِيلًا / ٤١٩ قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرِو أَخَا يُقَةٍ حَتَّى أَلْمَتْ بِنَا يَـوْمُـا مُـلِيَّاتُ ٢/ ١٣٣ قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ مَهَادَى كَنِمَاج الْفَلَاتَعَسَفْنَ رَمْلَا ٣٢٤ ٣٢٤ قَنَافِ لَهُ مَ لَمَّا جُونَ حَـ وْلَ بُيُ وَيِهِمْ بِهَا كَـانَ إِيَّـاهُمْ عَطِيَّـةُ عَــوَّدَا ١٦/١٥ قَوْمِي ذُرًا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْسِهِ ذَلِسِكَ عَسِدْنَانٌ وَقَحْطَسِانُ ١ / ٤٠٨ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ ١/ ٧٠٥ كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَاللُّهُ وَكُ كَوَاكِبُ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ ٨/٢ كَذَاكَ أُدَّبْتُ حَنَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى ۚ أَنَّي وَجَـدْتُ مِـلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ ٢/ ١٥٠

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ السُوشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ ١/ ٥٧٦ كِلَانَا غَنِيٍّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَفَحْنُ إِذَا مُتَنَا أَشَدُّ تَفَانِيا ١٣٨/١ كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِ ١٣٨/١ لَا تُهِينَ الْفَقِيدِ عَلَّكَ أَنْ تَدْ كَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ ٣/ ٤٦٨ لا سَسابِغَاتَ، وَلَا جَسِأُواءَ بَاسِسلَةٌ قَضِي المُنُّونَ لَسَدِّي السِّيفَاءِ آجَسَالِ ٢ / ١٠٣ لَاهِ ابْنَ عَمِّكَ لَا أُفْضِـلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي، لَبَيْسَتُ تَخْفِ قُ الأَرْوَاحُ فِيسِهِ أَحَسَبُ إِلَيَّ مِسَنْ قَصْرِ مُنِيفِ ١/ ٤٣٧ لْتَقْمُ لِنَّ مَقْمَ لَ الْقَصِيِّ مِنْ مِي ذِي الْقَادُورَةِ الْمَقْلِيِّ ٢/ ٣٢ أَوْ تَحْلِسِفِي بِرَبِّسِكِ السِعَلِيِّ ٱلَّنِ ٱبْسِو ذَيَّالِسِكِ الصَّبِيِّ لَسْتُ بِلَيْلِسِيِّ وَلَكِنِّسِي مَ سِرْ لَا أُذلِبِ اللَّيْلِ وَلَكِسن أَبْتَكِر ٣/ ٤٣١ لَعَمْ رُكَ مَسَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَسِيْع رَمَسِيْنَ الْسِجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِيَسَا ٣٠٧/٣ لَقَدْ طَافَ عَبْدُ الله بالبَيْتَ سَبْعَسةً وَحَجَّ مِنَ النَّاسُ الكِرَامُ الأَفَاضِلُ ١/ ١٤٧ إِذَا اغْسِرًا أُفْسِقٌ وَعَبَّتْ شِهَالًا ٢ / ٨٠ بِأَنْسِكَ رَبِيسِعٌ وَغَيْسِتٌ مَرِيسِعٌ وَأَنْسِكَ مُنَسِاكَ نَكُسُونُ السِنَّالَا لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَـانُوا ذَوِي حَسَبِ لَيْسُوا مِنَ الشَّـرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَـا ٣ / ٢٤ يَجْزُونَ بِالظُّلْمِ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَبِالْإِسَاءَةِ أَهْلَ السُّوءِ إِحْسَانَا

لَقَدُ عَلِهَ الضَّدِيْفُ وَالْمُرْمِلُونَا لَقَلْتُ: لَبَيْدِ لِسمَنْ بَدْعُونِي

لَـــمْ يُعْــنَ بِالعَلْيَــاءِ إِلَّا سَــيَّدَا وَلَا شَــفَى ذَا الْفَــي إِلَّا ذُوَ هــدى ٢/ ٢٧٦ لَيْعُمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَر ٣/ ٤٣١ لَـوْلَا أَبُـوكَ وَلَـوْلَا قَبْلَـهُ عُمَـرُ أَلْقَـتْ إِلَيْـكَ مَعَـدٌّ بِالْقَالِيـدِ ١/ ٥٥٥ لَيْتَ الْحَسَمَامَ لِيَسِهُ، إِلَى مُحَامَتِيَسِهُ أَوْنِصْفَهُ قَدِيدَ، تَدَّ الْحَسَامُ مِبَد ٢/٥٥ لَئِستَ، وَهَسلُ يَنْفَسعُ شَسِنًا لَيْستُ؟ لَيُستَ شَسبَابًا بُسوعَ فَاشْستَرَيْتُ ٢/ ٢٦٢ لَـــيْسَ كَمِفْــل الْفَنَــي زُهَــيْر لَيْنُ كَانَ بَرْدُ الْسَهَاءِ هَيْهَانَ صَادِيًا إِلَّ حَبِيبً الْإِنَّ الْحَبِيبُ ١٠١/٢ ٥٠١ مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدُنْهُ بِهِ فَسَمَا لَسَدَى غَسَيْرِهِ نَفْسِعٌ وَلاَ ضَرَرُ ١/ ٣٣٩ مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ النُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ ١/ ٥٧ مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِسَمَا بَخِمِلْسِنَ أُمَّ قَاسِسِم وَقَاسِسَمَا؟ ٢/ ١٧١ المستَغِيثُ بِعَمْدِهِ عِنْدَ كُرْبَنِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ ٣/ ٢٣ مَشَيْنَ كَمَا الْمُتَرَّثُ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرُّيَاحِ النَّوَاسِم ١٨١/٣ مِكَــرٌ مِفَــرٌ مُقْبِــلٌ مُـــذبِرٌ مَعَــا كِجُلْمُودِ صَخْرِ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَـلِ ٢٠٠/٢ مِسنَ القَسوْم الرَّسُسولُ الله مِسنَّهُمْ لَسَهُمْ وَانَستُ رِقَسابُ بَنِسي مَعَسَدٌ ١/ ٣٢٦ مَـنْ لَا يَــزَالُ شَــاكِرًا عَــلَى الْــمَعَةُ فَهُـــوَ حَــرِ بِعِيشَــةٍ ذَاتِ سَــعَهُ ١/ ٣٢٦ نُبِّنْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهَدِي إِليَّ غَرَائِسِبَ الأَشْعَسارِ ٢/ ١٨٨ نَحْ نُ الأَلَى فَ اجْمَعْ جُمُ و عَ كَ ثُمَّ وَجُهْهُمْ إِلَيْنَ ١ / ٣١٢

نَحْسِنُ الَّسِذِينَ بَسِايَعُوا مُحَمَّسِدَا عَسِلَى الجِهَسادِ مَسا بَقِينَسا أَبَسِدَا ١/ ٢٩٦ نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّحَيْسِ خَسارَةً مِلْحَاحَسا ١٩٦/١ نَسدِمَ البُغَساةُ وَلَاتَ سَساعَةً مَنْسَدَم وَالْبَغْسِيُ مَرْتَسعُ مُبْتَغِيسهِ وَخِسبمُ ١/ ٥٥٥ نِعْمَتْ جَزَاءُ الْسَمُتَّقِينَ الْسِجَنَّةُ وَارُّ الْأَمْسِانِ وَالْمُنِي وَالْسِمِنَّةُ ٣/ ١٨٣ قَالَتْ: أَلَا لَيْتَهَا هَـذَا الحَـهَامُ لَنَا إِلَى مَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَـدِ فَحَسَّبُوهُ فَالْفَوْهُ كَا ذَكَرَتْ بِسْعًا وَيِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَرْدِ وَأَعْلَـــمُ إِنَّ تَسْلِيـــهَا وَتَـــرْكًا لَــالاً مُتَشَابَهـانِ وَلَا سَـــواءُ ٢/٣٤ وَاحْلَهُ فَعِلْهُ مُ الْمَسِرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَسَوْفَ يَسَأْنِي كُلُّ مَا قُدِرًا ٢/ ٨٥ وَالتَّغْلَبِيُّ وِنَ بِشْسَ الْفَحْلُ فَحُلُهُمُ فَحْلَا، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيتُ ٣/ ١٨٨ وَإِنَّ صَخْرًا لَتَ أَتُمُّ اللَّهُ لَاذُ بِهِ كَأَنَّهُ صَلَّمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ ١/٢٤٧ وَإِنْ مُدَّتِ الْأَبْدِي إِلَى الزَّادِ لَـمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ القَوْم أَعْجَلُ ١/ ٥٤٩ Y12/4 وَإِنَّا مِنَ الْكَائِبِنَ إِنْ قَدِرُوا عَفَوْا ﴿ وَإِنْ أَتَرَبُوا جَدُوا، وَإِنْ تَرِبُوا عَفُّوا ١/ ٢٩٧ وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيهًا، فَتَبْلِينَا السِمَنُونُ وَمَا نُبْلِسِي ١/ ٢٩٤ سِسوَاهَا، وَلاَ عَسنْ خُبَّهَا مُثَرَاخِيَا ١/ ٥٥٣

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ، لَا أَنَـا بَاغِيّـا

وَكُلُّ أَنَّاسِ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَــةٌ نَصْــفَرُّ مِنْهَــا الْأَنَامِــلُ ٣/ ٤٥٧ وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهِ عَبْدُ القَفَا وَالَّلَهَازِم ٢/٣٠ وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ ٣/ ٢١٧ وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّ مَا الْعِلَوَ الْكَالِي ٣/ ٢١١ وَلَقَدْ أَمُدُ عَلَى اللَّهِ مِه يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّتَ وَقُلْتُ: لَا يَعْنِينِي ٣/ ٢٤٠ وَلَقَدْ جَنَيْتُ كَ أَكْمُ وَا وَحَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْثُ كَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ ١/ ٣٥٧ وَلَقَدُ عَلِمُتُ لَتَأْتِيَ لَنَ أَتِيَ لَنَ مَنِيَّتِي إِنَّ المَنَابَ الْا تَطِيشُ سِهَامُهَا ٢/ ١٥٦ وَلَقْدَ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَنْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ اللَّحَبِّ الأَكْرَم ٢/ ١٦٧ وَلَوْ شُئِلَ النَّاسُ النُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيسلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا ١/ ٤٧ وَلَيْلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى شُدُولَة صَلِيَّ بِالْنَوَاعِ الْسَهُمُومِ لِيَنْتَلِسِي ٣/٥٥ وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ، إِذَا لَهُ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا ١/ ٤٩٥ وَمَالِيَ إِلَّا آلَ أَحْدَثِهِ مِعَدٌّ وَمَالِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ ١/ ٤٤٩ وَمُهَفْهَفِ الْأَغْطَافِ قُلْتُ لَدُ: انْتَسِبْ فَأَجَسَابَ مَسَا قَشْلُ السَمُحِبِّ حَرَامُ ١/ ٥٣٥ وَنَنْصُ رُمُولَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ عَبْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ ٣/٥٥ وَيَوْمُ ا تُوَافِينَ ا بِوَجْدٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَم ١١/٢ يَا زَيْدُ زَيْدَ الْسَيَعْمَلَاتِ السَّلُّبَّلِ٣٨٢/٣

يَسَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا تَخْمِلُنِي السَّذَلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا ٣/٢٢ إِذَا ظَلَلْتُ السَّهُ وَ اَبْكِي أَجْعَا إِذَا ظَلَلْتُ السَّهُ وَ اَبْكِي أَجْعَا يُوا الْخِلْدُ يُمْسِكُهُ لَسَسَالًا ١/٢٥٦ يُسُرُونَ بِالسَّهُ مَنْ الْحَصْبِ فَلَسُولَا الْخِلْدُ يُمْسِكُهُ لَسَسَالًا ١/٢٥٦ يَمُسرُونَ بِالسَّهُ مَنَاءِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْسَحَقَائِب ٢/٣٩٣ يَمُسرُونَ بِالسَّهُ مَنَاء خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْسَحَقَائِب ٢/٣٩٣ عَلَى حِينِ ٱلْهَى النَّاسَ جُلُّ أَمُورِهِمْ فَنَدُلًا ذُرَيْتُ اللَّالَ نَسْدُلَ النَّعَالِبِ عَلَى حِينِ ٱلْهَى النَّاسَ جُلُّ أَمُورِهِمْ فَنَدُلًا ذُرَيْتُ اللَّالَ نَسْدُلَ النَّعَالِبِ مَنْ مَنِيْتُ فِي بَعْسَضِ غِرَّائِسِهِ بُوَافِقُهُ هَا ١/٥٧٥

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
o	حُروفُ الْجَرِّ
٥	ذِكْرُ خُروفِ الجَرُّ
v	ما يَخْتَصُّ بالظَّاهرِ
١٠	ما تَخْتَصُّ به مُذْ ومُنْذُ
١٠	ما تَخْتَصُّ به رُبَّ
) 1	ما تَخْتَصُّ به التَّاءُ
١٤	مَعاني (مِن)
١٨	زِيادةُ (مِن)
YY	حُروفُ الانْتِهاءِ
۲۳	حُروفُ البَدَلِ
۲٥	مَعاني اللَّامِ
۲۹	مَعاني الباءِ و(في) المُشَتَركةُ
٣٠	مَعاني الباءِمَعاني الباءِ
٣٤	مَعاني (على)
٣٥	مَعاني (عن)
٣٩	مَعاني الكافِ
٤٣	استِعْمَالُ بعضِ حُروفِ الجُرِّ اسمًا

٤٧	اسْمِيَّةُ (مُذْ) و(مُنْذُ)
٤٩	مَعاني (مُذْ) و(مُنْذُ)
o 1	زِيادةُ (ما) بعد (مِن) و(عن) والباءِ
o &	زِيادةُ (ما) بعد (رُبَّ) والكافِ
٥٧	حَذْفُ (رُبَّ) معَ بَقاءِ العَمَلِ
o q	حَذْفُ حَرْفِ الجُرِّ معَ بَقَاءِ الْعَمَلِ
71	الإضافةُ
٦٢	ما يُحْذَفُ عند الإضافةِ
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	معاني الإضافةِ، وما يَتَرَتَّبُ عليها
٠٠٨	ما تُفيدُهُ الإضافةُ
٦٩	ما لا يَتَعَرَّفُ بالإضافةِ
٧٣	أنُّواعُ الإضافةِأنُّواعُ الإضافةِ
٧٥	وصلُ (أل) بالمُضافِ
۸٠	إفادةُ المُضافِ للمُضافِ إليه التَّذْكيرَ أو التَّأْنيثَ
۸٣	إضافةُ الاسمِ لِمَا اتَّحَدَ به في المَعْني
۸٦	الأشهاءُ المُلازِّمةُ للإضافةِ
۸۸	ما يَمْتَنِعُ إضافَتُهُ للضَّميرِ
٩٥	إضافةُ (حَيْثُ) و(إذْ)
90	ما يُشْبِهُ (إذْ) في المَعْنى
٩٨	إعرابُ أو بناءُ ما يُشْبهُ (إذْ) في المَعْني

1 • 1	إضافةً (إذًا)
١٠٤	إضافةُ (إذًا) إضافةُ (كِلا) و(كِلْتا)
1.7 7.1	إضافةُ (أيُّ)
11.	إضافةُ (لَدُنْ)
11.	إضافةُ (معَ) وضَبْطُ آخِرِها
117	إضافةُ (غَيْرُ)
118	إضافةُ (قبلُ) ونَظائِرِها
171	حَذْفُ الْمُضافِ
١٣٠	حَذْنُ الْمُضافِ إليه
١٣١	فصلُ النَّضافِ عنِ المُضافِ إليه
1 7 7	الْمُضافُ إلى ياءِ الْمُتَكَلَّمِ
144	*. ***********************************
١٣٦	إغمالُ المُصندَرِ
١٣٦	شُروطُ إغْمالِ المَصْدَرِ
١٤٠	إعْمالُ اسْمِ المَصْدَرِ
181	إضافةً المُصْدَرِ إلى فاعِلِهِ أو مَفْعُولِهِ
187	تابع المُضافِ إلى المَصْدَرِ
180	إعْمالُ اسمِ الفاعلِ
187	أَبْنِيةُ المُصَادِرِ
بات بها ۱٤۸	أَبْنِيةُ أَسْماءِ الْفاعِلِينَ والْمُعُولِينَ والصِّفاتِ الْمُسَّبُّهِ

١٤٨	أَوْزَانُ اسْمِ الفاعلِ منَ الثَّلاثيِّ
١٥٠	وَزْنُ اسْمِ الفاعِلِ مِن غَيرِ الثُّلاثيِّ
107	*
١٥٣	وَزْنُ اسْمِ المَفْعولِ منَ الثَّلاثيِّ
108	نيابةُ وزنِ (فَعِيلٍ) عن مَفْعولٍ
100	الْصِفَّةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسِمِ الفاعلِ
١٥٥	تَعْرِيفُ الصِّفةِ المُشَبَّهةِ باسمِ الفاعلِ
\0A	شُروطُ الصِّفةِ المُشَبَّهةِ
17	عَمَلُ الصِّفةِ المُشَبَّهةِ
171	تَقَدُّمُ مَعْمولِ الصَّفةِ الْمُشَبَّهةِ
٠٦٥	التَّعَجُّبُ
	صِيغُ التَّعَجُّبِ
V7V	حُكْمُ الْمُتَعَجَّبِ منهُ بعدَ (أَفْعَلَ)
١٦٩	حَذْفُ المُتَعَجَّبِ منهُ
NY 1	فِعلا التَّعَجُّبِ غيرُ مُتَصَرِّ فَينِ
NYY	شُروطُ الفِعلِ المَصوغِ منهُ للتَّعَجُّبِ
١٧٥	
1 YY	نَصْبُ مَصْدَرِ الفِعْلِ إذا عَدِمَ شَرْطًا
١٧٨	

179	تَقَدُّمُ المَعْمُولِ فِي التَّعَجُّبِ
	نعمَ ويِشْنَ وما جَرى مُجُرّاهُمَا
۱۸۱	حُكْمُ نِعْمَ ويئْسَ، وعَمَلُهُما
۱۸٥	الجَمْعُ بين التَّمْييزِ والفاعلِ
۲۸۱	إعْرابُ المَخْصوصِ
191	الاستِغْناءُ عن ذِكْرِ المَخْصوصِ
140	ما جَرَى مُجُرَى نِعْمَ وبِئْسَ
147	حَبَّذَا وإعْرَاجُها
	المَخْصوصُ بعد (حَبَّذَا)
۲.,	إذا كان فاعلُ (حَبَّ) غيرَ (ذا)
۲۰۳	أَفْعَلُ التَّفْضيلِ
۲۰۳	شُروطُ ما يُصاغُ منه أَفْعَلُ التَّفْضيلِ
۲٠٧	إذا امْتَنَعَ صَوْغُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ منَ الفِعْلِ
7 • 9	تَضْمِينُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَعْنَى مِن
۲۱۰	حُكْمُهُ إذا أُضيفَ إلى نَكِرة أو جُرِّدَ عنِ الإضافةِ
۲ ۱۱	إذا حُلِّيَ اسمُ التَّفْضيلِ بأل، أو أُضِيفَ إلى مَعْرِفةٍ
717	تَقْديمُ الْمُفَضَّلِ عليه إذا كان اسْمَ استِفْهامِ
	رَفْعُ أَفْعَلِ التَّفْضيلِ للظَّاهِرِ
	النَّفتُ
7 	تَوابِعُ الأَسْهَاءِ

YY8 3YY	تَغْريفُ النَّعْتِتغريفُ النَّعْتِ
YY7	مُوافَقةُ المَتْبُوعِ في التَّعْريفِ والتَّنْكيرِ
YYA	حُكْمُ النَّعْتِ فِي الإِفْرادِ والتَّذْكيرِ
YYY	النَّعْتُ يكونُ بِالْمُشْتَقِّ وشِبْهِهِ
የ۳٦	نعتُ النَّكِرةِ بالجُملةِ
YTA	النَّعتُ بالجُملةِ الطَّلَبيَّةِ
78)	النَّعتُ بالمَصْدَرِ
7 £ £ 3 3 7	إذا تَعَدَّدَ النَّعْتُ والمَنْعوتُ
7 8 0	النَّعْتُ إِذَا اتَّحَدَ معنى العامِلَينِ وعَمَلُهُما
Y & V	الإثباعُ والقَطْعُ فيها إذا تَعَدَّدَتِ النُّعوتُ
۲۰۰	إعْرابُ النَّعتِ إذا قُطِعَ
Yo£	حَذْفُ النَّعتِ والمَنْعوتِ
roz	التَّوْكِيدُا
Y07	التَّوْكِيدُ بالنَّفسِ والعَينِ
roq	إذا أُكَّدَ الْمُثَنَّى والجَمْعُ بالنَّفْسِ أو العَينِ
r71	التَّوكيدُ بكُلِّ وكِلا وكِلْتَا
778	التَّوْكِيدُ بِعَامَّة
Y7V	التَّوكيدُ بأَجْمَعَ وشِبْهِهِ
	تَوْكِيدُ النَّكِرةِ
۲۷۱	لا يُثَنَّى (أَجْمَعُ) ولا (جَمْعَاءُ)

YVY	تَوْكِيدُ الضَّميرِ الْمُتَّصِلِ بالنَّفْسِ أو العَينِ
YV0	التَّوْكيدُ اللَّفْظيُّ
YVV	تَوْكيدُ الضَّميرِ الْتَصِلِ
YVA	تَوْكيدُ الحَرُوفِ
۲۸۰	تَوْكيدُ الضَّميرِ الْنُفَصِلِ بضَميرِ الرَّفعِ
YAY	عَطْفُ البَيانِ
۲۸۲	أَنْواعُ العَطْفِأَنْواعُ العَطْفِ
۲۸۳	تَعْريفُ عَطْفِ البَيانِ
YA\$	حَكُمُ عَطْفِ البَيانِ معَ مَتْبُوعِهِ
۲۸۰	عَطْفُ البَيانِ يكونُ بينَ نَكِرَتَيْنِ وبينَ مَعْرِفَتَيْنِ
YAY	ما صَحَّ عَطْفَ بيانٍ صَحَّ بَدَلًا
Y9	عَطْفُ النَّسَقِ
79	تَعْريفُ عَطْفِ النَّسَقِ
797	الحُرُوفُ العاطِفةُ لَفْظًا ومَعْنَى
798	الحُرُّوفُ التي تَعْطِفُ لَفْظًا لا معنًى
797	العَطْفُ بالوَاوِ
Y9A	ما تَخْتَصُّ به الوَاوُ في العَطْفِ
Y99	العَطْفُ بالفاءِ وثُمَّ
٣٠٠	ما تَخْتَصُّ به الفاءُ في العَطْفِ
٣٠٢	العَطْفُ بـ(حتَّى)

۲ • ٤	العَطَفُ بــ(أم)
۳۰۷	إسقاطُ هَنزةِ أَم
۳ • ۹	مَعْنَى أَمْ
۳۱۱	مَعاني أَوْ
٤١٣	إِنْيَانُ (أَوْ) فِي مَوْضِعِ الواوِ
۳۱٦	استِعْمالُ (إمَّا) بمعنى (أوْ)
۳۱۷	العَطْفُ بلَكِنْ ولا
۳۱۹	العَطْفُ بـ(بل)
٣٢٢	العَطْفُ على ضَميرِ رَفْعِ مُتَّصِلٍ
٥٢٣	العَطْفُ على ضَميرِ خَفْضٍ مُتَّصِلٍ
444	حَذْفُ المَعْطُوفِ بالفاءِ والواوِ
۲۳۱	العَطْفُ بالواوِ على عامِلٍ تَحْذُوفٍ
٣٣٣	حَذْفُ المَتْبُوعِ، وعَطْفُ الفِعلِ على الفِعلِ
240	عَطْفُ الفِعلِ على اسْمٍ شِبْهِهِ وعَكْسُهُ
٣٣٧	البَدَلُ
***	تَعْريفُ البَدَلِ
۳۳۹	أَنُواعُ البَدَلِ وأَمْثِلَتُهُ
٣٤٢	إبدالُ الظَّاهرِ مِن ضَميرِ غيرِ الغَيْبةِ
7	الإبْدالُ منِ اسْمِ استِفْهامِ
۳٤٦	إبدالُ الفِعْلِ منَ الفِعْلِ

۳٤٧	النِّداءُ
TEV	أَدواتُ النَّداءِأَدواتُ النَّداءِ
To+	حَذْفُ أَداةِ النِّداءِ
ToT	المُنادَى المَعْرِفةُ المُفْرَدُ
Too	الْمُنادَى المَّنِيُّ
۳٥٦	المُنادَى النَّكِرةُ والمُضافُ وشَبِيهُهُ
٣٥٩	إغرابُ المُنادَى العَلَمِ المَوْصوفِ بابْنِ مُضافةً إلى عَلَمٍ
٣٦١	المُنادَى المنوَّنُ للضَّروَرةِ
T78	جَمْعُ (یا) و(أل)
T1V	فُصْلٌ
T7V	تابع المُنادَى
TVY	العَطْفُ مع (أل) على المُنادَى المَبْنيِّ
TVT	لُزومُ (أيُّ) للمُنادَى الْمُحَلَّى بأل
T YA	وصفُ (أيُّ) باسمِ إشارةِ أو مَوْصولِ
٣٧٩	نِداءُ اسمِ الإشارةِ
۳۸۱	نِداءُ الْمُكَرَّرِ إِذا أُضيفَ في الثَّاني
۳۸۳	المُنادَى المُضافُ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ
	نِداءُ (ابن أُمَّ) و(ابن عَمَّ)
۳۸۸	نِداءُ (أبتِ) (أُمَّتِ)
٣٩٠	أَسْياءٌ لازَمَتِ النِّداءَ

وَزْنُ سَبِّ الأَنْثَى وَأَمْرِ الثَّلاثيِّ	441
وَزْنُ سَبِّ الذُّكورِ	۳۹۳
الاسْتِغاثةُ	490
كيفيَّةُ الاسْتِغاثةِ	490
العَطْفُ على المُسْتَغاثِ به	444
وصلُ ألِفٍ بالمُسْتَغاثِ به والمُتَعَجَّبِ منهُ	٤٠٠
النُّدْبُةُ	٤٠٢
أَحْكَامُ المَنْدُوبِ، وما لا يُندَبُ، ونَدْبُ المَوْصولِ	٤٠٢
وَصْلُ ٱلِفٍ بِالْمَنْدُوبِ	٤٠٥
حَذْفُ تَنْوِينِ المَنْدُوبِ إِذَا وُصِلَ بِأَلِفٍ٧٠	٤٠٧
تَغْيِيرُ شَكْلِ آخِرِ المَنْدُوبِ عند اللَّبْسِ٨٠	٤٠٨
وصلُ هاءِ السَّكتِ بالمَنْدُوبِ	٤١٠
نَدْبُ المُضافِ إلى ياءِ المُتكلِّم	213
الْتَّرْخيمُ	٤١٤
كيفيَّةُ التَّرخيم، ومِثالُهُ	٤١٤
تَرْخيمُ الْمُؤنَّثِ بالهاءِ تَرْخيمُ الْمُؤنَّثِ بالهاءِ	٤١٦
تَرْخيمُ الخالي مِن هاءِ التَّأْنيثِ	٤١٧
ما يُحذَفُ عند التَّرْخيم	٤٢٠
	273
لُغةُ مَن يَنْتَظِرُ، ومَنْ لا يَنْتَظِرُلُغةُ مَن يَنْتَظِرُ، ومَنْ لا يَنْتَظِرُ	٤٢٦

249	امْتِناعُ لُغةِ مَنْ لا يَنْتَظِرُ عند اللَّبْسِ
	التَّرْخيمُ دُونَ نِداءِ
٤٣٢	الاخْتِصاصُالاخْتِصاصُ
٤ ٣٢	حُكْمُ الاخْتِصاصِ، ومِثالُهُ
٥٣٤	الاخْتِصاصُ بدونِ (أيِّ)
٤٣٧	التَّحْنْيِرُ والإِغْراءُ
٤٣٧	اسْتِتارُ النَّاصِبِ في التَّحْذيرِ وُجوبًا
٤٣٩	جَوازُ إظْهارِ النَّاصِبِ وامْتِناعُ ذلك
٤٤١	التَّحْذيرُ بـ(إيَّايَ وإيَّاهُ)
£	أَحْكامُ الإغْراءِ
٤٤٣	أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ
٤٤٣	تَعْريفُ اسم الفِعْلِت
११०	أَقْسامُ اسم الْفِعْلِ، واستِخْدامُهُأَقْسامُ اسم الْفِعْلِ، واستِخْدامُهُ
٤٤٧	أَسْهاءُ الأَفْعَالِ المَنْقُولَةِ
११९	عَمَلُ اسْم الفِعْلِعَمَلُ اسْم الفِعْلِ
٤٥١	تَنُوينُ اشْعَ الفِعْلَتنسيب
204	تَعْريفُ اشَّمِ الصَّوتِتعْريفُ اشَّمِ الصَّوتِ
	نُونا التَّوْكَيدِنُونا التَّوْكيدِ
٤٥٥	أَنُواعُ نُونِ التَّوْكيدِأَنُواعُ نُونِ التَّوْكيدِ
१०२	ت مَواضِعُ نُونَي التَّوْكيدِ

. 773	حُكْمُ آخِرِ الْفِعْلِ الْمُؤَكِّدِ
٤٦٣.	كيفيَّةُ تَوْكيدِ الفِعَلِ بالنُّونِ
٤٦٦.	وُقوعُ نُونِ التَّوكيدِ بعدَ الألِفِ
٤٦٧ .	تَوْكيدُ الفِعلِ المُسْنَدِ لنُونِ النِّسْوةِ
٤٦٨ .	حَذْفُ نُونِ التَّوْكيدِ الخَفيفةِ
٤٧٠.	إبْدالُ النُّونِ الحَفيفةِ أَلِفًا
٤٧٢ .	ما لا يَنْصَرِفُ
٤٧٢ .	تَعْريفُ الصَّرفِتنسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسي
٤٧٤ .	الاسمُ المَخْتومُ بِأَلِفِ التَّأْنيثِ
٤٧٦	الوَصْفِيَّةُ وزِيادةُ الألِفِ والنُّونِ
٤٧٧ .	الوَصْفيَّةُ ووَزْنُ (أَفْعَلَ)الوَصْفيَّةُ ووَزْنُ (أَفْعَلَ)
٤٨١.	الوَصْفِيَّةُ والْعَدْلُ
٤٨٧ .	صِيغةً مُنتهى الجُموع
٤٨٩ .	المُعْتَلُّ مِن مُنْتَهِى الجُمُوعِ
٤٩٢.	الْمُلْحَقُ بِمُنْتَهِى الجُمُوعِ
٤٩٦.	العَلَمِيَّةُ والتَّرْكيبُ المَزْجَيُّ
٤٩٨.	العَلَميَّةُ وزِيادةُ الألِفِ والنُّونِ
o••.	العَلَميَّةُ والتَّأْنيثُالعَلَميَّةُ والتَّأْنيثُ
٥٠٣.	العَلَميَّةُ والعُجْمةُ
۰۷.	العَلَميَّةُ ووَزْنُ الفِعْلِ

العَلْميَّةُ وأَلِفُ الإِلْحَاقِ
العَلَميَّةُ والعَدْلُالله العَلَميَّةُ والعَدْلُ
العَلَمُ الْمُؤَنَّتُ على وَزْنِ (فَعَالِ)العَلَمُ الْمُؤَنَّتُ على وَزْنِ (فَعَالِ)
صَرْفُ الْمُنكَّرِ
المَنْقُوصُ غَيْرُ المَصْروفِ
صَرْفُ ما لا يَنْصَرِفُ، وعَكْسُهُ
إِعْرابُ الْفِعْلِ
عَوامِلُ الْجَزْمِعُوامِلُ الْجَزْمِ
فصلُ ثو
امًّا ونُوْلا ونُوْما
الإِخْبارُ بالذي والألِف والثَّامِ
الْعَدَدُ
تَلْخيصُ أَحْكامِ العَدَدِ والمَعْدودِ
كم وكايِّن وكذا
الحِكايةُ
التَّأْنيثُ
المُقْصورُ والمَدودُ
كيفيَّةُ تَثْنيةِ الْمَقْصورِ والْمَدودِ وجَمْعِهِما تَصْحيحًا
جَمْعُ التَّكْسيرِ
أَوْزانُ جُموع القِلَّةِأَوْزانُ جُموع القِلَّةِأَوْزانُ جُموع القِلَّةِ

ابةً جَمْع القِلَةِ عنِ الكَثْرةِ، والعَكْسُ	نيا
عُلِّعُلِّعُلِ	أف
ىعَالٌ	أُف
عِلَةٌ	أَفْ
مْلُ وفِعْلَةً	
	ر فعُ
عَلَةً وفَعَلَةً	
فَلَىفَلَىفَلَىفَلَىفَلَىفَلَىفَلَى	ء فع
مَلةٌ	
قَلٌ و فُعَّالٌقَلٌ و فُعَّالٌ	
عَالٌ	
ئلانً	
ئلانً	
مُولٌ	
ر- عَلا وأَفْعِلاء	
وَاعِلُ	
د ران عائِلُعائِلُ	
عَالَى وَفَعَالَى	
عَاليًّ	
عالياً عالاً .	
······································	-

٥٤٥	التَّصغيرُ
οξΛ	تَصْغِيرُ النُّلاثيِّت
089	تَصْغيرُ غَيرِ الثَّلاثيِّ
۰۰۳	مَواضِعُ فَتَحِ ما بعد ياءِ التَّصْغيرِ
	ما لا يُعْتَدُّ بِه في التَّصْغيرِ
009	تَصْغيرُ ما خُتِمَ بِأَلِفِ التَّأْنيثِ المَقْصورةِ
٥٦١	تَصْغيرُ ما ثانِيهِ أَلِفٌ أَو حَرْفُ لينِ
۶۲٦	تَصْغيرُ ما كان على حَرْفَينِ
	تَصْغيرُ التَّرْخيمِت
٥٧١	تَصْغيرُ الثُّلاثيُّ المُجَرَّدِ منَ التَّاءِ
	تَصْغِيرُ الأسْهاءِ المَبْنيَّةِ
	النَّسِبُ
	ياءُ النَّسَبِ، وما تليهِ
ovv	النُّسْبةُ إلى ما آخِرُهُ ياءٌ مُشَدَّدةٌ أو عَلامةُ تَأْنيثٍ
۰۸۲	
٥٨٤	
oay	النِّسْبَةُ إلى الثُّلاثيِّ مَكْسورِ العَينِ
	النُّسْبةُ إلى ما فيه ياءٌ مُشَدَّدةٌ إِحْداهُما زَائدةٌ
	النَّسْبةُ إلى ما ثانيهِ ياءٌ مُشَدَّدةٌ
۰۹۳	حَذْفُ عَلامةِ التَّثْنيةِ أو الجَمعِ عند النَّسبِ

090	النَّسْبةُ إلى ما ثانيهِ ياءٌ مُشَدَّدةً مُتَوَسِّطة
09V	النِّسْبَةُ إلى فَعِيلةٍ وفُعَيْلةٍ
oqa	النِّسْبةُ إلى مُعْتَلِّ اللَّامِ أو مُضَعَّفِها
۳۰۳	النِّسْبَةُ إلى الْمُدودَِ
٦٠٥	النِّسْبةُ إلى المُرَكَّبِا
11.	النِّسْبَةُ إلى تَحْدُوفِ اللَّامِ
717	النَّسْبةُ إلى أُختٍ وبِنتٍ
710	النَّسْبَةُ إلى ثُنائيِّ ثانيهِ حَرّْفُ لينٍ
۱۱۲	النِّسْبَةُ إلى مَحْذُوفِ الفاءِ
۸۱۲	النِّسْبةُ إلى الجَمْعِ
	ما يُغْنِي عن ياءِ النَّسَبِما يُغْنِي عن ياءِ النَّسَبِ
171	ما خَرَجَ عَن قُواعِدِ النَّسَبِ
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الْوَقَّفُالوَقَّفُ
אאר	الوَقْفُ على الْمُنَوَّنِ
٦٢٣	الوَقْفُ على ما له صِلةٌ
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الوَقْفُ على إذَنْ
177	الوَقْفُ على المَنْقوصِ
	الوَقْفُ على المُحَرَّكِ غيرِ هاءِ التَّأنيثِ
٦٣٤	الوَقْفُ على تاءِ التَّأْنيثِ
ፕ۳ ٦	الوَقْفُ على الفِعْلِ المُعَلِّ

الوَقْفُ على (ما) الاستِفْهاميَّةِ	747
الوَقْفُ بهاءِ السَّكْتِ على المُتَحَرِّكِ	
إعطاءُ الوَصْلِ حُكْمُ الوَقْفِ	72.
الإمالة	135
أشبابُ الإمالةِ	181
مَوانِعُ الإمالةِ	781
الفَرْقُ بين سَبَبِ الإمالةِ ومانِعِها	784
الإمالةُ للتَّناسُبِ	787
إمالةُ غيرِ الْمُتَمَكِّنِ	188
إمالةُ الفَتْحةِ	729
التَّصْريفُا	
ما يَدْخُلُهُ التَّصْرِيفُ	70.
تَصْريفُ ما قلَّ عنِ الثُّلاثيِّت	
مُنتَهى خُروفِ الاسْمِ	
أَوْزَانُ الاسْمِ الثَّلاثيِّ	700
أَوْزَانُ الثُّلاثَيُّ الْمُهْمَلةُ أو القَليلةُ	707
أَوْزانُ الفِعْلِ الثَّلاثيِّ	101
مُنْتَهَى حُروفِ الفِعْلِمُنْتَهَى حُروفِ الفِعْلِ	709
أَوْزَانُ الاسْمِ غيرِ الثَّلاثيِّ	२०९
ضابطُ الحَرْفِ الأَصْلِيِّ والزَّائِدِ	77.

٦٦ ٢	وَزْنُ الكَلِهِاتِ
777	وَزْنُ غَيرِ النُّلاثيِّ
٦٦٤	إذا كان الزَّائدُ مُضَعَّفَ الأَصْلِيِّ
٦٦٥	مُضَعَّفُ الرُّباعيِّمُضَعَّفُ الرُّباعيِّ
770	زِيادةُ الألِفِزِيادةُ الألِفِ
	زِيادةُ الواوِ والياءِزيادةُ الواوِ والياءِ
٠٦٦٨	زِيادةُ الهَمْزةِ والميمِ
٦٧٠	
٠٠٠٠١٧١	زِيادةُ التَّاءِنِيادةُ التَّاءِ
٠٧١	زِيادةُ الهاءِ واللَّامِنِيادةُ الهاءِ واللَّامِ
7VY	
٦٧٣	الإبندالُ
٦٧٥	فَصْلُفَصْلُ
٦٧٦	فَصِئلٌ
٦٧٧	
1VA	فُصْلُفُصْلُ
774	فَصْلُفَصْلُ
٦٨٠	الإِدْغَامُ
٦٨١	الخاتِمةُ
ገ ለ Υ	فَهُ سُرِ الآمات

790	فِهْرِسُ الأحاديثِ والآثارِ
797	فِهْرِسُ الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِفيرِسُ الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ
٧ • ٩	فِهْرِسُ المَوْضوعاتِ